

أَفْجَزُ الْمَسَائِلِ

إِلَى

مَوْطَأِ مَالِكٍ

مَوْطَأِ مَالِكٍ

مَوْطَأِ مَالِكٍ

مَوْطَأِ مَالِكٍ

مَوْطَأِ مَالِكٍ

مَوْطَأِ مَالِكٍ

مَوْطَأِ مَالِكٍ

مَوْطَأِ مَالِكٍ

مَوْطَأِ مَالِكٍ



أَخْرِجْنَا مِنْ
هَذِهِ

بسم الله الرحمن الرحيم

(١٧) كتاب الصيام

بسم الله الرحمن الرحيم، نعمته ونصي على رسوله الكريم

(١٧) كتاب الصيام

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم أولاً: أن النسخ اختلف في ذكر الكتاب، بعد كتاب الجنائز، في جميع النسخ المصرية وشرح الزرقاني والسيرطي ذكر بعده كتاب الزكاة، وفي جميع النسخ الهندية والمصرية التي على هامش الباقى، وكذا في «شرح الناجي» ذكر ههنا كتاب الصيام، وعلى هذا النسخ اعتمدنا أشاعراً للنسخ الهندية التي كُتبتا رويتم، ولأن أكثر كتب المالكية على هذا الترتيب، سيما «المعونة» التي هي المعتمدة في مذهبيهم.

ومما سببه بالفضل، ظاهره إذ هو من الطاعات البدنية، ولأن وجود الصوم مقدم على وجود الزكاة لأنه اقترن قبلها على الصحيح، فحيث كان وجوده مقدماً على وجودها نسب أن يكون ذكره أيضاً كذلك فيطابق الترتيب الموجود على أنه قد جاء في بعض الروايات هكذا، فقد روى الترمذي^(١) وصححه الحاكم وأبو حيان عن أبي أمامة يقول: سمعت رسول الله ﷺ في حجة الوداع يقول: «اتقوا الله وصوموا خمسكم وصوموا شهركم وأدوا زكاة أموالكم»، الحديث. وأخرجه الطبراني من حديث أبي أمامة، كذا في «شرح الإحياء».

وثانياً: أن جميع النسخ الموجودة من المصرية والهندية متطابقة على تأخير التسمية من الكتاب وعليها بناء الشروح الثلاثة. قال الزرقاني^(٢) ابتداء بها «أي التسمية» ثم كلاً وقعت، فأخبرها عن ترجمة كتاب الصيام. وقامها في.

(١) أخرجه الترمذي (١١٦) في لمع أبواب الصلاة ورواه الحاكم في «المستدرک» (٩/١).

(٢) (١٦٣/١).

الزكاة، وكفى بالضن نكته، وفي نسخ تقديمها على الترجمة، انتهى.
 وثالثاً: أن الصوم لغة الإمساك عن أي شيء، كان قهراً كقوله: ﴿وَإِنْ
 نَذَرْتَ إِلَّا نَحْيَ سَوْماً فَرَنْ لَكَلِمَ الْيَوْمَ يَاسَيَا﴾^(١) أو فعلاً كقول السابعة النيباني:
 خِيلُ صِيَامٍ وَخِيَلُ فَمِيرُ ضَامِعَةٍ نَحَتْ التَّجَاجِ وَأُخْرَى ثَغْلُكُ النَّجْمَا
 نِي فَاثَمَةً عَلَى غَيْرِ عِلْفٍ، قاله الجوهري. وقال ابن فارس: مسكة
 عن السير، وفي المنحيط وغيره: مسكة عن الاعتلاف، قاله العيني^(٢). قال
 المجد: صام صوماً وصياماً واصطام: أمسك عن الطعام والشراب والكلام
 والتمتع، وهو صائم مصومان وصوم، والجمع صؤام وصؤام وصؤم وصؤم
 وصؤم وصؤام وصؤام، وقال الراغب: هو في الأصل الإمساك عن الفعل
 مضمناً كان أو كلاماً أو شيئاً، انتهى.

علم من ذلك أن لفظ اصيام مشترك بين المصدر والجمع. وعلى الثاني
 جمع للصائم، كما حكاه عامة أهل اللغة والتفسير، ويوهم كلام الفقهاء إلى أنه
 جمع الاصوم أيضاً كما يصفه ابن عابدين. والمراد في الترجمة للمعنى
 المتصديري، ويحتمل جمع الصوم أيضاً لو نسخ، لا جميع الصائم فإنه لا يلائم
 نسخ التراجم من الصلاة والزكاة.

ورابعاً: أن الصوم في الشرع إمساك المكلف بالية من الخيط الأبيض إلى
 الخيط الأسود عن تناول الأطعمة والاستمتاع والاستقاء، قاله الراغب. قال
 الطيبي: فهو وصف سلبي، وإطلاق العمل عليه مجور، انتهى.

وفي الشرح الكبير^(٣): وشرعاً: إمساك عن شهواني الشطر والفرج في
 جميع النهار بنية. قال النسوي: يطل طرد هذا التعريف بما إذا جوسعت

(١) سورة مريم. الآية ٢٦.

(٢) حاشية الفاري (٥/٢٥٣).

(٣) (٥/٩١).

نامية، أو قاء، منعقاً، فالتمريض يقتضي صحة صومه لإمساك كل عن شهواني البطن والفرج وليس كذلك، انتهى. وبمنعوه عزله في «الأنوار» من مسالك المالكية. وفي «الغر المختار» من قروع الحنفية: هو إمساك عن المفطرات حقيقة أو حكماً وكمن أكل ناسياً فإنه ممسك حكماً في وقت مخصوص وهو اليوم من شخص مخصوص «كمسك طاهر عن حيض ونفاس» مع انتبة.

وقال القاري^(١): هو إمساك عن الجماع، وعن إدخال شيء بطناً له حكم الباطن من الفجر إلى المغرب عن نية، كذا عزله ابن الهمام، انتهى. وبإني الخلاف في وقت الصوم في البحث العاشر.

وخامساً: أن حكم الصوم كثيرة كسائر الأحكام الشرعية لا يبلغ إلى انتهاها الإتيان الإنساني نقصور ارتقائه.

قال الزرقاني^(٢): شرع الصيام لقوائد: أعظمها كسر النفس وقهر الشيطان، فالشبع نهر في النفس يرد الشيطان والجوع نهر في الروح ترده الملائكة. ومنها: أن الغنى يعرف قنوه نعم الله عليه بإفشاره على ما منع منه كثيراً من الغفوا من فضول الطعام والشراب والنكاح، فإنه بامتناعه من ذلك في وقت مخصوص وحصول المشقة له بذلك يتذكر به من منع ذلك على الإطلاق، فيرحب ذلك شكر نعم الله عليه بالغنى، وينعوه إلى رحمة أخيه المحتاج ومواساته بما يمكن من ذلك، انتهى.

قال القرطبي^(٣): هو قهر لعن الله عز وجل، فإن وسيلة الشيطان - لعنه الله - الشهوات وبما تقوى الشهوات بالأكمل والشرب، ولذلك قال ﷺ: «إن

(١) «إرشاد المفاتيح» (٤/٢٢٩).

(٢) «إرشاد» (٢/١٥٢).

(٣) «إرشاد علوم الدين» (١/٢١٢).

النسبطين لبحري من ابن آدم مجرى الدم، مضيقوا مختاربه بالجوع^(١)، وقال **عليه السلام**: «إدومي قرع باب الجنة، فقلت: بماذا؟ قال **عليه السلام**: «بالجوع». فقلت: وتكلم على العبدتين بقراءة التحدتين، والغرض من ذكرهما ما قالوا في حكم الصوم. وبسط الكلام على حكمه الصوم ونحصيل الشهر شيخ مشايحنا **العلوي** - **نزهة مرقد** - في **حقلة الله البالغة**^(٢) - فراجع إليه لو شئت.

وقال **الشاري**: شرعه سبحانه لتوالت أعظمها كونه موجباً لثبته: أحدهما نهي عن الآخر سكون النفس الأتقار وكسر شهواتها في انقضاء المعتلعة بجميع الجوارح من العين واللسان والاذن والذراع، فإن به تضعف حركتها في محركاتها، ولذا قيل: إذا جمعت النفس شعث جميع الأعضاء، وإذا شعثت جماعت كلها، والناظر عن هذا صفاء القلب عن الكلوا، فإن الحبيب لتكديرات أصول السوء والعين إلى آخر ما ذكره.

وسادساً: ما قالوا: إن بدء الصوم من زهر آدم على سبيل وعيه الصلاة والسلام، فقد ذكر بعض الصوفية أن آدم عليه السلام لما تاب من أكل الشجرة تأخر قبول نوبته لما بقي في جسده من تلك الأثمة ثلاثين يوماً، فلما صفوا جسده منها نسب عليه فقرص على ذريته صوم ثلاثين يوماً. قال **الحافظ** في **الفتح**^(٣): وهذا يحتاج إلى ثبوت لسند فيه إلى من يقبل قوله في ذلك، وهيئات وجدان ذلك. انتهى.

وفي **العرفان السجيد**: «وَكَيْتَ فَلْيُحْكَمْ الْفَيْتُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الْبَرِّ مِنْ فَيْحُكُمْ»^(٤). قال صاحب **النجم**: غيره استعطي أي من الآتياء والأمم من

(١) انظر (٣٦/٢) وراجع إلى كتاب **ازدحام** (١/١٥٢).

(٢) **فتح الشاري** (١/٣١).

(٣) **سورة الفرقان** الآية ١٨٣.

لن آدم إلى عهدكم. قال عبي - رضي الله عنه -: ثولهم آدم، يعني أن الصوم عبادة قديمة أصبها ما أثنى الله تعالى أمته من افتراضها عليهم لم يعرضها عليكم وحدكم. قال المرازقي في تفسير قوله تعالى: ﴿كُنَّا كُفَّابًا عَلَىٰ نُفُوسِكُمْ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ في هذا التشبيه قولان: أحدهما عدل، إلى أصل إيجاب الصوم يعني هذه العبادة كانت مكتوبة على الأنبياء والأئمة من لدن آدم إلى عهدكم، وفائدة هذا الكلام أن الصوم عبادة شاقة والمضي الثاني إذا عم سهل تحمله. والثول الثاني: إنه عائد إلى وقت الصوم وقدره وهذا ضعيف انتهى.

قوله المضي^(١)، قيل: كان الصوم على آدم عليه السلام أيام البيض. وصوم عاشوراء على قوم موسى عليه السلام. وكان على كل أمة صوم، انتهى. وهكذا في تفسير «روح البيان» وسباني في البحث الآخر أن رمضان فرض على الصغرى غزادوا من عند أنفسهم على ما فرض، وأخرج ابن أبي حاتم عن الضحاك قال: كان الصوم الأول صامه نوح فمن دونه حتى صامه النبي ﷺ وأصحابه، وكان صومهم من شهر ثلاثة أيام إلى العشاء، وهكذا صامه، وأخرج عن ابن عمر مرفوعاً: صيام رمضان كنه الله على الأمم قبلكم، وأخرج عن الحسن: كتب الصيام على كل أمة حلب كما كتب علينا شهراً، وقال عز اسمه في قصة مريم: ﴿إِنِّي مَرْفُوعٌ بِرُوحِي سَوَاءٌ﴾^(٢) الآية. وهذا دليل على أن صوم النور أيضاً من الشرائع فلا، وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن زيد: كان من بني إسرائيل من إذا اجتهد صام من الكلام كما يصوم من الطعام إلا من ذكر الله. قلت: رقد ورد في الروايات: أن صوم يوم وفطر يوم كان من صيام داود عليه الصلاة والسلام.

وسابعاً: هل كان صوم رمضان شرعاً من قبلنا؟ فقال جماعة: إن الله تعالى

(١) اصطه الفقاري: (٥/١٠٠٤: ٧٥٤).

(٢) سورة مريم: الآية ٢٦.

فرض صيام رمضان على اليهود والنصارى، أما اليهود فإنها تركت هذا الشهر وصامت يوماً من السنة، زعموا أنه يوم غرق فيه فرعون، وكذبوا في ذلك أيضاً لأن ذلك اليوم يوم عاشوراء. على لسان رسول الله ﷺ: «أما النصارى فإنهم صاموا رمضان فصادفوا في البحر الشدائد فحولوه إلى وقت لا يتغير، ثم قالوا عبد التحويل: لربد فيه فراودوا عشراً ثم بعد رعدا تشكى ملكهم فنذر سبعا فزادوه، ثم جاء بعد ذلك ملك آخر فقال: ما بال هذه الثلاثة فأسمه خمسين يوماً، وهنا معنى قوله: «يُفَكِّكُونَهُمْ» الآية، نذا في «التفسير الكبير»، وقيل: في زيادة النصارى أقوال آخر ذكرها أهل التفسير، وأخرج الآثار في ذلك السيوطي في «التبصرة» وفي «تصريح القرطبي» عن قتادة: كتب الله تعالى على قوم موسى وعلى عليهما الصلاة والسلام صيام رمضان فعبهوا، فإله العيني^(١) ويقدم في البحث المدعي بعض الآثار المتعلقة بذلك.

قال النجيري^(٢): إن كان التشبيه في قوله تعالى: «كما كتب في صوم رمضان» من التواريخ القديمة، لأنه قيل: ما من أمة إلا وقد غرض عليها شهر ومصادف لا أنهم ضاؤوا عنه، بل كان التشبيه في مطلق الصوم كان صوم رمضان من خصوصيات هذه الأمة انتهى. وما صاحب «السلوك» إلى أن التشبيه باعتبار أن كل أحد له صوم أيام.

وثالثاً: أن عريضة رمضان روايت عديدة في لسان الدنيا من الصحابة من سلمان، قال صاحب «التحبير»^(٣) وفي معاني التنزيل: «يقول: أنزل فرض رمضان قبل رمضان بشهر وأيام على ما روي عن أبي سعيد الخدري قال: نزل

(١) سورة التوبة، الآية ٣٦

(٢) اطر: «سنة الشري» (٨٠/٨).

(٣) شرح الأمان (٢/٣٧٩).

(٤) تاريخ الخلفاء (١/١٦٨).

فرض شهر رمضان بعدما صرحت النبيه إلى الكعبة في شعبان بشهر على رأس ثمانية عشر شهراً من الهجرة، انتهى.

وكذا حكاه القاري^(١) عن الشافعي، وفي «المصحح» وفيها: «أي السنة الثانية» حيث انتقلت إلى الكعبة فتنصت من شعبان. وقيل: «لخصف من شعبان» وفي نسخة: «نزلت فريضة رمضان وصدقة الفطر» انتهى. وفي «أندلس النخيل»: «ومضى بعد صرف السنة إلى الكعبة لعشر من شعبان بعد الهجرة بسنة ونصف» انتهى. وهكذا قال غيرهم، وفي تفسير «روح البيان»: «أن اثنا عشر الصيام بعد حشر عشرة من السنة بعد الهجرة بثلاث سنين» انتهى.

وعن ابن عباس: بعث الله نبيه بشهادة أن لا إله إلا الله، فلما صدق زاد الصلاة، فلما صدق زاد الزكاة، فلما صدق زاد الصيام، فلما صدق زاد الحج، انتهى.

وتامعاً: اختلف المصنف عن الحرم على الناس من من الصيام قبل دخول رمضان أم لا؟ قال تحافظ^(٢) قال الجمهور - وهو المشهور عند الشافعية -: إنه لم يجب فط صوم قبل صوم رمضان، وفي وجه وهو: «ولم يوجب أول ما فرض صوم عاشوراء» فاما نزل رمضان حجب، انتهى. قلت: وسائر الكلام في هذا المبحث في باب عاشوراء، وقال القاري: قيل: لم يرمس فيه صوم، وقيل: كان له سبع قبيل: عاشوراء، وقيل: الأيام البصر، انتهى.

وداء المسمى^(٣) اختلفوا في أي صوم يجب في الإسلام أولاً؟ فقيل: صوم عاشوراء. وقيل: ثلاثة أيام من كل شهر، لأنه ثلاثة أيام صوم العباد جعل

(١) معرفة الحديث: (١٢٩/٢).

(٢) فتح القاري، (١٠٣/١).

(٣) معناه القاري، (١٤٨/١).

يصوم من كل شهر ثلاثة أيام، رواه البيهقي، انتهى. وقال الباجي: أول ما فرض من الصيام صوم يوم عاشوراء، فبعد فرض رمضان نسخ وجوبه، انتهى. وهي نزوح السحاب: أما ما وجد من صومه قبل وجوبه أي رمضان وهو صوم ثلاثة أيام من كل شهر. وهي أيام البيض على ما روى عن عطاء، ونسب إلى ابن عباس، أو ثلاثة من كل شهر وعاشوراء على ما روى عن قتادة، انتهى.

وعاشوراء: أن وقت الصوم النهار الشرعي من طلوع الفجر الثاني إلى الغروب، قال ابن رشد^(١): أما لني فتعلق بزعم الإمامك فذهبوا فقروا على أن تحرق عبودية الشمس لقوله تعالى: **عَلَّمَهُ آثَارُ الْفَيْفِ إِلَى الْفَيْفِ**^(٢). واختصروا في أوله. فقال الجمهور: هو طلوع الفجر الثاني المستطير الأبيض لثبوت ذلك عن رسول الله ﷺ، ولما مر قوله تعالى: **فَرَحُّ بَيْنَ لَوْ الْفَيْفِ الْفَيْفِ**^(٣) الآية. وتضمنت فرقة فقالوا: هو الفجر الأحمر الذي يكون بعد الأبيض وهو نظير الشفق الأحمر، وهو مروي عن حذيفة وابن مسعود، انتهى.

وحكى الرازي في التفسير: عن الأعمش أنه يقول: أول وقته إذا طلع الشمس، وكان يبيع الأكل والشرب بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس، ويحنيج بأن انتهاء اليوم من وقت الغروب فكذا ابتداءه يجب أن يكون من عند نصاره، قال: وهذا باطل بالنص، وحكي عن الأعمش: أنه دخل عليه أبو حنيفة يموه فقال له: لأعشى: بك لتفيل عني وأنت في بيتك، فتجف إذا رزني؟ فسكت عنه أبو حنيفة. فلما خرج من عنده قبل له: لم سكت عنه؟ فقال: وماذا أقول في رجل ما صام وما صلى في دهره، عسى به أنه كان يأكل

(١) معاني السجدة (٢٨٨/١).

(٢) سورة البقرة الآية ١٨٧.

(٣) سورة البقرة الآية ١٨٧.

(١) باب ما جاء في رؤية الهلال للصوم والفطر في رمضان

بعد صنوع الفجر الثاني فلا صوم له. وكان لا يعتدل من الإنزال فلا صلاة له. انتهى.

وقال الموقن في المعنى^(١) الصوم المشروع هو الإمساك عن المبطرات من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس. وروى ذلك عن عمر وابن عباس رضي الله عنهما، وبه قال عطاء وعوام أهل العلم، وروى عن علي رضي الله عنه: أنه لما صلى الفجر قال: الآن حين نين الخط الأبيض من المحيط الأسود، وعن ابن مسعود نحوه.

وقال مسروق: لم يكونوا يعدلون الفجر فجرهم، وإنما كانوا يعدلون الفجر الذي سلا الشمس والمشرق، وهذا قول الأعمش، ولنا قول الله تعالى: (وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ نَكَّارًا) يعني يبيض النهار من سواد الليل، وهذا يحصل بطلوع الفجر.

فإن ابن عبد البر في قول النبي ﷺ: «إِنْ بَلَأَ بِنَادِي بَلِيلٌ، فَكُنُوا وَاشْرَبُوا» حتى ينادي لمن أم مكتوم، دليل على أن الخط الأبيض هو الصباح، وأن كسود لا يكون إلا قبل الفجر. وهذا إجماع من يخالف فيه إلا الأعمش وحده، فسنذكره بمرح أحمد عن قوله، انتهى اثنتي عشرة كلمة.

(١) ما جاء في رؤية الهلال للصوم والفطر في رمضان

(أ) جاء من الروايات والأثار (في رؤية الهلال) اختلف في معنى الهلال كما سيجيء (للصيام) كذا في المسخ الهندية، وفي نسخ المصرية كلها للصوم. قال الباجي^(٢) انفطر لا يكون في رمضان، وإنما يكون رؤية الهلال في

(١) (١٤/١٣٦٥).

(٢) سورة البقرة: الآية ١٨٧.

(٣) المسخ، (٢١/٣٥).

زمان رمضان لفطره، والمصوم في رمضان، وروية الهلال، في الأغلب في غيره، انتهى. وقام به أن العلامة النجاشي فصر النقرق على الجزء الثاني فقط، والأوجه عندني أنه يتعلق بكلا الجزئين، أي ما جاء في روية الهلال في من رمضان باعتبار ما يصح به وباعتبار الفطر عنه، وذلك لأن المصنف ذكر فيه ما يتعلق بالهلالين مما وثق به ما يتعلق بالأهلة الآخر سواء.

قال الزرقاني (١): الأكثر أن الهلال القمر في حالة خاضعة، قال الأزهري: يسمى القمر ثلثتين من أول الشهر هلالاً، وفي ليلة من سبع وعشرين أيضاً هلالاً، وما بين ذلك يسمى قمراً، وذلك الجوهري. الهلال ثلاث ليال من أول الشهر ثم هو قمر، من ذلك، وقيل: الهلال هو الشهر بعينه، انتهى. وقال الزاهد: الهلال القمر في أول ليلة والسبب، ثم يقال له: القمر، ولا يقال له: هلال، انتهى. ثم قال الزرقاني: تعبر الإمام برمضان إيماء إلى حوار ذكره بدون شهر.

قلت: وأوضح ذلك أنهم اختلفوا هل يجوز أن يقال: رمضان بدون إضافة نطق الشهر إليه على ثلاثة أقوال.

الأول: لا يجوز، وكان عطاء وسأله بكره أن يقول: رمضان، وإنما كان يقول: كما قال الله تعالى ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ لأننا لا ندري نمل رمضان اسم من أسماء الله تعالى، وحكاية النبي عن الحسن أيضاً قال: والطريق إليه وإلى ساجد صبيحة، وهو قول أصحاب مالك، فله العربي.

قال الزرقاني: منعه أصحاب مالك الحديث: «لا تقولوا رمضان فإن رمضان اسم من أسماء الله تعالى، ولكن قولوا: شهر رمضان»، أخرجه ابن عدي وضعفه، انتهى. وقال أبو حاتم: هذا خطأ، وإنما هو قول أبي هريرة

(١) شرح الزرقاني، (١/١٥٣).

قولهم: إنه اسم من أسماء الله تعالى، لأنه جاء فيه أثر ضعيف، وأسماء الله تعالى توقيفية لا تفتقر إلا بدليل صحيح، ونوَّهت أنه اسم لم يلزم التكرار، والنصواب ما ذهب إليه المحققون أن لا كراهة في إطلاق رمضان بقرينة وبلا قرينة.

قال الباجي: هم النصواب، فقد جاء ذلك في أحاديث صحيحة كقوله ﷺ: «إذا دخل رمضان فتحت أبواب السماء»، الحديث، وكذا قال عياض. إنه الصحيح، وسوّب البخاري في «صحيحه»^(١) «هل يقال: رمضان أو شهر رمضان؟ ومن رأى كله وماء»، وأتى على ذلك بدلائل، وترجم السبكي في «سنن» فقال: «باب الرحضة في أن يقال لشهر رمضان: رمضان»: انتهى. وذكر به حديثين بدون لعن الشهر.

وفي «الدر المختار»: الأصح أنه لا يكره قول رمضان، قال ابن عابدين: قال بعضهم: الصحيح ما رواه محمد بن مجاهد ولم يثبت خلافه أنه كره أن يقال: جاء رمضان وذهب رمضان لأنه اسم من أسماء تعالى، وعمدة التمثيل: أنه لا يكره لمجئته في الأحاديث الصحيحة كقوله ﷺ: «من صام رمضان إيماناً واحتساباً»، وعمدة في رمضان تعدن حجة، ولم يثبت في المشاهير كونه من أسماء تعالى، ولئن ثبت فهو من الأسماء المشتركة كالحكم، انتهى.

ثم اختلف أهل الفن في اشتقاق رمضان، قال الرمحي: هو مصدر رمض إذا احترق من الرمضاء، فأضيف إليه الشهر وجعل علماً. ومنع الصرف لتعريف والآلف والتون، وسماه بذلك لارتماضهم فيه من حر الجوع وقساوة شدة كعاه سموة نافعاً لأنه كان ينشفهم أي يزرعهم إضجاراً بشارته عليهم.

(١) صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب (٥)، «وافع الباري» (١/١١٦).

...

في يده لا يجوز له ان يمسها ، فان ارضه الكثرة حتى غير المتسامح اجزءه
اليوم فكيف يبيع الاكثر ، ولا يصح قياس هذا على الحمار ان يبيع وهو مضطرب
ولا هذا لأن الحمار كان في الظفر طائرا وباطنا ، وهذا انه يكره له المضطرب
الطائر ان يباع فانه ان اكره به ان يباع لم يقطع وقد تم طواف السبي

والجواب فيها المحسنة هي وجوب الرضاك وتذنه كما سطر في التبرع
و هو صحيح انحرط

والرابع : ما قال في رد المحتار ان الخنايت طائعا ان السبي من اثناء صوم
رمضان ، فيدخل فيه صوم النعم وبغيره ، ولو وقع الانقضاء على عدد النجاسة
التي في الشاوي لم يفسد ، بل نحن نخطئ في رواية ابي - وفاة اربع لم يفسد
سببه وهو قس - ان كان صوم سبائك فافد والافد ، فاحسن الروايات في صوم
الصوم والنعم ، فكيف لا يكون على رواية مغلطة بالانقضاء ، وان اعلم انه حكم
حرم وبمقتضى ان لا يخرجه ، فكونه الثاني ما هذا الا لأجل ، ونحن لا نعلم ان
الحجامة ، وان النقص فيجب التحسين ، فماتوا النواك صوم ، فافدوا ان
مطروا من اهل الشهرة ، واحسوا عدم الثلاثين ، وبجميع هذا كذا من الروايات
لا نرى احدا من هذا من قوله ، فافدوا بعد الثلاثين ، الخبي

قلت : احسن قولنا نكته احدها هي جاز وادب الاثني في الصوم
يوم النعم ، والعبد انما يمسك كليم من ابي ذر بن عوف ، وبه روي عن ابي
الاعرج في هذا ما يروي عن النبي من الحديث ان الله يفرح بمسلم يمسك كليمه ويومئ الصائم والمجرب
تمت احكامه عند بحار الصيام

قال المؤلف : والى من هذا الشكل فمستول على ما في الفصح ، انتهى
وهل في "الرد عن السبيل" ان يثبت حرمه ومقتضى رقيه عاقبه ، فتمت امره

يُرَدُّ نَفْطَرُوا حَتَّى تَرَوْهُ.....

الهِلال مع صبح ليلة الثلاثين من شعبان أصبحوا معطين، وكثره الصوم لأنه يوم انشك المنهي عنه، وإن حال دونه أي دون هلال رمضان كان في المطلع ليلة الثلاثين من شعبان غيم أو قتر أي غيرة وكذا دخان فظاهر المذهب يجب صومه حكماً ظناً احتياطاً بنية رمضان

قال في الإيضاح: هو المذهب عند الأصحاب وتصروه وصنفوه فيه التعانيف وردوا جميع المخالف، قالوا: ويصوم أحمد تدل عليه وهو قول عمر وابنه وعمر بن العاص وأبي هريرة وأنس ومعاوية وعائشة، انتهى وهكذا في «المغني»^(١) وغيره، كما سيأتي في محله

وحاصله أن مصداق يوم الشك في المشهور عن الإمام أحمد هو يوم الثلاثين إذا كانت السماء مصحبة، وهو المنهي عنه في الصوم، وأما إذا كانت السماء منيرة فهذا ليس يوم الشك، بل يجب صومه في المشهور عنه.

الخامس: أوجب في التحديث مراعاة الهلال فعنهم من يراعي الأهلة كلها، ومنهم من قال وهو الأكثر، يخصى هلال شعبان خاصة، وسيأتي في الحديث الآخر: (ولا تظفروا) من الصوم (حتى تروه) أي الهلال

وقبه أيضاً ثلاثة أبحاث: الأول: ليس السمراد رؤية جميع الناس حتى يحتاج كل فرد إلى رؤيته، بل السمراد رؤية بعضهم وهو العدد الذي يتحقق الرؤية بهم ويثبت، وهو مختلف بين الأئمة جداً، والاختلاف في فروعه كثير، والاحتمال فيه ما قاله نقاري^(٢) حتى تروا الهلال أي: حتى يثبت عندكم رؤية هلال رمضان بشهادة عدلين أو أكثر، ويثبت بعد ذلك واحد عند أبي حنيفة أيضاً إذا كان في السماء غيم، وعند الشافعي أيضاً في أصبح قوله، وعند أحمد

(١) (٤/٣٣٠).

(٢) (مرقاة المفاتيح: ٢٤٦/٢).

وقال عمر بن عبد الرحمن بن ربيعة بن الحنظلة، وعمر ابن عمرو، عن النبي ﷺ أنه أجاز شهادة رجل واحد على رواية الهذلي، وكان لا يحيز على شهادة الاقارب ولا شهادة رجلين، ولا يقبل فيه شهادة رجل واحد، ولا شهادة النساء المتبرجات وإن كثرت، ولذلك ساء المشهور، وإذا صدقوا شهادة اثنين ثلاثين يوم ولم يروا حلالاً فقلوا افطروا وحياً واحداً، وإن صدقوا شهادة واحد فلم يروا الهلال، فيه رجحان، أحدهما لا يعطون، والآخر يعطون وهو مقصور، فلهذا، ويحكى عن أبي حنيفة، أنه الصوم إذا وجب وجب الفطر لا يكفل العدة إلا بالشهادة، وقد ثبت ثبوت ما لا يثبت أصلاً بخلاف أن السبب لا يثبت بشهادة النساء، ويثبت به الولادة، فإذا ثبتت بنت النسب على وجه الصحيح، انتهى.

قلت: جواز الفطر بعد إكمال الثلاثين إذا صدقوا الصوم برأيه واحد مختلف عند الحنفية كما سطر في المراجع، وفي مثل التمسك به ثبت رواية هلال رمضان غير مسلمة مكنت حلالاً لم يروها أو على أن يكون شرط الشهادة، ولا يحصى حديثه مما روي للصوم من سمع عدلاً بخلاف الشهادة بعد رده التحاكم، ولا يقبل في جميعه المشهور كقولهم وعيونه لا رجحان عدلان يلتزم الشهادة، وإن صدقوا بشهادة اثنين ثلاثين يوماً، فلم يروا الهلال فقلوا هي الغيم واضمحوا لا أن صدقوا بشهادة واحد، انتهى.

وفي المراجع المرفوع (١) إذا جاء رجل من بلد الحرم المكي كسليم الصوم فتوكله يجره أصواته لروايتهم وهو خطاب علامة كاهنة بعداء مروية عن مكلف ويكفي حصة ثلاثين قول ابن عمر: رضي الله عنهما: لو أدى المكي الهلال بأحد - رسول الله ﷺ - أبي راسه صدق وأمر الناس بصيامه، رواه أبو حنيفة.

وفي الإقناع^(١) وثبتت برؤيته في حق من لم مره بشهادة عدل^(٢) يقول ابن عمر "أخرجه أبو داود، وصححه ابن حبان، ونسأ روى الترمذي وغيره" (أن أعراباً شهدوا أن النبي ﷺ برؤيته فأمر الناس بصيامه)^(٣)، ولم ينعقد في ثبوته بالواحد الاحتياط للصوم

قلت: وانضبطوا في الواحد حكم الحاكم بذلك، ولعل الشهادة أيضاً شرط عندهم كما في «روضة المحتجين»، وفي «حاشية الإقناع»: وإذا حسنا برؤية عدل ثلاثين يوماً أفطرنا، وإن لم ير الهلال بعده ولم يكن غيماً، ولا مرد لروم الإفطار بواحد ثبتت ذلك ضمناً لأن شواك لا يثبت إلا باتين، والمعتمد أن هلال شوال يثبت بهل سفلالاً لاشتماله على العبادة، وهي فطر يوم، تعيد لوجوه والإحرام بالفتح، لأن كل شهر اشتمل على عبادة يثبت بواحد بالنظر لعمادة، انتهى.

وفي «شرح الكبير» للقرطبي^(٤): يثبت رمضان بكمال شعبان أو برؤية عدلين فذكر لا بعدل وامرأتين، كذباً بعد ثلاثين صحواً لا عم فيها، وفي «الأوزار الساطعة»: أو برؤية مستقيمة بأن وقعت من جماعة يستحيل توافدهم على الكذب، قال في «حاشية العدوي»: ومثل العدلين العدل الواحد المعروف بخير: وثبوته عبداً أو امرأة إذا كان انحصار لا يعنى فيه بأمر لهلال في حق أهل الرأي وغيره، وأما إذا كان المحلل يعنى فيه بأمر لهلال فلا يثبت برؤية الواحد، ويثبت العطر بإتمام رمضان ثلاثين يوماً أو برؤية هلال شوال سواء كانت الرؤية مستقيمة أو شاذلة عدل. ولا يثبت برؤية عدل واحد ولو سجل لا يعتد فيه بأمر لهلال، انتهى.

(١) ١١٦٨/١.

(٢) وفي الأصل «بشهادة دعو فخر بن».

(٣) أخرجه أبو داود (٧٥٦/٢) وابن حبان كذا في «المراشد» (٨٧١).

(٤) ١٠٠٩/١.

وفي «الدر المختار»^(١): قِيلَ بِلا دعوى وبلا لغيره أشهد وبلا حكم ومجلس قضاء - لأنه خير لا شهادة للصوم مع علة كعبم وعبار - خير عدل أو مستور لا فاسق، ولو كان العدل فناً أو أنى أو محموداً في قلب تابع، وشُرِطَ للغير مع العلة، والعدالة نصائب الشهادة، ولغز أشهد، وعدم الحد في فدق لتعلق نفع العبد، لكن لا تشترط الدعوى، وقيل: بلا علة جمع عظيم، يقع العلم بخبرهم، وهو معروض إلى رأي الإمام من غير تقدير بعدد، انتهى.

وفد أعرضنا عن الدلائل في ذلك لخوف الإطالة عني أن المسائلتين كأنهما إجماعيتان كما نرى ليس فيهما شديد الاختلاف. والجملة في ذلك ما في «التلخيص»^(٢) حديث: أصروا لربوبكم وأفطروا لروزيه، فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً إلا أن يشهد شاهدان. رواه النسائي من رواية حسين بن الحارث عن عبد الرحمن بن زيد: أنه خطب الناس في اليوم الذي يملك فيه، فقال: ألا إني جالست أصحاب رسول الله ﷺ وسألتهم وأنهاهم حديثي أن رسول الله ﷺ قال: أفطروا، فذكرهم، وفي آخره: «فإن شهد شاهدان فصوموا وأفطروا». ورواه أحمد من هذا الوجه، ونقظه في آخره: «فإن شهد شاهدان فصوموا وأفطروا» ورواه أبو داود من حديث أبي مائل الأشجعي عن حسين بن الحارث: أن الحارث بن حاطب أمير مكة خطب ثم قال: عهد إلي رسول الله ﷺ أن نتمسك للرواية، فإذا لم نره وشهد شاهداً عدله تسكنا بشاهديهما، الحديث. ورواه الدارقطني فقال: إسناده متصل صحيح، انتهى.

فعلم منه أن المدار على شاهدي عدل، لكن استثنى منه هلال رمضان، لما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - «تراءى الناس الهلاك، فأخبرت النبي ﷺ أنني رأيت نصاباً وأمر الناس بالصيام، رواه الدارقطني، وأبو داود.

(١) (٩٠/٦ - ٩١).

(٢) «تلخيص المحبر» (١٨٧/٢).

والدارقطني، وابن حبان، والحاكم، وتبييني، وصححه ابن حزم، كله من طريق ابن أبي بكر بن صالح بن ماذن عن

وقال الدارقطني^(١)، صحيح أنه قبل شهادة الواحد العدل في رؤية هلال رمضان يوم أحد، انتهى، ثم في الروايات المعروفة والأكثر في ذلك،

والبحث الثاني ما قال الحافظ^(٢)، فقد اعتدل بمعيني الصوم بالرؤية من ذهب إلى إلزام أهل البلد برؤية أهل بلد غيرهم، وقد لم يذهب إلى ذلك لأن قوله: «حتى يروا الخطيب لأفان» محمولين فلا يلزم غيرهم، ولكنه عسوف من ظاهره، ولا يتعرف الحال من رؤية كل أحد فلا ينبغي تأييد. وقد احتج العلماء في ذلك على مذاهب:

أحدها: كل أهل بلد رؤيتهم، وفي صحيح مسلم من حديث ابن عباس ما يثبت أنه: «حكاه ابن السكيت عن عكرمة والنسائي وسالم وحكاه الترمذي عن أهل النعم، ولم يثبت سواء» وحكاه الصوري وحيداً للشافعية

ثانيها: مذهبه إذا رأى عدة ليلة أهل البلاد كلها، حكاه الحنفية عن أئمة الأربعة، فذا: «تختلف الناس في التأجيل، يستتبه أهل بلد في ليلة وأهل بلد آخر في ليلة قبلها أو بعدها»، فذهب إلى ظاهر حديث ابن عباس رضي حدث ثوب في قصة معاوية الأبي قريش، انقسام بن محمد وسالم بن عبد الله وعكرمة وهو مذاهب سماعي، فقولوا، لكن غرض رؤيتهم

وقال ابن السكيت: قال أكثر المشتهر: «إذا لبى بجمع الناس أو أهل بلد من بلدان قد رأوه فتابهم فتابهم قضاء» ما أظنوه، وهو قول أصحاب الرأي والمالكية، وإليه ذهب الشافعية وأحمد، انتهى، قلت: وهو المشهور عند

(١) انظر مجمع الزوائد (١٤: ١١٣)

(٢) مجمع الزوائد (١٤: ١١٣)

الناسك، يكن حكي من عند الله^(١) الإجماع على حلاله. وقال: أجمعوا على أنه لا نوعي الرؤية فيما بعد من أبلاد كخراسان والأندلس.

قال الفريابي: قد قال شيخنا: إذا كان رؤية الهلال ظاهرة فاصعة بموضع، ثم غيى غيرهم شهادة اثنين لهمم الصوم. وقال ابن الساجي: لا يلزمهم بالشهادة إلا لأهل البلد الذي تب فيه الشهادة إلا أن يثبت عند الإجماع لأعظم قلم. سائر قلم، لأن البلاد في حقه كالملة الواحد إذ حكمه داخل في الجمع، وقال بعض الشافعية: إن تدارست البلاد فإن الحكم واحد. وإن تباعدت فرحيا، لا يجب عند الأكثر، واختار أبو الطيب وطائفة النجاشي، ومنه: ليغوى عن الشافعي.

وهي نسط البعد أوجه: أحدها: اختلاف المذاهب، قطع به العراقيون والصيدلاسي وصححه النووي في «الروضة» وشرح المذهب الثاني مسافة القصر، قطع به الإمام والبخاري وصححه العراقي في «المنهاج» والنووي في «شرح مسلم». ثالثها: اختلاف الأقاليم. رابعها: حكاة الرعي فقال يلزم كل بلد لا تنصر شهادة عنهم بلا عار من نوع غيرهم. خامسها: قول ابن الساجي: المستخدم انتهى.

قلت: وانسدت في ذلك عند لأنسة ما عني أهل مروهم، ففي نيل الناس: بحجب صوم رمضان برؤية هلاله على جميع الناس. وحكم من لم يره حكم من رآه. ولو اختلفت المذاهب، وفي «الروض الموعود»^(٢): إذا رآه أهل بلد أي من رؤيته يبلد لزم الناس كلهم الصوم، لقوله عليه السلام: «صوموا رؤيته»، وهو خطاب للأمة كلها. وإن رآه جماعة يبلد، ثم سئلوا لبلد بعيد فلم

(١) انظر: الاستذكار (٥٠١٩)

(٢) (٤١٢١٩)

ير الهلال به في آخر الشهر أفطروا. وفي «الشرح الكبير»^(١) نذكر فيه: هم الصوم سائر البلاد قريباً أو بعيداً، ولا يراعى في ذلك مسافة قصر، ولا اتفاق المطالع ولا علمها، فيجب الصوم على كل متقوٍ إليه، إن نقل ثبوته بالمدلين أو بالاستنبطية عنهما أي عن العدلين أو المستنبطية، فالصوم أربع، وحكى المدسوقي عن ابن عبد البر: أنه يعم البلاد القريبة لا البعيدة جداً انتهى.

وفروع الحنفية متضاربة على أن لا عبرة باختلاف المطالع عندهم، وليس المعنى أنهم لا يقولون باختلاف المطالع. بل المعنى أنهم لم يعتبروه في باب الصوم، فعلم بذلك أن الأئمة الثلاثة - رضي الله عنهم - متفقة في المعتمد عنهم في عدم العبرة باختلاف المطالع خلافاً للشافعية، انتهى.

واختلفت الأقوال فيما بينهم في تحديد المسافة التي يعتبر فيها اختلاف المذاهب، كما تقدم قريباً من خمسة أقوال في ذلك، وفي أحاسنة شرح الإقناع: وثبتت رؤيته في حق من لم يره أي ممن مطلقه موافق مطلع محل الرؤية، بأن يكون غروب الشمس والكواكب وطلوعها في البلد في وقت واحد، فإن غروب شيء من ذلك أو طلع في أحد البلد قبله في الآخر أو بعده لم يجب على من يره برؤية البلد الآخر. حتى لو سافر من أحد البلدين فوجدهم صائمين أو مفطرين لزمهم موافقتهم. سواء في أول الشهر أو آخره، وهذا أمر مرجعه إلى طول البلاد وعرضها، سواء قربت المسافة أو بعدت. ولا نظر إلى مسافة القصر وعدمها.

معم متى حصلت الرؤية للبلد الشرقي لزم رؤيته في البلد الغربي دون عكسه، كما في مكة المشرفة ومصر المحروسة، فيلزم من رؤيته بمكة في مصر لا عكسه، لأن رؤية الهلال من أفراد الغروب، وما ذكر عن شيخنا (م ر) وعن

السبكي وغيره مما يخالف هذا - لا يُعزّل عليه - ولا يجوز الاعتماد عليه، وقول بعضهم: أقل ما يحصل به اختلاف المطالع في مسافة الفجر وبصفتها، وذلك أربعة وعشرون فرسخاً غير مستقيم، بل باطل وكذا قول شيخنا: إنه تحديد، انتهى.

فعلم مما سبق أن اختلاف المطالع لم يعتبره من الأنحة إلا الإمام الشافعي - رضي الله عنه - إلا ما تقدم من ابن عبد البر، وأيضاً اختلفت الروايات عن الشافعية - رحمهم الله - في تحديده أيضاً كما مر. والحجة للجمهور في ذلك عموم قوله عليه السلام: «صوموا لرؤيته»، وليس المراد رؤية كل واحد كما تقدم، بل المراد رؤية بعضهم بلا مرية، واستدل من قال: بعبرة المطالع بحديث كريب، أن أم الفضل بعثته إلى معاوية بالشام، فقال: فقدمت الشام ففضيت حاجتها، ثم قدمت المدينة صائتي ابن عباس، ثم ذكر الهلال، فقال: متى رأيتم الهلال؟ فقلنا: رأيناه ليلة الجمعة، فقال: أنت رأيته؟ فقلت: نعم، ورأى الناس، وصاموا وصام معاوية. فقال: لكان رأيناه ليلة أنسبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه، قلت: ألا نكتفي برؤية معاوية وصيامه؟ فقال: لا، هكذا أمرنا رسول الله ﷺ، رواه الجماعة إلا البخاري وابن حبه.

قال الشوكاني^(١): اعلم أن الحجة إنما هي في المرفوع من رواية ابن عباس لا في اجتهاده والذي فهم عنه الناس، والمشار إليه بقوته. هكذا أمرنا رسول الله ﷺ، هو قوله: فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين، والأمر المكاش من رسول الله ﷺ هو ما أخرجه الشيخان وغيرهم بلفظ: «ألا تصوموا حتى نرأى الهلال ولا تفطروا حتى ترووه»، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين. وهذا لا يختص بأهل ناحية على جهة الانفراد، بل هو خطاب لكل من يصلح له من المستمعين، فلا استدلال به على لزوم رؤية أهل بلد غيرهم من أهل البلاد.

(١) دليل الأوطار: (٢/٤٣٠).

أظهر من الاستدلال به على عدم لزوم، لأنه إذا رآه أهل بلد فقد رآه المسلمون، فيلزم غيرهم ما يلزمهم.

ولو سلم توجه الإشارة في كلام ابن عباس إلى عدم لزوم رؤية أهل بلد لأهل بلد آخر، فكان عدم اللزوم مقيدا بدليل العقل، وهو أن يكون بين التقديرين من البعد ما يجوز منه اختلاف المطالع، وعدم عمل ابن عباس برؤية أهل الشام مع عدم البعد الذي يمكن معه الاختلاف عمل بالاجتهاد، ولو سلم عدم لزوم التقييد بالعقل، فلا يشك عالمه أن الأداة قاضية بأن أهل الأقطار يعمل بعضهم بخير بعض، وشهادته في جميع الأحكام الشرعية والرؤية من جملتها، وسواء كان بين التقديرين من البعد ما يحوز منه اختلاف المطالع أم لا. فلا يقل تحصيل إلا دليل.

ولو سلم صلاحية حديث كريب هذا لتخصيص، فيسمى أن يقتصر فيه على محل النص، إذ كان النص معشوماً، أو على المفهوم منه إن لم يكن معلوماً لوروده على خلاف القياس، ولم يأت ابن عباس - رضي الله عنهما - بلفظ النبي ﷺ، ولا بمعنى لفظه حتى ينظر في عمومته وخصوصه، إنما جاءنا بصيغة مجملة أشار بها إلى قصة هي عدم عمل أهل المدينة برؤية أهل الشام، على تسليم أن ذلك البراد، ولم نفهم منه زيادة على ذلك، حتى نجعله مخصصاً لذلك العموم، فينبغي الاختصار على المفهوم من ذلك البراد على خلاف القياس وعدم الإحاطة به.

ولو سلم صحة الإحاطة وتخصيص العموم، فإجابته أن يكون في المحلات التي يبعد من البعد ما بين المدينة والشام أو أكثر، أما أقل من ذلك فلا، وهذا ظاهر فينبغي أن ينظر ما ذيل من ذهب إلى اعتبار البريد أو الناحية أو البلد في الجمع من العمل بالرؤية، والذي ينبغي اعتماد هو ما ذهب إليه المالكية وغيرهم أنه إذا رآه أهل بلد لزم أهل البلاد كلها، ولا يقتضي

ما نأثبه من عبادة الله من أن هذا الصيام خلاف لإجماع، قال لا ينهم قد
 أصعبوا غير أنه لا تراعى الرؤية، فيستفاد من كلامه كتحريمه، ولا يثبت
 ذلك، والإجماع لا يعم، ولما كانت هذه غزوة الصيام، انتهى

قصة: وأجاب الطحاوي في أمكنة عن حديث شريك، بأنه كان قد
 روى ذلك من بعض الصحابة عن الرؤية، وذلك الموقوف^(١)، ثم قوله تعالى
 فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ^(٢)، وقال ابن جرير: قد قال الله
 ذلك في صوم هذا الشهر، فقال: نعم، وقوله الآخر لما قال: هذا
 شهر الله علي من الصوم، قال: شهر رمضان، وأصح مسلمون من
 وجوب صوم شهر رمضان، وقد ثبت أن هذا اليوم من شهر رمضان
 المشاهير، فوجب صومه على جميع المسلمين، ولأن شهر رمضان من بين
 الأضداد، وما ثبت أن هذا اليوم من بين الأضداد من جهات الذين يرفعون
 غلالتهم، ولعلنا وغير ذلك من الأحكام يجب موافقة إجماع وإجماع وأن
 نسبة تعدد شهيد رؤية الهلال، فجعل الصوم كما لو قدره الله أن

هذا حديث صحيح، وإذا قلنا أنهم لا يفترون بقول كبريت وحده
 وجوب صومه، وإذا قلنا بخلاف وجوب قضاء اليوم الأول، وأن من هو في
 الحديث، فإن قيل: فقد قلنا إن الناس إذا صاموا شهادته واجبة فلا منعه
 من رؤية الهلال، أفترى أن أحد التوسمين، قلنا: وجوب على هذا من جهة
 أحدهما، أما إن قلنا: يفترون إذا صاموا منه، فثبت وجوبهم منه على
 من صام من بعده، وهذا هو الصواب، فقلنا: ما يجوز به أن يفترون
 وإثباتي، أو الحديث بأن على من صام من بعده واجبة الآخر، انتهى

(١) سطر ١٠٠، (٢) ١٠٠، (٣) ١٠٠

(٤) ١٠٠، (٥) ١٠٠

(٦) سورة البقرة الآية ١٨٥

عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

أنه رآه النخاري في ٣٠ - كتاب الصوم، ١١ - باب قول النبي ﷺ: «لا تأكلوا من ثمره حتى يغيب الغمام»

ومسلم في: ١٣ - كتاب الصيام، ٢ - باب وجوب صوم رمضان أربعة ألقاب، حديث ٣.

والباحث الثالث: ما قال الحافظ في «الفتح»^(١) استند بالحديث على وجوب الصوم والظفر على من رأى الهلال وحده، وإن لم يثبت بقوله: «وهم قول الأئمة الأربعة في الصوم» واستنوا في العطر، فقال الشافعي: يقطر ويغضيه، وقال الأكر: يستعمل صانعا احتياطاً، انتهى، وكلنا بالصوم في الصورتين احتياطاً حزم صاحب «الهداية»، قلت: ومياني بيان ذلك في قول المصنف أيضاً.

١- نعم عليكم، نعم المعجزة وتشديد النبي، أي حال سنكم وبينه غيم، يقال: سمعت الشيء: إذ عقلته، ووقع في حديث أبي هريرة من طريق «إبان غيم»، ومن آخر «أغمى»، وفي آخر «عبي»، منح الغيم المعجزة، وتخلّف الموحدة. وأعمى وعمى ونعمى بشدة النبي، وتخصتها فهو مغسوم، انكل بصره، وأما غبي فمأخوذ من الخاوة، وهي عدم العطف، وهي استعارة لخفض الهلال، ونقل ابن العربي أنه روي ما نحن الموهبة من النبي. قال: وهو بمعنى لأنه دهاب لنصر عن المشاهدات أو فهاج الصغيرة عن المعقولات، انتهى.

قال النبي^(٢). ومنه العم لانه يستر أنفسه وترجل الأسم الممنون الجبهة بالشمع. وسمي السحاب غيماً لانه يستر السماء، انتهى. وفي «العارضة»^(٣) ساء عم لستر وأنعمية، ومنه العم فإنه يعطي القلب عن أسرسته في أماله. ومنه العمام وهي السحابة (فانهدوا له) بهجرة ومن

(١) فتح القاري (١٢٣/٤)

(٢) الظفر، عمدة القاري (٥/١٠٠/٢٧١)

(٣) عارضة الاحوتوي (١٣/٢٠)

وصم اللذلي الشهمة وكس هذا وفي المأثور: الصم حقيقاً كما قاله فقارني،
وفي النبيل: قال أعي اللغة. يقال: قدرت الشيء أقدره فكسر المال
وضمها وقدرته وأقدرته كلها بمعنى واحد وهي من اتقدروا انتهى ريباني في
الحديث الآتي أن الرواة انشؤوا على هذا اللفظ وهو تأكيد لقوله: لا تصوموا
حتى تروا الهلال عند الجمهور، كما تقدم.

وللعلماء في معنى هذا اللفظ ثلاثة أقوال الأول: قول الأئمة الثلاثة
والجمهور، ولان المعنى: وهو مذهب جمهور الفقهاء الأصحاب والمحققين والعراق
والشام والمغرب منهم مالك والشافعي والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة
وأحمد بن حنبل وأهل الحديث، إلا أحمد ومن قال بقوله، انتهى.

قلت: وريباني قوله: وأما الجمهور فعلى أن معناه قدروا له تمام العدد
ثلاثين يوماً، يقال: قدرت الشيء وأقدرته وقدرته بمعنى: التقدير، أي اظفروا
في أول الشهر وحسبوا ثلاثين يوماً كما جاء مفسراً في الأحاديث الأخرى.

قال العيني: قال عبد الرزاق بسنده عن نافع عن ابن عمر: أن الله تعالى
جعل الأهل موافق للباس فصوموا قرويته. وأظفروا قرويته، فإن غم عليكم
فعدوا ثلاثين وقال الشافعي بسنده عن سالم عن أبيه: لا تصوموا حتى تروا
الهلال ولا تظفروا حتى تروا، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين. قال ابن
عبد البر: كذا قال، وإمام محفوظ في حديث ابن عمر: رضي الله عنه -
هاهنا له، وقد ذكر عبد الرزاق^(١) عن أبيوب عن نافع عن ابن عمر: أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال: إذا رأيتموه فصوموا، ثم إذا رأيتموه فأظفروا، فإن غم
عليكم فأكملوا ثلاثين يوماً.

(١) نظراً للاستدلال (١٠٠/١٤)

(٢) مصنف عبد الرزاق (١/١٤٠).

قال بن عبد البر^(١) وروى عن غسان بن عمرو حديثه وأما بكر بن طاهر
الحنفي، وعنه عن أبي إسحاق مروي، وروى في الحديث، قال ثم علمكم
بأنتموا العدد بالأسير، قال ابن أبي شيبة، وعنه عن أبي إسحاق مروي، وروى
وعنه عن غيره، وروى في الحديث، قال بن عبد البر، وروى في الحديث، وروى
في الحديث، وروى في الحديث، وروى في الحديث، وروى في الحديث، وروى في الحديث،
رواية، وروى في الحديث، وروى في الحديث، وروى في الحديث، وروى في الحديث،
رواية، وروى في الحديث، وروى في الحديث، وروى في الحديث، وروى في الحديث،

قلت: وروى في الحديث، وروى في الحديث، وروى في الحديث، وروى في الحديث،
رواية، وروى في الحديث، وروى في الحديث، وروى في الحديث، وروى في الحديث،

والقول الثاني: ما رواه بن عبد البر، وروى في الحديث، وروى في الحديث،
رواية، وروى في الحديث، وروى في الحديث، وروى في الحديث، وروى في الحديث،
رواية، وروى في الحديث، وروى في الحديث، وروى في الحديث، وروى في الحديث،

وقال بن عبد البر: معنى الحديث، وروى في الحديث، وروى في الحديث،
رواية، وروى في الحديث، وروى في الحديث، وروى في الحديث، وروى في الحديث،
رواية، وروى في الحديث، وروى في الحديث، وروى في الحديث، وروى في الحديث،
رواية، وروى في الحديث، وروى في الحديث، وروى في الحديث، وروى في الحديث،

والقول الثالث: ما رواه بن عبد البر، وروى في الحديث، وروى في الحديث،
رواية، وروى في الحديث، وروى في الحديث، وروى في الحديث، وروى في الحديث،

قال بن عبد البر: لا يصح عن مطرف، وأما ابن أبي شيبة فليس هو من
يشرح عنه في هذا، قال: وروى في الحديث، وروى في الحديث، وروى في الحديث،
رواية، وروى في الحديث، وروى في الحديث، وروى في الحديث، وروى في الحديث،

(١) انظر: المستدرج، ١/٢٤٨، ٢/٢٢٨.

(٢) انظر: المستدرج، ١/٢٤٨، ٢/٢٢٨.

من سريخ: أن قوله: «وقد روي أنه عذاب لمن خسه أنه تعالى بينه الله
وأن قوله: «واكملوا الصلاة» حدث بلعبة

قال ابن العربي^(١): «نصار وحبوب ومصاب مناه مختلف الحال. يجب
على قوم حساب الشجر، النمر، وعللي، حرم من حساب النمر، قال: وهذا
معد عن النبلاء، ومعد في لغة على هذا القول أنه البسط، وقال: «أما
لونه: «وب أنه أنه، لا تكث ولا تحسب، الشجر هكذا وهكذا»،
وأشار بابه الكرومين للآلة إشارات، وحسب بإيمانه في الثالثة، هذا كذا يقرأ
من الحساب الأقل بالعقد، المستطاع عليه ميبأ باليد، تبينها غير التبري من
أخذ ما هذا طبع من يدعي سبه، ذلك أنه يحيل على حساب الشجر، انتهى

قال ابن أبي: «ذكر الله ودي: أنه قيل في معنى قوله: «فقد روي أنه
فقد روي الله»، وهذا لا علم أحدا قال به، إلا بعض أصحابنا، أنه
يخبرني ذلك يقول المحقق والإجماع جازع».

وفي «الفتح»^(٢)، قال ابن الصلاح: «معرفة ما روي في معرفة سيرة
الأنبياء، وأما معرفة الحساب، فمعرفة ما يخص معرفة الأحكام، ومعرفة ما روي
للمعنى من أن من سريخ من سريخ من سريخ، وهذا هو الذي أراد
من سريخ، وقال به في حق التعريف بها في حاشية نقاش، وفي الترويض عنه
أنه لم يقل بحسب ذلك عمية، وأبى قول سريخ وهو احتساب، فمعد
وأي لطيف، وأما أبو إسحاق في «المهذب»^(٣)، قال: «من سريخ لروم الصوم
في هذه السورة».

معدت الأبناء في هذه المسألة بالذمة إلى حضوره النظر في التعديت

(١) حاشية الترمذي، (١٠٠٠٠).

(٢) فتح الباري، (١٠٠٠٠).

٥٦٢ - ٥٦١ . وحديثي من مائة . عن عبد الله بن دينار ، عن
 ... بن عمر بن الخطاب ... الشهر تسع وعشرون .

والمنان ، أحدها : الجواز ولا يجزئ عن الغرض ثانياً : يحزى . ثالثاً :
 يجوز للحاسب وجزه لا تمنع . رابعاً : يجوز لهما ولغيرهما قلبه الحاسب
 دون المنع . خامساً : يجوز لهما ولغيرهما مصداق . وقد ابن الصباغ : أما
 بحساب فلا يلزمه إلا خلاف بين أصحاب . قال المحافظ : ونقل ابن المنذر
 الإجماع على ذلك ، فقال في «الأسراف» صوم يوم الثلاثاء من شعبان إذا لم
 من الهلال مع الصبح لا يجب ما صبح ليلة ، وقد سمع عن أكثر الصحابة
 وبناهم . هكذا أطلق . ولم يصل بسر حاسب وغيره . فسر فرق بينهم كان
 محتوجاً بالإجماع قبله . انتهى .

قال المازني : احتج من قال : معناه بحساب المنع ، بقوله تعالى :
 ﴿وَيَذَكِّرْهُمْ لَهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾^١ . والآية عند الجمهور محدثة على الاعتناء في السير
 في السر والنسر . قال النووي : عدم البناء على حساب المنع ، لأنه حاسب
 وقحيم ، وإنما يعتبر به ما يعرف به الفقه والتجرب ، انتهى .

٥٦٢ / ١ - (سألت) عن عبد الله بن دينار . عن عبد الله بن عمر - رضي الله
 عنهما - (أن رسول الله ﷺ قال : الشهر تسع) وهي التسع الحسرية : تسعة
 وعشرون (زاد في بعض النسخ) يهدية بعد يوم . وقاهر الحدي ، الحصر ،
 وليس بخصر فيه فقد يكون ثلاثين . وأجيب بما قال الخطابي في «السعالم» :
 يريد أن الشهر قد يكون تسعاً وعشرين . وليس يريد أن كل شهر تسعة
 وعشرون ، وإنما احتاج إلى بيان ما كان موهوماً أن يضمن عليهم ، لأن الشهر
 في العرف وغالب العادة ثلاثون ، فوجب أن يكون البيان فيه مصروحاً إلى النادر
 دون المعروف منه ، انتهى . وقال عياض : معناه : قد يكون تسعاً وعشرين .

(١) سورة النحل . الآية ٩٦ .

عن أبي بصير عن الحسن بن علي الهلال، ولا تغفروا حتى تروا، قال غم
حاشاكم ما تروا منكم.

أخرجه البخاري في: ٣٠ - كتاب الصوم، ١١ - باب قول النبي ﷺ: «إياكم
والهلال، فاصوموا»

وإسناده في: ١٣ - كتاب الصيام، ٢ - باب وجوب صوم رمضان لرؤية
الهلال، حديث ٩

وقال الحافظ^(١): أو التلام لتعهد والبراء شهر بعيت، أو هو محمود على
الأكثر لقول ابن مسعود: صمنا مع النبي ﷺ تسعاً وعشرين أكثر مما صمت ثلاثين،
رواه أبو داود والترمذي، ومثله عن عائشة عبد أحمد بن أحمد بن حنبل، وقال
ابن العربي: معناه: الحصر من أحد طرفيه، أي يكون تسعاً وعشرين وهو أقله
ويكون ثلاثين وهو أكثره، فلا يأخذوا أنفسكم بصوم الأكثر احتياطاً، ولا تغفروا
على الأقل تحفظاً، ولكن اجمعوا عبادتكم برؤية الله وعبادته واستهلاله، انتهى.
وقال النجاشي: ويحتمل أن يريد به التوبة على نرى الهلال تسع وعشرين، ثم قال:
ومع ذلك (فلا تصوموا) تسع وعشرين (حتى تروا الهلال)، انتهى كلام النجاشي

قال ابن العربي^(٢): أوجب على القلق مراعاة الهلال، فمن الناس من
يراضي لأحقه كلها في العام لئلا يأخذ في كل شهر المطالع عيماً فلا يهتدي إليه،
ومنهم من قدر وهو الأكثر: يحصى هلال شعبان خاصه، ويدل عليه الحديث
النابع، رواه الترمذي بسند عن أبي هريرة مرفوعاً: «أعصوا هلال شعبان
لرمضان»، يروي عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كان رسول الله ﷺ
يحفظ من هلال شعبان ما لا يحفظ من غيره، ثم يصوم رمضان لرؤيته»،
الحديث. قال الدارقطني: هذا إسناده حسن صحيح، انتهى.

ولا تغفروا حتى تروا، أي الهلال (فإن غم عابكم فاقدروا له) قال

(١) فتح الباري، (١/٤٣٧)

(٢) المعجم، تصانيف الأحرار، (١/٨٠-٨١)

... ..

الحافظ. أما حديث ابن عمر - رضي الله عنه - فانفق الرواة عن مالك عن نافع فيه على قوله، «فأفادوا له»، وجاء من وجه آخر عن نافع بنعظ «فأفادوا ثلاثين»، كذلك أخرجه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع، وهكذا أخرجه عبد الرزاق عن أنس، عن نافع. قال عبد الرزاق: وأخبرنا عبد العزيز بن أبي رزاد. عن نافع به قال: «فَعَدُّوا ثلاثين»، وانفق الرواة عن مالك عن عبد الله بن دينار أيضاً فيه على قوله: «فأفادوا له»، وكذلك رواه أبو عفران وغيره عن أنس، عن نافع، وكذا رواه إسحاق الحربي وغيره في «الموطأ» عن أنس، وأخرجه الربيع بن سليمان والمروني عن أنس، فقال فيه كما قال البخاري هنا عن المغيرة: «فإن نَحْمَ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين».

قال كُتَيْبِي في «المعرفة»^(١): إن كانت رواية أنس عن القمي من حديث التوجيهين مسخرطة فيكون مالك قد رواه عن التوجيهين، قال الحافظ^(٢): ومع غرامة هذا اللفظ من هذا لوجه، فله متابعات، منها ما رواه أنس عن طريق سالم عن ابن عمر بتعيين الثلاثين، ومنها ما رواه ابن خزيمة من طريق عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عمر - رضي الله عنهما - بلفظ: «فأكملوا ثلاثين»، وله شواهد من حديث حذيفة عند ابن خزيمة، وأبي هريرة وابن عمر عند أبي داود والنسائي وغيرهما، وأبي بكره وطلحة بن علي عند أبيه، وأخرجه من طرق عنهم وعن غيرهم، انتهى. قلت: وتقدمت أسماء الصحابة الذين روي عنهم بلفظ: «أكملوا الثلاثين» في كلام المغيرة موطأ.

٥٦٣/٣ - «اللائق» من تزيين الحبوب المعروف (ابن زيد الدبلي)

بكر كمال المصنعة، هياء متناه تحت ساكنة، مولاة أي مولى بني الدليل بن

(١) «معرفة النسخ والألقاب» (٨/١٨٦٠٦).

(٢) «مذبح البخاري» (٤/١٢١).

عن عبد الله بن عباس - أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان، فقال: لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروا، فإن عم علىكم فأكملوا العدة).....

بكر المعني، من رواية السبعة، ثقة، من السادسة، مات سنة ١٣٥هـ (عن عبد الله بن عباس) قال ابن ع. البرقي «المعروف» (١) وكذا هذا الحديث في الموطأ، عند جماعة من الرواة عن مالك عن نور عن ابن عباس، ليس فيه ذكر عكرمة، والتحديث محفوظ لعكرمة: عن ابن عباس، وإنما رواه ثور عن عكرمة، وقد روي عن روح بن عباد هذا الحديث، عن مالك عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس، وزعموا أن مالكاً أسقط ذكر عكرمة منه لأنه كره أن يكون في كتابه، فكلام سعيد بن المسيب وغيره فيه، ولا أدري صحة هذا، لأن مالكاً ذكره في كتاب الحج، وصرح باسمه، ومال إلى روايته عن ابن عباس، وترك رواية عطاء في تلك المسألة، وعطاء من أحلّ التابعين في العتاك، انتهى

وبسط ابن عبد البر بها في ترجمة عكرمة، وفي التهذيب (٢) في ترجمة ثور: أرسل عن ابن عباس، قال الحافظ: قوله: أرسل عن ابن عباس يخالفه قول ابن الحنفية، حيث ذكره في مرجع الموطأ، فذكر عن ابن البرقي أن مالكاً ترك ذكر عكرمة بين ابن عباس وثور، انتهى. وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من طريق سعد بن طارق عن عكرمة عن ابن عباس، قلت: وسباني البسط في ترجمة عكرمة في أبواب الجماع من كتاب الحج.

(أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان، فقال: لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروا، فإن عم عليكم فأكملوا العدة) وفي رواية: «العدة»، وانسخ الهدية علم الأول، والمصرية على الثاني، واللام للشهر أي عدة الشهر، ولم

(١) (٢٩/٣ - ٣١)، و«الاستدرك» (١٠٩/١٢٦).

(٢) تهذيب التهذيب (٢/٣٧).

ما نسى .

هذا مقطوع وغير متصل اثر داود في ١١ - كتاب الصوم ، ٧ - باب من قال :
اقبل عم عليك فاصوموا ثلاثين .

وبنحوه في ٦ - كتاب الصوم ، ٥ - باب ما ساء زيد الصوم لوزنه الهلال
والامطار له .

والثاني في ٢٢ - كتاب الصيام ، ١٣ - باب ذكر الاختلاف على مفسر ،
في حديث : يعني فيه .

الحسن مثلاً شهران دون شهر بالاكتمال إذا غم ، فلا حرم بين شعبان وجمادى في
ذلك ، ان لو كان شعبان غير مراد بهذا الاكتمال لكانت وفقد ورد في بعض
الروايات ، فأقدموا على شعبان وما قبله ، انظر في البخاري لا يصح ، في
شعبان سقط في محله ، ولا نعلم به ، بل هي مسبوقة لأحد المحتملين .

وقال ابن الجوزي : بكرت المعنى : ان علم عليكم رمضان فعدوا ثلاثين
على ان أصحابنا لم يروا ما انفرد به البخاري من ذكر شعبان فعدوا تحفته
على ما إذا حله هلال رمضان وهلال شوال ، فتحتاج إلى اكتمال شعبان ثلاثين
يوماً استيعاطاً لتعظيمه ، فيما وإن كنا قد جمعنا ثلاثين من شعبان ، فلا نفع بآه
من رمضان ، ولكننا ساءلنا حكماء قدس ، وبذل على ما قلناه نكثت ، أحدهما :
عود النصير على أقرب مدحور ، وهو قوله : افطروا لرؤيس ، والثاني : ان مسما
رواه مسنن ، انما رؤيس الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا ، فإن علم عليكم
فصوموا ثلاثين . انتهى

وفيه تأمل ، فلو ادريبت زدت بكلاً المتضمنين ، وينقطع ان علم عليكم
شعبان أكبر فيقال : ان الروايات المتسوبة بورد من ابي داود لأحد المحتملين ،
ونحوه ثلثة عام لكلا الشهيدين كما لا يخفى (ثلاثين) يوماً وهذا أقوى به الإجماع
انفردا وبما لم يرد في الروايتين منه : فافطروا له ، وأولى ما قرر للحديث
بالحديث

٤٠٦٤: **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ - أَنَّهُ سَمِعَهُ أَنَّ أَنَسَ بْنَ الْهَضَلِ رَوَى فِي رِوَايَاتِهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ عُمَرَ - أَنَّ بَنِي إِسْمَاعِيلَ أَتَوْا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَرَأَوْا**

٤٠٦٤: **مَالِكٌ، أَنَّهُ سَمِعَهُ أَنَّ الْهَضَلِ) فِي هَلَالِ شَوَّالٍ كَسَّ، رَوَى عَنْهُ**
النَّبِيُّ (رَوَى) بِصَحِّهِ الْبَرَاءَ الْمَعْرُوفَةَ وَكَسَّرَ الْوَهْدَةَ بِبَنَاءِ الْمَجْهُولِ، (فِي رِوَايَاتِهِ
عُمَرَ) بَنِ عُمَرَ) ثَلَاثَ لِحَفَاءَ، (بِإِسْمَاعِيلِ) مَا بَعْدَ الرُّوَايَةِ إِلَى حَرِّ الْهَضَلِ
(فَلَمْ يَفْطُرْ عُمَرَ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (حَتَّى أَسَى) قَالَ الْبَاحِي - هَذَا مُبْتَلٍ عَلَى
أَنَّهُ كَانَ فِي رَمَضَانَ، وَأَمَّا الْهَلَالُ الَّذِي رَوَى عَنْ هَلَالِ عُمَرَ) رَوَعَاتِ الشَّمْسِ)
وَأُخْرِجَ فِي أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَبِيبَةَ: أَنَّ
الْحَدِيثَ رَوَاهُ الْهَلَالُ هَلَالٌ لِقَصْرِ حَبِيبِ رَاعَتِ الشَّمْسِ وَأَفْطَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَدَثَّرَتْ
دَلَّتْ تَعْبَتُ مِنَ الْعَيْبِ، فَكَانَ رَأَاهُ النَّاسُ فِي رَمَضَانَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
فَأَفْطَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَكَانَ عُمَرَ، فَكَانَ قَدْ رَوَى أَنَّ قُلُوبَ صَاحِبِي يَوْمَ الْيَوْمِ لِحَدِيثِ.

قَالَ الْبَاحِي^(١)، لَا خِلَافَ بَيْنَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا رَوَى بَعْدَ الْخُرُوجِ فَهُوَ مُسْنَدٌ
إِنْشَادِي، وَأَمَّا إِذَا رَوَى فِيهِ الْخُرُوجُ فَهُوَ مُسْنَدٌ وَشَافِعِي وَأَمَّا حَسْبُهُ وَجْهِ
الْفَقْهَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِإِنْشَادِي لِحَدِيثِ أَبِي وَتَلَّى: «أَنَّ كِتَابَ عَمْرِو -
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ الْأُمَّةَ يَعْصِيهَا أَكْثَرُ مِنْ بَعْضِ، إِذَا رَأَتْ هَلَالًا مَبْشَرًا فَلَا
يُفْطِرُوا حَتَّى يَشْهَدَ رَحَلَانِ أَمِينَا أَهْلًا بِالْأَمِيرِ» رَفَعَهُ النَّوَوِيُّ وَابْنُ رَجَبٍ
وَأَبُو يُونُسَ وَأَبُو حَبِيبٍ لِلْمَعْصِيَةِ، ثُمَّ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ رَأَيْتُمْ
الْهَلَالَ قَبْلَ الْخُرُوجِ وَأَفْطَرُوا، وَإِنَّمَا رَوَاهُ بَعْدَهُ فَلَا يَفْطَرُونَ، وَهَذَا صَحِيحٌ
وَالْأَوَّلُ مُحْتَمِلٌ، لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ نَهَاهُ، لَكِنْ قَالَ يُبَيِّنُ سَبِيلَ السَّرِّ^(٢) وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ،
لِأَنَّهُ مُتَصَرٌّ، وَالثَّانِي مُنْطَلِعٌ فَاشْتَعَلِي ثُمَّ يَذْكُرُ عَمْرًا قَالَ الْبَاحِي - كَلَّمَ أَبُو كَرَمٍ
أَمِنْ أَسْمَاءَ هَذَا لَا يَمُتُ عَنْ عَمْرِو، رَوَاهُ مُسْنَدٌ هُوَ مُحْتَمِلٌ، فَكَانَ هَذَا

(١) استنبطه (١٩٩/١٠٠).

(٢) لا يذنب (٢٣/١٠).

الخلاط إسماء إذا روي في يوم ثلاثين، ولا يصح أن يكون قبل ذلك، انتهى.

وهكذا ذكر ابن رشد في "التهذيب"^(١) اختلاف الأئمة في ذلك، ثم قال: وسبب اختلافهم في ذلك ترك اعتبار التجربة فيما سببه التجربة والرجوع إلى الأحبار في ذلك، وليس في ذلك أثر عن النبي يثبت يرجع إليه، لكن روي عن عمر - رضي الله عنه - أنهما أحدهما عام والآخر منفس، ثم ذكر الأثرين المذكورين من العام أثر وظل عنه، والنفيس أثر النجاشي عنه.

وقال أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقفي: إذا روي الهلال بهراً قل لزوال أو بعده فهو ليلة المقصية.

قال المعرفي^(٢) المشهور عن أحمد أن الهلال إذا روي بهراً قل الزوال أو لا، وكان ذلك في آخر رمضان ثم يفتطروا لرؤيته، وهو قول عمر وابن مسعود وابن عمر وأبي وأبي الأوزاعي ومالك والشافعي وإسحاق وأبي حنيفة، وقال الشوزي وأبو يوسف: إن روي قبل الزوال فهو يثبته الأصابع، وإن كان بعده فهو يثبته الأصابع، وروي ذلك عن عمر - رضي الله عنه -، روى سعيد، لأن النبي ﷺ قال: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته»، وقد رآه، فيحب الصوم والفتور، ولأن ما قبل الزوال أقرب إلى العصية، وحكي هذا رواية عن أحمد.

وأما ما روى أبو وانر قال: جاءني كتاب عمر - رضي الله عنه -، ونص في بحثين أن الأهل حصتها أكثر من بعض فإذا أبتم الهلال بهراً فلا تفتطروا حتى تمسوا إلا أن يشهد وحلا أنهما وأباه ما لأمن حنيفة، ولأنه روى ابن مسعود وابن عباس ومن صحبهما من الصحابة، وخبرهم محمود علم، ما إذا

(١) تهذيب التهذيب (٢٨٥/١).

(٢) المعنى (٤/٤٣١).

روى عتبة حليل ما لو روي بعد الزوال، ثم إن الخبر يقتضي الصوم والفطر من الغد دليل ما لو رآه عتبة، فلما إن كانت الرؤية في أول رمضان فالصحيح أيضاً أنه لليلة الماضية. وعبر قول مالك وأبي حنيفة والشافعي، وعن أحمد رواية أخرى: أنه للماضية، فيلزم قضاء ذلك اليوم، وإمكانه بغتة احتياطاً للعادة، والأول أصح لأن ما كان لليلة المقبلة في آخره فهو لها في أوله كما لو روي بعد العصر، انتهى.

وفي «الرمانة»: يعين أبو يوسف انهلال الصومي في الزوال للماضية في الصوم والفطر، لأن المظاهر أنه لا يرى قبل الزوال، لا وهو لليلتين، وهو قول علي وعائشة ورواية عن عمر، وهما - أي أبو حنيفة ومحمد - جهلاء للمستقلة، وهو قول ابن مسعود وأبي ثور، ورواية أخرى عن عمر - رضي الله عنه - لقوله بخمسة: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته»، فواجب سبق الرؤية على الصوم والفطر. والمفهوم المستفاد من الرؤية عند عتبة آخر كل شهر عند الصلابة والتسعين ومن بعدهم، والمختار قولهم، وبه قال الشافعي، وعن أبي حنيفة إن كان محراً آدم الشمس، وهي تتلوها فهي للماضية وإن كان حلقها فالمستقلة، انتهى.

وفي «شرح الإحياء» عن الروضة: «لقد عرفت: إذا روي الهلال بالتيار يوم الثلاثاء فهي الليلة المستقلة سواء كان قبل الزوال أو بعده. وقال الشافعي: وإذا غاب بعد المغرب فلهماضية، وإن قبله فلالية» انتهى.

وأخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه»^(١) الآثار المختلفة في الباب، ومدعب الحساب في ذلك مواضع للجمهور، قال في «المروعي المربع»: «إن روي الهلال صباحاً ولو قبل الزوال فهي لليلة الماضية، كما لو روي في آخر النهار» يروى

(١) انظر مصنف ابن أبي شيبة (١: ١٢٥).

قَالَ إِسْحَاقُ: سَمِعْتُ دَاوُدَ بْنَ أَبِي نُورٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَمِيرَ هَلَالٍ وَاحِدًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ يَقُولُ: لَا تَبْغِي أَنْ تُلْطِفَ، وَتَحْزَنَ مَا لَكَ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنْ مَضَانٍ.....

إِسْحَاقُ فِي تَارِيخِهِ مَرْفُوعًا: مَنْ أَشْرَاطُ السَّاعَةِ أَنْ يَرَوْا هَلَالًا يَشُوبُهُ: مِنْ لَيْلِيٍّ، أَوْ يَوْمٍ، وَسَطًا ذَلِكَ ابْنُ عَدْنٍ وَاسْتَحْدَثَ «الْبَدَائِعُ» وَغَيْرَهَا.

إِسْحَاقُ يَحْيَى: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ عَنِ ابْنِ أَبِي بَرٍّ هَلَالٌ وَمَضَانٌ وَاحِدٌ: إِنَّهُ يَعْصِيهِ (وَجُوبًا لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي) وَيُطِيعُ فِي التَّعْصِيَةِ لَفْظُهُ «لَأَنَّهُ» بَلْ فِيهَا وَلَا يَنْبَغِي لِي لَا يَجُوزُ أَنَّهُ أَنْ يَمُوتَ. وَهُوَ بِمَا لَمْ أَنْ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنْ رَمَضَانَ، فَإِنَّ الزُّرَّافِيَّ وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ يَوْمَ ذَلِكَ الْيَوْمِ الْأَرْبَعَةُ سَمِعَ الْأَخْبَارِيَّ السَّائِقَ. وَقَالَ عَطَاءُ وَالْحَسَنُ وَاسْحَاقُ: لَا بِصَوْمٍ حَتَّى يَحْكُمَ الْإِمَامُ بِأَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ، وَقَدْ أَخْبَرْتُ^(١) أَنَّ الْعُلَمَاءَ أَجْمَعِينَ عَنِ أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ إِلَّا عَصَا مِنْ أَمْرِ نَاجٍ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ لَا بِصَوْمٍ إِلَّا بِرَأْيِهِ غَيْرِهِ مَعَهُ، نَتَهَى.

قَالَ ابْنُ عَدْنٍ^(٢): الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّهُ مِمَّنْ رَأَى الْهَلَالَ وَاحِدًا لَرَمَى الصِّيَامَ عَدْلًا كَانِ أَوْ غَيْرَ عَدْنٍ، شَهِدَ عِنْدَ حَاكِمٍ أَوْ تَمَّ يَشْهَدُ، فَلَمْ يَشْهَدْهُ أَوْ رُذِبَ. وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَقَالَتْ وَالثَّاقِفِيُّ، «الْمُصْحَبُ لِرَأْيِ وَابْنِ الْعَدْنِ»، وَقَالَ عَطَاءُ وَاسْحَاقُ: لَا بِصَوْمٍ، وَقَدْ رَوَى حَبِيبٌ عَنْ أَحْمَدَ: لَا بِصَوْمٍ إِلَّا فِي حَضْرَةِ النَّبِيِّ، وَرَوَى يَحْيَى عَنْ الْحَسَنِ وَابْنِ مَبْرُورٍ، لِأَنَّهُ يَوْمٌ مُحْكَمٌ بِهِ مِنْ شَعْبَانَ فَتُسَمَّى التَّامَّةُ وَالْمُعْتَرِثِينَ.

بَلَدًا أَنَّهُ تَمَعَنَ أَنَّهُ مِنْ مَضَانٍ فَلَزِمَهُ صَوْمُهُ، كَمَا نَحْنُ حَاكِمٌ بِهِ الْحَاكِمُ، وَكَوْنُهُ مُحْكَمًا بِهِ مِنْ شَعْبَانَ طَاهِرٌ فِي سَبْعَةِ غَيْرِهِ، أَمَّا فِي الْبَاطِنِ فَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ فَتَزِمُهُ صِيَامُهُ، نَتَهَى. ثُمَّ إِذَا فَطَرَ عَمْدًا تَفَرَّقَ، وَقَصَى عِنْدَ مَالِكٍ، وَقَالَ الْأَكْبَرُ: لَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ لِلشَّيْءِ، فَهَذَا التَّرْقَانِي.

(١) انظر: إنباء المجتهد (١/٢٨٤).

(٢) المعنى (١/١٩٤).

رَمَا رَأَى هَلَالًا شَوَّالٍ يَهَادُ فَلَا يَفْطُرُ . بِرَبِّهِمْ صَامَ يَوْمَهُ ذَلِكَ . فَإِنَّمَا
هُوَ هَلَالٌ ثَقِيلَةٌ الْخَبَرُ

فَإِنْ حَبِيبٌ : وَسَمِعْتُ سَابِكًا يَقُولُ : إِذَا صَامَ النَّاسُ يَوْمَ الْقَضَاءِ
وَهُمْ رَاضُونَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ ، فَيَجَاءُهُمْ ثَلَاثُ أَنْ هَلَالٌ

تَكُونُ بِكَ حَسْرَةٌ . وَهَذَا (الْحَبِيبُ) عَنْ نَصِيحَةِ الْخَبِيرِ عَنِ الرَّبِيعِ سَعْدٍ وَجُوبِ
الصُّومِ بِالْخَبَرِ لَطَائِفُ عِدَا الْحَدِيثِ . وَإِنَّمَا خَرَفَ مِنْ مَرَفٍ بَيْنَ هَلَالٍ وَصُومٍ وَالْعَطَلِ
لَمَّا كَانَ سَبْعَ الْفَرِيعَةِ . إِنْ لَا يَدْعِي لِقَائِهِمْ أَنْهُمْ رَأَوْا الْهَلَالَ يَفْطُرُونَ وَهُمْ سَعْدُ
لَمْ يَرَوْهُ . وَتِلْكَ قَوْلُ السَّامِعِي إِنْ خَافَ لَنْهَمَةِ أَمْسِكَ عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرِبِ
وَاعْتَقَدَ الْعَطْلَ انْتَهَى .

وَقَالَ الْقَاضِي الْخَفَرُودُ لِلرَّبِيعِ إِذَا لَمْ يَحْكَمْ مُشَاهِدَتُهُ بِحَبِّ عَلَيْهِ عَيْنًا أَوْ
بِصُومٍ وَبِشَرِّ يَفْطُرُ عَلَيْهِ ، وَقَالَ الْخَارِزَمِيُّ : وَيَصُومُ هُنَا مَعْشَرَ الْجَنَّةِ أَوَّلًا
وَلَا يَفْطُرُ يَوْمَ عِيدِ احْتِبَاطٍ ، انْتَهَى . وَهِيَ «الْجِرْهَانُ» ثَوْرٌ رَأَى وَاحِدَ هَلَالٍ
وَرَمَضَانَ أَوْ هَلَالِ الْقَضَاءِ . وَرَدَّ قَوْلَهُ : أَنَّى لَمْ يَقُلْ لِقَائِهِمْ شَهَادَتَهُ صَامًا ، أَمَا
هَلَالًا . وَمَعْنَاهُ : فَلَا يَرَى خَضْرَاءً . وَأَمَّا عِلَالُ الْقَطْرِ فَلَا احْتِبَاطَ ، وَلَئِنْ نَاسٌ لَمْ
يَفْطُرُوا فِي هَذَا الْيَوْمِ ، وَهَذَا قَوْلُ الْخَفَرُودِ : «لَصُومُ يَوْمِ بَصْرَمُونَ وَالْفَطْرُ يَوْمَ نَفْطُرُونَ»
وَأَهْ أَبُو دَاوُدَ ، «الْخَرَمَانِي» . نَوْمٌ رَأَى هَلَالًا سَوَّالَ نَهَادًا فَلَا يَفْطُرُ وَنَسِمَ) سَلَامُ
الْأَمْرِ مِنَ النَّحْلِ الْهَنْدِيَّةِ وَبَنُوهَا مِنَ الْمَعْبُورَةِ (صَمَّ سَوَّجَهُ ذَلِكَ فَإِنَّمَا هُوَ هَلَالٌ
ثَقِيلَةٌ الَّتِي نَأَى) وَتَسْمُ قَرِيبًا أَنَّهُ مَجْمَعٌ عَلَيْهِ إِذَا رُؤِيَ بَعْدَ الزَّوَالِ ، وَاحْتَلَفُوا بَيْنَ
قَوْلِهِ ، وَالْجَمْعُ هُوَ عَلَى أَنَّهُ لَيْلَةُ الْاَتِيَةِ مَطْلَقًا .

(قَالَ يَحْيَى : لَمْ يَرَوْا) (وَسَمِعْتُ) الْإِمَامَ (عَالِقًا) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ :
إِذَا صَامَ النَّاسُ يَوْمَ الْقَضَاءِ وَهُمْ يَنْتَوُونَ (أَنَّهُ) أَيْ ذَلِكَ الْيَوْمِ (مِنْ رَمَضَانَ) لَعَدَمِ
رَبِّهِمْ هَلَالًا شَوَّالٍ فِي لَيْلَتِهِ (فَيَجَاءُهُمْ ثَلَاثُ) سَكُونُ اللَّيْلِ وَفَتْحُهَا (أَنَّ هَلَالًا

الناس أن يفطروا من يومهم وأن يخرجوا غداً يعيدهم، روى أحمد وأبو داود والدارقطني وحسنه انتهى

واحفظه الترمذي، وإن جوزه عن التامعة كما سطر في شرح الإجماع، وفي الإفصاح، ثم إنه كان شهدتهم قبل الروال منسح الاجتماع والفساء أو رداءها على العيد حين أداء، ولا تفصل قضاء متى أريد قضائها، أما شهدتهم بعد اليوم بأن شهدوا بعد المغرب، فلا تقل لي صلاة العيد، تفصل من بعد أداء، وتبين في غيرها كرموع الفلاح، شكر

وهي الهداية: فإن نعمة الهلال وشهدوا عند الإمام برؤية الهلال عند الروال حتى العيد من المدة، لأن هذا تأخير محذور وقد ورد فيه الحديث، وإن حدث عند رمح من الصلاة في اليوم الثاني لم يعد بها بعده، لأن الأمان فيها أن لا تقضى كتحصنة، إلا أن تركناه بالحددين، وقد ورد بالتأخير إلى اليوم الثاني عند المدة، وإن كان عذر رمح من الصلاة في يوم الأمان صلاة من بعد رمح بعد، ولا يعدلها بعد ذلك لأن الصلاة مؤنة وقت المصلحة، فتبطل أيامها، لكنه نسى في التأخير من غير عذر لمخالفة المصوب، انتهى.

وذكر في التمر لمختار: أن العذر ههنا فسخ الكراخ، وفي الفطر لمنصحة، قال ابن عابد: ذكر في «المجتبى» من الطحاوي أن ما ذكر قول أبي يوسف، وإن أتت حبة فإل: إن مات في اليوم الأول لم تقضى، لكن لم يذكر في الكتب المستنيرة اختلاف في هذا كما في «البحر» انتهى.

قلت: ذكره الطحاوي في شرح الآثار، والحديث الذي أورد إليه صاحب «الهداية» حر حديث أبي عمير المذكور قل ذلك.

قال الزبيدي^(١): روى أبو داود والنسائي وابن ماجه، ورواه الدارقطني

(١) نصب الرتبة (١/٢٧٦).

(٢٤) باب من أجمع الصيام قبل الفجر

قوله: «فإذا في القريش» يعني «فإذا شارك» أي «مستعوف» أي «مريض»^(١)، «أخرج» أي «أشفي»^(٢) عن حفص عن حماد عن أنس بن مالك أنه شهد عند ابن عمر أنهم رأوا المشرك فقال: «أخرجوا إلى محكم من الماء» وقد مضى من النهار ما شاء الله.

(٢٤) من أجمع الصيام قبل الفجر

قال القاضي: (أجمع) الصيام الذي، وحفظته جميع وأبى عليه، وقال الطبيب: أجمع الأمر وعلى الأمر، إذا صامته غيره، قال نعماني: «بمؤاكتة» أي «بمؤاكلة»^(٣) انتهى، قال القاضي: الإجماع للصيام هو الصيام عليه والعقد له، وذلك لأن الصوم من جملة العبادات، فلا يصح صوم رمضان وغيره إلا لله، هذا هو المشهور من المذهب، قال الرافعي: «هذا على مشهور» ذهب لغير الأعمال بالنية، وفيما سيجي فصله، لا يشترط وقتها في نية صوم رافعي نحو في النفل قبل الزوال، انتهى.

قال القاضي^(٤) بعد حديث أبي ذر: «ظاهره أنه لا يصح صوم بلا نية قبل الفجر» مريضاً كان أو مسلماً، وبالله دماء ابن عمر، وجابر بن زيد، ومالك، والشافعي، وقارنوا، وذهب الشافعي إلى حواء النفل سنة من فطرته انتهى.

قال الشافعي: لا يصح صوم بلا نية إجماعاً، نعماً كان أو مريضاً، لأنه عبادة محضة، فانتقل إلى نية كالتصلاة، ثم إن كان مريضاً كتب له رمضان.

(١) يقول الشيخان: (١٧٨) (١٧٩)

(٢) قوله: «أشفي» أي «أشفي» (١٨٠) (١٨١)

(٣) قوله: «بمؤاكلة» أي «بمؤاكلة» (١٨٢) (١٨٣)

(٤) قوله: «ظاهره أنه لا يصح صوم بلا نية» (١٨٤) (١٨٥)

(٥) قوله: «بمؤاكلة» أي «بمؤاكلة» (١٨٦) (١٨٧)

في أفاته وقصاته وكثير والكثافة، بشرط أنه يتوجه من الشهر عند إقامته، وماتت
 - الشافعي، وقال أبو حنيفة، حذري صوم، يحصله وتلك صوم بعض سنة من
 الشهر، الحديث عن الشهر، المنقول عنه، وفيه، أن من لم يكن أكل فليصم، وكان
 صومه متعباً واحداً

ولما حدثت النار، لم يمت أي جرم من الليل نزل أحراراً سواء فعل بعد
 آتية ما ينهي الصوم من الآن وغداً أم لا، واشترط بعض أصحاب الشافعي
 أن لا يأتي بعد آتية بعد صوم، واشترط بعضهم وجوب آتية في الصمت
 لا يجب من آتية، كما احتجوا به أراد الصبح والضحى من الأولية

ولما عديم من ثم بيئت الصيام من آتية، ولذا قلنا: إن نزل من انتهاء
 صوم العبد، ثم تجرته تلك الليلة إلا أن يستحب إلى صوم من الليل، وتعتبر آتية
 تلك يومه، وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي وابن عمر، ومن أحمد أنه تجزئه
 فيه، وحدثنا جميعهم، فمنهم وهو مذهب مالك وإسحاق، وصوم المتزوج بحوزة
 من النهار عند إمامة إمامي حنيفة والشافعي، - روى ذلك عن أبي الدرداء وأبي
 طلحة وابن مسعود وحذيفة وسعيد بن المسيب وأصحاب الرأي.

وقال مالك وداود لا يجوز إلا أنه من الليل، وأن وقت من النهار نزل
 أحراراً سواء في ذلك ما قبل أو بعد، وهذا ظاهر كلام أحمد والشافعي،
 واختار القاضي في «الشرح» أنه لا تجزئه آتية بعد المؤهل، وهذا ما ذهب إليه
 حنيفة، والمصنفون من مؤلفي الشافعي، وقد ثبت هذا منه بحكم له بالصوم
 الفسحي المندوب عليه من وقت آتية إلى المصروف من آتية، فإنه قال: من
 نزل في طريق من النهار كذا - بعبارة يومه، وإذا أجمع من الليل كذا - نه يومه
 وهذا قول بعض أصحاب الشافعي، وقال أبو الخطاب في «التهذيب» يحكمه نه
 بذلك من قول «النهار» وهو قول بعض أصحاب الشافعي، لأن الصوم لا
 يتعطل، انتهى ملخصاً.

قال ابن رشد، في البداية^(١) : أما استلزامهم في وقت التوبة، فإن ما كانا به
 بصي الله عنه - أي أنه لا يحرم النساء إلا سنة قبل الفجر، وذلك في جميع
 أنواع الصوم. وقال الشافعي: يحرم الله بعد الفجر ثم إضافة، ولا تحرم في
 الفجر، وقال أبو حنيفة: يحرم التوبة بعد الفجر في الصوم، والشافعي رحمه
 بوقت معين، مثل رمضان وشهر أيام محدوده، وكذلك في التوبة، ولا يحرم
 في الواجب في التوبة.

والسبب في اختلافهم عارض الآثار في ذلك. أسدنا: ما روي عن
 حنيفة بن عوف^(٢) : من لم يثبت نصيام من ثلثين فلا صوم له، ورواه مالك
 موقوفاً. قال أبو عمر^(٣) : حدثت حفصة في أسده اصطراب، والذي هو رواد
 بسبب عن عائشة قالت: يا رسول الله ما علينا شيء؟ قال: إلهي عذرا. فمن
 ذهب مذهب الشريح أخذ حديث حفصة، ومن ذهب مذهب لجمع فروق بين
 العارض والمطلق، يعني حمل حديث حفصة على العارض، وحديث عائشة على
 المطلق، وإنما فرق أبو حنيفة بين الواجب التام وغيره لأن الواجب التام في
 وقت مخصوص، يفهم مقام التوبة في التبعين بخلاف ما ليس له وقت
 مخصوص. فوجب التبعين ثانية، انتهى محضاً بغير، ويقول أبي حنيفة قال
 الشعبي والنوري وأبو يوسف ومحمد وبر، كذا في المعنى^(٤).

ومذهب الحنابلة في ذلك ما في الأصول السريع^(٥) : ويجب تعيين التوبة من
 الليل، الصوم كل يوم واجب لا توبة الترضية، ويصح صوم الغل بنية من التوبة
 في الزوال أو بعده، وبحكم بالصوم الترضي تمتحب من رفقها، وغيره قبل
 العاربات، السادس من شروط صحة الصوم، التوبة من الذنوب، فإذ كان الله لا

(١) بداية المجتهد (٢٩٣/١)

(٢) الخط: لا بأس بذكره (٣٧/١٠)

(٣) الخط: أسدنا الفاري (٢٠٢/١٠/٥)

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «صوموا لي ولغيري»

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «صوموا لي ولغيري»

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «صوموا لي ولغيري»

يخرج في شهر يوم الأربعاء عند كل يوم واحد صوا. وكان واحداً بأصغر شهر.
أو أوجه الأثر كذا، وبحسب تعيين النية بأن يعتقد أنه يصوم غداً من
رمضان أو من قصده انتهى.

١٥٦٥ - عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «صوموا لي ولغيري»

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «صوموا لي ولغيري»
والصبي. أو فقه ذلك - رضي الله عنه - عن أبي هريرة - رضي الله عنه -
ومصحح جماعة وفقه حنيفة - رضي الله عنه - ورواه بعضهم عن
أبي هريرة قال: «صوموا لي ولغيري» بعد حريقه مرفوعاً. قال أبو عيسى: «حدث حنيفة
لا يعرف مرفوعاً إلا من هذا الوجه. وقد روي عن أبي هريرة عن أبي هريرة وهو
أصح. أبي. ومصحح الجماعة»^(١) ورواه عنه حنيفة. وإخرجه أبو داود^(٢)
عن أبي هريرة عن أبيه عن حنيفة مرفوعاً. قال أبو عيسى: «رواه بعضهم أن هذا
الحديث غير أصح. لأن سماعاً ومرفوعاً قد وثقوا على حنيفة. فلهذا لا
خير لأن سماعاً به عن أبي بكر بن عبد الله بن حزم قد استدل. وزيادة اللغات
مكتوبة. انتهى»^(٣) وأما ما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
«صوموا لي ولغيري» قال الحافظ: «وهذا الحديث من حنيفة
مرفوعاً. من حيث أن سماعاً من أبي هريرة قال: «صوموا لي ولغيري»
ومن ثم جمع الحنفية على المحرر لا صوموا»

(١) أخرجه أبو داود في حديث (١٧٣٠)

(٢) أخرجه أبو داود في (١٧٦٠) وفي كتابه في (١٧٦٠) باب في اختلاف التفسيرين لمع
حنيفة في نية في الصيام

(٣) أخرجه أبو داود في (١٧٦٠)

وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن عائشة وحفصة وزوجي النبي صلى الله عليه وسلم ذلك.

أخرجه أبو داود في ١٤ - كتاب الصوم. ٧٦ - باب البية في الصوم
والترمذي في ٦ - كتاب الصوم. ٣٣ - باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم
من الليل.

والسائي في: ٦٢ - كتاب الصيام. ٦٨ - باب اختلاف الدائلي لغير حفصة
في ذلك

(مالك، عن ابن شهاب) الزهري (عن عائشة وحفصة وزوجي النبي صلى الله عليه وسلم)
مرسلًا، فإن المرمرى لم يلتزمها وذكر السائي الاستدلال في ذلك. وذكر
الانصار والارسال طرفي (بمثل ذلك) وليس في التسع الهندية زيادة الماء في
أول الليل. وغرض المصنف - رضي الله عنه - بهذه الآثار تقوية ما ذهب إليه
من أنه لا يصح الصوم إلا بية من الليل، والآثار في هذا الباب مختلفة ويات
البخاري في صحيحه^(١) إذا نوى بالعبادة صومًا وذكر فيه، قالت أم الدرداء:
وكان أبو الدرداء يقول: هل لكم طعام؟ فإن قلنا: لا، قال: فإني صائم يومي
هذا، وعنده أبو ظفاعة وأبو هريرة وابن عباس وحفصة - رضي الله عنهم -

ثم ذكر الحديث المرفوع: أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلاً ينادي في شهر يوم
عاشوراء، الحديث. مياتي ذكره، وذكر الحافظان تخريج هذه الآثار فيه
الآثار تحالف الآثار المتقدمة، وكذا الروايات المرفوعة في ذلك الباب محتفظة
أيضًا، والمأثبات - رضي الله عنهم - ذهبوا إلى ترجيح - ورجحوا هذه الآثار
وما يمتدحها. كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في كلام من رشد

ورجح الزرقاتي^(٢) هذا الحديث بالحديث المتقدم على صحته: «إنما

(١) انظر فتح الباري (١/٢٤)

(٢) شرح الزرقاتي (١/٢٤)

الأعمال بالبرهان، وأدجج الجمهور بها روي أنه يجهل كان يدخل على بعض أزواجه فقبولها أهل من هذه^١ فإن قوماً^٢ لا، قلت: يعني صام، الحديث، روى مسلم وغيره. روى بإسقاط^٣ إني إذا صائم، رواها مسلم وناهيك من والبيهقي، قلت: الحافظ في التلخيص^٤ وجمعا بين حديث الباب وهذه الرواية بحسن الأول على الواجب، والثانية على المطلق، وكذا في الحقيقة إلا أنهم خصوا الحديث الأول بأنه أحب غير المتصور. وأورد عليه الحافظ إذا لال وأما من حظه من النقصان صام نقصاً ونقصاً.

قال النووي^٥، وإن قول هذا تدل وكلام سابق لا طائل تحت، لأن من لم يحضر هذا الحديث صام القضاء والسنة المأثور، وصوم الكفارات يلزم من الشيخ يمتثل الكتاب، غير الواجب، فلا يجوز ذلك، بانه إن قوله تعالى ﴿لَمَنْ أَكْفَرُ لَيْتَ أَهْلِي أَكْفَرُ أَكْفَرُ﴾ الآية، مع ثلاثه والتعريف والبيان في بابي رمضان إلى صلوة الفجر ثم الأمر بالصيام عليها بعد صلاة فجر متأخر عنه، لأن كونه قائم للعقد مع الشرعي، فكان هذا أمراً بالصيام متأخراً عن أول الفجر، بالأمر بالصوم أمر بالله إذ لا صوم شرعاً بدون السنة، فكان أمراً بالصوم من متأخر عن أول النهار، وقد أتى به، فخرج عن المعنى الذي

قلت: وأصل هذا الحديث لصاحب التلخيص، قال بعد ذكر مستند نصير رتبة رأساً الحديث فهو من الأحكام، فلا يصح تسميته لمكتوب، لكنه يصلح تكميلاً له، فيحمل على معنى الكتاب، ليكون معاً بالدليلين بقدر الإمكان، انتهى. وأجاب عنه في شرح الإحياء أنه أحسن، وبه في رتبة رويته، وانعبرت لمراده اصطفاً سليماً.

١ (١٩/٢) ٢ (١)

٣ (٢) أحسن ما رواه (١٩/٢)

وقال رسول الله ﷺ - يؤمر به مرفده - ويؤمر بغيره - معناه - لا صيام
لما لم يؤمر به من قبله من قبله - يعني في الصوم من مؤثر أنه صائم نصف اليوم
مثلاً - قلت - وهذا ما أخرجه ابن قتيبة صاحب المعاني في كتابه - وهذا ما أخرجه
عن أبي يعقوب الكندي أو غيره لم يؤمر به صوم من قبله - انتهى

وفي تحرير الترمذي^(١) لو كنت في شهر صوم - يؤمر الله مرفده - أن معني
حديث لم يحرر كذا فنهى وتسام آخره - لأنه إن صام ليلة من الليل كان له
أجره من وقت صومه وإذا صام ليلة من النهار كان أجره من وقت يومه - وكذا من
يؤمر بصيامه انتهى - قلت - وبعضهم عدم حدث الباب بخصوص عند الكل أما
الحمد - فخصوه بالوجوب - وأما المالكية فخصوه بغيره أيضاً إلا قالوا
صوم حة صوم رمضان في مداه فلا يحتاج بعد ذلك إلى التثبيت.

قلت - صاحب^(٢) يجوز أن يكون صوم جميع رمضان من أوله خلافاً لأبي
سيدة والثوري رضي الله عنهما - انتهى

قلت - ومن استدلل بالحكمة على أن الصوم التامع المنعس - كغيره في الجدة
مما أخرجه البخاري ومسلم عن عائشة عن الأقرع: أنه يفتي أمر رمضان من
أسم أن أفن في الشهر - من الليل فليصم بقية يومه - ومن أنه يكن الليل فليصم
فإن اليوم يوم عاترة - ذلك الطحاوي - فيه غير على أن من نسي غيب صوم
يوم - ولم يوه ثبلاً أنه أخرجه بخلافه - قال أبو القاسم^(٣)

ومن وردوا عليه من أن صوم عاترة لم يكن واجباً لأنه البراءات
الصريحة بالمصححة لا يفي مداه - وذلك القاري في شرح النعمان - ولما ما

(١) أخرجه الكوكبي في كتابه (١٥٦٥)

(٢) أخرجه (١٥٦٥)

(٣) أخرجه ابن قتيبة في كتابه (١٥٦٥)

(٢٢) باب ما جاء في تعجيل النظر

في «السنن» الأربعة عن (ابن عباس، جاء أعروبي إلى النبي ﷺ فقال: إني رأيت الهلال، قال الحسن في حديثه: يعني رمضان، فقال: «أشهد أن لا إله إلا الله؟» قال: نعم، قال: «أشهد أن محمداً رسول الله؟» قال: نعم، قال: «يا بلال آذن في الناس فليصوموا». قلت: لكن «لوارد في الروايات: «فليصوموا غداً» ولا يصح الاستدلال، فأمل.

(٢٣) ما جاء في تعجيل النظر

واستنباه جميع عليه، وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد من ثقله المذهب، وقال المنوق^(١)، هو قول أكثر أهل العلم، فإن ابن عبد البر: أحاديث تعجيله وتأخير السحور صحاح متواترة. وروى عبد الرزاق وغيره بإسناد صحيح عن عمرو بن ميمون الأودي قال: كان أصحاب محمد ﷺ أسرع الناس إفطاراً وإطعام سحوراً، قلت: لم يذكر المصنف السحور، ولمه اكفى بما تقدم في «باب قدر السحور من القضاء»، والجملة فيه ما في «المقني»^(٢) أن الكلام فيه في ثلاثة أشياء: أحدها: في استنباه ولا تعلم فيه خلافاً، وقد روى أنس، أن النبي ﷺ قال: «تسحروا فإن في السحور بركة»، متفق عليه. وعن عمرو بن الحارث قال: قال رسول الله ﷺ: «حصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحرة»، أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي، وقال: حسن صحيح. وروى الإمام أحمد بإسناده عن أبي سعيد مرفوعاً: «السحور بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء، فإن الله وملائكته يصلون على المتسحرين».

الثاني: في وقته، قال أحمد: يعجيني تأخير السحور لرواية يزيد: تسحرنا

(١) «المقني» (٤/٤٣٤).

(٢) انظر «المقني» (٤/٤٣٦).

مع رسول الله ﷺ ثم فعنا إلى الصلاة، قلت: قد كان بينهما؟ قال: حسبي
 أي، معز عليه. يروي العريضي بن سارية قال: دعاني رسول الله ﷺ إلى
 المسحور، فقال: دعيت إلى العبد، لبيارك، رواه أبو داود والنسائي، سمع
 غداة لقوت رفته معه، ولأن المقصود بالمسحور استغوى إلى الصوم وما كان
 أقرب إلى الصحر، كان أعون على الصوم، قال أبو داود: وقال أبو عبد الله
 إذا شئت في الصجر بأهل حتى يستيقظ طلوعه، وهذا قول ابن عباس وعنه
 والأوزاعي، قال أبو عبد الله: قال نه سألني: جئكم إلى الله^(١)، وقال
 النبي ﷺ: إلا بيمينكم آذار ملال ولا الصحر المستطيل لكر الصحر لمستطير
 في الأفق، يروي أبو قلابة قال قال أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - وهو
 يتممكم: يا غلام أحف البت لا يعجزك الصبح، وأد الجماع فلا يستحب
 تأخيرها لأنه ليس مما تقضى به، وفيه نهي وجوب الكفاية وحصول حفظه.
 قلت: يمشي في هذا الجمع مما وعنت النعمان كعبه من الأجل
 والصبر بحوب الكفاية بها.

الثالث: فيه، يتخير به فكل ما حصل من أكل أو شرب حصل به فسيلة
 للمسحور، بقوله ﷺ: أو لو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء، يروي أبو هريرة
 مرفوعاً، معجم مسعود الترمذي، رواه أبو داود، انتهى.

قلت: الأمر الذي في هذا الثلاثة مختلف فيه، فليس هذا محله، ذكر شيئاً
 منه من رند علي^(٢)، وأجاد ابن أبي جمرة في هجته المعبوس التكلام
 على حكمة تأخير المسحور فراجع إليه.

قال ابن العربي^(٣)، إن الله سبحانه رحماً بربابية الأكل بالليل بعد أن كان
 حراماً عليه إذا كانت كما كان على أهل الكتاب من صمتا رحمه الله لعقيدته،

(١) سورة البقرة، الآية ١٧٧

(٢) ما فيه (جوتي: ٣٧٧)

١٥٦٦ - حدثنا الحسن بن علي بن فضال عن علي بن عمار عن
 عن علي بن الحسين عن محمد بن الحسين عن علي بن الحسين عن علي بن الحسين
 عن علي بن الحسين عن علي بن الحسين عن علي بن الحسين

أما جاء بهجائي في ٣٠ كتاب الفتيان ٩٥ - باب علي بن الفضل

حدثنا في ٣٠ كتاب الفتيان ٩٥ - باب علي بن الحسين عن علي بن الحسين

بشير بن عمار عن - أخبرني في حرمه بناء فخص لم يعمل ذلك ولو خرجت من ماء
 طين ماء والبركة في الفناء والزيادة وهي من حصة أوجه قبول الحصة
 إجماعاً لتمامه وبخلافه أهل الكتاب يسمي على الفداء في أوانئ المال من نصف
 بالزيادة أو النقصان إنما ذكروا بوجه واحد في قوله بل يسمي الحجر
 عداً لمجرد زيادة القيمة ليس بها عني جازاً بل من ذلك فله معنى ليس
 بهما بطلان وقال بعضنا: كان في وقت كان نصيبه من صلوة الفجر إلى
 عشرين يوماً في هذا

١٥٦٦ - قال في علي بن عمار بالجملة والبركة في حرمه بناء
 ليس بغيره من معنى التكميل في الفناء والزيادة وهي من حصة أوجه قبول
 الحصة لتمامه وبخلافه أهل الكتاب يسمي على الفداء في أوانئ المال من نصف
 بالزيادة أو النقصان إنما ذكروا بوجه واحد في قوله بل يسمي الحجر
 عداً لمجرد زيادة القيمة ليس بها عني جازاً بل من ذلك فله معنى ليس
 بهما بطلان وقال بعضنا: كان في وقت كان نصيبه من صلوة الفجر إلى
 عشرين يوماً في هذا

(١) - نسخة نسخة (١٥٦٦)

(٢) - نسخة (١٥٦٦)

(٥٦٦) - وحديثي عن عبد الرحمن بن حنبل، عن سعيد بن المسيب، عن أنس بن مالك، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: «لا يزال المؤمن يمشي في الجنة حتى يرى شهيداً من الشهداء».

غروب الشمس، وعمل يفي ذلك بشره في حديث أبي هريرة: «إن اليهود والنصارى يؤخرون» أي إلى صهور النجوم، ولأن حياء الحاكم من حديث سهل: «لا يزال أمير على متى ما لم تنظر بظفره النجوم».

قال ابن عبد البر: لا خلاف عن مالك في إرساله.

قال العازري: «أشار الحديث إلى أن تغيير هذه السنة هنم على مصاد الأثر» ولا يراد به تغيير ما دأبوا به من قبله.

وقال الجاهلي: «من البدع المنكرة ما أحدث في هذا الزمان من إتيان الأذن الثاني قبل المحرمة» وذلك مائة في رمضان، وإطعام المصروع المجموعه علامة لأعضاء الليل وعدم من أحسنه أنه لا يحيط في ليلته، وحرم ذلك إلى أنهم لا يؤمنون إلا بعد غروب بدرجة لتسكن الموقد فمما رعمو، فأغروا القصر وعملوا المحرور وخالفوا السنة، فذا قل المحر عنهم وكثر نشره انتهى.

(٥٦٧) - (مالك، عن عبد الرحمن بن حنبل، عن سعيد بن المسيب، عن أنس بن مالك، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: «لا يزال المؤمن يمشي في الجنة حتى يرى شهيداً من الشهداء»).

(عن سعيد بن المسيب، عن أنس بن مالك، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: «لا يزال المؤمن يمشي في الجنة حتى يرى شهيداً من الشهداء»).

الفقير قال: إن عبد الله لا خلاف عن مالك في إرساله، وتعجب الفقير أن لا يؤخر عند غروب الشمس على وجه الشدة والمساخة، واعتقاد أنه لا يجرى نظر عند غروب الشمس على حسب ما فعله اليهود وأما من أخر فطره لأمر من له مع اعتقاده أن صومه قد كمل عند غروب الشمس فلا يكره له ذلك.

(١) - (المجلد ثمان، ص ٢٧/٢٨)

(٢) - (فتح الباري، ٢/٢٩٩) وأخر: شرح المرقا، ٢/٢٥٧

يكن عندهما تمر ولا ماء، أو كانا غير معتكفين، ورويا الأكل والشرب لغير المعتكف مكروهين، لكن إطلاق الأحاديث ظاهر في استثناء حال الإفطار، انتهى.

قال الزرقاني^(١): روى ابن أبي شيبة وغيره عن أنس قال: ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي حتى يفطر ولو على شربة من ماء، وروى عن ابن عباس وطائفة: أنهم كانوا يفطرون قبل الصلاة، قلت: وللمنبيخين وأبي داود عن عبد الله بن أبي أوفى: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فغاب الشمس قال: يا فلان أنزل فاجد لنا، قال: يا رسول الله إن عليك نهواً، قال: أنزل فاجد لنا، فنزل فجدج، فشرب بكاء، الحديث^(٢).

وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي حمزة انصبيعي: أنه كان يفطر مع ابن عباس، قال: فكان إذا أذو فبأكل وماكن، فإذا أفيمت الصلاة فيقوم يصلي وتصلي معه، وأخرج عن علي - رضي الله عنه - أنه كان يقول لابن المشاج: فريت الشمس، فيقول: لا تعجل، فإذا قال: نعم ففطر، ثم نزل فصلى، وأخرج الآثار الأخر في تعجيل الفطر، وأخرج عن أبي بردة الأسلمي كان يأمر أهله أن يفطروا قبل الصلاة على ما شبر.

ومما لا يد من التنبه عليه أن ابن أبي شيبة أخرج عن عبيد الأعلى عن معمر عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن: أن عمر وعثمان كانا يصلبان المغرب إذا رأيا بالليل، وكانا يفطران قبل الصلاة، انتهى. فهذا السياق يخالف سياق النموط، وما في النموط هو المشهور عنهما، وليس عندي من نسخ

(١) (١٥٨/٢).

(٢) انظر: فتح الباري (١/١٩٦)، و بهذا المجهوده (١٥٤/١٠) فجدج شربك السويذ وجره بالماء، جرد.

(٤٤) باب ما جاء في صيام الذي يصبح جنباً في رمضان

ابن أبي شيبة لا نسخة واحدة، فليراجع إلى النسخ الصحيحة^(١).

(٤٤) ما جاء في صيام الذي يصبح جنباً في رمضان

وليس في النسخ تهذيبية لعطاء في رمضان، نعم يوجد في التهذيب، وللتعميم أولى، غلبت السلف في هذه المسألة على أقوال كثيرة، لكن الجمع بين رواية الأئمة من الأئمة من الأئمة، كما سيأتي، فصدرت المسألة في الإجماع بعد ما كانت فيه الاختلاف، وذكر العلامة كسبي^(٢) فيها ستة أقوال

الأول: لا يصح صوم من أصبح جنباً مصفاً، به قول القائل من محبس واحدة بين زيد وأبو هريرة، - رجع أبو هريرة عنه.

الثاني: لا يصح من أصبح جنباً مصفاً، به قول القائل من محبس واحد بين زيد وأبو هريرة، - رجع أبو هريرة عنه.

الثالث: لا يصح من أصبح جنباً مصفاً، به قول القائل من محبس واحد بين زيد وأبو هريرة، - رجع أبو هريرة عنه.

الرابع: أن يتم صومه ذلك اليوم ويغصب

الخامس: أنه سجد التماساً في الغرض من أن لا يغسل

السادس: أنه لا يغسل صومه إلا أن تظن عابث الشمس قبل أن يغتسل

(١) بيان الصحة الصحيحة أنه يخالف بيانها في المطاوعة لاجتماعها، والله أعلم بالصواب.

(٢) انظر نسخة اللؤلؤ، (٦/٦٩، ٦٦).

(٣) انظر نسخة المطاوعة (٦/٦٦).

ويصلي فيظل صومه، قاله ابن حزم بناءً على مذهبه أن البصية عمداً تظلل الصوم، وتركنا أسماء من ذهب إلى الأقوال الباقية ثم قال الحافظ: وضع لابن بطال وابن التين والنووي والغناكي وغير واحد في نقل هذه المذهب مغايرات في سببها لقائلها، انتهى.

والسابع: أن الصوم صحيح مطلقاً فرحاً كان أو تظوعاً آخر الغسل عن طلوع الفجر عمداً أو نوم أو سوان لمصر الحديث، وبه قال علي وابن مسعود وزيد بن ثابت وأبو النضر وأبو ذر وابن عمر وابن عباس، قال أبو عمر: إنه الذي عليه جماعة فقهاء الأمصار بالعراق والحجاز وأندلس القنوي بالأمصار، مالك، وأبو حنيفة، والشافعي، والنوري، والأوزاعي، والليث وأصحابهم وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وابن حنبل، وأبو عبيدة، وداد، وابن سيرين الطبري، وجماعة من أهل الحديث، انتهى.

قال الأبي في شرح مسنده^(١): إنما كان الخلاف في ذلك في انحصار الأول، ثم ارتفع الخلاف، وأجمع العلماء بعد هؤلاء أنه بحزنه، ومستمدهم حديث عائشة وأم سلمة، وحديثهما أولى بالاعتماد عليه، لأنهما أعظم بذلك من غيرهما مع موافقة الفراد في قوله: ﴿قَالَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ لأنه إذا جاز الإجماع إلى طلوع الفجر لزم أن يصحح حساً، انتهى. وكذا حكى الإجماع عليها الترفاعي.

قال الحافظ^(٢): قد بقي على مقالة أبي هريرة بعض التابعين، كما نقله الترمذي، ثم ارتفع ذلك الخلاف واستقر الإجماع على خلافه، كما جزم به النووي، وأما ابن دقيق العيد، فقال: حذر ذلك إجماعاً أو كالإجماع، انتهى.

قال العوفي^(٣): هو قول عامة أهل العلم، منهم علي، وابن مسعود،

(١) إكمال إكمال المعتمد (٣/١٣٩).

(٢) فتح الباري (٤/١١٧).

(٣) المنهاج (١/٣٩١).

أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: وَغَرَّ وَبَكَ عَلَى الْبَابِ، وَأَنَا أَسْتَعِ
بِأُورُشَلِيمَ اللَّهُ! إِنِّي أَصْبِيحُ حَتْبًا وَأَنَا أُرِيدُ الصَّيَامَ، فَقَالَ ﷺ: «وَأَنَا
أَصْبِيحُ حَتْبًا وَأَنَا أُرِيدُ الصَّيَامَ، فَأَغْتَسِلُ وَأَصُومُ».....

قلت: وبالاتصال أخرجه أبو داود^(١) مروايةً ضعيفةً عن مالك،
وسلم^(٢) مروايةً بإساعل عن عبد الله، وبالإرسال أخرجه محمد بن
أبو حنيفة^(٣) (أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ واقِفٌ عَلَى ابْتِذَاقِ الْبَابِ وَأَنَا أَسْمِعُ)
زادت في رواية مسلم: «سُورَةُ الْبَابِ (يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصْبِيحُ حَتْبًا وَأَنَا أُرِيدُ
الصَّيَامَ) فَهَلْ يَصِحُّ الصَّوْمُ مَعَ حَدَثِ الْجَنَابَةِ» (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَنَا أَسْمِعُ
حَتْبًا وَأَنَا أُرِيدُ الصَّيَامَ»)

قال الباجي^(٤) معناه: أنه قد نرى الصيام وقت تصبح به، انتهى. قلت:
بحسب أن ذلك التأويل من اشتراط النسيب ومن لا فلا، قال: لمعوق^(٥): لا
يأمن أن يغتسل المني، فإن سائنة وأم سلمة قالتا: تشهد على رسول الله ﷺ
إن كان ليصبح جنباً من غير احتلام، ثم يغتسل ثم يصوم، وافق عليه، ثم ذكر
الاختلاف في الغسل في الماء (فأغتسل وأصوم) فذك في أسوة حسنة، وأجابه
بالفعل؛ لأن التعليم الفعلي يبيح. قال الباجي: (في ذلك دليل لبرحل من
وجهين: أحدهما: أنه ﷺ كان يفعل وقد أمرنا باتباعه، والثاني: أن نسأل
سأله عن مسألة، فأجابه النبي ﷺ بمنى ذلك من حال نفسه، وهذا يدل على أن
حكمه ﷺ في ذلك حكم الناس، ولو اختلف حكمهم في هذه المسألة لما
أجابه بفعله

(١) أخرجه أبو داود في الصوم (٢٣٨٩).

(٢) (٧٨١/٢١) باب صحة صوم من قطع عليه الصبر وهو حب (٧٩).

(٣) زاد الحديث (٢٢٩).

(٤) المنطق (١٣/٢١).

(٥) المعنى (٣٥٧/٤).

عن سائفة وأُم سلمة (رضي الله عنهما) أنهما قالتا: كان رسول الله ﷺ يضحك خلقاً من جوع غير احتلام.....

سمعه من أبي كعب، ثم سمعه من أبي بكر، وحدث به علي بن وهيب، فليست رواية عمرو بن العزيز في أصل الأسانيد ولا رواية مالك، منقطعة، بذليل أو مسلماً صحيحان، فأخرجهم جميعاً ورواية عمرو وتلونها رواية مالك، انتهى.

قلت: لكن العلامة يعني^(١) ذكر في هذا الحديث اختلافات كثيرة على أبي بكر بن عبد الرحمن فأرجح إليه لو شئت التفصيل، وقال الحافظ: له طرق كثيرة أغلب الناس في تخرجها وبيان اختلاف نفعها.

(هن عائشة وأُم سلمة) رضي الله عنهما (أروحي النبي ﷺ) وقد سألتهما عبد الرحمن بن أبي بكر عن هذه المسألة، وكان أبو بكر حاضراً كما سألني في الحديث الاتي، وسألني فيه أيضاً ما يدل على الوساطة (فهما قلنا: كان رسول الله ﷺ يصبح) يضرأه أي يدخل في الصباح (جنباً من جوع غير احتلام) فبعد ذلك التحالفة في إرد على من رغب أن يفعل ذلك عند بعض، وإذا كان كذلك فليس الاحتلام وانتم عنه أولى بذلك.

قول العرضي في هذا فائدتان: إحداهما أنه كان يجامع في رمضان ويؤخر انفسال إلى بعد طلوع الفجر بدلاً للجواز، والثاني: أن ذلك كان من جوع لا من استلام، لأنه كان لا يحتلم إلا الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه، وقال غيره: في قولها: فمن غير احتلام إشارة إلى جواز الاحتلام عليه، وإلا لما كان الاستثناء معنى، ورُد أن الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه، وأجيب بأن الاحتلام يطلق على الإنزال، وقد وقع الإنزال معبر رؤية شيء في المنام، وأرجحت بتعيين الجماع المسالمة في الرد، كما في المنهج^(٢)

(١) عمدة القاري (١/١٧٠ ج ١)

(٢) (١/١٤٤ ج ١)

عن عبد الله بن مسعود.

سأله السجستاني في ٢٠ كتاب النجوم، ٥٤ - باب أحداث النجوم.

وسئل في ٢٣ - كتاب النجوم، ١٣ - باب صحة صوم من طلع عليه القمر.

وهو جزء ١، حديث ٧٨١.

(٥٧١) ١ - وحديثي من ذلك، عن أبي بصير، عن أبي

بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أنه سمع أبا بكر بن

عبد الله بن عمر بن الخطاب بن هشام يقول: حدثني ...

... حدثني ...

وقال السجستاني: أحج به من أحد الاحتلام على الأنبياء، وفيه خلاف.

ولأبيه أصابعه لأنه من مدح الشيطان، وأما الحديث على أن النجوم

يصح حياً من جناح ولا يجب من احتلام لامتداده، وهو قريب من قوله

نعماني: «وَمَقْشُورَاتُ الْكَبَشِ يَنْتَرُ حَتَّى يَرَى» معلوم أن عالمه ذا نكرو، بخلاف انتهى

وقال أيضاً في «تهذيب اللغة»: احتلام في حوار الاحتلام والأشهر مناعه.

انتهى وحكي القزويني^(١) عن أبي حنيفة أن الاحتلام به من نزول النجوم في

النوم من غير رؤية وقائع فهو غير مستحيل عليهم، لأنه يشاء عز وجل امتلاء

البدن، فهو من الأسرار الخفية أو العجيبة التي ينوي فيها الأبياء وغيرهم (في

رمضان) وفي غيره بالأولى اسم بصوم، ذلك قريب، رد في حصص خواشي أبي

داود بعد هذا الحديث. قال أبو داود: وما قيل من يقول هذه الكلمة يصني

يصح حياً هي رمضان أي لفظ هي رمضان، كما في «الميل»^(٢).

(٥٧١) ١ - (مأثرت) عن سفيان: حدثني الحسن بن المهدي وفتح العمدة وشهد

الشيخ (مولي أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أنه سمع أبا بكر بن

عبد الله بن عمر بن الخطاب بن هشام يقول: حدثني ...

... حدثني ...

(١) انظر: «مؤلفات الطحاوي» (١/٢٢٢).

(٢) انظر: «المعجم» (١/٢٢٢).

عنه قال: يا أبا هريرة عن أبي هريرة عن عبد الرحمن بن الحكم عن عائشة أنها قالت: «سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل أصاب رجلاً من بني النضير فقتله، فقال: يا أبا هريرة، ما عند الرجلين؟» قال: «قتلته». قال: «يا رسول الله، يصح؟ فقال: عند الرجلين: لا، والله، لا يصح...»

فأثبت مروان حديثه بذلك، وأسمي إلى أم سلمة، فثبتها بغير علامة، وأسمي إلى أم سلمة، فثبتها بغير علامة.

قال الحافظ: من إسناده غيره، لأن أبا عبيد بن جريح، فإنه كان محفوظاً صحيحاً بأن كلا من الثعلبيين كان واسطة بين عبد الرحمن وبين كل منهما في الرواية كما في هذه الرواية، وسمع عبد الرحمن وابنه كلاهما من أبي عبد الرحمن.

وقال الثعلبي: الأحاديث التي فيها أن عبد الرحمن شافهما بالمعنى أكثر وأصح، ومع هذا يجوز أن يكون أصل السوني أولاً ثم في هو فتدعيته، أو أن السوني كلاً واسطاً في تدعيته، علمها أبي.

ثم قال: عبد الرحمن - (يا أم المؤمنين) - إنما كان عند مروان بن الحكم، وذكر له أن أبا هريرة يقول: «سأصبح جنباً أفطر ذلك اليوم». قالت عائشة: «رضي الله عنها...» (ليس كما قال أبو هريرة) وقد مررت أنه ورد بعده روايات لكنها لم تكن مسبوقة أو مؤيدة صحيح إكراهها - رضي الله عنها - ولعلها - رضي الله عنها - لم تعلم الرواية المروعة وهو الظاهر، أو سلمت مع العلم بتأويلها أو نسخها، ومباني الحديث عنها في آخر - (يا عبد الرحمن) - أترغب عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصح؟ فثبت ذلك باللغة في الأثر (فقال عبد الرحمن: لا والله) لا أترغب عنه أبداً.

قَالَتْ عَائِشَةُ: قَامَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَيْلاً أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ حَتَّى يَمُوتَ
حِمَامٌ. غَيْرَ أَحْيَا، ثُمَّ نَصَّوْمَ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

هَذَا أَيْ: ثُمَّ تَوَضَّعَ. حَتَّى دَخَلَ غَدَاً أَوْ مَسَحَهُ. مَسَّالَهَا غَدَاً
يُقَالُ: لَفَفْتُ بِشَيْءٍ مَا قَالَتْ حَسَنَةُ: قَدْ فَخَرَجْنَا حَتَّى جِئْنَا
مَدَائِنَ بَنِي الْحَكَمِ. وَدَخَرْنَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ مَا قَالَتْ: فَدَلَّ مَرْوَانَ:
أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا أَبَا الْحَكَمِ: لَأُرْكَبَنَّ دَابَّةً - فَإِنِّي بِالْبَابِ. فَلْتَذْهَبَنَّ
إِلَى أَبِي كَرِيمٍ. هَذِهِ مَرْسِدُ الْعُصْبَةِ.

قَالَتْ عَائِشَةُ: - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -: قَامَ عَلِيٌّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ
يَصُومُ حَتَّى يَمُوتَ حِمَامٌ غَيْرَ أَحْيَا. وَفِي رِوَايَةٍ لِلنَّسَائِيِّ: كَانَتْ يَصُومُ حَتَّى يَمُوتَ
حِمَامٌ ذَلِكَ الْيَوْمَ. قَالَ: ثُمَّ خَرَجَ. حَتَّى أَهْبَأَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ: قُلْتُ: وَتَقْدِمُ
مِنْ رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ رَجَعَ إِلَى مَرْوَانَ، ثُمَّ أَرْسَلَهُ مَرْوَانَ إِلَى
أُمِّ سَلَمَةَ. فَإِنْ مَرَّ فِي رِوَايَةِ الْبَابِ أَخْبَارُ زَيْلِهَا: عَمَّا الرَّحْمَنِ (عَنْ ذَلِكَ
تَمَّلتُ كَمَا) وَفِي النُّسخِ الْمِصْرِيَّةِ: فَتَى عَمَّا (قَالَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - يَرِيدُ
أَنَّهُ وَافَقَهَا فِي الْحَكَمِ.

إِذَا: أَيْ يَذْكُرُ. (وَمَخْرَجًا) مِنْ عِنْدِهَا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - (حَتَّى جِئْنَا مَرْوَانَ
عَمَّا نَحْكُمُ، وَذَكَرَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مَا قَالَتْ، فَقَالَ مَرْوَانَ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا
أَبَا الْحَكَمِ: كَيْفَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ (لَتُرْكَبَنَّ دَابَّةً) فَمِنْهَا بِالْبَابِ. فَلْتَذْهَبَنَّ إِلَى أَبِي
عَرَبٍ فِيهِ بَارِعَةٌ بِالْعَقْبِ) مَوْصُوعٌ بِمَحْرُوفِ ظَاهِرِ الْمَدِينَةِ، وَلَا يَخْلُصُهُ رِوَايَةُ
لِبُخَارِيِّ بِإِلْفٍ. ثُمَّ قَرَأْنَا أَنَّهُ يَجْتَمِعُ بِلَدِّي الْعَلِيَّةِ، وَكَانَتْ لِأَبِي هَرِيرَةَ هَذَلِكَ
أَرْضٌ. لَا حُصُولَ أَنْ يَكُونَ قَصْدُهُ إِلَى الْعَلِيَّةِ، فَلِمَ يَجِدُهُ ثُمَّ يَجِدُهُ بِلَدِّي
الْعَلِيَّةِ. وَكَانَ لَهُ أَيْضاً بِهَا أَرْضٌ، وَدَفَعَ فِي رِوَايَةِ مَعْمَرٍ عَنْ الرَّهْزِيِّ عَنْ
أَبِي كَرِيمٍ: وَقَالَ مَرْوَانَ: عَرِمْتَ عَلَيْكُمَا لِمَا ذُهِبْنَا إِلَى أَبِي هَرِيرَةَ قَالَ: فَلْتَذْهَبَنَّ
هَرِيرَةُ عَمَّا الْمَسْجِدِ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَسْجِدِ هَهُمَا مَسْجِدُ أَبِي هَرِيرَةَ بِالْعَلِيَّةِ لَا الْمَسْجِدَ

.....
.....
.....

النسوي جمعاً بين الروايين، أو يجمع بأنهما اتفقا بالتحقيق فذكر له عبد الرحمن
القصة مجسلة، أو لم يذكرها على شرع فيها ثم لم يثبت له ذكر تفصيلها وسماع
جواب أبي هريرة، إلا بعد أن رجع إلى المتن وأراد دخول المجهز النبوي
على صاحبه الصلاة والسلام، قاله الحافظ^(١).

وكذا العيني^(٢) إلا أنه أورد على الحافظ في قوله: مسند أبي هريرة
بالعقيد، بأنه لما جمع أولاً بأنهما قصداً إلى العقيد ولم يجداه بل وجدهم بغير
الحليفة، فكيف المسند بالعقيد هل رجعا إليه مرة أخرى؟ قال: بل الجواب
الحس أن انفراد بمسند محمد ذي الحليفة؛ لأنهم ذكروا أن بدي الحليفة
عدة أبار ومسجدان للمسيح، انتهى

..... أي أبا هريرة عليه السلام، الذي قاتناه على وجه الاستقصاء لهذه
القضية ليعلم ما عند أبي هريرة في ذلك، وربما كان عنه في ذلك نص يحتمل
أن يكون ناسخاً أو منسوخاً، أو يوجب تخصيصاً أو تأويلاً، قاله الألباني، زاد
في رواية الترمذي، فقال: إنه لجاري، وإني لأكره أن أستفله بما يكره، فقال:
أعزم عليك للعقيد، وفي رواية أخرى: فقال عبد الرحمن لمروان: عفر الله لك
إنه لي صديق ولا أحب أن أورد عليه قوله، قاله الحافظ.

.....
أبا هريرة، وتقدم قريباً من رواية البخاري للمعتمد، ثم قدر لنا أن نجتمع بذي
الحليفة، وظاهره أنهما اجتماعاً من غير قصد، قال الحافظ: فيحمل قوله: ثم
قدر لنا على المعنى الأعم من التقدير لا على معنى الاتفاق.

(١) فتح الباري (٤/١٤٤).

(٢) معجم الفقهاء (٦/١١٠/٥).

عن أبي

أخرجنا البخاري في ٢٠٠ - كتاب الفصاح، ٦٢ - باب الفصاح فصاح حنا.

والمعنى في ١٢ - كتاب الفصاح، ١٣ - باب، صححه من قطع عليه الفصاح
عن حبيب، حديث ٧٦

قلت لكن ما دل عليه فقط الفصاح في قوله بلغة فخرج مروي
حاجب أو معناه فخرجنا معه، حتى إذا كنا في الحديقة ولأبي هريرة هناك
أمرس هو فيها مثلنا بلغة، الحديث، ويحتمل مدني أنهم قصدوا بالعقيد لكن
أمرس اللغة، بدون انقضاء شيء الحديقة .
أي أبي هريرة - رضي الله
عنه .
بل أن يذكر له ذلك وهذا من حسن الأدب بتقديم
السبب .
ونخط البخاري فقال عبد الرحمن لأبي هريرة: إن
ذكر بك أمرا ونولا مروان أقسم علي فيه لم أذكر ذلك بذكر

من النبي ﷺ ولا واسعه، وفيه تسعة
من لحكم ونقد الحق إذ جاءه من الناس عن النبي ﷺ ما لا يمكن دفعه عند
من لا يملك فيه ثقة ولا حجة ولا مستأ في مثل هذا يحكم بما أخبره
وليف البخاري، فتأه كذلك حديثه الفصل من عامر وهو أعلم

قال البخاري: وللناس من طريق مكرمة بن خالد، ويعني بن عقبة،
وعمر بن خالد، كلهم عن أبي بكر أن أبا هريرة أتاه بذلك عن الفضل بن
حماد، لكن حماد من طريق عمر بن أبي بكر عن أبيه قال فيها: يسأ كن
أماة من ربه هذشي، فيجعل على أنه كان معه عن أبيه، ويؤيده رواية
أخرى عند النسائي من طريق عبد الله بن أبي بكر عن أبيه قال فيها: إنما
حدثني ذلك وفلان، ورواية المعوية بن وهب، وأخبره مخبر، وأظهر أن هذا

من تصرف الزوائد منهم من اهتم بالرجلين - ومنهم من اقتصر على أحدهما نارة
سهما ونارة مقصرا - ومنهم من لم يذكر عن أبي هريرة أحدا - وهو عند النسائي
أيضا من طريق ابن فزالة عن عبد الرحمن بن الحارث - وفي آخره - قال أبو
هريرة - هكذا كنت أحسب - انتهى .

وقال أيضا - ولأحمد من طريق عبد الله بن عمرو الفاري عن أبي هريرة
يقول : رب هذا البيت ما أنا قلت ، محمد ورب الكعبة قاله ، لكن تقدم أي أبا
هريرة ثم يسمع ذلك من النبي ﷺ وإنما سمعه بواسطة الفضل - انتهى ،
وكان كان لشدة وثقه بخبره بالحلف - وأما ما أخرجه ابن عبد البر عن أبي
هريرة أنه قال : كنت حدثكم من أصبح جنأ فقد أفطر وإن ذلك من كيس أبي
هريرة ، فلا يصح ذلك عن أبي هريرة ، لأنه من رواية عمر بن قيس وهو
منروى ، انتهى .

وفي النسائي من حديث عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة - أن
رسول الله ﷺ أتى بالقطر إذا أصبح الرجل جنأ ، قاله الأبي ، وقال الحفاظ :
وصليا عبد الرزاق ، وأخرجه النسائي والنسائي في مسند الشاميين - فالمراد
يقول : أمروا جماعة الصحابة ، قال أيضا - في شرح رواية البخاري - وهو أعلم
أي بما روى رابعه عليه في ذلك لا عني ، ووقع في رواية البخاري - وهو
أعلم - في أبواب النبي ﷺ ، وفي رواية مسلم : قال أبو هريرة : إني قاتلته ؟
قال : نعم ، قال - هذا أعلم - وللنسائي من طريق عمر بن أبي بكر - هي أبي
عائشة رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ جاء ، زاد ابن جرير في روايته :
خرج أبو هريرة عما كان يقول في ذلك ، وكذلك وقع في رواية محمد بن
عبد الرحمن بن ثوبان عند النسائي أنه رجع - وروى ابن أبي شيبة من طريق
قتادة عن سعيد بن المسيب : أن أبا هريرة رجع عن قتادة - من أصبح حبا فلا
صوم له ، انتهى .

أحدهما أنه إرشاد بنى الأفضل، فلا فصل أن يعنى قبل الضمير ولو خالف جاز. وهذا معصية أصحابنا، وحواليهم عن التحديث، وإن قيل كتب يكون الأعين سال قبل الضمير أفضل. وهذا مستحب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والجرى: أنه يجوز فعله لبيان الجواز، ويكون في حقه حينئذ أفضل لأنه مأثور بالجار، ومما ذكره كثرة.

والجواب الثاني: لعله محمول على من أدركه الضمير مجازاً فاستدام بعد ضلوع الضمير علماً، بله يعنى ولا صرم له.

والثالث: جواب ابن الحنبل فيما رواه عنه يسبي أن حديث أبي هريرة ممنوع، وأنه كان في أول الأمر حين كان الجماعة محرماً في الليل بعد النوم إلا الأكل والشرب ثم نسخ ذلك ولم يعنى أبو هريرة، فكان يعنى بما عنده حتى يلحقه نسخ مرجع إليه قال ابن المثنى: هذا أحسن ما سمعت به، انتهى.

قلت: واختار الطحاوي أيضاً في مشكله التمسح، قال الحافظ: وذكر ابن خزيمة أن بعض العلماء نوههم أن ما رواه عن أبي هريرة غلط في الحديث، ثم رده عليه بأنه لم يغلط، من أجل ما رواه صادق إلا أن الضمير مضموع، قال: فيكون السمع له في حديث عائشة ما يشعر بأن الضمير كان بعد الدعاء، وهذا قولنا، غير أنه لما تقدم من ذلك بما أخرجه، فأنشد بنى في الفتح، وهي إنما نزلت عام كحديث سنة ست، وسنة فرض الضمير كان في السنة الثانية، وفي دعوى التمسح فيه دعوى غير المستند والخطأ في غير واحد. فخره أمر دقيق المبيد بموافقة الثوري، لأنه أجاز الجماعة إلى التعذر.

قال الحافظ: وهذا أولى من سلوك التوجيه من الحديث كما قال ابن حبان: هو الأول أصداً أي حيث عتشة وأم مسنة، وكذا قال بعضهم: إن حديث عائشة أرجح لموافقه أم مسنة لها على ذلك، ورواية الثوري تقدم على

روية واحدة ولا سيما هم روحان وهما أعلم بذلك من الرجال، ولأن روايتهم توافق السقوط، وهو ما تقدم من مدلول الآية والمقتول، وهو أن الحسل شيء وجب بالإنزال، وليس في فعله شيء يحرم على صائم، فقد يحتلم بالنهار، فيجب عليه الغسل، ولا يحرم عليه، بل يتم صومه إجماعاً، فكذلك إذا احتلم ليلاً بل هو من باب الأولى

وجمع بعضهم بأن الأمر في حديث أبي هريرة أمر إرشادي، ونقله لنووي عن أصحاب الشافعي، وفيه نظر، فإن الذي نقله البيهقي وغيره من نص الشافعي، رضي الله عنه - سلوك الترجيع، وعن ابن مسعود وغيره سلوك السج، ويُعَكَّر على حمله على الإرشاد التصريح في كثير من طرق حديث أبي هريرة بالأمر بالنظر، وانتهى عن الصام، فكيف يصح الحمل المذكور إذا وقع ذلك في رمضان.

وما قيل من محمول على من أتى الفجر مجامعاً فسدّام بعد طلوعه عالماً بذلك، فتعكَّر عليه ما رواه الثمالي من طريق عبد الله بن بكر أن أبا هريرة كان يقول: من احتلم وعلم باحتلامه ولم يغسل حتى أصبح فلا يصوم. وحكى ابن القيم عن بعضهم أنه سقط إلا من حديث المفضل، وكان في الأصل من أصبح جنباً في رمضان فلا يغسل، فلم يسقط إلا صار «فلم يغسل»، وهذا بعيد بل باطل، لأنه يستلزم عدم الوثوق بكثير من الأحاديث، وأنها يصرّحها عن هذا الاحتمال، وكان قائله ما وقع على شيء من طرق هذا الحديث إلا على اللفظ المذكور انتهى

ورجح حديث عائشة وأم سلمة لما جاء عنهما من طرف كثيرة جداً بمعنى واحدة حتى قال ابن عبد البر: إنه صحيح وثوابه، وأما أبو هريرة فأكثر الروايات عنه أنه كان يغني به، كما ذكره الحافظ، وروايات الرفع عنه قليلة.

١٢/٥٧٢ - وحديثي عن مالك، عن سنان مولى أبي بكر، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن عائشة وأم سلمة زوجتي النبي ﷺ: أنهما قالت: إن كان رسول الله ﷺ ليصبح جنباً من جماع، غداً اختلام، ثم يصوم.

أخرجه البخاري في: ٢٠ - كتاب الصوم. ٢٢ - باب الصائم يصبح جنباً ومسلم في: ١٣ - كتاب الصيام. ١٣ - باب حصة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب، حديث ٧٨.

١٢/٥٧٢ - (مالك، عن سنان مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن) مولاه أبي بكر بن عبد الرحمن عن عائشة وأم سلمة زوجتي النبي ﷺ قال ابن عبد البر: روى جماعة تحدث عن أبي بكر عن أبيه، ولا معنى لذكر أبيه لأنه شهد العصة كلها مع أبيه عند عائشة وأم سلمة وعند أبي هريرة، انتهى. وتقدمت الروايات التي تدل على حضوره في المواضع كلها (أنهما قالتا: إن كان رسول الله ﷺ ليصبح جنباً من جماع) والحديث أخرجه أبو داود^(١) برواية الشعبي عن مالك، ورواية عبد الله الأذرمي عن ابن مهدي عن مالك، وفان في آخر الحديث: قال الأذرمي في حديثه: إني رخصان، وإني في نسخة الخطابي وهامش المجتابة: قال أبو داود: ما أقل من يقول هذه الكلمة يعني يصبح جنباً في رمضان، وإنا الحديث قد أصبح جنباً وهو صائم.

قال الخطابي: أجمع عامة العلماء على أنه إذا أصبح جنباً في رمضان، فإنه يتم صومه ويجزئه، غير أن إبراهيم النخعي فرق بين أن يكون ذلك منه في الفرض أو التطوع، وهذه المنة التي زادها الأذرمي إن ثبتت فهي حجة عليه من جهة النص، وإلا سائر الأحاديث حجة عليه من جهة العموم، انتهى. قلت: وتقدم قول النخعي في الأقوال السبعة، وذكر الشيخ في البدن^(٢) ما يتابع زيادة الأذرمي (غير اختلام ثم يصوم).

(١) أخرجه أبو داود (٢٢٨٨، ٢٢٨٩).

(٢) انظر مفرد السجود (٢٠٧/١١).

قال سرياقى: أعاد النيسابى هذا الحديث مع أنه قدمه فى الذى فوقه لإفادة أن له فيه شيخين إذ روى عنه عن عبد ربه. وهذا عن سبي. انتهى
وتقدم أن العلماء كانوا أجمعوا على صحة صوم الحبيب، سواء كان من حلال
أو حرام.

قال الشيخ فى الباب: ساء للمحافظ: قال الغرضي: في هذا فتنتان.
إحدهما: أنه كان يجامع في رمضان ويؤخر الحسل إلى بعد طلوع الفجر بدلاً
للجواز، والثانية: أن ذلك كان من جماع لا من احتلام، لأنه يجوز كل ما
يحتل، إذ الاحتلام من الشيطان وهو معصوم به، وكان غيره في قولها: من
غير احتلام، يفتروا على جواز الاحتلام عليه وإلا لما كان للاحتلام معنى. وروى
أن الاحتلام من الشيطان واجب: بأن الاحتلام يقتضى على الإنسان، وقد يقع
الاحتلام بغير رؤية شيء، في تمام. انتهى.

وكتب والذي فيما حكى من نية من تقرير أبي دود: واحتلوا في
جواز احتلام بخلعة وعدم حوز ذلك. والمحقق المستند عليه أن الأنبياء لا
يحلطون برؤية شيء، هي النساء، كما هي عادة في الاحتلام، ولكنه يجوز
منهم خروج مني حلة النوم لا من الأوعية، بخلاف نسيهم وأحلامهم من
الوسواس وقتلته. انتهى.

وقال العيني رداً على قول طيب الأخبار: إن يأجوج ومأجوج من احتلام
أدم. فقال: وجاء في الحديث امتناع الاحتلام على الأنبياء عليهم السلام،
انتهى. بسا أفاده الشيخ حزم به ابن حجر في منحة المحتج*.

تكميل

إذا خضع دم الحائض أو النفس في قليل، ثم قطع الحجر لها فغسلها
صح صومها. ووجب عليهما إبداء براء بركت الغسل عندئذ أو سهواً بعد
أم بعده كالحنث عند كافة النساء، إلا ما حكى عن بعض السلف ممن لا نعم
صحته عنه، أنه التزاعى بعداً لم يخطئ والتوبى.

(٥) باب: ما جاء في الفرجة في النية للصائم

وحكى الناجي فيه خلاف محمد بن مسلمة إذ قال: إنه يمنع صحة الصوم، وحكى عن الشعبي وعمره من شرط حوا: إمكان الغسل قبل الفجر، وحكى فيه قولاً آخر، قال الحافظ: وحكى ابن دقيق العيد: أن من المسألة في مذهب مالك قوتين، وحكى فيه اختلافاً آخر فبعض المالكية: قال الأبي: شدّد محمد بن مسلمة: قل: تقضي وتكفر الجمعة، انتهى.

وقال الموفق^(١): إن الحكم في المرأة إذا انقطع حبسها من النبل كالحكم في الحنب سواء، وتشرط أن يتقطع حبسها قبل طلوع الفجر، لأنه إن وجد جرم منه في النهار أفسد الصوم، وقال الأوراعي، والحسن بن حي، وعدد الثالث بن الماجشون، والعميري: تقضي، فوطئت في الاغتسال أو لم تقوط، لأن حدث انحبس يمنع الصوم بخلاف اجنبية

ولما أنه حدث يوجب الغسل فتأخير الغسل منه إلى أن يصبح لا يمنع صحة الصوم كالجنبة وما ذكره لا يصح، فإن من طهرت من الحيض ليست حائضاً، وإنما عليها حدث مرحب بالغسل فهي كالحنب، فإن اتسع السرحب للغسل لم يجد في الصوم أفسد، كالحنب، وبقاء وجوب الغسل منه كبقائه وجوب الغسل من الحيض، انتهى.

باب ما جاء في الفرجة في النية

قال المجدد بالاضم: النية. وقال النووي في المغازي^(٢): قلة الترجل للمرأة معروفين: قيل: إنبها من الحفاطة وأظنها من الإقبال، انتهى.

للصائم

اختلفت الروايات في هذا الباب، لذا اختلف العلماء في ذلك سلباً

(١) المعجم (٤/٣٩٣).

(٢) نظم تهذيب الأسماء والمحدث (٢/٢٠٠).

وخلعاً. قال أبو حمزة: من كره الحيلة لمصائمه عند الله في السجود. وابن عمر، وعروة، وقد روي عن ابن مسعود أنه يفتض يوماً. وروي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن عمرو بن الخطاب سلك ما ألف أبداً وجد الترحيح تحرك، وإذا تحرك دعا إلى ما غير أكثر من ذلك، وأصبح أمك لإربه. وكره مالك^(١) القلة للمصائم في رمضان للشيخ والشافع. وعن عطاء عن ابن عباس أنه كره لتدابير ورحض للشيخ، قال عباس: منهم من أحسها على الإطلاق، وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين، وإليه ذهب أحمد، وإسحق، وداود من الثعالب، ومنهم من كرهها على الإطلاق^(٢)، وهو مشهور قول مالك، ومنهم من كرهها للشافع، وأباحها للشيخ وهو العمري عن ابن عباس، وهو ما ذهب إليه حنيفة والشافعي والعمري والأوزاعي، وحكاه الخطابي عن مالك، ومنهم من أحسها في القل، ومنعها في الغرم، وهي رواية ابن وهب عن مالك.

وقال النووي: إن حرمت القلة الشهوة فهي حرام على الأصح عند أصحابنا، وفيل مكرهه كراهة تنزيه، وقال أصحابنا الحنفية في مروعهم: لا بأس بالقلة والمعاينة إذا أمن على نفسه أن كان شيخاً كبيراً ويكره له من فرجها. وعن أبي حنيفة: كره المعاينة والمساورة بلا ثوب واشتغل النكاح مكره، وهو أن يفتح شتمسا، فإنه محرم، قال في العيني^(٣)، قلت: وسبحي عن ابن قتيبة أن مالك إلى أن القلة تفسد الصوم، وحكاه الخطابي عن ابن مسعود وسعيد بن المسيب.

(١) انظر: الإسناده (١/١٠٦).

(٢) قال مالك: لا بأس للمصائم أن يغسل، وإن قبل في رمضان ما ترك عليه الغشاء والتمسك... وإن قبل فأنهى فعله الغشاء ولا يكره. التهذيب (٦/١١٥).

(٣) انظر: عمدة القاري (٥/٤٦).

وقال الخافظ^(١): من أفتى بإفطار من قتل وهو صلات عبد الله بن شيرمة أحد علماء الكوفة، وبذلك الظماوي عن يوم لم يسمهم وأياض قوم مطلقاً إلى بلغ بعض أهل الشافعية انتهى قال أيضاً وروى عن ابن القاسم عن مالك وحديث الخلفاء فيمن ماشر أو قبل ماخط وأما بعد ولا أشرك، وأنكره غيره عن مالك، وأبلغ من ذلك ما روى عبد البرق عن حذيفة: من ناسن خسر برأه وهو صائم نظر صومه، لكن إسناده ضعيف، انتهى.

قلت: ما حكى عن أحمد بن إبراهيم^(٢) من الإباحة مطلقاً معله رواية عنه: رضي الله عنه - إلا في الرزح السريع^(٣): تكبره التنبه ودواعي الوطء، لمن تحرك شهوته: لأنه - عليه الصلاة والسلام - نهى عنها مطلقاً ورخص تطبيع، رواه أبو داود عن حبيب أبي هريرة، ورواه سعيد عن أبي هريرة وأبي ذرابة وغيره عن ابن سيرين بإسناد صحيح. وكان يفتي بفلس وهو صائم، وكان ذلكاً لإزالة رغبت في الشهوة في معنى التبع، انتهى.

وفي الإباحة^(٤)، وحريم نحو أنه من الإباحة إن حركت شهوة حرق الإزال، إلا فترته أولى. قال في حاشيته: قوله: إن حركت شهوة، هذا هي حق غيرة إلا وإلا فمن خصه بقية العمل في الحرام مع وجود الشهوة، عند كان يلقى بقبل عاقبه وهو صائم ويسمى لسانها ونحوه ثم يمنع ريقه المختلط بريقها، قال في الاختصاص: يختص بحرارة الشهوة في الصود المبروض مع قوة شهوته، انتهى.

قال الأسي: المشهور عن مالك كراهتها مطلقاً، ومنه رواية بكرهها

(١) فتح الباري: (١/١٠١)

(٢) (١/١٠١)

(٣) (١/١٠١)

لكتاب دون الشيخ، وبه قال الشافعي وأبو حمزة، وذكرها في رواية ابن وهب في الفرص دون النفل، انتهى. وفي «الشرح الكبير»^(١) تلددير. كره مقدمة جماع كفيلة وفكر ونظر إن غلبت السلامة من مني ومذي وإلا يعلم بأن شك وأولى إن غلب عليها حُرْمَتُ مقدمة الجماع، لا إن توهم عدم السلامة، انتهى. وتقدم في كلام العيني ما في فروع الحنفية.

تكميل

قال الزرقاني، أجمعوا على أنه من قُبل وسَلِمَ فلا شيء عليه، فإن أمدى فكذلك عند الحنفية والشافعية، عليه انقضاء عند مالك، وعن أحمد: يفطره وإن أمدى فسد صومه امتعاً، انتهى. ولا يصح حكاية الإجماع لما تقدم عن جماعة أنها تفطر مطلقاً، قال ابن قدامة: إذ قل فأمدى تفطر بلا خلاف فإن أمدى أفطر عندنا وعند مالك، وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يفطر، وروي ذلك عن الحسن والشعبي والأوزاعي، واللعن شهرة كالفيلة، كذا في العيني.

قال الحافظ^(٢): اختلفوا فيما إذا باشر أو قتل أو نظر فأنزل أو أمدى، فقال الكوفيون والشافعي: يعصى إذا أنزل في غير انظر ولا قضاء في الإمضاء، وإن مالئ وإسحاق: يعصى في كل ذلك، ويكثر إلا في الإمضاء فيعصى فقط، وروي عن ابن القاسم عن مالك رحوب انقضاء، يعني باشر أو قتل فأنقض ولم يبد ولا أنزل، وأنكره غيره عن مالك، وقال ابن قدامة: إن قيل فأنزل أفطر بلا خلاف، كذا قال، وفيه نظر، فقد حكى من حرم أنه لا يفطر ولو أنزل، وروي ذلك وذهب إليه، انتهى. قلت: واستثنى أنه لكنه خروج العني، أو المذي من المستكبح كما في «الشرح الكبير».

(١) (٤١٨/١١)

(٢) مرقع الباري (١٥١/٤)

فَقَالَ: قَدْ أَخْبَرْتَهَا، فَدَعَيْتَ إِلَى زَوْجِهَا فَاتَّخَذَ إِلَيْهَا زَوْجًا ثَانِيًا سَرًّا.
وَقَالَ: لَسْنَا مِثْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِنَّهُ يَحِلُّ لِرَسُولِهِ بَيِّنَاتُ شَأْنٍ.
فَعَصَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: «وَاللَّهِ إِنِّي لَأَتَّقِيكُمْ بَلَاءً، وَأَعِظُكُمْ
بِحُدُودِهِ».

رَوَاهُ الْحَفَنُجُ، وَبَعْدَهُ بَعْضُ مَنْ أَنَّهُ لَمْ يَحْبِرْهُ بِذَلِكَ، فَاتَّكَرَ عَلَيْهَا ذَمُّ وَنَهْيُهَا
عَلَى الْإِخْبَارِ بِأَعْيَالِهِ فِي النَّسَبِ. وَإِنَّمَا وَجَّهَ أَكْثَرُ هَذِهِ الْمُعَاوِيَّاتِ عَنْ زَوْجِ
النَّبِيِّ ﷺ، وَبِحَبِّ عَلَيْهِ أَنْ يَحْبِرَ بِذَلِكَ لِيُقْنِي النَّاسَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ
نَعَالِي: «لَا تُؤَكِّدَنَّ مَا تُنْكِرُ، وَتُثْبِتَنَّ كُنْهَ الْأَمْرِ». وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: فَهُوَ
إِجَابٌ لِمَنْ لَعَنَ خَيْرَ الْوَاحِدِ.

فَقَالَ: قَدْ أَخْبَرْتَهَا، فَدَعَيْتَ إِلَى زَوْجِهَا فَأَخْبَرْتَهُ، فَرَأَاهُ ذَلِكَ سَرًّا، وَقَالَ
لَسْنَا مِثْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَحِلُّ لَنَا عَلَى الْحَسَةِ الْمُخْتَبَةِ فِي النَّسَبِ الْهَنْدِيَّةِ، وَفِي
الْمَعْبَرَةِ. إِنَّ يَحِلَّ (لِلرَّسُولِ) ﷺ (مَا شَاءَ)، فَمَعَصَبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَغَضَمَ وَجْهَ
الْغَضَبِ فِي مَنْ أَصْبَحَ بَيِّنًا فِي رَمَالٍ وَقَالَ: «وَاللَّهِ إِنِّي لَأَتَّقَاكُمْ لِلَّهِ» بِاتِّلَامِ عَنِ
لَفْظِ الْجَلَالَةِ فِي حَمِيصِ السَّحَابِ.

(وَأَعِظُكُمْ بِحُدُودِهِ) قَالَ فِي «الْمَجْمُوعِ» (١) وَفِي «مَحَارِمِ اللَّهِ وَنَهْيَاتِهِ»
الَّتِي قَرَنَهَا بِالذُّنُوبِ، وَأَصْبَحَ الْحَدُّ لَمَعَ وَتَفَصَّلَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، فَكَانَ حُدُودُ
الْفَرْقِ فَصَلَتْ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، فَحَصَّنَتْ مَا لَا يَقْرُبُ كَالْمَوَاحِشِ
الْمَحْرُومَةِ، مِنْهُ عَوْدَةُ نَعَالِي: «فَيُتَّقَى حُدُودُ اللَّهِ ﷻ فَلَا تُقَرَّبُوهَا» وَمِنْهَا مَا لَا
يَعْتَدِي كَالْمَوَارِيثِ السَّعْيَةِ زُرِّيْجِ الْأَرْبَعِ، مِنْهُ: «وَإِنْ حُدُودُ اللَّهِ ﷻ فَلَا
تَقْرَبُوهَا» (٢) انتهى.

(١) سورة الاحزاب، الآية ٣٤.

(٢) التمهيد (٥١/١١٩).

(٣) سورة البقرة، الآية ٢٢٩.

عَنْ: أَقْبَلَهَا وَأَنَا صَائِمٌ؟ قَالَتْ: نَعَمْ.

٥٧٧/١٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ: أَنَّ أَبَا

هُرَيْرَةَ وَمُسَدَّدَ بْنِ أَبِي وَفَاصٍ.....

عَائِشَةَ قُلَّةَ حَاجَتِهِ إِلَى الْمَاءِ. وَسَأَلَهَا أَو تَكَلِّمُهُ فَأَنْتَ بِذَلِكَ إِذْ صَحَّ عَنْهَا
مِنْكَ لُحْصَةٌ. انْتَهَى.

وَالْأَوَّلُ عِنْدِي أَنَّهَا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - سَأَلَهَا عَنْهُ لَا يَبِيحُ فِي الصَّوْمِ
كَمَا يَنْدُبُ عَلَيْهِ سَوَآلُ (فَقَالَتْ: أَقْبَلَهَا وَأَنَا صَائِمٌ؟) الْوَاوِ حَالِيَةً (قَالَتْ) عَائِشَةُ -
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - (نَعَمْ) قَالَ الْبَاجِي: قَالَتْ: نَعَمْ، وَلَمْ تَعُدْ عَلَيْهِ الْحَضْرَ عَلَى
السَّلَاحَةِ وَالْتِزِيلَ بَعْدَ أَنْ كَمَلْتَ تَعْلِيمَهُ الْحَكْمَ، فَكُنْتُ أَنَّهَا قَصِدَتْ التَّعْلِيمَ دُونَ
الْحَضْرِ عَلَى السَّلَاحَةِ. انْتَهَى.

وَاحْتَلَفَتِ الْفَتَا عَنْ أَمِّ الْمُؤْمِنِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فِي قُلَّةِ
الصَّائِمِ. فَهَذَا الْأَثَرُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهَا أَبَاحَتْ لَهُ الْقُلَّةَ وَلَمْ تَرْهَا مِنَ الصَّائِمِ،
وَسَيَأْتِي فِي تَبَيُّنِ الْأَثَرِ مَا يَحَالِفُ ذَلِكَ، وَلَا ضَبَقَ فِي الصَّحِيحِ، إِذَا حَمَلَ أَثَرُ
الْبَابِ عَلَى أَنَّهَا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عَلِمَتْ أَنَّهَا مِمَّنْ نَفْسُهُ كَمَا حَمَلَ عَلَيْهِ
الْشَّرَاحُ، أَوْ يَحْسُنُ عَلَى أَنَّهَا أَرَادَتْ إِعْلَامَ أَنَّهَا لَا تَنْظُرُ. قَالَ الْحَافِظُ: وَيَجْمَعُ
بِحَمْلِهَا انْتِهَى عَلَى كَرَاهَةِ التَّزْيِيدِ فَإِنَّهَا لَا تَنْفِي الْإِبَاحَةَ، ثُمَّ ثُمَّ يَذْكُرُ فِي السَّوَالِ
السَّلَاحَةِ وَانْتَهَى عَلَى التَّغْيِيلِ لِأَنَّ حُكْمَهَا وَكَمِ الْقُلَّةِ.

قَالَ الْمُؤَيَّدُ^(١): الْمَقْبُولُ لَا يَحِلُّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ: أَحَدُهَا: أَنْ لَا يَزِلَّ
قَلًا بِمَسَدِّ صَوْنِهِ بِذَلِكَ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، الثَّانِي: أَنْ يَسْنِي فَيَنْظُرُ بِغَيْرِ خِلَافٍ
نَعْلَمُ، وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَمْنَى فَيَنْظُرُ عِنْدَ إِمَامَةٍ وَمَالِكٍ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ:
لَا يَنْظُرُ، وَرَدَّ ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ وَالشَّعْبِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ، ثُمَّ قَالَ: وَالْأَمْرُ بِشَهْوَةِ
كَافِلَةٍ فِي هَذَا، انْتَهَى.

٥٧٧/١٧ - (مَالِكٌ): عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَمُسَدَّدَ بْنَ أَبِي وَفَاصٍ

(١) «المعنى» (٣٦٠/٤).

..... في كتابنا الحديث

(٦) ما جاء في التشديد في التثنية للنصائم

١٨/٥٧٨ - وحفظني من ما سئله الله سبحانه أن عاتية زوج

.....

.....

.....

النصائبيات - رضي الله عنهما - (كما يرحم الله عن الفجأة للنصائم) وكذا عمر - رضي الله عنه - وغيره من الصحابة والتابعين كما تقدم، قال ابن عبد البر^(١): لا أعلم أحداً رخص فيها إلا وهو يشترط السلامة مما يولد منها، ومن علم أنه يولد منها ما يفسد صومه وجب عليه احتسابها، أخر.

(٦) ما جاء في التشديد في التثنية للنصائم

لما كانت الروايات في ذلك مختلفة ذكرها المصنف، في بابين، ولما كان المرحح عند المالكية التشديد في ذلك إذ المشهور عندهم ذكره مطلقاً كما تقدم في بيان المسالك أخر هذا الباب.

١٨/٥٧٨ - (سألت - أنه بلغه أن عاتية، رضي الله عنها (زوج النبي ﷺ)

أخرجها الشيخان بطريق الأسود، وسلم من طريق لقاسم وعشمة ومسروق الأربعة عن عاتية - رضي الله عنها - (كبرت إذا ذكرت أن رسول الله ﷺ كان يثقل) نفسها كما هي عدة روايات، أو بعض أزواجه كما في الروايات الأخرى (وهي مناسم تقول) مبيحة للمخاطب أو مانعة له عن الإتيان قولاً للعلماء كما سيأتي (وأبكم أملاك لنفسه)^(٢) وبه فسر الثرمذي ما ورد في الروايات وكان

(١) انظر الأوقائي (١٦٥/٢١)

(٢) ذكر ابن عبد البر طرق عدة الحديث في «المصنف» (٢٦٤/٢٦٤ - ٢٦٦)

في الصحيح: ثوبان - رضي الله عنه - أنه يأمر مع هذه المباشرة الوقوع في
أخرج فهي علة في عدم إلتحاق الخبر به. ومن يجيزها لم يرجع في قولها علة في
إلتحاق به، فإنه إذا كان أمك الناس ثوبان ما فكيف لا نرجح لغيره، انتهى.

قلت: ويؤيد هذا المعنى الثاني ما ورد عنها رضي الله عنها من إباحة
"علة كذا"، فقد أخرج البخاري في صحيحه تعليقاً، قالت عائشة: بحره
عليه فرجه، قال العيني: هذه النسخة في مسنده عن حكيم بن عمار أنه قال:
سألت عائشة ما بحره غشي من امرأتي أو صانعة؟ قالت: فرجها، قال
الحافظ: مسنده إسنه حكيم صحيح.

قال العيني: ومنعه أخرج ابن حزم في المحلى: من طريق معمر بن
ثوبان عن أنس بن مالك عن مسروق قال: سألت عائشة أم المؤمنين رضي الله
عنها: ما يدخل في رجل من امرأته صانعة؟ قالت: كل شيء إلا الجماع، انتهى.

قال الحافظ^(١) أخرجه عنه ثوبان بإسناد صحيح، قلت: ويؤيد أيضاً
ما تقدم في كتاب السابق أنها رضي الله عنها: قالت: لا ين أجنبية ما منه
أن نكاح من أعتاد قتلها وتلاعبه^(٢) قال: أفتأها وإنه مما تم؟ قالت: نعم،
ويؤيد المعنى الثاني ما في رواية مسلم بن علقمة: ولكنه كان أمكم، بلطف
الاستدلال، ويؤيد أيضاً ما ذكره الحافظ من رواية حماد عند لمسانة، قال
أحمد: قلت لعائشة: يباشر الصانعة؟ قالت: لا، قلت: ليس كان
رسول الله ﷺ يباشر وهو صانعة؟ قالت: إنه كان أمكم لآرية، وطاهر هذا
أنها عفتت العسوسية بذلك، قاله الخطيب، وفي كتاب الصيام يوسف
القاضي من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن عمار بن عمار عن عائشة عن المباشرة
انصرام ذكرها.

شهوته على نفسه، وقد ورد هذا المعنى مرفوعاً ومرفوعاً عن غير ابن عباس - رضي الله عنهم - أيضاً. قال الحافظ^(١): «فرق آخرون بين الشيخ والشاب، فكريه للشاب وأما حيا للشيوخ وهو مشهور عن ابن عباس، أخرجه مالك ومسلم بن منصور وغيرهما، وجاء فيه حديثان مرفوعان فيهما ضعف، أخرج أحدهما أبو داود من حديث أبي هريرة، والآخر أحمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، انتهى».

قال العمري^(٢): «أخرجه أحمد والضرابي في «الكبير» عنه أي ابن عمرو قال: كما عهد النبي ﷺ فجاء شاب، فقال: يا رسول الله أقبل وأما صائم؟ قال: ولا، قال: دعاه شيخ فقال: أقبل وأنت صائم؟ قال: نعم، قال: فنظر بعضنا إلى بعض، فقال رسول الله ﷺ: قد عنمت لِمَ نظر بعضكم إلى بعض، إن أئشيخ يملك نفسه، وفي إسناده ابن لهيعة مختلف في الاحتجاج به، انتهى».

وقال النووي^(٣): أخرجه البيهقي عن عائشة مرفوعاً

وقال الزرقاني^(٤): روى البيهقي بإسناد صحيح عن عائشة - رضي الله عنها - أنه ﷺ رخص في القبة للشيخ وهو صائم، ونهى عنها الشاب، وكذا قال صاحب «روضة المحتاجين»، رواه البيهقي بإسناد صحيح، ولا فرق بين التفرق بالشباب والشيخ، والتفرق بين يملك نفسه ولا يملك؛ لأن التعبير بالشيخ والشاب جرى على الغالب من أحوال الشيوخ في انكسار شهوتهم

(١) مطر واقع، تاريخ، (١٥٠/٤).

(٢) نسخة نقاري، (٨٨/٨).

(٣) بدل «الأول» (٢٥٠/٤) رقم الحديث (٦٦٥٩).

(٤) (١٦٦/٢).

٥٨٠/٢٠ - وحدثني عن سفيان، عن زهير، أن عبد الله بن عمر، كان يبيت عن ثمنه بالثمناء لثمنه.

(٧) باب ما جاء في الصيام في السفر

وأحوال الثقات في فوائده، ذو الحكم الأموي الحكم كما هو معلوم، وصرح بذلك صاحب الروضة المحتاجين، فقال: هذا الحديث سري على الثقات فلم يحكم الأمر بأن تم بملك الشيخ إيه، ومدة الباب الحكمي، لأن الحكم بدور مع حقه وجوباً وعملاً. انتهى. على أن الفرق بين الشيخ والصاب مردوي مرفوعاً، والفرق بين من بملك نفسه وغيره، مستبطن عائلة. رضي الله عنه.

٥٨٠/٢٠ - (مالك، عن زهير أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (كان يبيت عن الثمناء والمباشرة) هو الثمناء البشريين سره أو ليع أو لم يربح (للصائم) - فذلك يحصل أن يكون لأنه يرى كراهتهما لثمنه أو يبيت سراً للثمناء.

(٧) ما جاء في الصيام في السفر

خلفت روايات الحديث في هذا الباب أيضاً. ولذا اختلف الفقهاء^(١) في ذلك على أقوال:

الأول: الشجيرة - وروي عن ابن عباس وأبي هريرة سعيد وسعد بن المسيب وعطاء وسعد بن جبير والحسن والشعبي ومجاهد وأبي ذر وأبو ذر.

الثاني: أبو الخطاب أفضل - وروي عن عمر بن عبد العزيز والشعبي وقائدة ومحمد بن عيسى والشافعي وأحمد وإسحاق. ولا يذهب عليك أن الإمام الشافعي - رضي الله عنه - حكى عنه ابن العربي أفضل في السفر.

(١) انظر: (عمدة القاري) ١/٦١ (٤٢٢)

وقال أبو عمر: قال الشافعي، هو مختير ولم ينص، وكذلك قال ابن علقمة، وقال القاضي مدعي لشافعي أن الصوم أفضل، وعن أحمد - رضي الله عنه - أيضاً: تكره الصوم في السفر، وبه حزم الحارثي.

الثالث: أن الصوم في السفر لا يجزئ فإن صام وجب قضاءه في المحضر لظاهر قوله تعالى: «فَمِنْ ثَمَرِهِ تُؤْكَلُهُ» وفوقه الآية: «فليس من السر الصيام في السفر» وهذا قول بعض أهل الظاهر، وحكي عن عمر وابن عمر وأبي هريرة وأبي هريرة وإبراهيم النخعي وغيرهم، وحكى الشافعي عن ابن عباس وعادة من علي الأصمعي.

وكذا حكى عنهما البخاري، وقيل روي عن ابن عمر إن صام في السفر فص في الحضر، عن عبد الرحمن بن عوف، الصائم في السفر كأنه في الحضر، وقالوا: صومه يثبته في السفر مسجوع، وسنني الإشارة إليه في حديث الباب من كلام الزمري.

وقال السفياني: حراز النظر للمسافر ثبت بالنسب والإجماع، وأكثر أهل العلم على أنه إن صام أحزاه، ويروي عن أبي هريرة: أنه لا يصح صوم المسافر، قال أحمد: وكان عمر وأبو هريرة - رضي الله عنهما - يأمره بالإعادة، ويروي عن أبي حمزة عن عبد الرحمن بن عوف أنه قال: انصائم في السفر كله مفسد في الحضر، وعامة أهل العلم على خلاف هذا القول.

قال ابن عبد البر: هذا قول يروي عن عبد الرحمن بن عوف، مخرجه الفقهاء كنهم والسنة برفقه، وحديثهم ما يروي عن حمزة بن عمرو الأسلمي أنه قال لربي: «أصوم في السفر» قال: «إن شئت فصم وإن شئت فأفطر»، ومن لفظ النسائي قال: «هي رخصة الله فمن أحدها أحسن ومن أحب أن يصوم فلا

جناح عليه. وقال أنس: كنا نسمع مع رسول الله ﷺ فلم يعب الصائم على احتقار ولا المنظر على الصائم. وكذلك روى أبو سميرة. انتهى. وتأويل الآية ١٤ المجموع بأن التقدير «فأفطر فميتة» يَنْ لَكُمْ ثَوْرًا.

قال الداعي^(١): لا خلاف بين فقهاء الأمصار، بل أن صيام رمضان في السفر يصح إلا أنه روي عن بعض أهل الظاهر ثلثه قال: لا يصح ولا يجزئ. والدليل على ما نقول قوله تعالى: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ كَانَ عَلَى سَفَرٍ» الآية. ووجه تطييل من الآية أنه تعالى قال: «وَأُولُو نُسُوْبٍ حَتَّىٰ لَعَلَّكُمْ يَتَّقُونَ» انتهى. وهي الشائعات. حوازي صوم رمضان مع غيره، فإن الشافعي يجمعها بعد اختلاف الصحابة، ولا خلاف في العصر الأول لا يجمع احتاد الإجماع في العصر الثاني على ما عرفت في أصول الفقه. انتهى.

المراجع: أن انصرم في السفر أفصل. وبه قال الأسود بن يزيد وأبو حنيفة وأصحابه. وفي التوضيح^(٢): وبه قال الشافعي ومالك وأصحابه وأبو ثور. وكذا روي عن عثمان بن أبي العاص وأبي بن مارك - رضي الله عنهما - وقال العمري: الأفضل عند إمامنا المنظر. وبه قال أبو حنيفة والشافعي ومالك: الصوم أفضل لمن قوي سايه. انتهى. ومن كان يصوم في السفر ولا يعطّر نفسه - رضي الله عنها - وقيل بن عباد وأبو الأسود وابن سيرين وابن عمر - رضي الله عنهم - وأنه سألهم وعمر بن ميمون، وكان أبو معاذ لا يسافر أحد في رمضان إلا سافر فليصم.

قال الشافعي: الصوم في السفر أفضل، لقوله تعالى: «وَأُولُو نُسُوْبٍ حَتَّىٰ

(١) الفتاوى (٢/ ١٨).

(٢) حوازي الشارح، الآية ١٨٤.

(٣) انظر معجم الفقهاء (١/ ١٤٢).

لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ وَلَا أَنْ الصَّوْمَ عَلَى الْمَذْمُومَةِ وَالْمُبَادِلَةِ إِلَى مَوَائِدِهَا أُولَى،
فربما طرأ من الموانع والاستغفار بخلاف الفقهاء، فإن المدعى لبراءة عما يؤتى،
وهي «لعمري» قال أنس بن مالك وعثمان بن أبي العاص: أفضل الأمرين
الصوم في السفر، وبه قال الشعبي وسعيد بن جبيرة، وهو قول مالك والثوري
والشافعي وأصحاب الرأي، انتهى.

الخامس: قال آخرون: أحضارهم بأسرهم لقوله تعالى: «يُزِيدُ اللَّهُ بِحُكْمِ
تِلْكَ»^(١١) وهو قول عمر بن عبد العزيز واختاره ابن السكيت، قال الخطابي:
والله أحب مجاهد وعمر بن عبد العزيز وفائدة: قلت: السادس: ما جئني من
صناعة أن من يكون مريضاً في أول الشهر يصوم، وإنما يجوز الإفطار لمن
يكون مريضاً عند الاستهلال^(١٢) والسابع: مقاله وهو ما في «الفتح» رواية ابن
أبي شيبة واليوثي عن أنس رضي الله عنه: أن أبا هريرة يفتقر في
الحضر قبل أن يركب.

رشد أحمل الكلام على أكثر هذه الخلافات المتوفى^(١٣) فقال: المسافر لا
يحل من ثلاثة أحوال: أحدها: أن يدخل عليه شهر رمضان وهو مسافر، فلا
يعلم بين أهل العلم خلافاً في إباحة الفطر له^(١٤) الثاني: أن يسافر في أثناء الشهر
فيلزم منه فطر في مسجدة المدينة العريضة يخرج يده وما بعدها في قول عامة أهل
العلم، وقال عينة الشافعي وأبو معاذ وسويد بن عفة: لا يفطر من سافر بعد
دخول الشهر، الثالث: أن يسافر في أثناء يوم من رمضان، فحكمه في اليوم
الثاني كمن سافر ليلة، وفي إباحة الفطر في اليوم الذي مرافقه عن أحمد
روايتان: إحداهما: أن يفطر وهو قول عمرو بن شعيب وشمس وسماع
وداود بن السكيت، الحديث أبي بصير العمري إذ تغدى في المسجد، أخرجه

(١١) سورة نمر: الآية ١١٥.

(١٢) الشافعي (٣١٥: ٤).

أبو داود، والرواية الثانية لأحمد: لا يباح له الفطر ذلك اليوم، وهو قول
 مكحول والنزهري ويحيى الأنصاري ومالك والأوزاعي والشافعي وأصحاب
 الرأي، لأن الصوم عبادة تختلف بالسفر والحضر، فإذا جنم فيها غلب حكم
 الحضر، وإذا ثبت هذا فإنه لا يباح له الفطر حتى يخلف البيوت وراء ظهره،
 وقال الحسن: ينظر في بيته إن شاء، وروي نحوه عن عطاء.

قال ابن عبد البر: قول الحسن شاذ، وليس الفطر لأحد في الحضر في
 طر ولا أثر، وقد روي عن الحسن خلافه، وروي عن محمد بن كعب قال:
 أثبت أنس بن مالك في رمضان وهو يريد السفر، وقد رحلت له زوجته فدها
 بطعام فأكله، فقالت له: سنة؟ فقال: سنة، ثم ركب، قال الترمذي: حديث
 حسن، ولنا قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ﴾^(١) الآية، وهذا شاهد ولا
 يوصف بكونه مسافراً حتى يخرج من البلد، ومعهما يكون في البلد فله أحكام
 الحاضرين: ولهذا لا يقصر الصلاة، وأما أنس فيحتمل أنه كان قد مرز من
 البلد خارجاً، فأتاه محمد بن كعب في منزله ذلك، انتهى.

وفي «مبل المآرب»^(٢): بمن الفطر برخصان لمسافر يباح له الفطر، ويكره
 صومه، ولو لم يجد المشقة، لكن لو سافر ليعطر حرماً عليه، وهكذا في
 «الروض»، وهي «الأشواق المساطعة» من مسالك الشافعية: المسافر سفر قصر
 يفطر، وعليه القضاء، لكن الصوم أفضل له إن لم يتضرر، فإذا تضرر فافطر
 أفضل.

وفي «الشرح الكبير» ر «حاشيته» للدموقي: جاز له فطر منى كره بأربعة
 شروط: أولها: سفر قصر، والثاني: شرع في السفر بأن وصل لمحل بدأ الفطر

(١) سورة البقرة: الآية ١٨٥.

(٢) (٢٤/١٦٢).

فصم حتى بلغ الكفاية.....

(فصم حتى بلغ الكفاية) بفتح الكاف وكسر الهمزة المهيمة الأولى، فتحية مهملة، موضع بين وبين لمدينة سبع مراحل أو نحوها، وبين مكة ثلاث أو مرحلتان، قاله الرواقاني^(١)، وكذا بفتح الكاف ضبطه جمع من شراح الحديث، وقال ياقوت الحموي^(٢)، فيه زويتان، جمع أوله كذا في الأصل، والغاية أنه تصحيف من التاسع والصواب فتح أوله وكسر ثانيه وباء وآخره دال آخرى، وهو التراب المتدقق المرقق بالقوائم، وقيل الكفيدة، ما عطف من الأرض، وقال أبو عمدة الكندي من الأرض حتى الأودية أو أبرسع منها^(٣)، ويقال فيه الكفيدة^(٤) تصغيره تصغير الترخيم مريض بالحجارة، ويوم الكفاية من أيام العرب، وهو موضع على اثنين وأربعين ميلاً من مكة، انتهى.

وفي صيام البخاري^(٥) قال أبو عبد الله الكفاية ما بين عذراء وقدينة، قال الحافظ وسيأتي في المغازي هذا التفسير له نفس الحديث، وفي البخاري عن ابن عباس من وجد آخر حتى بلغ عذراء بدل الكفاية وفيه محاز الثرب، وقال البكري: هو بين أمج - بفتحين وجيم - وعفان، وهو ماء عليه نخل كثير، ووقع عند مسلم في حديث جابر، فلما سمع كراخ العميم اسم وإمام عسفان.

قال عباس: احتشفت الروايات في الموضع الذي أنظره فيه، والكل في قصة واحدة والكل متقارب، والجميع من عمل عسفان، انتهى. وهو أقرب

(١) مشرح نوراني، (١/٢٦٧).

(٢) معجم البلدان، (١/٤٤٢).

(٣) مكنيا في الأصل والصراب منها كذا في معجم البلدان.

(٤) يعرف اليوم باسم الحصن: أرض بين عسفان وحليص على مسافة (٩٠) كم من مكة، على طريق العاصفة.

(٥) حديث (١٩٤٤) وفي كتاب المغازي باب ١٧ حديث (٤٦٧٥).

الرهرى كتب وقع في الصحيحين، قاله الزركاني^(١)، زاد المحقق^(٢) ووافقت هذه الرواية مدرجة عند مسلم، قال زركاني: لا أظن من قول من هو وقد بينا أنه من قول الرهرى، وبذلك حرم البخاري في الجهاد.

وقد استدل بالحديث على ثلاث مسائل خلافة.

الأولى ما يقال من الرهرى أشار به، أقول إلى أن الصوم في السفر مشروع، ومن يوافق من ذلك، وفي مسلم عن يونس قال: من سجد وكلموا ينعون الأحدث سر أمره ويرونه الساجد المحكم، قال عاصم: إنما يكون نسخاً إذا تم بمكره الجميع، ويكون الأحدث من فعله في سر هذه النص، أما لما أعني هذه الصوم بمس بناسخ إلا أن يكون ابن شهاب مأك إلى أن الصوم في السفر لا ينعقد لقول أهل الظاهر، ولكنه غير معلوم عند.

وقال النووي: إنه يكون نسخاً إذا علم كونه مباحاً، أو يكون ذلك لأحد رجلاً مع جوازهما، ولا فقد طاف على العبر، ونحوه مرة مرة، ومعلوم أن طواف التاسبي والوصو ثلاثاً أربعاً، قاله الزركاني^(٣)، قلت: وهذا هو القول الثالث من الأقوال المتقدمة في الصيام في السفر.

والمسألة الثانية، في «فتح»^(٤) في شرح قول البخاري: «باب إذا صام يوماً من رمضان ثم سافر» قال المحقق: أشار إلى أنه ينعقد، ما روي عن علي بن ربيعة روي عن غيره في ذلك، قال ابن المنذر: روي عن علي بن ربيعة صحيف، وقال به غيره من غيرهم وآله مجتزئ وغيرهم، وعنه النووي عن أبي مجلز وعنه.

(١) مع الزركاني (٤/١٨٩).

(٢) شرح الزركاني (٢/١٧٧).

(٣) مع الزركاني (٤/١٨٠).

ورفع في بعض الشروح عن أبي عبيدة وهو وهم - قالوا: إن من استهل عليه رمضان في الحضر ثم سافر بعد ذلك فليس له أن يفطره لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾، قال: وقال أكثر أهل العلم: لا فرق بينه وبين من استهل رمضان في السفر، ثم سافر ابن المنذر بسند صحيح عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ نسخته قوله: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ الآية، ثم احتج لنجسهم بحديث ابن عباس المذكور، انتهى.

وقال ابن رسلان: قد اختلف العلماء في تأويل هذه الآية، أي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(١)، فقال علي وابن عباس وسعيد بن جندب وعائشة أربعة من الصحابة - رضي الله عنهم - وأبوه محضر وضبيدة السلماني: من حضر دخول الشهر وكان مقبلاً في أوله أي بقاء وأهله، فيحكم صومه سافر بعد ذلك أو أقام، إنه يفطر من دخل عليه رمضان وهو في سفر، وقال جمهور الأمة: من شهد أول الشهر أو آخره فليصم ما دام مقبلاً، فإن سافر أفطر، وعليه تدل الأخبار الثلاثة، انتهى.

والمسألة الثالثة: من بيئت الصيام في رمضان يجوز له الإفطار، وله صورتان: الأولى: ما هي «الفتح»: استدلل بالحديث على أن المهره أن يفطر في النهار ولو نوى الصيام من الليل وأصبح صائماً وهو قول الجمهور وقطع به أكثر الشافعية، وفي وجه ليس له أن يفطر - وكأنَّ مستند قائله ما رفع في «البرقي» من تعيين القول به على صحة حديث ابن عباس هذا، وهذا كله فيما لو نوى الصوم في السفر، قال العمري^(٢): إن نوى المصافر الصوم في سفره لم بد له أن يفطر فيه ذلك، واحتج بقول الشافعي فيه، فقال مرة: لا يجوز له

(١) سورة البقرة الآية ١٨٥.

(٢) عالمي (١/٢٤٧).

أفطره. وقال مرة أخرى: إن صحيح حديث الكندي لم أره بأشأ أن يفطر. وقال مالك: إن أفطر فعليه القضاء والكفارة انتهى.

أما الصورة الثانية: وهي لو سرى الصوم وهو يقيم، ثم سافر في أثناء النهار، فهل له أن يفطر في ذلك النهار؟ منع الجمهور، وقال أحمد وإسحاق بالتحريم، واختره المزمعي محتجاً بهذا الحديث، ظناً منه أنه صحيح أفطر في اليوم الذي خرج فيه من المدينة وليس كذلك، فإن من المدينة والكندي عدة أيام. انتهى كلام الحافظ^(١). قلت: الاستدلال بحديث ابن عباس عن هذه الصورة الثانية بذيبي البطلان، فإنه صحيح وأصحابه كانوا يصومون من المدينة حتى يفتخروا الكندي، وبسببهما مراحل كما تقدم، وستأتي المسألة في كلام المصنف.

أما الصورة الأولى التي عزلها الحافظ إلى الجمهور، قال فمأزري: أحق به أي حديث ابن عباس مطرف ومن وافقه من المعدين وهو أحد قولي الشافعي: أن من نيت الصوم في رمضان أنه أن يفطر ومنه الجمهور، فإنه الإرشافي، وهكذا رأيتهم طالعاً نسب شرح الحديث لقول المختار عليه إني الجمهور، فالحافظ عزاً إليهم الجواز، والزهراوي تبعاً للمأزري المنع.

قال التياهي^(٢): الطاهر من نسق الحديث أنه إنما أفطر لثلاث يتكلف أصحابه الصوم، فيستعملون عن النسيء وعن لقاء العدو، وحينئذ أن يكون إقراره بتركهم فطره بعد أن نوى من ثلثه تلك، وقد قال الداودي: إنه أفطر بعد أن نيت الصيام للصورة ولا طريق إلى معرفة ذلك، وإذا احتمل الثقل الأمرين وجب أن يعمل نكلاً صحيح على الواجب، وأتحو به للفقري للعدو، بالمعنى أنه لا يكون ضرورة تبيح الإفطر بعد انعاده إلا بوجود الضعف أو العجز بالثناء.

(١) فتح الباري (١/١٨١).

(٢) المشق (١/٤٩).

والحرب، والسم، رجم، وما أشبه هذا. اعظم استدلالاتنا لأمر مستقل، وهذا لا يبرح النظر بعد بقضاء الصوم.

وقد روي ابن حبيب عن مطرف أن الشافعي لما رجع بعد أن يبيت سبيلاً بمصر، واحتج في ذلك عظم الشئ بخلاف ما كعبه وما تعساه أبداً، وقد سمع مالك من أبيه من القوم رعيه من أصحاب المصنف اعظم بعد أبعده صومه في سفره، وأوجب مالك عليه ما أكتفاه، وقال سعيد بن كنانة يسع الخطأ بين الخطأ فلا كفارة عليه، انتهى.

نعلم بذلك أن في المسألة اختلافين الأول: في جواز الخطأ، والثاني: في وجوب الكفارة، ويضم مذهب (إمام مالك في ذلك، وهكذا في الشرح الكبير) للمذهبين. قال الشافعي رحمه الله: إذا كنت في الصوم في السفر وأصبح صاعداً فيه لم أقصر الوقت إلا كفارة سواء أخطأ متأولاً أم لا، انتهى. وكذلك لا يجوز الخطأ عند الكفارة حتى لا كفارة عندما.

قال ابن عابدين^(١) في شرح القوم: وإنما يبرح عدم المشروع في الصوم، ولو سافر بعد المحرم لا يحل الخطأ، وكذا هو معنى السافر الصوم لا حرج فيه، في ذلك الصوم، فهو أخطأ لا كفارة عليه، انتهى، وكذا لا كفارة عند الحنفية فمن أتوه من كرمهم، جمع من مؤثر الصوم في سفره، ولا كفارة، لأنه يوم لا يلزمه نقص في شبه التطوع، انتهى.

وتقدمت الأجوبة المحتملة في أن حبيب ابن عباس رضي الله عنهما - هذا الأمر حتى في أنه يجمع بين الصوم في ذلك اليوم فيحس أنه يبرح أم لا يبرح الصوم في هذا اليوم لتمام حال من قصد الإفطار، وسبب الماء بعد الإفطار.

(١) (١٠٢٥٥)

(٢) الخطأ في الحساب: ١١٧٢

١٦/٢٢ - وَحَقَّقَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سَمِيِّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ

لِرَبِّهِمْ كَوْنَهُ بَعْدَ غَيْرِ صَائِمٍ، وَهَذَا أَقْرَبُ التَّوَجُّهَاتِ، لِأَنَّهُ يُطَالُ الصَّوْمُ قَبْلَ الْغُرُوبِ بَعْدَ مَا طُلِيَ النَّهَارُ صَائِمًا مُتَبَعًا، وَيَحْتَمِلُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ الْبَاقِي أَنَّ الْفَطْرَ لِلضَّرُورَةِ.

قال الزرقاني^(١): منعه الجمهور، لأن المسافر كان مخيراً في الصوم والنفطر، فلما اختار الصوم وبقيته لزماً، وحملوا الحديث على أنه بَعْدَ أَفْطَرٍ لِلتَّقْوَى عَلَى الْعَدْوِ وَالْمَشَقَّةِ الْحَاصَّةِ لَهُ وَلَهُمْ، انتهى. ويؤيده حديث أبي سعيد عند مسلم بلفظ: سافرنا مع رسول الله ﷺ إلى مكة ونحن صيام فنزلنا منزلاً، فقال النبي ﷺ: «إياكم فُتْرُ دُونِكُمْ مِنْ عَدْوِكُمْ وَالْفَطْرُ أَقْوَى لَكُمْ فَأَفْطَرُوا»، فكانت رخصة فُتْرًا مِنْ صَامٍ وَمِنْ أَفْطَرٍ، فنزلنا منزلاً فقال ﷺ: «إياكم مصبحوا عَدْوِكُمْ وَالْفَطْرُ أَقْوَى لَكُمْ فَأَفْطَرُوا»، فكانت عزيمة فأفطرننا، الحديث^(٢) ذكره الحافظ^(٣)، ثم قال: وبناكده النظر إذا احتاج إليه للتقوى به على لقاء العدو.

قلت: والجواب الثالث على التسليم أنه يحتمل الأمرين المذكورين، وبالأحتمال لا يصح الاستدلال. وأترابع: أنه يخالف قوله عز اسمه: ﴿وَلَا تَقُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ فلا يكون حجة إلا بعد أن يكون مشهوراً صريحاً بالدلالة على موافقه.

٢٢/٥٨٢ - (مالك)، عن سَمِيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، (عن مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن الحارث بن هشام (عن بعض أصحاب

(١) شرح الزرقاني ١/٢٧٧.

(٢) أخرجه مسلم (١١٢٠).

(٣) فتح الباري ١/١٨٣.

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «مَنْ صَامَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ، كَفَّرَ اللَّهُ عَنْهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَجَبٍ».

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «مَنْ صَامَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ، كَفَّرَ اللَّهُ عَنْهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَجَبٍ».

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «مَنْ صَامَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ، كَفَّرَ اللَّهُ عَنْهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَجَبٍ».

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «مَنْ صَامَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ، كَفَّرَ اللَّهُ عَنْهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَجَبٍ».

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «مَنْ صَامَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ، كَفَّرَ اللَّهُ عَنْهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَجَبٍ».

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «مَنْ صَامَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ، كَفَّرَ اللَّهُ عَنْهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَجَبٍ».

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «مَنْ صَامَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ، كَفَّرَ اللَّهُ عَنْهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَجَبٍ».

هذا لا يقع به الخط من السرا بهاء والمعضضة به ! لأن ذلك يعينه على الصوم
وإذا وقع به الخط، ويكره له لأنما من في نفسه إلا يلقاه الماء، انتهى.

قال في المباحث^(١) أما الاستسقاء والغسل وحسب الماء على الرأس
وتختلف الثوب المبسوط فلا قال أبو حنيفة، ذكره، وقال أبو يوسف لا يكره،
واحتج سنة روي أن رسول الله ﷺ صب على رأسه ماء من لسعة الحمر وهو
حائم، وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان بين ثوب وتلف به وهو
حائم، وأنه ليس فيه إلا دمع من الحمر فلا يكره، كما لو سقط، ولأبي
حنيفة - رضي الله عنه - أن فيه إظهار المجر من العبادة والامتناع عن تحمل
مشقة، وفعل رسول الله ﷺ محمول على حال مخصوصة، وهي حال حر
القطار من لسعة الحمر، وكذا فعل ابن عمر - رضي الله عنهما - محمول على
مثل هذه الحالة، فلا تناف في هذه الحالة، انتهى.

وفي غير المخذرة^(٢) لا ذكره تلف ثوب مثل ومعضضة أو اشتاق
أو امتساق فلتدبر عقد الثاني، وبه معنى. فسر السالبة عن «الرياء»، قال
ابن عابد بن الرواية أبي داود أن النبي ﷺ صب على رأسه الماء وهو حائم
من العطش أو الحر، وكان ابن عمر - رضي الله عنهما - بين الثوب وبنقه
عليه، وهو حائم، لأن هذه الأشياء فيها عون على العبادة ودفع المذبحر
الضيق، وكذا هو أبو حنيفة لما فيها من إظهار الخضوع في العبادة، انتهى.

وحكى الفارسي عن ابن القيم: إنما كره أبو حنيفة - رضي الله عنه - لما
فيه من إظهار الضجر في إقامة العبادة لا لأنه قرب من الإفطار، انتهى. قال
الفارسي: فكأن الإمام حين فعله عليه الصلاة والسلام على إظهار الضجر

(١) (٢) (٣) (٤) (٥)

(٦) (٧) (٨) (٩) (١٠)

عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَلَعَ ثِيَابَهُ مِنْ أَشْيَافٍ قَدْ
بَدَا فِيهَا حَسَنَاتٌ قَدْ خَلَعَ ثِيَابَهُ مِنْ أَشْيَافٍ قَدْ بَدَا فِيهَا كَسَبَاتٌ.....»

والتصرع عند حصول الآلام وفي دفع المعصرة بالتمني بالأسباب استعداداً للبقاء
بواجب تعوديه لرب الآلام، وإشارة إلى مشاركة الأمة في العوارض البشرية
جلاً أبين وتسهلاً عليهم.

وحاصل الكلام أن كلام الإمام محمول على تראה التوبة وتخلاد
الأولى، وهو عليه السلاوة والسلاوة فعل فتنه لئلا الجوار من إظهار العجز
للمرحمة على صمد الأبد، ينهي

وكتب المؤلف المرحوم عن تقرير شيخه - رضي الله عنه - على أبي داود:
وصد - عن أبيه - بقاء كالجوار أو ضرورة العطش، ولدين كرهود كرهو
لجنة أخرى، انتهى.

قلت: هو أصلاً أو حسب الحال، حيث لا يظهر فضجير لا بأس به بل
أولى، لما فيه من الطاعة والطلاقة ما يحسن على التلاوة والعبادة، كما لا يخفى
على المجرب هذا. وقد قال العيني المذهب المحدث، أنه لا يكره، وذكره
الحسين عن أبي حنيفة رضي الله عنه، أنه عليه صاحب المراقعات، وذكره
في المروضة، و«مواضع الفقه»: لا يكره الاعتكاف قبل التوب، بحسب ثناء
على الرأس لشدة نهيه. ويقدم أنه التفتي به، وكذا حكى عليه الفقيه
صاحب المروية (١) والملاح (٢) وغيره.

ثم قيل لرسول الله ﷺ: يا أبا رسول الله ﷺ، إن طائفة من الناس قد صاموا حين
صعدوا لشدائهم، فقال لهم: إن الأمر بالإفطار رغبتهم، أو مخصصهم، يعني
بأن عبدة الصوم هم أحسن من أنفسهم القدر والقدرة الأخرى، سيما في اتباع
لفظه عليه الصلاة والسلام، فقال: قلنا: من رسول الله ﷺ (الكديد) ورحان

ذو بفتح فشره فأفطر الناس.

أخرجه مسلم عن حابر في: ١٢ - كتاب الصيام، ١٥ - باب جواز الصوم والتمر في شهر رمضان للمسافر، حديث ٩٠.

٥٨٣/٢٣ - وحدثني عن مالك، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك، أنه قال: سافرنا مع رسول الله ﷺ في رمضان، فلم يجد الصائم على الفطر، ولا المفطر على الصائم.

أخرجه البخاري في: ٣٠ - كتاب الصوم، ٢٧ - باب لم يجد الصائم على الفطر، حديث ٩٩.

ومسلم في: ١٢ - كتاب الصيام، ١٥ - باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر، حديث ٩٩.

المحرم على العدو (ذو بفتح) من ماء أو لبن (فشره فأفطر الناس) زاد مسلم والترمذي^(١): من جاهر فقيل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام، فدل أولئك العصاة أولئك العصاة، مرتين.

قلت: لأنه عليه الصلاة والسلام لما عزم عليهم وتحتم الفطر فيكون الصوم إذا ذلك خلافه أمره اشترفه، قال عياض: وصفهم بذلك؛ لأنه أمرهم بالفطر لمصلحة التفري على العدو فلم يفعلوا حتى عزم عليهم بعد، قال النووي: أو يحمل على من تضرر بالصوم، قال غيره: أو غير به مباحة في حتمهم على الفطر يوماً بوم.

٥٨٣/٢٣ - (مالك، عن حميد، عن حميد الطويل) ثقة مدلس (عن أنس) - رضي الله عنه - ولمسلم من رواية أبي خالد عن حميد قال: أخبرني أنس (ص مالك) أنه قال: ولمسلم: عن أبي عبيدة عن حميد، قال: مثل أنس - رضي الله عنه - عن صوم رمضان في السفر فقال: (سافرنا مع رسول الله ﷺ في رمضان فلم يجد الصائم على الفطر ولا المفطر على الصائم) ليجوز الأمرين معاً.

(١) أخرجه مسلم عن حابر (٧٨٥/٢) والترمذي في الصوم (١٧٩/٣) كتاب ما جاء في كراهية الصوم في السفر.

قال رسول الله ﷺ:

أبو صالح. ويقال: أمر محمد بن الحسن، صاحب جبل، له تسعة أحاديث، وكان لشهر بركة أجدابين، وكان يسرد كسوم، وفي: هو الطبر الذي أعطاه كسوم ثوبه، كذا في «الخلاصة»^(١)، مات سنة إحدى وستين، وله إحدى وسبعون، وقيل: ثمانون.

(قال لرسول الله ﷺ) قال ابن عبد البر: هكذا ليحيى، وقال جميع أصحاب مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة: أن حمزة، وكذا رواه جماعة عن هشام، ورواه غير واحد عن هشام كما رواه يحيى عن مالك، ورواه ابن وهب في «موطئه» عن عمرو بن الحارث عن أبي الأسود عن عروة عن أبي هريرة عن حمزة، وأبو الأسود ثبت في عروة وغيره، قال علي أن رواية يحيى ليست بحطاً، يجوز أن عروة سمعه عن عائشة وأبي مروان جميعاً، فحدث به عن كل واحد منهما وأرسله أحدهما، انتهى ملخصاً.

وأخرجه البخاري في «صحيحه»، عن هشام عن أبيه عن عائشة. أن حمزة، قال الحافظ: هكذا رواه الحافظ عن هشام، ورواه عبد الرحيم بن سليمان عن الشافعي والدارقطني عند الطبراني، ويحيى بن عبد الله عند الأرقطبي. الملائمة عن هشام عن أبيه عن عائشة عن حمزة عن حمزة، والسحرة أنه من مسند عائشة، ويحتمل أن هؤلاء لم يقصدوا ينقلهم: عن حمزة الرواية، وإنما أرادوا: لإخبار عن حمزة، فالتقدير عن عائشة عن قصة حمزة، ولكن صحيح محيي، المحدث من رواية حمزة، فتمسك عن أبي الأسود عن عروة عن أبي مروان عن حمزة، وهو محمول على أن لعروة فيه طريقين سمعه عن عائشة وسمعه عن أبي مروان عن حمزة، انتهى ملخصاً. وقد مر في «التبصرة»^(٢):

(١) (ص ١٢).

(٢) انظر «توضيح الحواشي» (١/ ٢٧٦).

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنِّي رَجُلٌ أَصُومُ. أَتَأْصِرُكُمْ فِي السَّفَرِ؟» فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ بَشَتْ فَمَنْ بَشَتْ فَافْطِرُ».

أخرجه البخاري عن عائشة في: ٣١ - كتاب الصوم. ٣٣ - باب الصوم في السفر والإفطار.

ومسلم في: ١٣ - كتاب الصيام، ١٧ - باب التخيير في الصوم والافطار في السفر. حديث ١٠٤.

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنِّي رَجُلٌ أَصُومُ» وفي رواية لمسلم: «أَسْرَدُ الصَّوْمَ» وكذا في أبي داود وغيره «أَفْطِرُ الصَّوْمَ فِي السَّفَرِ» يحتمل التلويح والاعراض والأعم منهما وسيأتي البسط في ذلك (فقال له رسول الله ﷺ: «إِنْ بَشَتْ فَمَنْ بَشَتْ فَافْطِرُ» ظاهر الأحاديث التي وقع فيها إتيان أسرد الصوم يدل على أنه في التلويح، قال ابن دقيق العيد: ليس فيه تصريح بأنه رمضان فلا يكون فيه حجة على من منع صوم رمضان في السفر.

قال الحافظ^(١): «هو كما قال بالنسبة إلى سياتي حديث الباب، لكن في رواية لمسلم من طريق أبي سراج عنه أنه قال: «أَجِدُ لِي قُوَّةً عَلَى الصَّيَامِ فِي السَّفَرِ فَعَلْتُ عَلَى جَنَاحٍ؟» فقال ﷺ: «هِيَ وَخَصَّةٌ مِنْ اللَّهِ فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فَحَسَنٌ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلَا جَنَاحَ عَلَيْهِ».

وهذا يشعر بأنه مثل: «عن صيام الفريضة» لأن الرخصة إنما تطلق في مقابلة الواجب، وأصرح من ذلك ما رواه أبو داود والحاكم: «أَنْ حِمْرَةً قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي صَاحِبُ ظَهْرٍ، أَعَالِجُهُ، أَصَافِرُ عَلَيْهِ، وَأَكْرِيمُهُ، وَإِنَّهُ رِمَا صَادِقِي هَذَا الشَّهْرِ، بِعَنِي رَمَضَانُ، وَأَنَا أَجِدُ الْقُوَّةَ وَأَجِدُنِي أَنْ أَصُومَ أَهْوَنَ عَلَيَّ مِنْ أَنْ أُؤَخِّرَهُ، فَيَكُونُ دِينُ عَلِيٍّ، فَقَالَ: أَيُّ ذَلِكَ شَلْتَ يَا حِمْرَةُ».

قال الشيخ في «البدل»^(٢): «يحمل رواية مسلم قرينة على أن السؤال كان

(١) فتح الباري (٤/ ١٨٠).

(٢) هذا للمجهول (١٠/ ٢٣٩).

في فريضة رمضان موقوف، علم أن السؤال الذي روي عنه عائشة - رضي الله عنها - هو السؤال الذي رواه هو نفسه، أما إذا كان هذا سبب ذلك، فلا يكون رواية سمع إلا أي دونه فإنه غير أن السؤال في حديث عائشة - رضي الله عنها - في المرحضة، ولقد هو أن سأل مرسر مرة عن صوم انتطوع ومرة عن صوم رمضان، انتهى.

وكتب إمامنا المرحوم في عويز أبي داود: والحيوات مثل السؤال بعم المرحض والسئل، أو يندى: قد حرم له صوم مثل في السفر وأولى أن نحوز الفريضة، انتهى.

قال إمامي^(١) أن سؤال مرسر عام، فإذا خرج الحيوات مطلقاً حصل على عمومها، فحصل على جواب التعميم للمرحض والمثل في السفر، ولا يخص صوم داود، صوم الأندلس، وتذهب بعض أهل النظر إلى أن تلك محمول على المصالح، وهذا تخصيص بغير دليل، فوجب أن يكون مطلقاً، انتهى.

وقال الحفاظ في «التمحيص»^(٢) ادعى ابن مريم أنه سأل داود عن صوم انتطوع فقال: «إني أريد للصوم، لكن يستحسن عليه أن سأل أبي داود في رواية صحيحة»^(٣) بضمي أنه سأل عن المرحض وصححها الحاكم، انتهى.

قال عياض: صحح به من قول: النظر الفصل بقوله يترفع فيه: «الحسن»، وقال في الصوم: «ولا حاج، ولا حجة فيه، لأنه جواب لقوله: «هل علي جناح؟» فلا بد، على أن الصوم ليس بحسن، لأن أمر الجناح أمر من الوجوب والندب والإباحة والتكراه.

ثم قال النووي وغيره: «أما دلالة لذهب الشافعي وموافقه أن: كذا لك» أن صوم شهر رمضان ليس بمكروه نس لا يحد فدا ولا يفرق، حتى يشترط

(١) - ١٠ - في (١/١٠٤)

فطر العبدین والنسرين، لأنه أخره سيده ولم ينكر عليه بن أثره عليه، وأذن له في سيده فني الحصر أولى، وهذا محمول على أنه - رضي الله عنه - كان يطبق السرد بلا صبر ولا نفوس حق، بدليل قوله: أجد لي قوة. وأما إنكاره عليه السلام على ابن عمرو بن العاصي صوم الدهر قلعه أنه سبب ضعف عنه، فقد ضعف في آخر عمره، وكان يقول: ليتني ثبتت رحمة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

بن اسدك به على أن السرد أفضل لأنه سؤفه لحزمة. وثو كان غيره أفضل لمنه لحزمة، لأن تأخير البياض عن وقت الحاجة لا يجوز، وحديث ابن عمرو غامض به لعله ضعف حاله، ويلحق به من ضعف حاله: قاله الزياتي^(١) قلت: لم ينكسب الغطاء بعد، لأن النهي عن صوم الدهر لم يرد في حديث ابن عمرو فقط، بل وقع في عدة أحاديث.

أمر حديث عبد الله بن عمرو - فقد روي بألفاظ مختلفة، منها ما هي المتفق عليه مرفوعاً: «لا صام من صام لأحد».

وفي الباب أيضاً عن أبي قتادة - رضي الله عنه - قيل: يا رسول الله كيف يصوم صام الدهر؟ قال: «لا صام ولا أفصر». رواه انجماعه إلا البخاري وابن ماجه. وعن أبي موسى مرفوعاً: «من صام الدهر صيبت عليه جهنم عكفاً ونبط كفه»، رواه أحمد وأبو حنن وابن حريصة والبيهقي وغيره؛ قال في «مصحح الزوائد»: «رحمته رجال الصبح»، قال المحقق^(٢): «ظاهره أنه تضييق عليه حصراً له فيها لتشدده على نفسه وجعله عليها ورغبة عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، واعتقده أن غير سنة أفضل، وهذا يقتضي نوعاً الشديدي فيكون حراماً».

قلت: وإليه يؤمن ما سبأني من ضعف الإمام أحمد عن تفسير مسند.

(١) انظر: شرح البيهقي، (١٧٠/٢).

(٢) فتح الباري، (١٦١/٤).

قال البخاري^(١): شدّ من حرم فقال: يهرم، وإن الكراهة مطلقاً ذهب
 ابن العربي من المالكية فقال: قوله: لا يهرم من صيام الأبد، إن كان دعاء
 فبا ويح من أصابه دعاء النبي ﷺ، وإن كان معناه الخسران ويح من آخره
 النبي ﷺ أنه لم يصب. وإذا لم يصب شرعاً لم يكتب له الثواب، وذهب
 الجمهور إلى جوارحه أو استحبابه إذا لم يصب الأيام المنيّة، كذا قاله الحافظ
 وغيره من شراح الحديث، وهو مذهب الشافعي ومالك، ففي «شرح الإقناع»
 صوم الدهر غير يومي العيد والتشريق مكروه، لمن خاف به ضرراً أو فوت حق
 واجب أو مستحب ومستحب لغیره لإطلاق الأثر، انتهى.

وقال أبو علي في «الإحياء»^(٢): الصحيح أنه إنما يكره اثنين: أحدهما
 أن لا يفطر في العيدين وأيام التشريق، والآخر: أن يرغب عن النسبة في الإنصاف
 ويحمل الصوم حجراً على نفسه، مع أنه تعالى سبحانه يحب أن تؤتى رخصه
 كما يحب أن تؤتى عزائمه، انتهى. وفي شرح المنهاج: صوم الدهر غير
 العيد والتشريق مكروه، لمن خاف به ضرراً أو فوت حق، ومستحب لغیره،
 وصوم يوم وفطر يوم أفضل منه، انتهى.

وفي «الشرح الكبير»: حاز صوم دهر بمعنى ندم، قال أبو إسوف: حجة
 لقائل بجوار صوم الدهر الإجماع على لزومه لمن أراد، وإن كان مكرراً أو
 مدوراً لما لم يمس القاعدة، انتهى.

وقال الإمام مالك - رضي الله عنه - فيما سألني من كتاب صوم الدهر:
 إنه لا بأس به إذ افطر الأيام المنيّة، وصرح الزرقاني والياحي في شرحيهما
 هناك باستصحابه، وتقدم في كلام الشوكاني ما يدل على أن لا مصلح - رضي الله

(١) صحيح البخاري (٢٢٦/١)

(٢) إحياء علوم الدين (٢٢٨/٢)

عه - فيه روايين، ولم أجد صوم لشعر في فروعه من «تيل المآرب» وغيره نكياً ولا إنباتاً، سمع حكيم عنه شرح الحديث ورواين، ففي «الزرقاني» تبعاً للحافظ وقال أهل الظاهر وإسحاق وأحمد في رواية: مكراهة صوم الشعر، انتهى. ولم يذكره الحرفي ولا صاحب «المنتع».

وقال الموفق^(١): روى أبو قتادة مرفوعاً: «لا صيام ولا أفطر»، وعن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «من صام الدهر ضيقت عليه جهنم»، قال الأثرم: قيل لأبي عبد الله: فسر مسند قول أبي موسى «من صام الدهر ضيقت عليه جهنم» فلا يدخلها، فضحك وقال: من قال هذا؟ فأين حديث عبد الله بن عمرو، أن النبي ﷺ كره ذلك وما فيه من الأحاديث؟ قال أبو الخطاب: إنما يكره إذا أدخل فيه يومي العيدين وأيام التشريق؛ لأن أحمد قال: إذا أفطر يومي العيدين وأيام التشريق رجوت أن لا يكون بذلك رأس، وروي نحو هذا عن مالك، وهو قول الشافعي، لأن جماعة من الصحابة كانوا يسردون الصوم، منهم أبو طلحة، قيل: إنه صام بعد النبي ﷺ أربعين سنة.

قال الموفق: والذي يقوى عندي أن صوم الدهر مكروه، وإن لم يحسم هذه الأيام، فإن سبها فقد فعل فعلاً محرماً، وإنسا كره صوم الدهر لما فيه من العتقة والضعف وشبه التثقل المعني عنه، يدلل أنه ﷺ قال لحيد الله بن عمرو: «إنك إذا فعلت ذلك هجمت له عينك وبغيت له الفرس، لا صام من صام الدهر، صوم ثلاثة أيام صوم الدهر كله»، انتهى.

ولا يستحب عندنا التحقيرة أيضاً كما في أكثر الفروع، ففي «المراقي»: كره صوم الدهر، لأنه يضمغه أو يصير طبعاً له، وجنى العبادة على مخالفة العادة، انتهى. وهكذا في «البيهان» وغيره، وفي «البيان»: قال بعض الفقهاء:

(١) «المصنف» (٤/٤٢٩).

٥٨٨١ - ٢٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 زَيْدٍ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

مَنْ صَامَ حَذْرَ الْإِيمِ وَأَقْفَرَ بَرْمَ الْفُطْرِ وَالْأَصْحَى وَأَذَامَ الشَّرِيقِ لَا يَدْخُلُ نَحْتِ
 النَّهْرِ.

وَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ يُونُسَ بِفَرَاغٍ، لَيْسَ هَذَا عَنِّي كَذَا قَالَ - وَاهُ أَتَعْلَمُ ... هَذَا
 هَذَا صَدَقَ تَعْلَمُ، كَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْإِيمَ عَنْ صَوْمِ الْبَهْرِ لَيْسَ لِمَكَانِ صَوْمِ هَذِهِ
 الْإِيمِ، بَلْ لَمَّا يَصْعَقُ مِنَ الْخَرَابِ وَأَوَاجِدَاتٍ وَبَقَعَةٍ عَلَى الْكِبَرِ، وَيُؤَدِّي إِلَى
 الْبِلَاءِ الْمُنْهِي عَنْهُ، وَإِنَّهُ أَصَحُّ، أَفْهَمُ.

وَمِنْ الْمَوَاقِفِ^(١) عَنِ الْعَالِمِ الْخَبِيرِ، مَا كُتِبَ أَنَّ صَوْمَ لَيْلَةِ كُلِّهَا وَلَا يَصْطَرِ
 فِي الْإِيمِ النَّهْيُ عَنْهُ، وَإِنْ أَشِيرَ فِيهَا: السَّحَابُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ، أَنْتَهَى. وَكَذَا فِي
 الثَّانِي، عَنِ الْخَلَّاصِ، فِي الْمَذْهَبِ الْمَحْذُورِ فِي أَنْوَاعِ الصَّوْمِ تَسْمِيَهُ دَعْوَةً
 وَصَوْمٌ صَحِيحٌ وَدَعْوَةٌ، وَإِنْ أَقْفَرَ الْإِيمِ الْحَمَّةُ وَهَذَا عَنِ أَبِي يُونُسَ، أَنْتَهَى.

وَبَطْنُ أَشْبَحَ فِي الْفَرِيقِ الْأَكْلَامِ عَلَى كَيْفِ صَوْمِ نَهْرٍ، وَجَاءَ عَمَّا
 اسْتَشَارْتُهُ بِمَنْ تَعْلَمُ، رَاحِدٌ هَلْ كَمَا فِي الْمَذْهَبِ^(٢) أَنَّ الْإِيمَ عَنْ صَوْمِ الْبَهْرِ
 مُحْتَمِلٌ عَنِ الشَّاهِدِ وَهَذَا عَلَى مَنْ أَدْخَلَ الْإِيمَ الْحَمَّةَ، وَعَنْدَ الْحَفْظَةِ
 مُحْتَمِلٌ عَلَى غَيْرِ أَضْبَ لَا يَصْعَقُ أَوْ يَصْعَقُ، فَلَمْ يَكُنْ وَهَذَا عَنِ الْأَقْوَالِ
 لِأَنَّهُ جَمِيعٌ بَيْنَ رَوَايَاتِ الْإِيمِ وَرَوَايَاتِ الْإِيمِ.

٥٨٨٥/٢٥ - مِثْلُكَ، عَنْ أَبِي، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -
 كُنَا لَا يَصُومُونَ فِي الْبَهْرِ، قَالَتِ الْبَاهِيَّةُ^(٣) بِحَسْبِ أَنْ يَكُونَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو -
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَصْنَعُ مِنَ الْبَهْرِ فِي الْبَهْرِ يَصْعَقُ عَنْهُ، لِمَلَّ قُلْتُ كَانَ مَعَهُ

(١) - (٣٠٤/١٠٠)

(٢) - مِثْلُ الْمَعْمُودِ (١١٦/١١٦).

(٣) - الْمُسْتَشِيرُ (٤٥٠/٧١).

٥٨٦/٢٦ - وَحَقَّقْتُني عَنْ عَمَّالٍ - عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ، عَنْ
 رَمِضَانَ وَسَافِرٍ فِي رَمَضَانَ وَسَافِرٍ نَحْنُ، فَتَسْتَوِي غَرْوَةَ، وَنَحْنُ
 نَحْنُ، لَا يَأْتِي بِالنَّصِيحِ.

(أ) باب ما يتمل من قدم من سفر أو أرادته في رمضان

٥٨٧/٢٧ - حَقَّقْتُني بِخَبْرِي عَنْ عَمَّالٍ، أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي رَمَضَانَ
 الْحَضَرِ كَانَ أَوْ تَمَّ فِي سَفَرٍ فِي رَمَضَانَ، مَعَ مَن تَمَّ دَاخِلَ الْمَدِينَةِ
 فِي أَوَّلِ يَوْمِهِ،

فِي أَمْرِ عَمِّهِ يَوْمَئِذٍ مَسْفُوفٌ، أَوْ فِي أَوْقَاتٍ مَعْمُورَةٍ، جَدَّ بِهَا الْعَمْرُ عَنْ
 النَّصِيحِ، بِمَحْضِلٍ أَنَّهُ كَانَ يَغْطِرُ فِي السَّعَةِ، لِأَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّكَ أَفْضَلُ مِنَ
 الْعَمْرِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ يَرَى نَصِيحَهُ يَوْمَئِذٍ مَسْفُوفًا، انتهى.

قُلْتُ: وَهَذَا الْأَمْرُ عَنِ النَّصِيحِ، بِمَحْضِلٍ مِنْ مَدْحِهِ فِي سَائِرِ أَصْنَافِهِ
 الْيَوْمِ فِي السَّعَةِ لَا يَجْرِي فِي سَائِرِ أَصْنَافِهِ فِي الْحَضَرِ.

٥٨٦/٢٦ - (عَمَّالٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ كَانَ يَسَافِرُ فِي
 رَمَضَانَ وَسَافِرٍ مَعَ قِيَمِهِمْ غَرْوَةَ) أَخْبَرَنَا تَافُضِلُ (وَأَمَّا لِلدَّخْلِ (وَعَمْرُ نَحْنُ)
 عَمَّا عَمْرٍ نَحْنُ نَحْنُ (لَا يَأْتِي بِالنَّصِيحِ) سَفَرُهُ بِجَوَازِ الْعَمْرِ، وَكَانَ فِي
 الْحَضَرِ: بِالنَّصِيحِ أَفْضَلُ وَالْغَرْوَةُ جَدُّ.

(أ) ما يتمل من قدم من سفر أو أرادته (أي سفر) في رمضان

ذكر الحديث في سائر الأقسام: أولاهما: أنه إذا قدم من السفر من يصوم
 في ذلك اليوم أم لا؟ وثانيهما: أن التمتع إذا أراد السفر في يوم من رمضان
 هل ينسب ذلك اليوم أم لا؟

٥٨٧/٢٧ - (عَمَّالٌ، أَنَّهُ يَنْتَهِي أَنْ يَمْرُؤَ فِي الْخَطَابَةِ) - بِمَحْضِلٍ (كَانَ)
 مِنْ مَدْحِهِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ فِي رَمَضَانَ فَلَهُ أَنْ يَدْخُلَ الْمَدِينَةَ فِي أَوَّلِ يَوْمِهِ

قال: «أمر الله...»

قال يحيى بن عمار: «أمر الله...»
 ...

حتى بعد طلوع الفجر، ثم سيأتي الدحل وهو صائم، قال الشافعي^(١) قوله: «من أول يومه» يعني أن يومه في طلوع الفجر، فيجب عليه الصوم، ويحتمل أنه يريد به بعد طلوع الفجر، وهو قاطب، لأنه أول اليوم، وما قبل ذلك فهو آخر الليل، فعلموا هذا كونه صائماً مسجداً، انتهى.

قلت: وهذا الثاني هو السمين من ظاهر اللفظ، ولا شك في إيجاب الصوم إذا دخل قبل الفجر، وأما إذا دخل بعد الفجر، فمستحب^(٢) كما قاله الشافعي، وصرح به الإمام مالك في مختصره أن عند الحكة: كما قاله المروغاني.

وهائذ الحسنات كما في الترويض^(٣)، إن علم مسافر أنه يقدم خذاً فله أن الصوم لا يصغر عنه أنه يدافع عنه، أو لم يكن له شيء، وفي المنافع: لو أراد المسافر دخول مكة أو دياراً آخر، يبرئ فيه الإقادة بكماله أن يخطر في ذلك اليوم وإن كان مسافراً في أهله، لأنه اجتماع التحريم لسبب وهو الإقامة والتضييق وهو السفر في يوم واحد، فكانت لجمع التحريم احتياطاً.

أما يحيى، فإن مالك ومن قبله في سفرهم رمضان، فعلم أنه داخل على منقطع، سواء كان في أهله أو غيره، كما في أكثر نسخ المصنوعة والمعدلة، وليس في نسخة المروغاني حرف التحريم فصحة بالصوم على التراجع إلى أول يومه، ولذلك لم يصرح قبل أن يدخل أهله أو غيره الدحل وهو صائم، كما عرفت مسوقاً.

(١) حاشية (٢٠٧)

(٢) قال من هذا القول: «أمر الله...» ذلك من غير فهو المستحب عند جماعة العلماء، إلا أن بعضهم أخذوا بشدة من غير نص، وما عليه على أحد، بل سألوا عن أهله متصفاً كسائر الاستصحاب (١٠١/١٠٦)

(٣) (١٠١/١٠٦)

قال يحيى: قال مالك: وإذا أراد أن يخرج في رمضان، فليطلع في الصبح وهو مأزعه، قبل أن يخرج، فإنه يصوم ذلك اليوم.

(قال يحيى: قال مالك: وإذا أراد أن يخرج في رمضان، فليطلع في الصبح وهو مأزعه، قبل أن يخرج، فإنه يصوم ذلك اليوم) وجوفاً على المشهور، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وقال ابن حبيب وإسحق وأحمد وإسحاق: يجوز له الإفطار، قاله الرافعي.

قلت: فتأوه أن أحمد وإسحاق أباحا الإفطار قبل الخروج، وهكذا حكى الشوكاني في «النيل» عن ابن العربي: أنه لم يقل به إلا أحمد، وفي هامش «الموطأ» عن «المحلى»: قال أحمد وإسحاق: بالجواز تكن لا يفطر قبل الخروج، ويؤيده ما سيأتي من فروج أحمد انقسام سمارقة البيوت، فتأمل. وهذا كله على إحدى الروايتين عن أحمد كما تقدم عن «السنن».

وقال الجاجي: أخرج لسفر، لا يخلو أن يفطر قبل خروجه أو بعده، فإن أفطر بهراً قبل خروجه فأنه ذهب إليه مالك أنه يكفر. سواء خرج أو لا، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وقد بين انقسام في «المعشية»: لا كفارة لأنه متناول، وروى ابن حبيب عن ابن القاسم وابن الماحشون: إن أفطر قبل أن يأخذ في أمته للسفر فمأثم الكفارة، وإن أفطر بعد الأخذ فيها فلا كفارة عليه، وإن أفطر بعد خروجه للسفر فلا يخلو أن يخرج لسفره قبل الفجر أو بعده، فإن خرج قبل الصبح فلا خلاف أنه يجوز له الإفطار، فإن خرج بعد الصبح بعد أن تولى الصوم. فالمشهور من مذهب مالك أنه لا يجوز له الإفطار، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وقال ابن حبيب: يجوز له الإفطار، وبه قال المزني وأحمد وإسحاق.

فإذا أفطر فهل عليه كفارة؟ ذهب مالك إلى أنه لا كفارة عليه، وبه قال أبو حنيفة. وقال ابن حبان: عليه الكفارة وبه قال الشافعي، انتهى مختصراً.

وقال الأمام^(١) : لو تروى الصوم وهو مقيم ثم سافر في أثناء انقضاءه فهل له أن يفطر في ذلك النهار؟ معه فجهلوه، وقال أحمد وإسحاق -تحوازا- واختاره المبرور، أنه لا فرق عند التمييز بين ركن الفطر، ووقوع أحمد في المشهور عنه بين الفطر بالجماع وعينه، فسمعه في الجماع فقال: لم يجمع عليه الكفارة إلا إن أفطر بغير الجماع قبل الجماع انتهى.

فثبت مما حكى الحافظ من مذهب الإمام أحمد من جواز الفطر حكمة أهل موطعه، ففي «بيل إمام»^(٢) بسند الطبري رحمه الله، يباح له أن يفطر إذا تروى بوجوب قربته، وفي «المروعي المربع»^(٣) : إن تروى حائض صوم يوم ثم سافر في أثناءه منه الفطر، إذا تروى بوجوب قربته، ووجوبها، بظاهر الآية، والأخبار الصريحة، والأفضل عنده، انتهى. لكن لما حكى من وجوب الكفارة بالجماع مني على رواية مرصوحة.

فإن الموقوف^(٤) : فإن أفطر بالجماع ففي الكفارة روايتان. الصحيح منهما أنه لا كفارة عليه، وهو مذهب الشافعي، وإثباته: بسمه كفارة، انتهى. وفي «المروعي المربع»^(٥) : يجمع من سوى المصوم في سهره أفطره ولا كفارة، لأنه صوم لا يلزمه العضي فيه فأنشأ النسخ، لأنه يفتقر بنية الفطر، فيقع الجماع بعده، انتهى. والظاهر عندي أنه وقع الودع في الفطر، مع الحادثة يعني أن يجب الكفارة في عكس هذه الصورة، وهي أن يقدم استباحة الفطر، فيجب عندهم الإمسك كما سجي، فربما، ونجبت عندهم الكفارة إذا جامع من وجب عليه الإمسك، فثبت.

(١) فتح الباري: (٤/٥٨٧)

(٢) «المروعي» (٤/٥٨٧)

(٣) (١/١١٤)

قال يحيى: قال مالك في الرجل يقدم من سفره وهو مفطر، وامرأته مفطرة، حين طهرت من حيضها في رمضان: إن تزوجها أن يصيبها إن شاء.

ثم قال الزرقاني: فإن أفطر على الأول فلا كفارة عند مالك وأبي حنيفة والشافعي، وقال النعمانية وابن كنانة: عليه الكفارة ولا حمله في أثر ولا نظير، قاله أبو عمر، انتهى. قال الساجي^(١): فإن أفطر ذب مالك لا كفارة عليه، وبه قال أبو حنيفة، وقال النعمانية وابن كنانة: عليه الكفارة، وبه قال الشافعي، وحده قول مالك أنه مسمى نوافل أول الصوم لا سقط الكفارة، فإذا طرأ بعد اعتداد الصوم أبطل الكفارة، انتهى.

قلت: ما حكى الساجي من مذهب الشافعي رحمه الله هو الصواب، وما حكاه الزرقاني لا يصح، ففي شرح المنهاج: حدوث السفر بعد الجماع لا يسقط الكفارة لأنه كان من أهل الوجوب حال الجماع، انتهى.

قلت: نعم يسقط الكفارة عند الحنفية، ففي الدر المختار^(٢): يجب على متيقب إنعام صوم يوم من رمضان سافر به لكن لا كفارة لو أفطر.

(قال يحيى: قال مالك) - رضي الله عنه - (في الرجل) المسافر (يقدم من سفر وهو مفطر) ليسفر (وامرأته) أيضاً (مفطرة حين طهرت من حيضها) أو نفاسها أو هي أيضاً قدمت من السفر (في رمضان) إن تزوجها أن يصيبها أي بجماعها (إن شاء) وروى عن جابر بن يزيد: أنه قدم من سفر فوجد امرأته قد طهرت من حيض فأصيبها، كما يأتي عن النعماني^(٣) في ما جاء في قضاء رمضان.

قال الساجي: وأصل ذلك أن من أفطر تعلق نسج الفطر مع العلم بأن ذلك اليوم من رمضان فإنه يستديم الفطر بقية يومه، وإن زالت العلة مثل الحائض

(١) المستني (٢١/٢).

(٢) (٢١٦/٣).

(٩١) باب كفارة من أفطر في رمضان

تظهر واشهر من عظمى وانما سفر بدم، وبهذا حال الشافعي. وقال أبو حنيفة: من رأت عتة ففطر وحسب الإمساك في بقية ذلك اليوم، انتهى. وهكذا قال الزرقاني وعزا مذهب مالك والشافعي إلى أحمد أيضاً^(١)، وهو مبني على إحدى الروايتين عنه كما يأتي عن «النعني».

لكن فروعه على الرواية الأخرى الموافقة للحنفية. ففي «الروض المربع»^(٢) وحسب الإمساك وانقضاء على كل من صار في أثناء أهلاً لوجوبه كفائض وبشاء ففطرت في أثناء النهار، وكذا سافر قدم مفطراً بمسك وبقضي، انتهى. وكذا يجب الإمساك عندنا الحنفية. قال في «الهداية»^(٣): إذا قدم المسافر أو ففطرت الحائض في بعض الشهر أمسكنا بقية يومها؛ لأنه وحسب قضاء لحق الوقت فيه وقت معلوم، وفي «التهذيب»^(٤): وإذا رحت الكفارة على المفطر فيه عمداً دون غيره، انتهى.

(٩٢) كفارة من أفطر في رمضان

احتجفت الأئمة - رضي الله عنهم - في موجب الكفارة بعد اتفاقهم على إيجابها في الجملة، فكانت الحائطة. من جامع في بهار رمضان بذكر أصلي في فرج أصلي، قبل أو بعده ولو لم يمت أو جهل أو طهر، حتى أو ميت فمات أولاً في حاته يتيمه فيها الإمساك. ثم سمي الميت أو أكل عسداً ثم جامع، مكرهاً كان أتم مع أو ساسياً ففطرم، جاهلاً كان أو عالماً، نرعه انقضاء والكفارة. وكذا من تجتمع إن فطرح غير جاهل وناس وناسم ومكره، لأنه معذور، ولا كفارة بغير الجمع والإقرار بالمسابقة، كما هي قبل المغاربة^(٥).

(١) كذا في «الاستدلال» (١/٩٠).

(٢) (١/١٣٣).

وقال المؤلف^(١): إن الجماع دون الفرج إذا افترق به الإبراء فيه من أحمد وروايتان إحداهما عليه الكفارة، وهذا قول مالك وبعدها، وأحسن وابن المنيب ذلك وإسحاق، والثانية لا كفارة عليه، وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة، لأنه فطر بعير جماع تام فأشبه العيلة، ولأن الأصل عدم وجوب الكفارة ولا يعرض في وجوبها ولا إجماع ولا قياس، ولا يصح لقياس على الجماع في النكاح، لأنه أبلغ، بسبيل أنه يوجبها من غير إنزال، ويجب به البعد، إذا كان محرماً ويتعلق به اثنا عشر حكماً، انتهى.

وقالت الشافعية: من وطئ بتحييب جميع الحشفة أو قدرها من مقطوعها، عامداً مختاراً، لا مكرهاً عالماً بالتحريم في الفرج، ولو دبراً من آدمي بعينه كالهيبة، ولو دبر نفسه وهو مكلف، لا كصبي وأثم بانوطه بسبب الصوم، فعليه القضاء والكفارة، ولا كفارة على المرأة لقصان صومها شرعه لتبطلان بعروض الحيض وسجود، ولا كفارة بالفطر بعير الجماع كالأكل والشرب، ويخرج بالإثم ما لو وطئ الحريص أو العسافه، وما لو طئ ومث الجماع بقاء الليل وغير ذلك، كذا في شرح الإقناع، تنغير.

وقالت المالكية: كثر المكلف إن تعمد الفطر في أداء رمضان سحاراً لا مكرهاً، أو غسة شدة عطش، أو زيادة مرض مستهكاً لحرمة الشهر، لا متولاً تناول قريب، عالماً بالحرمة لا جاهلاً كحديث عهد بالإسلام يعطّر بجماع يوجب الغسل، سواء كان رجلاً أو امرأة، أو ياكل، ولو نحو حصاة وصلت للجوف، أو شرب بقم لا من نحو أنف، أو أخرج منياً قليلاً أو مباشرة، بل وإن باداهه نظر أو فكر، كذا في الشرح الكبير، تنغير.

وقالت الحنفية: إن جامع المكلف أعمياً مثقلاً، لا مية أو بهيمة، أو

(١) انظر: المغني (٤/٣٧٣)

امراته في رمضان وأنه وطئها، الحديث. وأظهر أنهما واقعتان، فبن في قصة المجموع في حديث الباب أنه كان صائماً، وفي قصة سيدة أن ذلك كان ليلاً، فافترقا، ولا يلزم من اجتماعهما في كونهما من بني بياضة، وفي صفة الكفارة وكونها مرتبة، وفي كون كل منهما كان لا يقدر على شيء من خصائصها التحايد القصين، وسنذكر أيضاً ما يؤيد المغايرة بينهما.

وأخرج ابن عبد البر^(١) في ترجمة عطاء الخراساني من «التمهيد» عن فتادة عن سعيد بن المسيب: أن الرجل الذي وقع على امرأته في رمضان في عهد النبي ﷺ هو سليمان بن صخر، قال ابن عبد البر: أظن هذا وهماً لأن المحفوظ أنه ظاهر من امرأته ووقع عليها في الليل، لا أن ذلك كان معه بالهار، انتهى.

قال^(٢): ويحتمل أن يكون قوله في الرواية المذكورة في «التمهيد» وقع على امرأته في «سفر»، أي ليلاً بعد أن طاهر فلا يكون وهماً ولا يلزم الانحاد، ووقع في مباحث المصنف من «شرح ابن الحاجب» ما يروى أن هذا الرجل هو أبو بردة بن يسار، وهو وهم يظهر من تأمل بقية كلامه، انتهى. قال صاحب «المناقب»: هذا غير ما ذكره ابن بشكوان فليتفر.

قال المعيني^(٣): لا شك أنه غيره، لأن ابن بشكوان استند إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة وغيره، فذكر الحديث، ثم قال: وأظهر أنهما واقعتان، فلا في قصة المجموع في حديث الباب أنه كان صائماً، وفي قصة سلمة بن صخر أن ذلك كان ليلاً، كما في رواية الترمذي، فافترقا، واجتماعهما في كونهما من

(١) انظر: «شرح المرقاوي» (١/٢٧١).

(٢) أي انحاط في «فتح الباري» (١/١٦٢).

(٣) انظر: «مسند القاري» (٨/١٠٨).

العدد: ١٠٢٤، تاريخ النشر: ١٥/١٠/٢٠٢٣

بني بياضة وغير ذلك لا يسلم اتحاد المسلمين، انتهى. وحزم جماعة منهم
الترقي^١ بأنه سلطان، وقال فيه: سلمة بن صخر الباصي

وفي المرقاة^١ قال الثوري: الرجل على ما قضاه هو سلمة بن
صخر البياضي وكان قد طهر من امرأته ثم وقع عيها في رمضان، كما
وجدناه في عدة كتب الحديث، وعند الفقهاء: أنه أصابها في نهار رمضان،
انتهى. قلت: لكن المخرج في الروايات أنه نكحها وقع ليلاً وهذا نهاراً
فإنه قال:

أفطر في رمضان، قال السجى: اختلفت الرواة، فهذا الحديث في لفظه فقال أصحابنا: «المروءة» وأكثر الرواة عن عائشة: «أن رجلاً أفطره، وبخالفهم جماعة من الرواة فقالوا: «أن رجلاً أفطر حديثاً انتهى

وقال ابن عبد البر^(١) كذا رواه مالك وم ذكر بعداذا أفطر ونذبه جماعة عن ابن شهاب، وقال أكثر الرواة عن الزهري: أن رجلاً وضع على امرأته هي رمضان، فذكروا ما أفطر به، فتمسكت به أحمد والمشافعي ومن وافقهما في أن التكفارة خاصة بالجماع، لأن النعمة بركة فلا يست شيء فيها إلا بغيره، وقال مالك وأبو حنيفة وطائفة: عليه التكفارة لعدم أكل وطرب وسجوعها أيضاً، ربه قال الثوري وابن المبارك وإسحاق، كما قاله الترمذي، لأن الصوم شرعاً الامتناع عن الطعام والجماع، فإذا ثبت في روجه من ذلك شيء ثبت في نظيره، والجماع بينهما انتهاك حرمة شهرهما بعد الصوم عمداً، ولفظ حديث مالك رحمه الله يحسم كل قطر.

(٦) انظر المرحوم الزرقاني، (١٩٧٩: ٤٧٨).

(٦) معرفة النماذج (٤٦) .

(٣) انظر التمهيد (٧/٧٣)

لكن قال عياض: دعوى عموم قوله: «أفطره ضعيفة، قال الأبي: لأن «أفطره» فعل في مبادئ الثبوت ولم يقل أحد من الأصوليين بعمومه، إنما اختلفوا فيما إذا كان في سياق النفي: كذا قاله الزرقاني. قال الحافظ: الجمهور حملوا قوله: «أفطره» هنا على المعنى في الرواية الأخرى وهو قوله: «وفعت عني أهلي» وكأنه قال: أفطر بجماع، وهو أولى من دعوى الفرطى وغيره، تعدد لفظة انتهى.

قال ابن رشد^(١): أما رواية «الموطأ» فمجل، والمجل لا عموم له فيؤخذ به، لكن هذا قول^(٢) على أن الواوي كان يرى أن الكفارة كانت لموضع الإفطر، ولو لا ذلك لما عثر بهذا اللفظ. ونذكر النوع من الفطر الذي أفطر به، انتهى.

وحكى القاري^(٣) عن ابن القيم: أن ما في «الصحيحين» عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه عليه السلام أمر رجلاً أفطر في رمضان أن يعتق رقبة، الحديث. على الكفارة بالإفطار، فإن قيل: لا يفيد المطبوع، لأنه حكاية وانفذ حال لا عموم لها، فيجب كون ذلك الفطر بأمر خاص، لا بالأعم، فلا دليل فيه أنه بالجماع أو غيره، بل قام الدليل على أنه بالجماع، نصيب مفسراً كذلك رواية نحو عشرين رجلاً.

فما: وجه الاستدلال لعبقها بالإفطار في عبارة الراوي، إذ أحاد أنه مهم من خصوص الأحوال التي شاهدت في فضاها عليه الصلاة والسلام، أو سمع ما يفيد أن إيجابها عليه باعتبار خصوص الإفطار فيصح التمسك به، وهذا كما

(١) بداية لمجهوده (١/١٣٠٣).

(٢) كما في الأصل، والمقام كذلك بدل، اهـ.

(٣) «مرقاة المفاتيح» (١/٢٦٢).

قالوه في أممهم في مسألة ما إذا نزل الراوي لمطعم طهره نعموم، فليهم
خياروا اختياره، انتهى.

ومع ذلك حذر من تعريض^(١) إله قول قال عنه أبو، أنت في الخير أنه
نار جماعة، والأقل محسن عليه لعله أنه هناك حرمته بالامتناع، والبساة
عظيمه الموضع عبدة الساعد وهي أصوله، لأن المسائل قال له، ونجت على
امرأتي في رمضان، فقد نه نسي يطبخ قمر، وممنى سونه أنه أفضل بجماع،
فكان يحكم معنًا بالظن الإهانة، لا بنفسه لاجتماع، لأنه في تزوجه خلاص،
ألا ترى لي قول المصنف بالشيء فهم أن الحكم مقرر على القصر، فكانت إذ
جاءت نظر في مصدر، انتهى مختصراً.

قال الباجي^(٢) : فطر يكون ما حد لانه أسبه، فاحل وهو الحائل
والش، أو إيلاج وهو مغيب الحشفة هي الفرج وهو، أو مدحج وهو
النسي والحديث، فهذه دعاء يقع جسيها الفطر وفساد الصوم، فإذا وجد شيء
من ذلك عند الصوم، سواء كان حلاً أو غير، أما غير المستور فإن الكفارة
بما تفرجه كانت كذا عند ذلك غير شيء وجد وقع فطره من العهد والهناء
لحمة الصوم.

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : قال قواما في ذلك كله، إلا يخرج
النسي بعد إيلاج، وإن لا كفارة عليه عند وقار الشفعي لا كفارة إلا على
من أسيد صومه بالإيلاج، والتدليل على ما يقوله أن هذا فطر إلى النصر وهنت
حرمه الصوم ما يقع به الفطر فوجبت الكفارة، كما جامع، انتهى.

وقال الشيخ رحمه الله في المال^(٣) : أخرج أبو حنيفة ومالك وغيرهما

(١) - ط - (البرقي، ٢٤/٢٥٢)

(٢) - (الشافعي، ٢٤/٥٢)

(٣) - (البرقي، ٢٤/٢٥٢)

بما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من أفطر في رمضان متعمداً فعليه ما عسى المظاهرة وعاقبه الكفارة» - هجر الكذاب - فكذا على المتطهر متعمداً، وحشوا أيضاً بالاستدلال بالبراءة والقدر عليها، أما الاستدلال بها، فهو أن الكفارة في الموافقة وجبت لتكونها إفساداً لصوم رمضان من غير عذر ولا سقم علم، ما يقطع به الحديث، ولا أكل والشرب إفساداً لصوم رمضان متعمداً من غير عذر، فكان إيجاب الكفارة هناك إيجاداً ههنا دلالة.

ولذلك على أن التوجوب في الموافقة لما ذكره وجعلنا أحدهما: معذور والآخر: مفسر، أما السجمل فاستدلال بحديث الأعرابي، وأما المفسر فلأن إفساد صوم رمضان ذنب ويرفع الذنب واجب عقلاً وشرعاً، وفكفرة تصح رافعة لها لأنها حسنة، وقد جاء الشرع بكون الحسنات رافعة لسيئاته، إلا أن الذنوب مختلفة المقادير وكذا الرافع لها لا معمم ففادتها إلا الشارع للأحكام، وهو الله سبحانه، فعلى رواد الشرع في ذنب خاص بوجود رافع خاص، ووجه مثل ذلك للذب في موضع آخر كان ذلك إيجاباً لذلك الرافع فيه، ويكون الحكم قد تأتت بالنظر، لا بالشعير.

ورجح القيل على الموافقة أن الكفارة هناك رحيمة للزجر عن إفساد صوم رمضان مبدئة له في التولت الشريعة، لأنها تصح واجبة، وإحالة منته إلى الزجر، أما المصلحة فلأن من تأمل أنه لو أفطر يوماً من رمضان برفقة الكفارة لا تمتنع منه، وإنما الحاجة إلى التمسك للوجود الداعي الطبعي إلى الأكل والشرب والجماع، وهو شهوة الأكل والشرب والجماع، وهذا في الأكل والشرب أكثر، لأن الجموع والعطش يقلل الشهوة، فكانت الحاجة إلى الزجر عن الأكل والشرب، فكان شرع الزجر هناك ذريعاً ههنا من طريق الأول، كذا في البدائع^(١).

(١) افطر: أفادع الصانع (١٧: ١٦٢).

يقول الإمام أبو عيسى في المسند: وفي حديث أبي هريرة أن رجلاً قال: يا رسول الله انظرت في رمضان فقال: من غير حرز ولا سحر فقال: نعم، فقال: فمخافتي الله، وذكر أبي داود أن الرجل قال: سمعت في رمضان يقول عمر: رضي الله عنه - (أي الكفارة هي الأكل والشرب والجماع)، ثم نحن لا نوجد الكفارة بالنكاح، وإنما وحيداً مستنداً لا يفتى، لأن مسائل ذلك لا تعد، ومذهبنا ليس بجارية من نحو أهل بني مينا مضملة، وإنما نجاة النظر، ليس أن الشواحد للكفارة قصر، ومن جارية، ألا نرى أن الكفارة تصدق إلى التطهر، وإن حدث تصدق إلى استبراء، والتطهير غاية أنه لا يجد على الناسي لإعدام التطهر، ويخصه الذي هو جارية مكافة، لا جارية، لأننا نصل الجارية، وإلا فله أنه وبذلك الحكم نكسب لا بالآلة، ثم يباح حتى لا نل بالآلة، لأن الكفارة وحسب راحوا، وبعد الطهر في وقت انقضاء في الأكل ثم إلى الجماع، والمصرع عند هذا، فربما كانت الفارة فيه أبقى.

ثم إن حرمة النكاح تصحى حرمة الشرب، لا في، ثم لا نحل العودة استدار حرمة الجماع وحرمة الأكل، بخلاف حال عدم ذلك، فإن حرمة الجماع انقطعت متى نزل على حرمة الأكل، بخلاف الجماع، فإن حرمة الجماع فيه أقوى حتى لا ترفع الجارية، والتدليل على المسألة أنها نفس الناس، فإن جارية النفس إيراد في الأكل حال فساد كقوله في الجماع، فذلك يجعل نفس التوارد من إيجاب الكفارة مسابقة التوارد في الأكل، انتهى.

قال القسبي: وفي حديث عبد الله بن سعد، أخرجه الطبراني في الكبير، جاء وحال إلى النبي صلى الله عليه وسلم: انظرت يوماً من رمضان، فقال: من غير سحر ولا سحر، قال: نعم، قال: سمعت ما سمعت، قال: أجل، ثم قال: فمخافتي الله، انتهى.

وقال ابن السرياني: رأيي أنكم أنظروا لأمر منكم منكم: أحجموا أي من أكل أو شرب في شهر رمضان عما بدأ إلا بعد فعله القضاء والكفارة. إلا أنما هي حكمة الله قال: لا كفارة عليه، أي شيء. والأكل والشرب عمد من شهوة سرية أو غير مثل الصوم، على أن الشافعي - رحمه الله - لم يقتصر بكفارة عن الجماع في الفرج، بل أوجبها في وطء البهيمة والوطء الذي في الدبر.

وقد روي السائي في مسنده الكوفي: سئل صحيح عن عائشة - رضي الله عنها - أنه إذا سار الرجل ففعل الفحشاء في رداءه، أو في أهله، أو في غيره، ولم يصح له إحدا أنظر، وقد قال الشافعي: ترك الاستبراء في فواحش الأحوال ترك فحشاء الصوم الزكاة، أي يجوز.

وفي المرحوم: الغلب على ما ذكره الصنف والعرف والحكم والمعقول، أما الصنف، فرواه الأديب عن أبي معشر عن محمد بن كعب، القاضي عن أبي هريرة أن رجلاً أتى في رمضان، فأمره النبي ﷺ أن يصوم الجوار، إلا أنه علم أنه في بعض أيامه، رواه عنه جابر بن عبد الله، النبي ﷺ أمر وحده أنظر في رمضان الحديث. وأما تعرف فلا تكفاره بعد في الإفطار لا البول، مثال: صفة الإفطار، لا كفارة الجماع، والإحقة تد على تسمية تكفاره القتال واليمين والطهار. وأما شعكم فلا بد جامعاً بما لا يجب مع وجود جميعهما ومعنى لعدم الإفطار.

وأما استعجاله فلا شرعية لكفاره فخرج عن عمدك حرمة لتبصر، وهو حاصل دائماً والثب، وفحكم فيها - دلالة لا القياس، لأن الصوم عبادة لله تعالى، والفطر في تركها شيء من ترك الجماع، فكل من التبع أفعى بهما، فكان الامتناع واجباً مع وعاء الطبع بهما فعلى من لا مانع عن الجماع، وكان لازم عنهما أن بلغ في البيت منه انتهى.

.....
.....

وأمره رسول الله أن يختار من فطره صياء رمضان (بعض رقعة) استدلت
الحديث على مسائلين: إحداهما: على وجوب التكفارة، قال ابن رشد^(١): عند
قوم قام بوجوه على الحق، حمدا للجمع إلا نقصا، خطأ، إما لأنه لم يبلغهم
هذا الحديث، وإما لأنه لم يكن الأمر شرعه، إذ لو كان عزيمة لموجب إذ لم
يستنع الاعتاق أو الإطعام أنه يصوم، انتهى.

وقال المؤلف^(٢): إن التكفارة تدرم من جامع في الترتج في رمضان عادوا
أنزل أو لم ينزل، هي قول عامة أهل العلم، وحكي عن الشعبي والسفي
وسعيد بن جبير: لا كفارة عليه، لأن الصوم عبادة لا يجب التكفارة بأفصاد
فقدانها فلا يجب في أدائها تخلصا، ولما: ما يروي عن أبي هريرة: بينا نحن
جنوم عند النبي ليلة إذ جاء رجل فقال: يا رسول الله علكت، قال: مثلك؟
قال: رقت سري امرأتى وأنا صائم، لعائشة، متفق عليه، وقال السفي:
وجوب الغزاة، والتكفارة قول عام أهل العلم، س: سعيد بن جبير وإبراهيم
السفي رافدا، وإليه قائل: عدمه نقصا، ولا كفارة، انتهى.

والثالثة: استدلت به الحديث وهو لا يوجب على عدم اشتراط إيمان التوبة
لإطلاقه، وشرط إيمانها مالك والشافعي يوجبون في حديث السوداء اعتقها
فإنه مؤممة، ولتعيدها إلى الإسلام في كفارة اعتق، فيحمل السفي، هو القدم
والشفي على العقيدة، ويوجب في ذلك الأبي بأن حمل السفي على المعية، إذ
اتحد الموجب، وإن احتمل التطهير والغسل، فأنادي بتقله الاصوليون عن ذلك
وأكثر أوجه عدم الحمل كمذهب السفي، فإنه الزواني.

فمن: وصرح في الشرح الكبير للدردير بيمينان ترفعة وكذا غيره

(١) رواية مسند (٣٠٢/١)

(٢) السفي (٣٧٦/٢)

بالإيمان صاحب فيلروض المربع^(١)، فالأئمة الثلاثة متفقة على تقييد الرقبة بالمؤمنة.

قال العيني^(٢) : إطلافاً للرقبة في التحديث يدل على جواز التمسك بالكافرة، والمذمور والأسيء، والصغير والكبير، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه، وجعلوا هذا كالظهار مستنكبين بما رآه الشافعي من حديث إسماعيل بن سالم عن محمد بن عيسى عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ أمر الذي أظفر في رمضان يوماً بكفارة الظهار، انتهى.

قلت: والأحاديث التي وردت في هذه القصة كلها مطلقة، فينبغي العمل على إطلافاها، ولا شك أن تحرير الرقبة المؤمنة أفضل لإيمانها، ولا كلام في ذلك، إنما الكلام في أن من اعتق رقبة كافرة هي كفارته عن أدنى كفارته أم لا؟ فصرح الروايات المطلقة التكفائية، بمن قبلها فعينه البيان، وما ذكره من حديث السوداء خارج عن البحث ليس في التكفارة، وأنه القتل وإن كانت مقيدة بالمؤمنة لكن أية أظهار مضافة.

وفي «بدائع» لنا وجهان أحدهما: طريق مشايخنا سمرقند، وهو إن حمل المطلق على المتبدع ضرب المتصوم بعضها في بعض وجعل النصين كصغر واحد مع إمكان العمل بكل واحد منهما، وهذا لا يجوز. والثاني: طريق مشايخ العراق، وهو أن حمل المطلق على المتبدع نسخ للإطلاق وليس النسخ إلا بيان منتهى مدة التحريم، فلا يجوز نسخ الكتاب بالقياس ولا جبر الواحد، انتهى.

قال الجصاص في «أحكام القرآن»^(٣): اختلفوا في الرقبة الكافرة عن

(١) معناه القاري (١/٨٩).

(٢) نظر: (٣/٢٢٥).

١ - «صيام شهرين متتابعين» في الصومين من سنين مسكيات

لطهارة، فقال عطاء ومجاهد وإبراهيم وأحمد والروابيت عن الحسن: يحزنا التكافر؛ وهو قول أصحاب الثوري وأحمد بن صالح، وظاهر قوله تعالى: ﴿فَتَتَوَرَّوْا وَتَعْتَرُ﴾ مقتضي لجواز، ولا يجوز التماس على ٢: مرة ٢٦: بل لا تمنع حراز التمس المتصوره بعضه على بعضه. ولأن فيه إيجاب زيادة في النص، وذلك عندنا بوجوب التمس، انتهى.

أثر صيام شهرين متتابعين قال كساجي^(١): على هذا جمهور الفقهاء، وقال ابن أبي ليلى: ليس التتابع بلام في ذلك، انتهى. قال العيني: هو مذهب كافة العلماء إلا ابن أبي ليلى. ولحديث حجة عليه، انتهى. وسيأتي بيان الحكمة في إيجاب صوم الشهرين في الكفارة.

وقال العمري: إذ عدم التوجه انتقال إلى شهرين متتابعين. ولا نعلم خلافاً في دخول الصيام في كفارة الوطء، ولا شذوذاً لا يخرج عليه إلا مخالفة السنة الثانية.

ولا خلاف بين من أوجب أنه شهران متتابعان فأخير أيضاً، فإن لم يشرع في الصيام حتى وجد فريضة التمتع، وإن شرع فيه قل القدرة على الإعتاق تم قدر عليه لم يلزم الخروج إليه إلا أنه يندب التمتع فيحزن، ويكون قد فعل الأثر، وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: يلزمه الخروج لأنه قدر على الأصل قبل أداء فرضه بالتدليل، عطل حكم التدليل، كانتمتع يرى الماء، انتهى.

أثر إتمام سبع مسكيات قال العمري^(٢): لا يعلم خلافاً بين أهل العلم في دخول الإطعام في كفارة الوطء في رمضان وهو المذكور في الخبر، ولو جاز فيه إطعام ستين مسكيات في قول عامتهم، وهو في الخبر أيضاً.

(١) الشافعي (٢/٥١).

(٢) الشافعي (١/٣٨٢).

واحتجوا في ذلك بما تقدم قال: وبني الخلاف على ما في الحديث الذي

يعمل من عند الشرع فكذلك روى هذا الحديث مالك ثم لخصه بوجه
عاجل فيه شطط التحجير. وأبعد بين خروج وأمر أو من أين شجاعت. ورواه
جماعة من أصحابنا من ضبطت على ما قيل كقراءة الظهار كما سيأتي في
الحديث الذي رواه أبو عبد الله حديثه راجع في حديثه فلهذا لا يفتقر
إلى الغنى إلا عند الحاجة ولا في الضرر كذلك.

وقال مالك جماعة من على التحجير عند حديث أنس بن مالك عن النبي
صلى الله عليه وسلم في الشريعة الثانية ليس بأسرها. ولأنه ينصرف على الإطعام في حديث
عائشة رضي الله عنها في المسحوق وغيره. وهذا ما لا خلاف فيه إلا في
أفضل. ولأنه سنة الزوال في العتق. أما من أن التحليل والتبرع والتسريح
الذكور لا يؤد. وأما ما يرد في ولا يرد من الإطعام له محل في
العتق. فلهذا خصه مالك وأصحابه وما في إسناده من ما لا يرد. وهذه
تضمن الإطعام يقول بأن العتق أفضل.

ولأن التحريم ليس في قوله «من تطهر» لأنه على الترتيب لا تحريم
ولا طهارة. وهذا فيه لين في التأويل. وهو يصح على التحجير والتبرع. فلهذا
رواه أبو عبد الله في كتابه التحجير. فلهذا الرافعي^(١)

وحسن الحديث في قوله «من تطهر» ثم مالك التحريم في كتابه الحجج بالإطعام
تدبره من الضيق. ثم قال: واحتجبت المرأة عنه في ذلك.
فأما ما تقدم من ما تقدم. وعنه ما تقدم من ما تقدم. وهو لا يرد.

(١) هذا في التأويل (١٤٨٨)

(٢) هذا في التأويل (١٤٨٨)

(٣) هذا في التأويل (١٤٨٨)

فقط، وبعته التخيير مطلقاً، وقيل: يرعى زمان الحصب والجذب، وتبين: بعتر حذو المنكهر، وتبين ظهر ذلك، انتهى.

قال الأتني في شرح مسلم^(١) الأقوال في ذلك سنة ١ - الترتيب وجوباً كالظهور، ٢ - الترتيب استحباباً، ٣ - التخيير بدون ترجيح، ٤ - التخيير إلا أن الأولي لبقاء بالإطعام، ٥ - في الجماع العتق واعتقاً وفي الأكل الإطعام، وهو قول أبي مصعب، السادس: أنها حسب الزمان، انتهى.

وقال معروف^(٢): لمشهور من مذهب أبي عبد الله أن كفارة النوط في رمضان ككفارة الظهار في الترتيب، وهذا قول جمهور العلماء، وله يقول الثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي. وعن أحمد رواية أخرى: أنها على التخيير بين الثلاثة وأنها كفر أخذة وهو رواية عن مالك لحديث الباب، أخرجه مسلم، وأبو حنيفة تخيير، وللجمهور أن الحديث بـ «ممسر» ويوسر والأوزاعي وثابت وموسى بن عقبة وعبد الله بن عمر وعمران بن سماعة بن ثعلبة بن أبي عتيق وغيرهم عن الزهري بلفظ الترتيب، فهو أولى من رواية مالك، انتهى.

قال الخطابي: الترتيب هو قول أكثر العلماء إلا أن مالك من منس رعم أنه صخير بين الثلاثة وحكي عنه أن الإطعام أحب إلي من التثاء، انتهى.

وفي البيهقي^(٣): وقع في المداونة: لا يعرف مالك غير الإطعام، ولا يأخذ عتق ولا صيام، قال ابن دقيق العيد: هي معضلة لا يهتدى إلى توجيهها مع سعادة الحديث ثابت، غير أن بعض المحققين من أصحابه حمل هذا

(١) إكمال إكمال المعنى (٢٠٠/٤).

(٢) المعنى (٢٠٠/٤).

(٣) إكمال إكمال المعنى (٢٠٠/٤).

اللفظ، وتأوله على الاستحباب في تقديم الطعام على غيره من العصال، انتهى

قلت. وهو مستار المفروق، ففي التلحاح الكبير: كثر ما طعام وهو
الأفضل ولو للحليم، أو صيام شهرين متتابعين، أو عتق رقبة مؤمنة. قال
الديلمي: قوله: «ولو للخليفة» أي خلافا لما أفترى به يحيى بن يحيى أمير
الاندلس عبد الرحمن بن تكفيره بالصوم بحضرة لعلماء، فقيل له في ذلك
فقال: لئلا يسهل ويجامع ثاب، انتهى. قلت: لئله در، ما أجاد

وسط هذه القصة الأسى في اشرح مسلم، وقال عبد الرحمن بن معاوية
هذا أول ملوك بني أمية بالأندلس، سأل العلماء عن وقتها جارية له، فبادر
يحيى وأبناء مائصوم، وسبكت الحاضرون، إلى آخره.

وحدة الجمهور هي إحداهما - الترتيب أن الدين روى الترتيب عن الزهري
أكثر مما روى التخيير، ونفعه من التثنية بأن الدين روى الترتيب ليس عبية
رمعمر والأوزاعي، وكذلك روى التخيير مالك وابن جريج وفليح بن سليمان
وعمر بن سليمان، وهو كما قال في الثاني «ود الأول»، فالتين روى الترتيب
عن الزهري تمام ثلاثين نفساً أو أربعين، ورجح الترتيب أيضاً بأن زوايه حكى
لفظ القصة على وجهها فمما زيادة علم من صورة التواتر، ورواي التخيير
حكى لفظ الزهري، فدل على أنه من تعرف حصص الرواية بما قصد الإحصار
أو تغير ذلك.

ويرجح الترتيب أيضاً بأنه أحوط، لأن الأخذ به مجزئ سواء فسا
بالتخسر أو لا، بخلاف العكس، وجمع بعضهم بين الروايتين كالمذهب
والقرطبي بالتمدد، وهو جيد لأن القصة واحدة والمخرج منحد والأصل عدم
التمدد، كما في «الفتح»^(١)

(١) منبع الماري (١/١٦٨)

وفاز البخاري^(١) وأجابوا بأن الأوه كما لا تقتضي الترتيب لا تمنعه، كما بينته الروايات الأخر، وحشد فالتدبير أو يصوم إن عجز عن العشق أو يعظم إل عجز عن الصوم. وزيادتها أكثر وأشهر، عند رواها عشرون ضعافاً، وهي حكاية لفظ أبيي ٢٢٢، ورواة هذا الثاني وهو لفظ الراوي، انتهى.

ثم قال الحافظ^(٢) ذكر في حكمة هذه الحصة أن من انتهت حرمة الصوم فقد أهلك نفسه باسمعيه، فناس أن يعتز رقة فصدي نفسه، فقد صح: من أعجز رنية أعجز الله بكى عضو منها عضواً منه من النار، وأما الصيام فعنايته ظاهرة لأنه كالمقاصة بجس الحدية، وأما كونه شهريين فلأنه أمر بمصابرة النفس في حفظ كل يوم من شهر رمضان على الولاء، فلما أفسد منه يوماً كان كسر أفسد الشهر كله من حيث إنه عبادة واحدة بالنوع، فكأنف شهرين مضاعفة على سبيل التعاقلة، وأما الإطعام تمناسيته ظاهرة لأنه مقابلة كل يوم بإطعام مسكين، انتهى.

هنا لا أحد وفي حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: «تصدق»، فقال: يا نبي الله ما لي شيء، وما أقدر عليه، إذا ابن عبيدة عن ابن شهاب، فقال: اجلس (فأجاب) بصم البصر، بينا، انضمعون (رسول الله ﷺ) ولم يسم الآتي، لكن تليخاري في الكساوات: فجاء رجل من الأنصار، ولما دخل على سعيد بن المسيب مرسلًا، فأتى رجل من ثقيف.

قال الحافظ: فإن لم يحمل على أنه كان حثيفاً للأنصار أو إطلاق الأنصار باسمي الأعم وإلا فما في الصحيح أصح، ووقع في رواية ابن إسحاق فجاء رجل بمقدقة يحملها، وفي مرسل الحسن عند سعيد بن

(١) «معرفة المصنف» (١/٢٢٤).

(٢) «فتح البخاري» (١/١١٦).

عن أبي هريرة

مضمون: حضر من عمر الضحوة ثلثاً في «المنع» (معروق ثمر) بفتح العين لعمركم
والراء بعدها كاف

قال الحافظ^(١)، قال ابن السكيت كتاباً لا يمر له «راء» وفي رواية لقاسمي
بالسكان الراء، قال عيسى الصواب النسخ وهو المشهور: رواية الفقه، وقال ابن
عبد البر: أكثرهم يروون بالسكان الراء، والنصب عبد أهل الإنفاق فتح الراء،
وكذا قال أهل اللغة، قال الباقون: قال بعض رواة «المعوق»: العريق^(٢) وهو
عندي وجه على اللغة المشهورة، إنما العريق بالسكان الراء، المعظم الذي عليه
الجمع، انتهى.

قال العيني^(٣)، وفي «شرح الموطأ» لابن حبيب: وروى معروق عن مالك
بمعريك الراء، وفي «البيان العربى» قال ابن الأثير: هو زييل مسوح من
سماذج الخوص، وكل شيء مضمور فهو عروق، وعرقه بفتح الراء مسما، قال
الأزهري: رواه أبو عبيد عريق وأصحح حديثه بحفصويه، انتهى، وقال
ابن النجاشي: أكثر معصيه الإسكان، لأن الذي بالإسكان هو المعظم الذي عليه
الجمع.

قال الحافظ: إن كان الإيثار من جهة الاشتراك مع الراء فليذكر بفتح
لأنه مشترك مع الراء الذي ينحطب من الجسد، نعم الأرجح من حيث الرواية
الفتح ومن حيث اللغة أيضاً، إلا أن الإسكان ليس ينكر بل أتت به أهل
اللغة كالقزاز، انتهى.

وفسره الزبيدي في: رواية الصحيحين بأنه المعكل بكسر المعيم وفتح

(١) إجماع المؤلفين: (١/٢١٦)

(٢) بالسكان الراء

(٣) نسخة مقاري: (١/٢١٦)

الخوفية. قال الأختل: سمي المختل عرفاً لأنه يصير عرفه عرفه، والعرق جمع عرفة فمثل وعنه، والعرفة النصيرة من الحرير، وفي رواية منصور عبد الجحاري. هاتمي يعرف فيه نسراً، وهو الزميل وهو غنح الزمان، والجيف الموحدة على وزن رعت، لمختل.

قال القاري^(١) وفي «المغرب»: سبع الآثار دسعا، وقيل: خمسة عشر، قال ابن قزيب: يسمى ريباً نحل الزميل، وفيه ثمة أخرى: زميل بكسر أوله وزيادة النون الساكنة، وقد تدعم الشرر فشد الماء مع بدنه، وجمعه على اللغات ثلاثة زمايل، قاله الحافظ، ووقع في بعض الروايات: دسعه عرفان، ومياني الخلام عليه هي الحديث الأخرى.

وقال النجاشي^(٢): حدثنا سعد بن مسعود، أنه أتى بالنسر النسي فيه، قلت: وفيه حجة لجمهور أن الإحصاء لا يسقط الكفارة، قال ابن رشد^(٣) في أحكام من أخطأ متعمداً في رمضان: «الساعة السابعة» هل يجب عليه الإحصاء (إذا أيسر)؟ كان معسراً في وقت الحاجة؟ فإنه الأوزاعي قال: لا شيء عليه إن كان معسراً، وأما الشافعي رحمه الله - فتردد في ذلك، انتهى - وأبني السقط في ذلك في آخر حديث.

قال الحافظ^(٤): «حدثنا إسحاق بن منصور عن علي بن غنم، ويزيد بن منصور عن الجحاري، لعطاء: «أطعم هذا عنتاً»، ونحوه في مرسل سعيد بن المسيب. واستدل بزيادة ذلك على أن الكفارة عليه وحده دون الموطوعة، وقد في المراجعة عمل مستطاع: «قل تجاد» وغير ذلك. وهو الأصح من قولنا

(١) معرفة الطائغ (٢٤٤: ٢٤٥).

(٢) كتاب المسند (٣٠٦/١).

(٣) فتح الباري (١: ١٤٤).

النافعية وبه قال الأوزاعي، وقال الجمهور وأبو نؤير وابن السكيت نجس الكفارة علم المرأة شيئاً على اختلاف وتفصيل لهم في الحر والامة والمطهرة والمعركة، وهل هي عليها أو على الرجل منها؟

وامتنع اثناعية بسكوته عليه السلام عن إعلام المرأة، وجوب الكفارة مع الحاجة، وأجيب بجمع وجود الحاجة إذ ذاك لأنها لم تعترف ولم تسأل، وعنفاء الروح عليها لا يوجب حكماً ما لم تعترف، وأنها نفسية حول المسكوت عنها لا يدل على الحكم لاحتمال أن تكون المرأة لم تكن صائمة لعذر من الأعذار. ثم إن بيان الحكم فلا رجل بيان في عنها لا اشتراكهم في تحريم الفطر وفتهاك حرمة الصوم كما لم يأمروا بالغسل، واستنصبر عن الحكم في حق بعض المكلفين كآفة عن ذكره في حق الباقي، ويحتمل أن يكون سب السكوت عن حكم المرأة ما عرفة من كلام زوجها بأنها لا قلدة لها علم غير ما إلى آخر ما نظمه الحافظ^(١)

قال من التركماني^(٢)، وفي «المعالم» للحطاب ما منخصه في أمر فرحل بالكفارة دليل على أن على المرأة كفارة مثله، لأن الشريعة سوت بينهما إلا فيما قام عليه دليل فتخصص، وإذا لم يرها القضاة بحسنها عمداً أرموا بالكفارة لهذه العلة كفرحل. وهذا مذهب أكثر العلماء. وفي «مواد الفقهاء» لأبي بنت فعيم: أحسبوا على أن المرأة إذا عارضت على الجماع في رمضان ولا عذر لها، فعنيتها كفارة تحرق إلا الأوزاعي والشافعي قالوا: كفارة نجزي عنها انتهى.

وقال العموق^(٣): يسد صوم المرأة بالجماع بغير خلاف في المذهب

(١) انظر: فتح الباري (٤١/ ١٧٠).

(٢) انظر: إبدل الجمهور (١٩/ ٢١٩).

(٣) انظر: «المسنى» (٣/ ١٢٢).

بعثته، وهل يدرى الكثرة؟ على روايتين: إحداهما، يلزمها، وهو احتبار أبي بكر، وهو قول مالك وأبي حنيفة وأبي ثور وابن السكيت، والثانية: لا كفارة عليها، قال أبو داود: سئل أحمد: من أتى هذه من يومئذ، أحلها كفارة؟ قال: ما سمعت أن على المرأة كفارة، وهذا قول الحنابلة، وللشافعي قولان: كالتراخي، وإن أكرهت المرأة على التحصن فلا كفارة عليها، رواية واحدة، في انحصار، وفيها الغفلة، وهو قول الحسن والشافعي والأوزاعي وأصحاب الرأي. وقال مالك: على المكروه النكاح، والكفارة، وقال الشافعي وأبو حنيفة وابن المنذر: إن كان لإكراه موصية حتى فعلت فكتوب، وإن كان التجاء لم يفتقر.

وإن أكره الرجل على التحصن فسد صومه، وأما الكفارة فعلى القاضي عليه الكفارة، لأن الإكراه على الوطء لا يمكن، لأنه لا يخطأ حتى ينتشر ولا ينتشر، إلا عن شهوة فكان كغير التكره، وقال أبو الخطاب: فيه روايتان: الثانية: لا كفارة عليه وهو مدعى الشافعي، لأن الكفارة إما أن تكون عقوبة أو حاجية للذنب ولا حاجة إليها مع الإكراه لعدم الإناء، انتهى.

وقال الخطابي: في أمره الرجل بالكفارة إما كان منه الحثاية دليل عليه أن عسى المرأة كفارة متنها، لأن الشريعة قد ميزت بين الناس في الأحكام إلا في مواضع قد علم دليل التخصيص، وقد لزمت النساء لأنها أفتقرت بجماع منصف، كما يوجد على الرجل، وحجت عليها الكفارة لهذه العلة كالرجل سواء، وهذا مذهب أكثر العلماء. وقال الشافعي يحرمها كفارة واحدة وهي على الرجل دونها، وكذلك قال الأوزاعي، إلا أنه قال: إن كانت الكفارة انحصار كان على كل واحد منهما صوم شهرين، وأصحوا بأن قول الرجل: أحسم أهلي، سئل عن حنكته وحكمها، لأن الإصاء معها أنه واقعها وجدها، فإذا حصل ضمن صومها.

فقال: يا رسول الله!

ثم أحاب النبي ﷺ عن المسألة فأوجب فيها كفارة واحدة على الرجل، ولم يعرض لها يذكره، دل أنه لا شيء علمها. قال الخطابي: وهذا غير لارم، لأن هذا حكاية حال لا عموم لها، وقد يمكن أن تكون المرأة مقفلة بغير من موصى أو سفر، أو تكون مكروهة أو ناسية للصومها، أو نحو ذلك من الأمور، وإذا كان كذلك ثم يكن ما ذكره حجة، انتهى.

وفي «الرهان»: لما ما روينا عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ أمر رجلاً أخطأ في رمضان أن يعتق رقبة. الحديث. علو الكفارة بالإعطاء وقد وجد مبيهاً، لأن سبب الكفارة حناية إفساد الصوم، لا نفس الوقاع، لأنه تصرف في محل ممنوك له، وقد تحققت في جانبها بالتمكين من الفعل، كما يحصل منه بالفعل، لأن الصوم عبادة قهر النفس بالكف عن قضاء الشهوتين، وقد قضت شهوتها كما قضى شهوته، ألا ترى أنها لما شاركت فيما يعتق به الجسد وهو قضاء الشهوة - هو حرام محض شاركت في الجسد كذا ههنا انتهى.

قلت: واستدل على وجوب الكفارة على المرأة أيضاً بما سيأتي في حديث الباب من قوله: «هلكت وأهلكت» وسيأتي الكلام على هذه الزيادة قريباً. وقال ابن العربي^(١): لا شك في وجوب الكفارة عليها، لأنها أفطرت في يوم رمضان هائكة الحرمه، فإن قيل: ثم سكنت النبي ﷺ عنها؟ قلنا: لأن بيانه له بيان لها، انتهى.

(فقال: يا رسول الله) وانظروا البخاري: فقال الرجل: على أفقر مني يا رسول الله؟ قال الحافظ: هذا يشعر بأنه فهم الأول أنه في التصديق على من يتصف بالنقر، وقد بين ابن عمر في حديثه ذلك فزاد فيه: إلى من أفقره؟ قال:

(١) «معارضة الأحوزي» (٣/٢٥٢)

... أَخَذَ أَشْرَاحَ مَنِيٍّ. فَصَحَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَأَ ثِيَابَهُ ...

إلى أفقر من تعلم، أخرجه البرار وأظفرائي. (أما أحد أخرج) بالنصب عن أنها غير ما أضافه، ويجوز الرفع على لغة نعيم، قاله الزرقاني^(١).

قلت: وهذا على ما في أكثر النسخ الهندية والمصرية بالحاء المهملة في أحد، وفي بعضها بالحيم عن المضارع المتكلم من الواحد، فأحوج منصوب على المعقولة، وهي «المشككة» عن الاعتق عليه، ما أهل بيت أفقر مني، قال البخاري^(٢): بالرفع على الوضعية، والنصب على الخبرية، وقال الزركشي: «أهل» مرفوع على أنه اسم ما، وأفقر خبره، إن جعلها حجازية، وبأرفع إن جعلتها نيميّة، انتهى. يعني أراد بونس. ومن أهل بيتي، ولفظ البخاري: «فوالله ما بين لائيتها - يريد لخرتين - أهل بيت أفقر من أهل بيتي».

فصححك رسول الله ﷺ حتى بدت ثيابه، وفي رواية ابن إسحاق: حتى بدت بواحاها، وأبو ثور في «السنن» من ابن جريج. حتى بدت ثيابه، ولعلها تصحيف من أبيابه. فإن الثنايا تبين ما تبسم غائباً، ويظهر السياق إرادة الزيادة على التبسم، ويحمل ما ورد في صفته ﷺ أن ضحكته كان تبسماً على غالب أحواله. وقيل: كان لا يضحك إلا في أمر يتعلق بالآخرة، فإن كان في أمر الدنيا لم يرد على التسم.

قيل. وهذه القضية تنعكس عليه وليس كذلك، بعد قيل. إن سبب ضحكته ﷺ كان من نهاين حال الرحل حيث جاء عذفاً على نفسه راعداً في فدائها مهما أمكنه، فلما وجد الرحضة طبع في أن يأكل ما أعطيه من تكفارة، وقيل: ضحك من حال الرحل في مقاطع كلامه وحس تأنيبه وتلطفه في الخطاب وحسن نومه في تروثه إلى مفصوده، كذا في «الفتح»^(٣).

(١) (١٧٦/١).

(٢) «مرواة السانيع» (٣٦٤/٤).

(٣) انظر: «فتح الباري» (١/١٧٦).

ثم قال: «نكف».

أخرج البخاري في ٣٠ - كتاب الصوم، ٣٠ - باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء، حصص علي، عليك السلام.

ومسلم في: ١٣ - كتاب الصيام، ١٤ - باب تعليق تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم، حديث ٨١.

وقال الناجي: لعلة **نكف** ضحك منه، إذ وجبت عليه كفارة بخرجها فأخذها صدقة فحملها وهو مع ذلك غيب ثم، وهذا من فصل رما وسعة رقه بها وإحسانه إليه، انتهى.

(ثم قال: كله) ونظ البخاري: أطعمه أهلك، وفي أخرى نه أطعمه مالك، واستدل به على السائس. أوالأصل: أن الكفارة تسقط بالإحصار كما تقدم عن الأوزاعي، قال الشعبي: هو إحدى الروايتين عن أحمد، قلت: هي مختاره فروعه، ففي النيل المأرب، فون لم يجد شيئاً يطعمه لئلا يكون سقطت عنه بخلاف غيرها من الكفارات، «نكفنا في الروض»، واستدل بحديث الأعرابي هذا.

قال الموفق^(١): إن عكر عن العلق والصيام والإحصار سقطت الكفارة عنه في إحدى الروايتين، بدليل أن الأعرابي لما دفع إليه النبي **نكف** الصبر وأخبره حاجته قال: «أطعمه أهلك»، ولم يأمره بكفارة أخرى، وهذا قول لأوزاعي، وقال الزهري: لا بد من التكفير، وهذا خاص بذلك الرجل، بدليل أنه أخبر النبي **نكف** بأمره قبل أن يدفع إليه العرق ولم يسقطها عنه، ولأنها كفارة واجبة فلم تسقط بالعتق عنها، فسائر الكفارات، وهذا رواية ثانية عن أحمد وهو قياس قول أبي حنيفة والثوري وأبي ثور، وعن الشافعي كنعنهم.

ولنا: الحديث المذكور، ودعوى التخصيص لا تُسمع بغير دليل،

(١) المعنى (٣٨٥/٢).

يقولهم: إنه أسر النبي ﷺ معجزة فلم يستطعها، قلنا: قد استطعها عنه بعد ذلك، وهذا أقبح الأمرين من رسول الله ﷺ، ولا يصح القياس على سائر التكفارات، لأنه اقتراح للنسب بالقياس، انتهى.

وأنت حبيب، أنت انتصر محمد بنك لتخصيصه، وحوار كشاية الإطعام لأهله وغير ذلك وعدم الإسقاط في أول الحديث من قوله بنوك بالمحمول، قال ابن دقيق العيد: ثابت في هذه القصة المذهب، فثبت أنه دل على سقوط الكفارة بالإعسار المقارن لوجوبها، لأن الكفارة لا تنصرف إلى النفس ولا إلى العيال، ولم يمس النبي ﷺ استنزارها في فتمته، إلى حين يسأره، وهو أحد قولتي الشافعية، وحزم به عيسى بن دينار من المالكية، وقال الأوزاعي: يستغفر الله ولا يعود، وليس في الخبر ما يدل على استنزارها على العاجر.

وقال الجمهور: لا سقط التكفارة بالإعسار، والذي أذن له في التصرف فيه ليس على سبيل التكفارة، ثم احتشوا: فقال الفرهي: خاص بهذا الرجل، روى هذا صاحب الحديث، كذا في «الفتح»^(١).

قال ابن قدامة: هو رواية ثابتة عن أحمد، وهو قياس قول أبي حنيفة، بالخوري وأبي نورة، وهو أحد قولتي الشافعية، وزينه عما إمام الحرمين: روى بأن الأصل عدم الخصوصية، كما في «ابن رسلان».

قلت: ويؤيد الخصوصية ما ورد في بعض روايات الفقه من «الميدان» وغيره من زيادة: ولا تجزئ أسنًا بعدك، ولم أجد المرواية في كتب الحديث التي عثرت.

قال الزرقاني^(٢): ليس في الحديث نفى استنزارها عليه بل فيه دليل

(١) الخط: «فتح الساري» (٥٧١: ٥٨١)

(٢) (١٧٣: ١٧٤)

لا استقراراً، لأنه أخبر النبي ﷺ معجزه على الخصمان الثلاث، ثم أني ﷺ بالتمر، فأمره بإخراجه في الكفارة؛ فلو كانت تسقط بالعجز لم يأمره بذلك، تكن لما احتاج إلى الإنفاق على عياله في الحال أدن له في أكله وإطعام عياله، ومليت الكفارة في ذمته ولم يبين ذلك، لأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عند الجمهور.

قلت: ولم يؤخر البيان، بل قدّمه، فإن الرجل لما أخبر أولاً أنه ليس عنه شيء كان مصرّاً فلم يسقط الكفارة عنه، ثم لما أعطاه وصار موسراً ذكر احتياج أهله فأذن له في الأكل، وحشد لا يكون الاحتجاج بالحديث إلا على سقوط الكفارة عن موسر إذا احتاج إليه ولم يدل به أحد، فتأمر.

وإليه دل الخطابى إذ قال: فأمر له النبي ﷺ بطعام ليتصدق به فأخبر أنه ليس بالمدينة أصوح منه، وقد قال النبي ﷺ: «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى»، فلم ير له أن يتصدق على غيره ويترك نفسه وعياله؛ فلما تنص من ذلك بقدر ما أطعم أهله لقوت يومهم صار طعاماً لا يكفي سنين مسكيناً، فسقطت عنه الكفارة في ذلك الوقت، فكانت في ذمته إلى أن يجدّها، وصار كالمفلس سهل ويوجل، وليس في الحديث أنه قال: لا كفارة عليك، انتهى.

وفان ابن العربي^(١): كان هذا رخصة لهذا الرجل خاصة؛ وأما اليوم فلا بد من الكفارة، وقال عياض: قال الزهري: هذا خاص بهذا الرجل، أياح أنه الأكل من صدقة نفسه لسقوط الكفارة عنه لفقره، وقيل: هو متسوخ، وقيل: يحتمل أنه أعطاه ليكفر به ويعجزه إذا أعطاه من لا يلزمه نفقته من أهله، وهو قول بعض الشافعية. وقيل: يحتمل أنه لما كان نكيره أن يكفر عنه جاز لغيره أن يتصدق عنه عند الحاجة بتلك الكفارة.

(١) «عارضة الأحوذى»، (٢/٢٥٠).

وقال انقاري^(١): العاشر أنه خصوصية لآله وأفعاله عند الأتقالي في هذا الحديث: فقد كفر به عنك، انتهى. وفي: لما كان عذرا عن عدم أهله حاز ل أن يصرف الكفارة لهم. قال الحافظ. هذا هو ظاهر الحديث وهو الذي حصل أصحاب الأقوال لمصادفة على ما قالوه. لأن المرء لا يأكل من كفارة نفسه. قال الشيخ تقي الدين. أفور من ذلك أن يجعل لأعطى لا على حجة الكفارة بل على جهة التصديق عليه وعلى أهله بتلك الصدقة لما ظهر من حديثهم. وأما الكفارة فلم تسقط بذلك. انتهى.

قلت: وبهذا مذهب ثالث شاذ. حكاه الخازن عن سعيد بن حبيب فقال: قال الزهري. بما كان هذا رخصة له خاصة ولو أن رجلا فعل ذلك اليوم لم يكن له مد من التكفير. قال القسطلي. قول الزهري ذلك دعوى لا دليل عليها. وعلى ذلك ذهب سعيد بن حبيب إلى عدم وجوب الكفارة على من أخطأ في رمضان بأي شيء أخطأ. قلت: لأنسخه ما في آخر الحديث بقوله: فُلُّها. أنت ونحوك. والجمهور على قول الزهري. انتهى.

قلت: ومثل قول سعيد بن حبيب حكى عن الشعبي والنخعي. كما حكى عنه في أول الحديث في كلام العوفي.

المسألة الثانية: هل يجوز صرف الكفارة إلى غيره الفقراء؟ وبه أول الحديث بعضهم كما تقدم من الأقاويل. فمصرفها عند الخفية مصرف الرقاة. صرح بذلك أهل الفروع. فيحوز أن يكون المراد في الحديث من العيال من يجوز صرف الرقاة إليهم كالأحوال وغيرها. ففي اللقمة المختارة^(٢): لا يجوز دفع الرقاة إلى من يسهمه ولأداء. قال ابن عابدين: قيد بالمولد لجوازه نسبة

(١) إرفقة النعائج - ١٢٦٥/٤١.

(٢) ٣٧٩/٢ وما بعدها.

٢٩/٥٨٩ - وَحَقَّقْنِي مِنْ مَالِكَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخُرَاسَانِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّبِ: أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ أَغْرَابِيُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَضُرِبَ نَحْرُهُ، وَبُتِفَ شَعْرُهُ،

الأنفارب، كالأخوة والأعمام والأخوال المقراء، من هم أولى لأنه صلة وصندقة، ولو دفع ذلك إلى من نكفته واجبة عليه من الأقارب جاز إذا لم يحسبها من النفقة، ويجوز دفعها لزوجة أبيه وأمه وأوج أمته، انتهى، معنى هذا لا بعد أن يكون أهل بيته نوعاً من هؤلاء الأقارب وأموهم يصرها إلى هؤلاء.

عجيبة قال المحافظ^(١): قد اهتمت به (أي الحديث المذكور) بعض المتأخرين ممن أنكروا شيوخنا، فتكلم عليه في محذرين جمع فيهما آلف فائدة وفائدة.

٢٩/٥٨٩ - (مالك)، عن عطاء بن عبد الله وهو عطاء بن أبي مسلم (الخراساني) قال الزرقاني^(٢): لمالك عنه ثلاثة أحاديث، قاله في «التمهيد»، (عن سعيد بن المسيب، أنه قال: جاء أغرابي) لم يسم (إلى رسول الله ﷺ) فاذ بن عبد الله هكذا هذا الحديث عند جماعة رواة بالسوط مرسل، وهو متصل بمعناه من وجوه صحاح إلا قوله: «أن يهدي يده» فغير محفوظ^(٣).

(يضرب نحره وبتف شعره) واه الدار فطني: يربطني على رأسه الخراف، وفي رواية: يربطه ويدهو ويدهق قبل، فيه جواز ذلك لمن رفعت له مصيبة في العين، لما يضر به حاله من شدة الندم ويصحح الإقلاع، ويترك بين

(١) افصح التباي: (١٧٢/٤)

(٢) (١٧٣/٢).

(٣) كذلك نقلها الزرقاني (١٧٤/٢)، لكن قال أبو عمر في الاستذكار: (١١٥/١٠): وقد وجدنا ذكر اسمه في هذا الحديث من غير رواية عطاء الخراساني، فلا وجه لانكار من أنكر ذلك عليه، واه أعلم وانظر: «التمهيد» (١١/٢١).

... ..

معصية الدين، وانذنيا، ويحتمل أن تكون الواقعة قبل التنبؤ عن نظم الحدود
وحسن الشعور عند المسيحية، قاله السلف.

ويقول: «هلك الأعداء» من بعده، كمن عد به، لا أعداء على عادة
الحرب، إذ حرك عن نفسها بما لا يحسن فعله، وفي «المصنع» الأعداء أي
المساعد على الخير والعصية، بعد ما تكسر فهو ناعد أي هلك، انتهى. وفي
حديث عائشة عند البخاري: «معدت» وفي الأخرى: «وإن الأخرى هلك»،
وهي بمعنى الضيق: «هلك وأعدت» أي زوجي، وسدل بيده الريادة على
وجوب الكفارة على المرأة، وقدمت العذبات في ذلك فب

قال: نحافظ لا يلزم من إيجاب الكفارة غيابها، بل يحتمل أن يريد
خبره: «هنتك» أنت، «وأهلك» أي كنت سببا في تأثم من معاوحتني
لواقعتها، إذ لا ريب في حصول الإثم على الخطيئة، أو بمعنى: هنتك أي
سبت وفعت في شيء لا أقدر على كفارتها، وأهلك أي سبني بدفعي الذي جرت
عني لأتنب، وهذا كله بعد ثبوت الريادة المذكورة، ثم سقط الكلام على ما
أريد.

وفي «اللبس» قال ابن اندلس: وردت هذه اللفظة مسندة من طريق ثلاثة:
أحدها: الذي ذكره الخطيب، وقد رواه الدارقطني من رواية أبي نوح، قال
حدثنا معني بن منصور، نا، عن أبي بن عبيدة، فذكره. قال الدارقطني: تفرد به
أبو نوح عن معني بن أبي بن عبيدة قال: روى عنده الطريق الثاني. من رواية
الأوزاعي عن الزهري، رواه البيهقي بسنده، ثم نقل عن الحاكم أنه
صنف هذه اللفظة والطريق الثالث: من رواية عفيز عن الزهري رواها
الدارقطني في «اللبس».

ثم تكلم البيهقي^(١) على مسنده، ثم قال: وأحد طريق هذه اللفظة ضرب

(١) نسخة بطارية: ١٠٦٥/٨٠.

المعلى بن مصور، على أن المعلى وإن اتفق الشبان على إخراج حديث فقد تركه أحده، وقال: لم أكتب عنه، كان يحدث ما وافق الرأي، وكان كل يوم يخطئ في حديثين أو ثلاثة.

قال العيني، هو من أصحاب أبي حنيفة وثقة بحبي بن معين، وذلك بحسب من تبيته: ثقة فيما نورد له وشورك فيه، متقن، صدوق، فقيه، مأمون. وقال المعجلي، ثقة صاحب سنة، وقال ابن سعد: كان صدوقاً، صاحب حديث ورأي وثقة، انتهى.

وأوردوا على حديث المعلى بأن الحاكم نقل في كتاب الصوم له فوجد فيه هذا الحديث بدون هذا اللفظ، قال ابن الترمذي: أئند انذارقطني هذا الحديث من رواية أبي ثور عنه كذلك، وأبو ثور فقيه معروف جليل القدر، أخرج عنه مسلم في «مسحده» فلا أثر له في هذه بسطوطها في خط رجل مجهول، ويحتمل أنها سقطت سهواً من الكاتب، ويسر إسقاط من أسقط حجة على من زاد، كيف وقد تأيدت روايته، ثم ذكر المؤيد أن هذا الحافظ في «التلخيص»^(١) وقد رواه الدارقطني من رواية سلامة عن عقيل عن ابن شهاب، انتهى.

وقال الحافظ^(٢) أيضاً في موضع آخر: استدل بالحديث علم أنه كان عامداً، لأن الإهلاك والاحتراق محاز عن العميد المؤدي إلى ذلك، فكانه جعل المتنوع كالواقع، ومانع، فعبر بلفظ الماضي، وإذا نفرد ذلك فليس فيه حجة على وجوب الكفارة على الناسي، وهو مشهود قول مالك والجمهور، (منهم الثنيدية والسلمية)، وعن أحمد وبعض المالكية: نج على الناسي،

(١) التلخيص الكبير (٢/٢٠٧)

(٢) فتح الباري (١/١٦٤)

ونمكوا بترك استغساؤه عليه السلام عن جماعة هل كان عن عمد أو نسيان، وترك الاستغسال في الفعل ينزل منزلة العموم في القول كما اشتهر، والجواب: أنه قد تبين حاله بقوله: «هل كنت واحترقت» فدل على أنه كان عامداً عارفاً بالتحريم، وأيضاً فدخول النسيان في الجماع في شهر رمضان في غاية البعد، انتهى.

وقال الأبي^(١): أمقطعها عن الناسي الجمهور وهو مشهور قول مالك وأصحابه، وأوجها عليه ابن الماجشون وابن حبيب، وروى من مالك أيضاً، وفيها قول ثالث: أنه يتقرب بما شاء من الخير. وعلى السقوط فقال مالك والليث والأوزاعي، يقضي، وقال غيره: لا يقضي، انتهى.

وقال الموفق^(٢): إذا جامع ناسياً فظاهر المذهب أنه كالعمد، نص عليه أحمد، وهو قول عطاء وابن الماجشون، وروى أبو داود عن أحمد أنه توقف عن الجواب وقال: أحبُّ أن أقول فيه شيئاً، وكان مالك والأوزاعي والليث يرحبون القضاء دون الكفارة، لأن الكفارة لرفع الإثم وهو محطوط عن الناسي، انتهى.

وقال ابن رشد^(٣): إذا جامع ناسياً لصومه فإن الشافعي وأما حنيفة يقولان: لا قضاء عليه ولا كفارة، وقال مالك: عليه القضاء دون الكفارة، وقال أحمد وأهل الظاهر: عليه القضاء والكفارة، وسبب اختلافهم معارضة الأثر القياس، أما القياس فهو تشبيه ناسي الصوم بناسي الصلاة، وأما الأثر فهو ما حرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة مرفوعاً: «من نسي وهو صائم

(١) «الإكمال» (٤/٤١٦).

(٢) «المفني» (٤/٣٧٤).

(٣) «نهاية المجتهد» (١/٣٠٣).

فقال له رسول الله ﷺ: «وما ذلك؟» فقال: «أصبت أهلي، وأنا صائم في رمضان». فقال له رسول الله ﷺ: «هل تستطيع أن تفق رقبة؟»

فأكل أو شرب فليشه صومه، فإني أظعمه الله وسقاه، وهذا الأثر بشيدته صوم قوله ﷺ: «رفع عن أمي الحطب والنسب»، أما من أوجه الغطاء والكفارة على المحامع ناسياً فضيعته، فإن تأثير قسب في إسقاط العقوبات ليس في الشرع والكفارة من أنواع العقوبات انتهى.

قال نقاري^(١): «وكما روى ابن حبان وابن حزيمة في صحيحيهما، والمحاكم وقال: صحح على شرط مسلم، من حديث أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «من أفطر في رمضان نائب ولا قضاء عليه ولا كفارة» انتهى.

(فقال له رسول الله ﷺ: «وما ذلك؟») أي الذي هنكت به، وفي رواية: «ما الذي أهيكك»، وفي أخرى: «ويحدث ما صنعت» (قال: «أصبت أهلي» أي جامع زوجته، وفي أخرى: «وطأت أهلي»، وفي مسلم ابن الحسب عند سعيد بن منصور: «أصبت امرأتي طهرًا في رمضان» كما في «فتح» (والأصل ما في رمضان اجتمعت حالية من قوله: «أصبت»، ويؤخذ منه أنه لا يشترط في إطلاق اسمه التمسك بهذا المعنى المستل من حفيضة لاستحالة كونه نائباً مجازاً في حاله واحد، فإنه نحافظ

قول المؤلف^(٢): لا يلزم بين فعل العلم خلافاً في أن من جامع في المهرج أترك أو لم يترك، أو دون المهرج فأبصر، أنه يفسد صومه إذا كان حامداً، وقد دلت الأخبار لصحبه على ذلك، انتهى. فمتى وفي التقييد برمضان، حجة على أن الكفارة تختص بالنقص برمضان كسبائي في آخر الباب، (فقال له رسول الله ﷺ: «هل تستطيع أن تفق رقبة؟») لم يقب، بالموثقة في هذا

(١) رفعة السامع (١/٢٦٢).

(٢) الشعي (١/٣٧٠).

مريّة ولا غير سائفة، ولا في نقل الحفاظ لهما ذكر القضاء، وأحبّ بأنّه جاء من طريق يعرف مجموعها أنّ لهذه الزيادة أصلاً يصلح للاحتجاج، وعن الأوزاعي إن كثر حتى أو إتمام قضى اليوم، وإن صام شهرين دحس فيهما قضاء ذلك اليوم، ويؤخذ من تكثير يوم عدم اشتراط الفورية، قاله زريقاني.

قال السوفى^(١): من أقصد صوماً واحداً جتمع فعليه القضاء، سواء كان في رمضان أو غيره، وهذا قول أكثر المتأخرين، وقار الشافعي في أحد قوله من لزمته الخطرة لا قضاء عليه، وحكي عن الأوزاعي أنّه قال: إن كثر بالصيام فلا قضاء عليه لأنه صام شهرين متتابعين، ولنا أن النبي ﷺ قال المجمع يومئذ يوماً مكانه رواية أبو دارد بإسناد، وإن ما جاء واقتصر، انتهى

قال ابن العربي: هذا لا يشبه منصب الأوزاعي ولا الشافعي، وهل في النفس كلام وهو قد أقصد العادة؟ قال ابن رشد: شدّ قولهم فقالوا: نس على إلا التكفارة، فخطأ، إذ ليس في الحديث ذكر القضاء، والاختلاف فيه شاذ، انتهى.

قلت: والاختلاف في إثبات الحديث في القضاء وينبغي عنه مبتنى على صحة الحديث وضعفه.

قال الحافظ: وقد ورد الأمر بالقضاء في هذا الحديث - وهو حديث الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي مريّة - في رواية أبي أويس وعبد الجار وهشام بن سعد كلهم عن الزهري، وأخرجه البيهقي من طريق إبراهيم بن سعد عن اللبث عن الزهري. وحديث إبراهيم بن سعد في الصحيح عن الزهري غير هذه الزيادة. وحديث اللبث عن الزهري في «الصحيحين» بدوياً، ووقعت لزيادة أيضاً في مرسل سعيد بن المسيب ونافع بن جبير والنخعي ومحمد بن كعب القرظي، وبمجموع هذه الطرق يعرف أنّ لهذه الزيادة أصلاً، انتهى

(١) المعنى: (٤/٣٧٢)

وقال أيضاً في «اللتخصيص»^(١)، وله طريق آخرى من عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ومن طريق مالك عن عطاء عن محمد بن المسيب مرسلًا، ومن حديث ابن جريج عن شافع بن جبر مرسلًا، وقال سعيد بن منصور: ثنا عبد العزيز بن محمد عن ابن جحادة عن المطلب بن أبي وداعة عن سعيد بن مسيب، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، وأحدث - ورواه أبو صديق وأبو زرعة - مكانة، انتهى. قلت: أخرج ابن أبي شيبة رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في حديث الكوفة، وقال أحمد يومًا مكانة.

قلت: وأذكر الطحاوي في «مكة»^(٢) على حديث أبي هريرة في نقضه، أنه يخالف رواية أبي هريرة بنقط، فلم يقضه صيام الدهر وإن صامه، أخرجه أبو داود وغيره. ثم جمع بينهما بأن المراد أنه غير منكسرك ذلك النقض، ما كان عليه لو صامه بي عبثه انتهى.

وسباني قريباً عن «النعيم» ما قال أحمد: إن حديث أبي هريرة لم ينقصه ولو صام الدهر ليس بصحيح، قال ابن جرير: ثبت من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ومن رواية عطاء في «الموطأ» ومن رواية هشام بن محمد عن ابن شهاب أن النبي ﷺ أدرك أن الصوم يوماً، انتهى.

ثم الواجب في القضاء عن كل يوم يوم في قول عامة الفقهاء، قال أحمد: قد إبراهيم وربيعة بصوم ثلاثة آلاف يوم، وعجب أحمد من قوليهم. وقال سعيد بن المسيب: من أفطر يوماً متعمداً بصوم شهرًا، وحكي عن ربيعة أنه قال: سبب مكان كل يوم اثنا عشر يوماً، لأن رمضان مجزئ عن جميع سنة، وهي اثنا عشر شهراً.

(١) (٢٩/١٢٠٧).

(٢) «المعجم الكبير» (١٤٠/١٩٠).

قال مالك في قوله تعالى: ﴿فَصِيئَةٌ مِّنْ أَنفٍ﴾ يعني من الأنف، لا من العين، لا من اللسان، لا من اليد، لا من القدم، لا من العظم، صاعاً إلى صاع، يعني من كل واحد من هذه الأعضاء صاعاً.

وكذلك قول الله تعالى: ﴿فَصِيئَةٌ مِّنْ أَنفٍ﴾ يعني من الأنف، لا من العين، لا من اللسان، لا من اليد، لا من القدم، لا من العظم، صاعاً إلى صاع، يعني من كل واحد من هذه الأعضاء صاعاً. ولا أنقصه، ولا يثبت بالتعذر وعدم دليل الصلاة في صحيح، وما ذكره نكح لا دليل عليه، والتعذر لا يثبت عليه إلا بالنسبة إلى صاع وليس معهم واحد منهم، وقول ربيعة يثقل بالعمد، وذكر لأحمد حديث أبي هريرة: «من أفطر يوم متعمداً لم يقضه ولو صام تاهراً فقال: ليس بجميع هذا الحديث، كذا في التلخيص»^(٩٠).

قال مالك: فإن عطاء البحراني: «صاعاً من سبعة من العصب كم في ذلك العرق من البحر» يقال: ما بين خمسة عشر صاعاً إلى عشرين، قال: «أي قول سعيد بن جبير: ما بين خمسة عشر إلى عشرين صاعاً، وروى أبو سلمة عن أبي هريرة: أنه فطره بحمسة عشر صاعاً، وروى عن عائشة أنها قالت في هذه القصص: فأتى عرق فيه عشرين صاعاً، هذا - والله أعلم - أنها سمعت البحراني والتقليد في حلاله، ويحتمل أن يكون ذلك قدر العرق إلا أن ما كان فيه من اللحم خمسة عشر صاعاً، نسى.

قلت: اختلفت الروايات في مقدار ما في العرق، ونظمت البخاري في الصيام: «أتى عرق فيه ثلث، والعرق المنكحل: قال الحافظ»^(٩١)، ولم يعين في

(٩٠) أحمد بن أبي داود (٢٢٩٣).

(٩١) (٢٦٦: ١١) وأحمد بن أبي داود (٢٢٨: ١١).

(٩٢) (التمهيد: ٥٦/٢).

(٩٣) (التمهيد: ١٢٦: ١٢).

عده الرواية مفسد ما في البكتل من استسار بلى ولا في شيء من طرق الصحاحين في حديث أبي هريرة، ودفع في رواية أحمد في حديث أبي هريرة، «خمسة عشر صاعاً»، وفي رواية مهرا عن الثوري عند ابن خزيمة «خمسة عشر أو عشرون» وكذا عند مالك وعبد الرزق في مرسى سعيد بن المسيب، وفي مرسله عند الدارقطني الحزم بعشرين صاعاً، وفي حديث عائشة عند ابن خزيمة: «ثاني عشرين فيه عشرون صاعاً». قال البيهقي: قوله «عشرون صاعاً» لا، بل مع محمد بن جعفر، يعني بقصص رواه، وقد ثبت ذلك محمد بن إسحاق عنه، فذكر الحديث وقال في آخره: قال محمد بن جعفر: فحدثت بعد أنه كان عشرين صاعاً بن عمر.

قال الحافظ^(١): وروى في مرسى عطاء بن أبي رباح وغيره عند مسدد وأحمد بن محمد، وهذا يرجع الروايات، فمن قال إنه كان عشرين أراد أصلاً ما كره فيه، ومن قال خمسة عشر أراد قدر ما تقع به التكافؤ، وبين ذلك حدث علي عند الدارقطني: «أطعم ستين مسكيناً فكان مسكيناً منه، فثاني خمسة عشر صاعاً، فكان أطعمه ستين مسكيناً»، وكذا في رواية عجاج عند الدارقطني في حديث أبي هريرة، وفيه رد على التوفيق بن فوهم: إنه الواحد من الفصح ثلاثون صاعاً ومن غيره ستون صاعاً، لقول عطاء: إن أفطر بالأش أطعم عشرين صاعاً، وعلى أنبوب في قوله: لو غداهم أو عشاها كس تصديق الإضمار، ولقول الحسن: يطعم أربعين مسكيناً صاعاً، أو بالجمع أطعم خمسة عشر، وفيه رد على الجرمي، حيث قال في «الصحاح» الممكن: إنه التوبيل، بفتح حمة مضرب صاعاً لأنه لا حصر في ذلك، انتهى كلام الحافظ بزيادة.

(١) الخطيب تاريخ بغداد (١٤/١٦٩)

ورد للعلامة الحلي^(١) على كلام المحقق هذا ثلثاً مياناً شيء منه،
والسبب في شرحه على البخاري، وقال: انزوي: الحديث صحة الكفاة في أن
الكفاة مائة كليل مسكين، لأن "عربي خمسة عشر صاعاً وهو أربعة أمداد،
النتي.

وفي الحلي^(٢) قال بعض أصحابنا: حضر هذا الرجل بأحكام ثلاثة
بحر: الإطعام مع القدرة على الصيام، وصومه على نفسه، والإكتفاء بخمسة
عشر صاعاً، انتهى.

قال المحقق^(٣) ظاهر هذا الحديث يدل على أن قدر خمسة عشر صاعاً
كافٍ للكفاة عن شخص واحد، لكل مسكين مئلاً، وقد جعله الشافعي أصلاً
لعمومه في أكثر المواضع التي بحث فيها الإطعام، إلا أنه قد يفي عن
سلمة بن صحر وأوس بن الصامت في كفاية لظهار أنه قال في أحدهما:
إطعام سنين مسكيناً - مئلاً، والوسل ستون صاعاً، وفي الآخر عند
أبي داود أنه أتني بعرق، وفسره محمد بن إسحاق في روايته: ثلاثين صاعاً،
وإسناده الحديث لا بأس به، وإن كان حديث أبي هريرة أشهر رجالاً.

والاحتياط أن لا ينصرف على العدد الواحد، لأن من احتاز أن يكون
العرق الذي أتني به النبي ﷺ المقدر بخمسة عشر صاعاً، فصرأ في الحكم عن
بلغ تمام الواجب عليه. مع أنه قد يشق به، ويكون تمام الكفاة باقياً
عليه، أي أن يؤديه عند التماسه لوجوده، فمن يكون عليه ثلثون درهماً
بأنه خمسة عشر درهماً، فقال لصاحب البحر: حذو، ولا يكون في ذلك
إسقاط ما وراءه من حقه ولا من ذمته، انتهى.

قال ابن رشد^(٤) إن ذلك لا ينافي وأصحابها قالوا: يطعم الكليل

(١) الخط: نسخة البخاري (١٧٦١) (٢٥٤).

(٢) مقدمة مسنده (١٠٢٠٤).

مسكين مدأ بعد النبي ﷺ، وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يجزئ أقل من مسير بمد أسبي ينجي، وذلك نصف صاع لكل مسكين، وسبب اختلافهم مدأ من الغياص الأثر، أما اتقياس فنسب منه الخدية بغذية الأذى المنعوض عنها، وأما الأثر فعن روي في بعض طرق حديث الكوفة: أن العرق لا يبه خمسة عشر صاعاً. لكن ليس بد كونه فيه خمسة عشر صاعاً على الواجب من ذلك لكل مسكين: لا دلالة صعبة، انتهى.

وفي قوله: لكل مسكين مد مر أو نصف صاع من تمر أو زبيب أو شعير أو أقص، انتهى.

وقال المؤلف^(١): احتشوا في قدر ما يطعم كل مسكين، فذهب أحمد إلى أن لكل مسكين مد بر، وذلك خمسة عشر صاعاً، أو نصف صاع من تمر، أو شعير، فيكون لجميع ثلاثين صاعاً، وقال أبو حنيفة: من التمر لكل مسكين نصف صاع ومن غيره صاع، لقول النبي ﷺ في حديث سلمة بن صحرا: «أطعم وسقاً من تمر» رواه أبو دارد، وقال أبو هريرة: «يطعم مدأ من أي الأنواع شاء» وهذا قال عطاء والأوزاعي والشافعي، لما روى أبو هريرة في حديث المنذم: أن أسبي ينجي أي يسكتل من تمر قدره خمسة عشر صاعاً فقال: «خذ هذا فاطعمه عش»، رواه أبو دارد^(٢).

ولما روى أحمد بسنده إلى أبي زيد المدني قال: جاءت امرأة بني بياضة بنصف وسر شعير، فقال رسول الله ﷺ لسماعة: «أطعم هذا فإن ندي شعير مكان مد بر»، ولأن قدية الأذى نصف صاع من التمر والشعير لا خلاف، فكذلك هذا والحد من التمر مفقود مقام نصف صاع من غيره بدليل

(١) والسمي (٤١/٣٨٢)

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام. باب كفارة من أضر أهله في رمضان (١٢٤٩٣)

حديثاً، ولأن الإجزاء بعد منه قول ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة ورشد ولا مخالف لهم في النصحية، وأما حديث سلمة بن صخر فقد اختلف فيه، وحديث أصحاب الشافعي يجوز أن يكون الذي أتى به النبي ﷺ قاصراً عن التواجب، فاحتزى به لبعض المكفر عما سواه، انتهى.

قال العيني^(١): عتقتا الواجب لكل مسكين نصف صاع من تمر أو صاع من تمر، كما في كفاية الظهارة، لما روى الدارقطني عن ابن عباس: يطعم كل يوم مسكيناً نصف صاع من تمر، وعن عائشة - رضي الله عنها - في هذه الفصة: أتني يعرق فيه عشرون صاعاً، ذكره الشافعي في شرح البخاري، ويروى: ما بين خمسة عشر إلى عشرين، وفي صحيح مسلم: فأمره أن يجلس، فجاءه عرقان فيهما طعام، فأمره أن يتصدق به، فإذا كان العرق خمسة عشر صاعاً فالعرقان ثلاثون صاعاً على ستين مسكيناً لكن مسكين نصف صاع.

وما قال بعضهم - أي الحافظ - المشهور في غيرها عرق إلخ، كون المشهور في غير طرق عائشة عرفاً لا يستلزم رد ما روي في بعض طرق عائشة أنه عرفان، ومن أبس ترجيح رواية غير مسلم على رواية مسلم، هذا مجرد دعوى لشمسية مذهبه إلخ. قال ملك العلماء: أما الإطعام في كفارتي الظهار والإططار بالكلام في جوازه حقه وقدره ومحلّه كاللحام في كفارة اليسير وقال فيها: وأما الذي يرجع إلى مقدار ما يطعم فالعقدار في التملك هو نصف صاع من حبة أو صاع من تمر أو صاع من تمر، كذا روي عن سيدنا عمر وسيدنا علي وسيدتنا عائشة - رضي الله عنهم -.

وذكر في الأصل: بلغنا عن سيدنا عمر - رضي الله عنه - قال لبرقا مولا: إني أخلف على قوم لا أعطيهم ثم يدولي فأعطيهم، فلما أنا فعلت

(١) نسخة القاري (٨/ ١١٠)

١٧. يحيى قال سألت أبا عبد الله عليه السلام يقولون ليس من
من أفطر يومه من قضاء رمضان بوضوء الله جهاراً أو غير ذلك
الخطأ الذي ذكره علي بن رسول الله عليه السلام فيمن أضاف أفطراً جهاراً
بعضه إلى بعضه فأتى اليوم

ذلك فاطعم عشرة مساكين ثل مسكين نصف صاع من حنطة أو صاعاً من
تمر، ولما عن سيدنا علي - رضي الله عنه - أنه قال في كفارة اليمين إطعام
عشرة مساكين نصف صاع من حنطة. وقد قال جماعة من الشافعية من
المسبب زمخشرى بن جبير فيهم ومجاهد والحسن وهو قول أصحابنا -
رضي الله عنهم -

وروي عن أبي عباس وابن عمر وروى من ثلث ومن أضافه غيره.
الكل من أكبره من حنطة. ثم أخذ مالك والشافعية والرحماني يقول سيدنا
عمر بن عبد الله بن عبد الله عليه السلام - رضي الله عنهم - لقوله عز اسمه - فَمَنْ أَفْطَرَ
يَوْمَهُ فَلْيُطْعَمْ أَكْبَرُكُمْ^(١) والذي ليس من الأوسعة بل توسط طعام الأهل فإنه على
النبي في العائنة. ولأن هذه صدقة مفطرة بثبوت مسكين ليوم، فلا تنقص عن
نصف صاع كصدقة الفطر والأذى. إذا أعطى عشرة مساكين كل مسكين مثلاً من
الحنطة فعليه أن يعيد عليهم مثلاً مثلاً، فإن لم يقدر عليهم صدقيل انهم،
اشترى رءوساً أو كلاباً على مائة أو الصاع والماء في أبواب صدقة الفطر

(قال يحيى قال مالك سمعت أهل العلم يقولون ليس من أفطر
يوماً من قضاء رمضان مثلاً بوضوء أفطراً جهاراً عند أو غير ذلك أي من
الأكبر والشرب والكسرة) يادفع الظن تكلم عن رسول الله عليه السلام كما تقدم في
الروايات المذكورة فيمن أضاف أفطراً جهاراً في رمضان ردت لأن الكفارة
مخصوصة بفطر أداء رمضان كما تقدم في البحث المختلفة (واتبعنا عليه أي
عنى أنظر القضاء ومضاهي القضاء ذلك اليوم) الذي أفطر فيه لا غير.

رَأَى جَائِلًا ، فَوَجَّهَ نَحْرَهُ دُونَ مَجْلُوسٍ بِهِ إِنِّي

(١٠١) بَابُ مَا جَاءَ فِي حِجَابَةِ الصَّائِمِ

(قَالَ مَالِكٌ : وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ) يَضُمُّ اثْنَاءَ عَلَى ثَاءِ الْمُتَكَلِّمِ (فِيهِ إِنِّي) قَالَ الزُّرْقَانِيُّ : رَعَى هَذَا الْكُفَاةَ إِلَّا قِتَادَةً وَحْدَهُ فَقَالَ : عَلَيْهِ الْكُفَاةُ ، وَإِلَّا إِنْ رَهَبَ ، وَرَوَاهُ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ ، فَحَمَلًا عَلَيْهِ قَضَاءُ يَوْمَئِذٍ قِيَاسًا عَلَى الْحَجِّ^(١) ، انْتَهَى .

قَالَ الْيَاحِي : لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَا يَرَوِي عَنْ قِتَادَةٍ ، وَالذَّلِيلُ عَلَى مَا يَقُولُهُ نَجْهَوْرٌ أَنَّ هَذَا زَمَنٌ بَسَتْ لَهُ حَرَمَةٌ ، فَلَمْ يَجِبْ بِالْفَطْرِ فِيهِ كُفَاةٌ ، كَمَا نُوَصِّاهُ تَقَرُّدًا أَوْ كُفَاةً ، انْتَهَى .

وَقَالَ لُيُوفِيُّ : لَا تَحِبُّ الْكُفَاةَ مَا تَنْظُرُ فِي غَيْرِ مَضَى فِي قَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَحَمِيهِورٍ فَنِعْمَاهُمَا ، وَقَالَ قِتَادَةُ : تَجِبُ عَلَى مَنْ رَضِيَ فِي قِصَاةٍ وَمَعَاذٍ ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ تَجِبُ الْكُفَاةُ فِي أَذَانِهِ ، مُوجِبَةٌ فِي قَضَائِهَا كَالْمَعَ ، وَثَنًا أَنَّ جَمَاعَ فِي غَيْرِ مَضَى فَلَمْ تَنْزِمَهُ كُفَاةً ، كَمَا نُوَصِّاهُ فِي صِيَامِ الْكُفَاةِ ، انْتَهَى .

قُلْتُ : وَمَا وَرَدَ فِي هَذِهِ الرُّوَايَاتِ مِنْ اسْتِثْنَاءٍ بِفَطْرِ : «رَمَضَانَ» فِي قَوْلِهِ : «أَصُمْتُ أَهْلِي فِي رَمَضَانَ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي ذَلِكَ لِرَمَضَانَ ، وَإِلَّا لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ بَلْ تَكْفَى عَنِّي قَوْلُهُ : «أَصُمْتُ أَهْلِي وَأَنَا صَائِمٌ» بِأَمَلٍ .

(١٠٢) بَابُ مَا جَاءَ فِي حِدَّةِ الصَّائِمِ

قَالَ الْمُحَدِّثُ^(٢) : الْحَجِيمُ : الْمَضْرُوعُ ، يُحْجَمُ وَيُخْجَمُ ، وَالْحُجَامُ : الْمَضْرُوعُ وَالْمُخْجَمُ وَالْيَخْجَمَةُ مَا يُحْجَمُ بِهِ ، وَحُرُوفُ أَحْمَامِهِ كَتَابُهُ ، وَحُجْمُ طَبِيبِهِ ، وَفِي «أَزْ-أَزْمِ» : الْحَجِيمُ : الْمَضْرُوعُ ، يُحْجَمُ بِالْكَسْرِ ، يُضْمً : حِجْمُ الصَّبِيِّ ثَدْيَ أُمِّهِ ، وَالْحُجَامُ : الْمَضْرُوعُ ، وَالْمُخْجَمُ مَا يُحْجَمُ بِهِ ، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ : بِالْكَسْرِ الْأَلَّةُ

(١) انظر : «الاستدكار» (١١٦/١١٧)

(٢) «القاموس المحيط» (٩٢/٩٣)

انتهى بجمع فيها دم الحمامة عند المص، وحرقته وفعلة الحمامة، انتهى. قال
انطعاوي: ذهب قوم إلى أن الحمامة تفطر الصوم حاجماً كان أو مسجوماً.

قال العيني^(١): أراد ما تقوم عطاء به أسي رباح والأوزاعي ومسروفاً
ومحمد بن سيرين وأحمد بن حنبل وإسحاق فإنهم قالوا: الحمامة تفطر مطلقاً.
انتهى. زاد الرزقاني: داود وابن السياك وابن مهدي.

وقال العموق^(٢): الحمامة: يفطر بها الحاجم والمحجوم، فيه قال
إسحاق وابن المنذر ومحمد بن إسحاق وابن خزيمة، وهو قول عطاء
وعبد الرحمن بن مهدي، وكان الحسن ومسروق وابن سيرين لا يرون للصائم
أن يحتجم، وكان جماعة من الصحابة يحتجمون قبل أبي الصوم، منهم
ابن عمر وابن عباس وأبو موسى وأبي رزح، وخصص فيها أبو سعيد الخدري
وابن مسعود وأبو سلمة وحسين بن علي وعروة ومحمد بن حبيب، وقال مالك
والثوري وأبو حنيفة والشافعي: يجوز للصائم أن يحتجم إلا بفهر، لما روى
البخاري^(٣) عن ابن عباس: أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم، ولأنه لم يخرج
من البدن شيء الفصد، وثبت حديث: «أفطر الحاجم والمحجوم» رواه عن
النبي ﷺ أحد عشر نصاً، انتهى.

قلت: وفيه أن من لم ير من التابعين الاحتجام، أو كان يحتجم في الليل
من الصحابة لا حجة فيه في الإفطار بالاحتجام، فإنه يحتمل أنهم يفعلون ذلك
ترقياً عن ظواهر الحديث كما هو معروف عن دأبهم، أو توفيقاً عن الضعف، أو

(١) عمدة القاري (٢٩/١٠٠)، والاستذكار (١٠/١٣٠).

(٢) المبني (٤/٣٥٠).

(٣) أخرجه البخاري في: كتاب الطب، (٥٦٩٤)، وأبو داود (٥٦٩٤)، والترمذي (٧٧٥)،
وابن ماجه (١٦٨٩).

عبدلاً لا احتياجاً عند الاختلاف. وفي «الروضة المربع»^(١): حجم أو احتجم ظهره عامداً ذاكراً نصوصه فسد صدوقه، قال ابن حزيمة: ثبت الأخبار عن رسول الله ﷺ بذلك، ولا يفتقر قصد ولا شرط ولا وعاف ولا إن كان مائياً أو مكرباً، انتهى.

قال ابن رشد^(٢): الذي أوجب القضاء والكفارة في الاحتجام من ثقلين، لأن الحجامة تفتقر هو عطاء وحده، انتهى. قلت: وذلك لأن أحيد لا كفارة عنه في المشهور عنه إلا في الجماع وما في معناه، أما بقية المفطرات من الأكل والشرب فلا كفارة فيه، ومع ذلك ففي الاحتجام عنه كفارة في رواية، قال الموفق بعدما حكى المفطرات: ولا كفارة في شيء مما ذكرنا في ظاهر المذهب، مع في المشجم: إن كان عالماً، انتهى فعليه الكفارة، انتهى.

ثم قال الطحاوي: وعلمهم في ذلك آخرون فقالوا: لا تفتقر الحجامة حائضاً ولا مسجوراً، قال العيني: أرادهم عطاء بن يسار والقياس من محمد وعكرمة وزيد بن أسلم وإبراهيم النخعي وسفيان الثوري وأبا العالية وأبا حيفة وأبا يوسف يمحضاً ومالكاً والشافعي وأصحابه إلا ابن المنذر، فإنهم قالوا: الحجامة لا تفسد، انتهى.

وقال ابن رشد عي^(٣): إن في الحجامة ثلاثة مذاهب: الأول: الفطر، وهو مذهب أحمد وداود، والثاني: الكراهة، وهو مذهب مالك والشافعي، والثالث: الإباحة بدون الكراهة وهو مذهب أبي حنيفة. ثم ذكر سبب اختلافهم. وأجاد الكلام حسب عادته، لكن الله يقير المذهب الثاني

(١) (١٢٧/١).

(٢) بداية المجتهد (٣/٦٧).

(٣) (٧٩/١).

٥٩٠١ - حدثني يحيى بن سالم بن داود عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «مَنْ كَانَ يَحْتَجِمُ بِرَأْسِهِ صَائِمًا، أَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ، جَدًّا، نَكَدَ إِذَا صَامَ لَمْ يَحْتَجِمْ، حَتَّى يُعْطَرَ».

والنكاح: لا يوافق المروج، فإن الحنفية مبرجة بالكرهية عند الحوف، وكذا المالكية كما في المأثور الكره وغيره، مبرجة بعدم الكراهية عند الأمن، وسباني في كلام الإمام مالك - رضي الله عنه - التصريح لا بأس عند الأمن، نعم عند شاعة مريكتها أنقص مطلقاً فاضل.

٥٩٠٢ - (مالك) عن نافع، عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال: «يَحْتَجِمُ رَأْسُ صَائِمٍ إِذَا بَرَى مِنْ حَوْءٍ» (قال) - فع - (ثم ترك ذلك) أي الاحتجام صائماً (بعد) أي بعد ما كان يحتجم (فكان) إذا صام لم يحتجم حتى عصراً وأخرجه البخاري تعنيلاً ولعله: كان ابن عمر يحتجم وهو صائم ثم تركه فكان يحتجم بالليل، يعني بما بلغته فيه أحوالته: «أعصر الحاجم والمحجم» وكان من المروج مكوثه، قاله ابن عبد البر^(١).

(قال الساجي^(٢)) يريد أن ما كره وجعله كذا خلاف على نفسه أن يعصر - لضعف من الحمامة، ولما يكره لكل من حاف الضعف على نفسه أن يحتجم حتى يعطر، لأن الحمامة ربما أدته إلى إفساد عروقه. انتهى.

قلت: ويريد بكلام الساجي ما في الفتح^(٣) إذا قال: «وإذا حي سعة أحمد من سببه عن الزهري: كان ابن عمر يحتجم وهو صائم في رمضان وعبره ثم تركه لأجل الضعف، هكذا وحده متفطحاً، ورواه عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن سالم عن أبيه. انتهى.

(١) مطر الاستاذ (١٠٠/١٠٠)

(٢) المنص (٥٦/٢٠٠)

(٣) فتح الباري (١٠٠/١٠٠)

٣١١/٥٩١ . وحديثي عن مالك بن أنس عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن

أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل من بني النضير قال يا رسول الله

٣٢٠/٥٩١ . وحديثي عن مالك بن أنس عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن

أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل من بني النضير قال يا رسول الله

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل من بني النضير قال يا رسول الله

٣١١/٥٩١ - الحديث - عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل من بني النضير قال يا رسول الله

العمرة المشرفة، وهذا منقطع عن معناه وسدات من عمر كانا بجنحمان وهذا
- سدر قال البيهقي: هذا عن مالك بن أنس عن ابن عمر، قيل: هذا إذا كان بحسان
من أنفسهما وفوقهما أن النجاسة مع النجاسة لا تصحها ويعلق أن لا يدخل فقدا
في صدمتها، انتهى - ويقدم عن جامع: أن ابن عمر - رضي الله عنهما - تركه عند

قال ابن عبد الله^(١) هذا منقطع، ثم أخرجه عن رجل من بني النضير عن عمر بن
سعد عن أبيه، ثم قال: ومثل هذا منقطع حديثه الشريف، وأما ما جاء في
والجمهور وقد أشد به تردد من الزيفات، وهو متروك، وإما صحيح الحديث عن
غير معناه، ونسني أنه صحيح، انتهى.

٣٢٠/٥٩٢ - الحديث - عن هشام بن عروة عن أبيه عن مالك بن أنس عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

سبح، ثم لا يظفر لأن الحديث ليس منقطع عنه كما عليه الجمهور (قال:
- انتهى) أي عروه (الاحتج به) سند انقطاع، أي يبدأ (لا وهو قسم) فإن
البيهقي: يحتج ثلاثة أوجه: أحدها: أنه إذا يسرد القصص فذلك ثم يتفق له
محاكاة إلا وهو ضالهم، والثاني: أنه لا يسرد لكنه قصص ذلك ليهين جوارحه أو
لمصلحة كان به جو ذلك، والثالث: أن يريد به غير القصص الشرعي إنما أراد أن
يحاجم من أن ياكل افترقه على هذا المعنى أو لمصلحة أخرى، انتهى

(١) انظر: شرح البرهان، (١٧٦/٢١) والامداد، (١٠١/١٠١)

(٢) انظر: هذا، نسخة (١٠١/١٠١)

قَالَ يَحْيَى قَالَ مَالِكٌ لَا تَكْرَهُ الْحَجَامَةَ لِلصَّائِمِ إِذَا حَضَرَ
 مِنْ أَنْ يَضَعَهُ. وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ تَكُنْ. وَلَمْ يَنْ رَجُلًا أَعْتَجِبَهُ فِي
 الْمَدِينَةِ ثُمَّ مَسَّ مِنْ أَنْ يَضَعَهُ لَمْ أَرِ عَلَيْهِ حَيْبٌ. وَلَمْ تَكُنْ بِالْقَضَاءِ
 لَدُنَّكَ إِسْرَافَ الْغُلَامِ الْحَجَامَةَ عَلَيْهِ. وَلَئِنْ أَتَيْتَ بِمَا تَكْرَهُ لِنَصَائِمِ
 يَوْمَ فُتِحَ الْعَرَبُ بِالْقَضَاءِ فَسَلِّ الْحَجَامَةَ وَسَلِّ مِنْ أَنْ يَضَعَهُ حَتَّى
 يَمْسِيَ. وَقَدْ أَرَى عِدَّةَ سَنَاءٍ. وَلَيْسَ عِدَّةُ نَفْسَاءٍ تَلْتَ الْيَوْمَ

قَالَ: وَهَذِهِ أَمْرٌ خِلَافَ الظَّاهِرِ. وَقَدْ أَرَى عِدَّةَ سَنَاءٍ ذَلِكَ لَأَنَّ كَثَرَ
 يَرَاهُ الْحَرَمَ. وَقَدْ أَرَى عِدَّةَ سَنَاءٍ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ حَكَمِي أَكْثَرُ أَمْعَانِ.

(قَالَ يَحْيَى. قَالَ مَالِكٌ. لَا تَكْرَهُ الْحَجَامَةَ لِلصَّائِمِ إِلَّا خَشْيَةً مِنْ أَنْ
 يَضَعَهُ مَحْجُومٌ بِيَضَعَهُ. يَرَى النَّظَرَ (لَوْلَا ذَلِكَ لَمْ تَكُنْ) وَمِنْ الْحَدِيثِ. إِذَا
 تَلَمَّحَ سَلَّ أَمْسَ مِنْ ذَلِكَ. تَكْرَهُ كَرِهُوا. الْحَجَامَةَ لِلصَّائِمِ فَإِنْ لَا إِلَّا مِنْ
 أَعْلَى الصَّحْفَةِ. يَحْيَى.

وَقَدْ أَرَى الْحَدِيثَ. لَا تَكْرَهُ حَجَامَةَ. فَإِنْ يَرَى عِدَّةً: أَوْ الْحَدِيثَ
 لَنْفِي لَا تَضَعَهُ عَنْ تَضَعَهُ. يَضَعُهُ بِأَنْ يَضَعَهُ بِأَنْ يَضَعَهُ بِأَنْ يَضَعَهُ. وَكَثَرُ ضَيْحِ
 الْإِسْلَامِ أَنْ تَرَاهُ الْكِرَامَةَ تَعْلَفُ بِحَاجٍ فِيهِ إِلَى الْفَتَى.

(وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَجِبَهُ فِي رَمَضَانَ. ثُمَّ سَلَّ مِنْ أَنْ يَضَعَهُ. لَمْ أَرِ عَلَيْهِ شَيْئًا)
 لِأَنَّهُ سَلَّ مِنْ الصَّحْفَةِ. وَالْكَرَاهَةُ لَنْفِي الصَّحْفَةِ. أَوَّلُ أَمْرٍ بِالْقَضَاءِ لَدُنَّكَ
 لِيَوْمَ الَّذِي أَحْتَجِمُ فِيهِ. لِأَنَّهُ تَمَّ يَضَعَهُ. وَبِهِ تَلْتَ لَحْظَةً وَتَضَعُهُ (لَا تَكْرَهُ الْحَجَامَةَ
 إِلَّا تَكْرَهُ لِنَصَائِمِ الْمَوْضِعِ الْعَرَبِ أَعْيُنَ مَدِينَةٍ. وَإِذَا سَلَّ مَعْلُوسٍ بَيْنَهُمَا نَاءً. بَعْثِي
 كَرَاهَةِ الْحَجَامَةِ لِنَصَائِمِ بِالْقَضَاءِ. لَا إِذَا سَلَّ عَلَى نَفْسِهِ تَكْرَهُ أَيْ الْقَضَاءِ فَسَلِّ
 أَحْتَجِمُ وَسَلِّمْ) لَمْ يَرِ أَنَّ أَوْ يَضَعَهُ حَتَّى يَمْسِيَ. فَلَا أَرَى عَلَيْهِ شَيْئًا. وَلَيْسَ عَلَيْهِ
 قَضَاءٌ ذَلِكَ الْيَوْمَ. وَنَحْمُ أَنْ ذَلِكَ مَدَّتْ الْجَدِيرُ بِالْأَمَةِ الْإِسْلَامِ. خِلَافًا لِأَمْرٍ
 وَهَذَا أَمْرٌ وَتَلْتَ. فَضَرَّ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ. وَهُوَ سَمِعْتُ مَشْهُورًا. سَلَّ

الكلام على طرفه الخافق في التلخيص^(١).

وأثبت عنه الجمهور بمرجوحها أنه مسوح، قال ابن عبد البر إنه مسوح لحديث ابن عباس، يعني عبد الحارثي وغيره: «أن النبي ﷺ احتجبه وهو محرم، وأمسحه وهو محرم، لأن في حديث شداد وغيره: «نهى ﷺ عن غبار الفتح على من يحتجب» فقال عتبة بن ربيعة: «أفطر الحاحم والمحموم»، وابن عباس - رضي الله عنهما - شهد معه حجة الوداع، وضهد حجامته حينئذ وهو محرم بماله، وحديث ابن عباس لا منفع فيه عند أهل الحديث، فهو تاريخ لا معادلة، لأنه لم يدرك بعد ذلك زمكان مع أبي بكر، انتهى.

قال النووي^(٢): «حديث ابن عباس متأخر بسبع السنين، فإن ابن عباس لم يصبح النبي ﷺ وهو محرم إلا في حجة الإسلام، وفي حجة الفتح^(٣) لم يكن النبي ﷺ محرماً، وقد أشار الإمام الشافعي إلى هذا، وأورد عليه ابن حزيمة أنه بيّن لم يكن فهد محرماً حينئذ، لأنه كان محرماً وهو مسافر، وتلصق النظر على الصحيح، وإلا حينئذ ذلك جائز، يحتجب وهو مسافر، فليس في خبر ابن عباس ما يدل على إفتار المحموم فضلاً عن المنحوم، وأما حديثه من حديثه من حديثه، فأنفاه، لأنه رحدث منه الحجامه وهو صائم لم يحلل من صومه واستمر.

ومما يبرح فيه تاريخ حديث ابن عباس أخرجه البخاري، لأن رسول الله ﷺ احتجب وهو صائم بعد ذلك، أفطر الحاحم والمحموم، وهذا صريح بانسان

(١) التلخيص الكبير (٢/١٩٤).

(٢) نسخة النوني (١١/١٥١).

(٣) أي فتح مكة.

الحديث وبني في بيان الدلائل. قال ابن حزم: صحيح حديث: «أفطر الحاجم والمحجوم» لا ريب. لكن وجدنا من حديث أبي سعيد: «أفطر النبي ﷺ في الحجامة للناس»، وإسناده صحيح، فوجدنا الأحاد، به، لأن الله حصه بها، ذكرنا بعد العزيمة، فقال علي: أصبح نطير بالحجامة، سواء كان حائضاً أو محجوماً، انتهى.

ومنها: ما قال ابن عبد البر أيضاً: إن الأحاديث متعارضة، فسقط الاحتجاج بها، والأصل أن النسيان على صوره لا يقتضي إلا سنة لا مريض لها.

ومنها: ما أحاط النطحاوي بأنه ليس بها ما يند على أن النطر كان لأحد الحجامة، بل بما كان ذلكا للمعنى آخر، وهو أنها كنا عتبان رجلاً، فذلك قال رسول الله ﷺ ما قال، وكذا قال الشافعي، فجعل «أفطر الحاجم والمحجوم» بامعية على مقوم الآخر، وجعل تقرير ذلك أن بعض الصحابة قال: «تلكم يوم الجمعة» لا حجة لك، وقال النبي ﷺ «صدق»، كما في «المنيع».

ومنها: ما قيل: إن هذا يترحم للإفطار، أما المحجوم فلنصف، وأما الحاجم فلأنه لا يزمن أن يوصل إلى جمعه من اللحم الدم، وهذا كما يقال: «لحل يترحم للهلاك»: «ذلك ملاك»، وكقوله: «من جعل فاسياً فقد دبح بغير سكين»، كذا في «المنيع»، وإليه مال النووي في «شرح السنة». ومنها: ما قيل: إنه ﷺ مر بها مرة فقال: «أفطر الحاجم والمحجوم»، فكانه عذرهما بهذا، أو كان أمياً ودخل في وقت الإفطار. قاله الخطابي.

ومنها: ما قيل: إن هذا على التعليل ليسا، كقوله: «من حنم الدم لا حنم ولا أفطر»، فصنعنا على هذا التأويل: أي يغفل مريضهما، فكأنهما صرا «منصير»، ومنها: ما قيل: إن معنى جار لهما أن يغفل، كقوله: «أعصم الزرع»

إذا حدث أن يخصص ذكر هذه الوجوه الثلاثة الخطابي أيضاً ومستدل الجمهور في ذلك على ما تقدم من الآثار حديث ابن عباس: «أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم» أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي وابن أبي شيراز، وحديث أبي سعيد قال: «رخص رسول الله ﷺ في إقبالة المصائم والاحتجمة» رواه النسائي وابن خزيمة والدارقطني ورجاله ثقات، لكن حشده في رواه ووافقه قوله الحافظ^(١)

وتقدم ما قال ابن خزيمة أنه صحيح، وحديث جابر: «أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم» رواه النسائي وحديث ابن عمر قال: «احتجم رسول الله ﷺ وهو صائم صحيح» وأعطى الحجاج أحمد، رواه ابن عدي في «الكامل» وحديث أبي نعيم: «أن ما كرهت الاحتجمة للمصائم أن سمع من أبي طالب احتجم وهو صائم نعم به رسول الله ﷺ فقال: «أفطر هذان»، ثم رخص النبي ﷺ في الاحتجمة للمصائم، وكان أسير يحتجم وهو صائم، رواه الدارقطني، ورواه كلهم من رجال البخاري، إلا أن في المتن ما ينكر، لأن به أن ذلك كان في النحر وجعفر كان قتل قبل ذلك، قاله الحافظ^(٢).

قلت: لو كان هذا الكلام من غير الحافظ كان الرد عليه طاهراً، فإن وقوعه مطلباً في النحر لا يستلزم أن لم يقع نحوه قبل ذلك، كيف وقد روي عن معقل بن سنان لأشعري قال: «مر على رسول الله ﷺ وأراد احتجم في ثمان عشرة ليلة حلت من شهر رمضان، فقال: «أفطر الماسم والمصحوم»» رواه أحمد. وروى أيضاً نحوه هذا السياق عن شاذان بن أسود، فعمد أن هذا غير قصة جعفر. وفي «المستدرج» حديث أسير رواه الدارقطني وقار: «كانهم ثقات ولا أعلم له سلف» اسم.

(١) «فتح الباري» ١/٢٨٨

(٢) «فتح الباري» ١/٢٨٩

وقال الثقاري^(١): روى الطبراني عن أنس بن النبي ﷺ احتجهم بعدما قال: «أفطر الحاجم والمحجوم»، وكذا في مسند أبي حنيفة عن أبي سفيان طلحة بن نافع عن أنس بن مالك قال: احتجهم النبي ﷺ بعدما قال: الحديث. وهو صحيح. وطلحة هذا أحج به سلم وغيره.

قال ابن العربي^(٢): وكانت قديماً في أثناء انطلب العشي وكنت مروداً في الأمر لكثرة المدحجات في الروايات، حتى أخبرني القاضي أبو المظهر عبد الله بن أبي الرجاء بسنده إلى ثور بن مرفوعاً: «أفطر الحاجم والمحجوم». فرأيت حديثاً عظيماً يرجح ما رجأه وبدأت أصحح، فكانت نارة أحسنه على لفظه، وأقول: هو بعد، ونارة آثاره وترواني الحواطر به، حتى فرأت، وفرت على أبي الحسن المبارك بن عبد الوهاب بسنده إلى أنس بن مالك عن النبي ﷺ حمزة بن أبي طالب، الحديث. وهذا نص يبين فيه ثلاث فوائد: الأولى: تسمية المحجوم، ثانياً: ثبوت فطر المحجمة، ثالثاً: ثبوت الرخصة بعد الفطر. انتهى.

قلت: وسأني حديث أبي سعيد ثلاث لا يغلون الصائم المحجمة، والثقي، والاحتلام، وله طرق عديدة. قال لحافظ: وسأ أحسن ما ورد في ذلك ما رواه عبد الرزاق وأبو داود عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ قال: نهى النبي ﷺ عن المحجمة للصائم، وعن الموازنة وأبو يعقوب، إبقاء على أصحابه، أسنده صحيح والجهالة بالصحابي لا تنصر.

(١) معرفة السنان، (١/٢٤٧).

(٢) حاشية الأخرى، (٣/٢١٥).

(١١) باب صيام يوم عاشوراء

(١١) صيام يوم عاشوراء

فيه عدة أحداث:

الأول: في نعمة هو بانسداد على السهول وحكي قصده، وقيل القاري: عاشوراء من يوم الصفقة، لم يرد فيها فعل، وانتقدوا: يوم مدته عاشوراء، أو صومه عاشوراء، قال الميركشي: وأنه فاعولاء، ولهجة فيه للتأنيث، وهو معدول عن عاشور لسماعه، ثم عظم أي عاشور، أي عاشور، انتهى، وأصح من ذلك: أنه اسم إسلامي، وإن لا يعرف في الجاهلية، ورد ذلك عليه من حديث أبي من الأعرابي حتى أنه منع في ثلاثهم غايوا، وبقر عاتشة: إن أهل الجاهلية كانوا يصومونه، انتهى. وهذا الأخير لا دلالة فيه على رد ما قال ابن دبر، فإنه الحافظ^(١)

واحتفلوا في مصداقه واشتقاقه على ثلاثة أقوال

أولها: وهو قول الأكثر: أنه اليوم العاشر من المحرم، قال القرطبي: عاشوراء سبعة من عشرة لسماعه وانتعظيم، وهو في الأصل صفة لليلة العاشرة، لأنه مأخوذ من العشر، الذي هو اسم النعمة، ويوم مصاف إليها، فإذا قيل: يوم عاشوراء، فكانه قيل: يوم الليلة العاشرة، إلا أنهم لم عدلوا به عن لفظة عشت عليه الاسم، فاستدلوا من الموصوف، فخذوا ليلة، فصار هذا اللفظ عنماً على اليوم العاشر، وهذا قول الخليل وغيره، قال لغوي^(٢): وهو مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وغداً أسماءهم، ثم قال: ومن الأئمة مالك والشافعي وأحمد ومحمد وأصحابهم، انتهى. ومباني عن المعنى: أنه قول سعيد بن المسيب ولحم.

(١) أخرجه الشيخان (٢١٥/٤).

(٢) عمدة القاري (١١٧/١١٦).

وقال: لأني في الإكمال: قال مالك: والأكثر أنه هو العاشر، وهو الذي تدل عليه الأحاديث كلها، منها قوله: لأصوم التاسع، فقد علم أنه كان يصوم العاشر. وهذا الأخير لم يصمه ولم يرفعه.

وثالثها أنه اليوم التاسع، واليوم مضاف لليلة الانية، وفل: إنه سمي يوم التاسع عشوراً، أخذاً من أوردوا أن كانوا إذا دعوا الأبل لمدة أيام ثم أوردوها في التاسع قالوا: نوردنا عشراً بكسر العين، وكثفت إلى الثالثة، هكذا في «الفتح»^(١).

قال الحيني: تقول العرب: وردت الأبل عشراً إذا وردت اليوم التاسع، وذلك لأنهم يحسبون في الأضواء يوم الورد، فإذا قامت في الرعي يومين ثم وردت في الثالثة قلوا: وردت ربعاً، لأنهم حسوا في كل هذا بقية اليوم الذي وردت به قبل الرعي وأول اليوم الذي ترد فيه بعد الرعي، وعسى هذا أن يكون التاسع عشوراً، انتهى.

قال القاري^(٢): ويقال: غلا.. بحم ربعاً إذا حم اليوم الثالث، انتهى. ويقال: إنه ذهب ابن عباس، يعني أن العاشوراء، يوم التاسع، مستلماً بما في سنة وغيره عنه، وعنه توب الخرملي «باب ما جاء في يوم عاشوراء» أن يوم هو نكر فيه بحث ليس هذا محله، وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس بطرف، وعن غيره: أن العاشوراء، يوم التاسع، وسماه عن سمرة: «وي عن ابن عباس أنه قال: التاسع».

وثالثها: أنه اليوم الحادي عشر، قال العيني: اختلف الصحابة في هل هو اليوم التاسع أو اليوم العاشر أو اليوم الحادي عشر؟ وفي تفسير أبي ثعلب

(١) فتح قاري (١/٢١٤).

(٢) معرفة الصحابة (١/٢١٤).

المسرفي في ماله يوم اتحدني عليه وكذا ذكره السعد الصيرفي انتهى

البحث الثاني في دجاة تسبيحه
 ونحدث أن نسمي ذلك دجاة غانم الجحور قال الشعبي وهذا قاهر .
 قيل لأن الله تعالى أكرم به عشرة من الأنبياء
 عشر دجاة الأولى: موسى عليه السلام إذ بقى به في جرش فوجده . والثاني
 خرج عليه السلام إذ استوفيت به سببته على نجراني . والثالث: جوسر عليه
 السلام . ألحق به من نفس الجحوت . الرابع: زبابة عيسى عليه السلام .
 الخامس: أخرج يوسف من الدجاة من لجنه . السادس: حبسى عليه السلام
 إذ ولد له أربع فداء . السابع: مات الله على داود غيرة الإسلام . الثامن: ولد فيه
 إبراهيم عليه السلام . التاسع: وهو ذوق غارة الإسلام
 العاشر: ولد آدم محمد بن آدم عليه السلام . وما تأخر .
 هكذا ذكره عشرة من الأنبياء
 في ربيع آخر سلك في السنة . وأيوب عليه السلام دابة كفت أن فيه صرعه
 ومحمد عليه السلام إذ فيه أفضى السك . ويحكي ابن رسلان هذا يقول عن
 السدي

قلت: لا شك في أنه ولد في الآثار وأخرى مخصص كثيرة عاشوا .
 ذكره

الثالث: في أعمال ذلك اليوم غير الصوم

صُمْ قَبْلَ زُرِّ عَالَمَانِمْ اَعْلَلْ رَأْسَ الْهَيْتَمِ اَمَحْ تَصَدَّقْ وَ اَكْتَحَلْ
وَسِعَ عَلَى الْعِيَالِ، فَلَمْ ظَنَرَا وَسُوءَ الْإِحْلَاصِ قُلْ أَلْفَا نَصِلْ
لِقَوْلِهِ حَدِيثِ الثُّوسَعَةِ دُونَ غَيْرِهِ، اَنْتَهَى

وفي «الذخيرة المختارة»^(١) حديث الثُّوسَعَةِ عَلَى الْعِيَالِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ
صَحِيحٌ، وَحَدِيثُ الْاِكْتِحَالِ فِيهِ ضَعِيفَةٌ لَا مَوْضِعَ، وَحَكَى ابْنُ عَابِدِينَ عَنْ
جَمْعٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ أَنَّهُمْ حَكَمُوا عَلَيْهِ بِالنُّوَصَحِ، وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: الْاِكْتِحَالُ
لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا فِي الْفَرَسِ، وَهُوَ بَدْعٌ. كَذَا فِي «الْعَيْنِ»^(٢)، وَقَالَ: مَا وَرَدَ فِي
صَلَاةِ لَيْلَةِ عَاشُورَاءَ وَيَوْمِهِ وَفَضْلِ الْكَحْلِ لَا بِصَحٍّ.

الرَّابِعُ: هَلْ وَجِبَ صَوْمُهُ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ؟ وَاحْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ
أَبُو حَنِيفَةَ: كَانَ وَاجِبًا، وَهُوَ الشَّرَوِيُّ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، كَمَا يَأْتِي قَرِيبًا عَنِ
«الْمُعْتَنِي». وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَشْهَرُهُمَا: أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مَنَّةً
مِنْ حَيْثُ شَرَعَ وَلَمْ يَكْ وَاجِبًا قَطُّ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَلَكِنَّهُ كَانَ يَتَأَكَّدُ الْاسْتِحْبَابَ،
فَلَمَّا بَزَلَ صَوْمَ رَمَضَانَ صَارَ مُسْتَحَبًّا دُونَ ذَلِكَ الْاسْتِحْبَابِ، وَالثَّانِي: كَانَتْ وَاجِبًا
كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، كَذَا فِي «الْعَيْنِ». قُلْتُ: وَهُوَ مَخْتَارُ الْحَافِظِ فِي «الْفَتْحِ»^(٣)
وَأَبْنِ الْقَيْمِ فِي «الْجَدِيدِ»، كَمَا سَيَأْتِي مِنْ كَلَامِهِمَا، وَهُوَ جِزْمُ النَّاسِ مِنْ
الْمَالِكِيَّةِ، كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِهِ فِي أَوَّلِ السَّابِقِ.

قَالَ الْمُصَوِّفُ^(٤): اِخْتَلَفَ فِي صَوْمِ عَاشُورَاءَ، هَلْ كَانَ وَاجِبًا؟ فَذَهَبَ
الْقَاضِي إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا، وَقَالَ: هَذَا فَيَاسِرُ الْمَذْهَبِ، وَاسْتَدَلَّ بِشَيْئَيْنِ:

(١) (١/٢٦٠).

(٢) اِطْر: «مَعْبَدُ الشَّرَوِيِّ» (١/٢٦٨).

(٣) اِطْر: «مَتْنُ الْبَارِي» (١/٢٤٧).

(٤) «الْمُسَيِّ» (١/٢٤٤).

من لم يطعمه، قال: «أَتَقْوُ نَفْثَةَ يَوْمِكُمْ مِنْ كَانَ صَعْمٌ، وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ، فَأَرْسَلُوهُ إِلَى أَهْلِ الْعُرُوضِ فَلْيَتَمَوَّعُوا نَفْثَةَ يَوْمِهِمْ» قَالُوا: بَعْدِي أَهْلُ الْعُرُوضِ حَوْلَ الشَّعْبَةِ.

ومنها ما رواه البراء من حديث عائشة بلفظ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِصِيَامِ عَاشُورَاءَ يَوْمَ لِعَاسِرٍ، وَرَجُلَانِهِ رَحَالُ الصَّحِيحِ. ومنها ما رواه أحمد من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَائِعًا يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ لِاصْبِرَانِهِ: «مَنْ كَانَ أَصْحَ صَائِعًا فَلْيُشِمْ صَوْمَهُ، وَمَنْ أَتَلَّ مِنْ عَدَاءٍ فَلْيُشِمْ بِغِيَةِ يَوْمِهِ»، وَسَمِعَهُ رَوَى الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، وَرَجُلَانِهِ تَفَاتٍ، وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ أَيْضًا بِحَدِيثِ مَنْ حَدَّثَ عُمَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَغِيَابَ بْنِ الْأَرْتِ وَمَعْبُدَ الْقُرَشِيِّ، وَرَجُلَانِهِ تَفَاتٍ.

ومنها ما رواه البراء والطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ حِزْزَانَ بْنِ رَاهِوٍ عَنْ أَبِيهِ لُثَيْمٍ: سَمِعْتُ مَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَهُوَ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ صَائِعًا يَوْمَ فَلْيُشِمْ صَوْمَهُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ صَائِعًا فَلْيُشِمْ مَا بَقِيَ وَلِبَسَهُ». وَرَجُلَانِ الْبَرَاءِ تَفَاتٍ. ومنها حديث حَازِرِ بْنِ سَمُرَةَ عَنْ عَبْدِ مَسْلُومٍ وَغَيْرِهِ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِصَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، وَيَحْتَمِلُ عَلَيْهِ وَيُجَاعِدُنَا عَنْدهُ، فَمَاذَا فَرَضَ وَمَصَانَدُ لَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَنْهَاهُ. وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِحَدِيثِ فَوْسِ بْنِ سَعْدٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الرُّوَايَاتِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا التَّعِينِيُّ^(١).

وأخرج المصنف^(٢) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِصِيَامِ عَاشُورَاءَ، فَمَاذَا فَرَضَ رَمَضَانَ كَانُ مِنْ شَاءَ صَامَ وَمَنْ سَاءَ أَفْطَرَ، وَأَخْرَجَ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَسَامٍ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ فَرَأَى الْيَهُودَ تَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» قَالُوا: يَوْمَ يُكُونُ اللَّهُ بَنِي إِسْرَآئِيلَ

(١) إسناده الخري (٢٣٦/٥).

(٢) إسناده الخري (٢٠٠٢/٢)، وسنن (ج ٢، ص ٩٤).

من هدهم فصامه موسى، قال: «فأنا أحق بموسى منكم» فصامه وأمر بصيامه. وأخرجه النسائي وأبو شاذان وابن ماجه، وأخرج بعض طرق عن سلمة بن الأكوع، قال: أمر النبي ﷺ رجلاً من أسلم أن أذن في الناس أن من كان أكل فليصم بقية يومه، ومن لم يكن أكل فليصم، فإن اليوم يوم عاشوراء وغير ذلك من الروايات التي أخرجه أصحاب الصحيح، لا يخفى على من طالعها.

قال الحافظ^(١): ومؤخذ من مجموع الأحاديث أنه كان واجباً بثبوت الأمر بصومه، ثم تأكد الأمر بذلك، ثم زيادة التأكيد بالثناء العام، ثم زيادته بأمر من أكل بالإسك، ثم زيادته بأمر الأمهات أن لا يُرضعن فيه الأطفال، ويقول ابن مسعود الثابت في مسلم: لما فرض رمضان ترك عاشوراء مع العلم بأنه ما ترك استحبابه، بل هو باقي، فدل على أن المتروك وجوبه، وأما قول بعضهم المتروك تأكد استحبابه والباقي مطلق استحبابه، فلا يخفى ضعفه، بل تأكد استحبابه باقي، ولا سيما مع استمرار الاهتمام به حتى في عام وفاته ﷺ، حيث يقول: «لئن عشت لأصومن التاسع والعاشر»، وتترغبه في صومه وأنه يُكَمَّرُ سنةً، وأي تأكيد أبغ من هذا؟ انتهى.

ويستدل الكلام على هذا المعنى الشيخ ابن القيم في «الهدى»^(٢) وقال: إن رسول الله ﷺ كان يصوم عاشوراء قبل أن ينزل فرض رمضان، فلما نزل فرض رمضان تركه، فهذا لا يمكن التخلص عنه إلا بأن صيامه كان فرضاً قبل رمضان، فحينئذ يكون المتروك وجوب صومه لا استحبابه، ويتعين هذا، ولا بد، لأنه ﷺ قال قبل وفاته بعام: «لئن عشت إلى قابل لأصومن التاسع» أي معه، وقال: «خالفوا اليهود، وصوموا يوماً قبله ويوماً بعده»^(٣) أي معه، ولا ريب أن

(١) نظر: فتح الباري (١/٢٤٧).

(٢) اراد المعاد (٢/٦٨).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (١/٢٤١).

هذا كان في آخر الأمر، وفي قول الأمر كان يجب موافقة أهل الكتاب.

يرطرم من قال: إن صومه لم يكن واجباً، أحد الأمرين: إما أن يقول بترك استحبابه، ولم يس مستحباً، أو يقول: هذا قاله عند الله من معبود برأيه، وهذا بعيد، فإنه عليه السلام حثهم على صومه واستمر هذه الصحابة إلى حين وفاته، ولم يرو عنه حرف واحد بإنهيه عنه، فعلم أن الذي ترك وجوبه لا استحبابه، إنى أخر ما يسهله.

الخامس: في حكم صومه الآن، واختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال. الأول: عرضيته باقي، قال عباس: إن بعض السلف يقول: كان فرضاً وهو باق على فرضه ثم ينسخ قال: والفرض الفاتلوق بهما، وحصل الإجماع على أنه ليس بفرض. الثاني: مغايبه وهو في الفسخ: كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يكره فقهه الصوم، ثم انقضى القول بذلك والثالث: ما وقع عليه الإجماع عند هذين القولين وهو أنه سنة، حكى عليه الإجماع ابن عبد البر وكروبي والعيني والشافعي عياض وابن رشد في «المداية» وجداعة من شراح الحديث.

بمع اختلافوا فيما بينهم في تعبير يوم الصوم، والعمدة عند الأئمة الأربعة - رضي الله عنهم - في ذلك ما في فروعه. ففي «الروص المربع» يفسر صوم شهر المحرم، وأكدّه العاشر ثم التاسع، وحكنا في أصل المدرك، ولم يدكرا كراهة إفراده ولا استحباب الجمع، بمع ذكر التوفيق استحباب الجمع عن نص أحمد، فثان بعد رواية أبي فتادة المرفوعة: صيام عاشوراء بكفر السنة التي تميتها، إذا ثبت هذا فإن عاشوراء هو اليوم العاشر من محرم، وهو قول صاحب السبب والحنن لما روى ابن عديم قال: أمر رسول الله ﷺ بمصوم

يوم عاشوراء العاشر من المحرم، رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح، وروى عن ابن عباس أنه قال: التاسع، وروى أن النبي ﷺ كان يصوم التاسع، أخرجه مسلم، وروى عنه عطاء أنه قال: صوموا التاسع والعاشر ولا تشبهوا اليهود.

وإذا ثبت هذا فإنه يستحب صوم التاسع والعاشر، ولذلك نص عليه أحمد، وهو قول إسحاق، قال أحمد: فإن أشبهه عليه أن الشهر صام ثلاثة أيام، وإنما فعل ذلك لينس صوم التاسع والعاشر انتهى.

وعامة شرح الحديث أيضاً حكى عنه استحباب الجميع، كالنوري وغيره، وأخرج الترمذي عن ابن عباس صوموا التاسع والعاشر وغالطوا اليهود، وقال: بهذا الحديث يقول الشافعي وأحمد وإسحاق، وقال النووي: قال الشافعي وأصحابه وأحمد وإسحاق وآخرون: يستحب صوم التاسع والعاشر جميعاً، لأن النبي ﷺ صام العاشر وروى صيام التاسع، انتهى.

وفي شرح المنهاج: يسن صوم عاشوراء وناسواها، ولحكمته فيه مخالفة اليهود، وفي «الأنوار» للأردمبيلي: يسن صوم عاشوراء، وتسرعاً، فإن لم يقضه عاشر الحادي عشر. وفي «الشرح الكبير» للسردير: ندب عاشوراء وناسورها، وقام عاشوراء، لأنه أفضل من ناسورها، انتهى.

وهي «المر المختارة» المذكورة ترميها كعاشوراء وحده، فلي ابن عابدين: أي مفردة عن التاسع أو الحادي عشر، لأنه نُسب لليهود، وفي «مراعي الفلاح»: أما الصوم المنسوب فهو صوم عاشوراء مع صوم التاسع، قال الضعطاوي والحذافي عشر، ففي الكراهة بض يوم لأنه أو بعده.

٥٩٣ - ٣٢ - حَدَّثَنِي حَبِيبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ شَدَّادِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ، أَنَّ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، كَانَ يَوْمٌ مَسْجُورٌ، بِرَأْسِ عَصَا، قُرِئَ فِي الْحَافِلَةِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَسْرُوفًا فِي نَجْدٍ، فَذَمُّوا يَوْمَ ذَلِكَ نَبِيَّ الْمَسْجُورِ، فَصَلَّاهُ وَأَمَّا بِشِبَابِهِ

٥٩٣/٣٢ - (عالمات: عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة) - رَغِبَ اللَّهُ عَنَّا - (روح النبى ﷺ) أَهْمًا فَالْتَمَسَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، يَوْمًا تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الْحَافِلَةِ، فَحَمَلُوا أَنَّهُمْ قَتَلُوا فِي صَبَاحِهِ نَبِيَّ سَفِيفٍ، وَلَمَّا قَاتَلُوا بِعَصَا، يَكْسِرُوكَ أَيْكَعَهُ، وَهَذَا يَوْمٌ مِنْ أَلْقَمَةٍ فِي النَّهْدِ، إِذَا وَثِقَ لَا يَدَّ أَنْ يَرِيحَ لِعَصَمٍ، فَمَا تَابَعَهُ، وَكَانُوا يَكْسِرُونَ الْحَافِلَةَ فِيهِ، وَصُومُهُ مِنْ تَمَامِ تَعْطِيبِهِ، وَقَدْ تَرَضَّيَ، فَاتَّهَمُوا بِمُتَدَاوِلٍ إِلَى شَرْعٍ مِنْ عَصَى، كَأَبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ -

قَالَ ابْنُ رِجْلَانَ: (عَاشُورَاءَ) بِمَنْشُورٍ فِي حِمَاةٍ إِلَى أَنَّهُ مِنْ شَرِيعَةِ إِبْرَاهِيمَ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَتَنَّهُمْ كَانُوا يَنْسَبُونَ إِلَيْهَا فِي كَثِيرٍ مِنْ أَحْكَامِ الْحَجِّ وَغَيْرِهِ، وَفِي الْمَجْلِسِ ثَلَاثٌ مِنْ مَحَادِثِ النَّاعِمِيِّ الْكَبِيرِ^(١) عَنِ عِكْرَمَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ عَنِ صَوْمِ قُرَيْشٍ عَاشُورَاءَ، فَقَالَتْ: أَفَئِنَّ قُرَيْشَ فِي حَافِلَةٍ، فَعَظُمَ فِي صُدُورِهِمْ، فَقِيلَ لَهُمْ: صُومُوا عَاشُورَاءَ، يُكْفِّرْ.

وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصُومِهِ فِي الْحَافِلَةِ مَوْفَقًا لَهُمْ أَوْ مَوَافَقَةً لَشَرْعِ قُرَيْشٍ، (فَإِذَا قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصِيَّةَ صَامَةً عَلَى عَادَتِهِ الشَّرِيعَةِ، أَوْ مَوَافَقَةً لِمَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ) (وَأَمَّا الشَّرْعُ بِصِبَاغِهِ) بِمَنْعِ الْبَصِيرَةِ وَالْمُشَاهِدَةِ، وَغَضِّ الْهَيْدَرَةِ وَكِبَرِ الْعُمُرِ وَتَوَاتُرِ الْأَصْرَارِ عَلَى الثَّانِيَةِ، وَقَالَ سَوِيدُ بْنُ الْأَسَدِ: أَظْهَرَ.

قَالَ الْحَافِلِيُّ^(٢): لَا تَبْكَ أَنْ قَدِّمَهُ الْمَدِينَةَ كَانَ فِي رَجَبِ الْأَوَّلِ، فَحِينَئِذٍ كَانَ الْأَمْرُ بِذَلِكَ فِي تَوَارِثِ سَنَةِ الثَّانِيَةِ، وَفِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ دُرُوسِ رَدَّصَانٍ، فَعَلَى

(١) انظر: شرح إرفاقنا، (١/١٧٨).

(٢) تاريخ السيرة، (١/٢٢٦).

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: يوم عاشوراء - وأمرت يوم عاشوراء - نسي
 الله الصوم يومئذ فكان

أخرج البخاري في: ٣٠ - كتاب الصوم، ٦٩ - باب صيام يوم عاشوراء -

ومسلم في: ٢٣ - كتاب الصيام، ١٩ - باب صوم يوم عاشوراء - حديث ١١٣

٥٩٤، ٣٤ - وحديثي من: ٣٠ - باب صوم يوم عاشوراء -

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: يوم عاشوراء -

هذا لم يقع الأمر بصيام عاشوراء إلا في سنة واحدة، ثم تولى الأمر فيه إلى
 رأي المطوع كما قال أهلنا من صيام شهر رمضان، يعني في شعبان سنة
 اثنتي عشرة أكان هو الفريضة، مالم تصب، مبطه الفريضة، (وأمرت يوم عاشوراء) أي
 ومعه العمل فيه صيام ومن شاء تركه.

قال الشافعي^(١): الحديث يقتضي الوجوب من وجوب من جهة فعله،
 ومن جهة أمره به - وهو: فقد فرض رمضان، يعني لما فرض رمضان وروى
 الشرح شيع وجوب يوم عاشوراء، وليس في الأمر بصوم رمضان ما يدل على
 صوم وجوب يوم عاشوراء، إلا أنه يفرض به ما يدل على أنه جميع لفرض من
 الصوم، وقد بين ذلك في قوله للشافعي، إلا أن نطقت، انتهى

٥٩٤/٢٤ - (سألت، عن أبي شهاب الزهري عن حميد بن عبد
 الرحمن بن عوف) قال الحافظ^(٢): هكذا رواه مالك، وناقه يوسر وصالح بن
 كيسان وابن حبان بن خزيمة، وقال الأوزاعي: عن الزهري، عن أبي مسعود
 عبد الرحمن - وقيل أنعمان بن راشد - عن الزهري عن الشافعي عن يزيد بن كلاب
 عن معاوية، والشافعي روى في الزهري عن حميد بن عبد الرحمن، قاله النسائي
 وغيره.

(١) الشافعي، (١٥٠/٩)

(٢) صحيح الزهري، (١٢٦/١)

آله صلوات الله عليه من انبياء و اوليائه يوم الحساب . اللهم صل على محمد و آله
عليهم السلام و اجعل مني من الساجدين .

[illegible]

أمرهم فاستمروا، عدم خروج) ونحن أهل حجة حجتنا نعم (أما: سنة أربع وأربعين). والآخر صيغة مجازية مع صيغ رمسية: «نكرو» من «كبر». قال الحافظ^(*) وبالظاهر أن المقصد من الحديث الحجة الأخيرة. وقال لبي^(**):
ويعلمون عنا وبغيرنا ولا ذليل غار الظهور (وهو على العنبر) بأحدية الصورة
(يقول) يا أهل السبطه أين علمواكم^(***) قال الحافظ: في حكاية نكرو إشعار بأنه

(T.3.3) $\mu: \mathbb{R} \rightarrow \mathbb{R}$

$$f' \nabla_{\mathbb{R}^d} \psi \in C_b(\mathbb{R}^d; \mathbb{R}^d)$$

(١٣٨٨) : ١٤٠٠ : ١٤٠١

... رَوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْرَبُ إِلَيْنَا الْيَوْمُ الْإِسْلَامُ يَوْمَ سَأَلْنَا رَسُولَنَا أَنْ يَنْهَى عَنْكُمْ صِيَامَهُ» وَأَنَا سَأَلْتُهُمْ: «فَمَنْ سَأَلَ عَنْ صِيَامِهِمْ؟ وَمَنْ سَأَلَ عَنْ رِيَاؤِهِ؟»

أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي ٣٠ - كِتَابِ الصَّوْمِ، ٦٩ - نَابِ صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ.

وَمُسْلِمٌ فِي ٦٣ - كِتَابِ الصَّيَامِ، ١٩ - نَابِ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ. حَدِيثُ ١٢٩.

لَمْ يَرِ لَهُ إِعْنَاماً بِصِيَامِ عَاشُورَاءَ، فَلَمَّا سَأَلَ عَنْ عِلَالِهِمْ، أَوْ بَلَدِهِ عَمَّنْ يَكْرَهُ صِيَامَهُ، أَوْ يُرْجِيهِ، وَقَالَ غَيْرُهُ: أَرَادَ إِعْلَامَهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَاسْتِعْدَادُهُ الْعُلَمَاءَ تَنْبِيْهُاً لَهُمْ عَنِ الْحُكْمِ، أَوْ اسْتِعْدَادُهُ بِمَا عَنْدهُمْ عَلَى مَا عِنْدَهُ، أَوْ تَرْبِيْخاً أَنَّهُ رَأَى أَوْ سَمِعَ مَنْ خَالَفَهُ، وَهَذَا تَخْطُبُ بِهِ فِي ذَلِكَ الْجَمْعِ الْعَظِيمِ، وَلَمْ يَكِرْ عَلَيْهِ.

«سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَهَا الْيَوْمَ هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ وَلَمْ يَتَّخِذْ أَحَدٌ مِّنْكُمْ حَسْبَ مَا فِي عَامَةِ السَّخِّ» وَفِي سِخْفِ «السَّخِّ» أَنَّهُ يَكْتَبُ اللَّهُ بِأَعْيُنِ الْجَلَالَةِ، فَيَكُونُ بِإِثْنِ السَّاعِلِ (عَلَيْكُمْ صِيَامُهُ) مَا لَوْعَ نَابِ السَّاعِلِ، وَفِي رِوَايَةٍ: «لَمْ يَكْتُبْ اللَّهُ عَنْكُمْ صِيَامَهُ» قَالَهُ الْبُزْجَانِيُّ، (وَأَمَّا سَأَلْتُهُمْ لِمَ سَأَلَ عَنْ صِيَامِهِمْ؟ وَمَنْ سَأَلَ عَنْ صِيَامِهِمْ؟) هَذَا أَيْضاً مِنَ الْمَرْفُوعِ لِرِوَايَةِ النَّسَائِيِّ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي هَذَا الْيَوْمِ: «إِنِّي صَائِمٌ مِّنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَصُومَ عَلَيْهِمْ، وَمَنْ شَاءَ، فَيُصْطَفَى».

فَإِنَّ الْحَافِظَ: فَدِ اسْتَعْلِلَ بِهِ عَنِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فَرَصاً قَطُّ، وَلَا دَلَالاً فِيهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَرِيدَ: وَلَمْ يَكْتُبْ اللَّهُ عَنْكُمْ صِيَامَهُ عَلَى الدَّوَامِ كَصِيَامِ رَمَضَانَ، وَغَايَتُهُ أَنَّهُ عَامٌ «مِّنْ بِالْأَدَةِ الدَّالَّةِ عَلَى تَقَدُّمِ وَجُوبِهِ، أَوْ الْمُرَادِ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَكُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ» (١) لَمْ يَسْرَهُ أَنَّهُ شَهْرُ رَمَضَانَ، وَلَا بِسَاقِضٍ عِذَا أَمَرَ الْمَسَاقِ بِصِيَامِهِ إِذْ لَمْ يَصَرْ

٥٩٥/٣٥ - وَحَقَّقْتُ فِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، أُرْسِلَ إِلَى الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَنْ غَدَا يَوْمَ عَاشُورَاءَ، نَصُمَ وَأَمَرَ الْغَنَمَ أَنْ يَصُومُوا.

منسوخاً، ويزيد ذلك: أَنَّ مَعَاوِيَةَ إِنَّمَا صَحَبَ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ سِتَّةِ الْمَنَاجِمِ، وَالَّذِينَ شَهِدُوا أَمْرَهُ بِصِيَامِ عَاشُورَاءَ وَاتِّدَاءَ بِذَلِكَ شَهْدَهُ فِي السَّنَةِ الْأُولَى مِنَ الْهَجْرَةِ، انْتَهَى.

قلت: لخص الحديث هذا الكلام من الشيخ ابن التميمي في «التهذيب» والاختصار فيه، فارجع إليه، وفان في آخره: وَإِنْ لَمْ يَسْلُكْ هَذَا الْمَسْلَكُ نَاقَضَ أَحَادِيثَ آتَتْ وَأَضْطَرَّتْ.

٥٩٥/٣٥ - (مَالِكٌ - أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ) ثَانِي الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ (عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (أُرْسِلَ إِلَى الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ) - الْمَخْرُومِ الْمَصْحَابِي (أَنْ غَدَا يَوْمَ عَاشُورَاءَ نَصُمَ) أَمَرَ مِنَ النَّصُومِ (وَأَمَرَ أَهْلَكَ أَنْ يَصُومُوا) وَأُتْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنِّعِهِ» مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عِدَا الْمَلِكِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْحَارِثِ: أَنَّ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أُرْسِلَ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ مَسَاءَ لَيْلَةِ عَاشُورَاءَ أَنْ تَسْعَرَ وَأُضْحِجَ صَدَقَةً.

كُلُّ الْإِسَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَتَاهُ بِإِبْرَادِ هَذَا لِأَنَّهُ إِلَى أَنْ مَا نَقَلَهُ مِنْ رَوَايَاتِ التَّحْقِيرِ - وَمَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ مِنْ مَقْطُوعٍ يَفُوضُ فِيضَانًا، الْمُرَادُ بِهِ مَقْطُوعُ الرَّجُوعِ - لَا مَقْطُوعُ التَّدْبِ، فَمِنْ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ كَانُوا يَهْتَمُّونَ بِذَلِكَ، وَكَذَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِصُومِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، أَسْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنِّعِهِ»^(١) بِطَرَفٍ، وَقَدْ صَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ وَجُوبِ رَمَضَانَ حَتَّى قَالَ فِي آخِرِ سَنَةٍ: «لَوْ عَشْتُ لِأَصُومَ مِنَ التَّنَاسُخِ»، وَالْمُرَادُ نَالِ أَهْلِ إِنْ كَانُوا مَكَامِينَ فَالْأَمْرُ عَلَى طَاهِرِهِ، وَإِنْ كَانُوا غَيْرَ تَعِينُ فَهُوَ عَلَى التَّدْبِ وَالْإِعْتِبَادِ

(١) «مُصَنِّعُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» ٥٥/٣١

باب (١٢١) صيام يوم النطر والأضحى والذبح

وقال الخوافي: إذا كان الغلام عتق مسبقاً، وأطاع الصيام أخذ به. قال المؤقت^(١) يعني يومه يومه. ورواه علي بن نويرة عن أنس بن مالك عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كان يوم النطر يوماً، ومن ذلك إلى أنه يوم الأضحية إذا أضافه، عطاء والحسن وابن سيرين والشافعي. وقال الأثرابي: إذا أضاف صوم ثلاثة أيام شاذ، فجعل صوم سبعة أيام. وقال إسحاق: إذا بلغ أمي عشرة أحب أن يكف الصوم للمادة بالاعتبار بالخير، لأنه يكثر أمر ما تصيب على الصلوات بعد ذلك. واعتد الصوم بأعلاء أحسن.

ولا يجب عليه الصوم حتى يبلغ وهذا قول أكثر أهل العلم، وتذهب بعض أقوالهم إلى إجماع علي بن أبي طالب عليه السلام أن يبلغ سنه ثم يرضى من حريجه عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي نعيم عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: إذا أضاف الغلام صيام ثلاثة أيام وجب عليه صيام شهر ربه خادراً^(٢)، والله أعلم بالأثر. قال القاسمي: المذهب حنفى، رواية وإضافة، أن الصلاة والصوم لا يجب حتى يبلغ، وما حال أحمد فمن ترك اتصالاً بفضله، بحمله على الاستصحاب، فهو باطل. نفع العلم من صلاة الضحى وحديثهم عن جده من بحمله على الاستصحاب، والله واحد. تأخيراً لقوله تعالى: «فصل الأضحية» عليه على كل مسلم، شهر.

١٢٢: (صيام يوم) عيد النطر، ويوم عيد (الأضحى) يوم الذبح

قال الشافعي في الحديث: «أولاهما» صيام عيد النطر وعيد الأضحية، والثالثة صيام الذبح. ونقدم الكلام على السألة الثانية أولاً.

(١) المعنى (١٢١/٢٢)

(٢) ذكره السيوطي في صحيح الخوافي: (١٢١/٢٢)، ورواه عن أبي حمزة عن العمدة، وابن أبي عمير.

الاولى فأجمعت الامة على أن صيامها حرام مطلقاً، منوطاً كان أو فصياً
مصرحاً، وحكى عليه الإجماع الزرقاني، والحافظ، والعيني، والأبي في
"كمال"، وابن رشد في "المداية".

وفإن لموافق^(١) أجمع أهل العلم أن صوم يومي العدين مهي عنه محرم
في الشريعة، والتذرع السطحي، والمصنف، والكفوي، لما روى أبو عبد الله
بن عمر، قال: شهدت العبد مع عمر بن الخطاب، فجاء، فصلى، ثم
تصطف، فخطب الناس، فقال: إن هذين يومين نهى رسول الله ﷺ عن
صيامهما، يوم عظيم عن صيامكم، والآخر يوم تأكلون فيه من نسككم، ومن
نبي هزيمة أن رسول الله ﷺ نهى عن صوم يومين، يوم فطر ويوم أضحى،
وعن أبي سعيد مثله، متفق عليهما، انتهى.

نعم احتجوا بما هي مسألة أخرى، روي من مد: صوم يوم فوافي
لعبد مثلاً، في صحح المقر أم لا؟ قال السارني: ذهب مالك إلى أن من تذر
سوم أحد العبدین لا يعقد ولا يلزمه فصلاً، وقال أبو حنيفة: منضي وإن
صام أجزأه، ولحقه شبه حديث: لا تذر في مضية، وذكر النووي أن
الشافعي والجمهور من ذلك وأن أبا حنيفة يخالف الناس كلهم في ذلك. قال
الزرقاني^(٢).

قال العيني^(٣): إذا قال الله عزني صوم البحر، أفطر بقصى، فهذا ما ذكر
صحيح عندنا مع إجماع الامة على أن صومه وصوم الفطر مهيان، قال مالك
لو فطر صوم يوم، فوافق يوم فطر، أو يوم بحر، فقصه في رواية ابن القاسم

(١) المعني (١/٢٤٤).

(٢) (٣) (١٨).

(٣) مسند الزرقاني (١/٢٤٤).

واين ذهب عنه، وهو قول الأبيزاخي، والأصل عندنا أن النهي لا يأتي مشروعية الأصل، يقال صاحب المصنوعة أكثر اتفقوا على أن النهي لا يبعد الفسد، وقال الرازي لا يدل النهي على الفساد أصلاً، وأما الكلام فيه، فاعلم هذا الأصل مني أصحابنا فيما ذهبوا إليه، ويؤيد هذا ما رواه البخاري من حديث ربه بن حبيب، قال: سمعت أبا عبد الله يقول: نكروا من صوم الاثنين موافق يوم عيد، فقال له ابن عمر: أمر الله بوفاء التندر، ونهى رسول الله ﷺ عن صوم هذا اليوم، فتوقف في الغيباء، وقال ابن عبد الملك: فو كان صومه ممنوعاً لعينه، ما توقف ابن عمر، وقال الشافعي وروى وأحمد لا يصح صوم يومين لعبدتين ولا اثنين بصومهما، وهو رواية أبي يوسف، وروى المالك عن أبي حنيفة، وروى الحسن بن علي حيفة، أن تندر صوم يوم النحر لا يصح، وإن نحر صوم غد وهو يوم نحر صبح انتهى.

قلت: هذه ثلاث روايات عن الإمام، وظاهر الرواية هو صحة النحر مطلقاً، ولا فرق بين أن يدعى النسيء عنه صريحاً كصوم النحر مثلاً، أو تنعياً كصوم غد فإنه هو يوم النحر، قاله ابن عابدين.

قلت: قد رأيت كلام هؤلاء فيقول المير هم العدة في البدنية والرواية سبب الشهادة الروي، إذ قال: حتى ذلك الشافعي، وأحمد بن محمد، وخالفه أبو حنيفة الخاص كالمهم، وتبعه الزرقاني في ذلك، وهم من محفزي مذهبهم، وما أنا أومسح تلك حفيضة فسر أبو حنيفة في ذلك، قال الأبي في الإكمال^(١) أحرموا على حرمة صومهما بأي وجه كان انصوم، نكراً أو تفوقاً، وإنما اختموا في قضاء من يذهبهما بينهما، فقال مالك، والشافعي في أحمد فوليها: لا يقضى. وقال أبو حنيفة، وصاحباه، والشافعي في آخر فوليها يقضى، واختلف قول مالك وأصحابه إذا لم يقصد تعييبها، وإنما نكر نكراً

(١) الإكمال، كمال الحنفية (٢/٤٥٥).

اشتمل عليهما، أنه يدر يوم يقدم فلات، فقدم يوم عيد، هل يقضي، أو لا يقضي، أو يقضي إلا أن ينوي أن لا يقضي، أو لا يقضي إلا أن ينوي أن يقضي؟ انتهى، وهكذا قال المنوس في المكمل.

قلت شعري كيف احتضروا في وجوب الغرض، إذا لم يبعد الضرر وعلى من ماز للحدث حنفاً ولا بعد أن لا يصح النقل عن الإمام الشافعي، إذ لم أر لاختلاف في مروعيهم، لكن رأيت الاختلاف في مروعيهم في نذر الصلاة في الأرض المفضولة، فقير: هذا مستثنى من عموم الألف في محصه، ولغيره لا يصح انتزاع، وفي شرح الإقناع: السعتمد الثاني، وكذا رأيت الخلاف عليهم في نذر صوم كل يوم "الخمس مثلاً، موقع في الحيص والنفاس، فقول: يجب القضاء، وقيل: لا

نعم، لا يمكن الإنكار عن الاختلاف عند الإمام مالك، رضي الله عنه، وفي هذه الرواية^(١) قلت حالاً، فومقار ويوم الفطر وأيام النحر الثلاثة، عيب يصح فيها؟ وإنما نذر سنة بعينها، أعية فضاؤها، أم أوس عاية فضاؤها إذا كانت لا يصلح "صيام" هذا؟ فقل أولاً: لا قضاء عيب، إلا أن يكون يرى أن صوم من، قال: ثم سئل عن ذي الحجة: من نذر صيامه أترى عليه أن يقضي أيام الحج؟ فذا: نعم، عية القضاء، إلا أن يكون يرى حين نذر أن لا قضاء لهذا انتهى

وتقدم ما حكى الحيني من رواية ابن القاسم وابن زهر عن الإمام مالك، والمعجب من المالكية إذ قالوا: لا يصح انتذر في صوم العيد، وصح في من نذر نحره وأرجح عليه الحرور، لما في بداية المحتشد، هذا والحائلة موافقة للحنفية علم الأصح، ففي قبل المأرب: الخامس من أنواع النذر: نذر

مصلحة. وينتعد على الأصح. كصوم يوم العيد والحجض وأيام التشريق، وحرم
الوفاء بهذا التذكار، لأن معصية الله لا تباح بدال، وكفارة، ونقصي الصوم، غير
صوم حنظل، حتى نذر صوم يوم عيد غفسي يوماً، ومن نذر صوم أيام التشريق
غفسي ثلاثة أيام، ولا يصوم يوم العيد ولا أيام التشريق، لأنه إذا نذر، فبطل
من القرية وسقط عليه تكبته معصية انتهى.

وهذا يعني قول الحنفية. ففيه تهيئة^(١) إذا قال: ما علي صوم يوم
شعب، أو غفر، ونقصي، فهذا الأمر صحيح عندنا، خلافاً لموافي: الشافعي، فما
يؤلوا. إنه نذر بما هو مصلحة لزود انتهى عن صوم هذه الأيام، بل ما أنه نذر
بصوم شروخ، ونقصي لغيره. وهو ترك إجابة دعوة الله، فصيح بغيره لكنه يغفل
حفظاً عن المعصية المجزأة، ثم بنفسه استباحها لمواجب، وإن صام فيه
خرج عن العيدة، لأنه أتاه كما التزم، انتهى.

وفي التذكار المجزأة. وإن صامها خرج عن العيدة مع الحرمان، انتهى
واشرح الشافعي^(٢) عن رواية بن جبير، قال: جاء رجل إلى ابن عمر - رضي الله
عنهما - فقال: رجل نذر أن يصوم يوماً، قال: أفعله قال: ألا تبين، فوافى ذلك
يوم عيد، فقال ابن عمر: أمر الله بوفاء التذكار، رضي النبي ﷺ عن صوم هذا
اليوم

قال الزبيدي بن العسر^(٣): يحتمل أن يكون ابن عمر - رضي الله عنهما -
أراد أن كلاً من التذكارين يعمل به، فيصوم يوماً مكان يوم التذكار، وبذلك صوم
يوم العيد، انتهى. قلت: ولما ذك من قال به جواب القضاء والمعدة التذكار،

(١) (ص ٢٦٧) مع النص.

(٢) (صحيح البخاري) ج ١ ص ١٩٩.

(٣) (معجم التاريخ) ٢/٢٥٠.

وهذا حتى سئل النبي، ألا فطهر الشياق فُسْعُورَ يَدِ الرِّجْلِ، يَنْقُذُ أَمْرَهُ تَعَالَى،
وَالنَّهْيُ عَنْ تَسَامٍ هَذِهِ الْيَوْمِ يَحْيِي مِنَ الْبُخْلِ بِكَفٍّ. وَإِذَا تَعَرَّضَ مُلَاةٌ مِنْ تَقْدِيمِ
أَمْرِهِ بِرِجْلِ، لَمْ يَكُنْ لَمْ يَنْقُذْ بِهِ حَذَرَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْيَسَّ عَلَى الْفَكْرِ، ذَلِكَ
الْأَحْسَنُ. وَلَا أَنْ يَقَالَ: إِنْ سَمِعَ النَّفْسُ بِهِ مِنْ أَحَدٍ كَتَبِي لِإِكْرَامِهِ وَتَقْدِيرِهِ هَذَا
لِلصَّوْمِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ الْعَصَوِيَّةِ، لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِفَسَادِهِ

وَبِذَا قَالَ: تَحَافُظُ. إِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَمْرِ دِي التَّوَجُّهِ كِلَيْهِمَا فِي
النَّهْيِ الْعَصَوِيَّةِ، إِنَّ النَّهْيَ عَنِ الْإِنْفَاقِ فِي الْأَمْرِ يَصِيبُ لِسَانَهُ نَدَاتُ بَهْلَاةٍ، بَلْ
لِلْإِنْفَاقِ وَطَلَبُ الْفَعْلِ نَدَاتُ الْعَدَةِ بِخِلَافِ صَوْمِ النَّحْرِ مِلَّاءُ فَإِنَّ النَّهْيَ فِيهِ
نَدَاتُ الدَّامِ. انْتَهَى، بَعْدَ مِنْ مِثْلِهِ - عَمَّا أَقْبَلَ عَلَيْهِ - بَوْدَ النَّهْيِ هُنَا أَيْضاً لَيْسَ
نَدَاتُ الصَّوْمِ، كَتَبَ بَعْدَ حَذَرٍ عَنْ أَهْلِهِ فِي مَعْنَاهُ، مَعَ أَنَّ الْإِسْلَامَ بِهِ مَأْمُورٌ
لِلنَّهْيِ، بِأَمْرٍ لَهُ نَدَاتُ حَقَّقَهُ، وَإِسَاءَةُ النَّهْيِ لِلنَّحْرِ، وَهُوَ الْأَعْرَاضُ عَنْ شِيَاغِهِ
بِمَعْنَاهُ، وَبِذَا قَالَ: أَمْرٌ غَيْرٌ - رَحِمَى اللَّهِ حَنِيفاً - أَمْرٌ أَلَهُ تَعَالَى بَوْدَهُ أَمْرٌ، وَقَدْ
يَقُولُ: لَمْ يَصِحَّ هَذَا النَّهْيُ

وَمِنْ الرِّهَانَةِ، وَكُنَّا أَنْ شَاءَ بَدَرَ صَوْمِ مَشْرُوعٍ، لِأَنَّ الْفَعْلَ الْمَدَارُ عَلَى
مَشْرُوعِيَّةِ الصَّوْمِ لَا يَنْفَصِلُ بَيْنَ يَوْمٍ وَيَوْمٍ، فَكَانَ مِنْ حَيْثُ حَقِيقَتُهُ حَسَبَ مَشْرُوعَةٍ
وَالْمَدَارُ عَمَّا مَشْرُوعَ حَازَ، وَبِذَا رَوَى مِنَ النَّهْيِ عَلَى عَوْنِهِ، وَهُوَ بَرَكٌ
إِحْيَاةُ دَعْوَةِ اللَّهِ، لِأَنَّ النَّاسَ أَغْيَاةُ، اللَّهُ فِي هَذِهِ الْيَوْمِ، وَإِذَا كَانَ لَعِبَرُهُ لَا يَجْعَلُ
حَبْسَهُ مِنْ حَيْثُ دَلَّتْ، وَهَذَا لَمَّا سَمِعَ مِنْ أَمْهَاتِ مَسَائِلِ الْأَصُولِ، فَعَبَّرَ بِهَا فِي
صَلَاةِ النَّهْيِ، انْتَهَى.

قَسَمْتُ: وَأَعْلَى الْأَصُولِ سَمِعُوا النِّجَاحَ فِي ذَلِكَ، إِنَّ النَّهْيَ مِنَ الْأَفْعَالِ
الْمَشْرُوعَةِ بِخِلَافِ وَجُودِهِ أَمْ لَا؟ وَلَهُ أَفْكَارٌ كَثِيرَةٌ لَا تَحْصِي، أَجْمَعُوا فِي كَثَرَتِهَا
عَلَى تَحْصِيهِ، مَعَ وَجُودِ النَّهْيِ وَالْكَوْفَةِ أَوْ الْحَرَمَةِ، فَالْخِلَاقُ فِي الْحَرَمِ،
وَأَجْعَلْ عَمَّا السَّاءِ، وَالتَّصْلَاةُ بِحَصْرَةٍ بَطْنِهَا، وَمَدَامَةُ الْأَخْبَرِ، وَالتَّصْلَاةُ خَلَفَ

٥٩٦/٣٦ - حدثني يحيى بن مالك، عن محمد بن يحيى بن
 ... عن الأئمة، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ نهى عن
 ... يوم الفطر ويوم الأضحية
 أخرجه مسلم في ١٣ - كتاب الصيام، ٢٢ - باب انتهى عن صوم يوم الفطر
 ويوم الأضحية، حديث ١٢٩.

٥٩١/٣١ - وحدثني عن مالك بن ...
 ... لا بأس بمسح الثوب ...
 الإمام الذي يخص منه بالدعاء، وصوم الوصل، وصوم الدعاء، وصوم المرأة
 وبعلها شاهد، وتظلي التركبان، والبيع على بيع أخيه، وغير ذلك.

والأوجه عندي أن مدار حكم النهي وتعيين محله على نظر المجتهد الذي
 وظيفته تنبئ المناطق وتخريجها، فيرى النهي والنهي، ثم يحكم عليه بما ينحصر
 عنه من مقصود النهي ودرجته.

٥٩٦/٣٦ - (مالك، عن محمد بن يحيى بن حبان) منع الحناء المبهلة
 والموحدلة، للثبقة (عن الأئمة) عبد الرحمن بن هرم، (عن أبي هريرة) أن
 رسول الله ﷺ نهى عن صيام يومين، نهى تحريم (يوم الفطر ويوم الأضحية)
 فصيامهما حرام^(١) إجماعاً كما تقدم مبسوطاً

٥٩٧/٣٧ - (مالك، أنه سمع أهل الشام أي جمهور المسلمين يقولون: لا
 بأس بصيام الدعاء، أي صوم الصوم ولا تخلل فطر يوم، قال المزرقاني^(٢): أي
 يجوز الإقدام على فعله بلا كراهة. وإلا فهو مشكوك، إلا ليس ثم صيام ما
 الفطرين، انتهى.

(١) انظر: اندلس المختارة (١/١٤)، و«المعاني» (٢/٢٤).

(٢) (١٨٠/٢٦).

إِذَا أَنْظَرَ الْأَيَّامَ الَّتِي يَهَيِّئُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهَا. وَهِيَ أَيَّامُ
شَعْبَانَ.....

فإن لم يجز^(١) لا بأس بصيام الدهر لمن قوي عليه وتم يرد ذلك إلى
الصحة. وأنظر الأيام التي يهيئ رسول الله ﷺ عن صومها. وكان بهذا جمهور
الفقهاء. وإنك أهل الظاهر لا يجوز ذلك. ومن معه أثب. والدليل على ذلك
قوله ﷺ: «كل عمل ابن آدم له إلا الصوم، فإنه لي» وأنا أحزي به، ألم
يخص يوماً من صوم، ومن معه القياس أن هذا عمل يفتقر به، فجاز أن
يستمر في كل وقت يصح عمله فيه. انتهى.

قلت: ما أحوز هذا الكلام لولا الروايات النصريّة منقطع، وقوله ﷺ
«لا صوم من صام الأبد» وعونه يبرؤ: «لا صوم ولا أفطر». وتقدم ذلك بسهولة
«إذا أنظر الأيام التي يهيئ رسول الله ﷺ عن صيامها». يعني تلك صيام الدهر
مضروب به. الخبث. (وهي أي الأيام المنتهية) (أيام بني). وهي ثلاثة أيام بعد
يوم النحر. هذا. ورد في حديث ابن عمر مرفوعاً: أيام منى ثلاثة، كما سيأتي
في باب صوم أيام منى قريباً. قال قفاري: المراد بها أيام التشريق، وقال
العبسي^(٢): اختلفوا في تعيين أيام التشريق، الأصح أنها ثلاثة أيام بعد النحر.
وقال بعضهم: بل أيام النحر عند أبي حنيفة وبذلك وأحد لا يدخل فيها اليوم
الثالث بعد يوم النحر. انتهى.

قلت: ما حكى أنه لا بد من فيه اليوم الثالث. هم من الذين أو تسميه
من المسح، قال القسطلاني^(٣): أيام التشريق هي ثلاثة أيام بعد يوم النحر،
وهذا قول ابن عمر وأثير لعشاء، وبسط الزدقاني في المسح: أنها ثلاثة بعد
يوم النحر. وكذا صرح أهل فروع الحنفية بأنها ثلاثة أيام بعد يوم النحر. قال

(١) «المصنوع» (١٠/٢١)

(٢) «معجم القاري» (٢٨/٢٢٦).

(٣) «إنباء الساري» (١٤/٢١٤)

وإنما هو من أجل أن الصوم من أجل الله تعالى
وأنما هو من أجل الله تعالى

الفرق في الصيام بين ما قبل الإسلام وبين ما بعده أي يوم الصيام
والصيام مع ثلاث نية وهي نية الصيام، نية الصيام، نية الصيام
دلالة على يوم الصيام، وهذا هو الفرق بين ما قبل الإسلام وبين ما بعده.

(وإنما هو من أجل الله تعالى) هذا من السنة النبوية، وفي نسخة يوم
الاصحاح يوم الصيام، أما بعد من السنة من الصيام، أما بعد من السنة من
ذلك، وذلك أن سنة يوم الصيام، أما بعد من السنة من الصيام، أما بعد من السنة من
من السنة من السنة، أما بعد من السنة من السنة، أما بعد من السنة من السنة.

وحدثت بعد ذلك في ذلك على سنة الله تعالى، أما بعد من السنة من السنة، أما بعد من السنة من السنة، أما بعد من السنة من السنة.
لا يجوز صيامها مطلقاً، وإنما ذبها للصوم، ولا للصيام الذي هو بعد
اليوم إلا في يومه، أما بعد من السنة من السنة، أما بعد من السنة من السنة، أما بعد من السنة من السنة.
الشأن في السنة من السنة، وأما بعد من السنة من السنة، أما بعد من السنة من السنة، أما بعد من السنة من السنة.
في السنة من السنة، وأما بعد من السنة من السنة، أما بعد من السنة من السنة، أما بعد من السنة من السنة.

الثاني: وهو مطلقاً، أما بعد من السنة من السنة، أما بعد من السنة من السنة، أما بعد من السنة من السنة.
عن أبيه من يومه، أما بعد من السنة من السنة، أما بعد من السنة من السنة، أما بعد من السنة من السنة.
نظير في يومه، أما بعد من السنة من السنة، أما بعد من السنة من السنة، أما بعد من السنة من السنة.
ذلك من السنة من السنة، أما بعد من السنة من السنة، أما بعد من السنة من السنة، أما بعد من السنة من السنة.
عن أبيه من السنة من السنة، أما بعد من السنة من السنة، أما بعد من السنة من السنة، أما بعد من السنة من السنة.
في السنة من السنة، أما بعد من السنة من السنة، أما بعد من السنة من السنة، أما بعد من السنة من السنة.

(١) منها: (١٩٧) ج ١

(٢) منها: (١٩٧) ج ١

(٣) منها: (١٩٧) ج ١

والثالث: أنه يجوز للمجتمع الذي لم يجد الهدي، ولم يصم الثلاث في أيام العشر، وهو قول عائشة، وابن عمر - رضي الله عنهما - وعروة، وبه قال مالك والأوزاعي، وإسحاق بن راهوية، وهو قول الشافعي في القديم، قال المزني: إنه رجع عنه.

والرابع: جواز صيامها للمجتمع، وعن النذر إن قدر صيام أيام قبلها منصلة بها، وهو قول بعض أصحاب مالك.

الخامس: التفرقة بين اليرمين الأولين والثالث، وهي رواية ابن القاسم عن مالك.

السادس: جواز صيام اليوم الآخر مطلقاً، حكاه ابن العربي عن عثمانهم. السابع: جواز صيامها للمجتمع بشرطه، وفي كفارة الطهارة حكاه ابن العربي عن مالك قولاً له.

الثامن: جواز صيامها عن كفارة اليمين، قال ابن العربي: توقف به مالك.

والتاسع: يجوز صيامها للنذر فقط، لا للمجتمع ولا لغيره، حكاه الخراسانيون عن أبي حنيفة انتهى. قال ابن العربي: لا يساوي سماعه، وقال العيني: لم يصح هذا عن أبي حنيفة، انتهى. قلت: والمشهور من ذلك قولان، وهما روايتان للإمام أحمد، كما في «التعليق المصحح»^(١).

لكن قال النووي^(٢): أيام الشريق منهي عن صيامها أيضاً ولا يحل صومها تطوعاً في قول أكثر أهل العلم، وأما في الفرص ففيه روايتان:

(١) (٢/٢٩٢).

(٢) انظر: «المغني» (٤/٢٥٠).

إحداثها لا يحرم لأنه «نهى عنها» فاشتبهت بيومي العيدين، (الثانية) يصح صومها عتقاً، لما روي عن ابن عمر وعائشة أنها قالت: لم يحرم من صوم الغنم إلا لمن لم يجد الهدي، وفي حديث صحيح، رواه البخاري، وخالف عنه من عتقها، انتهى.

والخمس أن المظهر قولان: أحدهما: القول الثالث وهو بمسئله عند علماء، ففي «الشرح الكبير» صوم ناسي الصبر وقالت لا يجب إن شاء الله من ولا يجوز (لا بأس) وفان لم يزل يرمه هدي لقصر في حج ولم يجد هدياً، بوجوب صوم يوم آخر (الشرح الكبير) وذكره في «الموطأ» انتهى (مختصاً).

وعرف من مسئلة الإمام أحمد على ما في «مسند» إذا قال: يحرم ولا يصح خلافاً ولا فرق صوم أيام التمتع إلا بمن دم نحره وعرفه انتهى وهو قول فقيه الشافعي كذا تقدم (والثاني) أول الأموال التسعة وهو يومه «جدار مطلقاً» وهو أول الحسبة والخامس في الجديد، وفي حديثه الموطأ، عن النخعي: قال الشافعي أحاديثاً رأيت رجح أحمد انتهى.

قال الحفاظ: وعن علي بن عبد الله بن عمرو بن العاص: «سمع مطلقاً» وهو مشهور عن الشافعي، ووجهه من دفع حديث ليلة النحر عند صوم يومها: أيام التمتع أيام نكل بشرط، وفيه من حديث عمر بن الخطاب أيام من أيام نكل ونحر، ومنها حديث عمرو بن العاص أنه قال لأبيه عبد الله في يوم التمتع: إنه لأدم لي مني (ومررت به) على صوم من رأيت نطق عمر، أخرجه أبو داود وابن السكيت، وصححه ابن خزيمة (والتحتم) انتهى.

وسط أيضاً طرق هذه الروايات في «الفتح» (١) والعلامة البخاري في «الشرح معاني الآثار» وذكر أيضاً منها العلامة النخعي (٢)، فأخرج روايات

(١) مسند أبي داود (٥/٢٩٦).

(٢) حاشية النخعي (١/٢٩٩).

باب (١٢) النهي عن الوصال في الصيام

النهي عن الصيام في هذه الأيام عن جماعة من الصحابة، ثم قال إذاً على من رُتِّج الجوار: وكيف يتوَّجَّع مع رواية جماعة من الصحابة ما يُناهي ثلاثين صحابياً النهي عن النبي ﷺ من الصوم في أيام التشريق، ومع هذا فالبخاري ما روى في هذا الباب إلا ثلاثة من الآثار موقوفة.

وقال أيضاً حاكياً عن الطحاوي: فلما ثبت بهذه الآثار عن رسول الله ﷺ النهي عن صيام أيام التشريق، وكان نهيه عن ذلك يسنّى وانحاج مقيمون بها، وفيهم المستعمون والقارئون، ولم يستثن منهم متعتاً ولا فارناً، دخل المستعمون والقارئون في ذلك، انتهى. وسيأتي عن المصنف أيضاً في الحج روايات النهي عن صيام أيام التشريق.

باب (١٣) النهي عن الوصال في الصيام

الوصال في الصوم أن لا يفطر يومين أو أياماً، كذا في «المصنف»، وقال الحافظ: هو الترك في ليالي رمضان لما يفطر بانتهاء بالقصد، فيخرج من أمسك اتفاقاً، ويدخل من أمسك جميع الليل أو بعضه، انتهى.

قال العيني^(١): فإن قلت: ما الفرق بين صيام الوصال وصيام التمتع؟ قلت: هما حقيقتان مختلفتان، فمن صام يومين أو أكثر ولم يفطر ليلتهما فهو مواصل، وليس هذا صوم الدهر، ومن صام عمره وأفطر جميع ناله هو صائم الدهر، وليس بمواصل، انتهى.

وفي حاشية «شرح الإقناع»: هو نتائج الصوم من غير فطر ليلاً، وقيل: صوم السنة من غير أن يفطر الأيام المنهية. انتهى.

وقال ابن عابدين: سره أبو يوسف ومحمد بصوم يومين لا فطر بينهما،

(١) «عمدة القاري» (٨/١٩٩).

وفسره في «الخاتبة» بأن يصوم السنة، ولا يفطر في الأيام الممطرة، انتهى.

قلت: وهذا المعنى الثاني قديم أكثر أهل الفروع من التحفيم وغيرهم، فكن الصواب في الحديث الأول، كما يدل عليه سياق الروايات.

ثم اختلفت الصحابة والتابعون في صوم النوسال، وأبانه سماحه مطلقاً، وجمعه حرماً، وقيل: بحرم غنى من شغل عليه، ويباح لمن لم يشغل. ذكر قتليهم شراح البخاري سيما الحفاظ ابن حجر والمعي.

وقال ابن العربي^(١): اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال: الأول: لا يجوز، والثاني: يجوز إلى السحر، والثالث: يجوز، كما قال عبيد الله بن الزبير، ربه عمر، قال مالك بن أنس - رضي الله عنه - في وفاة محمد بن مسلمة عنه: كان عامر بن وهب يروي عنه، وقد روى قوم أن عبد الله أباه كان لم يصل من الجمعة إلى الجمعة، وحثهم أن انسي^(٢) نهارهم عنه رحمة لهم، والصحيح منه، فإن انتهى ثابت، انتهى.

واختلف فيه فقهاء الأمصار أيضاً، فذهب أحمد وإسحاق وابن المنذر إلى تحريمه وجماعة من المالكية إلى جوازها إلى السحر، وفي الروض السرم، ويكره النوسال ولا يكره إلى السحر، ويكره أولو السهر. قال الحفاظ^(٣): وهذا النوسال لا يترتب عليه شيء مما يترتب على غيره، لأنه في الحقيقة بمنزلة عشاءه إلا أنه يؤخره إلى آخر ما قاله.

وقال المعوق^(٤): النوسال - وهو أن لا يفطر بين النيويس بأكل ولا شراب - مكروه في نون أكثر أهل العلم، وروى عن ابن الزبير أنه كان يهمل اقتداء

(١) إعراب الأحرشي: (٣٠٦/٢).

(٢) فتح الباري: (٢٠١/١).

(٣) المعني: (٣٠٦/١).

يرسون لله ﷻ. وساء ما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: وأصل رسول الله ﷺ في رمضان. فأصل الناس، انتهى رسول الله ﷺ. الحديث. وهذا يقتضي اختصاصه بذلك، ومنع إلحاق غيره به، وإذا ثبت هذا فالوصايا غير محترمة، فظاهر قول الشافعي أنه سحره تقريراً لظاهر النهي.

وتساء: أُلِّقَ النهي إنما أتى به رحمة لهم، ورفعاً بهم، لما روي ذلك عن عائشة، ولما لم يهجم منه أصحاب رسول الله ﷺ التحريم، بذليل أنهم واصلوا بعده، فإن وأصل من سحر إلى سحر جاز، كما روي أبو سعيد مرفوعاً: «أيكم أراد فليواصل حتى لا يحرم»، أخرجه البخاري، وأجيب المصنف أن النهي

ودهب الجمهور إلى مبعده، وقالوا: هذا من خواصه ﷻ، واختلفوا في المنع، فقبل - على التحريم، وقيل: على الكراهة التحريمية أو التنزيهية، وهذا وجهان للشافعية، حكاهما صاحب «المهذب» وغيره. أصحابهما عند من: أن الكراهة للتحريم، قال الزامعي: وهو ظاهر كلام الشافعي، وذهب أهل الظاهر إلى التحريم. صرح به ابن حزم، وصححه ابن العربي من المالكية.

قال البرقاني^(١). والنهي للكرهية عند مالك والجمهور لمن قوي عليه وغيره، ولو إلى التحريم لعدم النهي، وقيل: للتحريم، وهو الأصح عند الشافعية، انتهى. وفي حاشية «شرح الإقناع»: فالنهي للتحريم عند الشافعية، والتنزيه عند مالك. والحنابلة، فالنهي مطلوب عند تحقق العيوب، لأن تأخير العطر إذا كان مبروراً فتركه بالكلية أشد منعاً، انتهى. وقال الحافظ: الراجح عند الشافعية التحريم.

وفي «شرح الإقناع»^(٢). اعطى سن الصومين واجب، إذ الوصايا حرام، قال في «هاش»: وبأحسن ما فانه يصح.

(١) (١٨٨/٢)

(٢) (٣٨٨/٢)

بأنيت به فصبهناً ذا حداد. ويجادل بالثنتين وبالمدلال
طلبت وصاته والوصل عذب. فدل. انتهى النبي عن الوصال
وتقدم أن النبي عند المائكة لشربه، وفي خصائص «الشرح الكسرة»
وراحة الوصال بأن ينام الصوم من غير إقصر ويكره لغيره. انتهى.

وقال الأسي المالكي في شرح مسلم^(١) كرهه مالك ونهى إلى السحر
انتهى. وفي «المعجم»: كره صوم الوصال ولو بين يومين فقط للهوى عنه، وهو
أن لا يفطر بعد الغروب أصلاً حتى يتصل صوم الغد بالأمس، انتهى.
وفي «الدر المختار»: المكروه تنزيهاً كما شردوا وحده، وصوم صعد،
وواصل، ودهره. وإن أقصر الأيام الخمسة. انتهى. قال الطحاوي عن
«الدر»: قوله «واصل» هو أن يصوم ولا يفطر بعد لغروب أصلاً حتى يتصل
صوم أحد بالأمس، وهذا في غيره ^{بإطلاق}، أما هو فلا يكره، وظاهر الشرح أن
هذه الأشياء مكروه تنزيهاً، وفي بعضها نظر، انتهى.

قلت: وبسط في مل هذه الأقاويل، لأن عامة فقهاء المالكية يحتلّون
في ذكر الاختلاف بين الأئمة في ذلك، ولم أر بينهم مزيد اختلاف، فإن
الواصل ترك لإقطار مطلقاً بين الصومين مكروه عند الحابلة أيضاً. كما تقدم
عن «الروض»، وبه جزم ابن قدامة في «العنف»، وأمر إلى السحر تركه أولى
عنهم، وغريب من ذلك عند الجمهور.

قال الحافظ في «الفتح»: لم يقل أحد بتحريم تأخير الإفطار سوى بعض
من لا يعدّه به من أهل الطاهر، انتهى. اللهم إلا أن يقال: إن الوصال إلى
السحر أحقّ عند الحابلة، وأشدّ عند المالكية، بين مسلكتها مثل الحنفية
ونساقية، كما أن الوصال بعدم الإقطار مضطّ أشدّ عند الشافعية حتى ركبوا
التحريم، ومكروه عند غيرهم، فتأمّل.

(١) وكمال إكمال إكمال (٢٣٤/٣).

٣٨/٥٩٨ - حَفْثُنِي بِحَيٍّ عَنْ فَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْوَصَالِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّكَ تَوَاصِلٌ؟ فَقَالَ: «إِنِّي نَسِيتُ كَهَيْتَتَكُمْ، إِنِّي أَطْعَمُ وَأَسْقِي».

أخرجه البخاري في: ٣١ - كتاب الصوم، ٢٠ - باب بركة تسحور من غير إيجاب.

ومسلم في: ١٣ - كتاب الصيام، ١١ - باب النهي عن الوصال في الصوم، حديث ٥٦.

٣٨/٥٩٨ - (مالك: عن نافع عن عبد الله بن عمرو: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْوَصَالِ). وفي رواية مسلم: عن ابن عمر: أَنَّهُ ﷺ وَاصِلٌ وَاصِلُ النَّاسِ، فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَتَهَاوَمَ. (فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ) هَكَذَا يَجْمَعُ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ، وَلَمْ يُسَمَّ الْقَائِلُونَ، وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: فَقَالَ رَجُلٌ، وَكَأَنَّ الْقَائِلَ وَاحِدٌ وَنَسَبَ إِلَى الْجَمْعِ لِضَاهَمَ بِهِ، قُلْتُ: وَالْأَوْجَهُ هَهُنَا نَعْلِدُ الْأَسَنَاءَ، (فَإِنَّكَ تَوَاصِلٌ؟) فَقَالَ: «إِنِّي لَسْتُ بِضِمِّ الْمَاءِ (كَهَيْتَتَكُمْ) وَفِي «مُسْلِمٍ»^(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: لَسْتُ فِي ذَلِكَ مِثْلِي (إِنِّي أَطْعَمُ وَأَسْقِي) بِضِمِّ الْهَمْزَةِ فِيهِمَا.

اختلفت المشايخ^(٢) في تأويله على أقوال: سرجمها قولان: أحدهما: أنه على ظاهره، وأنه يؤتى على الحقيقة بطعام وشراب يشاولهما، فيكون ذلك تخصيص كرامة لا شراكة فيها لأحد من أصحابه، واختلف أصحاب هذه المقالة في أن يؤتى في ليالي رمضان كما يدل عليه روايات: «إِنِّي آبِتٌ يَطْعَمُنِي وَبِي وَيَسْقِينِي». وقبل: في نهار ومساءن لما ورد في بعض ألفاظه: «إِنِّي أَظِلُّ عِنْدَ رَبِّي يَطْعَمُنِي وَيَسْقِينِي»، وظل إنما يقال فيمن فعل الشيء نهاراً.

قال الحافظ: أكثر الروايات يلفظ: آبِتٌ، وكان بعض الرواة غير بأظلي.

(١) (٧٧٤/٢) (١١٠٢).

(٢) انظر: «مرآة المفاتيح» (٢٥٢/٤).

نظراً إلى اشتراكهما في مطلق الكون، ورد صاحب «التفهيم» على هذا القول بأنه لو كان كذلك لما صدق عليه قولهم: إنك تواصل؟ ولا ارتفع اسم التواصل عنه، لأن جنت يكون مفطراً لا سيما في النهار

ويصح ذلك وذ عليه المرفوع^(١) إذ قال: وقوله: «إني أضعم وأمسق» يحتمل أنه يريد أن يمان على الصيام، وتعبه الله تعالى عن الشرب والطعم منزقة من طعم وشرب، ويحتمل أنه أراد: إني أضعم حشفة، وأمسق حشفة حملاً لتعظ على حقيقته، ولأول أظهر مرجحين: أحدهما: أنه لو طعم وشرب حشفة لم يكن مواصلاً، وقد أفزعهم على قولهم: إنك تواصل؟ والثاني: أنه قد روي أنه قال: إني أظل بطعمني ربي ويسقيني، وهذا يقتضي أنه في النهار، ولا يجوز الأكل في النهار له ولا لعبه، انتهى.

وأجاب عنه بن المنير^(٢): بأن الذي يفطر شرعاً إنما هو الطعام المعتاد، أما التحارق للعادة كالمنحصر من الحجة فعلى غير هذا المعنى، وليس تعاطيه من حسن الأعمال، وقيل: كان يؤتى في المأم، فيسقط وهو يجد المري والشبع، حكاه الزرقاني.

وثانيهما - وهو قول الجمهور -: أنه مجاز، واعتلوا فيه أيضاً على أقوال: الأول: أنه مجاز عن لازم الصيام والشرب، وهو القوة، فكانه قال: يعطيني قوة الأكل والشرب بلا شبع ولا ري، بل مع الجوع والظما، وانفصر عن هذا القول ابن العربي، وحكى المرافعي عن المسعودي: أنه أصبح ما قبل فيه، والثاني: أنه تعالى يخلق فيه من الشبع والري ما يعبه عن الطعام والشرب، فلا يحس بجوع ولا عطش.

(١) انظر «المفني» (١/١٣٦).

(٢) فتح الباري (٤/٣٠٧).

والفرق بين هذا القول والآخر ظاهر، بأن في هذا القول يحصل القوة مع تسبغ والبرء، وتعلق محضها انقراض ما به يحددهما فنظم إلى سألته بيتاً، فإنه قد يجوز أكثر مما يشع، ويربط على بطنه الأحجار، ولحمك ابن حبان بهذه الأحاديث على تضعيف الأحاديث الواردة بأنه يظن أن كان صحيحاً وإنشأ الحجر على طه، وسيأتي الكلام عليه في آخر السجدة.

والثالث: ما قال النووي في «شرح المذهب»، وهو الأرجح عندني معناه: محبة الله تُشغلي عن الطعام والشراب، والمحبة البالغ تُشغل عنها، وإله جميع من المصطفى، فقال: الثاني: أن المراد به ما يُغذيه الله تعالى من المعاد، وما ينقص على قلبه من هذه المناجاة، وقوله عنه بقره، وسعد حبه، والشوق إليه، وسرايع ذلك من الأحوال التي هي عند الغلو، ونسيم الأرواح، وفرة الأمن، وبهجة النفوس، والروح والقلب سا حوا أعظم غذاء وأحبه وأسمى، وقد بقرى هذا معناه حتى يعني غير غذاء الأحصم مدة من الزمان كما قيل

لها أحاديث من بذكرناك تشغلها عمر الشراب وتنهيهها عن الزنا
أهـ وخـ لا تروى يستلها به ومن حديثك في لغة أبا خدي
إذا شئت من كلام السيرة أرفدها روح الصدوم، فتخيا عند ميعاد

وسم به أدنى تحريرة وشروء، يعلم استثناء الصوم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الحيراني، ولا سيما الضرور المرحاح الظاهر بطلوبه الذي قد فاته عينه بمحبوبه، وشغفه بقره، والرضا عنه، وأنطاف محبوبه، وهداية، ونجته تصل إليه كل وقت، ومحبوبه حفي به، معتز بأمره، فكريم له عناية الإكرام مع المحبة القائمة له، الخبيث في هذا أعظم غذاء لهذا المحب؟ فكيف بالمحبوب الذي لا شيء «عليه» ولا أعظم ولا أجمل، ولا أكمل، ولا أعظم إحساناً إذا امتلأ قلب المحب بحبه، ومك حبه بجميع أحراره فله

وغير راحة، وتذكر عليه أنه أشد منك، وهذا حاله مع حبيب، أفليس هذا
الصدق عند حبيب وطعمه، ويسئله أينك وتبارك الله

قلت - هذا ينبغي لا يتكرر أحد به مدافعة بالصدق كما قال ابن القيم
وهو سابق عند أهل الفن ثم من

وتذكرت مستثنى غير شرع - وقد دللنا على ذلك في كتابه للبر

وهي الشيخ الإصحاح^١ ثم انصهر على أن التوصل للمصطفى يبيّن
سراج - قال الإمام: عونه ومضمونه به على أن أدته، لا سوى قل قد مر
فقد تنبه من كثير من الكتاب التوصل قول في - المعاديع - أخرجه من
المصنفين^٢ وأصل سنن يرمي من^٣، قال في - المصنفين - فإن قال
كثيرا من أن لا يلاحظه من لا يلاحظه من قبل حبيب أو غيره - وذلك مع
القول، ثم دافعي جازم السبي وقارهم القبي^٤

قلت - ينبغي منه من ذلك وميره - يدل على تعدد القدر، ولعل يوصل
هوذا من - من غير قصد إليه، بل كقول ثروت تدين الحبيب لعله عند ما من
سبب أو بسبب، وهو لعله والله - المعاديع البرانية، ولا استعداد فيه،
والاستعداد جاء بحيث أثبتته من كل شيء، فهي في حقه فائدة متناهية الطعام
والسبب في حق من الناس، والظاهر ما قد في - خارج عند استعداد
الغيب به من أن يكون لعله من الطعام والشراب، وقد مر سبل ذلك قوله
عنه ثم لا - الطعام في ربي - ينبغي - وعلى هذا يكون تخصيصه
للمؤمن أنه حجة على كل أحد لا من أحد أو أحد، انتهى

قلت - وأنه حروف في أحوال المصنف، لعله يفتقر إلى بحرمة ماء دروعا
عن ذلك مع - وموافق التوصل على داخهم - معيار الأقل^٥ أو لعله، فكما عرفت

[١] (٣٨٨/٢٢)

[٢] كذا في الأصل والمضاد المحرر.

أبي سلمة عن أبي هريرة في «الصحاحين»: فلما أبوا أن يسهوا عن الوصال، وأصل بهم يوماً، ثم يوماً، ثم رآوا الهلال، فقال: «أو شاور ربه» كما مكمل لهم حين أبوا أن يسهوا.

قال الباجي^(١): فظاهر النهي التحريم، إلا أن الصحابة تلفوا منه على وجه التخفيف عنهم، ولذلك واصلوا بعد نهيه لهم، كما يدل عليه هذا الحديث، وفيه دليلان، أحدهما: أنه لو كان على التحريم والمنع لم يخالفوه بالمواصلة، كما لم يخالفوه بصوم يوم الفطر والأضحية. والثاني: أنه ﷺ وأصل بهم، وهذا يدر على جوازه، وإذا لما واصل بهم، انتهى.

وأجاب المدعون: بأن الصحابة حملوا النهي على الشبهة. فقد ورد عند البخاري من حديث عائشة: نهى النبي ﷺ عن الوصال رحمةً لهم. وفي أبي داود وغيره من رجل من الصحابة بمناد صحيح: نهى النبي ﷺ عن الحجامة والمواصلة، ولم يحرمهما إيشة على أصحابه، وإليهما أسار البخاري في ترجمة الباب، قال الحافظ^(٢): قوله «رحمةً لهم» لا يمنع التحريم، فإن من رحمة لهم أن حرّمه عليهم، ومواصلته ﷺ لم يكن تغريراً، بل تغريماً وتكيداً، فاحتل منهم ذلك لأحق مصلحة النهي في تأكيد زجرهم، لأنهم إذا بأسروه ظهرت لهم حكمه النهي، وكان ذلك أدعى إلى قلوبهم لما يترتب عليهم من الدليل في العبادة والتقصير فيما هو أهم منه وأرجح من وظائف الصلاة والقراءة وغير ذلك.

ويشكل عنى أحاديث الوصال ما أخرجه الترمذي في «الشمائل» وغيره^(٣)

(١) «المصنف» (٦٠/٢).

(٢) «فتح الباري» (٢٠٥/٤).

(٣) «مفرق المصنف» (١٨/٦٠).

(١٤١) باب صيام الذي يقتل خطأ أو يتظاهر

عن أبي طلحة: استكتبنا إلى رسول الله ﷺ الجوع، وفعنا عن بقولنا عن سحر
حجره، فرفع رسول الله ﷺ عن بطنه عن حجرين، قال السدوسي: رفع
رسول الله ﷺ حجرين، أيهم صومه أن ليس حنقه ما يستأمر به عبدهم، لا أنه
هو ذلك من شدة الجوع، فإنه كان يبيت عند ربه يطعمه ويسقيه، وبذلك يدل
ما جاء عن جبر أنه كان مع ذلك لا يبيت عليه أثر الجوع أصلاً، بل كان
من الحسم، حتى الموت حياً.

وهذا التصريح يعلم أنه لا ضرورة بل ولا منجأ إلى ما سنذكره من حنقه من
سكان من يذكر أحاديث وضع الحجر، أيضاً في قوله: بها مائة كعبير لوصاف،
ربما الرواية بالحجر الثاني، فتصحب قول الحفاظ ابن حجر: وقد أكثر
الناس من الرد عليه، انتهى وقال: أيضاً في موضع آخر: لا يدل أنه صرف
النقص عن تلك التبعية الشرعية للشرع، ونسبة للشركاء، مما انتبوا به من
اعراض الجوع، انتهى وجعل بينهما الفارق أن عدم الجوع خاص بالموصلة،
فإذا واصل يعطى قوله: الأكل والشاوب، انتهى

قلت: ووجه الجمع بينهما بوجوده والأوجه عدي: أن كثرة الالتفات في
حال الوصال وفراط الاشتغال ببعض الالتفات إلى الجوع وغيره، ولا بد من
ذلك إلا الظاهر بطلونه الذي قوت به تمحيبه إذ أقوى في سبب حله.

(١٤٢) باب صيام الذي يقتل خطأ أو يتظاهر

يعني حكم صيام شهرين متتابعين مما وجد في كفارة قتل خطأ وكفارة
تظهيره، فالمرص من هنا آيات بيان أحكام هذه الصيام من أنه إذا شطع
تتابع في ذلك مثلاً فما يفعل؟ وغير ذلك.

أخيراً إذا ظهرت، لا يؤخر الصوم. وهي نهي على ما قد صامت.
وليس لأحد وجب عليه صيام شهرين متتابعين في كتاب الله،
أن ينظر إلا من علة مرض، أو حصة، ونس له أن يسافر فقط.
قال مالك: وهذا أحسن ما سمعت في ذلك.

أخيراً إذا ظهرت، عن الحيف (لا تؤخر الصوم) بعد الطهارة، بل تصوم بلا
تأخير. (وهي نهي على ما قد صامت) بل الحيف، فإن أحرث بعد ذلك
استأنف الشهرين، قال أبو عمر^(١): لا أعلم خلافاً أن الحائض إذا وصلت
ففسد أيام حيضها بصيامها أنه يجرئها، وهي المريضة خلاف، فقال مالك
وجماعة كذلك. وقال أبو حنيفة وطائفة: يستأنف الصوم، واختلف فيه قول
الثاني، انتهى.

(وليس) بجائر الأحد وجب عليه صيام شهرين متتابعين في كتاب الله
عز وجل (أن ينظر) وينتفع «ثنايع» (إلا من علة: مرض أو حصة) جرحها،
عطف بيان لعلة، أو بدل. قال الزرقاني.

قلت: وسنجد أن تكون العلة مضافاً إليها، وقال الباجي: ويجري
النسيان محري ذلك. لأنه لا يمكن الاحتراز منه، انتهى. (وليس له أن يسافر
فيحظر) بل يصوم في السفر، فإن أفسر استأنف، لأنه يمكنه منه الصوم، وإن
لحقته فيه مشقة، قاله الباجي. وهذا قلت الحصة والشافعية، خلافاً للحنابلة،
كما سيأتي من غرضهم.

(قال يحيى: قال مالك) مفصلاً قريباً (وهذا أحسن ما سمعت) زاد في
النسخ الهندية بعد ذلك الخط: «إلى» (في ذلك) أي: ليس له الفطر إن سافر،
فليس يتكرر مع قوله أولاً: أحسن ما سمعت، قال الزرقاني^(٢).

(١) انظر الاستاذ (١٠٠/١٥٧)

(٢) شرح الزرقاني (٢/١٨٤)

قلت: والأوجه أن الإشارة إلى الكل، والتشديد للتأكيد، ومجمله: أن من ضمن هي صياح شجري الشجر، محروس به عند جمع الصوم، كالحبس أو المحرس، أنك من الصوم حين يمتد، ولا يوجد هذا الاستئناف، لكن لا يجوز عند راق العباد، فإن آخر هذه استئناف، والامتناع مخبرية عند الامتناع، ويستدور هو ذلك التاكيد، وهكذا في غيره.

ففي شرح الكبير: بالجمع ينظر شعر أو ينظر شعر فاجبه صري، لا أن تحتل به ثم يبعثه بل حاج بنفسه، كحفظ وعاش وإكرام لا ينظر سبيل، والقطع بالعد إن تعذر أو صام أو التوبة أو العفو، لا أن جواره أي: جهل كونه العبد يأتي في التوبة، انتهى.

وأورد أنه من أوسع منه مما لك التعامل، ففي أصل العذاب: التجربة في الظاهر والباطن، في سائر رمضان على الترتيب، تحتل به، فإن لم يجد فقيم شجرة متغير، فيقطع المتابع عن غير بلا عذر، وهي "لرؤوس" يجب التتابع في الصوم، ويقطع الصوم غير رمضان، ويقع عما نواه، فإن جئت رمضان لم يقطع التتابع، أو لغيره، حتى يجب كونه، وإياه شجرة، ويحصر ويحصر، أو ينظر سبيل أو غير أربع ينظر كغير ثم يقطع المتابع، انتهى.

والجملة بالشافعية فأيضا متوافقة في ذلك، ففي أروقة السحاب: فنظر أفضل يوما ولو الأخير، وهو يوم، كسر وخر، والقطع التتابع ويرى الاستئناف، وهي مخرج الانتفاع، بدلت التتابع بقرآن، يوم الله عز وجل، التتابع الأخير، أما في ذات يوم، فإن كان تجد لا يفسد، لأنه يأتي الصوم، أو لم يفسد بسوء الفقه أكثر، لأن التتابع لا يأتي الصوم، فإن في التوبة، إلى الجنون حين يفسد، إنما مستحق، انتهى.

وهي التوبة، وإن لم يفسد بها يوما بعد أو غير ذلك استأنف لم يفسد التتابع وهو قادر عليه، وفي التوبة، وهو قادر عليه، استأنف عن التوبة، انتهى.

(١٥٠) باب ما يفعل المريض في صيامه

وفي الأمر المتحضر: صام شهرين متتابعين ليس فيهما، ومعتكاً وأيام نهي عن صومها، فإن أفطر بعد ذلك كفر ونفاس، بخلاف المريض، إلا إذا اعتكأ أو عجز عنه استأنف الصوم، قال ابن عابد: إذا المريض قد أهله لا يجد شهرين متتابعين منها، وأبى نفاس فينبطع التتابع.

(١٥٠) ما يفعل المريض في صيامه

يعني بهذا جواب الفطر للمريض، وسرع المرض لئلا يجوز به الفطر. قال الحنفى: المريض أن يفطر إذا كان الصوم يربك في مرضه، فإن تحمل، وعدم كره له ذلك وأجزأه.

قال المؤلف: أن أجمع أهل العلم على إباحة إفطر للمريض في الجملة، والأمن به قوله: **عَلَى مَنْ كَانَ يَتَكَلَّفُ تَرْكُهَا** الآية، وأعرض المصنف للفصل في التردد الذي يربك بالصوم أو يحضى لسطو داءه، قول لأحمد متى يفطر المريض؟ قال: **إِذَا لَمْ يَنْتَظَمْ**، قيل: متى الحضر؟ قال: **وَلَوْ مَرَضَ أَشَدَّ** من الحضر؟ وحكى عن بعض السلف: أنه أباح إفطر لكل مريض، حتى من وجع الأسنان والضمير لعدم الآية، ولأن المسافر أباح له الفطر وإن لم يحتج إليه، فكذلك المريض، ولذا أنه شاع في الشهور ولا يؤدبه الصوم، فتزعم كالصحيح، وأدلة مخصوصة في المسافر والمريض حجة، بدليل أن المسافر لا أباح له لفطر في السفر لتقصير

والمدنى بين المسافر والمريض: أن السر اعترفت به المظن، وهو استمر الطويل، حدث أم يمكن اعتبار الحكمة بنفسه، فلو قيل لمصلحة لا يبيع، وكثرها لا مصلحة له في نفسه، فأدركت هذه، وهو السر الظاهر، قدر

(١) المتن: (١٥٠)

(٢) سورة بقره الآية ١٨٥

وكذلك المريض الذي استند عليه في القيام في صلاة، وبلغ منه، وما إلى ذلك حتى فلتك من العبد. ومن ذلك ما لا يبلغ صانعه بقدر ما كان. والى وهو حارس. ودين الله تعالى

وفد أرخص الله المسافر، في التطير في السفر. وهو مروي على الصيام من المريض.

المريض مطلق المرض، عملاً بمطلق النطق، وحكي أنهم دخلوا على ابن سيرين في رمضان وهم يأكلون فاعتن بمرجع أصابعه، وهو قول للشافعية، انتهى.

وكذلك المريض نوصح لنسأله بذكر النضر، (الذي استند عليه القيام) وفي النسخ الهندية: وكذلك المريض إذا استند عليه القيام (في الصلاة وبلغ) ذلك (منه) مسبقاً (لما الله) قد في النسخ الهندية، وفي بعض النسخ المصرية زيادة الراوي في قوله بالنطق (وما الله) قال الزرقاني (المراد) وفي النسخ: (أولئك أعلم) بدون لفظ (ما) أعلم بعدد معين وذلك معجزة في أكثر النسخ، وهو النسخ بلغة ولان المهمة (الملك من العبد) أي مقدار ذلك المرض (ومن ذلك ما لا يبلغ صفة) أي لا تبلغ هذا المقدار (فيما بلغ ذلك) المقدار منه (حلي وهو حارس) لسقوط القيام بالعذر (ودين الله يسر) قال الله عز اسمه: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ يَحْكُمَ بَيْنَكُمْ وَلَئِنْ رَأَيْتُمْ بِحُكْمِ اللَّهِ﴾ وقال عز اسمه: ﴿فَهُوَ أَعْلَمُكُمْ بِمَا تَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ (١) (٢)

(وفد أرخص الله) وأيضاً في النسخ الهندية هذه الخلافة بيناء المحبون (المسافر في السفر وهو) أي المسافر (أقوى على الصيام من المريض) وهذا استدلالاً بالأولية، يعني لما أتيح الفحص للمسلم مع أو منتهى أقل من شقة المريض في الأولى أن يباح للمريض.

(١) سورة الفرقان الآية ٥٨.

(٢) سورة الحج الآية ٧٨.

وفيه الأمر المصنوع عنه.

(١٦) باب النذر في الصيام والنصيام عن الميت

٦٠٢/٤٢ - حدثني يحيى عن مازك، أنه سأل عن سعد بن
الشبيب أنه سئل عن رجل نذر صيام شهر، هل له أن ينطوع؟ فقال
سعد: يبدأ بالنذر قبل أن ينطوع.

وهذا أيضاً يرد على الساجي ما قال: لا أعلم أحداً قاله (وهو الأمر المصنوع
عليه عندنا) بالمدينة المنورة.

(١٦) النذر في الصيام والنصيام عن الميت

هذا كتاب متضمن لتأيين: الأول: باب أحكام النذر في صيام من تقدم
التوفيل عليه، ومن أداء البرية فيه، والنذر من بطرمة الإنسان على نفسه، يجب
على الإنسان وقعه بشرطه. قال الله عز اسمه: ﴿وَلْيُؤَدُّوا نَذْرَهُمْ﴾^(١).
وبالكتاب الثاني: في الصوم عن ميت هل يجوز أم لا؟.

٦٠٢/٤٢ - (سالك، أنه سئل عن سعيد بن المسيب) بكسر نداء وفتحها
(أنه ميت) بناء، المجنون (عن رجل نذر صيام شهر) غير متعين، أما المتعين
وليس غذا حكمه كما سيجيء (هل له أن ينطوع؟) أي يصوم بطرعة قبل
الصوم مدبره. (أفقال سعيد) لبدأ بالنذر قبل أن ينطوع (قال أبو عمر)^(٢) هذا
على الاختيار واستحسانه البدل إلى ما رجب عليه قبل كطوع.

قال الساجي^(٣): فإن قدم التطوع، صح صومه في التطوع وبقي النذر في
دمته، وقد أساء لنفسه، وإسرافاً فذاً: بفتح تطوعه، لأن الزمن لا يختص بصوم

(١) سورة النجم الآية ٣٩.

(٢) اللؤلؤ (١٠٠/١٦٥).

(٣) المعنى (٦٢/٦١).

النذر، من يصنع فيه التطوع وغيره، وهذا إذا كان النذر غير معين، فإن تحقق بزمن معين لم يجوز له أن يصوم فيه غيره، فإن فعل أنتم، لأنه لم يعد بنذره. وكان عليه قضاء نذره، لأنه قد ترك صومه مع القسوة عليه، فإذا مضى زمن النذر ولم يصمه فيه بعد ذلك، تحقق قضاء صومه بنذره، وكان حكمه حكم النذر الذي لم تعين بزمن معين، انتهى.

قال لموفق^(١): اختلفت الرواية عن أحمد في حواز التطوع بالصوم من عليه صوم فرض، فقل عنه حنبلياً أنه لا يجوز أن يطرح بالصوم وعليه صوم من الفرض حتى يقضي، وروى حنبلي عن أحمد^(٢) بإسناده عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من صام تطوعاً وعليه من رمضان شيء، لم يصمه، فإنه لا يُقبل منه حتى يصومه». وروى عن أحمد: أنه يحرم له أن يصوم؛ لأنها عبادة تتعلق بوقت موضع، فحاز التطوع في وقتها قبل عملها، كالصلاة يتطوع في أول وقتها، وتحديث يومه ابن أبي عمير، وفيه ضغنة، وفي صياقه ما هو مشروط، فإنه قال في آخره: «ومن أدركه رمضان، وعليه من رمضان شيء، لم يقبل منه»، انتهى.

قال في الشرح الكبير^(٣): كره تطوع بصيام قبل صوم نذر غير معين، أو قضاء وكفارة بصوم، وأما تعين فلا يكره التطوع قبله، ولا يجوز التطوع في زمانه، فإن فعل لزمه القضاء، لأنه لم يبر غير ذلك، انتهى. قال المدعي لا يكره التطوع فيه، لأنه لا أثر له قبل زمانه، لعدم الاشتغال الزمان به، انتهى.

وقد علم مما سبق أن بها ثلاثة مسائل: وانحفية موافقة لعمانكية في واحدة منها دون الأئمة.

(١) - مسني، (٤/٤١٠).

(٢) - أخرجه أحمد في المسند، (٣٥٢/٩).

(٣) - (٤/٤١٠).

قَالَ مَالِكٌ: وَسَمِعْتُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَسَارٍ عَنْ ذَلِكَ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: مَنْ صَامَ وَعَلَيْهِ نَذْرٌ مِنْ رُقْبَةٍ يَتَعَفُّهَا،

أَوْ عَصَمَ.....

الأولى: تقديم صيام التطوع على النذر غير المعين، أو القضاء. قالت الحاتكة: يكره كما تقدم، وقالت الحنفية: لا كراهة فيه، ففي النذر المختارة^(١) وقضوا ما قدروا بلا فدية وبلا ولاء، لأنه عن الشراعي، ولما جاز التطوع قبله، قال ابن عابدين: قوله: جاز التعرّف قبله ولو كان الوجوب على النذر لكره، لأنه يكون تأخيراً للرأب عن وقته المعين، انتهى.

والثانية: نفسه على الصوم المعين، قالوا: لا يكره؛ لأنه لا أثر له قبل رمته، وكذلك قالت الحنفية: لا كراهة فيه؛ لأنه لا كراهة عندهم في غير المعين، ففي المعين بالأولى.

والثالثة: إن صام التطوع في يوم النذر المعين لا يجوز عندهم، أتم الفاضل، وكان عليه قضاء ذلك اليوم، وقالت الحنفية: يتأدى صوم النذر بذلك الصوم، ففي النذر المختارة: يصح صوم رمضان، والنذر المعين بمطلق النية، وبينة نقل، لعدم المزاحمة انتهى.

(قال مالك: وسَمِعْتُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَسَارٍ عَنْ ذَلِكَ). أي: مثل الذي تقدم عن سعيد بن الحبيب وفي الأموي^(٢) معناه: أَنَّ النَذْرَ، أَوْ يَدْرُ إِلَى آدَاءِ، لَوْ جَبَّ لَا تَطَوُّعَ، فهو قول أهل العلم، انتهى.

(قال يحيى: قَالَ مَالِكٌ: مَنْ صَامَ وَعَلَيْهِ نَذْرٌ مِنْ رُقْبَةٍ يَتَعَفُّهَا) صفة الرُقْبَةِ، يعني نذر عتق رقبة باقي عليه أم يوفه (أو صيام) ويحتمل الرفع مفعلاً عن نذر، أي: يجب عليه شيء من الصيام كالتقصاء والكفارة وغيرها، ويحتمل الجرم

(١) (٤٦٥، ٣)

(٢) (٣٠١، ١)

وهو الذي علمي ما سمعته من المصنفين إلا ما كان مثله وذلك أنه ليس - أحدهم - علمنا من المتأخرين وعبرها، كهيئة ما ينطق به معنا ليس من حيث - ربما - فجعل ذلك في مثله خاتمة، دون رأسه، لأنه لا بد من أن يكون في رأسه - لأن - لا يقر، وأما وجهي فأني ذلك من الألفاظ.

(وهم) أي الذين (يسمى) بناء المحبوب أي بقدره، (علمي ما سمعته من المصنفين) أي (الأمم) أي: مثل أسرار في كونهما راجعاً (ولذلك) أي وجهه عليه ذلك أنه ليس الواجب عليه أي علمي ليس من غير أنما - منقولة - في الأصل - أي: يقر، والتأخير أي بالجمع في نسخ المصنفين (وعبرها كهيئة ما ينطق به) أي: ليس بواحدة يعني وجه تقديم ذكر المصنف من الواجبات - أو الواجبات - أخذ من المصنف علمه، فلا يكون - منقولة -

قال في الشرح المكمل: لو أوصي بوصفاً، أو نكرةً، أو خبراً جرح من ذلك، وصار من جميعها، فلهذا ذلك تسمي أوصى به، أو مذكر صحيح، ثم بعد ذلك مرفوعاً، أي: ثم إذا أوصى به وقد جرح فيها، ثم إذا نظره، ثم كثره الصغار، وقال خط، ونقط الكثيرة بنصب الإطعام، فهذا أولى من قولهم، ثم على بقية الظهور، ثم كثرة بمره، ثم إذا نظره، وإنما أعرب عن كثرة الدين، لأنها وجبت ما تقدمت، وكثرة العظم والمعدية، ثم كثرة تلكه من قصا، مضارع في الشارح، ثم ولم إلي آخر ما قلناه، انتهى شعر وريادة

(ويشبه به جعل ذلك) أي: أعاد استذكر في الشارح، أعبره أي: لأنه في مثله، خاصة دون رأس مثله، أي: جميع مثله خلاصته فهو إن قاموا، كل واجب يجب في حياته إذا أوصى به خير في رأسه، لأنه لو جرح له ذلك، أي: إذا أعاد، يجب - من - إعادته، أي: أعاد، (في رأس مثله) أي: في مثله الآخر، فعل مدح من الأخير، زيادة التلام في قوله (المستوفى) التوسيع فضل ذلك من الأمور

أن حر عليه، حتى إذا حصرته الوفاة، وصار المثل مورثاً، مثل
 من كتبه الأشياء التي لا تكون له إلا في حالة واحدة، فله في ذلك
 ما يشاء، آخر حكم الأشياء، حتى إذا كان بعد فاته سببها، وحسن
 ما يحضر جميع ما في كتابي ذلك.

١٠٣/٤٣. وحديثي من باب أن بعد أن عند الله
 من أن يسأل، هل يعرف الله من أحب أو يبغى أحد من أحد؟
 عن لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد.

الواجبة عليه، حتى إذا حصرته الوفاة، أي قرب علامات الموت، (ويصار العاقل
 لورثته متى) هكذا، في النسخ المصرية، وهو ظاهر، فيكون جزء لقوله إذا،
 وفي جميع النسخ الهنكية بدل ذلك، سيما، ومن ساء من التعريف يكون بيان
 للأمر الواجب.

(مثل هذه الأشياء) وعينها وأظهرها (التي لم يكن يتناقصها من مفاصل)
 وذلك، لأن المذنب أني لها مفاصل ومنقاص لا يجرها إلى الموت، واحتمل
 جزء لقوله إذا حصرته الوفاة. (فلم يكن ذلك جائزاً له، آخر هذه الأشياء،
 حتى إذا كان عند موته) وحسن وقت الموت. (استقام) أعاد هذا الكلام لمزيد
 التوضيح بتعبير الصدوق. (وعسى أن تحيط أي هذه الأشياء، وفي النسخ
 المصرية: «يحيط» بالذكور، بتأويل المذكور. (بجميع ما له، فليس ذلك له) فما
 فيه من الإضرار بالورثة، والتهمة من قصد حرمانهم بذلك.

١٠٣/٤٣. (مالك) أنه سئل أن عند الله بين عمر - رضي الله عنهما -
 (من يسأل) ساء المسيهون أهل يصوم أحد من أحد، أو يصلي أحد عن أحد؟
 فتول. لا يصوم أحد عن أحد، ولا يصلي أحد عن أحد) قال ابن أبي
 لا يجزئ أن يتوب أحد عن أحد، فمن لزمه من ذلك شيء فعله فقد أدى

عليه رأي^(١) ذاته، وإن لم يفعل فلا يتوب عنه غيره، في صيامه، ولا تبرأ ذمته بذلك.

وذلك: أن العباد، على ثلاثة أقرب: صرف منها من عبادات الصالحين، لا تغفر له بأن كان كذا كذا، فهذا يصح فيه التوبة، والتصوب الثاني له تغفر بالمال، وتغفر بالمال كالتحج والعز، وقد حثت أهل العلم في صحة نيابة فيه، وسأني ذكره في كتاب الحج، إن شاء الله تعالى، والتصوب الثالث له اختصاص بالشدة، ولا تغفر له بالمال أو الصوم أو الصلاة، وهذا لا بدخه نيابة بوجه، وبه قال جمهور الفقهاء، وبه قال مالك وأبو حنيفة والمشافعي، وقال بعض أصحابنا^(٢) يصوم عنه وليه، وبه قال أهل الظاهر انتهى.

قال السبكي^(٣) من مات وعليه صيام من رمضان، لم يحل من حليف أحدهما أن يموت قبل إمكان الصيام، ما لصير الوقت، أو لحذر من سفر، أو عجز عن الصوم، فهذا لا شيء عليه في قول أكثر أهل العلم، وحكي عن طاووس ورفدة أنهم قالوا: يجب الإتمام عنه، لقائه صوم واجب سقط بالعمى عنه، فوجب الإتمام عنه، كالشيخ الهرم إذا ترك الصيام لمعز، ونحوه أنه حلف لله وجب بالشرع، ومات قبل إمكان فعله سقط.

والثاني أن يموت بعد إمكان التقضاء، فما واجب أن يطعم عنه لكل يوم مسكين، وهذا قول أكثر أهل العلم، وروى ذلك عن عائشة وابن عباس، وبه قال مالك، وأبي حنيفة، والأوزاعي، والثوري، والشافعي، والحنبل بن حبان^(٤)، وابن عثيمين، وأبو عبيد في صحيحه عنهم، وقال أبو نيرة: بصام عنه، وهو قول الشافعي، لما روى عائشة أن النبي ﷺ قال: من مات وعليه صيام صام عنه وليه متفق عليه^(٥).

(١) والمعنى (١٩٦١).

(٢) وفي الأصل الخبز حبان وهو تحريم.

(٣) أخرجه البخاري في الفقه (١٩٥٠)، ومسلم (١٠٠٣/٦).

ولما ما روى امر موجه عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: من مات وعليه صيام شهر، فبطعتم عنه مكان كل يوم مكيدة قال الترمذي: الصحيح عن امر غير موثوق، وعن عائشة أيضاً قالت: بطعتم عنه في صوم رمضان ولا يصام عنه، وأسد حديثه فهو في المتن، لأنه قد جاء مخرجاً في بعض أئدائه، انتهى.

وقال المحقق: ذهب إلى ذلك حديث أحمد ورسحاني، وهو قول أهل الطاهر، ومأذنه بعض أهل العلم، فقال: معناه أن يطعم عنه ولجه، فإذا فعل ذلك فكأنه صام عنه، وصي الإضمار صاماً على سبيل النحر والامتناع، إذا كان ليطعمه فيه يتوب عنه، وقد قال سبحانه: فَأَوْعِدْ دَعَاً بَكَتُهُ قَدَلِ عَلَى أَنَّهُمَا بِنْدَاوِيَات، وذهب مالك والشافعي إلى أنه لا يجوز صيام أحد عن أحد، وأنفق عامة أهل العلم على أنه إذا فطر في النحر أو السفر، ثم لم يفطر في القضاء حتى مات، فإنه لا شيء عليه، ولا يطعم عنه، غير فدية، فيه والله يطعم عنه، وقد حكى ذلك من طائفة من الأئمة، انتهى.

قال الزرقاني: لا يصوم أحد عن أحد، بل يفطره، هو إجماع في الصلاة، ولم يتفرعاً عن حي أو ميت، وفي الصوم عن الحي خلاف، حكاه امر عبد البر ومناظر وغيرهما، وأما الصيام عن الميت فكذلك عند الجمهور، منهم مالك، وأبو حنيفة، والشافعي في الجديد، وأحمد، وذهب طائفة من السلف، وأحمد في رواية، والشافعي إلى أنه منسحب لورده أن يصوم عنه بغير إرادته الميت، ووجه النووي لحديث الصحيح عن عائشة مرفوعاً: من مات وعليه صيام صام عنه ولجه، ولحديثين عن ابن عباس: أنت مرفأ رسول الله ﷺ، قالت: إن أمي ماتت، وعليها صوم شهر، فقال: أدايت لو كان عليها دين، أكنت تشبهه؟ قالت: نعم، قال: أفدين الله أحق، فقلت له: على ما الشافعي في تقديم أيضاً، ما علو القول.

قال الحنفية: أحار نصيبه من الثوب أصحاب الحديث، وعمرو بن لطفة
 في تقديم القول على صحة الحديث كما تقدم البيهقي في المنحوتة، وقال في
 الأحبار: وهالك، وإن حنفية: لا يصام من الشمس، وقال الثوري وأصحابه
 وإسحاق وأبو عبيد: لا يصام عنه إلا النذر، حياءً لمصومه التي في حديث،
 عائشة على النبي في حديث ابن عمر، وليس بينهما تعارض حتى يجمع
 بينهما انتهى.

وقال الثوري^(١): ذهب إلى ظاهر حديث مصام عنه ربه ابن عمر،
 وإسحاق وأحمد وإسحاق، وإن مصام أحسن يؤيد الثوري، جاز عند من
 يجوز صوم الثوري، وفي داود، هذا في تنازه، وفي مصنف، ومفضل بعضهم عنه
 وأبو حمزة، ولا يصوم، وذهب الجمهور إلى أن لا يصام عنه، وإن قال مالك
 وأبو حنيفة وأحمد في صحيح ثوريه انتهى.

وسط الحزمة العيني^(٢) باب في المصام في ذلك، فذكر سنة من ذلك
 لتفصيله في ذلك الأول: إباحة تصديق من حيث مطلقاً، سواء كان من
 مصام أو كفارة أو نذر، وحكاه من قدم الشافعي يردود الظاهري وابن حزم
 وحسانه من المصنف، والثاني: يطعم عنه كل يوم مما من كعب، وحكاه من
 مالك وحذرة المصنف، والثالث: يطعم عنه كل يوم نصف صاع، وحكاه من
 الثوري، والرابع: يطعم عنه كل يوم نصف صاع من نذر أو صاعاً من غيره.
 وحكاه من أبي حنيفة، والخامس: الفقرة بين صوم يومين لا يصوم النذر،
 وحكاه من أحمد وإسحاق، والسادس: لا يصوم عنه الأوباء إلا أنه لم يجتهدوا
 ما يطعم منه، وهو قول شعبان بن الحبيب والأوزاعي، انتهى مختصراً.

(١) معرفة المصنف: (١١٠)، ٢٨٢.

(٢) الخط: مصنف المصنف: (١١٠)، ٥٩.

قلت: والمرجع عند الحساب هو ما حكامه اتحافظ عنه، ففي «الروض»^(١): وإن مات بعد أن أحره لعذر فلا شيء عليه، وتغير عذر أطلع عنه نكاح يوم مسكيناً من رأس ماله، أو صلى به أو لا، وإن مات وعليه صوم كفارة، أضاع عنه، كصوم متعة، ولا يفضى عنه ما وجب بأصل الشرع من صوم وصلاة، وإن مات وعليه صوم بذر، أو حج نذر، أو صلاة نذر، استحب لولي قضاءه، لحديث «الصحيحين». ولأن النيابة تدخل في العبادة بحسب تخفيفها. وهو أخف حكماً من الواجب في أصل الشرع، انتهى.

وتوضيح مسلك الحنفية في ذلك كما في «الدر المختار»^(٢): فلي لزوماً عنه، أي عن الميت ولية الذي ينصرف في ماله بوصيته من الثلث، وإن لم يوصي وتصرع ولية جاز إن شاء الله، وإن صام عنه، أو صلى عنه الولي لا، لحديث النسائي: «لا يصوم أحد عن أحد، ولا يصلي أحد عن أحد، ولكن يطعم عنه ولية»، انتهى.

قال ابن عابدين: هو موقوف على ابن عباس، وأما ما في «الصحيحين» عنه أيضاً: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: إن أمي ماتت، الحديث. فهو متسوخ، لأن فتوى الراوي على خلاف مرويه بمنزلة روايته للناسخ، وقال مالك: لم أسمع عن أحد من الصحابة ولا من التابعين بالمدينة أن أحداً منهم أمر أحداً بصوم عن أحد، ولا يصلي عن أحد، وهذا معاً يؤيد النسخ، وأنه الأمر الذي استقر الشرع عليه، وتعامه في «الفتح» و«شرح انقاية» للقياري، انتهى.

قلت: وفي «شرح انقاية»: حديث: «بين الله أحق»، الاتفاق على صرف

(١) (١/١٣٥).

(٢) (٢/١١٧).

ظاهراً، فإنه لا يصح في الصلاة التَّهَنُّنُ إجماعاً، وقد أخرج النسائي في «الكبرى» عن ابن عباس - وهو راوي الحديث - أنه قال: لا يصوم أحدكم عن أحد، وثقوي الراوي على خلاف، مرويه بمنزلة رواية التاسع، وأخرج عبد المواق عن ابن عمر: لا يصلين أحدكم عن أحد، ولا يصومن أحد عن أحد، ولكن إن كنت فاعلاً تصدقت عن أو أهديت.

وأخرج الترمذي^(١) عن ابن عمر مرفوعاً في رجل مات وعليه صيام: «فلينصم عنه مكان كل يوم مسكيناً» وقال لا نعرفه مرفوعاً، إلا من هذا الوجه، والصحيح عن ابن عمر موقوف، وزوي ابن ماجه بإسناد حسن - كما قاله الفرطبي - عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: فمن مات وعليه صوم شهر، فليطعم منه مكان كل يوم مسكيناً، وقال مالك: لم أسمع عن أحد من الصحابة ولا من التابعين بذلك، وهذا يؤيد النسخ وأنه الأمر الذي استقر الشرع عليه آخر^(٢)، انتهى مختصراً.

ثم اختلف محيرو النصوص عن الميت ههنا في مسألتين: الأولى: في حكمه، قال العلامة العيني في «شرح الصحيح» أطلق ابن حزم النقل عن الليث بن سعد وأبي نور وداود: أنه فرض على أوليائه كلهم أو بعضهم، وبه صرح أبو الطيب الطبري في تعليقه بأن المراد منه الترحوم، ويجزم به الثوري في «الردعة» من غير أن يعزوه إلى أحد، ورد في «شرح المهدب»، فقال: إنه بلا خلاف، وقال زين الدين: هذا منه عجب، انتهى.

وقال الحافظ^(٣): ليس هذا الأمر للوجوب عند الجمهور، وبالف إمام

(١) أخرجه الترمذي (٧١٨).

(٢) انظر: «مرقاة المفاتيح» (٢٨٣/٤).

(٣) فتح الباري (١/٤).

البحرين ومن بعده ددعو الإجماع على «أنا» وفيه نظير؛ لأن بعض أهل الظاهر أوجه، فعمله لم يعتد بخلافه على قاعدته، انتهى.

والثانية: هي ادعاء الوافي فبطل كل قريب، وفصل التوارث خاصة، وقيل: عبثه، وقيل انكرهاني الأصحح أن العزلة عن القريب، سواء كان حصة أو وارثاً أو غيرهما، انتهى. وإن صدق عنه أحسن، قل في «تخرج استدل» إن كان بدون أنوالي صح وإلا لا، انتهى.

وطال القاري^(١) نو لا بد من الإبقاء عندنا في ثروم الإطعام على التوارث. بخلاف الشافعي، وإن أوصى فليأخذ بطرم التوارث إخراجاً، إذا كان يخرج من المثلث، فإن زاد على الثلث لا يجب على التوارث، فإن أخرج كان منطوعاً، وبحكم حوز إخراجاً، وهذا كله إذا فاته شيء عند إمكده فصاعه، وثما من فاته شيء من رمضان قبل إمكان القضاء فلا تشاركه ولا إثم، وأصح ما ذهبنا على ذلك، إلا طويوساً وقتادة، فإنهما يوحسان التدارك بالصوم أو الكفارة ولم مات قبل إمكان القضاء، انتهى.

واستدل الماتعون عن السنة في ذلك بالصيام حديث بن عباس عمن أنس بن مالك، وحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات وعليه صوم شهر فليطعم عنه مائة مسكينة»، قال القاري في شرح الموطأ: إسناده حسن، قال العيني^(٢) هذا الحديث رواه الترمذي، ثم قال: لا نعرفه مرفوعاً إلا من عبد الواسع، والصحيح عن ابن عمر موقوف.

ورواه ابن ماجه أيضاً ورواه غيره، ثم ذكر ما يورده على هذا الحديث.

(١) مرقاة المفاتيح: (١٢٠/١٨٢)

(٢) معجم القاري: (١٢٢/٨٦)

قال أبو حنيفة: «وثبت لأن متولى النكاح من خلاف ما رواه مسلم في روايته
للمسحوخ بيمينه المتكلم بدل على منسوخ التمسك من الاعتقاد، وفي
الاعتقاد رأ^١ أنه بخلاف سواء ما روي لا ينسخ حكمه وهو القياس على
الأخبار الصحيحة عنه في الصلاة انتهى»

وقد أخرج الطحاوي في المعجم، وهو مرفوع في إسناده، وأما قوله
«وكان ينبغي^٢» أما الجواب عن حديث الباب وهو حدث عائشة المذكور،
فقد قال شيخنا: سألت أحمد عن حديث عبد الله بن أبي حمزة عن محمد بن
جعفر عن ثروة عن عائشة مرفوعاً: «من مات وعليه صيام» فقال أبو عبد الله:
«ليس بصحيح»، وهذا من قول عبد الله بن أبي حمزة، وهو صكر الحديث،
وقال غيره: «بإسناده الصحيح» وليس كذلك، ثم خرج ذكر عائشة في إيطعم يوم
الصيام، وقد^٣ ١٨٨ من صحيح

ثم قال: «روى أحمد عن علي أنه لا يصلي أحد من أحد، فذلك الضوم»
لأنه لا يسهو، عند منية، وقال ابن القطر: «لما لم يجر الصوم من التمسك
انصرف في ذلك فكأنه قد مضى، فمروا ما أحلف به الوعد، أجمع عنه، وحكي
أن المقصود أيضاً في منسوخ الطحاوي: «من نكح أنه قال: لم حار أن يقوم
أحد من أحد في الصوم لحار أن يصلي الناس عن الناس، فلم كان [ثبت]
بأنه أحار أن يؤمن بدول أنه يمسح عن أحد أبي طالب، فخرجت عن العامة،
ووزن أحسن الأمة على أن لا يؤمن أحد من أحد، ولا يصلي أحد من أحد،
فوجب أن يرد ما أحلف به إلى ما أجمع عليه، انتهى»

قال الطحاوي^٤ «أو يقال: إذا احتلج نكاحاً مبرحاً إلى قوله تعالى:

(١) ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩

(٢) في التاريخ (١٧٨، ١٧٩)

(٣) شرح أبو حنيفة (١٧٨، ١٧٩)

(١٧) باب ما جاء في قضاء رمضان والكفارات

٤٤/٦٠٤ - حدثني بخير عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن
أخيه خالد بن أسلم: أن عمر بن الخطاب أقطع ذات يوم في
رمضان، في يوم ذي غيم،

«وَالَّذِي لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى»^(١) وقد أعلّ حديث ابن عباس بالاضطراب،
ففي رواية أن السائل امرأة أن أمها ماتت، وعليها صوم شهر، وفي أخرى:
وعليها خمسة عشر يوماً، وفي أخرى: أن أخي ماتت، وعليها صوم شهرين
متتابعين، وأخرى: قال رجل: ماتت أمي، وعليها صوم شهر، راجيب: بأنه
ليس اضطراباً إنما هو اختلاف بحمل على اختلاف الوقائع، وزد بأنه بعيد
لاتحاد المخرج، فالروايات كلها عن ابن عباس.

(١٧) ما جاء في قضاء رمضان وأما جاء في صيام الكفارات

أي: باب ما روي القضاء في الصيام، وهل يجب المنابع فيه أم لا؟
وغير ذلك. وكذلك هل يجب التمتع في صيام الكفارات أم لا؟ وأما وجوب
الكفارات وأنواعها فقد تقدم قبل ذلك.

٤٤/٦٠٤ - (مالك، عن زيد بن أسلم)، العدوي الجعفي (عن أخيه
خالد بن أسلم)، الفرسي العدوي الجعفي أخو زيد بن أسلم مرلى عمر بن
الخطاب، ذكره ابن حبان في «الثقات»، له في أوائل الزكاة من البخاري حديث
بلفظ: قال أحمد بن حنبل بن أبي، ووقع في بعض نسخ الصحيح: ثنا أحمد،
فعنى هذا كان ينبغي أن يرقم له «خ» كذا في تهذيب الحافظ. وذكره
الكنلابي في أفراد البخاري (أن عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - ثلثي
الصلوات الثلاثين (تفطر ذات يوم في رمضان في يوم ذي غيم) أي: سحب

(١) سورة الشرح: الآية ٢٩.

أَنَّ زَيْدَ بْنَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَامَ يَوْمًا مِنْ أَجْلِ اللَّهِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهِ حَرْمٌ، فَهُوَ كَمَا أَنْتُمْ تَصُومُونَ الْيَوْمَ».

رواه أبو داود، وأبو حنيفة، كما فسره الزيداني، أو خلق، كما حرم به ابن الهيثم، والواد، وأنه عد سي. وعابت النعمان، بالواد في سحر «المحرمة» لمجيء، وفي «المحرمة» لمجيء،^(١) «أو عابت» بلفظ «أو عاك» من الزيداني.

قال الساجي^(٢) يريد أنه قد اجتهد في الوقت اجتهاداً غلب على ففته من التمسير، وهذا الذي سرح الصائم في يوم التمسير أن يحرم فيه، فما لم يغلب على طه أن التمسير قد غابت ثم يجزئه له تعلم، فحين أقول مع الشئ فعله القضاء، والكفارة، لأنه قد دخل في الصوم، ولمعه الإمساك، وحرم عليه الأكل، إلا بالاجتهاد ولين مع التمسير، فإذا غلب على طه أن التمسير قد غابت حل له لمطر، وهذا حكم الصلاة وسائر العبادات، إذا حدثت علامات أوقتها، قام الاجتهاد في ذلك مقام المعرفة بدخول الوقت في حوزة الفعل، انتهى.

قلت ذلك الساجي فيه ثلاث مسائل، وهي كلها خلافية، الإمساك، والقضاء، والكفارة، وسباني الكلام عامر انقضاء في آخر الحديث.

أما الإمساك فقد، الموقوف^(٣)، كل من أطر والصوم لا يتم له، كالتمطر، فغير عذر، وأما عطر، فمن أن الفجر ثم يقطع وقد طلع الفجر، أو يقطع أن التمسير قد غابت وتم تحس، أو الأساسي لبنة الصوم ونحوهم، يلزمهم الإمساك، لا تعلم فيه خلافًا بينهم، إلا أنه يخرج على قول عصاة في المعدود في المنظر، بإحاطة قطر غيرة يومه، وهو قول شاذ ثم نخرج عليه فعلى التمسير.

وأما من يدعي له العطر أول النهار طاهرًا أو باعًا كالحائض، والمساكين،

(١) انظر «التعليق المسند» (١/١٠٩).

(٢) «المعجم» (١/٤١).

(٣) «المعجم» (١/٣٨٧).

ولصبي، والكافر، والمنريق إذا زالت أقدارهم في أثناء النهار، ففيهم زواجر
للإمام أحمد، وإحدهما: يلزمهم الإمساك، وهو قول أبي حنيفة والثوري
ولأبي ذرٍّ والحسن بن صالح، لأنه معنى لو وجد قبل الفجر أوجب الصيام،
إذا طرأ بعد الفجر أوجب الإمساك، كقيام الحجة بالرؤية.

والثانية لا يلزمهم الإمساك، وهو قول مالك والشافعي، وروى ذلك عن
حامد بن زيد، وزيد بن عمار، ابن مسعود: من أكل أول النهار فلا يأكل غيره، وروى
عن جابر بن زيد: أنه قام من - فوجد امرأة قد ظهرت من حبس
فأصابها انتهى

وأما وجوب الكفارة فعند الحنفية فيه تعصيل واختلاف بسطه أهل
الغروب، ففي الدر المختار^(١): نسحر أو أفطر بطن ليلاً، والحال أن
المفطر حاج، والشخص لم يغرب - «أف وتشتر» - ويكفي الشك في الأول، دون
الثاني، عملاً بالأصل فيهما، ولو لم يبين الحال لم يفس في ظاهر الرواية.
والسنة تنفر إلى ستة وثلاثين، محلها السطولات.

قال ابن عديم: يكفي لإسقاط التكفارة الشك في الأول أي: النسحر،
لأن الأصل بقاء الليل، فلا يخرج بالشك، وفي وجوب الكفارة مع الشك في
الغروب اختلاف المشايخ كما نقله في «البحر» عن شرح الطحاوي، ونقل
أبصاراً عن «البدائع» تصحيح عدم الوجوب، فيما إذا غلب على رآيه عدم
الغروب، لأن احتمال الغروب قسم، فكذلك شبهة، والكفارة لا تحب مع
الشبهة، انتهى

لا يحسن أن هذا يقتضي تصحيح الغروب بعدم الوجوب عند الشك في
الغروب بالأولى، لكن ذكر في «الفتح»^(٢) أن مختار الفقهاء أبي جعفر لروم

(١) (٢٣٦/٢)

(٢) مع الفقرة لابن عديم (١/٢٩٦).

عن أبي بصير قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من صام يوماً لم يضره شيء من الدنيا ولا الآخرة.

الحكمة علة الفتن، لأن ما يفتن به من الشهوة الغريبة شبيهة بالإثم لا حقيقته، فهي حال الفتن دون ذلك هو شبيهة بحقيقة، وهي لا تضره الغفلة، ثم قال في التوضيح: هذه إذا لم يفسد الحال، فإن ظهر أنه يفسد فليس بالغفلة، بل بالفتنة، ولا أعظم فيه حالاً.

وقوله: التفرغ إلى سنة ثلاثين، عند عسى ما هي الفتن، إما أن يفرض على من أو يفسد أو يهلك، وكل من ثلاثين يوم أن يكون في وجود المصباح، أو أيام الصوم، فهي سنة، وكل منها إما أن ينشأ له صحة ما سألته، أو يفسده، أو لا، وكل من الثلاثين عشر يوم أن يكون في إتمام الصوم أو في انتهائه، فذلك مدته والآخرة، انتهى.

وتحذره رجل، فقال يا أبا عبد الله السويدي، انظر لغيرك في التمتع الجدي والشر السويدي دون غيرك الاستعظام، وهو إشياء، أي: شهوات النفس، وما يند في بعض السبع من الشهوة في أولها سبع من التمتع، ليس فيها وجه، قال الناجي: لا يحدد أن الرجل فقد بذلك يعلم من سئل ما يجب على من أظفر بعد الإحرام، ويحتمل أنه يحرمه ذلك أن يمتنع عن الأكل في مكة مرة، لأن ذلك واجبه على من أظفر، وهو لا يعرف أن التمس زعم صوم، ثم جمع بعد ذلك أنه وجب صوم، انتهى.

فقال صبر من الحفظ، أي: صبي به عنه، والمخطأ هو الأمر الذي يقع فيه المخاطفة والبيان والاحتياط في التمتع، أي: لا يخرج منه ولا يتركه، أي: اجتنبه، أي: حذر من حذر الصوم، حتى عطلت النفس عن التمس، قالت: ولا تكلف الله نفس إلا وسعها، وليس في السبع الشهوة لعمري، أي: الوقت، ذكر الغراء ما لا اعتقاد من الاعتقاد في التمس.

قال مالك: إنما تريد بمُرْلِي: (الخطيب يسير) القضاء، فيما سمي، وإِنَّهُ أَخْلَبَ. وخُفَةُ مَوْلَتِهِ وَيَسَارَتِهِ، بِقَوْلٍ: نَصُومُ يَوْمًا مَكَانَةً.

(قال مالك: إنما يريد) عمر - رضي الله عنه - (بقوله: الخطيب يسير) وجوب القضاء) مفعول لقوله: يريد. (فبما تُرى) يقسم أنون أي نظر. (والله أعلم) بحقيقة المراد (و) يريد بقوله: يسير (خُفَةُ مَوْلَتِهِ وَيَسَارَتِهِ) بالنصب، عطف على النعمة، أي: يريد كونه يسيراً وهو كذلك، يعني الأمر سهل لا صعوبة فيه، إذ لا يحب فيه الكفاية، كأنه (يقول: نَصُومُ يَوْمًا مَكَانَةً) وما ظنه الإمام مالك من قول عمر - رضي الله عنه - هو المروي عنه - رضي الله عنه - معسراً.

فقد روى عبد الوزاري عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: الخطيب يسير، وقد اجتهدنا، نفسي يوماً، وروى أنه قال: يا هؤلاء، من كان أفطر فإن قضاء يوم يسير، ومن لم يكن أفطر فليتم صومه، وفي (التمليح للمسجد)^(١): روى ابن أبي شيبة عن حنظلة قال: شهدت عمر - رضي الله عنه - في رمضان، وقرب إليه شراب، فشرب بعض القوم وهم يرون أن الشمس قد غربت، ثم ارتقى المذبح فقال: يا أمير المؤمنين! والله إن الشمس طالعة لم تغرب، فقال عمر - رضي الله عنه -: من كان أفطر فليصم يوماً مكانه، ومن لم يفطر فليتم صومه حتى تغرب الشمس.

وزاد من طريق آخر فقال له: *إنما بعثناك داعياً ولم نبعثك واحباً، وقد اجتهدنا، وفحصه يوم يسير، وروى الأثرم بمعناه، ونحوها أخرجه البيهقي بمدة طريق، وبمعناه ما في البخاري^(٢) عن معمر عن هشام بن عروة عن أبيه^(٣) عن

(١) (٢٠٦/٢).

(٢) أخرجه البخاري (١٩٥٩)، وأبو داود (٢٣٥٩)، وابن ماجه (١٦٢٤).

(٣) كما في الأمل والضراب، عن فاطمة.

أسماء قالت: أفعدونا على عهد رسول الله ﷺ يوم غيم ثم طلع الشمس، فبطل
لجئنا، فمروا بضعاء قذر، ولا أحد من النساء، وقال معمر: سمعت هذا ما
يقول: لا أدري أفصوا أم لا.

قال الحافظ^(١): طاعفوا بحار من الشجر فنبهوا، فكأن الجميع كأن حزمة
بالنقص، معمول على أنه استند فيه إلى دليل آخر، وأما حديث أسماء فلا يعطف
فيه إنبات النقص، ولا فيه، وقد احتجبت في عهد الحسنة.

قال الموصلي^(٢): إنه أكل ظن أن نحر ثم طلع، وقد كان طلع، أو أنظر
يقول إن الشمس لما شبت، وأنجمت، أعادته الفضة، هذا قول أكثر أهل العالم
من النساء وميرها، وحكي عن عروة ومجاهد، الحسن وسعدان: لا هذا
طليهم: هذا روى عنه من ذهب قال: كتب جالت في محض موكب، ثم روى
ومجاهد، في زمان عمر بن الخطاب، فأنشأ بحسان^(٣) فيها غراب من بيت
حنيفة، فسر بها، وحين يرى الله من الليل، ثم انكشف السحاب، فإذا النصف
ضالعة، قال: جعل الناس يقولون: انصبي يومك مكانك، فضاء، عمر: والله لا
تضيق، ما تعانينا لانتج، وما ما روى الأثر: أن عمر - رضي الله عنه - قال:
من أكل فليفض يوماً، وروى هشام عن عاتكة [امراة] عن أسماء، فذكر
حديث البخاري المتقدم قريباً.

فذهب الحنفية - منهم الأئمة الأربعة - إلى إيجاب النقص، قال
الشيخ^(٤): روى قال عمر بن الخطاب عن عمر بن الخطاب، وهو الأكبر الأكبر، وهو

(١) فتح الباري (١: ٢١٠).

(٢) المعجم (١: ١٣٨٩).

(٣) الحسان: بكر النهر، جمع نهر بضم ناء، وهو النهر الأكبر، وهو

(٤) حكمة البخاري (١: ١٦٦).

راوحت، أحسن الكفاية في الجراح، ونعت جماعة إلى أنه لا يحب القصد في هذه النصوص، أحداً منها ورد في بعض طرق تصانيفه أنه قال: لا قصي، لكن قال ابن عبد البر، عليه، هي رواية صحيحة، والنسوبات رواية الإثبات.

قال العيني، وخلفوا ربيعة، وهب الروي في هذه الرواية المتقدمة لمعة الروايات، رجال المتنبي، في هذه الرواية إرسال، وبغضوب بن سميدان كان يعمل على ربيعة بن وهب، وهذه رواية المتقدمة لبيعة الروايات، وزيد ثقة إلا أن النسخة غير مأمونة، انتهى.

قال المصنف، وروي عن معاهد وعطاء، وعروة بن الزبير أنهم قالوا: لا قضاء عليه، بمسألة من أقل ما سأل، قال المصنف^(١)، وحاء، بركة القضاء عن معاهد والحسن، ربه قال إسحاق وأحمد في رواية، واحتارة ابن حزيمة، فقال: قولهم لا بد من القضاء، أنه يسد، ولم يبين عندي أن عليهم قضاء، ويرجع الأول أنه لم يعم هلال رمضان فأصبحوا مفسدين، ثم قيل أن ذلك اليوم من رمضان، فلقضاء واجب بالاتفاق، فحصلت هذا، وقال من اثنين لم يوجب ذلك القضاء إذا كان صوم نحر، انتهى.

بعد علم بما تقدم اختلاف الروايات عن الإمام أحمد، لكن فروعه مرفوعة للحسين، بل لم يرد المتنبي فيه اختلاف الرواية أصلاً، كما تقدم من كلامه، وفي المتنبي^(٢)، قال وسنوه معتقداً أنه لعل، فإن يشار، أي بيان ظلال الفجر أو عند غروب الشمس، قضى، لأنه لم يتم صومه، انتهى.

تنبيه: أن ابن عمر، رضي الله عنهما، عند ابن أبي شيبة سقط، ولم أره المتنبي، فقال: ما أمر المتنبي، وإن به السير خالصة مريح في أن

(١) صحيح الترمذي (١٠٠٠/١٠٠)

(٢) صحيح الترمذي (١٠٠٠/١٠٠)

٤٥/٦٠٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ تَابِتٍ، عَنْ نَافِعٍ؛ أَنَّ غُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ نَصْرٍ كَانَ يَقُولُ: يَصُومُ قِضَاءَ رَمَضَانَ مُتَتَابِعًا، مَنْ أَفْطَرَهُ مِنْ تَرْجِيهِ نَوَّ فِي سَفَرٍ

عمر - رضي الله عنه - أفطر قبل الأذان، وحكى الباجي برواية ابن نافع عن مالك: أن البصير الذي في الحضر أو المصر فيه المؤذنون أنه لا يأكل إذا كان أذانهم عند الفجر، وإن رأى هو الفجر لم يطلع، ولا يفطر حتى يؤذنوا، وإن رأى هو الشمس قد غربت، لأنهم موكلون بذلك. وهم رعائه، وروى عيسى عن ابن القاسم: يأكل ويشرب حتى يطلع، إذا كان ممن يعرف الفجر، وكذلك الفطر إذا غربت الشمس ولم يترك، انتهى.

٤٥/٦٠٥ - (مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر كان يقول: يصوم قضاء رمضان متتابعاً) بصيغة اسم الفاعل في جميع النسخ المصرية، وبالمصدر بلفظ: متتابعاً هي أكثر النسخ الهندية. (من فطره) فاعل لقوله: يصوم، والضمير المنصوب لرمضان. (من مرض) لفظة من أجلّة أي بسبب المرض. (أر) أفطر (في سفر) قال الباجي^(١): ويحتمل أن يريد به الإخبار عن الوجوب، ويحتمل أن يريد به الإخبار عن الاستحباب، وعلى الاستحباب جمهور الفقهاء، فإن فرقه أجراه، وبذلك قال مالك وأبو حنيفة وأخافعي، والأدليل على صحة ما ذهبوا إليه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾^(٢) الآية، ولم يخص مفرقة من متتابعة، فإذا أتى بها مفرقة فقد صام عدة أيام آخر فوجب أن تجزئه، انتهى.

قال الزوايدي^(٣): ذهب الجمهور - منهم الأئمة الأربعة - إلى استحبابه

(١) المتن: (٢/٦٤).

(٢) سورة البقرة: الآية ١٨٤.

(٣) (٢/١٨٧).

فقط، وبه قال جميع من الصحابة، وإن كان القياس التابع إلحاقاً لصفة القضاء بصفة الأداء، وتعجيلاً لبراءة السنة، ولكن لم يجب لإخلاق الآية، وفي الدارقطني بإسناده ضعيف: «أنه ﷺ سئل عن قضاء ومعدن، فقال: إن شاء فرقته وإن شاء تابعه». ومذهب ابن عمر وجوب اتباع القضاء، وكذا روي عن علي والحسن والشعبي وبه قال أهل القاهر.

قلت: وحكي في «شرح الإحياء» عن إمام التحريمين وغيره: أن مذهب مالك إيجاب التابع، ولا يصح، فإن أكثر المالكية حكوا عنه الذنب فقط ومع أصحاب المذهب، وفي «الشرح الكبير»: ذنب تعجيل القضاء وتابعه، انتهى.

وقال الأبي^(١) المالكي: مذهب الكافة من علماء الأمصار أنه لا يلزم انتداب في قضاء رمضان، وأوجه الطاهرية، وقال بكل من القولين جماعة من أصحابنا والتابعين، انتهى.

وقال الخوافي: قضاء شهر رمضان متفرقاً بجزئ، وانتدابع أحسن.

قال الموفق^(٢): هذا قول ابن عباس، وأنس بن مالك، وأبي هريرة، وابن محبريز، وأبي قلاب، ومجاهد، وأهل المدينة، والحسن، وسعيد بن المسيب، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وإليه ذهب مالك وأبو حنيفة والثوري والأوزاعي والشافعي وإسحاق، وحكي وجوب التتابع عن علي وابن عمر والنخعي والشعبي، وقال داود: يجب ولا بشرط، لما روى ابن المنذر بإسناده عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «من كان عليه صوم رمضان فليسرده ولا يفقهه»، ولنا إطلاق قوله تعالى: «فَصِدَّ عَنْ أَنْكِرِ أَنْفَرًا»^(٣) غير مفيد، فإن

(١) «إكمال إكمال المسلم» (٢/٢٦١).

(٢) «المفتي» (١/١٠٨).

(٣) سورة البقرة الآية ١٨٤.

لا أخري بينهما قال: تفرق بينهما.

لا يخزي إلا متناعاً. (لا أخري أيهما قال: يفرق بينه) راد في السح الهدية بعد ذلك (ولا أيهما قال: لا يفرق بينه) وأيضاً هذه الزيادة في السح المهرية غير النسقية.

قال ابن عبد البر^(١): لا أخري عن أخذ ابن شهاب عنه. وقد صح عن ابن عباس وأبي هريرة: أنهما أجازا تفرق قضاء رمضان، وقالوا: لا بأس بتفرقه. ثم قال الله تعالى: ﴿قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُمْ الْفَرْقُ﴾. وهكذا أخرج ابن أبي شيبة عنهما: لا بأس بقضاء رمضان متفرقاً.

وقال الحافظ: هكذا أخرجه مالك منقطعاً مبهمًا، ووجهه عند الأوراق معياً عن معمر بن الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس فيمن عليه قضاء رمضان قال: يقضيه متفرقاً. قال ابن تعالى: ﴿قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُمْ الْفَرْقُ﴾. وأخرجه الأرقطبي من وجه آخر عن معمر بن راشد قال: صمه كيف شئت. وروى في فائد أحمد بن حنبل من رواية عن أبيه عن يوسف بن الزهري بنفسه: لا يصحك كيف قضيتها، إنما هي عدة من أيام أخر فأحصه.

وخالف عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء: أن ابن عباس وأما هريرة قال: خروا إذا أحصيته. وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي هريرة عن قول ابن عمر، وكأنه اختلف فيه عن أبي هريرة انتهى.

قلت: ويستدل الجوار المتفرق بما أخرج ابن أبي شيبة^(٢) عن محمد بن المنكدر قال: بلغني أن النبي ﷺ سئل عن تقطيع قضاء رمضان، فقال: «ذاك إليك، عمان: رأيت لو كان على أحدكم دين فقص الدرهم والدرهمين ثم يكن قضاء، فإنه أحق أن يعفو ويغفر» وأخرج عن أسامة بن شنت فاقص

(١) الاستذكار (١/١٠٨)

(٢) المعجم (٦/١١٧)

١٧٠/٦١٧ - **وَحَدَّثَنِي** سِمْسَكُ بْنُ دَاكُورٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَمْ أَسْتَقِ، وَعَدَّ مَسْجِدَ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَمِنْ ... عَنْ أَبِي يَحْيَى، فَتَلَسَّسَ عَابِدُ الْأَمَانِ ...

رمضان متتابعاً، وإن شئت، منفرقاً، وعن معاذ بن جبل: قال: ألتهم العباد، وضم كيف شئت، وهكذا أخرجه عن رافع بن خديج وغيره من الصحابة والتابعين، وأثر محمد بن المنكدر ذكره الأثرم أيضاً.

قال الموفق^(١): روى الأثرم بأسنده عن محمد بن المنكدر، أنه قال: بلغني أن رسول الله ﷺ سئل عن تقطيع رمضان، فقال: رسول الله ﷺ: «لم كان على أحدكم دين، فقصاء من الفرمم والفرحسين، حتى يقضي ما عليه من الدين، من كان ذلك قاضياً فيه» قالوا: نعم يا رسول الله، قال: «فالله أحق بالمغفر والشجور منك».

١٧٠/٦١٧ - (مانث، عن نافع عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - أنه كان يقول: من استقاء أي: تكلف انقيء واستدعاه (وهو معانم، فعليه انقصاء، ومن ذرعه) يدال معجزة راء وعين مهملتين أي غلبه وسفه (القيء، فليس عليه القضاء) قال الموفق^(٢): معنى استقاء: تقيءاً مستدعياً تلقى، وذرعه: خرج من غير اختيار منه، من استقاء فعليه القضاء، ومن ذرعه فلا شيء عليه، وهذا قول عامة أهل العلم، قال الخطابي: لا أحله بين أهل العلم فيه اختلافاً، وقال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على إبطال صوم من استقاء عامداً، وحكي عن ابن مسعود وابن عباس: أن انقيء لا يقطر، وروي أن النبي ﷺ قال: ثلاث لا يفلطن: الحجامة والنقيء والاحتلام..

ونما ما روى أبو هريرة مرفوعاً: من ذرعه القيء فليس عليه قضاء.

--- - --- - ---

(١) والمعني (٤٠٩/٤).

(٢) المعني (٤٠٩/٤).

الحديث، رواه أبو داود والترمذي^(١)، وقال: حسن غريب، وقليل انقي، وكثيره سواء في ظاهر قول الخرقى. وهو إحدى الروايات عن أحمد، وعنه لا يفتقر إلا بملء الفم؛ لأنه روي عن النبي ﷺ أنه قال: «ولكن دسعة نملأ الفم» ولأن اليسير لا ينفذ الوصية فلا يفتقر كالتكثير، والرواية الثالثة تنصف الفم لأنه ينفذ الوصية فيغني به كالتكثير انتهى.

وقد روى البحاري في «تاريخه الكبير» وأصحاب السنن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «من ذرعه الفم، وهو صائم، فليس عليه القضاء، ولا استغفره فينقص»، قال الترمذي: حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ إلا من حديث عيسى بن يوسف، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة ولا يصح إسناده، وقال البحاري: لا يصح، وسط العيني الكلام على صحة

وقد أبو عمر^(٢): الأصح أنه ساقط على أبي هريرة، وصححه بن حبان ونحوهم، وقال: على شرط الشيخين. وقد وأقره عليه الذهبي، وله متابعة من حديث حفص بن غيات عن هشام بن حسان عند الحاكم، وقد أبو علي الطوسي، هو حديث عيسى، والصحيح رواية أبي النرداء وأبو داود وأبو عبيد: «أن النبي ﷺ قام فأفطر»، وقال الترمذي: حديث أبي النرداء أصح شيء في الفم والبرء، وقال أيضاً: والعمل على حديث أبي هريرة عند أهل العلم، وبه يقول الشافعي والشافعي وأحمد وإسحاق، وقال ابن المنذر: هو قول كل من يحفظ عنه العلم، قال: وبه أقول، انتهى.

وفي «شرح السنة»: عمل يظهر هذا الحديث أهل العلم، فقلنا: من

(١) أخرجه أبو داود (٢٢٨٠) في كتاب الصيام، باب الصائم يمتنع عما بدأ، والترمذي (٧٠٠) في الصوم، باب ما جاء فيمن استغفر نفسه.

(٢) انظر «الامتداد» (١٠/٦٨٦)، و«شرح الزدنا» (٢/١٨٧).

أصلاً، فعليه القضاء، ومن ذرعه فلا قضاء عليه، ثم يحتفظوا فيه، وقال ابن المنك: لا يكثر منه لا كفارة عليه، فلا في السقاة^(١)

قال إمامنا^(٢) قلت الجمهور إلى التذوق من سبعة ولا ينظر، ومن سبعة ينظر، وبطل ابن المنك الإجماع على بطلان الصيام منه، والحق، لكن محل ابن منكر عن ابن عمر وابن مسعود، لا ينظر مطلقاً، وهي إحدى الروايتين عن مالك.

والسنة الأخيرة بإضافة القضاء، فمن ذرعه أو زاد لا كفارة عليه، على الأصح عندنا، قال داود وحده غصه: لو حن الكفارة، ويحس ببعضه، وقال داود إن ذاع أحصاهم بكفارة بالصيام دور مرة، من المنطقات، ويرى عطاء والأوزاعي وأبو ثور فقالوا: ينسى ويتنسى، وبطل ابن المنك أبى الإجماع على ترك القضاء على من ذرعه الفجر، ولم ينعده إلا في إحدى الروايتين عن الحسن، انتهى.

قلت: لكن قال إمامنا^(٣) ذلك قوم إلى أن القضاء إلا في الفطر، واحصوا في ذلك هذا الحديث، أي: حديث ابن القلاء، قال لعيني^(٤) رآه بالقوم عطاء والأوزاعي وآله ثري، ثم قال الصحابي: ما يصح من ذلك حرم فقالوا: إن ذاع غصه، وإن ذرعه لم ينظر، وأراد بالأخرين القاسم بن محمد، وابن سيرين، والحسن السعدي، والحسين، وسعيد بن حبيب، والشعبي، ومخنف، والثوري، وأب حنيفة، وأصحابه، ومالك، والشافعي.

(١) انظر معرفة الصحاح (٢٢٧: ٢٢٨)

(٢) مع تنزيه (١٧٤: ١٧٥)

(٣) شرح معاني الآثار (٩٧: ٩٨)

(٤) نسخة أخرى (١٧٤: ١٧٥)

واحد... وإصحاف... وروى ذلك عن علي بن أبي حمزة... وأما ما ذكره من أن...
 أحمد بن محمد... وأما ما ذكره... أنقل أحمد بن محمد... من قول...
 وحسنه... من...
 روايات عن العبدية في ذلك

في بابي... من استغناء...
 أصحبه في ذلك...
 نوافي...
 ذلك...
 ثم حمله...
 فلهذا...
 ثم يضاف...
 من أصحاب...
 قال عنه...

في بابي...
 عليه السلام...
 قدوم...
 ثم انكساره...
 بوي...
 بوي...

فصل...
 ثم...

ما لم يرجع منه شيء، ولو جنب، فإن خرج منه نهراً فلا قضاء، إلا أن يرجع منه شيء، فالتقصاء فقط ما لم يخرج من إرجاعه فانكساره أيضاً انتهى.

وعنه أيضاً كما في «الدر المختار»^(١) إن ذرعه انتهى، لا يظطر سلفاً مثلاً انعم أو لا، وإن استنشق عذماً مثلاً لصومه إن كان ملأ الصم فسد بالاجتماع، وإن أفل لا، عند أبي يوسف وهو الصحيح، تكون طاهر الترواية. كقول محمد، إنه بقصد، انتهى. وهي صورة الإعادة مبررة بأقوال كثيرة محتملة كتب الفروع.

قال ابن حبيب: المسئلة تنفوخ إلى أربع وعشرين صورة، لا، إما أن يضرب، أو يستقي، أو كل إما أن يمد أو انعم أو دونه، وكل من الأربعة إما أن يخرج أو عاد أو عاد، وكل من أكرر لصومه أو لا، ولا خطر في التكل عسى الأصح، إلا في الإعادة والامضاء شرط لكل مع الذكر، انتهى.

وفي «مشكاة»^(٢) عن أبي سعيد مرفوعاً: ثلاث، لا يظنون لصائم. حمامة والقيء والاحتلام، روى الترمذي. وقال: هذا حديث غير محفوظ، وعبد الرحمن بن زيد الزوري يضعف في الحديث. قال مالك: روى الدارقطني والبيهقي، ورواه أبو داود عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، قال أبو حاتم: حديث أبي داود كونه بالصواب، قال أبو زرعة: إنه أصح. وقال ابن الهيثم: روى الترمذي من حديث ابن عباس، وقال: هذا من أحسنها إسناداً وأصحها، وأمر به الدارقطني من حديث توبان، فقد ظهر أن الحديث يجب أن يرتفع إلى درجة الحسن. ويضعف رواته إما هو من قبل الاحتياط لا العدالة، فالظاهر دليل الإجابة في خصوصه، قاله القاري^(٣)

(١) (٣/٤٥٠)

(٢) مشكاة المصابيح، (٥/٢٠٦).

(٣) فروع الفنا، (٤١/٢٧٢)

٦٠٨/٢٨ - وَهَذَا ثَلَاثِي عَنْ هَالِكَةَ عَنْ سُلَيْمِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُسْأَلُ عَنْ قَصَاءِ رَمَضَانَ فَقَالَ سَعِيدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ لَا يَفْرُقَ قَصَاءُ رَمَضَانَ وَنَاثِرٌ.

قَالَ سُلَيْمٌ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ فَمِنْ فُرُقِ قَصَاءِ رَمَضَانَ: فَمِنْ حِدَادِ إِعْدَادِهِ، وَذَلِكَ مَجْزِيٌّ، عَنْهُ. وَأَحَبُّ ذَلِكَ إِلَيَّ أَنْ يَبَاقِعَ.

٦٠٨/٤٨ - (مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعْدٍ، الْأَنْصَارِيِّ) أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُسْأَلُ (بَيْنَ الْمُحْبَبِينَ) (عَنْ قَصَاءِ رَمَضَانَ) هَلْ يَتَابَعُ أَمْ يَفْرُقُ؟ (فَقَالَ سَعِيدٌ: أَحَبُّ إِلَيَّ) بِسَدْنِيَّةٍ مَعَ بَنِي الْفَجَارَةِ (أَنْ لَا يَفْرُقَ) بَيْنَ الْمَحْبُورِ أَوِ الْمَعْنُومِ (قَصَاءِ رَمَضَانَ، وَأَنْ يَوَافِرَ). فَجَاءَ نَاءٌ عَلَى مَا حَسِبَهُ الْوَرَقِيُّ، وَبَحْتَنُ كَرَاهَا بَيْنَ الْمَحْبُورِ وَالْمَعْنُومِ مَعًا، وَالْمَوْافِقَةُ لِـ (بَابِ) بِقَوْلِهِ: تَوَافَرَتِ الْحَبْلُ إِذَا حَامَتِ يَبِيعُ بَعْضُهَا بَعْضًا، قَالَ يَبِي: «الْمَجْمُوعُ» أَيِ يَقُولُهُ بِأَنْ يَصُومَ يَوْمًا وَيُفْطِرَ يَوْمًا.

قَالَ السَّاجِي: «فَوَيْلٌ» لِأَحَبِّ إِلَيَّ أَنْ لَا يَفْرُقَ! حَسِبَ مَا مَعْنَاهُ مِنْ اسْتِحْبَابِ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْأَسْتِحْبَابَ: التَّحْيِيلُ، وَبِهِ عَجَلُ أَوَّلِ يَوْمِ اسْتِحْبَابِ لَهُ مَجْزِيٌّ ثَانِي، وَذَلِكَ يُفْعَلُ قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ هَذَا تَوَافَرٌ لَيْسَ بِمَقْصُودٍ فِي نَفْسِهِ، وَوَيْلٌ ثَانٍ أَنْ الْعُلَمَاءَ هَذَا اخْتَلَفُوا فِي وَجُوبِ التَّبَاقُعِ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَتَابَعَ بِالْعَادَةِ عَلَى وَجْهِ مَشْتَرِكٍ عَلَى إِخْرَاجِهِ فَمِنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ تَكُونُ التَّبَاقُعُ مَقْصُودًا.

قَالَ سُلَيْمٌ: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ فَمِنْ فُرُقِ قَصَاءِ رَمَضَانَ: فَمِنْ حِدَادِ إِعْدَادِهِ، لِأَنَّ التَّبَاقُعَ لَيْسَ بِوَاحِدٍ (وَذَلِكَ مَجْزِيٌّ عَنْهُ) بِصِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي التَّبَاقُعِ الْهِنْدِيَّةِ، وَلِي الْمَصْرِيَّةُ: يَحْزَنُ بِصِيغَةِ الْمُفَاعَلَةِ، وَالْحَزَنُ وَاحِدٌ. (وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَتَابَعَ) بِالْحَافِظِ بِأَنَّهُ إِذَا بَدَأَ بِمَرَاغِ ذِمَّتِهِ أَوْ خَرُجَ مِنْ التَّخْلُفِ. كَمَا أَقْدَمَ فِي كَلَامِ السَّاجِي، وَتَقْدِمَ فَرِيدًا عَنْ كَلَامِ الْحَافِظِ لَا بِخِلَافِ لِمَحْزُونٍ لِلتَّعَرُّقِ أَنْ التَّبَاقُعَ أَوَّلُ.

قَالَ حُصَيْنٌ: قَالَ ثَابِتٌ: مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ فِي رَمَضَانَ، سَاهِبًا أَوْ سَائِمًا، أَوْ مَا كَانَ بَيْنَ صِيَامٍ وَاحِدٍ عَلَيْهِ أَنْ عَلَيْهِ نَهْيُهُ يَوْمَئِذٍ.
مُدْرِكٌ

وهي موصلة الإمام محمد بن^(١) رحمه الله بعد ذكر الأئمة، قال صاحب: الجمع بينه الفصل: وإن غرقت وأحصيت العدة فلا بأس بذلك. وهو قول أبي حنيفة والعمامة قيت، وفي «مراعي الخلاء»: لا يشترط التتابع في انقضاء لإطلاق نصه، لكن المستحب استتباع وعدم التأخير عن زمان القدرة مسدوعة إلى الخير وبراءة الذمة، انتهى.

قال يحيى: سمعت مالكاً يقول: من أكل أو شرب في رمضان، ساهباً أو سائماً، لو ما كان عطف على رمضان، أي: أكل أو شرب في رمضان (من صيام) بيان لقوله (أو واجب عليه) كظهور وكفاية (أن عليه) وجوباً (قضاء يومه) كذا قال الرزاعي: وبهذا فإن ربه، وهو القياس، فإن كصوم قد فات وكنت وهو من باب المأمورات، والفرقة تفضي أن السبب يؤثر في باب المأمورات، فإنه ابن دقيق العمد، وأما الحديث فمحمول على صوم المشرك حسداً بينهم، فليس القياس معارضاً للنص كما زعم، انتهى.

وفي شرح النقاية: قال الأوزاعي والليث: يجب القضاء في الجاهل مع دون الأكل والشرب، وقال أحمد: يجب القضاء والكفاية في الصحيح ولا شيء في الأكل والشرب، انتهى.

قال العمدة^(٢) زوي عن علي رضي الله عنه: لا شيء على من أكل سائماً، وهو قول أبي هريرة وابن عمر وعطاء ومناووس وأبي إسحاق وأبي ذؤيب والآلهة، انتهى. وإشافي وشي حنيفة وإسحاق، وقال بسعة ومالك:

(١) «التعليق المجمل» (١/١٩٨)

(٢) «المعجم» (١/٣٦٧)

يعطره، وإنما ما روى أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا فَلْيَتَمَّ صَوْمَهُ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ» متفق عليه، انتهى.

وقال الخطابي: إلى إسقاط القضاء والكفارة عن الناس ذهب عامة أهل العلم غير مالك بن أنس وربيعة بن أبي عبد الرحمن، فأما إذا وطئ زوجته ناسياً فقد اختلف العلماء في ذلك، فقال الثوري وأصحاب الرأي والشافعي وإسحاق مثل قولهم فبعض أكل أو شرب ناسياً، وإليه ذهب الحسن ومجاهد، وقال عطاء والأوزاعي ومالك والليث بن سعد: عليه القضاء، وقال أحمد: عيه القضاء والكفارة، انتهى.

وقال الحافظ^(١): الخلاف فيه مشهور، وذهب الجمهور إلى عدم وجوب القضاء، وعن مالك: يبطل صومه ويجب القضاء، قال عياض: هذا هو المشهور عنه وهو قول شيخه ربيعة وجميع أصحاب مالك، لكن فرفروا بين القرض والتفريط، وقال الداودي: لعل مالكا لم ينفعه التحديث، أو أوثقه على رفع الإثم، انتهى.

قلت: لو لم ينفذ الحديث لما قال بعدم القضاء في التوافل، بل الظاهر أن الحديث ينفذ، إلا أنه حملة على الفل كما تقدم عن الرزقاني، وسيأتي عن غيره أيضاً، وسيأتي التصريح بذلك في «الموطأ» أيضاً.

ومستند الجمهور في ذلك ما رواه الأئمة الستة وغيرهم من جماعة المحدثين عن أبي هريرة مرفوعاً: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلْيَتَمَّ صَوْمَهُ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ»، وذكر العيني الأناط كل واحد من السنة في شرحه، ورواه ابن حبان والدارقطني والبزار وابن خزيمة والبيهقي، قاله الترمذي^(٢)، وقال الترمذي بعد ترجمته: وفي الباب عن أبي سعيد وأم إسحاق،

(١) فتح الباري (٤/١٥٥).

(٢) انظر: تعجب الزاوية (٢/٤٤٥).

وخرجهما العبي في شريحه وتكلم عليهما ولا حبر فيه بعد اتفاق المحدثين
سما أصحاب الصحيح على إخراج حديث أبي هريرة

قال ابن العربي^(١) تعكك جمع فقهاء الأئمة بظاهر هذا الحديث،
ونظف مالك إلى السادة من طريقها فأشرف عليها؛ لأن القطر ضد الصدم،
والإمساك ركن الصوم، فأشبهه ما لو سي ركعة من الصلاة، وقال النضرسي
احتج به من أسقط القضاء، وأحب بأنه لم يتعرض فيه للقضاء، فيحمل على
سقوط الواحدة، لأن المطلوب صيام يوم لا حرّم فيه، لكن زوى الدارقطني
فيه سقوط القضاء، وهو نفس لا يقبل الاحتجاج، لكن إشأن في صحته، لأن
صح وحب الأخذ به وسقط القضاء

قال الحافظ وأحب بعض السائكة بحمل الحديث على صوم النضر،
كما حكاه ابن أبي شيبة، وكان ذلك ابن القفاور، واعتل بأنه ثم يقع
في الحديث تبين رمضان فيحمل على التطوع، وقال الميثب وغيره لم يذكر
في الحديث إثبات القضاء، فيحمل على سقوط تكفارة عنه، وإثبات عنه
ورفع الاسم عنه، والحبوب عن ذلك كله بعد أخرجه ابن خزيمة وابن حبان
والحائم والدارقطني عن أبي سئد عن أبي هريرة بلفظ: «من أفطر في شهر
رمضان تاسياً، فلا قضاء عليه، ولا كفارة»، عيين مصان وصرح بإسقاط
القضاء، قال الدارقطني: تفرد به محمد بن مرزوق عن الأئمة.

وتعقب بأن ابن خزيمة أخرجه أيضاً عن إبراهيم بن محمد الناهلي، وبأن
الحاكم أخرجه من حديث أبي حاتم الرازي، كلاهما عن الأنصاري، فهو
المفرد به، كما قال البيهقي وهو ثقة، والبراد أنه انفرد بذكر إسقاط القضاء
فقط، لا تعيين بمصاد، فإن النسائي أخرج الحديث من طريق علي بن بكار

(١) انظر: علامة الأحمدي (٣/ ٢٤٦)، وفتح الباري (١/ ١٥٦)

٤٩/٦٠٩ - وَهَذَا ثَلَاثِي عَنْ مَالِكٍ - عَنْ خُمَيْدٍ - بَنِي ثَيْبٍ الشَّكَنِي:

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، وَأَنْفَضَهُ: ذُو الرَّجُلِ بِأَكُلٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَامِبًا، فَقَالَ: اللَّهُ أَطْعَمَهُ وَسَقَاهُ، وَقَدْ وَرَدَ إِسْفَاطُ الْقَضَاءِ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «خَرَجَ الْمَدَنِيُّ بِلَفْظٍ: إِنَّمَا هُوَ رَزَقٌ سَاقَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ»، وَقَالَ: بَعْدَ تَحْرِيجِهِ: هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ وَكُلُّهُمْ ثَقَاتٌ.

قَالَ الْحَافِظُ: يَكُنِ الْحَدِيثُ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَعَبْدٍ، وَلَيْسَ فِيهِ هَذِهِ الزِّيَادَةُ، وَرَوَى الدَّرَقُطَنِيُّ أَيْضًا إِسْفَاطَ الْقَضَاءِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، وَتَوْلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَخْرَجَ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَفَعَهُ: «مَنْ أَكَلَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَامِبًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ»، وَإِسْنَادُهُ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا لَكِنَّهُ صَالِحٌ لِلتَّبَعِ، فَأَقُولُ: دَرَجَاتُ الْحَدِيثِ بِهِدِهِ الزِّيَادَةُ أَنْ يَكُونَ حَسَنًا يَصْلُحُ لِلْإِحْتِجَاجِ بِهِ، وَقَدْ وَقَعَ الْإِحْتِجَاجُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ بِمَا هُوَ دُونَهُ فِي الْقُوَّةِ، وَيَعْتَفَدُ أَيْضًا أَنَّهُ لَمْ أَفْتِ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْ غَيْرِ مُحَافَظَةِ نَهْمٍ مِنْهُمْ، كَمَا قَالَ ابْنُ الْمُبَرِّكِ وَأَبِي حَزَمٍ وَغَيْرُهُمَا.

وَمِنْ الْمُسْتَطَرَفَاتِ مَا رَوَاهُ عَبْدُ الزُّبَيْدِيِّ [عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ] عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ: أَنَّ إِنْسَانًا جَاءَ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَالَ: أَصْبَحْتُ صَائِمًا نَسِيتُ فَطَعِمْتُ قَالَ: لَا بَأْسَ، قَالَ: ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى ابْنِ دَنَسِيثَ وَطَعِمْتُ وَتَرَيْتُ، قَالَ: لَا بَأْسَ، اللَّهُ أَطْعَمَكَ وَسَقَاكَ، ثُمَّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى آخَرَ، فَتَسِيتُ نَعِمْتُ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنْتَ إِنْسَانٌ لَمْ تَعُدِ الصِّيَامَ^(١)، انْتَهَى.

٤٩/٦٠٩ - (مَالِكٌ، عَرُ حَمِيدٌ) مَضْعُومٌ كَمَا فِي «الْمَغْنِيِّ» (ابْنُ قَيْسٍ) الْأَعْرَجُ (الْمَكِّيُّ) أَبُو صَفْوَانَ الْقَارِي الْأَسَدِيُّ مَوْلَاهُ، وَقِيلَ: مَوْلَى عَمْرٍو مِنْ رِوَايَةِ السَّنَةِ، لَيْسَ بِهِ بِأَمْرٍ مِنَ السَّادَةِ، مَاتَ سَنَةَ ١٣٠ هـ، وَقَبْلَ مَعْدَهَا، كَذَا فِي «التَّقْرِيبِ»، وَذَكَرَ فِي «التَّهْذِيبِ» جَمَاعَةٌ مِنْ مُؤَلِّفِيهِ رِيعًا مِنَ الْجَارِحِينَ فِيهِ.

(١) «نَهْمٌ: دَفْعُ الْبَارِي» (٤/٦٥٤).

... في قوله ليس من صيام من صام في شهر رمضان...

يقدموا في كونها فريضة، فكذلك مشهور في حق حكم الجمعة رضي الله
عنه - إيد في حق وجوب الصلوة، فكذلك مشروطة الحبر المشهور، وإبراهيم
على الكتاب الكريم - يحرم المشهور جائزة بلا خلاف، ويجوز بحر نواحيه،
كذا عند بعض مشايخنا سلفي ما عرف في أصول الفقه

(قوله) فكذلك في الصيام النهي، وفي العصرية مبراهة حبر المؤتمت التراجع
إلى الآية بطلان، فإنها التي قوله أبي بن كعب أسيد القرآن، وأقر الحديث،
إدانة أيام مناسبات الحج مناجاة، ذلك على ما انفرد من وجود السماع،
ويشده أنه فكذلك قراءة ابن مسعود والتخفيف، وفي المشهور من أنهن من كعب
وإن مسعود، أهما قرأ: فقصيه قراءة آدم مناسبات، حكاه أحمد وبرور الأثر
بسناده

قال الشوكاني: أثر أبي بن كعب أخرجه المارغطني وصححه، قال
ابن قتيبة: "وهو الاحتجاج بما ليس في مصحف عثمان رضي الله عنه"، وروى
قال حبيب بن أبي عمير، ويحوي عندهم بحري حبر الواحد، في الخبر به دون
القطع، قال ابن عبد البر، قال الشامي الصحيح ما ذهب إليه القاضي أبو بكر
القسطلاني أنه لا يحتج به، لأنه إذا لم يوافق مصنف بقرآن، وجبند لا يصح
الاعتناء به، انتهى.

قلت: ما قال: إذا لم يوافق قنيس بحرف، فسنن، لكن ما قال: إنه
لا يصح الاعتناء به، المعروف، لأنه أم يشي أحد، لا يصح الاحتجاج بحبر
السوا من أحد، الأحاد، ثبت وقد تقدم أن جمهور العلماء على الاحتجاج
به، ويحوي عندهم بحري حبر الواحد، قال الشوكاني: قراءة لأحد مثله،
منزلة أحبار، لأحد من جهة تنبيد المطلق وتعطيل العام، كما نظرو في
الأصول، انتهى

عن مالك: وأحب إلي أن يكون ما سئى الله هي الأضحية.
نظام متتابع.

وسئل مالك عن الأضحية

(قال يحيى: قال مالك: وأحب إلي أن يكون ما سئى الله في القرآن) أي:
كل صوم ذكره الله تعالى في القرآن (صيام متتابع) سوى كفارة القتل والظهار،
ولتتابع فيهما واجب بالصوم.

قال الباقى^(١): وقد قال أبو هريرة وابن عباس: إن كل صوم مذكور في
القرآن فالأفضل فيه أن يكون متتابعاً، إلا أنه ما لم يشترط فيه التتابع، فإنه
يجزئ عنه. فترى أنه قال مالك، وكذلك في كفارة الأيمان والثلاثة الأيام
في النحر والسبعة بعد الرجوع، انتهى.

قلت: وهكذا في قضاء رمضان، قال تعالى: ﴿فَصِيَامُ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ وقد
تقدم قريباً، قال الكاساني في «تدائع»^(٢): الكفارات المعهودة في الشرح
خمس أنواع: كفارة النسيء، وكفارة الحز، وكفارة القتل، وكفارة الظهار،
وكفارة الإفطار، والكل واجبة، إلا أن أربعة منها عُرف وجوبها بالكتب
العزيز، وواحدة منها عرفت وجوبها بالسنة، انتهى.

وفي «الترائي»^(٣): أربعة متتابعة بالصوم: أداء رمضان، وكفارة الظهار،
والقتل، والنسيء، لقراءة ابن مسعود والمشهور، والمخير فيه قضاء رمضان،
وعندنا التحق لأذى، والمتبعة، والقرآن، وحزاء النسيء، وثلاثة لم يذكر في
القرآن، وثبت بالأخبار صوم كفارة الإفطار، وهو متتابع، والنظون متعبر فيه،
والندوة، وهو على أقسام، انتهى.

(قال يحيى: وسئل ببناء المححول (مالك) - رضي الله عنه - (عن المرأة

(١) المنظر (٦٦/٢)

(٢) دائع الفتاوى (٢٤٩/٤)

تُصْبِحُ سَابِئَةً فِي رَمَضَانَ، فَتَذْفَعُ ذَفْعَةً مِنْ دَمٍ غَبِيظٍ فِي غَيْرِ أَمْرٍ
مُسَمًّى. ثُمَّ تَنْظُرُ حَتَّى تَمْسِيَ أَنْ تَرَى بَوْلًا ذَلِكَ. فَلَا تَرَى سَيْئًا ثُمَّ
تُصْبِحُ يَوْمًا آخَرَ فَتَذْفَعُ ذَفْعَةً أُخْرَى وَبَيْنَ دَوْنِ الْأَوَّلَى. ثُمَّ يَنْقَطِعُ ذَلِكَ
عَنْهَا قَبْلَ حَيْضَتِهَا بِأَنَامٍ. فَتَسَلُّ مَا دُونَكَ: شَكْتُ بَضْعٍ فِي حَبِّ بَيْتٍ
وَسَلَّ بَيْتًا؟ قَالَ مَا لَكَ. ذَلِكَ لَدَمٌ مِنَ الْحَيْضَةِ، فَإِذَا زَالَتْ فَانْقَطَرَ. ...

تصبح سائلة في رمضان فتذفع ذفعا يصب الداء المحملة سم لها يدفع بمرة
ويفتحها المرأة. قال ابن قارس. الذفعة من القطر والدم وغيرها مثل الذفعة،
قاله المزرقي (من دم غبيظ بعين مهمله أي طوي خائض لا خلط فيها (في
غير أوان) أي وقت (حبيستها) لكن يشترط فيه - كما سيأتي من كلام الباجي -
أن يكون بين هذا وبين ما تقدم من الحيض زمن يصح أن يكون طهراً كاملاً،
وسباني بيانه انظر الكامل، (ثم تنظروا المرأة (حتى تسمي أن ترى مثل ذلك)
اندم مرة أخرى. (فلا تروى شيئاً) وكذلك المحكم لو ترى مرة أخرى هي ذلك
اليوم بل هو الأول.

(ثم تصبح يوماً آخر فتذفع ذفعا أخرى وهي الذفعة (دون) الذفعة (الأولى)
أي أقل منها. وذلك ليس باحتراز، بل لأقل والأكثر سواء. (ثم ينقطع ذلك)
اندم (عنها قبل حيفستها) المعناه (بأنام) فستل بناء السجود، أعاد هذا الكلام
توضيحاً للسؤال (عالملاً) كيف تصبح هذه المرأة (في صبيحتها وصلاتها) قال
مالك. رضي الله عنه - محباً للسؤال: (ذلك الدم من الحيضة) يفتح أسماء
وكسرها (فإذا زالت فانقطرت).

قال الباجي (١) وهذا كما قاله ابن المرأة إذا رأت اندم في وقت يصح
أن يكون حيضها، لأنه تحلل بينه وبين الحيض الذي كان بينه من زمن انظر
ما يكون طهراً كاملاً، فإنه يكون حيضاً، سواء كان في وقت حيضها المعتاد أو

في عرسه ، قال : إنه المداة وله دفعة في اليوم افطرت بها قدمه في كتاب الطهارة من أن الزم إليه ، وفي يوم روى الطهارة ، فهو بعض كتبنا ذلك أو مثله ، انتهى .

وقال أيضاً في الطهارة من مالك : رضي الله عنه ، في مقدار أهل الطهارة رويته ، وفي عرسه في الطهارة ، فإن ذلك غير مقبول ، وأن الرجوع فيه إلى نفعه والعمارة ، ورسنه ذلك أن ظل أمر أصبح إلى تحصيله ، ولم يرد في نشره الجديد ، فإن الرجوع فيه إلى العرف والعادة كالعمل في الصلاة ، والرجوع إلى مقابلة الله مقبول ، واحتلف في تقديره ، فربما في التمسوه في المجدون أهل الطهارة خمسة أيام ، وقد أمر خمس عشرة ، وقال محمد بن مسلمة خمسة عشر يوماً ، وروى صاحب هذه الرواية .

وتقدم في الحديث من الأوجز ، أن لا حد لأهل الطهارة عند الإمام مالك . فإذا رأت المرأة دماً أو سراً ، أحدهما أو كليهما ، فليكن حصصاً لتحتل الطهارة الكاملة ، فيبقى أن تكون حائض لعدم اجتماع ، فلا بد أن تطهر ، وعندنا الحنفية لا يكون إلا من ثلاثة أيام حصصاً شبه هو معروف ، فإذا رأت المرأة دماً يوماً أو يومين لا يكون حصة بل استحاضة ، ولا يجوز لها أن تطهر إلا إذا رأت يوماً أو يومين .

نعم إذا رأت ثلاثة أيام وياليها ، وتقدم قبل ذلك من الطهارة الكاملة ، هو خمسة عشر يوماً عداً ثلثة أيام مكثت ، فيجوز لها أن تطهر ، وأن تحيض بجمع صحة أقدمه ، بل نفعاً نفعه ، قبل ذلك ، بالفطر ، ولا يوجد التدليل إلا في نسخة البرقاني^(١) ، وإلا فغيره من جميع النسخ المصنوعة في خلافة عنها ، وإظهار أنه من كلام الشيخ .

(١) شرح ابن أبي عمير (١٥٨٦/٢٧)

قال البيهقي: "أصح أهل العلم على أن الحائض والزانية لا يحل لهما الصوم، وأنهما يعطيان ميعاداً ويلتزمان، وأنهما إذا صامتا لم يحرم لغيرهم، وقد قالت عائشة - رضي الله عنها -: "كما تحيض عني عهد رسول الله بجنة تبارك بغضه الصوم، الحديث وهو عليه، وقال أبو سعيد: قال النبي: "أليس إذا ذكر إلا حرم؟" لم أقبل وأبى عنه فلذلك من الغصاء. حديثاً رواه البخاري، والحائض ونساء سواها، لا بد من التمسك به ثم تحيض وحكمه حكمه، ومنى وحده الحنفية في حرمه من الشهر لمدة صوم ذلك اليوم. سواها وحده في آونة أو في أشهر، انتهى.

والحنفية وسواها ما فطرت من الصيام، فله التبع في المنية^(١) على من لمسلم ولا يهودي وغيرهما إجماع المسلمين على أنه لا يجب على الحائض قضاء الصلاة وحجب عنها قضاء الصيام، وعلى ابن سبويه طائفة من الخارج أنهم كانوا يؤجسون على الحائض قضاء الصيام، ومن سيرة أنه كان يأمر بها فانكحت عليه أو سبته، قال الحافظ: "كل من أسلف لإجماع على عدم الرجوع، كما قاله الزهري وغيره، والمدة من الصوم والحيض أنها كثيرة متكررة، وسنن فقامت بخلاف الصوم، منه يجب في السنة مرة انتهى.

وفي النص^(٢) قال معمر: "فإن الزهري ينصى الحائض الصوم ولا يقضى الصلاة، فتدبره" قال: "أصح المسلمين عليه، وليس في شيء نهد إمام الخواري. أصح يستسبون على أن الحائض والنساء لا يجب عليهما الصلاة ولا الصوم في الحال، وغيره أنه لا يجب عليهما قضاء الصلاة، وعلى أنه عليهما قضاء الصوم، انتهى.

(١) "المنية" (١٧٠/١٧٠)

(٢) "المنية" (١٧٠/١٧٠)

(٣) "المنية" (١٧٠/١٧٠) من الحديث (١٧٠)

وأخرج البخاري في صحيحه^(١) تعليقاً، قال أبو نؤاد: إن الحسن ورجوه الحق لتأتي كثيراً على خلاف الرأي، فما يجد المسلمون بداً من ذنبها، من ذلك: إن الحسن يفتي بالصوم ولا يفتي الصلاة، قال الحافظ: قال الربيع بن النضر: نظر أبو نؤاد إلى الحيف فوجد فاعاً من هاتين العبادتين، وما سلب الأهمية استبدال أن يتوجه به خطاب الأئمة، وما يمنع صحة الفعل يمنع الوجوب، فلذلك استبعد الفرق بين الصلاة والصوم، فأحال ذلك على اتباع السنة والتعبد المحض.

وقد تقدم في كتاب التحيض "من البخاري"^(٢) سؤال امرأة من حديث معاذة من عاتكة عن العرق المذكور فأكثر عليها عائشة المواتة، وخشيت عليها أن تكون تنفث من الخوارج الذين حوت عاداتهم دعواهم نفساً برأيتهم ولم تردوا على الفحالة على تصرف، وكأنها قالت فيها: دعي النساء عن العلة التي ما هو أهم من معرفتها، وهو الانبعاث إلى الشارع، وقد تكلم بعض الفقهاء في الفرق، واختار إمام الحرمين أن المتبع في ذلك هو التصرف، وأن كل شيء ذكره من الفرق ضعيف، انتهى.

وكتب والمدي المرحوم - نور الله مرقدته - فيما علقه على الترمذي^(٣) في الفرق بينهما لما فيه من تضاعف الصلاة، وانخرج مذهباً شريعياً بخلاف الصيام، ولما في كذب وأنجس من المصادمة الظاهرة للصلاة، وليس كذلك في الصيام، فإن ركنه الإمساك بالنية، فلا يبعد أن ينتهي شهوة رمضان وجوب صيامها إلا أنه صار مترشحاً لعلة، لأن عقولنا لم نبلغ إلى إدراك كنهها، انتهى.

(١) انظر: فتح الباري - (١/١٩٦).

(٢) معجم ترمذي - (١/٥٥١)، الحديث (٣٦١).

(٣) في كتاب الترمذي على الترمذي - (١/١٦٩).

وَأَمَّا بِسَنَائِفِ الصَّيَامِ بَيْنَهُ، يُسْتَقْبَلُ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَقْضَى الْيَوْمَ الَّذِي
أَسْلَمَ فِيهِ.

والقضاء لا يجب إلا أيام ثانياً، ولا فرق بين ما مضى من هذا الشهر وبين سائر
الشهور لمنقذته من السنين التعاضية في أن وقت الأداء قد فات فيه، فإذا لم
يجب قضاء ما مضى من الأعوام فيها، فكذلك من شهر هذا العام.

قلت: وفي «جمع الفوائد» عن سفيان بن عضية الثقفي قال: قدم وعدنا
من نيف على رسول الله ﷺ، فأُسلِسوا في النصف من رمضان، فأمرهم
فعلوا معه، واستقبلوا، ولم يأمرهم بقضاء ما فاتهم. للكبير بيننا. (وإنما
بسَنَائِفِ الصَّيَامِ فيما يستقبل) من ذلك الشهر وغيره. لأنه صار مخاطباً بالصَّوْمِ
على وجه الاحتياط بقوله تعالى: ﴿مَنْ فِيهِ مِنْكُمْ أَتَى أَتَى فَلْيَسْتَعِذْ﴾.

قال الخرقي: إذا أسلم الكافر في شهر رمضان صم ما يستقبل من بقية
شهره. قال العمري^(١): أما صوم ما يستقبله من بقية شهره فلا خلاف فيه، وأما
قضاء ما مضى من الشهر فمن إسلامه فلا يجب، وبهذا قال الشعبي وتادة
ومالك والأوزاعي والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي، وإن عطاء عبه
فضاؤه، وعن الحسن كالمذهبين.

ولنا، أنه ما مضى عبادة خرجت في حال كفره، فلم يلزمه فضاؤه،
كرمضان الماضي. أما اليوم الذي أسلم فيه فإنه يلزمه إمساكه وقضيه. هذا
المتصور عن أحمد. وبه قال ابن الماجشون وإسحاق، وقال مالك وأبو ثور
وابن العزرا: لا قضاء عليه، لأنه لم يفرك من زمن العبادة ما يمكنه التمسك بها
فيه، فأشبه ما لو أسلم بعد خروج اليوم، وقد روي ذلك عن أحمد، انتهى.

(وأحب إلي أن يقضى اليوم الذي أسلم فيه) اختلفت الأئمة في ذلك،
والأئمة الثلاثة ما خلا الإمام أحمد متفقة في عدم الوجوب مع الخلاف فيما

(١) «المنهاج» (٤/٤١٤، ٤١٥).

(١٨) باب قضاء التطوع

(١٨) قضاء التطوع

مختلف فيه عند الأئمة والفقهاء - رضي الله عنهم - قال الموفق^(١): من دخل في صيام تطوع استحب له إتمامه، فإن خرج منه فلا قضاء عليه، روي عن ابن عمر وابن عباس، أنهما أصبحا صائمين ثم أفطرا، وقال ابن عمر: لا بأس به ما لم يكن نذراً أو قضاء رمضان، وهذا مذهب أحمد والثوري والشافعي وإسحاق، وقد روى حنبل عن أحمد: إذا أجمع على الصيام فوجبه على نفسه، فأفطر من غير عذر أعاد يوماً مكانه، وهذا محمول على أنه استحب ذلك أو نذره ليكون موافقاً لما سائر الروايات عنه، وقال الشافعي وأبو حنيفة ومالك: يلزم في الشروع فيه، ولا يخرج منه إلا بعذر، فإن خرج قضى. وعن مالك: لا قضاء عليه، انتهى.

قلت: وما ذكر من التأويل لرواية حنبل لا يتمشى فيما سيأتي عن الإمام أحمد من كتاب القضاء له، فالظاهر أنه له رواية أيضاً، قال الحافظ^(٢): جواز الإفطر من صوم التطوع هو قول الجمهور، ولم يجعلوا عليه قضاء إلا أنه يستحب له ذلك. وعن مالك: الجواز وعدم القضاء بعذره وانسح وإتيات القضاء بغير عذر، وعن أبي حنيفة: يلزمه القضاء مطلقاً، ذكره الطحاوي وغيره، وشبهه من أصح حجج النضر فإن عليه قضاء، بخلافه.

وتعقب بأن الحج امتاز بأحكام لا يقاس عليه غيره فيها، فمن ذلك أن التحج يؤمر مفسد، بالمضي في فاسده، والصيام لا يؤمر مفسد بالمضي فيه، فافتراقه. قلت: وسيأتي الكلام عليه في كتاب الحج، ثم قال الحافظ: ولأنه قياس في مذيلة النضر فلا يمتنع به، وأغرب ابن عبد البر^(٣) فنقل الإجماع على هذه وجوب القضاء عن أحمد صومه بعذره انتهى.

(١) - المعني (١٠/١)، والطبر: وضع التذير (٨٥/٣)، وأندلس المختار (١٦٤/٢).

(٢) - فتح الباري (١١٢/٢).

(٣) - انظر: الاستذكار (٢٠٢/١٠).

قلت ما قال الحافظ من أنه قد مر في مقالة تسمى بعد من مثل الحافظ، لأنه ليس بخاسر، بل هو ناسر بمعية، كما سبق مع أن ذلك بعد من وهي قضاء إلا أنه الذكر وهو ليس حجة

وخال المصنف^(١)، مذهب محمد بن حنبل، ومن بعده من الأئمة، وهو أحمد وإسحاق، أن المتعمد بالصوم أو القطر بمطر أو غيره غير لا قضاء عليه، إلا أن يجب هو أن يقصده، يروي ذلك عن سليمان بن عبد الله وروى رجول القضاء من أبي بكر وعمر وعلي بن أبي حمزة وعائش بن عبد الله وعائشة وأم المؤمنين، يروون القول الحسن البصري ومحمد بن حبيب بن قيس وأبو حنيفة ومالك وأبو يوسف ومحمد بن رحمته الله، انتهى

قلت ويصواب هي أسلت الإمام مالك - رضي الله عنه - مع المعروف^(٢)، كتاب حكاية الحافظ، ففي «الشرح الكبير» للمصنفين رضي الله عنهما، قالوا لا يجوز أن لا يتطهر من الماء أو يركض ولا يحسن ويخاف إلى غير ما قلناه

وهي مروج (الحاشية من قبل المطبع) وعبد شية القضاء يروى عن اختلاف، يكن على «كتاب الصلاة» للإمام أحمد بن حنبل: أنه من حل في انصاع فقد تبار وأما عليه لا إلا له حب عليه إمامه وإمامه، كما أن الرجل لم أجزم حجة تعوي، حب هذه فتاة، كما أنه لم حل لم حبان، فمصر يوم، لم أنظر عبد الناصر وجب عليه قضاء ذلك اليوم، لكن صوم دخل فيه لزومه، وموجب عليه أدائه إذا احتسب، لأنه حين دخل فيه فقد أوجبه صبي عنه، ولو لم يدخل فيه لم يكن عليه غيره، انتهى

(١) أحمد بن حنبل (١٨٠)

(٢) قال مالك رحمه الله من أصبح سائداً منصرفاً، لم يفتقر غابة غيره، بعد في التمسك

٥٠/٦١٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّ

عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ

قلت: ففي هذا الكلام لا يتمشى التأويل الذي سبق عن العوفي، والظاهر عندي أن للإمام أحمد رواية لإيجاب الإنعام والقضاء أيضاً، وقد ذكرنا صورة في الصلاة قريباً منها، فقال: وسائر النواقل من الأعمال حكمها حكم انصام في أنها لا تلزم بالشروع.

٥٠/٦١٠ - (مالك، عن ابن شهاب، أن عائشة وحفصة) مرسل، وصله

ابن عبد البر عن عبد العزيز بن يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة، وقال^(١): لا يصح عن مالك إلا المرسل، وله طرق كثيرة عند الترمذي والنسائي والطحاوي وغيرهم؛ وبسط السيوطي في «التنوير» والحافظ في «الفتح»^(٢) وغيرهما ذلكم على إرسال الحديث وانصائه وصحته وخطئه، وأجاب عنه العلامة العيني في «شرح البحاري» بأشد لبس لا يسعه هذا المختصر.

والجمله أنهم لم يختلفوا في تصحيح المرسل، وإسناد أنكره انصاه، فلا بد أن يكون دليلاً لمن احتج بالمرسل، سيما إذا نوع بالمراسيل المتعددة على أن من أنكر الاحتجاج بالمرسل سلم الاحتجاج بمرسل تأيد بمرسل آخر فضلاً بعدة مراسيل، هنا وقد ذكر العيني^(٣) فيمر. روى الحديث متصلاً عن الزهري عن عروة عن عائشة جماعة منهم. جعفر بن برقان وسفيان بن حسين ومحمد بن أبي حفصة وسالح بن أبي الأخضر وإسماعيل بن إبراهيم بن عتبة وصالح بن كيسان وحجاج بن أرطاة، ثم قال: وإذا دار الحديث بين الانقطاع

(١) انظر «التهذيب» (١١/٦٨).

(٢) انظر «فتح الباري» (٤/٢١٢).

(٣) «عمدة القاري» (٨/١٧٨).

والانقطاع، فخصيخ لاسنك اولى وهو قول الاثنتين، وذلك لأن ضرب الانقطاع
مذكور عن سواي وحده أيضاً، وفي طريق الاتصال بين له، ولا معرفة من
السنك والظن

مثل سنك أنه اني مرسل أن أخرج، فقد وافقه حديث عدل، وهو
حديث غنضة بنت طلحة عن عائشة - رضي الله عنها - ثم لم يعبه، ورواه
الصحاوي، انتهى. وسأني حديث ثالثة هذا فرياء، وحديث الدار هذا
أخرجه الترمذي وأبو داود، وسأني بخرق، ذكرها الحسبي في كتابه
وغيره.

قال الألباني في التصحيح (١١١٠) - ورواه الترمذي ورواه أحمد في مسنده
و رواه ابن عدي في صحيحه - عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن
عمره عن عائشة قالت: أصبحت أنا وحفصة بنت العباس، الحديث. ورواه عبد
البراق في مسنده - حدثني عمر بن الزهري أنه ثالثة وحفصة أصحنا
صالحين، الحديث، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن حبيب عن
سعيد بن حمير أن عائشة وحفصة - لحديث.

وه طريق آخر - رواه الطبراني في صحيحه من حديث حبيب عن
عكرمة عن ابن عباس أن عائشة وحفصة كان صابغين، الحديث.

وصرح آخر - رواه الطبراني في صحيحه الأوسط عن أبي هريرة، أنه
أحدث عائشة وحفصة هذه، وعيا صانعا، فأكلتا منها، فذكرنا ذلك
لرسول الله ﷺ، فقال: «أعطيني يوماً مثله ولا تعودا» وكذا بسط طريق من
تقدم الحديث الفارخ في المرفقة^(١)

.....
.....

تعميم الأكل في صورة النفس من غير عذر إلا لأكل العامة، كقوله: «أبي»
«وَلَا يُكْفَرُ عَنْكَ إِلَّا أَنْ تَحْتَاسِبَ بِحَدِّهِ لِعَامٍ أَتَيْتَ» لكنه محصور
من قال: إن تحاسب بحد من العام، ومن قال: إن العام يوجب التحريم فيها
يسدونه حتى يحجز سدح الحاسب به، كما ثبت في الأصول، ولا يكون كلام
من التمس إيجاباً عنه.

وهذا من عهد التمس: أن من احتج في هذه بمسألة بقوله تعالى: «وَلَا
تَقُولُوا نَحْنُ كَمَا كُنَّا» وجاهل بأحوال أهل العلم، وذلك أن العامة، فيها عام فوتين:
فإن أكثر أهل السنة لا ينظرون بالربا، فيحسمونها في تعاسي، وقال التمس: «وَلَا
تَقُولُوا نَحْنُ كَمَا كُنَّا».

وقال التمس: «من أن له هذا الحصر» وقد استدل في عدة، فبين
ولا تصير الطاعات كالصيام، ومن لا يظلم أعمالكم بمسألة الله، ومصلحة
رسوله، وعن ابن عباس: «لا يظفرون بالربا» والسدح، وعنه بالشك والتماع،
وقيل: بالتعبد، وقيل: «لا يظفرون بمسألةكم بالنسب ولا عي» حتى أن قوله
تعالى: «وَلَا يُكْفَرُ عَنْكَ إِلَّا أَنْ تَحْتَاسِبَ بِحَدِّهِ لِعَامٍ يَسْأَلُ كُلُّ مَنْ يَشَاءُ حِوَارَهُ» في حرم أو
مقالة أو نحوه، انتهى.

قلت: وقد ثبت في الأصول: أن العبرة بحرم المعنى لا الحصر

سرى

أنه على عهد من في التمس بهذه الخطا عليه رسول الله، وهو
الحجر، ويحتمل أن يكون حذره عليه ما كان اليوم غير هذا، لأنها كانت
في يومها أي كان يومها، ويحتمل أن يكون ذلك بزيادة، ويحتمل أن يكون
يوم لملاحظة مفسدات من هذا النوع.

فأثفت عائشة - فضالت حفصة - وبارتني بالكلام، وكانت بنت أبيها -
يا رسول الله، إني أود حجاباً وعائشة هاتمتني مطووعين فأهدي
الله جميعاً فافضوا غلبه، فقال رسول الله ﷺ: «أفصها فكانة.....»

قلت: لا حاجة إلى شيء من ذلك، بعد أن ثبت أن رسول الله ﷺ يدير
شريعته في كل يوم مرة، قال الشيخ من القيم: وفي السنة من عائشة -
رضي الله عنها -: كان النبي ﷺ لا يقص بعضاً على بعض في القسم من مكة
عندنا، وكان قبل يومٍ إلا وهو يظرف صبياً جليماً، فيدنو من كل امرأة من غير
محبس - حتى يبلغ إلى التي هو في نوبتها فيبت عنها، وفيصبح مسلم -
أنس كن يجتمعن كل ليلة في بيت التي يأتيها، انتهى

أثفت عائشة - رضي الله عنها -: (فأثفت حفصة - وبارتني) أي حثمتني
معمية (بالكلام)، إلى الرسول من النبي ﷺ (وكانت) أي حفصة (بنت أبيها) -
عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - تريد أنها كانت هدية على الكلام وجداً
في سؤال النبي ﷺ، وهذا غاية في مرحواها (يا رسول الله، إني أصبحت أنا
وعائشة سائعتين مطووعين)

قال الساجي: إن كان يذمه ﷺ محتسباً أو يكون ذمهم في الصوم،
ولم يحسم هل يفتق أو غيره، فاعلمته بأنه تنوع، ويحتمل أنه ﷺ علم بأن
صومهما تطوع، وأرادت إدكاره. (فأهدي لنا) في المصرية «إيتا» (طعام) فأنظرنا
عليه. قال الساجي: «يحتمل أن يكون: علم ﷺ من خبرتهما وحالهما ما
الضام من أن تخيرا، أن فطرهما وقع لضرورة: انتهى.

قلت: بل هما معلوم لكن أحد من شدة حال ذلك الزمان وكثرة
حبسهم إلى الأكل - والدال إذ ذلك دون، افتك رسول الله ﷺ: أفضها فكانة

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلة أبو داود في: ١١ - كتاب الصيام، ٧٣ - باب من رأى من عبه التقصير

والترمذي في: ٦ - كتاب الصوم، ٩٣ - باب ما جاء في إيجاد التقصير

سما أخرنا وأصل في لأسر الوجوب. قال ابن عبد البر: ومن حجة ذلك - روى عنه - مع هذا الحديث قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَوْنَا أَيُّهَاً﴾ ^(١) فَعَمَّ الصَّافِينَ وَالسَّافِينَ، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ مَقَّصِدَ حَرْثٍ أَلَمَّ بِهِ فَهُوَ حَرْثٌ عَمَّ عَمَّ﴾ ^(٢)، وليس من تعبد فاصطر سنعفم لحرمة الصوم، وحديث: إذا رعى أحدكم إلى طعام فليجب، فإن كان مغطى فليأكل، وروى: فإن شاء أكل، وإن كان صائماً فليدع، وروى: حين كان صائماً فلا يأكل، وهو جار الفاعل في التطوع لكان أحسن في إسماعه مدحاً، وحديث: إلا نصح امرأة، وروىها شاعراً يوماً من عمر شهر رمضان إلا يذنبه، بل على أنه المنطوح لا يقطعه ولا يطره غيره، ولو كان مباحاً كان إذا لا حتى له.

قال الفاري ^(٣) وروى أحمد بن محمد بن داود والترمذي عن أبي هريرة، يقطع: إذا دعي أحدكم إلى طعام فليجب، فإن كان مغطى فليأكل، وإن صائماً فليدع، واستدل بذلك من قال: إن التقصير نُسب بعدد، واستدل الآخرون بحديث سلمان وأبي الدرداء عند البخاري إذ قال: أما أن أكل حتى يأكل، الحديث.

قال الذهبي ^(٤) وروى الطحاوي بسند عن طلحة بن يحيى عن عتبة عاتكة بنت طلحة عن عائشة زوج النبي ^(ص) قالت: دخل علي رسول الله ^(ص)

(١) سورة الفج الآية ٣٠

(٢) سورة المائدة ١٤١/١٤٢

(٣) نسخة الفري (٨/١٧٨).

فقلت: نعم. يا رسول الله إنما قد خبئنا لك حياً^(١)، فقال: «أما إني كنت أريد الصورة. ولكن قُرْبِي مَأْصُومٌ يوماً مكان ذلك»، قال محمد بن عيسى الشافعي - رضي الله عنه -: سمعت سفيان عامة مجالسني يراه لا يذكر فيه «مَأْصُومٌ يوماً مكان ذلك». قال: ثم بُني عرضت عليه الحديث فسأني بموت بسنة، فأجاب فيه: «مَأْصُومٌ يوماً مكان ذلك».

قلت: وقد علم أن من لم يذكر هذا للفظ في الحديث فهو من الروايات القديمة له، فلم يذكر أولاً مختصراً، لأن وجوب الغضاء ظاهر، أو علم هو بنسبه بهذه الرواية في آخر عمره.

وفي «التعريف الشاذي»^(٢): مر عليه الحافظ في تلخيص حبر^(٣) وقال: اختلط ابن عسبة قبل وفاته بسنة، وأنكره المذهبي من الأول إلى الآخر، ثم ذكر منشأ فرق الحافظ ورثته: هذا، وقد رواه غير الشافعي أيضاً، أحدهما في «الإنساني الكبير»، وثانيهما في «فلسن الدارقطني». انتهى.

قال القاري: وفي رواية لمسلم: فأكل، ثم قال: كنت أصححت، قال الشافعي: «وراد إنساني: «ولكن أصوم يوماً مكانه»، وصحح عبد الحق هذه الزيادة. انتهى. وقد بسط تحبي الكلام على مستلزمات الحنفية في ذلك، وفيما ذكرنا غناء لهذا «الأوجز» في إثبات انقضاء.

وقال العمري^(٤) والمزيني: روى الدارقطني من حديث جابر: قال: صنع

(١) الحبر: هو التمر مع «م».

(٢) «مع»: «معارف السيرة» (٥/٥٦).

(٣) (٢/٢٠٩).

(٤) «نظر»: «معركة القاري» (٨/١٨٠)، «معقب الرواية» (٢/٢٦٥)، «مسند الدارقطني» (٢/

رجل من أصحاب رسول الله ﷺ طعاماً فدعا النبي ﷺ وأصبحاً به، فلما أتى بالطعام نتخى أسنهم، فقال له ﷺ: «ما لك؟» فقال: إني صائم، فقال ﷺ: «تكلف لك أخوك وصنيع، لم تقول: إني صائم، كحل، وصم يوماً مكانه»، وروى أبو داود الطيالسي بسعناه عن إبراهيم بن عبد الله بن وقاعة الرقعي عن أبي سعيد الخدري، ذكره الزيلعي، ثم قال: ورواه كذلك الدارقطني، وقال: هذا مرسل إلا أنه قال فيه: عن إبراهيم بن عبد.

وهي «مرفوعة»^(١) قال الشيخ: رواه الطيالسي في «مسنده» من حديث أبي سعيد، والدارقطني من حديث جابر، وقال: إن الرجل الذي صنع أبو سعيد، انتهى.

وروى الطحاوي من حديث سعيد بن أبي الحسن عن ابن عباس: أنه أخبر أصحابه أنه صام، ثم خرج عليهم وركب يقطر، فقالوا: أنتم تك صائماً؟ قال: بلى، ولكن مرت بي جارية فأعجبتني، فأصبتها، وكانت حسنة، فجمعت بها، وأذا قاضيتها يوماً آخر.

وأخرج ابن حزم في «المحلى» عن سيف بن سليمان المكي، قال: خرج عمر بن الخطاب يوماً على الصحابة فقال: إني أصبحت صائماً فمرت بي جارية، فرفعت عليها فعا نرون؟ قال: فلم يألوا ما شكوا عليه، وقال له علي - رضي الله عنه -: أصيب حلالاً، وتقضي يوماً مكانه، قال له عمر - رضي الله عنه -: أنت أحسنهم فتياً.

وروى ابن أبي شيبة بسنده عن أنس بن سيرين: «أنه صام يوم عرفه فعضش عضشاً شديداً فأططر، فسأل عدة من أصحاب النبي ﷺ فأمروه أن يقضي يوماً مكانه»، انتهى^(٢).

(١) مرفوعة الصائغ، (١/٣١٠).

(٢) النظر: «عدة القاري» (٨/٦٨٠).

فَأَمَّا بَحْسُ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ سَجِيًّا أَوْ
بَادِيًّا فِي صَوْمٍ نَظَرَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ. وَتَلَمَّ بِأَمْرِهِ الَّذِي أَكَلَ فِيهِ أَوْ
شَرِبَ فِيهِ مَنْطُوعٌ، وَلَا يَنْتَظِرُ، بَرَأَ مِنْهُ عَمَلُهُ مِنَ الصَّوْمِ أَوْ لَا، يُعَالِجُ
مَسْأَلَةَ وَتَرَوْهُ مُنْطَوِّعًا، فَصَلَّاهُ، إِذَا كَانَ إِذَا، فَفَضَّرَ مِنْ غَدَائِهِ غَيْرَ مُضَعِّدٍ
تُفْطِرُ.....

فَفِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ أَنْ حَرَّمَ الصَّحَابَةُ وَأَكْثَرُهُمْ أَتَوْا بِقَضَاءٍ، وَتَلَمَّ فِي
بَيَانِ الْمَذْهَبِ أَنَّ وَجُوبَ الْقَضَاءِ رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُصَى وَابْنِ عَبَّاسٍ
وَحَدَّثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَعَائِشَةَ وَأَمَّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ - وَقَالَ ابْنُ عَسَى
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: ذَلِكَ الْمَنْطَوعُ بَدِيٌّ، أَوْ قَالَ: صَوْمُهُ، وَأُخْرَجَ عَطَاوِي
عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَمْرًا ذَلِكَ، فَصَلَّاهُ، يَوْمًا أَوْ مَكَارِمَ.

أَقَالَ بَحْسُ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ فِي حِلِّ حَكْمِ الْجَمَاعِ
مَنْبِ ذَلِكَ، فَخَلَّفَ عِنْدَ الْأَشْيَاءِ، قَالَ ابْنُ وَشَّانٍ: مَا يَجُوزُ بِلَا أَصْلٍ مِنْهُ وَابْنُ
الْتَمَعِي وَأَبُو حَبِيبَةَ يَمْنَعُونَ: لَا مَقْصَدَ عَلَيْهِ وَلَا اخْتِلَافَهُ، وَقَالَ مَالِكٌ: عَلَيْهِ
الْقَضَاءُ دُونَ الْكُفَّارَةِ، وَقَالَ أَحْمَدُ وَأَهْلُ الشَّامِ: عَلَيْهِ الْغَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ، وَتَعَدُّمُ
ذَلِكَ بِمَصْطَلَحٍ تَرِيحًا (مَدْحِيًّا أَوْ نَاسِيًّا فِي صِيَاهُ تَطْلُوعٍ) فَمَنْ تَطْلُوعُ احْتِذَازَ عَمْدَ
أَنَّهُ الْكَفَرَةُ خِلَافَهُ، فَصَحَّحُوا، إِذَا قَالُوا: لَا فَرْقَ بَيْنَ صَوْمٍ يَنْطُوعُ وَالْمَقْرُضِ فِي
الْمَسْجِدِ فَخَالِصٍ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، لِأَنَّهُ لَمْ يَنْظُرْ صَوْمُهُ كَمَا يَصْرِحُ بِهِ الْعَصَبُ، (وَلَيْتُمْ
يَوْمَهُ الَّذِي أَكَلَ فِيهِ أَوْ شَرِبَ) أَوْ أَمَّا شَيْئَانِ الْخَرَفَةِ مِنَ الْمَنْطَرَاتِ لَمَسًا، (وَهُوَ
مَنْطُوعٌ، وَلَا يَنْظُرُ)، وَهَذَا أَوْ قَوْلُهُ بِحَقِّهِ: إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ وَكَلَّ أَوْ شَرِبَ فَيَنْتَظِرُ
صَوْمَهُ، فَإِنَّهُ أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَعَدَ بِرَاهِ التَّسْبِيحِ، وَتَرِيحًا، عَنْ صَوْمِ الْمَنْطُوعِ

وَلَا يَفْرُقُ عِنْدَ التَّحْمِيلِ بَيْنَ الْمَنْطُوعِ وَالْمَقْرُضِ أَعْمُومُ الْإِرَادَةِ (أَوَلَيْسَ عَنْ مَنْ
أَصْلَاهُ تَمَرٌ، يَقْطَعُ صِيَاهُ وَهُوَ مَصْرُوحٌ، قَضَاءٌ، إِذَا كَانَ الْمَنْظَرُ (لِنَمَّا أَنْظَرَهُ مِنْ
عَمْدٍ) كَمَا رَوَى وَحَيْثُ (غَيْرِ مُتَعَمِّدٍ لِلْمَنْظَرِ) خِلَافَ الْمُتَعَمِّدِ حَرَامًا، وَذَلِكَ لِمَا

رَبُّهُمَا وَأَرْبُوعًا حَتَّى يَبْتَازَ، لَكُمُ الْحَبْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْحَبْطِ الْأَسْوَدِ مِنْ أَتَمَّكُمْ
 عَ أَتَمُّهُمَا فَالْحَجُّ إِلَى الْكَلْبِ: يَعْنِي أَتَمُّهُمَا أَتَمُّهُمَا، كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: وَهَذَا الْقَوْلُ
 «وَيَتَمُّوهُمَا لِحَجِّ» وَالْقَوْلُ الْفَرْدِيُّ عَلَى أَنَّ رَجُلًا أَهْلًا بِالْحَجِّ يَتَمُّهُمَا
 أَنَّهُ يَتَمُّهُمَا تَمَّتْهُمَا، أَيْ حَتَّى لَا يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْحَجِّ بَعْدَ أَنْ دَخَلَ حَرَمَهُ
 مَعَ حَلَالِهِ

«أَتَمُّهُمَا» (سورة البقرة) جميع الليل (أي حتى غروب الشمس) من الحَبْطِ الْأَبْيَضِ (١) وَالْحَبْطِ الْأَسْوَدِ (٢)
 وَالْحَبْطُ بِيَاضِ النَّهَارِ وَمَوَادُّ اللَّيْلِ (٣) مِنَ الْحَبْطِ الْأَبْيَضِ، وَكَتَبْتُ لَهُ
 عَنْ بَيَانِ الْحَبْطِ الْأَسْوَدِ لِدَلَالَتِهِ عَلَيْهِ: (قَوْلُهُ لَيْتَهُ أَتَمُّهُمَا إِلَى أَتَمَّكُمْ) يَعْنِي أَتَمُّهُمَا (لِلصَّيَامِ)
 إِلَى الْكَلْبِ (كَمَا قَالَ اللَّهُ) عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا يَجُوزُ رَفْضُهُ قَبْلَ اللَّيْلِ

(وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى) فِي مَسَائِلِهِ لِحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، هَكَذَا مَبَاقِي الْمَسْخِ الْمَصْرِفَةِ
 تَكَرَّرَ لَفْظُ «قَالَ اللَّهُ»، وَإِنْ تَكَرَّرَ فِي النَّصِّ تَهْنِئَةً، فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ
 كَمَا قَالَ اللَّهُ، هِيَ مَسْأَلَةُ الْحَجِّ. (وَيَتَمُّوهُمَا لِحَجِّ) كَتَبْتُ عَلَيْهِ: «أَقُولُ أَنَّ رَجُلًا أَهْلًا
 أَوْ أَحْرَمًا (بِالْحَجِّ) وَكَذَا بِالْعُمْرَةِ (نُصْرَعًا، وَقَدْ نَضَى تَقْرِيفُهُ)، جَمْعُهُ حَاتِبَةٌ، فَيَدُ
 بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يُقَدِّمُ الْفِعْلَ عَلَى الْفَرْضِ عِنْدَهُمْ مَكْرُوهٌ.

قَالَ الْمَدِيسُونِيُّ: يَكُونُ تَقْدِيمُ الْفِعْلِ عَلَى الْفَرْضِ مَنَاءً عَلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَى
 الشَّرَائِعِ، أَمَّا عَلَى الْعُمُورَةِ فَتَقْدِيمُ الْفِعْلِ أَوْ الْمَنْعِ عَلَى الْفَرْضِ حَرَامٌ، سَمِعْتُ
 لِكُلِّهِ تَوْقُوفَ الْفِعْلِ وَعَنْهُ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ بِقَعِّ نَفْلًا، وَقَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ: يُلْغَوُ نِيَّتُهُ
 وَيَنْشَأُ حُجَّتُهُ وَرَضًا، كَذَا فِي «النَّحْرِ الْكَبِيرِ» وَالْمَدِيسُونِيُّ

فَسْتُ: وَالْحُجَّتُ فِي ذَلِكَ مُوَافَقَةُ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى الْمَعْتَمَدِ، خِلَافًا لِأَبِي
 يُونُسَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَهُوَ مُوَافِقٌ لِلشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَمَا فِي «إِشْرَاحِ
 الْمَنَاسِكِ» لِلْفَارِسِيِّ: أَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَبْرُكَ الْحَجَّ بَعْدَ أَنْ دَخَلَ حَرَمَهُ، وَرَجَعَ حَلَالًا

(١) سورة البقرة: الآية ١٨٧.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

من الصوم ، كذا جدد دل في العلم . معاذ . إسناده إذا دخل فيه ،
كما يوم السبت . وهذا أحسن ما سئل .

(١٩) باب من أفطر في رمضان من علة

٦١٠/٦١١ - حدثني يحيى بن ثابت ، أنه بلغه أن أبا إسحاق
قال : من أفطر في رمضان من علة ، كان له أجر يومئذ .

من الطريق ، وكذا العبرة بالاتفاق .

ثم ذكر المصنف أملاً كتباً في ذلك . فقال : (وكل أحد دخل في صلاة)
ولا تقصر ، فعمله إيمانها . وإذا دخل فيها كما يتم المبرضة ، صام من الحج
والعمرة والصوم ، وبها في الجوامع ، والصوم يومئذ تعني : لا تقصر
أقلها . (وهذا أحسن ما سمعت) بخلاف ما روي في معنى المنطوق أمير
المؤمنين .

(١٩) علة من أفطر في رمضان من علة

ويجب في الجمع التمام كلمة من علة .

٦١٠/٦١١ - (مالك ، أنه بلغه) روى عنه طلق كما سيأتي (أن أبا إسحاق
قال : (أفطر من علة) أي من علة . (كسر الهمزة ، أي أسهل ، فإنه أيسر
نصيحة من أن يصوم . وقد حذروا شاة ، قال العيني : وكان حينئذ في شاة
الدية (حتى كثر لا يقدر على الصيام) ، هذا أبو عاصم في أوامر بني ، قد
سيأتي (فكان يفتي) ، أي : يقطع عن كل يوم مسكيناً ، وروي : (فإذا نكح
مسكيناً ، وروي : (صام ، صام) ، وروى : (صام ثلاثين مسكيناً) ، وروي : (صام
رمضان منطوق بذلك ، وروى : (صام ثلاثين مسكيناً) ، وروى : (صام واحدة ،

قال رسول الله ﷺ: «لا تأكلوا من ثمره حتى يخرج منه العذو» وأما ما ذكره من أن ثمره لا يؤكل إلا بعد أن يخرج منه العذو، فهذا هو الصحيح.

وقد يصح يوم الحفان من أكله وأكله حواء أو غيره، فلهذا المرقسي.

وهذا الصحيح في الصحيحين: «أطعموا من ثمره ما شاءوا من ثمره ما شاءوا»

عائش نزل يوم سبكت خبزاً ولحمًا وأعطى.

قال الحافظ^(١) روى محمد بن حميد عن طريق النظر من أنس عن أبيه أنه أعطى في رمضان رطلين من تمر، فأطعم مكب كل يوم، وروى في رواية محمد بن همام بن سنان عن عروبة عن معاذة عن حذيفة قال: «عرف أنس عن النجوم عام ثوبتي» فسألت أنه عمر بن أنس: «أضيق لغيره؟ قال: لا، فليما عرف أنه لا يضيق القضا» ثم جئنا من حين ولحم، فأطعم العذو أو آخره.

قال أيضاً في كتابه من^(٢) قد ذكره من طرق كثيرة عن أنس بن مالك في الصحيحين، وقال ابن عبد الله^(٣) رواه أحمد والبيهقي عن أنس بن مالك عن أنس بن مالك قال: «أضيق لغيره» فكانت نظراً من أنس بن مالك.

قال مالك: «ولا أرى ذلك» أي الإصغاء أو حياءاً، فلهذا (الحديث الصحيح) أي مسنداً، عدي (أو ضعفه) إن كان قريباً، أي عامراً، فإن عجز فلا شيء.

قال المؤلف^(٤): «شيوخ الكثير والمعجز إذا كان نخباً من الصيام، ويضيق عبيد من شدة شدة فليما أن يظفروا بغيرها ويظفروا بغيرها» وهذا قول علي

(١) صحيح لذي القعدة (١٩١).

(٢) صحيح لذي القعدة (١٩١).

(٣) إسناده صحيح (١٩١).

(٤) الصحيح (١٩١).

وابن عباس وأبي هريرة وأنس وسعيد بن جبير وشاذان وأبي حنيفة والشري والأورعي، وقال مالك: لا يجيب عليه شيء؛ ونسأفي قولان كالتفويض، ولنا قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ﴾ الآية، وقول ابن عباس في تفسيرها: نزلت ونصه الشيخ الكبير، انتهى.

قال من رشحنا: أما الشيخ الكبير والعجز الثاني لا يقدران على الصيام فإلزامهم أجمعوا على أنهما أن يفطرا، وأملوا يسأ عليهما إذا أفطرا، فقال قوم: عليهم إضاعة، وقال قوم: ليس عليهما إضاعة، وبالأول قال نسأفي وأبو حنيفة، والثاني قال مالك: لا أنه استحب، انتهى.

وهي شرح التفاتة: قال مالك في المشهور عنه: لا يجب عليه الإطعام، وهو قول نسأفي قدس ومحتل الطحاوي.

ولنا: ما روينا الأجداد عن عطاء: أنه سمع ابن عباس يقول: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ﴾، وفي رواية: يظفونه، فقال: إنها ليست بمسوعة بن هي للشيخ الكبير، الحديث وهو مروى عن علي وابن عمر وغيرهم من الصحابة ولم يرو عن أحد منهم خلاف ذلك فكان إجماعاً، وأيضاً لو كان خلاف لكان قول من عباس: ليست بمسوعة، متافهاً، لأنه مما لا يقال بالرواية بل من جماع، لأنه مخالف للظاهر للقرآن، لأنه ثبت في نظم كتاب الله، فجعله متفهاً بحرف لفي لا يندم عنه إلا سماع التفتة، انتهى.

قال العمري^(١): نهى أن يفطرا ويظفوا لكل يوم سكتاً، وهذا قول علي وابن عباس وأبي هريرة وأنس وسعيد بن جبير وشاذان وأبي حنيفة والشري والأورعي وأحمد بن حنبل، وقال مالك: لا يجيب عليه شيء، لأنه لو ترك

(١) نهاية المحتدة (١/٣٠١)

(٢) معناه المقرئ (١/١١٢، ١٥٧)

أبهم ليعجزه لم نجد ثابته، كما تركه المصنف الصالح المصنف، وهو عزير
عن ربيعة وأبي ثور وداود، وحماد بن عمار، وأبو داود، والشافعي، ومولانا
قاله في الحديث، وفي الحديث: نحب أنفسنا لكل يوم من طعام

وقال غسان بن سفيان السدوسي في قوله تعالى: **يُغْلِقُونَ** إ
هي محكمة أو محصورة أو موصلة قلبها أو عصبها، فقال الشافعي: أنها
موصلة، ثم احتجوا: هل يمس منها ما لم ينسج؟ فروي عن ابن عباس
والشافعي: أن حكمه الإطعام ما يمس على من لا يظفر الصوم لكثيره، وقال حماد
من السلف بذلك، وأبو ثور وداود: جميع الإطعام مسوح، وليس على الخبير
إذا لم يظفر الصوم إجماعاً، واستدلوا بذلك، وقال حماد: كانت الرخصة بعد
بذر غير الصوم، ثم نسخ فيه وبقي ليس لا يظفر، وقال ابن عباس وغيره:
روى في الخبر، والمرجع الذي لا يفتقران على الصوم، ففيه عدة محكمة،
نحو المدعى بعض هذا برز، انتهى

قال أبو داود: احتجوا به انداد بقوله تعالى: **يُغْلِقُونَ** إ
على ثلاثة أقوال.

الأول: أن هذا راجع إلى المصنف والمصنفين، وذلك لأنهما قد يكون
مبهمين لا يبينان الصوم، ومبهم من يظفر، أم الأول فذكره تعالى في قوله:
فَقُلْ كَلِمَاتٌ نَبِيًّا أَوْ ظَلَّ صِرًّا فَيُذَكِّرُ إ، وفي الثاني وهو
المرئى والمصنف، انتهى بظفر الصوم، وإليهما إشارة بقوله: **يُغْلِقُونَ** إ
يُظَفَرُونَ إ، فكانه تعالى أثبت لهما حالتين: هي إحداهما ينزله لا يظفر وعليه
الانصاف، وهي حال الحجة السنية، والى الثانية وهي أن يكون مطلقاً للصوم -
لا يظفر عليه، فحينئذ يكون مخيراً بين الصوم وبين المظفر مع التوبة

القول الثاني - وهو قول كثير المفسرين - أن المرأة من المتيممات الصحيحة، فحرم الله تعالى أولاً، ثم سمح ذلك وأوجب الصوم عليه مطلقاً مبيحاً.

والثالث - أنها نزلت في حق الشيخ الهرم وعقده المرأة الشاذة أو على الغير بطوفونه، فهذا معناه: وعلى اثنين يجتمعونه وبكفونه انتهى.

قال المحققان في الأحكام الشرعية^(١): «تختلف المنكحات من السلف في تأويل الآية، وروى السمعاني عن شعرو بن مرة عن ابن أبي ليلى عن معاذ بن حبل، قال: أحبل^(٢) الصيام على ثلاثة أحوال. ثم أنزل الله: ﴿وَكُنْتَ عَلَيْهِمْ مَنعاً﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَى تَبِعْتَ يَلْفُوفَةً وَذُنُوعَهُمْ﴾ وكان من شاء صام، ومن شاء أفطر وأطعم مكيلاً وأخرى عنه، ثم أنزل الله الآية الأخرى: ﴿فَمَنْ رَمَعَانِ فَلْيَسِّرْ لَكُمْ فِيهِ الْفَرَاءَةَ﴾^(٣) إلى قوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ بَكُمْ أَشْهَرُ فَلْيَصُصْ﴾ فأنبت أنه حباه على المتيمم الصحيح، ورحم في المريض والمسافر، وثبت الإطعام للكثير الذي لا يستطيع الصيام.

ثم قال بعد ذكر الأنواع المختلفة: ووجه آخر - وهو ما روى منصور عن مجاهد عن ابن عباس: أنه كان يفروها^(٤) أو على اثنين بطوفونه فدية طعام مسكين، قال: الشيخ الكبير الذي كان يطبق الصوم وهو شاذ، فأدركه الكبير وهو لا يستطيع أن يصوم من ضعف، ولا يفتر أن يترك الطعام فيفطر ويطعم عن كل يوم مسكين نصف صاع، وعن سعيد بن المسيب أنه

ركبت عاتكة نقرأ: ﴿وعلى الذين بطوفونه﴾، وروى خالد الحذاء عن عكرمة: أنه كان يفتر: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يَلْفُوفُونَ﴾ قال: إنها ليست منسوخة

(١) (١٧٩/١).

(٢) في الأصل: آخر وموثر.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٨٤.

عن فدي، قال: قطعوا مكان كل يوم، هذا يوم النحر.

وكذا حكى عنه صاحب كتاب النحر: جاء مع السلف، وقال: فلما أصبح رسول الله ﷺ أوجوا الخديعة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فكان ذلك إجماعاً من الصحابة، فنزل ابن عبد البر^(١) إلى الخديعة ثم نحب بكتاب، ولا سنة صحيحة، ولا إجماع، مشككاً، وقال الشوكاني: وهذا قوي عن ابن عباس أنه قال: رخص النبي الكبير أن يعطى ويطعم من كل يوم مديناً، ولا قضاء عليه، رواه أئمة فضي وأئمةكم وصحابة، فهو.

(عن فدي) لتحصيل المسحوق عند الإمام ثالث زمن رفق، ولأداء الواجب عند الأئمة الثلاثة ومن وافقهم فليطعم من كل يوم مديناً من النحر^(٢).

عن الشوكاني^(٣): قد حلت في ملأ الزمان، فقيل: نصف صاع عن كل يوم من أي وقت كان، وقيل: صاع من غير أن يقطع نصف صاع منه، وبه قال أبو حنيفة، وقيل: من لم ير أو نصف صاع من غيره، وبه قال الشافعي وغيره، وبه في المذهب ما سئل على تشديده انتهى.

وقال المرفوف^(٤): الواجب في طعام المسكين قدر أو نصف صاع نحر أو صاعين، والحداد به كتحلاف في طعام المسكين في عمارة حجاز، فهو.

وقال ابن رباح^(٥): أكثر من رأى أن يطعم يقول: قد نحر كل يوم، وقيل: إن حلف حلفاً كما كان أس - رضي الله عنه - بصح، أخرجه، انتهى.

(١) انظر: الاستبصار، ١/١٠٠، ٢/١٠٠.

(٢) انظر: الأثر، ١/٢٧٦.

(٣) المصنف، ١/٢٧٦.

(٤) انظر: المسند، ١/٢٧٦.

قال انس رضي الله عنه: نعدية في ذلك مُدُّ مَدِّ النَّبِيِّ ﷺ عن كل يوم فطره، وبهذا قدر الشافعي، وقد أُوْهِ عَنيفة. صَاعٌ تِسْرَ أَوْ نِصْفُ صَاعٍ مَرَّةً، والدليل على ما نَقُولُهُ أَنَّ هَذِهِ كِفَارَةُ، فَتَمَّ تَنْفِذُ بِصَاعٍ أَوْ فَلَمْ يَنْفِذْ جَمِيعَهَا نِصْفُ صَاعٍ، أَصْلُ ذَلِكَ كِفَارَةُ الْإِيمَانِ، وَلَئِنْ مَا قُلْنَا هُوَ فَرْدٌ عَبْدُكَ بْنُ عَبَّاسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَلَا مَخَالَفَ لِهَذَا، انْتَهَى.

وقال: الجصاص في «أحكام القرآن»^(١): أَمَّا اتَّوَجَّهَ فِي إِيْجَابِ الْفَقْدَةِ، صَاعٌ مِنْ يُؤْتَى، فَهُوَ مَا حَدَّثَ عَبْدُ الْيَاقُظِيِّ بْنُ قَانِعٍ لَنَا أُخْرَى خُتَافًا لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ الْمُسْتَمْنِي لَنَا إِسْحَاقُ الْأَزْرَقِيُّ عَنْ شُرَيْكٍ عَنْ أَبِي نُبَيْسٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ رَمَضَانٌ فَلَمْ يَقْضِهِ فَيُطْلَعُ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ نَحْفٌ صَاعٌ لِمُسْكِينٍ».

وإذا ثبت ذلك في النقط في رمضان إنما ماتت في الشيخ الكبير من وجوه: أحدها: أنه عموم في الشيخ الكبير وغيره؛ لأن الشيخ الكبير قد تعلَّقَ عليه حكم التكليف على ما وصفتنا، فحائزٌ لهذا موته أن يقال: إنه قد مات وعليه صيام رمضان، فقد ثبوتُه عمومُ النقط، ومن جهة أخرى: أنه قد ثبت أن الأفراد بالفدية المذكورة في الآية هذا المقدار، وقد أريد بها الشيخ الكبير، فوجب أن يكون ذلك هو المقدار الواجب عليه، ومن جهة أخرى: أنه إذا ثبت ذلك فبمس مَاتَ وعليه نص، ورمضان وجب أن يكون ذلك مقدار فدية الشيخ الكبير، لأن أحدًا من موجبي الفدية على الشيخ الكبير لم يفرق بينهما.

وقد روي عن ابن عباس وقيس بن الحائب، الذي كان شريك رسول الله ﷺ في الجاهلية وعائشة وأبي هريرة، ربيعة بن ربيعة بن الحبيب في الشيخ الكبير: أنه يُطْلَعُ

(١) (١/٧٠).

(٢) (١/٧٨).

١٧/٢١٢ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ** أَنَّهُ سَمِعَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ **عَنِ النَّبِيِّ** **عَلَيْهِ السَّلَامُ** قَالَ **تَقَطَّرَ** **وَتَضَعَبَ** **مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ** **مُسْكِينًا** **بِذَا** **مِنْ** **حِطَّةٍ** **بَعْدَ** **الَّذِي** **فَعَلَّ**.

قال مالك: **وَيَقُولُ الْعَلَمُ** **يَرُونَ** **عَلَيْهَا**

عن كل يوم نصف صاع له . وأوجب لي ثلثه من كعب من عدة إطعام من مسكين كل مسكين نصف صاع له . ومدا يدور على أنه تعديف فدية الصوم بنصف صاع أولى منه يأخذ.

لأن التعبير في الأصل قد تعذر من الصوم وتقصير في كل واحد منهما ، وقد روي عن ابن عمر وجسادة من التابعين عن كل يوم صاع . والأول أولى . لم يروى عن النبي **ﷺ** ، وإنما بعده قول الأكرمين حديثاً عن الصحابة والتابعين ، وما دل عليه من الظاهر انتهى .

١٧/٢١٢ - **(مَالِكُ)** **أَنَّهُ** **سَمِعَهُ** **قَالَ** **سَبَّوْطِي** **فِي** **مَالِكِ** **الْمَشْنُونِ** **أَخْرَجَ** **عُمَرَ** **بْنِ** **حُمَيْدٍ** **وَمِنْ** **أَبْنِ** **حَاتِمٍ** **وَالدَّارِمِيُّ** **عَنْ** **نَافِعٍ** **قَالَ** **أُرْسِلْتُ** **إِلَى** **عَدِيِّ** **بْنِ** **أَبِي** **عَمْرٍ** **عَنِ** **النَّبِيِّ** **عَلَيْهِ** **السَّلَامُ** **قَالَ** **تَقَطَّرَ** **وَتَضَعَبَ** **كُلَّ** **يَوْمٍ** **مُسْكِينًا** **فَإِنَّ** **عَبْدَ** **اللَّهِ** **بْنَ** **عُمَرَ** **رَضِيَ** **اللَّهُ** **عَنْهُمَا** **رَضِيَ** **اللَّهُ** **عَنْهُمَا** **قَالَ** **الْمُجْهُولُ** **أَنَّ** **النَّبِيَّ** **عَلَيْهِ** **السَّلَامَ** **إِذَا** **خَافَتْ** **عَلَى** **وَلَدِهَا** **عَلَاكَ** **فَوَاضَتْ** **عَلَيْهَا** **الصَّامُ** **قَالَ** **تَصَرَّ** **وَتَضَعَبَ** **مَكَانَ** **كُلِّ** **يَوْمٍ** **مُسْكِينًا** **بِذَا** **مِنْ** **حِطَّةٍ** **بَعْدَ** **الَّذِي** **فَعَلَّ** **وَقَدْ** **قَرِئَ** **بِزَادٍ** **وَقَدْ** **فُتِيَ** **فِي** **ذَلِكَ** **قَوِيًّا**.

وقال المرفوع: **أَوْ** **نَافِعٌ** **فِي** **إِطْعَامِ** **الْمُسْكِينِ** **مَدَّ** **بِرَّ** **أَوْ** **نَافِعٌ** **صَاعٍ** **مِنْ** **شَعِيرٍ** **أَوْ** **شَعِيرٍ** **وَتَضَعَبَ** **فِي** **الْخَلَايَ** **فِي** **إِطْعَامِ** **الْمُسْكِينِ** **فِي** **كِفَارِهِ** **الْمَدَّ** **أَنْتَهَى**.

(قَالَ **مَالِكُ)** **وَأَعْلَى** **الْعِلْمِ** **مِيزَانُ** **وَتَضَعَبَ** **(يُرُونَ** **عَلَيْهَا** **أَيُّ** **الْأَعْدَالِ**

وقال ابن رشد في الشذية^(١) الحاصل والبرص إذا أقيمت في مكانها عليهما؟ فلعلماء فيه أربعة مذاهب: أحدها: أنهما يطعمان ولا قضاء عليهما، وهو مروي عن ابن عمر وابن عباس، والثاني: يفضل الأول منهما ينشيان فقط، ولا إطعام عليهما، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وأبو عبيد وأبو ثور، والثالث: أحدهما ينشيان ويطعمان به، وبه قال الشافعي، والرابع: أن لكل من تعضي ولا يهضم، وليرضع نفسه وتعلم، انتهى.

قلت: وهذا هو مشهور أقوال مالك كما تقدم، ومذهب أحمد في ذلك ما في المروعي^(٢) إن أظفرت حافر أو رضيع حوفاً على أنفها فقط أرمع اليوم، ففضد فقط من غير قذية، لأيهما بمنزلة المبرص اختص على نفسه، وإن أظفرت حوفاً على ولبيهما فقط قتت، فلعلمنا لكل يوم مكناً ما يحز في كفرة، انتهى. وقال إسحاق على ما حكاه الترمذي: يتصران ويطعمان ولا قضاء عليهما، وإن شاء لقضا ولا إطعام عليهما، انتهى.

وقال الثوري^(٣): المبرص والمجان ينشيان، ولا قذية عليهما عندنا، وقال الشافعي وأحمد: يجب عليهما القذية، وقال مالك: يجب على الحامل من المبرص، وإن أقيمت ثبوت في الشيخ المصري، على خلاف الثوري، فلا يلحق به غيره انتهى.

وقال الشوكري: وقد قال نعم وجوب الكفارة مع القضاء الأوزاعي والزهري والشافعي في أحد أقواله، وقال مالك والشافعي في أحد أقواله إنها تلزم المبرص، لا الحمل، انتهى.

(١) طبقات الصحابة، ٢/٣٠٠

(٢) ١/١٦٦

(٣) مرقاة المفاتيح، ١/٢٧٩

«قال النعمان^(١) - حيلة ذلك أن الحامل والمرضع إذا جدوا علي أنفسهما، فلهما الفطر، ومنهجهما القضاء فحب، لا يعلم فيه خلافاً بين أهل العلم، لأنهما مبررات المرء الحائض علي نفسه، وإن حائض علي ولدتها أخرت»
وعليهما القضاء، وإطعام مسكين عن كل يوم، وهذا يروى عن ابن عمر، وهو مشهور من مذهب الشافعي.

وقال الثبث: الختمية علي المرضع غرة الحامل، وهو إحدى الترايعين من مالك، لأن المرضع يتركها أن ترضع لولدها بخلاف الحامل، ولأن أحدهما مدني، والحامل «الحقود» عليه كالخوف مدني بعين أنصبتها، وماء عطف، والبرهري والحسين وسعيد بن حبيب والشافعي وأبو حنيفة لا كفارة عليهما، كما روي أسد بن مالك - روى عن أبي حمزة - عن أبي بصير قال: «إن الله وضع عن المرأة شطراً ثلاثة: وعن الحامل والمرضع نصية»
نحله، روى الشافعي^(٢) والترمذي، وقال: حسن.

ولما قوله تعالى: «الْوَلَدُ لِلْفَرْعِ وَلِلْفَرْعِ لِلْأُمِّ» الآية، هنا داخلان من عموم الآية وروى ذلك عن ابن عباس وابن عمر، وإن مخالفت لهما من نصيحة، وإنما ثبت هذا فإن القضاء لازم لهما، وقال ابن عمر وابن عباس: لا قضاء عليهما لأن الآية تنهيهما وليس فيها إلا الإطعام، وأنه يلحق قال: «إن الله وضع عن الحامل والمرضع نصية»

ولما أتاهم بطريقان القصة المذكورة، فالتزموا من القضاء والآية فروعاً لإطعام ولو تعرضوا للقضاء، فأخذوا من ذلك آخر، والبراد يوجب الصرم ويجمعه في مدد عليهما كما جاء في حديث عمر بن أمية عن أبي بصير، إن الله

(١) مسلم (١٠٣٦، ٣٩٦)

(٢) أخرجه الشافعي (١٠٣٦، ١٠٧٤، ١٠٧٥) والترمذي (١٠١٥)

ثم قال في الخصائص بعد ذكر خلاف الآية، واختلفت نسبتها في ذلك على ثلاثة أقوال، فقال علي - رحمه الله - رحمه الله - عبيد القضاء إذا اظلم، ولا صلاة عليه، وهو قول إبراهيم وأحمد وعطاء، وقال ابن عباس، عليهم الله صلاة إذا فسد، وقال ابن عمر، صحاح، عليهما الصلاة والتكليف، والحجة لأحمد، ما ذكره مسلم، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ في رجل نجا في أحد، فوافقه وهو يأكل، فدخل في طعامه، فقال، إني مسلم، فقال، قد أهداك عن ذلك، ثم وضع عن أحمد، سطر الصلاة والصوم، وعن أحمد، والشرعي، الحديث.

قال أبو بكر: سطر الصلاة مخصوص به التمسك، لا خلاف من الحمل والوضوح لا يربحان قصر الصلاة، ووجه دلالة على ما ذكرنا أحمد - عليه الصلاة والسلام - ما وضع الصوم عن الحمل والعرضه عن السفر، ألا ترى أن وضع الصوم الذي جعله من حكم السفر ما جعله من حكم السفر والحمل، لا فرق بينهما عند من علم السلف، ثم سمي غيره، فبما ذلك أن حكم وضع الصوم عن الحمل والصوم هو في حكم السفر عن السفر، لا فرق بينهما، ومعلوم أن وضع الصوم عن السفر، هو على جهة إيجاب قصر الصلاة، لا إيجاب، فوجب أن يكون ذلك حكم الحمل والعرضه.

وهو دلالة على أنه لا فرق بين الحمل والعرضه إذا جاز على التمسك أو التمسك، إذ به نفس الشيء بينهما، وأما ما كان الحمل والعرضه من غير إيجاب القضاء، وإنما يوجب إيجاب التكليف على التكليف أو التمسك القضاء، وجب أن تكون كالتعرض والعرضه، انتهى، قلت، الأمر من ذلك، هو، تكفي.

قال الثوري^(١): الحديث حمسة لثرمذي^(٢). وقال: لا يعرف لاس مائت هذا عن النبي يروى غير هذا الحديث الواحد. وقال ابن أبي حاتم في «علته»، سألت أبا عبد الله، يعني الحديث، فقال: احتلف فيه. والمصحح عن ابن مائت ذلك الثوري.

قال الثوري: ومن يسمى بأبي مائت من رواة الحديث حمسة، صحابيون: هذا، وأبو حمزة أنس بن مالك الأنصاري خدام رسول الله ﷺ، وأنس بن مالك وابن الإمام مالك بن أنس، روي عنه حديث في أساده نظراً والرابع شبيب حمصي حدث. والخامس حدث عن حماد بن أبي سليمان والأعمش وغيرهما الثوري. ويسمى أن يكون أنس بن مائت الفشيري. فذكره ابن أبي حاتم، مائة إن لم يكن هو الكعبي.

وقال الحافظ في «الإصابة»^(٣): أنس بن مالك الكعبي، قال يروي عن النبي يروى حديثاً في وضع المصباح عن المهاجرين. أخرجه أصحاب أنس وأحمد وصححه الثرمذي وهرو، ووقع عند ابن ماجة أنس بن مالك رجل من بني عبد الأشهل، وهو غلط. وفي رواية أبي داود عن أنس بن مالك رجل من بني حميد بن كعب، أشبه فشير لا من فشير، وهذا هو الأصوب، وبذلك جرم البخاري في ترجمته، دعاه هذا هو فشير لا فشير، وقد نعت الزهري قول ابن عبد الله الفشيري، وبذلك الكعبي انتهى مختصراً.

(١) نظراً من الأوطار (٤) ٢٧٢.

(٢) أخرجه الثرمذي (٢) ٩٩، وأبو داود (٨) ٢٤٠٨، والنسائي (٤) ١٨٠، ابن ماجة (٢) ١٦٦٧، وأحمد (٤) ٢٤٧.

(٣) (٢) ٧٣.

وفي الشرح الكبير^(١) زاد في وجوب إطعام قدر مده $\frac{1}{2}$ لسلط في
فصاء ومضان لمثله أي: بأن كل رمضان الذي، ولا يتكرر لمثله يتكرر
العمل، انتهى. قال اندلسي: إذا كان عليه برمان من رمضان، ومضى على
ثلاث رمضان أو أكثر فله إنما يلزمه مده انتهى.

وفي الموضع المربع^(٢): لا يجوز تأخير فضاته إلى رمضان آخر بغير
عذر، فإن فعل حرم، وعليه مع القضاء، إطعام مسكين لكل يوم ما يحزى في
كفاية.

وفي شرح الإقناع^(٣): ومن أخر فصاء رمضان مع إمكائه حتى دخل
رمضان آخر لزمه مع مقضاء لكل يوم مده، ويتكرر المده إذا لم يخرج به يتكرر
استين، انتهى.

قال المحقق^(٤) بعد ذكر من قال بالعديّة من النصاراء وهو قول
الجمهور، ويختلف في ذلك، إمامهم النحوي وأبو حنيفة وأصحابه، ومال
والشافعي إلى قول الجمهور في ذلك.

قال الشيركسي^(٥): واحتج القائلون بالعديّة: هل يسلط القضاء بها أم
لا؟ فذهب الأكثر منهم إلى أنه لا يسلط، وقال ابن عباس وابن عمر وقتادة
وسعد بن المسيب إنه يسلط، قال المحقق: روى عبد الرزاق وابن السكيت
وغيرهما من طرق صحيحة عن نافع عن ابن عمر، قال: من نابه رمضان

(١) (٥٣٢/١)

(٢) (١٣٥/١)

(٣) (١٠٠/٣)

(٤) طبع الناري (١٩٠/٤)

(٥) ابن الأثير (٢٧٨/٤)

وهو مريض لم يمتح بهما، فأتى الآخر صهبا مصيبا، وفلسي الأول منهما
 يا فتى من حيلة كل يوم، وأنتم يرمون، قال الصادق عليه السلام: ابن عمر - رضي الله
 عنهما - يحافظ القرآن في الزمان عمر ابن حنبل عن يحيى بن سعيد قال: لما
 طعمي مثل قتله عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه - لا أن السهول عن عمر - رضي الله
 عنه - خلافا، يقول ابن الصديق عن ابن عباس رضي الله عنهما: انتهى

قال الحنفية^(١)، رضي الله عنه إلى أصحاب الكوفة، على من أخر الفضا
 إلى أن يدرك شهر رمضان من قبله أو غير ذلك من غرام، وقد قول عطاء
 وثقاته بن محمد والزهري، وإليه ذهب مات والزهري والشافعي وأحمد بن
 حنبل وإسحاق بن إبراهيم، وقال الحنفية والشافعي رضي الله عنهم وأقربهم
 وإليه ذهب أصحاب الشافعية والحنابلة، من جازوه هذا بغيره، لا يجرى
 انتهى.

قلت ومما استدل به أصحابي إلى قول الحنفية في ذلك، ما ورد عليه قوله
 وأنهم يسمون أن لا يطعموا، وهذا قاله^(٢) فيمنه من أئمة الأئمة، قال الحنفية^(٣)
 أن من يمتح ما حج - إذا لم يصح في السنة قبل الإفطار، إن لا يذم من
 عدم ذكره في كتاب أن لا يمتح بالسنة، وله يمتح فيه شيء من فروع، إذا جاء
 من من جماعة من الصحابة، وأما الصحابي عن يحيى بن أبي أمامة، فإنه وجدته
 من سنة من أصحابه لا أعلم بهم وقد حدث، انتهى

قال أبو ثعلبة^(٤)، ثم قال: أي قال عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأقوال الصحابة
 لا حجة فيها، وهذا الجمهور، في قول لا يذم من، أنه الحق، والله

(١) معالم السنن، ٢/٣٧٧.

(٢) الترمذي، صحيحه، ١/١٥٠.

(٣) مهمل الأربعة، ١/٣١٢.

الأصلية فاصية بعدم وجوب الاشتغال بالأحكام التكليفية، حتى يقوم لدليل الناقل عنه، ولا دليل هناك، فالظاهر عدم الوجوب، انتهى.

قلت: لا شك أن الظاهر عدم الوجوب، لكن قوله: «أقوال الصحابة لا حجة فيها، مردود، وباطل كيفة» وأقوالهم فيما لا يُدرأ به في حكم المرفوع، وكذا قوله: «ذهب الجمهور إلى قول لا يدل على أنه الحق» عدول عن الحق، إلا أن في التعمئة نسي نحن فيها، لا حجة في قول الجمهور، كما أن محالهم أيضاً جماعة منهم من أكابرهم، عاودوه في الاستدلال ما احتج به الإمام البخاري، كما تقدم.

وأصل في ذلك أن قوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ آيَاتٍ﴾ مطلق، لا يخص بزمان دون زمان، ونفيده بأخبار الأحاد نسخ لإطلاق الكتاب. لا يصح إلا بالسواتر أو المشهور ولم يوجد.

فإن انحصار في الأحكام القرآن^(١). قوله ﴿فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ آيَاتٍ﴾ قد دل على حواجز التدقيق، وعلى حواجز التأخير، وعلى أن لا عدية عليه، لأن في إيجاب القدية مع القضاء ريادة في النص، ولا يجوز الريادة في النص إلا بنص منه، وقد انفقوا على أن تأخيره إلى آخر السنة لا يوجب القدية، وإن الآية إنما أوجبت قضاء العدة دون غيرها من القدية، ومعلوم أن قضاء العدة في السنة الكبية واجب بالآية، فغير جائز أن يكون المراد في بعض ما انضمه الآية القضاء، دون القدية، وفي بعضه القضاء والقدية مع تدخلهما فيه على وجه واحد.

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رجلاً قال: يا رسول الله، هل لي أبوم

(١) الخ. (٢١٠/٢١).

(٢) سورة البقرة الآية ١٨٥.

وحدثني عن مالك أنه سئل عن سعيد بن جبير عن ذلك.

من رمضان، أفأفترق بينه؟ قال: نعم، وأثبت لو كان عليك ذنب فضيعته متفرقا
أكان يحزنك؟ قال: نعم، قال: «فإن الله أحق بالتحذير والعشوة، فغلبه في
تأخيرها لا يوجب القعدة من وجهين؛ أحدهما: أنه ثم يذكر القعدة عند ذكر
التصديق، ولو كان تأخيرها يوجب القعدة لنبه بـ«وَالثَّانِي» تنبيهه إياه بالدين،
ومعلوم أن تأخير الدين لا يلزمه شيء غير قضاءه، فكذلك ما شبهه به من قضاء
رمضان، انتهى بغير واختصار.

وقال صاحب «المدائع»: انقول بالقعدة باطلا، لأنها نجس خلافاً عن
الصوم عند العجز عن تحصيله، عجزاً لا ترجى معه الفترة عادة، كما في حق
الشيخ الثاني، ولم يوجه العجز، لأنه قادر على القضاء، فلا معنى لإباحة
القعدة، انتهى. وهي «الجوهرة النقية»^(١) عن «الاستبصار»: قال داود: من أوجب
القعدة على من أخر القضاء حتى دخل رمضان آخر، ليس معه حجة من كتاب
ولا سنة ولا إجماع.

أمالك، أنه سئل عن سعيد بن جبير عن فقهاء التابعين (مثل ذلك) أي
المتكبر عن القاسم بن محمد، وقد أخرج ابن أبي شيبة في قضاء رمضان في
التعسر عن عطاء بن رطاوس ومجاهد، قالوا: أقضى رمضان متى شئت، وقال
سعد بن جبير: لا بأس به، وذكر البخاري في «صحيحه»: قال إبراهيم: إذا
فرط حتى جاء رمضان أخر بصومهما، ولم ير عليه إطلاعا.

قال الحافظ^(٢): وصله سعيد بن منصور عن طريق يونس عن الحسن،
ومن طريق الثوري عن العجلي عن إبراهيم، قال: إذا تتابع عليه رمضان
صامهما، فإن صام بينهما علم بعض الأول عيش ما صنع، فليستغفر الله

(١) «الجوهرة النقية» عن حماد بن الحسن الكوفي (٢٥٤/١)، و«الاستبصار» (٢٦٦/١).

(٢) فتح الباري (١٩٠/١).

(٢٠) باب جامع قضاء الصيام

٦٦٠/٢٤ - حدثني يحيى عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن: أنه سمع عائشة زوج النبي ﷺ تقول: إن كان ليحج أو غيره
 ولهم، وقال البيهقي: روي عن ابن عمر رضي الله عنهما في الغنيمة ثم يصوم حتى أتوك رمضان، يقطع ولا قضاء عليه، وعن الحسن وطاووس والنخعي. ينفى وإذا كفارة عليه، كما في «المزني»^(١)

(٢١) جامع قضاء الصيام

٦٤٠/٢٤ - مالك، عن يحيى بن سعيد، الأصبهاني، وفي رواية البخاري، عن يحيى فقط، مروي عنه إلى أبيه، قال المجاهد: هو ابن سعيد الأصبهاني، ورواه الأثرماني بعداً لأمير الخير، فقال: هو يحيى بن أبي كثير، وغفل عما أخرجه مسلم، فقال في حسن الإسناد عن يحيى بن سعيد، وهذا هو الأصبهاني، وهذا معطوف، فنقل عن الحفاظ الضعيف، أنه القطن، وليس كما قال، فإن الضياء حكاه في قول، قال: إنه معجب من أبي كثير، ثم دعه، وحرم بأنه يحيى بن سعيد، وروى عن القطن، ولا حائر أن يكون الغفان، لأنه ثم مذكور أنه سلمه، انتهى
 قلت: وما قال العيني: الحديث أخرجه النسائي^(٢) مروي به يحيى القطن، مراده رواية يحيى القطن عن يحيى بن سعيد الأصبهاني.

(عن أبي سلمة بن عبد الرحمن) من عوف، وفي رواية لإسماعيل بن عمار: «أنا سلمة، كنا في الفصح»، قلت: وهكذا يتصريح إسماعيل أخرجه النسائي ومعه (أنه سمع عائشة) - روي عنه (زوج النبي ﷺ تقول إن) بكسر الهمزة، وسكون الهمزة معقولة من المعقولة (كان ليحج أو غيره) بشد الياء

(١) انظر «عنده القاضي» (١/٤٨/٨).

(٢) انظر «المزني» (١/٩٠/٢٤).

١٠٠ - قال ابن عباس: هذا الاستطیع نحو: استطیع أن یسیر یسیراً فیهما

أخرج البخاری فی: ٣٠ - کتاب الصوم: ٤٠ - باب من یفصر فی قضاء رمضان ..

وسلم فی: ١٢ - کتاب النضیم: ٢٦ - باب قضاء رمضان فی شعبان ..
 حديث ١٥١

.....

وتكثير الکن، فتحذف الفعلة وتعليقها، والتعدير يقطع التماساً أولاً،
 والمضارع ثانياً، لإزالة الاستمرار وتكرار الفعل، قاله الزرقل^(١)

قال الحنفي: وقد مره كان الثمن يكون كذا، وأقبل أدقة يكونه وإنه
 ينهي. (الصيام) أي فصاؤه أي: صفاً يريد أباؤه من رمضان لم يمكنها
 صومها فيها بحصر أو مضي أو غير ذلك، إنما استطیع أي أفتر أو أفسد
 مضي حتى سعيته أراد البخاري: قاله يحيى: أي إن سعيد - النخعي من
 أنبي يترك أو ياتي يترك، أي يسعى العلم، لأنها كانت مهنة علمها لاستنائه
 بها، ومع آرائها إلى أراد ذلك، ولا تعجز من يريد، ولم تستأنه في
 الصوم مخالفة أن يأت، وقد يحتاجها، فتدرب عنه، وهذا من الأدب، وفي
 رواية مسلم: قال يحيى: عرفت أن ذلك لمكانها من النبي ﷺ

قال ابن عباس^(٢): وهذا للتعليل ليس شيء، لأن العمل سائر أرواحه
 كمنهله أو فريد. مع: لأنه أعز الناس، متى قال: ولهم هذا فسمي فيها
 أمكان، فلا تنسب فيها لا أمكان، وإنما أخرت ذلك لترخصة وإتاحة،
 وسئل من أكثر التعليل بأن ذكر العمل بعد من قول يحيى: لا من قولها،
 كما في رواية البخاري يقطع: قال يحيى: التعليل يرمو الله ﷻ، وكذا في
 مسلم من حديث ابن زريع عن يحيى قال: فقلت: ذلك أمكان النبي ﷺ،

.....

(١) شرح الزرقل، (٢/١٩٣).

(٢) الاستذكار، (١/٢٦٢).

ولسقوط هذه العلة جملة من حديث شعبان، كذا في «الإكمال»^(١)

ونُصِّبَ سائرُ في رواية مسلم وإسناده عن عائشة: «إن كانت إحدانا لتفطر في رمضان في رمل رسول الله ﷺ، فما تفطر أب تغضبه مع رسول الله ﷺ حتى يأتي شعبان، ولذا قال: عياض: هذا نص منها عني عند ذلك، وردة على من ضعف التعليق به، وقال: إنما فعلته لمصلحة لا لشغل».

واستشكل بأنه ﷺ كان يتقسم ويعتدل. وله سبع نسوة فما تأتي حرة الواحدة إلا بعد ثمانية أيام، ممكن يمكن كل واحدة أن تقضي في ثلث الأيام، وأجذب عنه الخطابي بأن انقسم لم يكن واجباً عليه فحين يتوقع حاجته في كل الأوقات، قاله الزرقاني^(٢).

قلت: والأوجه في الجواب ما في الحاشية عن «المعلني» أن انقسامه في السبت في الليل دون النهار، وقال القاري^(٣): «الشغل المانع كان ثباتاً من جهة أو اشتداداً بخدمة ﷺ هو المانع من القضاء انتهى».

واعتصموا في معنى قولنا: أحس يأتي شعبان، فقبل ذلك لأن تأخير القضاء غير مسموح قبل شعبان، وأنه مسموح في شعبان، ففتضي ذلك أنه يمكن هذا آخر وقت القضاء، لعبر السقوط، وأن المؤخر بعد بعد مفرطاً، وهذا مختار الباجي، وأكثر الشراح على أنه يجوز أن يصوم شعبان كله أو أكثره، تتفرغ به لقضاء صومها.

وفي الحديث: «أن حتى المروج من المصرة والخدمة يُقدم على سائر الحقوق» ثم يكتفى فمرداً وحضوراً في الوقت، وقيل: قول عائشة: «فما

(١) (٨٩/٤).

(٢) «شرح الزرقاني» (٩/١٩٤).

(٣) «ميرقات السعائيه» (٤/٢٨١).

أنه تطوع أن أفطس إلا في سعداء يدل على أنه كانت لا تطوع بشيء من الصيام إلا في حشر ذي الحجة، ولا في عاشوراء ولا في غيرهما. وهو مبني على أنها ما كانت ترى حوزة صوم التطوع ليس عليه دين من رمضان، ولكن من أين ذلك لم يذكر في الحديث ساكت عن هذا، قاله القاضي^(١)

قست. ويحتاج إلى القول بذلك من قال إنه لا يجوز التطوع بصوم من يجب عليه فطرته، ومن لم يمل بذلك كالحنبلي فلا إشكال فيهم بذلك واختلاف أهلنا. رضي الله عنهم. ينصرون ولا يقضون بالفرق بينهما. أن التطوع أمر مفسد، يفطر إن أباح إليه، بخلاف الفاضل لم يصار فلا يجوز له نقصه، ولما قلنا من أن أباح ما كان في رضي الله عنهم. أكدت تخصيصه بنية^(٢)، فثبت لا خلاف أن^(٣) أفلا يفطر^(٤) إن كان تطوعاً^(٥)

وأخرج أبو داود^(٦) وغيره عن عائشة قالت. أئذني لي ولحصتي طعاماً، وكنا مسلمتين ومطعماً، ثم دخل رسول الله ﷺ فقلنا له يا رسول الله إن أهدأت لنا هذه، عاشوراء، أفطرت، فقل رسول الله ﷺ لا عليكم، هي من يومنا مكانه.

وقد أخرج ابن أبي شيبة^(٧) عن سعد بن إبراهيم قال: كان من يكفر أئذني من عمر وعائشة وسعد بن العبد، وفي الحديث حجة لتجميعهم أن انقضاء لا يجب على الفدية، إذ لم مع الفاضل يقره^(٨)، وأوجه دود من أبي سؤي. فإن أخيه أئذني. وحديث الباب يرد عليه. فإنه أئذني.

(٦١) نسخة أخرى: (١) ١٥٠

(٦٢) أخرجه أبو داود (٥٤٥١)

(٦٣) أخرجه أبو داود (٥١٥٧)

(٦٤) هذا مضاف من أبي شيبة (٢) ١٥٢

وفي «نيل الأرب» من فاته رمضان كله قضى عدة أيامه، وسُئل المقصد
 علمه والنتائج لمن فاته عدة من أيام رمضان، إلا أنه بقي من شئ من رمضان
 ما علمه من الإمام فوجب التتابع، وفي «الشرح الكبير»^(١) للدردري: «سب معجل
 القضاء لما فات من رمضان، لأن الساقطة إلى القضاء أولى، انتهى»
 فإن لاسي^(٢) كونه ليس على الفور ذكر ابن بشير أنه مطلق عليه في
 «المعاش» ثم ذكر بعض الخلاف فيه.

وقال الجصاص في «الحكام القرائة»^(٣) «قال تعالى: ﴿تَبِعْهُ﴾ بِإِزْائِهِ
 تُفَرِّقُهُ، فلو سب العدة في أيام غير معينة في الآية، فلا محالة حازر له أن
 يصوم أثر ذلك شاء، ولا يحقق عنهم رواية في حوزة تأخيرها إلى عقب
 السنة، والثاني عني: أنه لا يجوز تأخيرها إلى أن يدخل رمضان فأثر، ومم
 عني على مدعهم، وذلك لأن الأمر بمنع إذا كان غير موقت فهو شلى
 الفور، وقد يك ذلك في أصول الفقه

ورد ذلك كذلك، فلو لم يكن قضاء رمضان موقفاً بالسنة لما حازر له التأخير
 عن تأخر يوم العطلة، إذ غير جائز أن يلحقه التخريط بالتأخير من غير علم به
 بآخر وقت وجوبه، انتهى «الذي لا بدواؤا له أخيره» هذا، وإذا كان كذلك، وقد
 علم أنه مدعهم حوزة تأخير قضاء رمضان عن أول أوقات إمكانه، تب
 أن تأخيرها موقت بعض الشيء، انتهى، انتهى مختصراً

قلت: لكنه خلاف ما في عامة الفروع، فاني أذكر لمختاره وقضوه ما
 قدروا ولا شبه ولا خلاف، لأنه على التباحث، وشا حازر لا يطرح قضاء ولو جاء
 رمضان الثاني دفع لأداء على القضاء ولا قضاء انتهى.

(١) (٦١٤) (٦١٤)

(٢) (٦١٤) (٦١٤) (٦١٤)

(٣) (٦١٤) (٦١٤)

٢٦١ - باب صيام اليوم الذي ينسك فيه

وفي الخبر في ذلك تعيب الساج وعدمه والأخير على زمان القدرة صاحبه
الى التحريم وما عداه من التوبة.

وهي التبرج المشقة: وذلك إطلاق قوله تعالى: **فَقَصِدُوا** من أفراده من
غير نية، فشد وجوب القضاء على التراضي، لا بدونه بالتراضي، غير أنه
منه ما لا ريب.

وقال مالك الحنفية: من البدائع^(١) أما ذات بر حرمه - أي انحصار - ما
الأيام خارج رمضان، سوى الأيام المنسية، أي أنه تعالى: **وَأَمَّا مَا جَاءَ**
أَمْرًا بالانقضاء، سقط عن رتبة صير، فلا يجوز تعيده ضمن الأوقات إلا بدليل.

والنكاح في كيفية وجوب القضاء أنه على تنوع نوعه من الحيض
في الأيام في نفسه النكاح في الأمر المستطاع غير الوضوء أصلاً، كالأمر
بالخضات وتعدد السطافة وجوهها، وفلك على التبرج عند غرامة مشاجرة،
وذهب لقراخي رحمه الله على ما ذهب في مطلق الوقت غير محس، وحيار التبعي إلى
السنن، ففي أي وقت شرع فيه تعين ذلك الوقت للموجب، وإن لم يشترط
بتعيين الوقت عليه في غير هذا، في رده، بتعريفه من الأول، قبل مرده،
وحكمه المخرج، على ما ذهب إليه من التبرج، وبما ذهب هو الأول، وبعد
عدة أمثلة، النكاح، إلا أنه قدس بذهب النكاح، على التبرج، على
ما عرف في أصول الفقه، انتهى.

٢٦١ - باب صيام اليوم الذي ينسك فيه

قال ابن الجوزي في التحصيل^(٢) لأحمد: وحسب الله عنه - من هذه

(١) بدائع الصالح (١/١٠٦).

(٢) النظر في الآثار (١/١٠٦).

السناء - وهي ما إذا حدث يوم مطلق الهلال عيم أو فطر ليلة الثلاثاء من شعبان - ثلاث أقوال: أحدها: يجب صومه على أنه من رمضان، فانه لا يجوز فرضاً ولا نقلاً مطلقاً، بل فصد - بغيره - وبشراً وبغلاً بوافق عنه، وب قال الشافعي: يدل مالك وأبو حنيفة لا يجوز عن فرض رمضان، ويجوز هذا سوى ذلك. ثالثها: ندرج إلى رأي الأمام في الصوم والمصر: كذا في الفتح.

بأن يصبح ذلك من الساء ليلة الثلاثاء إن كانت مسبعة، وإلا فتر الهلال، فهذا مقصد في يوم اشك في المشهور من لإمام أحمد، ولا يجوز صومه كما روى في رؤية الهلال. وإن كانت الساء في هذه الليلة ففيمه، فعه في ذلك ثلاث إدارات.

قال الحرقي: إله حال في مطرو حلو أو فطر، حب صامه، وقد أجزأ إذا كان من شهر رمضان. قال الموفق^(١): احتلت الرواية عن أحمد - بروي عنه مفر من نقل الحرقي، احتارها أكثر شيوخ أصحابنا، وروي عنه أن الناس ينبغ للإمام، فإن صام صاموا، وإن فطر فطروا، وحل فطر أحمد بن وإس مبين. لحول النبي ﷺ. الصوم يوم تطومون، والفطر يوم تفطرون، فبين معناه أن الصوم ونفطر مع الجماعة، ومعظم الناس قال الشافعي: هذا حديث حسن عريب، وعن أحمد رؤية ليلة لا يجب صومه، ولا يجوز عن رمضان، وهو قول أكثر أهل العلم، منهم أبو حنيفة ومالك والشافعي ومن بعدهم، انتهى.

وقال المحقق^(٢): اختلف الناس في معنى النبي عن عيم يوم الشك.

(١) المعجم (١٦٦: ٢٣٠)

(٢) معالي المصنف (٢: ٢٨٩)

فقال قوم: إنما نهى عن صيامه إذا نوى به أن يكون عن رمضان، فلما لم ينو به من صوم يوم لمصاء فهو جائز، هذا قول مالك بن أنس وأصحاب الرأي والأوراعي، وبغالت حاشته: لا يصام ذلك اليوم عن فرض ولا تطوع للنهي، ويقع العسل بذلك من شعبان ورمضان، هكذا قال عكرمة، وروى معاذ عن أنس مبررة وابن عباس، وكانت عائشة وأسد تصومون ذلك اليوم، وكانت عائشة تقور لأن الصوم يوماً من شعبان أحب إلي من أن افطر يوماً من رمضان، وكان مذهب ابن عمر صوم يوم الشك، إذا كان في السماء غمامة، والله ذهب أحمد بن حنبل، وقال الشافعي: إن وافق يوم الشك يوماً عتد صومه صامه وإلا لم يصمه انتهى.

والله أعلم بأذهان المذهب في ذلك بحيث يافض بعضهم بعضاً، والعمدة في ذلك من في فروع الأئمة، يعني «الروضة البوع»^(١)، إن لم ير التحليل مع تصحيح لثة الثلاثين من شعبان أصبحوا منظرين، وكره الصوم، لأنه يوم الشك ليسبي عنه، وإن حال دونه غيم أو قتر، فظاهر المذهب: يجب صومه حكماً ضيقاً، حفاظاً به رمضان.

قال في «الإيضاح»: وهو المذهب عند الأصحاب، ومبروه وصنفوا فيه تصانيف، ورووا حجج المخالف، وقالوا: نصوص أحمد تدل عليه، انتهى. وفي «شرح الإيضاح»^(٢) ويكره صوم يوم الشك كرهه لسريه، قال الأسنوي وهو المعروف المنصوص الذي حبه الأكثرون، والعمدة في المذهب تحريمه كما في «الترجيح» و«الاستبصار» و«المحامي». إلا أن يوافق عادة له في تطوعه، وله صومه عن قضاء أو نذر، فلو صامه بلا سبب لم يصح كيوم العيد، وجامع التحريم.

فإن قيل: هذا استحباب صوم يوم الشك إذا أفتق الغيم، غروباً من

(١) (١٩٠/٩)

(٢) (٢٨٠/٩)

خلاف الإمام أحمد - رضي الله عنه - حيث قال: يوجب صومه حيث لا يحجب ما لا يرعى الخلاف، إذا خالف سنة صريحة، وهي ههنا خبر: «إذا غُم عليكم فأكمئوا عدة شعبان ثلاثين» وبوم ثلث هو يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برؤيته، أو شهد بها عدد ترد شهادتهم، كصبيان أو نساء أو عبيد أو كسفة، وظن صدقهم، وإنما لم يصح صومه عن رمضان، لأنه لم يثبت كونه منهم، نعم من اعتقد صدقه بحسب عليه الصوم، انتهى.

وقال الدردير^(١): وإن عجمت السماء ليلة الثلاثين ولم ير الهلال فصبيحته يوم الثلث الذي يلي عن صومه على أنه من رمضان، وأما لو كانت السماء مصحبة لم يكن يوم ثلث، لأنه إن لم يكن من شعبان جزءاً، واعتصره من عهد السلام أن فوته عليه السلام: «فإن غُم عليكم فأقذروا له أي أكملوا عدة ما قبله ثلاثين يوماً» يدل على أن صبيحة العجم من شعبان جزءاً، فالرجح أن يوم الثلث صبيحة ما تحدث فيه برؤية الهلال من لم تقبل شهادته، كعبد وامرأة وقاص، كد عهد الشافعي، وصيغ يوم الثلاثاء، عادة ونظوعاً، أي بلا عادة وقصص، وإن كان صادف، لا احتياطاً على أنه إن كان من رمضان احتسب به، وإلا كان نظوعاً، فلا يجوز أي يكره على الرجح، فالحل المدسوق، وإذا صادف رمضان فلا يجزئه لتزول الشبهة، انتهى.

وأما عند الحنفية على المشهور في المذهب فبوم الثلث هو يوم الثلاثين من شعبان، وإن لم يكن في السماء حله لعدم اعتبار اختلاف الشطآن وجواز الرؤية بيلة أخرى، كما في «الدر المختار»^(٢) ونسخته، وفي «التهذيب»: لا يصومون يوم الثلاثاء إلا نظوعاً، لقول لا يضام ليوم الذي يثبت فيه أنه من رمضان إلا نظوعاً.

(١) الشرح لصغيره (١/٦٤٦)، والشرح الكبير (١/١٥٣).

(٢) (١/١٩٢) وطبع المشرع (١/٥٣) وامرأة السفلي (١/١٤٦).

وهذه المسألة غير مذكورة أحدها أو سوي صوم رمضان، وهو مذكور،
 لما روي، ولأنه يشبه ما قبله فكتاب، لأنه والله في هذه صومهم، ثم إن طهر
 أو صوم من رمضان حرمه، لأنه شديد الشهير وصار، وإن طهر أنه من رمضان
 كان تطهر، وإن أفطر لم يفسد، لأن في معنى المصنفين، والثاني: أن يكون من
 واجب اختيار، وهو مذكور أيضاً، لما روي، إلا أن هذا دور الأول في
 التكرار، أنه إن صعد أنه من رمضان حرمه لأجل أنه، وإن فطر أنه من رمضان
 حرمه قبل، يكون نظراً، لأنه مذهب، فلا يأتي به، لا يجب

وقيل: حرمه عن الثاني لأنه، وحده الموضح، لأن المصنف عليه وهو المصنف
 على صوم رمضان، صوم رمضان، لا يحرم كل صوم، بخلافه، وهو الجديد، لأن
 المصنف عنه وهو ذلك الأحكام بل لازم على صوم،

والثالث: أن سوي التطهر، وهو غير مذكور، لما روي، وهو حجة على
 المصنف في قوله: مذكور على سبيل الاستدلال، والبرهان بقوة، إلا تفادوا
 رمضان مذكور، ولا يصح يومه، الحديث، سبي التقدم بصوم رمضان، لأنه
 يؤيده قبل أوله، ثم إن وافق صومنا كان بصومه، فالتقدم أوصل بالأجماع،
 وكذا إذا كان من الأمانة إمام من آخر الشهر فصاعداً، وإن امرده، فقبل المظهر
 فهو، كما رأينا عن غير المصنف، وهو، المصنف، فالتقدم يعني وعاشق -
 رضي، كما عرفت - وهما كان مذكوراً

والجواب: أن صوم المصنف عند أحد بالاحتياط، وبقية العادة بالصوم
 إلى وقت الزوال، ثم بالاحتياط، بعد انتهاء، انتهى.

ثم ذكر المصنف صور التردد في الشيء، ليس هذا محله، بل حتم من
 كلامه، القول أن الأمانة الأربعة - رضي أنه حتم - احتلوا عنها في عدة

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:

«قال مالك: وهذا الأمر حديثه من أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم»

...

.....

وفي شرح الإقناع: لو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم عد عن رمضان إن كان فيه فكان منه. لم يقع عنه، إلا إذا اعتقد كونه منه، بقوله من بقى به من عد أو امرأة أو فاسق فيصح ويقع عنه، انتهى.

(ولا يرون مضياً نطوعاً بئس) وكذلك قالت الحنفية: كما تقدم عن الهداية، خلافاً للشافعية، كما تقدم عن شرح الإقناع أن صومه بلا سبب لا يحج، كصوم العبد لجميع التحريم، ويكره صوم يوم السبت عند الحنابلة أيضاً، إلا أن يوم السبت عندهم غير يوم السبت عند الجمهور، ففي قبل المأرب: وكره صوم يوم السبت وهو الثلاثون من شعبان إذا تم يكن في السماء في مطلع الهلال عيم أو قمر أو غير ذلك، انتهى.

أما مالك وهذا الأمر هو المحقق عدلاً و) هذا الأمر هو الذي أركت عليه أهل العلم جليلة. قال الزرقاني: وعليه الجمهور. حسناً لله في الموارد عن صوم يوم السبت على تحريمه من رمضان، لا لغيره، لا خبر في تصحيحه، مرعياً. إلا أن دعوا رمضان بصوم يوم ولا يومين، ولا رجل كذا يصوم صوماً فليصمه، قال عارض: أنكر بقوله: «إلا رجلاً إلى أن السبي محمول على التقدم، تعظيماً وتحريماً للشهر، وفي رواية: «لا تحزروا رمضان، أما من كانت عادته الصيام فيه أو صيام الاثنين والجمعة فلا يمنع، انتهى.

قلت: وروي عن عمر - رضي الله عنه - أنه كان يصوم إذا كانت السماء في تلك الليلة مغيمة، ويقول: ليس هنا بالتقدم، ولكنه التحري، وقد روي عن عائشة وابن عمر وأبي هريرة وسعد بن مسعود وعمر بن الخطاب والحكم بن أبوب العفاري وعائشة وأسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنهم -

باب جامع الصيام

٥٦/٦١٦ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى
عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطْمِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

ذَكَرَ الْإِمَامُ عَنْ هَؤُلَاءِ ابْنِ الْقَيْمِ فِي «نَهْدِي»^(١)، وَحَكَى الصَّوْمَ أَيْضاً عَنْ
إِسْلَامِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدِ بْنِ وَهَّابٍ وَأَبِي عِيسَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
وَعَمْرٍو بْنِ مَهْرَانَ وَكَثِيرٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ الْعَرَفِيِّ، انْتَهَى

وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٢) عَنْ «مُ سَلَمَةَ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أُمِّ النَّبِيِّ ﷺ
كَانَ يَصِلُ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ. وَتَلْبِيعِينَ وَأَبِي دَاوُدَ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: قَالَ
لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا صُمْتُ مِنْ سَرَدٍ»^(٣) هَذَا الشَّهْرُ؟ يَعْنِي شَعْبَانَ، قَالَ:
لَا، قَالَ: «إِذَا أَقْطَرَتْ فَصَمَّ سَرَدٌ»، كَذَا فِي «مَجْمَعِ الْفَوَائِدِ».

باب (٢٢) جامع الصيام

أي: الروايات المستفيدة من أبواب الصيام كالفضائل وغيرها، وذكر فيها
بعض أحكام الصيام أيضاً كحواز نسواك وغيرها.

٥٦/٦١٦ - (مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ) بفتح النون، وسكون المعجمة،
مَوْلَانَهُ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ (مَوْلَى عُمَرَ) بِضم العين، (ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ) بِالتصغير،
وإضافة، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بِر عوف (عَنْ عَائِشَةَ) أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ
(زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ) هَكَذَا قَالَ أَبُو النَّضْرِ، وَوَفَّقَهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ فِي

(١) نظره: عزاد السعدة (٦١/٢).

(٢) مصنف أبو أبي شيبة (٤٣٨/٢).

(٣) سر هذا الشهر: وهو صبح المسيلة وكسر هاء آخره - مراد: المعانيج (٤٤٥/٤).

بها قالت: قال رسول الله ﷺ يصوم من شئ يقول: لا تقبل، ويفطر
حتى يشبع: لا يصوم،
.....

والصحيح^(١)، ومحمد بن إبراهيم، ويريد من أي عذاب عند الناس^(٢)،
ومحمد بن عمرو عند الترمذي^(٣) كنهم عن أبي سعدة عن عائشة، وخالفهم
يحيى بن سعيد وسالم بن أبي النعمان، قروبا عن أبي سعدة عن أم سلمة،
أخرجهما النسائي، وقال الترمذي عقب طريق سالم بن أبي النعمان: هذا إسناد
صحيح، ويحتمل أن يكون رواه عن كثر من عائشة وأم سعدة، قال الحافظ^(٤):
ويؤيده ما محمد بن إبراهيم التميمي رواه عن أبي سلمة عن عائشة تارة، وعن
أم سلمة تارة أخرى، أخرجهما النسائي، انتهى.

(أما كنت: كان رسول الله ﷺ يصوم) في بعض الأوقات (حتى يقول: لا
يقبل)، أي: ينهي صومه إلى غاية، يقول: نفل، أنه يبرد يصوم ولا يفطر أبداً
أو من هذا الشهر، (ويفطر) كذلك أي يبرد (الإفطار) حتى تقول: لا يصوم،
أبداً أو من هذا الشهر، قال الأبا جي: وإنما كان كذلك - والله أعلم - لأن هذا
أفضل الصوم وأشهره من استخاف عليه

وقال شيخ مشايخنا الدهلوي في حجة الله^(٥): اختلف من الأبناء -
عليهم السلام - في الصوم، فكان أبو ج - عليه السلام - يصوم الدهر، وكان
أبو داود - عليه السلام - يصوم يوماً ويفطر يوماً، وكان عيسى - عليه السلام -
يصوم يوماً ويفطر يومين أو أياماً، وكان السيّد عليّ في حاشية غصه يصوم حتى
يقال: لا يفطر، ويفطر حتى يقال: لا يصوم، ولم يكن يستكمل صيام شهر إلا

(١) أخرجه النجاشي حديث (١٦٩٩) ومسلم (٣٢٤/٢).

(٢) انظر التلمس النكري، نسائي (٢٤٩٨) و (٢٤٩١).

(٣) سنن الترمذي (٧٣٧).

(٤) فتح الباري (٤/٢٦٤).

(٥) أسماؤه الثالثة (١٥٤/٢).

رمضان، وذلك أن الصيام تحرياق، والترهاق لا يستحسن إلا بقدر المرحوم. وكان قوم مرج - عليه السلام - شديد الأمزجة حتى روي عنهم ما روي.

وكان داود - عليه السلام - ذا قوة ورياسة، وهو قوله - عليه السلام -: وكان لا يفر إذا لاقى، وكان عيسى - عليه السلام - ضعيفاً في بدنه قابعاً، لا بأس له ولا مال، فحار كل واحد ما يناسب الأحوال.

وكان سيبا عليه السلام عارفاً بموائد الصوم والإنفطار، مطلقاً على مزاجه، وبما يناسبه، فاختر بحسب مصلحة الوقت ما شاء، واختار لأمة صياماً، منها يوم عاشوراء، وصوم عرفة، وستة الشوال، وغير ذلك، انتهى مختصراً.

وقال لغزالي^(١)، الحارث بدقائق الباطن ينظر إلى أحواله، فقد يقتضي حاله دوام الصوم، وقد يقتضي دوام لغيره، وقد يقتضي مزج الإنفطار بالصوم. وإذا فهم السعنى وتحقق حده في سلوك طريق الآخرة بمراقبة القلب لم يخف عليه صلاح قلبه. وذلك لا يوجب ترتباً مستجراً، وذلك روي أنه عليه السلام كان يصوم حتى يقال: لا يفطر، ويفطر حتى يقال: لا يصوم، ويصم حتى يقال: لا يفوم، ويفوم حتى يقال: لا ينصم، وكان ذلك بحسب ما يتكشف له نور السوء من القيام بحقوق الأوقات.

وقد كره بعض العلماء من أهل الله أن يرأى بين الإنفطار أكثر من أربعة أيام تقديراً بيوم العيد، ويوم التشريق، وذكروا أن ذلك يقتضي القلب، ويقول: ربي نعالات، ويفتح أبواب الشهوات، ولعمري هو كذلك في كل أكثر الخلق، لا سيما من يأكل في اليوم والميلة مرتين، انتهى. وذكر في شرحه انطوائى المختلفة للسالكين في ذلك فعليه يكتب أهل الفن.

ثم قال الحافظ: ولا يُشكل على هذا قول عائشة: لو كان إذا صلى صلاة

(١) نظر: إحياء علوم الدين (١/٢٢٨).

وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا بِرَمَضَانَ، وَفِي رَأْيِهِ فِي شَهْرِ أَكْثَرَ صِيَاماً مِنْهُ فِي شَعْبَانَ.

أخرجه البخاري في ٣٠ - كتاب الصوم، ٥٢ - باب صوم شعبان.

ومعتمدين في ١٣ - كتاب الصيام، ٣٤ - باب صام النبي ﷺ في غير رمضان، حديث ١٧٥.

دائم عليها، وهي رواية أخرى: «وَكَانَ عَمَلُهُ دَيْعَةً، لَأَنَّهُ لَمَّا بَدَأَ بِدَعْوَةِ مَا اتَّخَذَهُ رَأْيًا لَا مَطْلُقَ تَنَافُلَةٍ، فَهَذَا وَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ، وَإِلَّا فَظَاهِرُ مَا اتَّخَذَهُ، انْتِخَاضٌ، انْتَهَى».

(وما رأيت رسول الله ﷺ استكمل صيام شهر قطُّ. هذا بمنزلة الاستثناء من الكلام السابق (إلا رمضان) وإنما لم يستكمل صيام غير رمضان لتلا تَطَرُّ وجوبه (وما رأيه) ﷺ (في شهر أكثر) بالنصب، ثم في معمولي رأيت (صياماً) بالنصب، على التمييز، وروى بالخفض، قال السهلي: وهو وهم، كنه كتب بلا ألف على لغة من يفتح على المنصوب المنون بدون ألف، فتجمله مجموعاً، أو ظن بعض الرواة أنه مضاف إليه، لأن صيغة أفعل تضاف كثيراً، فترومها مصدقة، وهي ممتعة هنا قطعاً، (منه) ﷺ (في شعبان) متعلق بصياماً، وذكر القاري الوجوه المختلفة في تركيب الحديث، والمعنى: كان ﷺ يصوم في شعبان وغيره. وكان صيامه في شعبان تطوعاً أكثر من صيامه فيما سواه، فإنه الحافظ.

وهنا أربعة أبحاث:

الأول: اختلفت الروايات في صيامه ﷺ بشعبانه وفي حديث الثابت أنه ﷺ يكثر الصيام في شعبان. فظاهره أنه لا يستوعبه بالصيام، لكن قال الحافظ^(١): راد في حديث يحيى بن أبي كثير: «لَمْ يَكُنْ يَصُومُ شَعْبَانَ كَلِّهًا».

(١) فتح الباري (١/٢٧٤).

وروى أبو داود^(١) من حديث أبي ساعدة عن أم سلمة: «لم يكن يصوم في سنة شهراً كاملاً إلا شعبان، يصله برمضان» روى الترمذي^(٢) من حديث سالم بن أبي الجعد عن أبي سعدة عن أم سلمة: قالت: «ما رأيت رسول الله ﷺ يصوم شهرين متتابعين إلا شعبان ورمضان» كذا في «المعبر».

وفي حديث أبي سلمة عن عائشة عند مسلم: «كان يصوم شعبان إلا قليلاً» وفي «المشكاة» قالت: «كان يصوم شعبان كله، وكان يصوم شعبان إلا قليلاً» متفق عليه. «من عیدان بن شفيق قلت لعائشة: أكان النبي ﷺ يصوم شهراً كله؟ قالت: «ما عشت صام شهراً كله إلا رمضان، ولا أفطره كله حتى يصوم منه حتى مضى نبيي» رواه مسلم.

واختلف أهل العلم في تجميع بين هذه الروايات، فقال العافظ^(٣): نقل الترمذي عن أبي العباد: أنه قال: جاز في كلام العرب، إذا صام أكثر الشهر أن يقول: صام الشهر كله، ويقال: فلان قام ليلة أجمع، وفعله قد تعنى أو اشتغل به من أمره، وحاصله: أن إحدى الروايات مفسرة للأخرى، مخصصة لها، وأن المراد بالكل الأكثر، وهو محال قليل الاستعمال.

واستعده الطيبي^(٤)، قال: لأن الكل تأكيد لإرادة المسمول، ورفع التحريم، ففهمه رابع مناهي، قال: فحسن علي أنه كان يصوم شعبان كله تارة، ويصوم معظمه أخرى: ثلثا يومهم أنه واجب كله لرمضان، وقبل المراد بقوله: «كله» أنه كان يصوم من أوله تارة، وآخره أخرى، ومن ثباته طوراً، فلا يكتفي شيئاً من صيام، ولا يخص بعضهم بصيام دون بعض.

(١) حسن أبي داود (٢٢٣٦).

(٢) حسن الترمذي (٦٣٦).

(٣) فتح الباري (٢/٢٤٤).

(٤) شرح الطيبي (١/٦٠١) رد المحتار (٢/٢٨١).

قال الزبير بن المنذر: إذا كان يوم الجمعة فلو أن عاتكة على الميلاء، والعمراء الأكثر، وإذا أتى يجتمع فإن قولها الذي من آخر من قولها الأول، فأخبرت عن أول امرء أنه كان يصوم أكثر شعبان، وأخبرت ثانيا عن آخر أمره أنه كان يصومه كله.

قال النخعي: ولا يخفى تكديده، والأول هو الصوماء، وبزبدته زيادة عيد الله بن سفيان عن عائشة عند مسلم. وسعد بن هشام عن عبد الصماني، وعطية. وأول صام شهرا كاملاً قط منذ قدم المدينة غير رمضان، وكذا في حديث ابن عباس عن أبي بن الحنفية: «قال: ما صام النبي بكثرة شهرا كاملاً قط غير رمضان» انتهى. لهذه أربعة أوجهات في الجمع من مختلف الروايات.

والخامس ما في «الناهي» من أن يومه قولها: «ما استكمل صيام شهر قط غير رمضان» أنه استكماله على وجه التعبير والتخصيص له، وما روي: أنه كان يصوم شعبان كله. أنه يكن على وجه التعبير له، وقد روي عن عبد الله بن سفيان: قلت لعائشة: رضي الله عنها.. هل كان رسول الله ﷺ يصوم معلوم سوى رمضان؟ قالت: والله إن صام شهرا معلوماً سوى رمضان حتى مضى ثوبه، الحديث. فتوينا: شهراً معلوماً يقضي أن يكون معلوماً بصومه، بعد لا يمنع أن يكون صامه على غير هذا الوجه، انتهى.

قلت: وحديث شهر معلوم أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن سفيان عن عائشة، ومختار الجدوى الأول، كما ترى، وهو مختار النووي وابن القيم، ولم يرفعه عبد النبي، فكان: قلنا: معنى كله، أكثره، فيكون محاوراً، وفيه نظر من وجوه، ثم قال بعد ذكر وجوه النظر: فالأحسن أن يقال: إنه باعتبار خاص وأكثر. فكان يصومه كله في بعض السنين، وأكثره في بعض السنين، قال

الغازي: وهو أقرب لطاهر النفس، قلت: وهو بخلاف الطيب كما حكاه الأبي

والبحت الشافعي: في الحكمة في إكثاره يختار من صوم شعبان، قال
الشافعي^(١): اختلف في ذلك، فبطل كذا يستعمل عن صوم ثلاثة أيام من كل
شهر لسم أو غيره، الاجماع، وبقيت في شعبان، أشار إلى ذلك ابن طان.
وفي حديث جعفر، أخرجه الطبراني في الأوطاء من طريق ابن أبي نجي عن
عائشة: كان رسول الله يختار صوم ثلاثة أيام من كل شهر، عرساً أصبر ذلك
حتى يجمع عليه صوم السنة لثبوت شعبان، وابن أبي نجي صعيد، وهل
كان يجمع ذلك لتعظيم رمضان، ورد فيه حديث آخر، أخرجه الترمذي عن أبي
سريع بن جهم، قال: سئل النبي يختار شو الصوم أفضل بعد رمضان؟ قال
شعبان لتعظيم رمضان، قال الترمذي: حديث قريب، وصدقة عندهم يس
بك الشافعي

قال الحافظ: ويعارضه رواية مسلم عن حميد، أبي هريرة مرغوة
الأصل الصوم بعد رمضان محرم، ويقال: الحكمة فيه أن شاء يختار كن
يقضي ما عليهن من رمضان في شعبان، وهذا عكس ما تقدم في الحكمة في
كثير من حروف قصص رمضان إلى شعبان فكيف يستعمل مع يختار، وقيل:
الحكمة في ذلك أنه عقبه رمضان وصارمة معتزلة، وكان يكثر من الصوم في
شعبان لعدم الصوم في شهرين غير، لما يفتونه من النطق بذلك في أيام
رمضان، واختاره الداودي

والأول في ذلك ما جاء في حديث أصح مما مضى، أخرجه الشافعي
وأبو داود وصححه ابن حزيمة عن أسامة بن زيد، قال: قلت: يا رسول الله،
كم أرك تصوم من شهر من الشهور ما نصوم من شعبان؟ قال: ذلك شهر يعرض

(١) فتح الباري (٦/٢١٤).

الناس عنه بين وجب ورمضان، وهو شهر نرفع فيه الأعمال إلى رب العالمين، فأحب أن يرفع عملي وأنا صائم، ونحوه من حديث عائشة عند أبي يعلى، لكن قال فيه: إن الله يكتب كل نفس مئة تلك السنة، فأحب أن يأتي أجني وأنا صائم، انتهى.

واختار هذا القول الأخير أعني^(١)، وأيده بروايات عديدة ذكر فيها نفع الأجل ورفع الأعمال وغير ذلك، وجمع الصحاح الطبري هذه الأقوال، فقال: فيه ستة أحوال، أحدها: أن كان يلتزم صوم ثلاثة أيام من كل شهر، فربما تركها فيتأخرها فيه، الثاني: تعظيماً لرمضان، الثالث: نرفع فيه الأعمال، الرابع: لأنه يغفل فيه الناس.

قلت: وحاصل هذه الوجه أنه شهر يكسبه شهران عظيمان: الشهر الحرام، وشهر الصيام، يشغل بهما الناس، فيصير مغفولاً عنه، الخامس: تسخيه في الآجال، السادس: كن سائده بصمن فيه - زاد الأعرجي - وقيل: يحور أنه كان بصوم صوم داود - عليه السلام - فيبقى عليه بقيةً بعملها في هذا الشهر.

والثالث: ما قاله ابن حبان: لا تعارض بين ما تقدم وبين الأحاديث التي ورد في النهي من تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين، وكما ما جاء من النهي عن صوم نصف شعبان الثاني، فإن الجمع بينهما ظاهر بأن يحمل النهي على من لم ينحل تلك الأيام في صيام اعتاده.

وأجاب الأعرجي عن أحاديث النهي عن صوم النصف من شعبان، فقال: أما أولاً فقد اختلف في صحة هذا الحديث، فخصه النرمذي وابن حبان وابن عساکر وابن حزم، وضعفه أحمد فيما حكاه السيوطي عن أبي داود قال:

(١) نسخة الساري (٨٧/٨).

فإن أحداً : هذا حديث منكرو ، قال : وكان عبد الرحمن لا يحدث به ، وأما ثانياً فقل قوم سن لا يقول يحدث لعلاء ، أي بحديث النبي : بأن أما هريزه كان يصوم في النصف الثاني من رمضان ، فقل على أن ما رواه مشعوش ، وفيه : يحمل النبي على من لم يدخل تلك الأيام في صيام أو عبادة^(١) ، انتهى .

وقال الصوفي^(٢) في حديث لعلاء : قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح إلا أن أحمد قال ليس هو محفوظ . قال : وماذا علم عبد الرحمن بن مهزيه ، فلم يصححه ، ولم يحدث به ، وكان يتوقاه ، قال أحمد : وللعلاء ثقة لا ينكر من حديثه إلا هذا ، لأنه خلاف ما روي عن النبي ﷺ أنه كان يصل شعبان برمضان ، ويحمل هذا الحديث على نفي الاستحباب في حق من لم يصم قبل نصف الشهر ، وحديث عائشة في صلة شعبان برمضان في حق من صام الشهر كله ، انتهى .

قلت : ويمكن الجمع بينهما بما تقدم عن الزرقاني^(٣) ، وحكام عن الجمهور : أن النبي هو على تحريم من رمضان لا غيره ، أو على تعظيم رمضان ، كما تقدم عن القاسمي عياض ، وقال ابن القيم^(٤) : والنص من النبي حكماهما عن رسول الله ﷺ من فعله وقوله ، إنما عمل على أنه لا يجب صوم يوم لإعمام ، ولا قل على تحريمه ، فمن أفطره ، أخذ بالجواز ، ومن صامه ، أخذ بالاحتياط ، انتهى .

والرابع : يشكل على إكتاره بفتح الصيام في شعبان بما صح في مسلم من

(١) كذا في الأصل ، وانظر صيام اعتاده : اهـ مش

(٢) المعجم (١/٣٧٧) .

(٣) انظر : شرح الزرقاني ، (٢١/١٩٥) .

(٤) فراه السعداء (٢/٤٣) .

في رواية أبي داود «الغنياء حية»، وذكر ابن عبد البر في «المعتمد» الاختلاف على مالك في هذا اللفظ، كما في شرح الإحياء، وهو يقسم الغنيمة إلى ستة أنواع: الفدية والسرى، الخنة كل ما ستر، ومنه المعجل، وهو الفرس، ومنه سقي البحر لاستدرجهم عن الأعراب، والجنان لاستنواها بورق الأشجار، قاله المعيني^(١).

زاد الترمذي وغيره: «خنة من السر»، وأما الخنة وحسن حصير من الثياب، ونسائها: خنة كخنة أحدكم من القتال، ولغيره: «خنة يستعمل بها الغنى من الثياب، والمبيهي» خنة من غلاب الله، ذكره الحافظ متصلاً، ثم قد وثق ابن بطيعة الروايات متعلقاً بهذا الخبر، وأنه من الثياب، وبهذا جزمه ابن عبد البر^(٢). وأما صاحب «النهاية» فقد معنى قوله: خنة أي بقي ما حله ما مرده من الشهوات.

وقال الترمذي: خنة أي، سنية بحسب مشروعيته، فمنعني للمعتمد أن يسويه مع غيره، ويسقط ثوابه، وإني في الإشارة بقوله: «إفان كان يوم صوم أحدكم فلا يرفأ» إلى آخره، ويصح أن يراد أنه مشروء بحسب فائدته، وهو يصعد شهوات النفس، وإني في الإشارة بقوله: «سبح شهوات» إلى آخره، ويصح أن يراد أنه مبرء، فحسب ما حصل من الثواب يصحف الحسابات.

قال ابن عبد البر في «الإكمال» مشروء من الأثم أي من الثواب، أو من جميع ذلك، ولا خير حرم التورج. قال ابن تيمية: إنما كان الصوم خنة من الثياب لأنه إمساك عن الشهوات، وإزالة محظوظة الشهوات.

(١) أحمد الطبري: (٩/٨).

(٢) قال ابن عبد البر: قوله: «خنة يعني الثياب» المستخرج من الثياب، وحسبك بهذا فضلاً نساهم، الاستدلال: (١٠٦/١٤٤).

هَإِنِ امْرُؤٌ غَائِلَةٌ أَوْ شَاتِمَةٌ،

قال الباجي^(١): قلجهل ضد العلم يتعدى بغير حرف جر، والجهل ضد الحلم يتعدى بحرف الجر لقول العرب: جيل عليّ فلان، تعذّى، فيعدونه بحرف الجر، قال الشاعر:

أَلَا لَا يَجْهَلُنَّ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَسَجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ

وأحمد بن منصور من طريق أبي صالح عن أبي هريرة: «ولا يجادل»، وهذه الثلاثة ممنوعة مطلقاً لكنها تأكد بالصوم، ولما قال القرطبي: لا يفهم من هذا إباحة ذلك في غير الصوم، وإنما المراد أن المنع من ذلك يتأكد بالصوم.

(فَإِنِ امْرُؤٌ) بتشفيف النون مع الفاء في أوله، وفي رواية: بالواو، قال العيني: كلمة «إِن» مخففة موصولة بما بعده، تقدير: «إِن قَاتَلَهُ امْرُؤٌ»، ولفظ: «قَاتَلَهُ» يعسره، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ مِنَ الْمُتَنَبِّئِينَ مَثَلَهُ﴾^(٢) أي: استجارك من المشركين (قَاتَلَهُ) قال عياض: قاتله دافعه ونازعه ويكون بمعنى شاتمه، ولا عنه، وقد جاء بالقتل بمعنى اللعن، (أَوْ شَاتِمَةٌ) أي: تعرض للشتم. وأشكل ظاهر اللفظ بأن المعاملة لا يستعمل إلا من فعل اثنين فكيف نسبته إلى الصائم؟ أجاب عنه الباجي بأنه يستعمل ثلاثة أو واحد، يستعمل أن يريد، فإن امْرُؤٌ أراد أن يشاتمه أو يقاتله فليستج من ذلك، وليقل: إني صائم، والثاني: أن لفظ المعاملة وإن كانت أظهر في فعل الاثنين، إلا أنها قد تستعمل في فعل الواحد، فيقال: سافر الرجل، وعالج الطبيب المريض، والثالث: أن يريد أن وحدت المشاتمة سهماً جميعاً فليذكر الصائم ولا يستلزم المشاتمة والمعاملة.

قلت: والأوجه عندي هي معناه أنه نسبة إلى الشاتم وهو غير صائم، وهو سبب الشتم من الصائم أيضاً، فنسبة المعاملة إلى الشاتم باعتبار عمله وكونه سيئاً، والفرق بين هذا وبين أول معاني الثلاثة لباجي ظاهر.

(١) «المعجم» (٧٢/٢)، و«الاستكدار» (١٠٠/٢٤٥).

(٢) سورة النجم: الآية ٦.

٥٨/٦١٨ - **وحدثني** عن مالك، عن أبي الربيع، عن
الأعرج، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسي
بيده، لحلوه فم الصائم

٥٨/٦١٨ - (مالك، عن أبي الربيع) عبد الله بن دكر، (عن الأعرج) عبد
الرحمن بن هرم، (عن أبي هريرة) - رضي الله عنه - (أن رسول الله ﷺ قال -
والذي) الراوي لنفسه، أقسم تأكيداً لكلامه الشريف، (نفسه بيده) أي: أن شاء
ألقاها وإن شاء ألقاها، وهو نعم كان يقسم به النبي ﷺ في أكثر أحواله،
(الحلوة) بضم الخاء المعجمة واللام، وسكون الواو، بعدها فاء، قال غيره:
هذه الرواية الصحيحة، وبعض الشيوخ يقولون بفتح الخاء، قال الخطابي: هو
خطأ، روى القسبي الوحيين، وصوب القسم، وبالع النووي في شرح
المهذب فقال لا يجوز فتح الخاء، وانصفوا على أن المراد به تغير رائحة فم
الصائم بسبب الصيام، وسأني الخلاف في مناه (فم الصائم) فيه رد على من
قال: لا تثبت السبب في نعم إلا في ضرورة الشعر، لثبوت في هذا الحديث
وغيره.

قال البيهقي: «الحلوة تغير رائحة فم الصائم، وإنما يحدث من حلوه
المعدة بترك الأكل، ولا يذهب بالسواك لأمرها، وإنما الكفر الخارح من
المعدة، وإنما يذهب بالسواك ما كان في الأسنان من المغيرة» وقال البيهقي:
خلف فم الصائم تغير طعم فيه وريحه لتأخر الطعام، وهذا ليس على أصل
مالك، وإنما هو جائز على مذهب الشافعي، ولذلك منع الصائم السواك بعد
نصف النهار، وأباحه مالك لأد الخرف عنه لا يرون بالسواك، لأن أصبه من
المعدة، ولو زال بالسواك لوجب أن يسبق منه قبل الزوال، لأن تعاده بالسواك
قبل الزوال، يمنع وجوده منه بعد الزوال، انتهى.

قلت عند الله من ربح المسك

قلت: والحنفية موافقون في ذلك للمساكية، وسيأتي الكلام على سواك الصائم قريباً، وقال الآسي^(١)، فإذا حصل الكلام في إنشاء عني لخدمه نبيها على فضل الصوم لا على نفس المخلوق فذهابه ويقاؤه سواء انتهى.

وقال الغاري^(٢) لا يلزم منه عدم إزاله الخنوف، لأن نظيره قول الرائد: بول وندي أصب عندي من ماء الورد، وهو لا يستلزم عدم غسل البول.

وقال الزرقاني إنما مدح الحلو، نهياً للناس عن تغذير مكالعة الصائم بسبب الخنوف، لا نهياً للصائم عن السواك، والله عني عن وصول الرائحة الطيبة إليه، فدلنا بقيناً أنه لم يرز بانتهى بقاء الرائحة وإنما أراد عني الناس عن كراهتها انتهى.

(أطلب عند الله من ربح المسك) اختلف في معناه، لأن استجابة الروائح من صفات الحيوان الذي له طبع ميل إلى الشيء، فيستطيه أو ينفر عنه فيستقره، والله سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك، وفي شرح الإحياء: اختلف في معناه بعد الاتفاق على أنه - سبحانه وتقدس - منزّه عن ذلك، على أقوال، أحدها: أنه دجّاز ومنزه، لأنّه حرّ، عدتاً بتقريب الروائح الطيبة منه، فاصير ذلك في انصوم تنفّيه من الله تعالى، قال السارزي: فيكون المعنى: أن خلوف فم الصائم أخيب عند الله من ربح المسك عندكم أي: يعرف إليه أكثر من تنفّيه المسك إليكم، وذكر ابن عبد البر^(٣) نحوه.

الثاني: معناه، أنه تعالى يجزيه في الأخيرة حتى تكون نكهته أطيب من ربح المسك، كما قال في المكنون: «الريح ربح المسك»، حكاه القاسي

(١) الإكمالي (٩٩/٢)

(٢) إرفاء المصابيح (٢٣٢/١)

(٣) الطر: الاستبصار (٢١٩/١٠)

بما في الثالث أن صاحب الحلويف ينقل من الثواب ما هو تفصيل من مع
المسك عندنا لا سيما ما أضافه إلى الحلويف وعنده صاحبنا، سقاء عباد
أيضا الرابع، أنه يفتي بوجوه معروف ويؤخر على ما هي عليه أكثر مما يعتد
بريح المسك، من ثالث عدا عن بعلاده، هذه الثاني أفت

الخامس أن الحلويف أكثر تأييدا من المسك حيث أنه في الجمع
والأعياد ومجلس الحمد، والمذكر ومذكر مجمع الخير، قوله العارضي،
أبو بكر بن العربي، والفرطبي، وفان السريزي، وهو أوضح السدس؛ قد
صاحب «المفهوم» يستعمل أن يكون ذلك في حق الملازمة بمنظرون ربح
الحلويف أكثر مما يستعمل ربح المسك، انتهى.

وأما الشرح لأكثر من خمسة، الطريقة معناه، وحاصله أن الحلويف
ونحوه لا توجد إلا مع التخصيص، ورأى المسك بدون التخصيص، وكل نفس
الصلوات عند الله، والرائحة المذكورة وحده الحق، وهذا لا يفرقه إلا الله
خاصه، لا مثل ولا غيره، وإذا قال: عند الله، فيذكر الرائحة الكريمة على
وجهه تعالى فيه، ربه أنيب من المعاش، غافل، ولو ثبت التفصيل فارجع إلى
الأنس، وعند هو السابع

والثامن: قد أسي تسليح برساء فيه ضعف عن أسس مرفوعة؛ أخرج
المصنفون من فروعهم ومرفوعة ربح ثوبهم، فواتهم أسب عند الله من ربح
المسك، قاله البرزقني^(١)، وكسغ؛ ما سيأتي في بحث السواك عن بن العربي
عن الشيخين حيث لا يرى أن العرب في النهي المأثور عن أقدم مكانة الصالحين
مسك الحلويف

ثم قال المحقق^(٢)، ويؤخذ من قوله «أنيب من ربح المسك» أن

(١) ١٠٩٦/١٠٩٧

(٢) مع البرزقني ١٠٩٦/١٠٩٧

١٠ - ... مذهبنا ومذهبنا من أحسن ... فالصوم لم ...

الحنوف أعظم من دم الشهادة. لأن دم الشهيد شبه ريح الريح المسك، والحنوف وصف بأنه أطيب، ولا يلزم من ذلك أن يكون الصوم أفضل من الشهادة لما لا يحق، ولعل سبب ذلك النظر إلى أصل كل منهما، فإن أصل الحنف طهر، وأصل الدم عذابة، فكان ما أصله طاهر أطيب ريحا، انتهى. قال الزرقاني: وأحب بأن الصوم أحد أركان الإسلام بخلاف الجهاد، فإنه فرض عيني، وهذا فرض كفاية.

(أما ما إذا كان معجزة، أي ترك، ولم يصرح بنسبته إلى الله عز وجل لعظمه، وعدم الإشكال فيه، وأحمد عن إسحاق بن الصباع عن مالك، يقول الله عز وجل: إذا برزوا، وهكذا في روايات عديدة، سقطت الحافظ في «الفتح» قاله ابن أبي: يحتمل أن يكون «مديان» بضم الميم على ربح المسك، ويحتمل أن يكون «مديان» كناية عن الصائم شهيدته: أي من الجماع، على الظاهر، ولابن حريصة زوجته، ويحتمل العدم.

فقوله: «أطعمته وشربه» من عطفت لحاض على الطعام، وفي رواية أبي ذر: «يدع امرأته وشهوته وطعامه وشربه من أحلي»، وعبد الحافظ سمّوه في «الفتح» من ضرب المص من رافع عن أبي صالح: «ينترك شهوته من الطعام والشرب والجماع من أحلي»، كذا في «الفتح» (من أحلي) أي: لا مثقال شرعي أو لرحمته.

قال الحافظ^(١): قد بقي من الإتيان بصيغة انحصار التسمية على الجهة التي بها يستحق الصائم ذلك، وهو الإخلاص الخاص به، حتى لو كان ترك المذكورات لغرض آخر كالتمسك لا يحصل له صومه، انظر المذكور.

(الصلبام في) صاء الله في أوله، وفي رواية البخاري: يقول المؤمن.

وَأَنَا أَحْزَى بِهِ، كُلُّ حَسَنَةٍ بَغْتًا تُفْتَنُهَا إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضَعْفٍ. إِلَّا
الضَّيَامَ.....

وَأَسَارَ يَتَفَتَّى إِلَى سِرِّ لَطِيفٍ، وَهَرَّ أَنْ انْصُومَ لَا يَقْلُحَ عَلَيْهِ الْعِبَادَةُ بِخِلَافِ سَائِرِ
الْعِبَادَاتِ، فَيَكُونُ خَالِصاً لِرُوحِهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ لِأَنَّ الصَّوْمَ لَا صُورَةَ لَهُ فِي
الْوُجُوهِ، بِخِلَافِ سَائِرِ الْعِبَادَاتِ، إِذْ تَشْبَهُ مَا يَوْجِدُ الْإِمْسَاكُ الْمَجْرُودَ مِنْ
الصَّوْمِ، فَلَا يَقُومُ لَهُ إِلَّا أُنْيَا أَنْتِي بَطْنُ عَيْبٍ عَيْرٍ تَعَالَى.

فَوَيْلَا أَحْزَى بِهِ يَفْتَحُ الْهَمِيمَ، عَنِ مَا ضَيَعَهُ شِرَاحُ الْحَدِيثِ قَاطِبَةً، أَيُّ:
أَنَا أَتَوَلَّى بِنَفْسِي إِعْطَاءَ حِزَانِهِ، وَفِيهِ قَعْدَةُ الْحِزَاءِ بِوَحْهَيْنِ، الْأَوَّلُ: أَنْ كُلَّ
جِرَاءٍ يَقُولُ إِخْفَاءَهُ الْحَبِيبَ بِيَدِهِ التَّشْرِيفَةِ وَلَا قُلَّ كُفْءًا، لَا غَايَةَ لِمَسْرَةِ ذَلِكَ،
وَالثَّانِي: كُلُّ عَطَاءٍ وَحَالٍ يَكُونُ مُتَدَارِئُهُ سَعْبُ الْمَعْصِي غَالِباً، وَاجْتِرَاضُهُ
شَبَحِي وَأَسَافِي وَوَالِدِي - تَوَزَّاهُ مَرْقَدُ - عِنْدَ الدَّرْسِ بَضْمُ الْهَمِزَةِ عَلَى بَاءٍ
الْمَحْجُولِ، وَمَعْنَاهُ لَيْسَ لَهُ حِزَاءٌ إِلَّا نَفْسِي تَبِي رَفَائِي، وَلَا مَعْمَلٌ تَلَدُّ مِنَ الْعَمَلِ
الَّذِي تَرْمَلُ بِهِ إِلَى النَّحْبِ سَبَدٍ.

(كُلُّ حَسَنَةٍ بِعَشْرَةِ أَهْثَالِهَا) قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كُلُّ حَسَنَةٍ بِعَشْرِ أَهْثَالِهَا﴾^(١)، وَذَلِكَ إِذْنًا، وَبِضَاعَفٍ (إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضَعْفٍ) بِكُسْرِ الضَّادِ
الْمُعْجِجَةِ، أَيِّ مِثْلٍ، وَقَدْ بَرَّادُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ: كَمَا سَبَّأَنِي - (إِلَّا انْصِيَامٍ) فَوَيْلَا لَا
تَحْدِيدَ لثَوَانِهِ، فَهَلْ تَعَالَى: ﴿وَيْلَا تَوَقُّوا أَنْفُسَكُمْ أَنْ تَكُونَ مِنْ الْخَاسِرِينَ﴾^(٢)، وَالصَّائِمِ
صَائِرٍ.

وَمِنْ مَشْرِحِ الْإِحْيَاءِ: قَدْ اِخْتَلَفَ الْمُفَسِّرُونَ فِي تَعْسِيرِ قَوْلِهِ - تَبَارَكَ
وَتَعَالَى -: ﴿وَاللَّهُ يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَنْشَأُونَ الْفِتْنَةَ﴾^(٣)، فَقِيلَ: بِضَاعَفَ هَذَا التَّصْعِيفَ الْمَذْكُورَ

(١) سورة الانعام الآية ١٦٠.

(٢) سورة الزمر الآية ١٠.

(٣) سورة البقرة الآية ٢٦٦.

فقد نسي، وإنما الخبز به .

أخرجه البخاري في: ٣٠ - كتاب الصوم، ٢ - باب فضل الصوم

ومسنن في: ١٣ - كتاب الصوم، ٣٠ - باب فضل الصيام، حديث ١٦٢ .

وهو السمعانة ضعف . وقيل: المراد بصاعف فوق السبعانة ثمن يشاء . وقد ورد التضعيف بأكثر من لسمعانة في أصناف كثيرة في أخبار صحيحة، ثم ذكر بعض الروايات في ذلك .

وفان في آخره . والجمع بينه وبين حديث أبي هريرة هذا أنه لم يرد بحديث أبي هريرة انتهاء التضعيف، بدليل أن في بعض طرقه بعد قوله: «إني سمعانة إني أصعاف كثيرة»، وفي أخرى: «إني ما يشاء الله»، فهذا الزيادة تبين أن هذا التضعيف يزداد على السمعانة والزيادة من الثقة حقوقة، انتهى .

(فهو لي وأنا أجري به) أعاده للتأكيد، وقد اختلف العلماء في معناه، مع أن الأعمال كلها لله - عز وجل - وهو الذي يحوز بها على عشرة أقوال^(١) الأولى: أن الصيام لا يقع فيه رياء كثيره . حكاه الساجي: ونقله عياض عن أبي عبيد، ويؤيده حديث التميمي في «الشعب» عن أبي هريرة - رضي الله عنه - بإسناد ضعيف: «الصيام لا رياء فيه، فإن تعالي هو لي وأنا أعزى به» . ورواه أبو عبيد مرسلًا، وهذا هو صحيح ترمذ النزاع . وارتضى هذا الجواز الساجي . وقروا القرطبي .

قال الحافظ: ومعنى النفي: أنه لا يدخسه الرياء بالفعل، وإن كان قد يدخسه بالقول، بخلاف شبه الأعمال، فإن الرياء قد يدخلها بمجرد الفعل، وقد حاول بعض الأئمة إلحاق شيء من العبادات الثانية بالصوم، «فإنه إذا ذكر بلا إله إلا الله يمكن أن لا يدخله الرياء، إذا أُنشئ به

(١) انظر «فتح الباري» (١: ١٠٧، ١٠٩) .

لثاني: أن العبد إذا لم يجد ما يعلم مقدار ثوابه وتضعيف حسنة، وغيره من العبادات، أظهر - سبحانه وتعالى - بعض مخلوقاته عيوباً، قال القرطبي: معناه: أن الأعداء قد كلفوا مقدراً ثوابها لتأنيدها، وأنها تصاعف من عشرة إلى مائة إلى ما شاء الله إلا لغيرها، فإن الله يهب عليه بحر تقديره، ونسبته لهذا بمعنى رواية ما مر هنا هذه. وكذلك الروايات الأخرى، ذكرها الحافظ في التلخيص^(١).

وسبق إلى هذا المعنى أبو عبد في محربه، فقال: طمأنى عن ابن عيينة أنه قال ذلك، ثم قال القرطبي: هذا المعنى ظاهر في الخبر، غير أنه ورد في غير ما حديث أن صوم اليوم عشرة أيام، وهذا نص في اختيار التضعيف، بعد هذا انحياز بل بطل.

قال الساجد: لا بد من الذي ذكره بطلانه، بل الخراف بما أوردوه أن صيام اليوم الواحد يكتب به عشرة أيام. وأما مقدار ثواب ذلك الأيام فلا يعلمه إلا الله تعالى.

الثالث: معناه: أنه أحب العبادات إلى، والتعبد سنئى، وتقديم قول ابن عبد البر من أنه فضل على سائر العبادات. ويؤيد رواية الشافعي وغيره من حديث أبي أمامة مرفوعاً: (عليك بالصوم فإنه لا شيء) لكن يفتقر عليه الحديث الصحيح: (راهنما أن خير أعمالك الصيام).

الرابع: الإضافة لإضافة تشريف وتعظيم. كما يقال ياب الله، وإن كان نبوت كلها لله، قال الربيع بن النضر: انحصار في موضع التعظيم لا يعظم منه إلا الشريف.

الخامس: أن الاسماء عن الطعام وغيره من الشوائب من حيث الرب -

حين جلّالته . - فصا تقرب الصائم إليه بما يوافق ميقاته أضافه إليه ، كأنه يقول :
إن أحوال العباد مناسبة لأحوالهم ، إلا عصائه يتقرب إليّ ما سر هو متعلق بصدقه
من صفاتي

السبلاس : إن معنى كذا ، لكن بالنسبة إليّ ، فملائكة ، لأن ذلك من
صفاتهم

الصالح : أنه تدلّص به وليس لمبعد فيه خطئه ، فانه انعطفت ، فكذا بقوله
مباشرة وغيره . فإن أراد بالتحفظ ما يحصل من الشفاء عليه لأحسن انعاده ورجع إلى
التمسك الأول ، وهو أفصح من مجوري ، فقال : لمعنى ليس تمسك الصائم فيه
حفظ بخلاف غيره ، وإن له فيه حفظ شاء الناس ، وإن أراد عدم ابتداء نفسه به
أفلا غالباً بخلاف غيره ، فالعصاة فقيه حفظ الشهود ، والحج فيه حفظ لتقليل
الندرج ، وهكذا فلا يرجع إلى الأول ، بل يقول : فهو ، وهذا هو المقصود .

الثامن : باب الإضافة إليه - سبحانه وعظمى - أم الصيام ثم يمد به غيره
- عز وجل - وأعظم من عندنا من عباد الشجر وغيرهم استمد لها
بالصيام ، وأجيب : بأنهم لا يعتقدون ألوهية تكواكبه ، وإنما يعتقدون أب قفاته
بأنفسها . قال المحقق : وعدا انعموا عدلى لمن يقاتل ، لأنهم طائفة من
العباد اعتنقوا الألوهية ، وهم من كان قبل ظهور الإسلام ، ونبي منهم من غي
على كثرة . والأخرى من دخل في الإسلام ، ونبي على معظم الكواكبه : وهم
الذين أذبر إليهم

وقال بقاري^(١) : وصوم المستحاض من نحو أجل والصوم ليس لهم انهم
بل أنما منعوا عن الكذورات المحسنة - حتى يتدبروا على خلافه ، انصوب
الرومانية .

(١) مرقاة المفاتيح (٢٢٦: ٢٢٦).

السبع: جميع العبادات أوفى منها مطلقاً، العباد إلا الصيام، يرى ذلك المبهم. يستلزم عن ابن عبيدة قال: «إذا كان يوم القيامة يحاسب الله عبده، ويؤدي ما عليه من المظالم من سائر عمله حتى لا يبقى به إلا الصوم، فيتحمل فيه ما بقي عليه من المظالم ويدخله بالصوم الجنة»^(١)، قال أنقرضي: قد كنت استحسن هذا الجواب، إلى أن فكرت في حديث المقاضاة، فوجدت فيه ذكر الصوم في جملة الأعمال، حيث قال: «المفلس الذي يأتي يوم القيامة بصلاة وصدقة وصيام، ويأتي قد شتم هذا وضرب هذا، وكل من هذا» الحديث.

وبه: أفيد لهذا من حسابه وبه: من حسابه، فإذا ثبت حسابه قبل أن يقضى ما عليه أخذ من مبادئهم فطرح عليه، ثم طرح في النار، فظاهره أن الصيام مشترك مع بقية الأعمال في ذلك، فإن ثبت قول ابن عبيدة أمكن تخصيص الصيام من ذلك. ويدل له حديث أحمد عن أبي هريرة رقة: «كل العمل كفارة إلا الصوم، الصوم لي وأنا أجزي به» ورواه الطيالسي بلفظه: «قال ربكم كل العمل كفارة إلا الصوم»، ووسط الحافظ^(٢) الكلام على المقاطعة والمطرفة، بهذا الاستاء شاهد لذلك.

لكن بهار فيه حاشيت حليفة دي الصحيحين. اخذ الرجل في أهله وولده وماله يَكْفُرُها الصلاة والصيام والصدقة، وأجبت بحمل الإثبات على كفارة شيء مخصوصاً، والنفي على كفارة شيء آخر، فإنه مفيد بغية الحال وما ذكر منه. لكن سنده البخاري على تكبير مطلق الخطيئة، ويؤيده ما في مسلم: «الصلوات الخمس ورمضان إلى ومصدر مكفورات لما بينهما ما اجتمعت الكبائر». وكذا صوم عرفة يَكْفُرُ سنين. وصوم هاشوراء يَكْفُرُ سنة، وعلى هذا

(١) «السن الكبرى» للبيهقي (٣٠٢/٤)

(٢) انظر: فتح الباري (١٠٩/٤).

قوله: كل العمل كدرة إلا الصوم، أي: فإنه كدرة وزياده اواب على الكثرة بشرط طرحه من الرياء والنوائب

العاشرة: أن الصوم لا يقهره فتكته المحظرة، كما تكتب سائر الأعمال، ويستند ثلثه إلى حديث: «وإِذَا حَدَّثَ» أورده ابن العربي في «السُّلَّات» والمغنى. فقال الله عز وجل: «الإخلاص سرٌّ من سرِّي استودعته قلب من أحبُّه لا يطبع ذلك فريضة ولا شرطاً» ويكفي في رد هذه الأقوال الحديث: «أصحيح في كرامة» وابن أبي عمير: «وإن لم يعداها» قال: «فحافظ» هذا ما وفقت عليه من الأجرية.

وقد يلحق: أو بعض العلماء يلعبوا إلى كثير من هذا، وهو الظن الثاني في «مطائر القديس» به، ولم أقف عليه انتهى. وقال أيضاً في «التلخيص»^(١): «بلغ بها أبو الخير الطائفي إلى خمسة وخمسين مؤلفاً انتهى».

قلت: والحادى عشر من أفاض طبع مشايخنا الشهلوي في «حجة الله»^(٢) إذ قال: «وبعد استثناء الصوم أن كثرة الأعمال في صحائفها إنما تكون بنصير صورة كل عمل في موقف من أمثال: «مخلص بهذا الرجل روحه يظهر منه صورة جراته الفدائية» عليه نما تجرده عن غواشي الجسد، وقد ساعدت مراراً وساعدنا أن لكتبه كثيراً ما نتوقف في أثناء جواره العمل الذي هو من قبيل هذه شهوات النفس، إذ في إغناك دجل سمعته مقدار خلق النفس الصادر هذا لتعمل به، وهم لم يدركوه دقة ولم يحلوه وجداناً، وهو سر الاختصاصهم في الكمالات والدرجات، على ما ورد في الحديث: «ميرحى الله إليهم حينئذ أن اكتبوا العمل كما عمر، وفوتوا جزاءه إلي»، وفوته. فإنه يدع

(١) التلخيص: (١/٩٠)

(٢) حجة الله الجامعة (١/٩٠-٩١)

شهوته لأجلي» إشارة إلى أنه من الكفارات التي لها نكايَةٌ في نفسه السهيبة، انتهى.

والثاني عشر: ما أفاده أيضاً أن الصوم حكمة عظيمة يقوي الملكية ويضعف البهية، ولا شيء ملكه في صيغة وجه الروح وفهر الطبيعة. ولذا قال تعالى: «الصوم لي وأنا أجزي به»، فإن الإنسان إذا سعى في قهر النفس وإزالة دلائلها كانت له صورة تنفيذية هي المثال، ومن أدكياه العاقر من يتوجه إلى هذه الصورة فيمد من العيب في علمه، فيصل إلى الذات من قبل التدبير والنزير، وهو معنى قوله ﷺ: «الصوم لي وأنا أجزي به»، انتهى.

والثالث عشر: ما أفاده من العربي في «معارضة»^(١) إن الصوم على أربعة أقسام: الأول: الصوم عن الطعام والشراب والنوطة وهو صوم العوام. الثاني: صوم المرء عن المحظور من الفل والفعل وهو من صوم العوام أيضاً وبهذين الشرطين يصح له ثواب الصوم، ويسقط به عنه الثلوم.

الثالث: أن يصوم عن ذكر غير الله، وهو صوم أهل التخصص، فلا يتكلم بشيء من أمر الدين، وهو نحو من اعتكف في بيت المولى. الرابع: صوم مخصوص التخصص، أن يصوم عن غير الله، فلا يفعل ولا يرويه ولغائه، وإذا كان الصوم حكماً فهو الذي قال الله فيه: «الحسنة بعشر أمثالها إلا الصيام فهو لي وأنا أجزي به»، انتهى.

قلت: ولأجل هذا كان ﷺ ومن تبعه من العشاق كانوا يؤهلون، كما تقدم في القول الثالث من الأقوال الواردة في قوله ﷺ: «يطعمني ربي وسقيني»، قال الحافظ^(٢): «واتفقوا على أن المراد بالصيام هذا صيام من سبم صيامه عن المعاصي قولاً وفعلًا».

(١) «معارضة الأحمدي» (٢٢٩/٣).

(٢) «فتح شافعي» (١٠٩/٥).

١٩٩٦/٢٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ
أَبِيهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي خُرَيْبَةَ أَنَّ اللَّهَ قَالَ: إِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ فَتَعَدَّ
بِرَبِّهِ الْحَيَّةَ

ويشأن ابن العربي عن بعض الزهاد أن محصر من يصيام نحو
الخواص، فقال: إن الصوم على أربعة أنواع، صيام الموم - وهو الصوم من
المحظرات، وصيام خواص الحوام: وهو هذا مع احتساب المحرمات من قول أو
فعل، وصيام الخواص: وهو الصوم عن غير ذكر الله وعبادته، وصيام خواص
الخواص: وهو الصوم عن غير الله، فلا فطر لهم إلى يوم القيامة، وهذا مقام
عائنه لكن في حصر السراء من الحديث في هذا الموضع لا يخفى، أقرب
الاجوبة في ذلك إلى النص، الأول والثاني، ويقرب منهما الثامن والتاسع،
التي.

١٩٩٦/٢٩ - (عائنه) عن عمه أبي سهيل (صغيراً) ما نفع (من ماله) من
أبي عامر الأصم (يعني) مالك من أبي عامر. (عن أبي عمرو) أنه
قال: كذا وقع موثقاً في المطبوعات، إلا أن موثقاً معن من عيسى خروجه، وهو
لا يكون إلا توقيفاً، قاله ابن عبد البر^(١)، وقد رواه الشيخان وغيرهما من طريق
أحمد بن حنبل بن جعفر الزمري كلاهما عن أبي سهيل المذكور عن أبيه عن أبي
عمير: أن رسول الله ﷺ قال: (إذا دخل شهر رمضان فتحت) بتشديد الفاء
وبحور تخفيفها، قاله الزرقاني، وقال القاري: بالتحفيف، وهو أكثر، كما في
(الشريل) والتشديد، لكنيز المعقول (أبواب الجنة) حقيقة لمن مات فيه، أو
عمل عبداً لا يفسد عليه.

وقال القاضي عياض: يحتمل أن يكون ذلك علامة لعدالة (مذبح)
الشهر، وتعطفاً لحرمة، وقبل: إن المراد بالفتح كثرة الطاعات في شهر

(١) ط: (الاستدراك) ٢٥١/١، والتشديد: (١٩٩٦/٢٩ - ١٩٩٦)

وَعَلَّتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ

ومضت، فإنها موصلة إلى الجنة. وكفي بها عن ذلك، وقيل: المراد به ما فتح الله على العباد من الأعمال المستوجبة للجنة، كذا في "العيني".

قال ابن العربي: فيه دليل على أن أبواب الجنة مغلقة وأبواب النار مفتحة، وقد غلط في ذلك بعض السلف، من على كتاب الله، فقال: إن قوله تعالى ﴿لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا عَذَابٌ وَأَلِيمٌ﴾ دليل على أن أبوابها مفتحة أثناء إدخالهم أبواب الجنة. وقوله تعالى في النار: ﴿لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا عَذَابٌ وَأَلِيمٌ﴾ دليل على أنها مغلقة، فذهب الحقيقة، وقال النبي ﷺ: التي ماب الجنة فأخذ يحلق الباب فأقرع، فيقول: تخرجون؟ من؟ فأقول: محمد، فيقول: بك أمرت أن لا أصح لأحد فمست، انتهى. وهكذا وقع: «أبواب الجنة» في أكثر الروايات. وللبخاري: «أبواب السماء» وفي أخرى: «أبواب الرحمة»، فقيل: من مصاب الرواة، والأصل: «أبواب الجنة» بدليل ما يقال، وهو غلق أبواب النار.

وقال ابن العربي^(١): إذا فتحت أبواب الجنة التي فوق السموات وسقفها عرش الرحمن، فأولى وأحرى أن تفتح أبواب السماء وبساتينها، والرحمة تبارك وتعالى، أحدهما: إرادة الله الإيعام والحوار بعباده، وتلك صفته من صفاته وأمره بعباده. ولا أنها باب حقيقة، والثاني: الجنة فإنها رحمة الله، وهي الحديث الصحيح: «إنه تعالى قال: الجنة» أنه: رحمتي أرحم بك من أشاء» الحديث، انتهى.

(ومعنت) قال البخاري^(٢): سئل: يد أكثر (أبواب النار) كذلك حقيقة أو

(١) سيوطي المزمع: الآية ٧٤

(٢) انظر: معارضة الأحاديث، ١٩٦/٣، ١٩٧، ١٩٨.

(٣) معارضة المطابع، ٢٣٠، ٢٤٠.

وصيقات الشياطين

كما وقع هـ موقوفاً. وقد أخرجه موصولاً البخاري في ٣٠ - كتاب الصوم، ٥ - باب من يقال رمعاً أو شهر رمعت.

مسلم في ١٣ - كتاب الصيام، ١ - باب فضل شهر رمضان. حديث ١.

محاذراً. وفيه دليل على أن النجسة وإنشاء محظوظان. ورد على التقديرية الذين يقولون إنهما لم يُخْلَقَا بعد، قال ابن العربي: وقد شُفِّت من الاستفظة جداً بقبري، من الله، وقد انتهي (وُضِعَتْ) جسم النجاسة المهمة، رشد النفس، أي علفت الشياطين، أي شُكَّت بالأصنام، وهي الأعلام التي يُغَلَّب بها الجدار والرحلان، ونزل في الحق.

وفي معنى رواية البخاري «وسلمت انتصرت»، ثم ذلك على الحقيقة عني ظاهر، ولا حاجة إلى حمله على النجوس، وليل. محاذراً عن معصرتهم عن الإغواء وتوسن الشهوات، بالشياطين حُلَّت من خلق الله وهم نزوة إبليس، أحسام يأكلون ويشربون ويضطرون ويموتون ويموتون ويعذبون ولا غموض، وأكبر ذلك المعصية لأصنامهم عبادة الخرافة، كما في «العارضة»^(١)

قلت. والممثلة خلافه مبهمة: سبطها الحافظان: ابن حجر والمبني. فإن جمع بينهما لو شئت انقلب، فإن قيل كيف ترى التبرر والمعاصي رافعة في رمضان كثيراً، فهو حُلَّت الشياطين لم يقع ذلك؟ وأجيب عن ذلك بوجهين الأول: أن الشر من الشياطين مستردوا السمع منهم، فإنهم قُبِعُوا زمن قولهم من استراق السمع، فزبدوا^(٢) التسليم مبالغة في الحفظ، والثاني: أن شراد أن الشياطين لا يخلعون من بعد الله إلى ما يخلعون إليه في شرب، لا شربهم بالتعصيم الذي فيه جمع لضبطه. وبقرائه المرقن والمذكر.

(١) انظر اعراضه لأحمد بن ٢١/٢٩٦

(٢) كما في الأصل، وفي نسخة «فريد التمسيل» وهو الصواب. انظر اعراضه لأحمد بن ٢١/٢٩٦.

٦٠/٦٢٠ - وحدثني عن مالك: أنه سمع أهل العلم لا يكرهون التمرّك للصائم في رمضان، في ساعة من ساعات النهار، لا في أوله ولا في آخره.

والثالث: أن ذلك، في حق الصائمين الذين حافظوا على شروط الصوم وراعوا آدابه. والرابع: أن المراد منها بعض الشياطين ومع المرزقة، كما ورد في بعض الروايات. فالمعطن من الأحاديث محمول على العقيد، وبذلك ترجم ابن خزيمة في «صحيحه» كذا في «المنهاج»^(١).

والخامس: ما أشار إليه ابن العربي في الجواب: أنه ليس من شرط وسوسة الشيطان وإغوائه اتصاله، بل يحتمل أن يوجد كما يوجد الأثم في جسد المسحور والمعيون عند تكلم الساحر أو العائن، فكذلك يوجد عند وسوسة من خارج. كذا في «الزرقاني»، وقريب منه ما قال الياحي: إن المُصَفَّد هو المغلول البدن إلى الثقب بصوف بالكلام والرأي وكثير من انسمي، انتهى^(٢).

والسادس: وهو الأوجه عندي: أن صدور المعاصي في رمضان ليس من أثر الشيطان، بل من أثر النفس اللوامة التي تشتت من أثر الشيطان في سائر السنة، فإن النفس لما تصبغت بلونه تُضَلُّ منه أفعاله، وانغاثلة إذ ذاك في تصيد الشيطان ضُفَّت التأثير في ارتكاب المعاصي، فمن أراد التجنب عن ذلك بسهل عليه، وهذا أمر مشاهد.

والسابع: ما أفاده شيخنا الشيخ محمد إسحاق: أن ذلك مختلف باختلاف الأشخاص، فيُصَفَّد المرزقة في حق الفسقة، والعامة في حق الصالحين، وفيه بَرٌّ لا بَغْضٌ.

٦٠/٦٢٠ - (مالك: أنه سمع أهل العلم لا يكرهون السواك للصائم في رمضان في ساعة من ساعات النهار، لا في أوله) وهو ما قبل الزوال ولا خلاف في استحبابه إذ ذاك (ولا في آخره)، أي: من بعد الزوال إلى المغرب، وهو

(١) «عدة القاري» (٢٧/٨).

بِإِسْمَاعِيلَ أَحَدَ مِنْ أَهْلِ الْوُفَاءِ بِخَيْرِ ذَلِكَ وَلَا يَنْبَغِي عَنَّا .

مختلف عند الأئمة كما سيأتي (قال) وله سبع أعمام من أهل العلم بذكره (ذلك) أي النبوة في أوله استيفاء أو أخره (ولا ينبغي عنه) أحد من أهل العلم من يستعمله .

والتمسأه مدحاً له شهيراً من الأئمة فإن أعمامه لا يأمر بالنبوة والهداية فإن عامراً من ربيعة وأبوت ومروان الله تعالى عليهم وأبو عبد الله الشريفي (قال) زياد بن جندب (قال) وأبوت أحد كان أقوم لنبوة رسول الله وهو من عامر بن صعصعة . لكنه مكث عن عوف فأوبى . ولم يبد أهل تحليه بالنبوة ولا الشهادتين (قال) كان عوداً ناسكاً . وسحب أحمد ورسائله ترك النبوة بالعلمي الحديث الخلف .

وأما الحديث الرواية عنه في النبوة والعودة الرتبة . روي عنه الخراجية . وهو قول حماد الشعبي والحكم وسليمان (قال) في رواية . وروى عنه . أن أحد من لا يحرم . عنه قال الثوري وأبو ذرأبي وأبو حنيفة . وروى ذلك عن علي وأبي حمزة وغيره . ومما عده أحد روي . من حديث عمر وسيرة . في المعنى .^(١)

وقال يعني (قال) مختلف العلماء فيه على سائر أقوال الأول : لا بأس به وأما من مطلقاً قبل النبوة وبعده . وروى حماد بن عمار وابن عمر أنه لا بأس بالنبوة الرتبة بعدهم . وروى ذلك أيضاً من حماد وسعيد بن جبير وأحمد وروى حماد بن عمار من سير بن أبي حمزة وأحمد والثوري والأوزاعي .

(١) انظر الترمذي ١٠٤٠٣ .

(٢) قوله من عده من ذلك . روي عنه . بذكره النبوة الرتبة بعدهم في أوله . وهو ما أخرجه . (المتن) ١٠٠/١٢٥ .

(٣) نقله . (المعنى) ٣٥٩/١ .

(٤) انظر الشريفي ١٠٠/١٢١ .

وابن غلبية، ورويت في السؤال للتصائم عن عمر بن عباس، قال
بن علي: السؤال سنة نبيها والمفطر، والمفطر والتائب سواء.

الثاني، كتابه للتصائم بعد الزوال، واستحباه قبله برطب أو بابس، وهو
قول الشافعي في صحيحه: «وأي ثوب، وقد روي عن علي - رضي الله عنه -
كراهة السؤال بعد الزوال، رواه نظراي. الثالث: كراهة للتصائم بعد العصر
فقط، وروى عن أبي هريرة - رضي الله عنه -

الرابع: التذمة بغير صوم الفريسي، صوم النمل، فيكره في الفريسي بعد
الزوال، ولا يكره في النمل، لأنه أخذ عن الزهري وحكي عن أحمد بن حنبل.
وحكاية صاحب «السعيد» من الشافعي عن القاضي حسين: الخامس: يكره
بالترويض دون غيره، سواء أكله فليز أو غيره، وهو قول مالك وأصحابه، ويمن
روي عنه كراهة السؤال الترويض للشعبي، الشعبي وزيد بن حدير وأبو سبرة
والحكم بن عتبة ومناذرة، السادس: كراهة التذمة بعد الزوال مطلقا وكراهة
البرطب بصلاته مطلقا، وهو قول أحمد وإسحاق بن راهوية، انتهى.

ونذكر في المطبوع الإجماع، بعض المذاهب الأخير، سهل الكراهة في آخر
التيار بدون التذمة بالزوال أو العصر، وهو المذهب السليح، وسهل في استحبابه
بعد الزوال، من غير استحباب^(١) الكراهة، وهو الثامن، ثم قال: والشعبي بعد
أصحاب الشافعي: إزال الكراهة بعد يوم الشمس، وقال أبو حامد: لا تزول
الكراهة حتى ينظر، فهذا مذهب آخر، انتهى. وهو التاسع، وفي «المريض
المريح»^(٢) المذكور يكون قيل في غير حديث بعد الزوال، فيكره فريضا كان
العدوم أو غلا، قبل الزوال يستحب له بابس رباح برطب، انتهى.

(١) بعد من الأصل، حاشية.

(٢) (١٩٠١)

وفي التفسير: من شرب من الشاة: الشاة: السواك مستحب في كل حال، إلا عند التزول للصلاة، فرضاً أو تحلاً، وإفساد الشوي هذه الكراهة مطلقاً، انتهى. وحكي الترمذي أن الشافعي - رضي الله عنه - قال: لا بأس بالسواك للصلاة، قول النهدي آخره، وهذه أخبار أبي حمزة وابن عبد السلام والشوي، رُفد، إنه قول أكثر العلماء، ونهيم الشوي، حكى في التلخيص: "نحوه".
وهي الشرح الكبير: لا يغير مذهب سواك كل النهار، فإن الشوي: أي
بما لا ينحس منه شيء، وكذا يارغب لم ينحل منه، انتهى.

وفي التلخيص: "ولا يكره سواك ولو غشياً أو رطباً، قال ابن
عاصم: لم يكره قوله: "فولاً أن لم يكره مني شيء، لا بأس به، سواك عند كل
وشره، وعند كل صلاة، تدرك الظهر والعصر والمغرب، وبوقت الصلاة في
صحيحة: "سواك الرطب واليابس، أحسن"، ثم قال: ويذكر عن عاصم بن
ربيعه قال: "أبى النبي ﷺ سواك وهو صلب، لا أحسن، أو أعظم، وروى أبو
عبد الله عن النبي ﷺ: "فولاً أن أشق على أمتي، الصلابة، وروى نحوه عن
حاتم بن زيد عن حماد عن أبي بصير: "بعض الصلابة من غير"، وقال: "عاشق
عن النبي ﷺ: "السواك مقبولة للمعمر صلباً للرب، وقول مطا، وثالث: "بمع
يفته، حال الحديث". أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من كره لفصل
لا يتيك بالسواك الربط، كما ذكره في الشعي.

ثم ذكر نحاي هذه الروايات التي أشار إليها البحاري، وغلب من الإمام
صالح: "أ" ثم سمع أحداً من أهل العلم يكره السواك أو ينهى عنه، قال
الرمضان: "بل يستحبوه، فأمرو بالأدلة: الحديث: "أفعلني عاصم، لعاصم

١٦١ - شخص الصيام (٥١٧).

١٦٢ - صحيح البخاري (٤٠٥٨).

١٦٣ - (٢٠٠٢).

السواك: ولم يخص وقتاً، وقال عمر بن ربيعة: «رأيت رسول الله ﷺ يستاك وهو صائم ما لا تغد ولا أحصي»، ورواه أبو داود^(١) وغيره، وهذا قال عمر و من عباس وجماعة من التابعين وأبو حنيفة والثوري والأوزاعي.

وقال الثوري في شرح المذهب: إنه المختار، وقال بعضهم: السواك مضرة للصوم، فلا يكره، كالتمضمضة للصائم، لا سيما وهي رطبة تتأذى بها الصلاة، فلا تترك هناك، وإنما مایع الخلوף نهيًا للنفاس عن تغذير مكافئة انصاف، لا نهيًا له عن السواك، وهذا التأويل أولى، لأن فيه إكرام الصائم، ولا تعرض فيه للسواك فيذكر أو يتأول، ولذا قال ابن دقيق العيد: يحتاج إلى دليل خاص بهذا الوقت يخص به عموم بعد كل صلاة أو بعد كل وضوء، وحديث الخلوף لا يخصصه، انتهى.

قلت: المراد بقوله: قال بعضهم: السواك مطهرة، إلى آخره، هو القاضي سيف الدين: كما سبقه ابن العربي^(٢)، إذ قال: قال علماءنا: لم يصح من سواك الصائم حديث نفي ولا إثبات، إلا أن النبي ﷺ حضو عليه عند كل وضوء، وعند كل صلاة مطلقاً من غير تفریق بين صائم وغيره، وتذات يوم الجمعة إلى السواك، ولم يفرق بين صائم وغيره، وتعلق الشافعي بالحديث الصحيح: الخلوף فم الصائم، الحديث: فصار ممدوحاً شرعاً فلم تجز إراته بالسواك أصله دم الشهيد.

قال عمارة: السواك لا يزيل الخلوף. وبها كلام تردد عنه مراراً مع الأسياخ ولا صاحب فم ألمح فيه بارقة صواب، حتى أبادني شيخنا القاضي بحرم المسجد الأقصى أبو الحسن مكرم بن مرزوق قال: أفادنا القاضي سيم

(١) مسنن أبي داود (١٣٦٢).

(٢) المظهر للدراسة: لأخوذي (١٤١٣).

احس بها فداء السوات مطهرة لضم، فلم يكره المصائم كالضعفية لا سيما وهي راضحة تدل على بها الضلالة، ولم تذكر هناك

وأما الأخير ففداء عظمية مدحه فيما أفادنا عن سيف الدين، وهي أن نسبي ثقة بما مدح الخريف عهد الناس عن نعتهم من كماله نصائهم بسبب الحلو لا نهياً للصائم عن الموالاة والله على من يهتدون التواضع العظيمة إليه، فعلمت بها أنه لم يرد بالشيء استنقاء الكرامة، وإنما أراد بهي الناس عن كرامته، وهذا التأويل أولى لأن به إكراماً للصائم.

وأما دم شهيداً عما أفنى وأبى عليه لأنه قتيل مطبوع، ويأتي حصصاً ومن مدح حجة الحميم أو تكون مادية وشهادته ظاهرة غير حذية لا سيما وفي إرادة الحروف بالسواك إحقاق الصيام وهو أحد من المصنفين

ثم قال الزرقاني: رُغِّبَ فيه على دم الشهيد لأن الصائم مباح لمره فتدب له طيب منه، والتجمل بهي مصاح، وهو حيفاً أساء من الدم، فوالله لا يؤذ شهيداً بل يثابره بوجوب مزية الرحمة له، ولأن الزرقاني تصدق به من حصصه، وسيل الحصوصة الطهارة، ولأنه بعد الموت فيأمن فيه الزهراء

ولا يرد أن مناجاة الصائم لمره مع دوام الخلو أو في نقول: «الطبيب عند الله من ربح الصلوات لأن مدحه بدل على فضله لا على نقصه على غيره» فهذا القول أفضل من التعمير، وهي الحديث: «كف تفخر غير من الدنيا وما فيها» ركن من عبادة أسر حسنها مع فخر شرفها عليها، وهذه المسألة من قاعدته إردحام الصائم الذي يتعدى تجميع بينهما، فالسنة بحالاً لأنه حال مناجاته في الصلاة لأن تظهير الصم للمناجاة تعظم لها والخلوف متدب لذلك، فهدم الزرقاني انتهى ما فداء الزرقاني مختصراً

وقال: أحافظ في «الطحين»^(١) هي استدلال لأصحاب بهذا الحديث مما يراهية الاستدراك منه المروال نظر، وقال أيضاً في موضع آخر^(٢)، روى الطبراني بإسناد جيد عن عبد الرحمن بن غزير، قال: سألت معاذ بن جبل: أأنسوك وأنا صائم؟ قال: نعم، قلت: أي شهيد لا قال: عدوه أو عنيبه، قلت: إن الناس يكافوناه عشية، ويقولون: إن رسول الله يبعث فينا، فالحبوف قم نصائمهم، عهد الله من ربح الله، قال: سبحان الله، بعد أمرهم بالسواك، وما كان الذي بأمرهم أن يسبوا ما أواههم عمداً ما في ذلك من الخير شيء، بل فيه شر.

وقال الله روي^(٣)، قال: روى ابن ماجه والدارقطني من حديث عائشة مرفوعاً: من خير خصائل الصائم نسوكة^(٤)، والخلاف لم يرد واتجه نعم من نسوكة الصائم، وذلك لا يزال بالسواك، قال ابن القيم: بل إنما يرد أنه يظهر عن النبي من الأصغر، ولم يرد عن معاذ بن جبل ما قلت، روى نصراني عن عبد الرحمن بن غزير سألت معاذ بن جبل: أأنسوك وأنا صائم؟ قال: نعم، قلت: أي النهار؟ الحديث تقدم قريباً.

وفي آخره: سبحان الله، عند أمرهم بالسواك وهو يعلم أنه لا بد بقي الصائم خلاف وإن استاك، وما كان بالذي يأمرهم أن يمشوا أفواههم شاة، ما هي ذلك من الخير شيء، بل فيه شر، ولا من ابتلى بذلك لا يجد منه نفعاً، قال: وكذا لم يرد في سبيل الله، فهو عليه السلام، من أغرب قديم في سبيل الله حزمه إن علمي الشارة، بل لا يخرج عليه من صطر إليه ولم يجد منه محبصاً، فأما من أتى به عمداً تعالى في ذلك من الأجر شيء.

(١) هذا «الطحين» الحديث (٩١/٢).

(٢) حديث ابن جرير (٨٠٠/٢).

(٣) معرفة الصحابة (١/١٨).

(٤) أخرجه الدارقطني (٢/٢٠٣).

أحد من أهل العلم والفضل يقولون: ومن ينبغي ذلك من أحد من السلف، وإن أهل العلم يكرهون ذلك، ويخافون بدعته، وإن بلحق، برضا ما ليس منه، أهل الجاهل والجهلاء، لو رأوا في ذلك إخفاء عند أهل العلم، فإنهم يفسون ذلك

عصرية وإنهية إلا في نسخة «المتقي» فيها: «إني لم أر، (أحد من أهل العلم وثقة) من رأيهم وهم الذين (يصومون ويمنون) أيضاً» (لم ينبغي ذلك) أي صوم من شوال (من أحد من السلف)، أي الذين لم يذكروهم وهم الصحابة وقبار التابعين.

(وإن أهل العلم) هذا ترفي منه قال أولاً، (يكرهون ذلك) الصيام (ويخافون بدعته)، أي، يخافون من أن يدخل في الدين ما ليس به (ويخافون أيضاً أن يلحق) بضم الياء وكسر الحاء ساء لغاعل، وسيأتي غاعله، (برضا ما ليس منه)، معقول لقوله: بلحق، (أهل الجاهل) بالرفع، فاعده، (والجهلاء) أي الغلظة والعقاقة، (لو رأوا في ذلك) أي في هذه، (نسخة) ما نصب، معقول، وفي نسخة «المتقي» بدله: خفف، يعني أهل الجاهل لو رأوا أهل العلم أنهم لا يبدلون في ترك هذه الصيام لأدخلك في رمضان، كما زاد أهل الكتاب في صياهم (عند أهل العلم) طرف تركه (ورأيهم) أي أهل العلم (يعملون ذلك) أي صيام هذه الأيام.

اعلم أن صوم ست من شوال مختلف عند الأئمة، قال الخريفي: من صام شهر رمضان وأتبعه بست من شوال وإن فرقه، كما أنه صام الشهر، فر «الموتى». وجملة ذلك أن صوم ستة مستحب عند كثير من أهل العلم، روي ذلك عن كعب الأحبار والشعبي وميمون بن مهران، وبه قال الشافعي، وكرهه مالك، وقال: ما رأيت إني أحرمه تقديم في «الموطأ»

وروي ما روي أبو أيوب مرفوعاً عن صدم رمضان . . الحديث وقال أحمد روي هذا عن أبي يحيى بن خزيمة أوجه. وروي أيضاً مرفوعاً عن صدم رمضان مرفوعاً مشهور الحديث . ولا يعبري هذا مجازي التقويم له هذا لأن صوم الشهر فاضل .

فقد قيل : فلا دليل في هذا الحديث على المصنفة ، لأنه يؤول منه صحتها بصيغ عامر وهو مذكور . هذا كما قرأه صدم الدهر لما فيه من الضعف والضعف بالضم ، فولا ذلك يكون ذلك فضلاً عظيماً ، لا يفسد به بالعبادة وما عداها ، وإجماع المخبر الشبه في حصول العبادة به على وجه عربي من المصنف ، كما قال يحيى : من صدم صلاة أيام من كل شهر ، كان كصوم الدهر ، ذكر ذلك مثلاً على سبيلها ومن فصلها ، ولا خلاف في استحسانها

وردت هنا فلا فرق بين كونه متبعة أو مفرقة في قول الله ، أو في أمره ، لأن الحديث ورد بها مطلقاً من غير تفصيل ، ولأن فصلها تكونها بصير مع شهر سنة وثلاثين يوماً ، ونحوه يحسن أمثالها ، وهذا المعنى يحسن مع التمرين . انتهى

قال النووي : صدم الشهر وأحمد وداود وهو المقوم استحساناً . صوم هذه سنة ، وكان مالك وأبو حنيفة يكره ذلك ، انتهى

فصل : لا خلاف في استحسانها من الشافعية ، بل يتأكد عندهم كما في فروعهم ، ففي شرح الإقناع : يتأكد صوم سنة من مبالغة وتضاعفها غلب التمسك أفضل . انتهى . وكذلك سنة عند الحنابلة كما في أصل المأثرة وغيره .

وأما الإمام مالك - رضي الله عنه - فالتحسين في شروح الحديث وكتب الاختلافات . انتهى . وغيره الكراهة عند مطلقاً ، عداًه أن يحسن الناس

برمضان ما ليس منه، أو لعله لم يسهل الحديث^(١)، أو أنه يصح عنه.

قال ابن رشد^(٢) وهو الأشهر، لكن قال الددوير في «الشرح الكبير»^(٣):
سنة من شابه ثكروه لعقبتى به مصلة برمضان متبعة، أظهرها مختلفاً سنة
تصالح، قال الدسوقي: فالكراهة معينة بهذه الأمور الخمسة، فإن انتهى قيد
مها فلا كراهة، ثم ذكر الكلام على هذه العيود، إلا أن شراح الحديث
لعلكبيس أضفوا الكراهة، وأجابوا بعد براء من الرويات، فأنطأ هو المتدب
لمختر عنهم

وأما الحنابلة فاختلفوا لفوق عنهم، واختلف أهل فقههم في ذلك، ففي
«النحر الزاوية» ومن المكروه صوم سنة من تولى عبد أبي حنيفة متفرقاً كان أو
متتابعاً، وعن أبي يوسف كراهته متتابعاً لا متفرقاً، لكن عامة المتأخرين لم
يروا به بأساً، انتهى. وعليه في «أبواب الإيضاح» وشرحه «المرامى للعلاج» من
تعديدات.

وفي «البدائع»^(٤) ومنها - أي المحكومات - إنباع رمضان يست من
شوال، كذا قال أبو يوسف: كانوا يكرهون أن يتبعوا رمضان صوماً، خوفاً أن
يأتى ذلك بالقسمة، وكذا روى عن مالك، ثم قال: والإنباع المكروه هو أن
يصوم يوم تفطر ويصوم بعده خمسة أيام، فأما إذا أفطر يوم العيد ثم صام بعده
سنة أيام فليس بمكروه، بل هو مستحب وسنة، انتهى.

(١) قال ابن عبد البر ما اطرأ أذن ذلكاً جهل الحديث - والله أعلم - لأنه حديث فخر بن عبد
به عمر بن ثابت، وقد قبل، روى عنه مالك، ورواه عنه به، المذكور... وهو يمكن أن
يكون جهل الحديث، ولو سمع فقال به، والله أعلم. نظر: الاستدكار (١٠/٩٥٦).

(٢) مقدمة المختص (١/٢٠٩).

(٣) (٢/٥١٧).

(٤) إنباع الصالح (٢/٢١٥).

وفي «المختار»^(١) باب نفي أن تست من شوال، ولا بكراهة شتاع على المختار، خلافاً لـ «أبي أسير يورع» - «الذابغ المكد» - إذ يقوم العطر وخمسة عشر، فلو أنظر العطر لم يكره بل استحبه وسمي «أبو كمال»^(٢).

ويظهر من ما ذكر في الترمذي أن أهل السلف في عدم الكراهة، ثم قال: «وعدم ذلك في رسالة «جوز» (القول في صوم النساء من شوال) للعلامة إمام، وقد رأينا فيها معنى ما في مظلومة الشافعي»^(٣) ونسجها من عزومه «الكرامة مطلقاً» التي أس حنيفة، وأنه الأصح بأنه على غير رواية الأصول، وأنه صحيح ما به بسفه أحمد، أي تصحيحه، وأنه صحيح الصحيح، وعهد إلى عطيل ما به أنساب الحديث بدعوى تدفئة بلا دليل، فله سبق كبير من نصوص كتب السلف، وإجماعاً، انتهى.

فأما ذلك كما أن يرجح عدم جرمية حر الشوال، وقد حكى عنهم خلافاً، ذلك إما يرجح غير رواية الأصول أو جعله على صوم يوم العيد، وسبق من قال: «لست بذلك بحديث أسير أيوب» - «رمي الله عنه» - من رسول الله ﷺ قال: «من صام رمضان لم يمتعه سنة» في شوال فذلك صيام النذر، رآه الجماعة إلا البخاري والشافعي، فذا في «الشمس»^(٤)، وراى السلفي في «الترغيب»^(٥) والشافعي والشافعي، وقال: رواه «الصحيح».

وقد احتفظ في «التلخيص»^(٦) رجوع للمطابق طرق، وفي «الشمس» عن

(١) (٢٧٤/٢٧٤).

(٢) «مكتب المطب» (٢٧٤/٢٧٤).

(٣) (٢٧٤/٢٧٤).

(٤) (٢٧٤/٢٧٤).

قال يحيى: سمعت مالكاً يقول: إن أروع أحوال من أحوال
 يوم الجمعة، ومن أفاضلها: أن يحل في يوم الجمعة، يصوم

ثعبان، فجبر بهذه السنة الأيام، لا تقصر بأيام تحريم الصوم فيها، ولا اعتبار
 الآخر. وهو الله بعد عذبه في صوم هذه الأيام من كونها سنة لا غير،
 لأن الله تعالى خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام، وما يحس
 المعبود بذلك الخلق، فأظهر في هذه السنة الأيام من أجلنا ما أظهر من
 المخلوقات، فكان سبحانه له في تلك الأيام معنى لنا صوم هذه السنة الأيام
 في مثابة ذلك: لأن تكون فيها متعبدين بما هو له وهو الصوم كما تعبد هو
 بما هو ما وهو الخلق، انتهى

قلت: والعمدة من هذه الوجوه هو الأول. وما قال بنحوه مثلاً: وما
 لا مرد له مما ورد أشهراً بعد لا بنقصانه ونقصان قدر الحجة، ولا يذهب
 عليك أن ما عذبه في الوجه الثاني من صوم السادس عشر من شعبان هو معنى
 على ما حفظه في موضع آخر من كتابه، من أن انتهى في قوله عذبه السلام:
 إذا انصف شعبان فلا تصوموا أن المراد منه نهي اليوم السادس عشر منه.

وأما شيخنا في حديثه في حجة الله: أن النبي صلى الله عليه وسلم
 أنها بحركة النون ثرواب في الصلاة تكفي بدلتها بالنسبة إلى أمارة من ثم
 فالتدبير بهم، وربما قصر الحسب لتثنية صوم الدهر، انتهى مختصراً.

قال يحيى: سمعت مالكاً يقول: لم أسمع أحداً من أهل العلم والمنه
 ومن يثني بها، بناءً على ما هو، أي: ينبغي بذوقه زعمه، عطف على أهل
 العلم، انتهى) بصيغة تامة، من السبع المثنية، وينتهي بصيغة المضارع في
 المضربة، أي: صيام يوم الجمعة، وسبابة الترفع، مقدماً، (حينئذ) حرم،

وَقَدْ رَأَيْتُ نَعَضَ أَهْلِ الْعَسَمِ ضَوْفَةً، وَأَرَاهُ كَرَاهَةَ بَشَرَاءِ.

يعني مسح، (وقد رأيت بعض أهل العلم) قال أبو عمرو: يعني (أنه) محمد بن
إسماعيل بن وهيب بن صفوان بن سليم (بصومه) أي يوم الجمعة، (وأراه) يضم
ألفه زنة (كان يصره) أي يفهمه ولم يكن صومه ذات اتفاقاً، كلام ظاهر
للمعنى: أنه سأل إلى صوم الجمعة.

لكن قد الباحي: أتى به اختياراً لا احتياجاً لضعفه. لرواية ابن القاسم
كرامة صوم يوم صوِّف أو شهر، وقال عياض: لعل قول مالك يرجع إلى قول
الجمهور بالكراهة، والله حكى صومه عن غيره، وظنه أنه كان يصره، ولم
يقُلْ عن نفسه. قالوا: وأحد، قد الزقني^(١).

قلت: لكن من ترويع المالكى التدب، ورواية القاسم لا تنافيه. فإن
كرامة التوفيت أمر آخر، وكرامة الجمعة للتخصيص بما أمر أشرف، وأعلم أن
لروايات في صوم يوم الجمعة مختلف جداً، ولذا احتسب الأئمة فيه غنى
أقوال.

قال العيني^(٢): احتفظوا فيه على خمسة أقوال، أحدها: كراهة مطلقاً،
وهو قول النخعي والنسفي والزهري ومجاهد، وقد روي ذلك عن عني، وقد
حكى أبو هريرة عن أسد وسحاق كراهته مطلقاً، ونس عن المنذر وابن حزم
صنع صومه عن عني، وأبي هريرة، وسلمان، وأبي ذر، وشبهوه بيوم اعباد،
وفي الحديث الصحيح: أن النبي ﷺ قال: «إن هذا يوم تبعث الله عبداً»،
وروى إسائي عن حذيف أبي سعيد الخدري مرفوعاً: «لا صيام يوم عباد».

القول الثاني: الإباحة مطلقاً من غير كراهة، وروي ذلك عن ابن عباس
ومحمد بن المنكدر، وهو قول مالك وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن.

(١) شرح لروايات (٢/٣٠٣)

(٢) مسند القاري (١/١٠٤)

القول الثالث: إنه يكره إفراد، وإن صام يوماً قبله أو بعده ثم يكره، وهو قول أبي هريرة ومحمد بن سيرين وهاشيم وأبي يوسف، واختاره ابن المنذر، وحكاها الترمذي عن أحمد وإسحاق، قلت: هو المتخصص عن الإمام.

ففي «إمامي»^(١) يكره إفراد يوم الجمعة بالصوم إلا أن يوافق ذلك صوماً كان يصومه؛ مثل من يصوم يوماً ويفطر يوماً فيوافق صومه يوم الجمعة. نص عليه أحمد في «رواية الأثرم» انتهى. وسأني نحو ذلك عن «نيل المأرب».

واختلف عن «شافعي»، فعكس المزني عنه حوازه، وحكى أبو حنيفة في «تعليقه» عنه كراهته، هذا هو الصحيح الذي يدل عليه حديث أبي هريرة، وبه جزم أترافعي والنوري في «التروضة».

وقال في «شرح مسلم»: به قال جمهور أصحاب «شافعي»، ومن صححه من المالكية ابن العربي، فقال: وبكراته بقول «شافعي»، وهو الصحيح.

القول الرابع: ما حكاه القاضي عن الداودي أن انتهى إلى أن هو من تحريره واحتصاصه دون غيره، فإنه متى صام مع صومه يوماً غيره فقد خرج عن النهي، لأن ذلك اليوم قبله أو بعده، إذ لم يقل اليوم الذي يليه، قال القاضي عياض: وقد يرجح ما قاله قوله^(٢) في الحديث الآخر: «لا تخلصوا يوم الجمعة بصيام ولا إفطاره» وهذا ضربه جداً، وببره حديث جويرية في «البيهقي»^(٣)، وقوله لها: «أصُمتَ أمي؟» قالت: لا، قال: «تصومين غداً؟» قالت: لا، قال: «فأفطري»، فهذا صريح في أن المراد بما قبله يوم الخميس، وبما بعده يوم السبت.

(١) (٤٢٦/٤).

(٢) أي لو كنت النبي ﷺ.

(٣) أخرجه البيهقي (١٩٨٢).

للخامس: يحرم صومه إلا لشي صام يوماً قبله أو يوماً بعده، أو وافق عادته، بأن كان يصوم يوماً ويفطر يوماً، فوافق يوم الجمعة، وهو قول ابن حزم لظاهر الأحاديث الواردة في النهي، انتهى.

وحكى الحافظ في «الفتح»: منع الأفراد عن أحمد وإس المنذر وبعض المشافعي، وقول ابن المنذر يشعر بأنه يرى تحريره، وقال: ذهب الجمهور إلى أن النهي فيه للتنزيه، وعن مالك وأبي حنيفة: لا يكره. والمشهور عند الشافعية وجهان: أحدهما - ونقله المزي عن الشافعي -: أنه لا يكره، إلا لمن أضعفه صومه عن العبادة التي تقع فيه من الصلاة والدعاء والذكر، والثاني: وهو الذي صححه المتأخرون كقول الجمهور، انتهى.

قلت: وقد حصل من كلام الحافظ^(١) قولان آخران لم يذكرهما العيني، أحدهما: التحريم، والثاني: الكراهية لمن أضعفه الصوم، فصارت الأقوال سبعة، والثامن: التذنب ولو منفرداً، كما سيأتي في «الفرع»، وهو مختار الغزالي في «الإحياء» إذ عده في الأيام الفاضلة التي يتأكد استحبابها.

وفي «شرح الإقناع»^(٢): ويكره إفراد يوم الجمعة بالصوم للحديث، وفي «حاشيته»: أي بلا سبب، بأن كان بدلاً مطلقاً، قال النووي: إنما نهى عنه مفرداً، لأنه يوم عبادة وتكبير وذكر وعمل، فيُسَنُّ فطره معارضة عليها، ولا يقدح فيه زوال الكراهية بصوم قبله أو بعده، لأن ما يحصل بسببه من الفتور في تلك الأعمال يجبره الصوم قبله، أو بعده.

وفي «نيل العاربه»: وكره إفراد يوم الجمعة بالصوم إلا أن يوافق عادة، مثل من يعطر يوماً ويصوم يوماً فيوافق صومه يوم الجمعة، انتهى.

(١) انظر: فتح الباري (٤/٦٣٤، ٦٣٥).

(٢) (٢/٤١٦).

وفي الترمذي ^(١) قال: يذات صوم الجمعة فقط لا قبله يوم ولا بعده يوم، قال النسائي: وإنما ذات الجمعة خصوصاً مع ورود النبي عن ذلك وهو قوله ﷺ : لا يصومون أحدكم يوم الجمعة الحذيت. فحلى النبي على حرف فرجه، وقد امتث هذه له عوفان عنه الصلاة والسلام، انتهى.

اختلفت قرون الحنفية في ذلك أيضاً ففي شور الإصباح: يوم ذاك كره أفراد الجمعة بالصوم لمنيت مسج سمرقاني: «ولا تخصموا يوم الجمعة صيام» الحديث، انتهى مختصراً.

وفي المذاهب ^(٢) كره بعضهم صوم يوم الجمعة بأفراد، وكذا صوم يوم الأربعاء والخميس، وقال طائفتهم: به مستحب، لأن هذه الأيام من الأيام الفاضلة، فكان أعظمها بالصوم مستحباً، انتهى.

وفي التذكار المصنف ^(٣): والمندوب كأيام البيض - ويوم الجمعة - من مندوب.

قال برغانيس: سارع به في «التهجد» وكان في «الحرم» فقال: إن صومه بأفراده مستحب عند العامة كالأيام والجمعة، وكذا لكل بعضهم، ومنها في «المحيط» معنلاً بأن لهذه الأيام فضيلة. ولم يكن في صومها شبهة بغير أهل الغفلة. ثم في «الأشباه» وسماه في «شور الإصباح» من الكراهة قول البعض.

وفي «الجانية» لا بأس بصوم يوم الجمعة عند أبي حنيفة ومحمد، نعم روي عن ابن عباس: أنه كان يصومه ولا يقطع، وخالف الاستشهاد بالآثر أن

(١) (١٠١/٤٣٤)

(٢) (٢٠/٢١٨)

(٣) (٢٠/٢٩٠)

الجمعة بلا بأسٍ الاستحباب، وفي «التنجيس»: قال أبو يوسف: جاء حديث في كراهته لا أن يصوم ثلثه أو بعده، فكان الاحتياط أن يضم إليه يوماً آخر.

فإن لاحظنا: ثبت بالنسبة طلبه والنهي عنه، والآخر منهما انتهى، كما أوضحه شرح «الجامع الصغير»، لأن فيه وظائف، فعمله إذا صام ضعف عن فعلها، انتهى، وفي «وسائل الأركان»: أن المنع عندنا للتشريع، انتهى.

وقال ابن القيم في «المهدي»^(١): كان من هديه ﷺ كراهة تخصيص يوم الجمعة بالصوم فعلاً منه وقولاً، فصح النهي عن إفراد الصوم من حدث جابر بن عبد الله وأبي هريرة وبراءة بنت الحارث وعبد الله بن مسعود وحنادة الأزدي وغيرهم: «وشرب يوم الجمعة، وهو على التثنية يُرثَمُ أن لا يصوم يوم الجمعة»، ذكره الإمام أحمد، وعُتِلَ المنع من صومه بأنه يوم عيد، فإن قيل: يوم العيد لا يصام مع ما قبله ولا بعده، قيل: لما كان يوم الجمعة مشبهاً بالغد أخذ من شبهه النهي عن تحري صيامه، فإذا صام ما قبله أو ما بعده لم يكن قد تحرّاه.

فإن قيل: أما «مسعود بن سعد» بحديث ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: «ما رأيت رسول الله ﷺ يقطر يوم الجمعة، رواته أهل السنن^(٢)، غير: «بقوله إن كان صحيحاً، ويتضمن حملته على صومه مع ما قبله أو بعده، ورواه إن لم يصح، فإنه من الغرائب، قال الترمذي: هذا حديث غريب، انتهى

واحتج من قبله بحديث ابن مسعود - رضي الله عنه - هذا، أخرجه الترمذي وقال: حسن غريب، وصححه ابن عبد البر، وكذا ابن رشد في

(١) مزد السعادة (٨١/٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٨٧٦/٢)، والترمذي (١٦٠٩/٣)، والسنن (١٩٤/١)، وقال ابن عبد البر: «وهو حديث صحيح، انظر: الاستذكار» (٦٦٠/١٠).

«الجهادية»، وروى ابن أبي شيبة^(١) بسنده عن ابن عمر، قال: «ما رأيت رسول الله ﷺ مفطراً يوم جمعة قط»، وأخرج أيضاً عن طرطوس عن ابن عباس قال: «ما رأيت مفطراً يوم جمعة قط». ذكرها النعماني، وتقدم ما قاله مالك أنه رأى بعض أهل العلم بصومه ويتحراه. قال الترمذي^(٢): «ولحديث^(٣) من صام يوم الجمعة كتب له عشرة أيام غُرُّ رُغْرِ من أيام الآخرة، لا تشاكلهن أيام الدنيا». ثم إنهم اختلفوا أيضاً في الحكمة في النهي عن صوم يوم الجمعة مفراً.

قال الترمذي^(٤): «ثبت عن وجه النهي عن صوم يوم الجمعة مفراً ما عكس الفكر فيه منجاً لله تعالى، فرأينا أن الشارع لم يكره أن يصام منضماً إلى غيره، وكره أن يصام وحده، فعلمنا أن علة النهي ليست للتقوي على إتيان الجمعة وإقام الصلاة كما زعم بعضهم، إذ لا مزية في هذا المعنى بين من صام الجمعة والست، وبين من صامها وحدها، فعلمنا أنه بمعنى آخر إلى آخر ما قاله».

رحمة ما وقعت في ذلك أقواله الأول. ما نقله النووي عن العلماء أن ذلك اليوم فيه عبادات كثيرة، فاستحب الفطر ليكون أحسن له على هذه الوظائف وأدائها نشاطاً وانتراحاً لها رائتداً بها من غير ملل، وهو نظير الحاج يوم عرفة، فإن السنة له الفطر. قال النووي: «فإن قيل: لو كان كذلك لم يؤل النهي والكره بصوم يوم قبله أو بعده لباء المعنى».

(١) معجم ابن أبي شيبة (٣/٤٦٦).

(٢) (٢٠٣/٢١).

(٣) أخرجه أبو الشيخ وأبو يعقوب، ذكره المحقق (٢/٢٦١٧٦) وفيه «كتب له عشرة أيام» مده من أيام الآخرة، إلخ.

(٤) إرشاد المفاتيح، (٢/٢٩١).

ثم أجاب عن ذلك: بأنه يحصل له بفعله هذا الصوم الذي قبله أو بعده ما يجبر ما يحصل له من فتور أو تفكير في وظائف اليوم.

قال العيني^(١): فيه نظر، إذ جبر ما فات من أعمال يوم الجمعة بصوم يوم آخر، لا يختص بكون الصوم قبله يوم أو بعده يوم، بل صوم الاثنين أفضل من صوم يوم السبت، وأيضاً فإن الجبر لا ينحصر في الصوم بل يحصل لجميع أفعال الخير، فيلزم منه حواز إفراده لمن عمل فيه خيراً كثيراً بقوم مقدم صيام يوم قبله أو بعده، كمن اعتق فيه رقة مثلاً، ولا خالف بذلك. قاله الحافظ^(٢).

الثاني: كونه شبه عيد، ولا يرد الإذن بالصيام مع غيره للمعنى بين كونه يوم عيد وشبه عيد كما تقدم في كلام ابن القيم، وهو مختار الحافظ وغيره، كما سيأتي في آخر الأقوال.

الثالث: مخالفة المبالغة في تعظيمه فيعسر به كما افترس اليهود بالسبت، واعترض عليه بشيوت تعظيمه بغير الصيام. الواجب: مخالفة اليهود في أنهم يعظمون السبت يوم عيدهم بالصوم، كما حكى انتقاري عن التوريشي، ورّد بأنهم لا يحضرون منهم بالصيام، فلو كان الملحوظ ترك موافقتهم لتحكم الصوم، قاله الحافظ والعيني.

الرابع: مخالفة انتقاري، لأنه يجب عليهم صومه، ونحن دأورون بمخالفتهم، نقله القمولي. قال الحافظ: وهو ضعيف. وقال العيني: لم يبر وجه تضعيف. السادس: خوف اعتقاد وجوبه. واعترض عليه بصوم الاثنين والخميس. والسابع: خشية أن يضر عليهم: كما خشى ذلك من قيام الليل. قيل: وهو منتقص بإجازة صومه مع غيره، ولأنه لو كان ذلك لحاز بعده زيادة لا ارتفاع لسبب، كذا في "الفتح" و"العيني" وغيرهما مع تغير.

(١) عمدة القاري (٨/٢١٦).

(٢) فتح الباري (١/١٣٥).

(٢٣) باب ما جاء في ليلة القدر

والثامن. فحكى القاري عن النوريني^(١) أن الله تعالى قد استأثر الجمعة بفصل لم يستأثر بها غيرها، فلم ير النبي ﷺ أن يخصه بشيء من الأعمال غير ما يخص به، قال القاري. لكلا يجر إلى جيران باقي الأيام، ولذا منع عن تخصيص ليها بالتقيام.

ورجح الحافظ في «الفتح» القول الثاني من هذه الأقوال، وقال: هو أقوا وأولاه. بالقبول. ورد فيه صريحا حديثا، أحدهما. روى الحاكم وغيره عن أبي هريرة مرفوعا. «يوم الجمعة يوم عيد فلا تعملوا يوم عدكم يوم صومكم إلا أن تصوموا ليلة أو بعده»^(٢) والثاني. روى ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي - رضي الله عنه - قال: «من كان منك متظعا من الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وشراب وذكر، انتهى، وهكذا في «العين»^(٣).

(٢٤) ما جاء في ليلة القدر

اعلم أولا. أن النسخ محتلمه في ذكر هذا الباب في الشروع الثلاثة وصحح النسخ المصرية ذكر ههنا كتاب الاعتكاف^(٤)، وذكر ليلة القدر بعد ذكر جميع أبواب الاعتكاف، والنسخ الهندية متطافرة على ذكر ليلة القدر ههنا وبعد ذلك ذكروا الاعتكاف.

وثانيا. اختلفوا في رحة التسمية بذلك، فحضر عن الزهرري أن القدر ههنا بمعنى التنظيم، كقوله تعالى: ﴿وَرَبَّنَا قَدْ رَأَيْنَا اللَّهَ عَلَى قَدْرِهِ﴾^(٥) والمعنى. أهدأ ذات قدر عظيم لتروى القوافل فيها، ثم لما منع فيها من تسبيل الملائكة، أو لما يبرز

(١) انظر: «معدن القاري» (٨، ٢١٧).

(٢) كذا في نسخة «الاعتكاف».

(٣) سورة الأعراف، الآية ٩٦.

مفيد من طريقه والمعرفة والمعرفة أو لأن الذي ينجحها يكون في هذا حسيباً
وقد لا. كل عمل صالح يدرج فيها من المومن يكون. في هذا وحده لا غيره
مفيد لا غيره. وقول: لأنه يشاء فيه. إلى الأرض إلا أنه من الملائكة أولى قدر
وعطية.

وقيل: القدر ههنا بمعنى المصير. كقولهم تعالى: فأمر لهم عليه بؤله^(١)
الآية. وبمعنى التقييد وهذا بخلافه. من النعم بتعيينها. أو لأن الأرض تفسر ههنا
عن الملائكة. وقيل: القدر ههنا بمعنى القدر. بفتح الدال. الذي هو مؤاحي
الفضاء. والمصير أنه يفسر فيها الحكم تحت اليد. لقوله عز وجل: «فأمر بغيري كل
أمر حكم بغيري»^(٢) «وههنا» أي في كلامه. فذلك قال العلماء. فسخت به فدا
يكتب فيه الملائكة من الآداب. وصححه في شرح المصير. فقال: هذا هو
الصحيح لتأنيده. ورواه عنه برزخ وغيره من المفسرين تأنيده. صحيحاً عن
معناه. وخبره في فضله وخبره. وفي خبره المومنين. وذلك في رواية ذلك عن
أبي بصير. وقال أبو بصير: إذا جاء القدر يسكن في ذلك قال الخليل في
القدر الذي هو مؤاحي الفضاء فتح الدال. أي ما أنه لم يرد به ذلك. وإما قوله
بفضله ما أحق به الفضل. وإسماؤه. وأما قوله في القدر المصير. فيقال: ما ينبغي
إليه ما مقدار العمل. كما في المصير^(٣) وغيره.

وقيل: القدر يسكن في ذلك ويحور فتجرب. فصار قدر الله الشيء. فذلك
وقد. كأنهم قالوا: نعم. إلى الأرض في القدر. والقدر واحد
لأنه في المصير. وقد فتح اسم.

(١) سورة البقرة الآية ١٧.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٥٥.

(٣) فتح الباري ١/٢٥٥. حاشية الفاي ١/١٦٨. الفتح ١/٢٥٥.

وثالثاً: أن اتجهز على أن تلك الآية الفصلة سخرت لهذه الأمة، ولم تكن من الأسم قبلهم، قال الحافظ: إنه جزم ابن حبيب وغيره من المالكية، ونقله عن الجمهور، وحكاها صاحب العمدة عن الشافعية، ورجحه، وهو معترض بحديث أبي ذر عند النعماني حيث قال فيه: قلت: يا رسول الله، أتكون مع الأنبياء، فإذ ما نزلوا ربيعت؟ قال: «لا بل هي باقية»، وعمدتهم قول مالك في «الموطأ»: بلغني أن رسول الله ﷺ تقاسر أعمار أمته عن أعمار الأمم الماضية، فأعطاه الله ليلة القدر، وهذا يحتمل التأويل، ولا يدفع الصريح في حديث أبي ذر، انتهى.

قال الزرقاني^(١) والأول يرم من عبد الله وغيره، وقال النووي: إنه نصحيح المشهور الذي قطع به أصحابنا عنهم وجماعير العلماء، وتعقب السبوطي^(٢) كلام الحافظ بأن حديث أبي ذر أيضاً يغلب الأول، وهو أن مراد السؤال هل يختص زمن النبي ﷺ أو ترفع بعده بقرينة معاقبة أم هي إلى يوم القيامة؟ فلا يكون فيه مزية لأثر الموطأ، وقد ورد ما بعينه، بقي فواتد أبي طالب المزجي من حديث أسد: أن الله يحب لأمتي ليلة القدر ولم يعطها من كان قبلهم، انتهى. وهذا الجاهي أيضاً بالاختصاص.

وربما احتلت الروايات والأقوال في سبب هذه العطية التاريخية، قال السبوطي: أخرج مالك في «الموطأ»، عنه أبيه في «الشعب»، أنه بلغه أن رسول الله ﷺ أرى أعمار الناس تسعة أو ما شاء الله من ذلك، فكانه تقاسر أعمار أمته أن لا يسانخوا من العمل مثل ما يلع غيرهم في طول العصور، فأعطاه الله ليلة القدر خيراً من ألف شهر.

(١) «شرح الزرقاني» (٢٠٩/٢).

(٢) «نور المصائب» (٢١٦/١).

وأخرج ابن جرير عن مجاهد، قال: كان في بني إسرائيل رجل يقوم الليل حتى يصبح، ثم يجاهد العدو بالتهار حتى يمسي، ففعل ذلك ألف شهر، فأنزل الله عز وجل: ﴿لَقَدْ أَقَدَرْنَا مِحْمَ إِيزَ أَفْئِ شَهْرٍ﴾ ﴿٢٣﴾ قيام تلك الليلة خير من عمل ذلك الرجل ألف شهر.

وأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في مسنده عن مجاهد: «أن النبي ﷺ ذكر رجلاً من بني إسرائيل ليس السلاح في سبيل الله ألف شهر، فمحبب المسلمون من ذلك فأنزل الله آية القدر»، الحديث.

قال الذهبي^(١): وذكر بعض المفسرين أنه كان في الزمن الأول نبي يقال له: شعوب - عليه السلام - قاتل الكفرة في دين الله ألف شهر، ولم تنزع الشوب والسلاح، فعالت الصحابة: يا ليت لنا عمراً طويلاً حتى نخال مثل، فنزلت هذه الآية.

وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق ابن وهب عن مسعدة بن علي عن عتي بن عروة، قال: ذكر رسول الله ﷺ يوماً أربعة من بني إسرائيل عذبوا في ثمانين عاماً، ثم بعصوه طرفة عين، فذكر أيوب وزكريا وإسحق بن العجوز ويوشع بن نون، فعجز أصحاب رسول الله ﷺ من ذلك، فأثله حبرون، فقال: يا محمد، عجبت أمك من عبادة هؤلاء الثمانين سنة، فقد برأ الله عليك خيراً من ذلك، فقرأ عليه: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا فِي بَيْتِكَ الْقَدَرِ﴾ ﴿٢٤﴾، هذا أفضل مما عجبت أنت وأمك، فسر بذلك رسول الله ﷺ والناس معه.

وأخرج الخطيب في تاريخه عن ابن عباس، قال: رأى رسول الله ﷺ نبي نمية على ميرة ساء ذلك، فأوحى الله إليه إنها هو فملك بمسبونه، وبارك ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا فِي بَيْتِكَ الْقَدَرِ﴾ ﴿٢٥﴾ وأخرج الخطيب عن ابن المسيب مرفوعاً:

(١) اعمدة القاري (٨) (٢٤٠).

أمرت الله ما أول ما ربي وأنتى ذلك عدي به وأما الله. فإن أقرنته في ليلة
 تقدر ﴿١﴾ وأحسن التمسني وضعه واسن حبيب والطرسى واسن مرمويه.
 والبيبي نبي «أندال» عن يوسف به ماري وأواسى قبل: قدم رحى إلى
 العباس من عبي - رضي الله عنه - بعدد بايع مرمويه لئلا سؤدت وجوده
 العوسن، فقال: لا تؤنني - رحمت الله - فإن نسي الله رأى نبي أمية بخطيون
 سعى مرة مرة ذلك، فترت: فإن أقرنتك التكر ﴿٢﴾ وترت: فإن
 أقرنته في ليلة القمر ﴿٣﴾ وما أقرنته في ليلة القمر ﴿٤﴾ ليلة القمر ستر من ألف شهر
﴿٥﴾ بماكها بعدك من أمة ما محمد، قال القاسم: فعددت فإذا هي ألف شهر
 لا نأيد يوما ولا سفير يوما انتهى.

وقال العسي بخار: إن الرجل فيما عصى كذا لا يستحق أن يقدر له
 فلاز عابد، حتى بعد أنه ألف شهر، فجعل أنه لأمة محمد ﴿٦﴾ ليلة خيراً من
 ألف شهر كانوا عبادون فيها

(تفسيره). فبأنها من ليلة ترب على ثلاث وعشرين سنة وأربعة أشهر، وهو
 عن ليلة ومساء ثلاثين ليلة وألف شهر نقابل كل ليلة مائتين وتسعة أشهر
 وعشرة أيام، مما خبة لمر يصيغ، وبصاغة ليلة من رمضان هذه تعدد التكره.
 ورف الله تعالى بحريه، فصلت هذه السعة الحصله، فإنه وعاد كرمه.

وخاصة: اختموا، ثم تعين هذه الليلة على أنوار كبيرة شهيرة وغريبة.
 سبها الحافط في التلخ ^(١) إلى مرات من خمسين قبلاً، رتبا الشيخ في
 «أشهر» ^(٢)، والحدوث في «الليل» ^(٣)، وإليه دعا كنها خارج عن وظائف هذا

(١) انظر: فتح التاري: ٢٦٢/١ - ٢٦٣.

(٢) جيل الشهيرة: ١٦٣، ١٦٤.

(٣) جيل الأرحار: ٢١٢/٢ - ٢١٣.

الوجيز، فلمقتصر منها على الأثرال المشهورة، لا سيما على مختار الأئمة في فروعهم ومشايع سلوك في كلوفهم.

ففي "الروض المربع"^(١): ترجى ليلة القدر في العشر الأخير من رمضان، وأوتاره أكد، وليلة صبح وعشرين، ببلغ أي أوجزها، انتهى.

فلت. وسباني في كلام الحافظ. أن الإمام أحمد نص على أنها تنقل في العشر الأخير كله، وفي "شرح الإحياء": أنها تنتقل في جميع الشهور، هو منصى كلام الحنابلة.

قال: ابن فدامة في "المغني"^(٢): يستحب طلبها في جميع ليالي رمضان، وفي العشر الأواخر أكد، وفي ليالي الأثر منه أكد، ثم حكى قول أحمد: هي في العشر الأواخر بي ونر من الليالي لا نخطئ إن شاء الله، وقد مضى الاختصاص بالعشر الأواخر، انتهى.

وفي "شرح الإقناع"^(٣): هي منحصرة في العشر الأخير، كما نص عليه الإمام الشافعي - رضي الله عنه -، وعليه الجمهور، وأنها منزومة ليلة بعينها، وقال المنزني وابن حريمة: إنها منتقلة في ليالي العشر، جمعاً بين الأحاديث، وأخاره في "المجسوع"، والطه الأثر ومن الشافعي - رحمه الله - إلى أنها ليلة الحادي والعشرين أو الثالث والعشرين، انتهى.

وقد الحافظ كونها أول ليلة من العشر الأخير، إليه ميل الشافعي، وحزم به جماعة من الشافعية، ولكن قال السيكي: ليس مجزوماً به عندهم لانفاقهم على عدم حتم من علق يوم العشرين عتق عبده في ليلة القدر، لا يعني بذلك البيئة، بل بانقضاء الشهر على الصحيح، بناء على أنها في العشر

(١) (٤١٤/١).

(٢) (٤٤٩/٤).

(٣) (٤٠٩/٢).

الأخير، وقيل: بانقضاء السنة، بناءً على أنها لا تختص بالعشر الأخير بل هي في رمضان، انتهى.

وفي «شرح الإحياء»^(١) قال المحاملي في «التجريد»: مذهب الشافعي أنها تُتَمَسَّ في جميع شهر رمضان وأكده العشر الأخير، وأكده ليالي الوتر من العشر الأخير، والمشهور من مذهب الشافعي اختصاصها بالعشر الأخير، انتهى.

وفي «الشرح الكبير»^(٢) للردودي: ندب الاعتكاف برمضان لكونه سيد الشهور وبالعشر الأخير منه الليلة القدر التالية به أي في رمضان أو في العشر الأخير، وذكر الضمير بإعلاء الزمر، وفي كونها دائرة بالعام كله أو برمضان خاصة خلافه، وانتقلت^(٣) على كل من القولين، فلا تختص ليلة معينة في العام على الأول ولا في رمضان على الثاني، وقيل: تختص بالعشر الأخير من رمضان، وتنقل أيضاً.

قال النسوي: قوله: «في كونها دائرة بالعام» هو ما صححه في «المقدمات» حيث قال: وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وأكثر أهل العلم، وهو أولى الأقاويل، وقوله: «أو دائرة في رمضان» هو الذي شهره ابن خلّاب، انتهى.

وتدبر كلام «المقدمات» بعد ذكر الأقاويل المختلفة ما نصه: الثالث: أنها ليست في ليلة بعينها، وإنما تنتقل في الأعوام، وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأكثر أهل العلم، وهو أصح الأقاويل وأولها بالصواب، لأن الأحاديث كلها تستعمل على هذا، واستعماله كلها أولى من

(١) (١/٥٥٠).

(٢) كذا في الأصل. والظاهر: تنقل «لفظ الضمير».

استعمالاً، بعضها وطراح سائرهما لا يجب، وفي كلها أحاديث، صحيح، لا
مضعف فيها لأحد، ويجعل خلافه، أي، يجب، على أنك أعلم بحقيقة وحدت
عيد ذي الحجة على ذلك، ثم يعبر، وهو، عليه السلام، بما فيها من العار
لأولئك على ذلك، أعلم بحقيقة، وكانت، الأمر، مالم، فيها، في، سبع، لأواخر، في
ذلك العام، يجب، التوبة، محضاً.

وقال الزياتي^(١) في بيان الأماويل، غريب، في جميع السنة، قول مشهور
لصالحية والخصبة، وجماع ابن الحارث، كرمها، محاسبة، ومضان، يؤيد، عن
ذلك، انتهى.

وفي بيان المحذور^(٢)، وقته، شهر ربيع، من، مثلاً، التقوا، إلا أنها تنظيم
وتدبير، خلافاً، وهو، عمن، ما، بعد، ربيع، أنت، حر، وأنت، حلق
لغة الغنم، فعنه، لا يقع، حتى، يساخ، شهر، ربيع، الذي، فجاء، كونها، في، الأولى،
في، الأولى، وفي، الثاني، في، الأخيرة، وقال، ربيع، في، ربيع، مثل، في، الثالثة، في،
الأولى، ولا خلاف، أن، لو، قال، في، ربيع، وقع، منه، قال، في، ربيع،
من، آخر، من، الأمام، هو، قول، له، وذكر، في، البحر، عن، حبان، أن، المحذور
في، الإمام، أنها، تدور، في، السنة، لها، قد، يكون، في، رمضان، وقد، يكون، في
ربيع، انتهى.

قال الحافظ^(٣)، ثبت، سنة، في، سبع، السنة، هو، قول، مشهور، عن
الحنفية، حكاه، صاحبون، وأبو، بكر، المروزي، في، صيد، روي، مثله، عن، ابن، مسعود،
عن، عبد، وعلموه، وكونها، محسنة، رمضان، سنة، في، جميع، ثمانية، وهو، قول،
ابن، عمر.

(١) ص ١٢٠، شرح الزياتي، ١٢٠٠ هـ.

(٢) ص ١٢٠، ١٢١ هـ.

(٣) ص ١٢٠، شرح الزياتي، ١٢٠٠ هـ.

وفي شرح الهداية: «أخرجهم به عن أبي حمزة - رحمه الله - وقال به ابن السنن والمحاملي وبعض الشافعية، وزعمه النسكي في شرح الصحيح، وحكاها ابن الجاحظ رواية، وقال أبو جوي في شرح الهداية: قول أبي حمزة إنما تنقل في جميع مصادر، وقال إمامنا إنها في نسخة معينة مبهمة، انتهى»

وقال الحافظ: كونها ليلة سبع وعشرين من الجدة من مذهب أحمد... «رواية عن أبي حنيفة، وبه جزم أبي بن كعب وحلف عنه، كما أخرجه مسلم، وروى مسلم أيضاً عن ضربين أبي حارم عن أبي هريرة، قال: «نذرتنا ليلة نقدر، فقال رسول الله ﷺ: «الآنكم تدرك حين تطلع القمر كأنه في حفة» قال أبو الحسن الفارسي: أي ليلة سبع وعشرين، فإن القمر تطلع فيها بذلك الحفة، ورواه ابن أبي شيبة عن عمر وعديفة وبس من الصحابة».

وفي الباب عن ابن عمر عن مسلم: «رأى رجل ليلة القدر ليلة سبع وعشرين»، لأحمد من حديث مرفوعاً: «ليلة القدر ليلة سبع وعشرين»، لأن السطر «من كان منحرها فبحر هذا لطف مع وعشرين»، ومن جاء من سورة حمزة، أخرجه الطبراني في «أوسطه»، عن معاوية بن وهب، أخرجه أبو داود، وحكاها صاحب «العلية» من الشافعية عن أكثر العلماء.

والاستدلال ابن عباس^(١) عنه عبد الرحمن بن عبد الله عنه، وهو ثقة، له على قوله: «ساعة من أو نصف»، بقوله: «خلق الله سبع سموات وسبع أرضين، وسبع أيام، وسبع بقور هي سبع، والإنسان خلق من سبع، وأكل من سبع، وسبح على سبع، ولطوافه والصدارة» وذكر أشياء مرفوعة.

ورغم أن قدمه^(٢) أن ابن عباس استدل بذلك من عدد كلمات السورة.

(١) ابن عباس (رضي الله عنه) في تفسيره (١/١٨٨).

(٢) «المنهاج» (١/١٨٨).

وقد وافق قوله فيها «هي»^(١) ما جاء في كفاية بعد العشرين، وهذا بقوله «نزل حرم» عن بعض المالكية، ويأتي في إنكاره^(٢)، قال ابن من طوائف النوساس، ونزل لم يكن فيه أكثر من عوام أنه وقف على ما غاب من ذلك عن رسول الله ﷺ، كذا في شرح الإحياء.

وقال أيضاً: «كوسما سبع»^(٣) وعشرين قال جميع كثير من المصنفين وغيرهم، وقد أبى من كتب بحذف عليه، وهي «مضيف بن أبي نسيه» عن زر بن حبیش: كان عسر وحذقة وأناس من أصحاب رسول الله ﷺ لا يشكون فيها، وحكاها الشافعي في «المنهاج» عن أكثر العلماء، وقال النووي في «شرح المهذب» إنه مخالف لمقل الجمهور، انتهى.

وهي «أثر المختار» وهما شعبة إذا عانى عامي غير فقهه فطلاق امرأته ليلة الفطر يعم ليلة سبع وعشرين، لأن العوام يسمونها ليلة الفطر، فيصرف حلقه إلى ما تعرفه عنه، كما هو أحد الأقوال فيها، وله أدلة كثيرة من الحديث، وأجاب عنها الإمام، أن ذلك كان في ذلك العام، انتهى.

وقال لحافظ بعد سرد الأقوال: وأرجحها كلها: أنها في وتر من العشر الأخير، وأنها تستقل، كما يفهم من أحاديث هذا الباب، وأرجحها أواخر العشر، وأرجح أولها العشر عنه الشافعية ليلة إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين، وأرجحها حد الجمهور ليلة سبع وعشرين.

وقال العزائي في «الإحياء»: الاعتكاف في المسجد لا سمح في العشر

(١) أي كلمة «هي» وهي أن فسر ليلة الفطر «هي» فيها إشارة إلى أنها ليلة ٢٧.

(٢) «فتح الباري» (٢/٢٦٥) حكاه النووي في «المجموع» (٦/٢٦٠)، وانظر «القيس» (٢/٢٦٦)، و«نصير القاري» (٣/١٣٦).

(٣) أي ليلة سبع وعشرين.

الأخير هو عانة رسول الله ﷺ، لا فيها ليلة الدور، والأغلب أنها هي أوتارها. قلت: وهذا القول يعني أنها منتقل في أوتار العشر الاواخر هو مختار شيخنا فائده عبد العزيز بن مسير.

وقال المحافظ: عنده بحث حديث عائشة وغيره في هذا الباب، وهو فرجح الأقوال وصر إليه أبو نور والمروني وابن حزمسة وجساعة من علماء المذهب انتهى.

وقال شارح «الإحكام» وفي كتابات الشريعة نلتخ الأثر منهم من قال: إنها في السنة كلها للدور، وبني رأيتها مرتين في شعبان في ليلة السبت منه، وفي ليلة تسعة عشر من رجب العفوس، كما أني قد رأيتها في الإثنين في الحضر الأوسع من شهر رمضان في ليلة ثلاثة عشر، وفي ليلة ثمانية عشر. فمما يلزمي الشيء، كان في رواية الهلال^١ يوقع الأمر على خلاف الرواية أو تكون أيضاً في ليلة سبع من الشهر. وقد رأيتها في كل واحد من العشر الأخير من شهر رمضان، فإني على بشر من أنها في السنة الواحدة وهي في رمضان أكثر وفرة على ما رأيت. والله أعلم.

وفي حجة الله البالغة^٢ الشيخ مشايخنا عليه وآلي الله الصلوات: أنه أن ليلة الدور لثلاثين إحصاء، ليلة فيها يفرق عن أمر حكمهم، وفيها ثلاث فقرات جملة واحدة، ثم ريل لجملة واحدة، وهي ليلة في السنة، لا بحث أن تكون في رمضان، رجب ورمضان، مظنة عائيتها لها، وانقل أنها كانت في رجب أو عند نزول القرآن.

والثانية يكون فيه نوح من انتشار الوجودية ومجيء الملائكة إلى الأرض، فيسكن الله معون فيها على الطاعات، فله خمس أواخر فيهما بينهم،

ويصبر عنهم الصلابة، ويقاوم عنهم الشياطين، ويستجاب منهم أذنتهم
وإذعانهم، وهي ثبلة في كل وقت وصبر في أوقات العشر الأواخر، فنفهم ونشعر
فيهم ولا يخرج سب، صبر بعد الأولى قال هر في كل السنة، ومن فهد
الكثير قال: هي في العشر الأواخر من رمضان انتهى.

وسدساً: احتلهم في حكمة احتسابه، قال الترابي: "إنه تعالى أحسن
دواء لمرض النجاسة، أنه يعلم أحوالهم، أحسن ما في الأشياء، فرب
أحد رغبه من الطاعات حتى يرتوي في الكمال، وأحسن سخفه في الآفات حتى
يحبسها عن الكبر، وأحسن دواءه في الناس حتى يعطوا الكل، وأحسن
الإحسان في الدعاء فيمنوا في كل الدعوات، وأحسن الاسم الأنجب لتعظم
في الأسماء، وأحسن الصفة فيسقط الجفاف من الخلق، وأحسن قول
في الطلب السكينة على جميع أقدارهم، وأحسن وقت الموت ليحيا
تسكنه، فكلما أحسن هذه الأشياء لبعضها جميعاً في رمضان.

وثانيها: كونه يعصى بقوا، ثم حدث هذه لديه وإنا أعلم بحاسنهم على
أمرهم، وبعد دعوتهم الصلابة في تلك الدنيا إلى المعصية، فوجدت في
ذلك، فكذلك معصيتك مع طاعتك أشد من معصيتك لا مع طاعتك.

وذكر أنه عليه السلام روي عنه في قوله تعالى: "فما كان من أمرهم
شيء مما كانوا يعملون" - رضي الله عنه - أنه قال: "على - رضي الله عنه - أن
يسأل في ذلك ما في إبي الحبريات - منه أنه سيهد فقال: "الآن وقد علمت كثير
وراء عليك ليس يحتمل، فقلت ذلك لثقت حديثه في الأمر، فهو كان قد رجع
لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فكلما نعتي يقول: "إنه قد رجع إلى الله من أخطأت
فيها، كنتمت بواب ألف خير، وإن عصمت فيها فأقرب عفا - ألف شهر،
ورفع العذاب أدنى من حجاب الثوب.

وقالتها: أشدت هذه الدليلة حتى يحتجوا التمكيف في طلبها، فيكتسب ثواب الاجتهاد.

ورابعها: أن العبد إذا لم يتقرر، فإنه يجهد في الطاعة في جميع أيام رمضان على رجاء أنه ربما كانت هذه الليلة هي ليلة القدر، فيباهي الله تعالى بهم للملائكة ويقول: كنتم تقولون بهم بمسدون ومسفكون، فهذا حذر واجتهاد في أقلية المذاهب فكيف لو جعلها معلومة، انتهى.

وسابعها: احتفظوا في حل محصل الثواب المترتب عنها لمن قامها وإن لم يظهر فيه شيء؟ ودعوا إليه الطبري والمهناج وابن العربي وجماعة، أو يتوقف على كتبها له؟ وإليه ذهب الأكثر، ويحتمل له بما في مسند عن أبي هريرة: «من يصوم ليلة القدر فيوافقها» قال السنوي: أي يعلم أنها ليلة القدر. وهو أوسع في نظري، ويحتمل أن المراد في نفس الأمر، وإن لم يعلم هو ذلك، ومرعوا على اشتراط العلم أنه يختص بها شخص دون آخر، وإن كانا في بيت واحد، قاله الزرقاني^(١).

وقال أيضاً في موضع آخر: قال في شرح المنصوب: معنى إزفها له أو سوفته لها أن يكون الواقع أن تلك الليلة التي قام فيها بقصد ليلة القدر، هي ليلة القدر هي نفس الأمر، وإن لم يعلم هو ذلك، وقول السنوي: معنى التعرافة: أن يعلم أنها ليلة القدر، مردود، وليس في اللفظ ما يقتضيه، لا بمعنى مساعدته، وقال: «حافظ»^(٢). الذي يرجع في نظري ما قاله السنوي، ولا تكر الثواب التعريف لمن قام لاستغاث، وإن لم يعلم بها. ولم نوفق له، وإنما الكلام على حصول الثواب المعين الموعود، انتهى.

(١) (٢٢٦/٢)

(٢) «دع تاري» (٢٢٦/٢).

وسط شيوت وسطها إذا نزل وسطها، واسم التفاعل من ذلك واسط - ويقال في جمعه: وسط فتاوت وزل وبزل وبزل. وأما الأوسط ففتح الواو والسين فيحتمل أن يكون جمع أوسط، وهو جمع وسط ككثير ونجر أو نجر، ويحتمل أن يكون اسماً لجميع الوقت على التوحيد، كما يقال: وسط الدار، ووسط الوقت والشهر، فإن كان قرئ بفتح الواو والسين فهذا عندي معناه، انتهى.

ووقع في رواية البخاري: «العضير الأوسط»، قال الحافظ^(١)، هكذا هي أكثر الروايات، والمراد بالعضير اللباني، وكذا من حديثنا أن توصف بلفظ التثنية، لكن وصفت بالمذكر عنى إزداء الوقت أو الزمان أو التدبير الثلاث كأنه قال: اللباني العضير ثني هي، قلت.

وقال البخاري^(٢) ووجه الأوسط أنه جاء عنى لفظ العشر، فإن لفظه مذكر، انتهى.

قال الحافظ: ووقع في «الموطأ» الأوسط بضم الواو والسين جمع وسطى، ويروى بفتح السين مثل كبير وكبرى، ورواه الباجي في «الموطأ» يسكنها على أنه جمع وسط كبزل وبزل، وهذا يوافق رواية الأرسط، انتهى.

وقد رأيت كلام الباجي أنه لم يضبطه بالإسكان بل بضمين، ولذا تعقب اسم على كلام الحافظ، اللهم إلا أن يقال: إن الباجي ضبطه في غير «الموطأ»، وقال البخاري: ما قيل الأوسط بصميين جمع وسطى، غير صحيح، لأن فعل بصميين لا يكون جمعاً ثم على بل البحر فاعل، انتهى.

وعلم بذلك أنه أن اللفظ يحتمل وجوداً بصميين جمع واسط، أو جمع وسطى، كما قيل أو يفتحان جمع أوسط، أو مفرد، وبضم أوله وفتح السين جمع وسطى أيضاً، فتأمل.

(١) «فتح الباري» (٢/٢٥٧)، «مقدمة البخاري» (١/١٦١).

(٢) «مقدمة المصنف» (٢/٢٤١).

عن أبي هريرة، قال: كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة، فقلت: يا رسول الله،

قال: (ومن رخصت) قال: ابن عبد البر^(١) - فيه زيادة من غير حديث - قال: اعترف

قال: أبو هريرة^(٢) - وأما في رواية أبي هريرة، لا يثبت وسطه في ثم يرد على، انتهى.

قال: وفي البخاري رواية جندب عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ألا أخبركم بما إلى المماليك تنفذون؟ قالوا: بلى. قال: نعم. قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: قال: اعترف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأول من رخصت. واعترف معه، قال: جندب، قال: إن الذي تطلب أمرك، فاعترف العثم الأرملة فاعترف معه، قال: جندب، قال: إن الذي تطلب أمرك، فاعترف^(٣).

واعترف عثما، فاعترف عام، إذا مبع، قال: سائر موع في سنة علم، لأرض قول جندب، قال: مات شوز فيها أي اعترف، في مضاف في عام، وانضاف أن في الرواية: فاعترف لثما في الصحيح^(٤) حيث قال: زاد في رواية حمدة بن غزيرة عن محمد بن إبراهيم: أنه اعترف العثم الأول ثم اعترف العثم الأرملة ثم اعترف الأرملة، ومثله في رواية حمدة بن غزيرة، فقال: إن الذي تطلب أمرك.

حتى إذا كان ليلة بالانصب، فوسطه معصية بالرفع، وأما كان الشاهد

(١) - ابن عبد البر (٣٠٠/١٠٠) (٣٠٠/١٠٠)

(٢) - (٣٠٠/١٠٠)

(٣) - ابن عبد البر (٣٠٠/١٠٠) ووسطه (٣٠٠/١٠٠)

(٤) - صحيح البخاري (٣٠٠/١٠٠)

حدثني أبو عبد الله، قال: سألت أبا عبد الله عن رجل نسي حرج فليها من ضيقها من حرجها.....

بعض نسي، (إحدى وعشرين). وهي الليلة التي يخرج فيها رسول الله ﷺ من مكانها من اعتكافه، هذا الحديث مضطرب، لأن مقتضاه أن خيلته ﷺ وقعت في أول اليوم الحادي والعشرين، وعليه هذا يكون أول نسي اعتكافه الأخير ليلة اثنين وعشرين، وهو معابر ليلته، لأنني انصرفت رسول الله ﷺ وعليه حبهته أثر الماء والمشي من مسبح إحدى وعشرين، فإني خاف أن الخطأ كانت في مسبح يوم العشرين، ووقع خطأ كان ليلة إحدى وعشرين، وهو الموافق لكثرة الروايات، ومنى هذا قصص رواية الباب، وهي الليلة التي يخرج من صبحها أي من الصبح الذي قلها، ويكون في إضافة الصحيح إليها تعزُّز.

وقد أظن أن دحية في تقرير أنه الليلة تصاف إلى يوم الذي فيه، ردة عن من مع ذلك، ونحوه ثم تراعى على ذلك، فقال ابن حزم، رواية ابن أبي حزم، وقد روي مستقيمة، ورواية ذلك منكته، وأما أبو الثوري الذي ذكره، ويؤيده ما في رواية للبخاري: «فقد كان حين ينسي من عشرين ليلة نسي ويستقبل إحدى وعشرين رجوع إلى مسكته، وهذا في غاية الإيضاح.

وقد اسعد الله في الاستدراك^١ أن الرواة عن مالك أخطوا عليه في لفظ الحديث، فقال بعد ذكر الحديث: هكذا رواه يحيى بن يعقوب ويحيى بن بكير والشافعي عن مالك، يخرج في صبحها من اعتكافه، ورواه أس القاسم وابن وهب والقعني وجماعة عن مالك، فقالوا: وهي ليلة التي يخرج فيها من اعتكافه، قال: وقد روي أس وهب وابن عبد الحكم عن مالك: «من اعتكف أول شهر أو وسطه فإنه يخرج إذا غابت الشمس من آخر يوم من اعتكافه».

(١) انظر الاستدراك، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣.

قَالَ: «مَنْ اعْتَكَفَ فِي الْعِشْرِ الْأَوَّلَةِ.....»

وروى الإمام البيهقي رتبة الباب بأنه معنى قوله: «حتى إذا كانت ليلة إحدى وعشرين» أي حتى إذا كان المستقبل من الليلة الأولى لعشرون، وقوله: «وهي الليلة التي يخرج» الصبر يعود على الليلة الماضية، وبهذا قوله: «مَنْ اعْتَكَفَ فِي الْعِشْرِ الْأَوَّلَةِ» لأنه لا يتم ذلك إلا بدخال الليلة الأولى، كما في «الفتح».

قلت: ما قال ابن حزم: إنه رواية ابن أبي حزم والدرودي مستقيمة، مشكوك، والظاهر: أن روايتهما أشكل من رواية مالك، فإن التوجيه في رواية مالك أسهل، وذلك لأن لفظ روايتهما عند البحاري: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجَاوِرُ فِي رَمَضَانَ عَشْرَ لَيْلٍ فِي وَسْطِ الشَّهْرِ» فإذا كان يعني من عشرين ليلة تمضي، ويستقبل إحدى وعشرين رجع إلى مسكنه ورجع من كان يجاور معه، وأنه أقام في شهر جاور فيه الليلة التي كان يرجع فيها، فخطب، ثم قال: «الحديث: فهذا أحسن من رواية مالك في أن الخطبة والقول كانا بعد ليلة إحدى وعشرين».

(قال من كان) وليس لفظ «كان» في الصحيح المصرية (اعتكف معي) العشر الأوسط (فليعتكف). قال الطبري: الأمر بالاعتكاف ههنا بمعنى الثبات والدارام، كما في «المرقاة»^(١).

قلت: بل الظاهر أنه على معنى التحديد هذا الاعتكاف باليلة (العشر الأخيرة) أيضاً، كما أخبر جبريل أن الذي تطيب أسنانه، وفي مسلم من وجه أخر عن أبي سعيد: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَكَفَ فِي فِتَّةٍ تُرْكِيَّةٍ عَنْيَ لَدُنْهَا حَصِيصٌ، فَأَخَذَهُ فَتَنَّهُ فِي رَحِيَّةٍ لَدَيْهِ، ثُمَّ كَأَمَّ النَّاسَ، فَقَالَ: إِنِّي اعْتَكَفْتُ الْعِشْرَ الْأَوَّلَ مِنَ النَّبَسِ هَذِهِ اللَّيْلَةَ، ثُمَّ اعْتَكَفْتُ الْعِشْرَ الْأَوْسَطَ، ثُمَّ أَتَيْتُ، فَقِيلَ لِي: إِنَهَا فِي الْعِشْرِ

(١) انظر: إمرقة المفاتيح، (١/١٦٤).

« رَأَيْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ، ثُمَّ أَسْبَيْتُهَا، وَهِيَ رَأَيْتِي أَنَّهُ لَمْ يَصْبَحْ مِنْ صَبْحِهَا فِي

..... رَحْمَةٍ »

الْآخِرِ، فَمَنْ أَحَبَّ مَعَكُمْ أَنْ يَتَكَفَّفَ، فَلْيَتَكَفَّفْ وَاعْتَكَفِ الْتَامِرُ »

(وقد رأيت) وفي رواية: «رأيت» بجملة «لونه» مضمومة. مبني للمفعول، أي أعلمت، قاله الزرقاني، قلب. ونسخ «الموظة» الهندية والحصرية متطابقة على الأولى. ونسخة «المتن» مبني على الرواية الثانية. «هذه الليلة» مفعول به لا ظرف أي رأيت ليلة الغد. فإن التامري^(١) يحتمل أن المرؤية هنا بمعنى العلم فكون معناه أعلمت بها، ويحتمل أن يكون بمعنى رؤية الصبر، والمراد بالعلامة التي أعلمت بها، انتهى بتغير.

ثم أسبيتها بضم الهمزة، قال النغفال. ليس معناه أنه رأى الملائكة والأشوار عاباء، ثم سمى لي أي ليلة رأى ذلك، لأن مثل هذا قل أن يصر، وإنما معناه أنه قبل أن يهبط الغدرة ليلة كذا وقد عني، قال الحافظ^(٢): «المراد أنه سمى عن تعيينها في تلك السنة، وفيه أن النسيان جائر على الشيء بظلمة ولا نقص في ذلك، لا سيما فيما لم يؤخذ له في تبليده، وقد يكون في ذلك مصلحة تتعلق بالتفريح كما في قصة السوء في الصلاة أو بالاجتهاد في العبادة كما في هذه القصص» انتهى.

(وقد رأيتني) ضم الياء وجه عمل الفعل في ضميري الفاعل والمفعول، وذلك من خواص أفعال المعلوم أي رأيت نفسي، قال التامري: «يحتمل أن يكون ذلك رؤيا رآها حين أعينهم بالليل أو رآها فهي ذلت في ذكره، ويحتمل أن تكون هذه رؤيا بعد السيان واستند بها عليها» انتهى. (مسجد) بالرفع، حال، وقبل. تقديره أن أسجد «من صبحها» أي في صبحها (في ماء وطبخا)

(١) «المتن» (٢/٤٨٧).

(٢) فتح الباري، (٥/٢٥٨).

فالتسوية هي العشر الأواخر. والتسوية في كل وتر.

قال أبو سعيد: فأمرت السماء تلك الليلة، وكان المصنف على عيسى، ثم كتبت المصنف.

قال أبو سعيد: فأمرت عيسى

علامة جعلت له ليدل بها عليها. والمراد: الأرض الرطبة. وتعل أصله في ماء وتراب. وسعي طيباً لمعانيه به حالاً، ولإيماء إلى غنة الماء (فالتسوية) علم بأمر الانعكاس أن ما وقع في الروايات من أنها رفعت لتلاسي فلاق وفلاق، المراد دمع عنقها لا رفع نفسها. (في العشر الأواخر) ثم خص من ذلك الأوتار، فقال (والتسوية في كل وتر) منه، أي أوتار ليالي العشر، وانظر أن المراد في تلك السنة خاصة فلا ينافي الروايات الأمر.

(قال أبو سعيد: فأمرت) وفي بعض الروايات: قمطرت (السماء تلك الليلة)، قال الزرقاني^(١): يقال في الليلة الخاصة: الليلة إلى الروايات، فيقال: البارحة، وفي رواية الصحيحين: وما نرى في السماء قرعة، فجاءت سحابة فمطرت حتى سالت سقف المسجد، وهذا الحديث استبط من ذهب إلى أنها ليلة إحدى وعشرين، وأجاب عنه المصنف بأنه ليس فيه كبير حجة، فإنه لم يقل: أراي أسجد في ماء وطين في ليلة القدر انتهى.

قلت: لا حاجة إلى الجواب بعدما تحقق أنها تحتل في الليالي المتعددة في المسترين المختلفة، علا ماع أو تكون في هذه الليلة من هذه السنة.

(وكان المسجد على عيسى)، بفتح العين، وسكون الياء، أي بني على صوغ عيسى، وإلا فالعربش هو نفس السقف، يعني أن المسجد كان مظللاً بالخصوص والجريد، ولم يكر محكم البناء، بحيث يُكفى من المطر، وفي رواية لشيخاري: وكان السقف من جريد النخل، (فوكف المسجد) أي سار به، المصنف من سقف فهو من ذكر المحل وإرادة الحال. (قال أبو سعيد: فأمرت عيسى)

.....

ز نه تأكيدها كقولك: أحدثت بيدي، وإنما أراد إظهار التعجب من تلك الحالة
الغريبة. **أمره** من الصلاة، **وعلى حبيته**، الجملة حاله،
واحتضنت النسخ في ذكر هذا اللفظ فمى جميع نسخ السجدة والرقائي
والمعصني، و"المشهور" بنسخ: **على حبيته**، وهكذا حكاه، نحافظ من التفتح
عن رواية مالك، وكذا في "التقاضي"، وفي النسخ الهندية والباحي بنسخ: **على
حبيته**، قال السجدي: النسخ من السجدة والتمسود يكون بوسطة، وذلك
أمر قبيح: الجملة وسط الجارحة، والتحيين بكتفانها، من كل جانب حبيب،
انتهى.

فمنه ويكون المعنى على نسخة النسخ من كثره التقى، حتى وصلت
إلى الحيز، فتأمل قوله، قال اليرغاني: فيه التسمية على الوجه والآلة
جميعاً، وإن سجد على لغة وحده لم يجر، وعلى حبيته وحدها لسان وأجرأه،
قاله حافظ، انتهى.

وقال النووي^(١) أعضاء التمسود سبعة، ينبغي للمسلم أن يسجد عليها
كلها، أن يسجد على الجهة والآلة جميعاً، أما الجهة فيجب وضعها مكشوفة
على الأرض ويكفي بعضها، والآلة يستحب فلم تتركها حاز، ولو اقتصر عليه
ومرك الجهة لم يجر، وهذا مذاهب الشافعي ومالك والأكثرين، وقال أبو حنيفة
وإمام القاسم من أصحاب مالك: أنه أن يشتر على أبيهما ما، وقال أحمد
وإمام حنبل من أصحاب مالك: يجب أن يسجد على الجهة والآلة جميعاً،
كذلك في "المعني"^(٢).

وفي التهذيب^(٣)، إن اقتصر على أحدهما جاز عند أبي حنيفة، وقالوا.

(١) مشروح مسلم (٤: ٣٠٨).

(٢) المطبوعة النجاشية، قاري، ١٣٠٧.

(٣) ١٠٩٦١ طبع الهد.

أَبُو الْقَاسِمِ وَالْقَبِي. فِي طَبْعِ نَيْلِ إِحْدَى وَعَشْرِينَ.

أَخْرَجَهُ الْخَطَّابُ فِي ٣٣٠، كِتَابِ ادَّعْتِكَا. ١ - بَابُ الْإِعْتِكَا فِي الْعَذْرِ الْوَاحِدِ.

وَمِمَّا فِي ١٢٠ - كِتَابِ الصِّيَامِ: ٤٠ - بَابُ فَضْلِ نَيْلِ الْعَذْرِ وَلِحْثِ عَلَى طَبْعِ - دُرَيْثُ ٢١٣.

لَا يَجُوزُ الْإِقْتَصَارُ عَلَى الْأَنْفِ إِلَّا مِنْ عَذْرِ، وَهِيَ رَوَاةٌ عَنْهُ لِقَوْنِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. أَمَّا أَنْ تُسَجَّدَ عَلَى سَدْعَةِ الْأَعْظَامِ، وَهِيَ مِنْهَا الْجَبْهَةُ، وَالْأُذُنُ حَذْفًا، رَمَى اللَّهُ عَنْهُ أَنْ السَّجُودَ يَحْتَغِي بَوَاحِشَ الْعَرْضِ وَهُوَ الْمَعْمُورُ بِهِ، إِلَّا أَنْ الْحَدَّ وَتَدْقُ حُدُودُ الْإِحْصَاءِ، وَالْمَذْكَورُ فَهَذَا رَوَى الْوَحْدَ فِي الْمَشْهُورِ، أَنْهَى.

أَبُو الْقَاسِمِ وَالْقَبِي، فِي الْحَافِظِ^(١)، فِيهِ اسْتِحْصَانُ تَرْكِ الْأَمْرَ إِلَى إِرَادَةِ مَا يَحْتَجِبُ جِهَةَ السَّاجِدِ مِنْ عِبَارَةِ الْأَرْضِ، وَقَالَ أَبُفًا، فِيهِ تَرْكِ مَسْحِ جِهَةِ الْفَصْلِيِّ وَالسَّجُودِ عَلَى الْعَائِلِ، بِرَحْمَةِ جَمْعِهِ رَوَى الْأَثَرُ الْحَفِيفُ لَكِنْ يُعَكِّرُ عَلَيْهِ مَا فِي رَوَاةِ الْخُتَارِيِّ: «بَوَاحِشَ مَسْلُوقَةٍ وَمَنَاةً، وَأَحَابِ النَّوْبِ» بِأَنَّ الْأَمْلَاقَ الْمَذْكَورَ لَا يَسْلُومُ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَةِ، أَنْهَى.

قَالَ الْحَبَشِيُّ^(٢): الْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ شَيْئًا بَسِيرًا لَا يَمْنَعُ مِثْلَهُ شَرُّهُ لَجِهَةِ الْأَرْضِ، وَلَمْ يَكُنْ كَثِيرًا لَمْ تَصِحْ مِثْلَانَهُ، وَهَذَا قَوْلُ الْجَمْعِيِّ، وَخُشْيَا قَوْلِ مَالِكٍ فِيهِ فُرُوقٌ أَشْبَهَ عَنْهُ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا السَّجُودُ عَلَى الْأَرْضِ عَلَى حَسَبِ مَا يُمْكِنُهُ، قَالَ مِنْ حَبِيبٍ مَذْهَبُ مَالِكٍ أَنَّهُ يَرْمِي: أَنْهَى. (مِنْ) صَلَاةٍ (صَبَّحَ لَيْلَةَ إِحْدَى وَعَشْرِينَ) مَعْنَى عَوْنِهِ. انْقَرَفَ، وَوَحْدَتْ أَبِي سَيْدٍ هَذَا مَعْنَى فِي التَّحْرِي فِي الْأَوَّلِ.

(١) «نَجْعُ تَبَارُكٍ» (٢٩٨/٢)

(٢) «مَعْنَى الْقُرْبَى» (٢٩٤/٦١)

٦٢/٦٢٢ وحديثني بهذا عن عائشة عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «صوموا...»

ويشكل عليه ما روى أبو داود وغيره من طريق أبي بصرة عنه مرفوعاً: «التمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة»، قلت: يا أبا عبد الله إنكم أعلم بالعدد منا. قال: أجل، قلت: ما التاسعة والسابعة والخامسة؟ قال: إذا مضت واحدة وعشرين فالتى تليها التاسعة، فإذا مضت ثلاث وعشرون، فالتى تليها السابعة، الحديث.

وكتب والذي امرحوم - نور الله مرقده - من تقرير شيخه - رحمه الله - على أبي داود، ظاهره مشعر بكون ليلة الغد، عند في العزودج من الليالي، وهذا مخالف لما رواه الثقات وروايه عنه أيضاً، فلا يصح الجواب يكون ذلك مذهبه كما أجاب به النووي، بل انصح في الجواب؛ أنه اعتمر الشهر ثلاثين للإمهام وتصوير المسألة وتقريباً لها في ذهن السامع، ثم لعمرة تسع وعشرين لا محالة، فالتاسعة بذلك هي الليلة الزرة ليلة إحدى وعشرين. انتهى.

وأفاد الشيخ في «النبذة»^(١): بأنه يحتمل أن يكون المعنى: التمسوا ليلة انقصر في الليلة التي تليها التاسعة بعدها وفي الليلة التي تليها السابعة بعدها على اعتبار كون الشهر ثلاثين فلا يبقى الإشكال، انتهى.

٦٢/٦٢٣ - (مائلًا) زيد في نسخ المصرية في أول هذا السند أيضاً وكذلك في الأسانيد الآتية كلها في هذا الباب لفظ: زياد، وتقدم ما فيه في أول السد الأول من الباب (عمر هشام عن عروة عن أبيه) مرسلاً^(٢)، وحسنه الشيخان وغيرهما بصرق عن هشام عن أبيه عن عائشة: (أن رسول الله ﷺ قال: «صوموا...»)

(١) انظر: هذا المجهود (١/١٧٤).

(٢) قال ابن عبد البر: فقد وصفه في «المستدرك» (٢٢/٢٩٤ - ٢٩٥).

ثَلَاثَةُ الْغَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ.

أخرجه، موهولاً، عن عائشة، البخاري في: ٢٢ - كتاب ليلة القدر، ٢ - باب تحري ليلة القدر في الزمان من العشر الأواخر

وسلم في: ١٢ - كتاب الصيام، ٤١ - باب فصل ليلة القدر ولدت عنى طلبها، حديث ٢١٩.

الشجري، وفي بعض الروايات انعموا، وهما بمعنى الضرب لكن معنى الشجري، أضعف لما فيه من الضرب بالحد والاجتهاد. (ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان). قال الزرقاني^(١): ولم يقع في شيء من طرق حديث هشام هذا التقيد بالنوتر، لكنه محمول عليه، لما في الصحيح من رواية أبي سبيل بن مالك عن أبيه عن عائشة مرفوعاً: «تحروا ليلة القدر في وتر العشر الأواخر»، الحديث. فيحمل المطلق على المقيد، انتهى. قلت: لكن من أشهر رواه في تمام العشر يُجري الحديث على إطلاقه

قال الحافظ^(٢): كونها تنظر في العشر الأخير كله، فإنه أبو قلابة. ونحوه عن مالك والثوري وأحمد وإسحاق، وزعم الماوردي أنه مشفوق عليه، وكأنه أخذ من حديث ابن عباس: أن الصحابة انفتحو على أنها في العشر الأخير، ثم احتجوا في تعيينها منه. ويؤيد كونها في العشر الأخير حديث أبي سعيد الصحيح: أن جبريل قال للنبي ﷺ لما اعتكف العشر الأوسط: «إِنَّ الدِّيَّ تَطْلُبُ أَمْرًا»، واختلف القائلون به. فمنهم من قال: هي فيه محسنة على حد سواء. نقله الرافعي عن مالك، ورواه ابن الحاجب، ومنهم من قال: بعض ليلة أربعين من بعض، انتهى.

(١) شرح الزرقاني (٢/٥١٢).

(٢) صحيح البري (٢/٢٦٥).

٦٢٤/٦٢٤ - **وَحَدَّثَنِي زِيَادٌ بْنُ مَالِكٍ**، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى

عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي النَّضْرِ الْجَنْهَنِيَّ،
.....

عشرة، ثم في سبع وعشرين، فالمراد الثالث: ولعل جميع الأواخر باعتبار
الجنس، كما في بلعصر البذل^(١) عن شروح «المسكنة» مع زيادة.

قلت: وعلى هذا الأخير تكون رواية مالك هذه بمعنى رواية شعبية عن
عبد الله بن دينار، قال ابن عبد البر^(٢): والمراد في ذلك إتمام، فلا يخالف،
فإنه قيد قلته: في العشر الأواخر، ويكون قوله: وقد مضى من الشهر، وما
يوجب ذلك، أو أعلم أولاً أنها من العشر، ثم أعلم أنها من السبع، أو مضى
عن العشر من به بعض القوة، وعلى السبع من لا يخلد على العشر انتهى.

قلت: ويؤيد هذا الأخير ما ذكره الحافظ من اختلاف الروايات، فقال:
وروى أحمد في حديث علي مرفوعاً: «إن غنم فلا تملوا» في سبع البواقي،
وقسمهم من طريق عتبة بن حريث عن ابن عمر: «المسوها في العشر الأواخر،
إن ضيع أحدكم أو عجز، فلا يغلب على السبع البواقي»، قال: وهذا السياق
يرجح الاحتمال الأول من ألف-ير السبع، انتهى. وهو أن المراد منه أواخر
الأيام من الشهر.

٦٢٤/٦٢٤ - **مَالِكٌ**، عَنْ أَبِي النَّضْرِ) مسلم بن أبي أمية مولى عمر بن

عمر (الله) بالنصير والإضافة، القرشي النخعي: (أن عبد الله بن أبي) مصغر
(النخعي) أبو يحيى المدني حليف الأنصار، شهد الغطفة وأخذها وما بعدها،
بعث النبي ﷺ إلى خالد بن ليح الأسدي فقتله، له أربعة عشرون حديثاً، انفرد
له مسلم بواحد، روى له السنن إلا الترمذي فأخرج له حليفاً مات بالشام سنة
٥٤هـ، ورعهم من قال سنة ٨٨هـ، فرق بينه وبين الأنصاري سني بن العدي وشيخه،

(١) طبر: قبل المحمود ٧٦٠/٧٧٧.

(٢) ٢٠٦ - ٧٦٠/٣٢٨.

فقال له رسول الله ﷺ: أنزل ليلة ثلاث وعشرين من رمضان.

قال الزرقاني^(١): ولأبي داود: فعرفني ليلة من هذا الشهر أنزلها بها المسجد أمليها فيه، قلت: وهي السج التي بأمدينا، فعرفني ليلة أنزلها في هذا المسجد، ليس فيها ذكر هذا الشهر، نعم حكى القاري هذه النسخة عن المصباح.

(فقال له رسول الله ﷺ: أنزل ليلة ثلاث وعشرين من رمضان) قال الباجي^(٢): يحتمل أن يكون نصها على معنى التحري لها، وأنها عنده أثبت إلى أن تكون فيها ليلة القدر من مائة ليالي الون، ويعتدل أن ينص عليها لعصبة ثبت لها عنده، انتهى.

قلت: والقاهر أن الأمر كان لتلك الليلة خاصة، لكنه - رضي الله عنه - ذهب إلى عمومته كما يدل عليه الروايات، وإذا أمروا بعد ذلك فورد محمد بن إبراهيم الرازي عن امر عبد الله بن أبيس: فقلت لأبيه: فكيف كان أبوك يصوم؟ قال: كان يدخل المسجد إذا صلى العصر، فلا يخرج منه حتى يصلي الصبح، فإذا صلى الصبح وجد دابة على باب المسجد، فجلس عليها فاحرق بذوقه.

قال ابن عبد البر^(٣): ليلة الجهنى معروفة بالسدنة، ليلة ثلاث وعشرين، وحديثه هذا مشهور عند عامةهم وخاصتهم، وروى ابن حريج هذا الخبر لعبد الله بن أبيس، وقال في آخره: فكان الجهنى يسمى تلك الليلة جهنى ليلة ثلاث وعشرين في المسجد، فلا يخرج منه حتى يصبح، لا يشهد شيئاً من رمضان قبلها ولا بعدها ولا يوم القدر، انتهى.

قلت: وقد ورد كون ليلة القدر ليلة ثلاث وعشرين في عدة روايات

(١) شرح الرازي (٢/٢١٦)

(٢) السنن (٢/٨٨)

٦٢٥/٦٥ - وحدثني زبدة عن مالك، عن حميد الطويل،

عن أنس بن مالك، أنه قال: خرج علينا

وأثار، وذهب إلى ذلك جماعة، قال الحافظ^(١): وروى أنس أبي شبة بإسناد صحيح عن معاوية قال: ليلة القدر ليلة ثلاث وعشرين، ورواه إسحاق في مسنده من طريق أبي حازم عن رجل من بني بياضة أنه صحبة مرفوعاً، ورواه عبد الرزاق من طريق أبيه عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، ومن كان متحريراً فليحررها ليلة سابعه، قال: «وكان أبو بوب يعتمل ليلة ثلاث وعشرين ويستر الطبيب، وعن ابن جريج عن عبيد الله بن أبي بريد عن ابن عباس: «أنه كان يوقف أهله ليلة ثلاث وعشرين»، وروى عبد الله بن أبي ربيعة عن طريق يوسف بن صف [أنه] سمع سعيد بن العبد يقول: استقام قول النجوم على أنها ليلة ثلاث وعشرين، ومن طريق إبراهيم بن الأسود عن عائشة، ومن طريق مكحول: أنه كان يراه ليلة ثلاث وعشرين، انتهى.

٦٢٥/٦٥ - مالك، عن حميد، عن أبي حميد (الطويل) يقال: كان يقف

عني النبي فتصل إحدى يديه إلى رأسه والأخرى إلى رجليه، (عن أنس بن مالك) أنه قال: خرج علينا هكذا الحديث في «الموطأ»، قال ابن عبد البر^(٢): لا خلاف عن مالك في سنه رفته، وإنما هو أنس عن عبادة، انتهى.

قلت: هكذا أخرجه البخاري في صحيحه، برواية حذيفة بن الحارث عن حميد ثنا أنس عن عبادة قال: أخرج... الحديث. قال الحافظ^(٣): كذا رواه أكثر أصحاب حميد، ورواه مالك فلم يقل: عن عبادة، وقال ابن عبد البر: الضوابط إثباته وأما الحديث من «مسند»، انتهى.

(١) فتح الباري (٢: ٢٦٤).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٧: ٧٦٧).

(٣) انظر: الاستذكار (١: ٢٢٢).

(٤) فتح الباري (٢: ٢٦٤).

.....

وفد روى عبد الرزاق عن مرس سعيد بن الصبيح: أنه عليه السلام قال: «إلا أحيروكم بنبية الأنثى؟» قالوا: بلى، فسكت ساعة ثم قال: «لقد قلت لكم وأنا أعلمها ثم أنسيتها» فلم يذكر سب النساء، وهو مما يقوي الحمل على الصحة، كما في «الفتح»^(١). قلت: تكن جملة على الوجهين الأولين غير بعيدة فإنه عليه السلام قد اتفقوا والتلاحي لما أراد إخبارهم علم أنه نسى، فتأمل.

(رجالاً) كذا في النصوبة مكرراً، وفي الهبة: «الرجلان» معرّفاً، زاد في رواية الساجي: «من المسلمين» وسجد بن نصر: «أنهما من الأصهار» ورسم ابن عدي: «أشهما عبد الله بن أبي حمزة وحميد بن مالك» ولم يذكر لذلك مستنداً، فإنه احتفاظ «أفرغنا» أي نعيها لا دفع عنها، ثم ورد من الأمر بالانسان. وقيل: «دفعنا» بركتها من ملك أخته، وقبل: «أثناء» في رفعت الملائكة لا الآية.

ثم اختلفوا في أن النبي عليه السلام أعلم بعبثها بعد ذلك أم لا؟ وبالأول قال ابن عيينة، وروى الأمامي عن زبني بنت أم سلمة، واستنبط الديلمي من هذه القصة كتمانها لمن راعا، لأنه تعالى لم يقدر لسه أن يخبر بها أحداً، كما في «الفتح».

قال أبي جري^(٢): قد بذلني البعض فتعدي عفوته إلى غيره، فيعزى به من لا سب له في الدنيا، وأما في الآخرة فلا تزر وازرة وزر أخرى. انتهى.

نست: وقد وردت في هذا المعنى روايات كثيرة شهيرة لا نخفى على ناظر الأحاديث.

(١) «فتح الباري» ١/٢١٨.

(٢) «المصنف» ٦/٥٩٩.

تلتسموها في الثانية والثالثة والخامسة.

أخرجه البخاري عن عبادة بن الصامت في: ٣٩ - كتاب فصل ليلة القدر، ٤ - باب رفع معرفة ليلة القدر للناس

تالتسموها في التاسعة والحادية والحادية احتسروا في سبعا عن خمسة أقوال: أحدها: أن المراد بالثامنة ليلة سبع وعشرين، وبالسابعة سبع وعشرين، وبالحادية خمس وعشرين، فيكون المعنى: اتسموها في تاسعة تمضي من عدد العشرين، تكن يشكل عليه ما ورد في أكثر طرق الحديث بالمعنى: تاسعة تبقى، وأوله البخاري بأن المعنى: سبعة برزخين بقا من عدد العشرين، وهذا القول قال البخاري^(١) هو الظاهر، وقال الحافظ: يرجح هذا القول رواية السهاري بالمعنى: التسموها في التسع والسم والحسم أي في تسع وعشرين وسبع وعشرين وخمسة وعشرين، انتهى.

وثانيها: ما قال لطيفي إن تاسعة تبقى، هي الليلة الثالثة والعشرون، تسعة من الأعداد السابعة، والحادية والعشرون مائة منها، والسادسة والعشرون مائة منها، انتهى.

قلت: وعلى هذا فيكون معنى الحديث تاسعة من الثلاثين الباقية، والعدد يكون من الآخر على كون الشهر ثلاثين، وتكون للباقي كلها أضعافاً لا أنواراً، ويؤيد هذا المعنى ظاهر ما في رواية أبي داود^(٢) عن أبي نضرة: أنه قال لأبي سعيد الخدري: إنكم أعلم بخلقكم ما قال أهل الجبل، قلت: ما التاسعة والحادية والخامسة؟ قال: إذا مضت إحدى وعشرون فإني تليها التاسعة، فإذا مضت ثلاث وعشرون فإني تليها السابعة، الحديث.

(١) انظر: مرقاة المفاتيح، (٣٩٥/٤).

(٢) سنن أبي داود، (٩٣٨٣).

لكن تقدم أن حديث أبي سعيد - رضي الله عنه - هذا محتمل للتأويل بخلافك روايته بنفسه، ولم أر من أحدها بأشفاق العشر الأخير، إلا أن الحافظ قال في سرد الأنوار: القول الثالث والأربعون: أنها في أشفاق العشر الأوسط والعشر الأخير قرأته بخط مغنطري، انتهى.

وثالثها: هو المعنى الثاني، إلا أن العدد من تسع وعشرين لكونه تسعين، فتكون «سبعة بفي» هي ليلة إحدى وعشرين، وكذلك الميالي كلها أنوار، وحكي ذلك عن مالك كما سيأتي في كلام الباجي. ويكونها في أنوار عشر الأخير مختار الحافظ وجماعة من الشافعية وغيرهم، كما تقدمت أسألهم في البحث الخامس من أبحاث الترجمة بعد بيان مالك الأئمة الأربعة، فارجع إليه.

ورابعها: ما احتاره ابن عبد البر^(٢٢) أن المراد بالسبعة ليلة إحدى وعشرين، كذلك البواقي كالقول الثالث، إلا أن المعنى عدم تسعة بفي عدم الليلة التي تسمى فيها، فعلى هذا يكون العدد من ثلاث، وتكون الميالي كلها أنواراً، وباعتبار المصنفين هذا ولذي فمه سواء، والاختلاف بينهم باعتبار معنى الحديث.

وفي «الندوة»^(٢٣): قال الإمام مالك - رضي الله عنه - أرى - وإن أعلم - أنه أراد بالسبعة من العشر الأواخر ليلة إحدى وعشرين. والسبعة ليلة ثلاث وعشرين. وبالسبعة ليلة خمس وعشرين، انتهى.

وهذا القول كما نرى يمكن حمله على القول الثالث والرابع معاً، لكن قال الباجي^(٢٤) بعد حكاية قول مالك هذا: وإن هذا على غصن الشجر، انتهى.

(٢٢) الاستدكار (١٠) / ٢٣٣

(٢٣) (١٠) / ٢٧٧

(٢٤) المعشر (٤) / ٨٩

١٢٦٦/١٢٦٦ - وحديثي زبائن عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ

وهذا يدل على أنه جعله على القول الثالث، ثم قال الباجي: وروى عيسى عن ابن القاسم: أنه قال: رجع مالك عن هذا القول، وقال مشرقياً: لا أصله، انتهى.

وعاصمها: ما يظهر من كلام المعيني^(١)، أن السواد باتسعة ليلة إحدى وعشرين على نقصان الشهر، والثانية والعشرين على تمامه. يعني عمومهما تناول العسرتين معاً، وقال: وهذا قال على الانتقال من وتر إلى شفع، رانسي^(٢) لم يأمر أمته بالتعاصها في شهر كذا دون ناقص، بل أطلق طلبها في جميعه على التمام مرة وعنى النقص آخره، انتهى.

١٢٦٦/١٢٦٦ - (مالك، أنه بلغه) قال الزرقاني: هكذا رواه يحيى وقوم، ورواه القعني وابن بكير، ذلك عن نافع عن ابن عمر، قلت: وقد ذكر السند في جميع النسخ المصرية، وقد عرفت أنه ليس في رواية يحيى فالتواجب حذفه، وقال ابن عبد البر في «التقصي»^(٣): مالك أنه بلغه أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ الحديث.

هكذا روى يحيى هذا الحديث عن مالك وتابعه قوم، ورواه القعني، وإشاقعي، وابن وهب، وابن القاسم، وابن بكير، وأكثر الرواة عن مالك عن نافع عن ابن عمر، وذكروا الحديث مثله سواء مسنداً، وهو محفوظ مشهور من حديث نافع عن ابن عمر لمالك وغيره، ومحموط أيضاً لمالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «تعصروا ليلة القدر في السبع الأواخر»، انتهى.

(أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ) قال الحافظ: لم أفت عن تسمية

(١) عمدة القاري (١٢٦/١٢٦٦).

(٢) أص (٢٥٤) ح (٨٣٠).

في النسخ الأخرى. فمن كان محريفاً فاحسبها في النسخ الأخرى.

أخرجه البخاري في: ٣٢ - كتاب فصل ليلة القدر، ١ - باب النوازل ليلة القدر في النسخ الأخرى.

ومسلم في: ١٣ - كتاب الصيام، ٤٠ - باب فصل ليلة القدر والبحث على طلبها، حديث ٢٠٩.

قال البخاري^(١) قيل: أحله بالجملة فقلت: لا وأجبت: انتهى.

وهي: رؤيتها أي في ليالي النسخ الأخرى. فمن كان محريفاً أي ظاهراً فاحسبها في النسخ الأخرى من رمضان.

وقد قرأ عن البخاري أن بعض أئمة في القدر وبعضاً في النسخ قال: تحفظ. وكأنه يحذر إلى التفتيش عليه من الرؤيتين وأمره، ويحتمل تعدد الأمر، كما تقدم قريباً لفظاً بالتصويها في: بعض الأواخر، فإن ضعف أحدهم أو عجز فلا يفتقر إلى النسخ البواقي.

ثم ظاهر الحديث أن مستلذه الرؤيا، وهو مشكوك. لأنه إن كان النسخ أنه قيل: لكل واحد في النسخ فشرط التحمل للبيان. وهم كثر. ربما وإن كان معناه أن كل واحد رأى حدوث النبي فتحو. فلما في مناه في النسخ، فلا يلزم منه أن يكون في النسخ، كما لو رأيت حدوث الغمامة في المنام، فلو لا تكرار تلك الجملة معاً لكانت.

ولجواب أن الإسناد إلى الرؤيا إنما هو من حيث الاستدلال على حقي أمر جودي غير معاكف لقاعدة الاستدلال، لأنه إسناد إليها في أم يجب استحبابه مطلقاً وهو طلب ليلة القدر، لا أنها أئمة في حكمه، وإنما ترجع إلى النسخ العراقي لفظة على كونها فيها، وهو استدلال على أمر جودي ثم استحباب

(١) انظر: معرفة المصنفين (٤/٢٠٩).

٦٢٧/٦٢٨ - وَحَدَّثَنِي زِيَادُ بْنُ سَالَتٍ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ يَسْقُوتَ بْنِ
مَنْ أَدْلُ الْعِلْمِ فَقَالَ: إِنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرَى أَغْدَاةَ النَّاسِ قَبْلَهُ، أَوْ
... سَأَلَ اللَّهَ مِنْ ذَلِكَ، ذَكَرَهُ تَحْسِينُ أَغْدَاةٍ أَمْعٍ

شرعي مخصوص بالشاهد بالسبب إلى هذه التلخيص، أو من الاستدلال إلى الرؤية
إنه هو من حيث إقراره بيقين لها كتحديد ما قيل في رؤيا الأذنان، ذكره الأسدي،
فدا في «الترغيب»^(١).

وقال الباقى^(٢): الطاهر أن قول النبي ﷺ إنما كان على عتبة الخن لرواها
أصحابه، ولعله أن يكون هو ﷺ قد رأى أيضاً ما قوى ذلك أو بلغه اليقين،
فأمره بتعريبها في السبع، انتهى.

٦٢٧/٦٢٨ - (مائل). أنه سمع من يَسْقُوتَ بْنِ سَالَتٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَلَى قَوْلِهِ (من
أدلى العلم بقوله) قال ابن عبد البر في التلخيص^(٣): هذا أحد الأحاديث التي
انصرفت في ما يشك لا يوجد مستنداً ولا مرجعاً فما علمت (إلا من «الموعظة»، وهذا
أحد الأحاديث الأربعة التي لا توجد مستند ولا مرجع من إرساء تابعي لغة،
انتهى.

إن رسول الله ﷺ أَرَى بِشَمِّ الْجَهَنَّمَ مَبْنِيًّا لِلْمَشْعُورِ، أَرَى أَرَاءَ اللَّهِ تَعَالَى
(أسماء السمر) بالراء، الدهشة في جميع التسخ من الحنون والشروح، فمد حكى
السيوطي وشبهه عن زويه «الموعظة» بنقطة: «أسماء السمر» وهم من التسخ
قبله أي قبل زمانه ﷺ، أو ما شاء الله من ذلك أي: مقارن ما أراد الله تعالى
عن أعمامهم، أي: أَرَى جميع أعمامهم أو مقارناً خاصاً من ذلك.

(فكانه) ﷺ أقامهم أعماماً لله! إذ هي ما بين الشيء إلى السبعين، وفلس

(١) (٢٠٨/٢٠٩) وأخره الإكمال (١٢٧/٢٢٨).

(٢) «المعنى» (٨٩/٩٠).

(٣) (٢٥٣) ج (٨٢٧).

أَنَّ لَا يَبْلُغُوا مِنَ الْأَعْمَالِ، بِأَنَّ الْأَلْفَ نَالِغٌ غَيْرُهُمْ فِي طَوْلِ الثَّغْمِ، فَأَعْطَاهُ لَنَةِ لَيْلَةِ الْقَدَرِ، فَيَرَى مِنْ أَلْفِ شَيْءٍ.

٦٨/١٦٨ وحديثي زيادة عن ما ثبت: أَنَّهُ يَنْفَعُ أَنْ سَعِيدَ بْنِ

الْحُسَيْبِ كَانَ يَقُولُ: مَنْ شَهِدَ الْعِشَاءَ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدَرِ، فَقَدْ أَخَذَ بِحَقِّهِ مِنْهَا.

من يجوز ذلك، كما ورد (أَنْ لَا يَبْلُغُوا) نقص أعمارهم (من العمل) الصالح (مثل الذي) بفتح الهمزة (يلغ غيرهم) من الأمم السابقة (في طول العمر، فأعطاه) له عز وجل - محل أعمارهم العرفية (ليلة القدر) غير من ألف شهر).

قال ابن عبد البر: هذا أحد الأحاديث الأربعة التي لا توجد في غير النصوص لا مستنداً ولا مرسلاً، وليس منها حديث متكرر ولا ما يدفعه أصله انتهى. وتقدم ذكره في رسائل العوطاء من المبدعة، قال السيوطي: "ولهذا شهد من حيث المعنى مرسله، فأخرج ابن أبي حاتم عن طريق ابن وهب عن مسلمة بن عني عن عني بن عروة، قال: "ذكر رسول الله ﷺ يوماً أربعة من بني إسرائيل، عبدوا الله ثمانين سنة لم يعصوه شرفة عين"، الحديث. وروي عن مجاهد: "أن رسول الله ﷺ ذكر رجلاً من بني إسرائيل كان يقوم الليل حتى يصبح ثم يجاهد"، الحديث. تقدم ذكرها في البحث الرابع من ترجمة الباب، قال العيني: وعن ابن عباس: "تفكر النبي ﷺ في أعمار أمته وأعمار الأمم السابقة، فأمر الله هذه السورة وحسن هذه الأمة بتضمين السنوات لنقص أعمارهم" انتهى.

٦٨/١٦٨ - (مالك)، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْحُسَيْبِ كَانَ يَقُولُ: مَنْ شَهِدَ

الْعِشَاءَ أَي حَضَرَهَا وَصَلَّاهَا بِجَمَاعَةٍ (مِنْ لَيْلَةِ الْقَدَرِ، فَقَدْ أَخَذَ بِحَقِّهِ مِنْهَا. أَي

أخذ نصيبه من ثوابها. قال ابن عبد البر^(١): قول ابن المسيب لا يكون رأياً ولا يؤخذ إلا توقيفاً، ومراتبه أصبح المراسيل.

وقال الطحاوي^(٢): هو بمعنى الحديث المتقدم. فمن شهد لعشاء جماعة فكأنما قام نصف ليلة، وحققها لأنها من الليل دون الصبح فليس منه، وروى السهقي عن أبي هريرة، والطبراني عن أبي أمامة مرفوعاً: فمن صلى العشاء في جماعة فقد أخذ بحظه من ليلة القدر، وروى الخطيب عن أنس مرفوعاً: فمن صلى ليلة القدر العشاء والفجر في جماعة فقد أخذ من ليلة القدر بالنصيب الواو.

وفي دروضة المحنّاجين: ويحصل أصل إحيائها بصلاة العشاء الأخيرة في جماعة مع نية صلاة الصبح في جماعة. فقد ورد عن أبي هريرة: فإن من صام العشاء الأخيرة في جماعة من رمضان فقد أدرك ليلة القدر، وعن الشافعي - رضي الله عنه -: «لعشاء والصبح: انتهى»

(كامل) كتاب (الصيام بحمد الله) عز وجل (و) حسن (عونه)
نسأله تعالى أن يجعل صيامنا لنفسه

(١) الطر: تنوير المصنف (١/٢٩٩).

(٢) المعجم (٢/٨٩).

(١٨) كتاب الاعتكاف

(١٨) كتاب الاعتكاف

يذكرونه عقب الصيام لأنه من توابعه، لأن المقصود من كل منهما واحد، وهو كُفُّ النَّفْسِ عن شهواتها، وتركية النفس. ولأن الذي يطل الصوم قد يطل الاعتكاف، ولأنه يسر للمعتكف الصيام، ولأن الصوم شرط في بعض أنواعه عند الجمهور، وفي كل أنواعه عند المصنف، والشرط مقدم على المشروط، ولأن الاعتكاف يطلب مؤكداً في العشر الأخير من رمضان فيختم الصوم به، فناسب ختم كتاب الصوم بذكر مسائله، فله ابن عابدين.

قال الشافعي: الاعتكاف: الصوم، يقال: فلان عاكف على أمر كذا إذا لازمه، وفي الشرع: ملازمة المسجد للعبادة انتهى. وقال الراغب: العكوف: الإقبال على الشيء وملازمته على سبيل التعظيم له، وفي الشرع: هو الاحتباس في المسجد على سبيل القرينة، ويقال: عكفته على كذا، أي حبسته عليه، انتهى.

وقال القسطلاني: هر لغة: اللبث والحبر، والملازمة على الشيء شيئاً كان أو شراً، قال تعالى: ﴿فَقَاتِلْ عَلَى قَوْمٍ يَمُكِّنُونَ عَلَيْكَ أَصْحَابَ قَوْمٍ﴾^(١)، انتهى. وفي النحر: هو افتعال من عكف إذا دام، من باب ضلج، وعكفه حبه، انتهى.

قال المحقق^(٢): هو في اللغة لزوم الشيء وحبس النفس عليه برأ كان أو غيره، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا هَذِهِ الشَّيَئَاتِ لِلَّذِي أَتَمَّهُ لَهَا عِشْرُونَ﴾^(٣).

(١) سورة الأعراف: الآية ١٣٨.

(٢) البغوي (٤/٤٥٥).

(٣) سورة الأنبياء: الآية ٥٢.

قال ابن رشد^(١): يشتمل على عمل مخصوص، وفي زمان مخصوص، وبشروط مخصوصة، انتهى.

قال المؤلف: هو فريضة وصاعقة قال الله تعالى: ﴿لَأَن كُلَّهَا نَبِيٌّ لِلنَّاسِ﴾ (التكوير^(٢))، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُبَيِّنْ لَهُمْ وَأَنْتَ خَافُوكُمْ﴾^(٣). ولا نعلم خلافاً بين أهل العلم في أنه مستحب، قال ابن المنذر: أحجم أهل العلم على أنه سنة لا يجب على الناس فرضاً إلا أن يوجه المرء على نفسه بذراً فيجب، انتهى.
قال المحافظ: هو ليس بواجب إحصائياً إلا على من ندره، وكذا من طرغ فيه مقطعه عاماً عند قوم، انتهى.

قال ابن عابد بن الصريح أنه سنة مؤكدة؛ لأن النبي ﷺ وأطلب عليه ولم ينكر على من تركه، والمواظبة إما تعبد الوجوب إذا اقتضت بالإتيان على التارك، انتهى.

وقال ابن رشد: الاعتكاف مندوب إليه بالشرع، واجب بالضرورة، ولا خلاف في ذلك إلا ما روي عن مالك: أنه كره الدخول فيه مخافة أن لا يوفي شرطه، وهو في زمان أكثر منه في غيره، وبخاصة في العشر الأواخر منه، إذ كان ذلك هو آخر اعتكافه ﷺ، انتهى.

وقال المحافظ^(٤): أما قول ابن زعيم عن مالك: فكرت في الاعتكاف وترك الاحتبة ثم مع شدة اتباعهم للأثر، وقع في نفسي أنه كالنوصال، وأراهم تركوه لشدة، ولم يبلغني عن أحد من السلف أنه اعتكف إلا عن أبي بكر بن عبد الرحمن، انتهى.

(١) أدب المجتهد (١/٣٠٢).

(٢) سورة الفرق: الآية ١٢٥.

(٣) سورة الفرق: الآية ١٨٧.

(٤) دفع الشاوي (١/٢٧٢).

(١) باب ذكر الاعتكاف

١/٢٢٤ - حَدَّثَنِي سَعِيدٌ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ
عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ سَمُرَةَ أُمِّ دُرَّةَ أُمِّ عَمْرٍو، أَنَّهَا سَمِعَتْ.....

فَقَالَتْ أَرَادَ اللَّهُ مَخْصُوصَهُ وَإِلَّا فَقَدْ خَلَّاهُ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ،
وَمِنْ كَلَامِ مَالِكٍ أَحَدٌ بَعْضُ أَحْبَابِهِ أَنَّ الْأَعْتِكَافَ جَائِزٌ، وَأَنَّكُمْ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ
ابْنُ عَرَبٍ، وَقَالَ: إِنَّهُ سَمِعَتْ مَالِكًا، وَكَذَا قَالَ ابْنُ عَدَالٍ فِي مَوَاطِنِ الشَّيْبِ بِمِثْلِ
مَا بَدَأَ عَلَى تَأْكِدِهِ، وَقَالَ أَبُو دُرَّةٍ عَمْرٍو أَحْمَدُ: لَا أَعْلَمُ مِنْ أَحَدٍ مِمَّنْ يُعْلَمُ
خِلَافًا لَهُ مَسْنُودٌ، فَتَمَّ

وَفِي «الْبَيْهَقِيِّ»^١ عَنْ الزُّهْرِيِّ: أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ ثُلَيْمَانَ، مَرْكُورَ الْأَعْتِكَافِ
وَقَدْ دَرَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِفِعْلِ الشَّيْءِ وَيُفْرَكُهُ، وَلَمْ يَتْرَكْ الْأَعْتِكَافَ مِنْذُ دَخَلَ
الْعُدَيْنَةَ إِلَى أَنْ مَاتَ بِمِثْلِهِ، فَتَمَّ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هَكَذَا ذَكَرَ النَّسَبَةَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ مِنَ الشُّرُوحِ وَالْمَشْرِقِ الْمَصْرِيَّةِ
وَالْهِنْدِيَّةِ.

٢٢٠ ذكر الاعتكاف

ذَكَرَ ابْنُ حَبِشٍ فِي هَذَا الْكِتَابِ الْأَعْتِكَافَ الْمُنْتَرِفَ مِنَ الْأَعْتِكَافِ الَّذِي
لَا عَمَلُ فِيهِ بِحُزْزٍ فَعْمَلُهُ، وَالَّذِي لَا يَحُزُّ.

١/٢٢٤ - (أَمَّا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، فَزُهْرِيُّ، (عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ
عُسْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
كَأَنَّ زَوْجَهُ جَاهِلِيًّا رَوَاهُ الْأَعْتِكَافُ، وَزَوْجُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَجَمَاعَةٌ عَنْ
مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ، فَتَمَّ بِذِكْرِهِمْ حُزْزُهُ هَذَا الْحَدِيثُ،

١ - «الْبَيْهَقِيُّ» (١/٢٢٢).

(٢) انظر: «الْمَجْلَدُ» (١/٢٢٢)، (٢٢٢).

وكذا ثم يذكر عمرة أكثر أصحاب ابن شهاب، منهم معمر وسفيان بن حسين وزباد بن سعد والأوزاعي، انتهى.

قال السيوطي: ورواه الترمذي عن أبي مصعب عن مالك عن الزهري عن عروة وعمرة، كلاهما عن عائشة، وقال: هكذا روى غير واحد عن مالك، وروى مصعب عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عمرة عن عائشة - رضي الله عنها - والصحيح في عروة وعمرة عن عائشة، وكذا أخرجه الستة من طريق الثبث عن الزهري عن عروة وعمرة كلاهما عن عائشة.

قال جمال الدين الترمذي في «الأشرف»^(١) قال البخاري هو صحيح عن عروة وصحوة، ولا أصل له أحداً قال عن عروة عن عمرة غير مالك وعبد الله بن عمر.

وقال الحافظ ابن حجر: رواه الثبث عن الزهري، فجمع بين عروة وعمرة، ورواه يونس والأوزاعي عن الزهري عن عروة وحده، ورواه مالك عنه عن عروة عن عمرة، قال أبو داود وغيره: لم يتابع عنه، وذكر البخاري: أن عبد الله بن عمر تابع مالكاً، وذكر انداقطني: أن أبا نوبس رواه كذلك عن الزهري، وانفقوا على أن المصواب قول ثبث، وأن سابقين اختصروا منه ذكر عمرة، وأن ذكر عمرة في رواية مالك من الزهري متصل الأسانيد، ورواه به صوم عن مالك، فوافوا بذلك، أخرجه النسائي أيضاً، انتهى ما في «التنوير»^(٢)، والبسط في شرح الإحياء، وذكر فيه اختلافات أخر على مالك، فارجع إليه لو شئت.

قال الحافظ بعد ذكر الاختلاف المذكور: أنه أصح من حديث عروة عن

(١) نسخة الأشرف: (١١٢/١١)

(٢) آخر تنوير المصالح: (١١١/١١)

زوج النبي ﷺ أنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا اعتكف يذني
نبي رأسه وأرجله. وكان لا يدخل.....

عائته، فما عد المجدي من طريق هشام عن أبيه، وهو عد نسائي من طريق
تميم بن سلمه عن حمزة، انتهى.

زوج النبي ﷺ أنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا اعتكف يذني (أي يترقب
(لم) يشده أثناء أي إلى حجرتي (وأنه) بالمتعب. وفيه نصريح بترتيب شعر
الرأس، وفي بعض ألفاظ الحديث ما يدل على احتمال تريح اللحية، لكنه ﷺ
ما يكله إلى أحد، وإنما كان يعاطى ذلك بنفسه، بخلاف شعر الرأس، فإنه
يعصر مباشرة تدريجه لا سيما في مؤخر الرأس، فلذلك كان يمتنعين بأرواحه،
هذا هو الشرح الإجماع.

رأى في المتكاف: برواية المصنف عليه وهو في المسجد، وفي شرح
الإجماع: برواية الترمذي والنسائي: وهي أي حجرتها

أعاجله) الترجيل: تريح الشعر، وهو استعمال المنشط في الرأس أي:
منشط شعره وأنفذه، فهو من حمار المنصف، لأن الترجيل للشعر لا لرأس، أو
من إطلاق اسم المحل على الحائض، وفيه دليل على أن المعتكف لو أخرج
يحصن أجرته من المسجد لا يظل اعتكافه، وفي شرح الإجماع: فيه استعجاب
بترتيب شعره، وإذا لم يترك النبي ﷺ ذلك في زمن اعتكافه مع قصره واشتغاله
بالعبادة ففي غيره أولى، انتهى.

قال الباقى^(١) فيه إباحة تناول المرأة رأس زوجها وترجيله ولعصر جلته
غير ذلك، وإنما يتبع ما شرحتها بنفسه، انتهى.

قلت: وأيضاً فيه دليل على أن المعتكف أن يترجل شعره ويُنظف بدنه،
وينظف أذنيه والنصفه ويتطيب، زاد في رواية: «وأنا حائض» (وكان لا يدخل

أَنَّ الْإِحْتَكَافَ الْإِسْلَامُ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي ٣٣ - كِتَابِ الْإِحْتَكَافِ، ٢ - بَابُ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ

وَيُسَمَّى ٣ - كِتَابُ الْبَيْتِ، ٣ - بَابُ حَبَائِزِ عِلِّىِّ الْحَدِيثِ رَأْسُ رُؤُوسِهَا
الْمَرْبُوعَةِ حَدَّثَنَا

الْبَيْتُ الْإِحْتَكَافُ الْإِسْلَامُ. قَالَ لِحَافٌ^(١) صَرَحَ الْفَرَقِيُّ بِالْبَوْلِ وَالْعَطَشِ
وَاتَّقُوا عَلَى اسْتِنَائِهِمَا وَاسْتَنْهَامٍ فِي غَيْرِهِمَا مِنَ الْحَاجَاتِ قُلُوكَ وَالشُّرْبِ
وَالْوُخُوجِ لِمَهْمَا مَنَعَهَا خَارِجَ الْمَسْجِدِ لَا يَطْلُرُ. وَيُلَاحِظُ فِي الْقِيَمِ وَتَقْصِدُ لَعْنِ
إِحْتَكَافِ الْبَيْتِ

قَالَ لَبَّيْ. تَرِيدُ أَنْ يَدْخُلَ بَيْتَ الْإِحْتَكَافِ قَعْدُ الْحَافَةِ وَأَصْلُ
الْمَعْنَى يَدْخُلُ عَلَى الْفَرْجِ. وَهَذَا يَنْقُصُ أَنَّ الْإِحْتَكَافَ لَا يَدْخُلُ بَيْتَ الْإِحْتَكَافِ
حَاجَةُ الْإِنْسَانِ وَمَا يَصْرِي بِهِ مِنْ صَيَاغَةِ الْحَدِيثِ وَغَسَلِ الْمَاءِ وَالْمَجْمَعِ
مَعَ تَقْصِدِ الْفَرْجِ إِلَيْهِ. وَلَا يَطْلُرُ فِي الْمَسْجِدِ وَلَا يَدْخُلُ وَلَا يَدْخُلُ وَلَا يَدْخُلُ وَلَا
غَيْرِهِ مِنَ الْأَعْيَانِ لَيْسَ بِإِحْتَكَافٍ فِي الْمَسْجِدِ الْبَيْتِ

وَعَدَ أَنْ يَنْقُصَ بَيْنَ مَحْظُورَاتِ الْإِحْتَكَافِ وَمَا يَجُوزُ فَعَلَهُ بِهِ مِنْ فُرُوعِ
الْإِحْتَكَافِ سَجْدًا لِلْعَدَةِ. فَمِنْ الشَّرْحِ الْإِبْرَاهِيمِيُّ^(٢) بِحَبِّ حُرُوجِهِ لِلْمَجْمَعِ. وَيَطْلُرُ
وَعَدَهُ بِخُرُوجِهِ وَحَاجَتِهِ مَعَهُ. سَمِعْتُ لَبَّيْ خُرُوجَ أَمٍّ لَا. فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ أَلَمْ
تُرِكَ الْجَمْعَةُ وَلَا يَطْلُرُ الْإِحْتَكَافُ. وَكَذَلِكَ يَخْرُجُ وَجِبَتْ لَعْنَةُ أَحَدِ الْأَوَّلِيِّ
وَيَطْلُرُ. لَا تَحَارِثُهُمَا سَجْدًا. فَلَا يَحُوزُ لَعْنَةُ لَحْدٍ أَمَّا حَازَ أَحَدُهُمَا فَوَلَّ
كَانَ أَسَاسِي حَبِّ يَخْرُجُ لَمَّا قَدْ مَنَعَ مِنْ مَقْلَبِهِ عَشِيرَتِهِ. وَيَطْلُرُ الْإِحْتَكَافُ. لَا يَحُوزُ
الْمُخْرَجُ لِلشَّهَادَةِ. وَيَطْلُرُ لَوْ خَرَجَ وَجِبَتْ الشَّهَادَةُ. وَيَطْلُرُ بِبَصَادِ الصَّوْمِ
وَبِغَيْرِهِ. وَأَمَّا لَحْدُ وَتَحْوِي لَا يَطْلُرُ. لَمْ يَنْقُصْ مَا حَصَلَ بِهِ تَقْصِدُ الْإِحْتَكَافِ
الْأَوَّلِ. وَيَطْلُرُ مَا تَحْتَاطُ بِمَكْرٍ وَأَوْ أَيْلًا

(١) ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٥٤٠/١٥٤١).

(٢) (١٥٤٠/١٥٤١) وَ الشَّرْحُ الْإِبْرَاهِيمِيُّ (١٥٤٠/١٥٤١).

وهل يبطل بارتكاب الكبائر؟ تأويلان، ويبطل بالوطء والمباشرة والغيبة بالشهوة، ويكره أكنه خارج المسجد بقرب منه كمنائه، أما خارجاً من ذلك أيضاً فمبطل، وكره اعتكافه غير مكفٍّ، فيندب أن يحصل ما يحتاج إليه من مأكَل ومشرب، فإن اعتكف غير مكفٍّ، جاز له أن يخرج لشراؤه لا يتجاوز أقرب مكان وإلا فسد، كاشتغاله خارجه بقضاء دينه. وتحدّث مع أحد، وكره دخوله منزله القريب وبه أهله، وإلا بطل في الأول، ولا بكره في الثاني.

ولا يشتغل في المسجد أيضاً بعبادة المريض وغيره كالتعليم، بل يشتغل بالصلاة والذكر والتلاوة، لأن المعصية صفاء القلب، ويكره الكثرة والترتيب للإمامة، ويجوز النكاح والإنكاح، ويحوز إذا خرج لمسل حنابة أو جمعة أو عيد أن يأخذ ظفراً أو شاربياً، ويكره حلق الرأس مطلقاً، إلا أن يتضرر فيخرج رأسه خارج المسجد، والحلاق خارجه.

وإذا خرج لغسل ثوبه من نجاسة يجزئ له انتظار تجفيفه إذا لم يكن له أحد ولا كُرم، انتهى مختصراً بتغيير.

وفي «المدونة»^(١) قال مالك: أكره للمعتكف أن يخرج لحاجة الإنسان في بيته، ولكن يتخذ معرجاً في غير بيته قريباً من المسجد، وذلك أن خروجه إلى بيته أربعة إلى النظر إلى أهله وضيعته يشتغل بهم، انتهى.

قال الدسوقي: ولا يرد عليه حواجز محيية ووجهه إليه في المسجد وأكلها معه، لأن المسجد مانع عن الجماع ومقدماته، انتهى.

وفي «الأنوار الساطعة» من «شرح العزلة»: يبطل الاعتكاف بالكبائر كالزنا وشرب الخمر والكذب والغدق، وبالجماع ومقدماته كأنقبله نيلاً أو نهاراً، وبالحيض والخروج من المسجد لغير معيشة أو لغير حاجة للإنسان، انتهى.

٢/١٣٠ - وحدثني عن مالك، عن ابن شهاب، عن حمزة بن عبد المطلب، أن عائشة قالت: إذا اعتكفت، لا تسأل عن نعوذه، إلا وهي نفسي، لا لغيري.

٢/١٣٠ - مالك، عن ابن شهاب، عن حمزة بن عبد المطلب، أن عائشة - رضي الله عنها - كانت إذا اعتكفت لا تسأل عن المريض، أي لا نعوذه، (إلا وهي نفسي) يعني نعوذه ماشية، (لا تنفخ) لذلك، (إبناً لما روت) هي نفسها عن فعل النبي ﷺ مثل ذلك. أخرجه أبو داود.

قال المصنف^(١): تريد أنها كانت تخرج لحاجتها فتمر بأهل المريض أو بموضع، فلا تنفخ للسؤال. لكنها كانت تسأل عنه ماشية، لأز الووقوف عليه من معنى العبادة له، ولا يجوز فتمتكتف عبادة مريض، ولا حضور جنازة، ولا طيب نبيز، ولا استقاء حد رجب له، فإن خرج لشئ من ذلك بطل اعتكافه، لأن ذلك قطع لما يقتضيه الاعتكاف من الملازمة واليوأصة، انتهى.

وشرح في فروعه: أن الخروج للعبادة ولو لأحد أهله، وكذا الخروج للحاجة ولو لهما بطل الاعتكاف. وفي «شرح الإقناع»^(٢): لو عد مريضاً في طريقه لقف. حاجته ثم بصر ما لم يعدل عن طريقه ولم يزل وقوفه، فإن طأ أو غدل انقطع بذلك تلاعبه. وفر صلى في طريقه على جنازة فإن لم ينتظرها ولم يعدل إليها عن طريقه حار وإلا فلا، وفي «حاشيته»: قوله: ولو عاد مريضاً إلى آخره، محمله يقتضي أن الخروج ابتداء لعبادة المريض يقطع المتابع، وعنده الخروج لصلاة الجنازة، انتهى.

وسبب أن الشبهة مسبوحة عنده. وفي «الروض المربع»: لا يعود مريضاً ولا يشهد بدرة، حيث وجب عليه الاعتكاف متتابعاً ما لم يتعین عليه ذلك لعدم من يقوم به، (إلا أن يشترط في ابتداء اعتكافه، انتهى).

(١) «المنهاج» (٧٧/٢، ٧٨).

(٢) (٢١/٢).

قال نحرفي: لا يعود مريضاً ولا ينهد حائضاً إذا لم يشترط ذلك.

هذا الموقوف^(١) ككلام من هذه المسألة من فتاوى أحمد بن محمد بن حنبل: لا يخرج للعبادة وشهود الحائض مع عدم الاشتراط، وحذفت الرواية عن أحمد بن داود بن مزي بن عبد الله بن مفلح، وهو نزيل عطاء وغزوة ومجاهد وأما في مالك والشافعي ومحمد بن أبي، وروى عنه الأثرم ومحمد بن الحكم، فإنه إن يعود لمريض ومنهد كحد م، وهو قول علي ومحمد بن حنبل وأحمد بن داود بن مزي.

فإنه إذا لم يشترط ذلك فله فعله، وإنما كان الاعتكاف أو غير واحد، وكذلك ما كان قرية كزنا، فإنه أو حل مباح أو محرم، وكذلك ما كان مباحاً مما يباح إليه كالمسجد من منزله والمسجد فيه منه فله، ومن أنجز العشاء من أحد نعلين والعبادة والتخفيف وقراءة، ومنع منه أبو سعيد ومالك والأوزاعي، وقال مالك: لا يكون في الاعتكاف شرط، انتهى.

قلت: وسيأتي في الموطأ عن الإمام مالك أنكره على الشربة، وقال الشيخ في البيان^(٢): ومذهب المعتزلة أن الاعتكاف لا يخرج لعدده، فيريض ولا صلاة حاضرة، لأنه لا ضرورة إلى الخروج، فإن العبادة ليست من التاميم، وصلاة الجهرية ليست بوجوب، بل فرض كفاية، فنقط عنه قيام الباقي بعد، وهذا يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة أو صلاة الحائض، فقد قال أبو سعيد: ذلك الجمهور عندنا على الاعتكاف الذي يتخرج به من غير إحجاب، فله أن يخرج متى شاء، ويجوز أن يدخل في صلاة أو صلاة إن كان حرج المعتكف لوجه مباح، كعاجة الاستسقاء، ثم عاد مريضاً أو حائضاً على حائضه من غير أن كان يخرج بعد لذلك قضاء، انتهى.

(١) في نسخة (١١٦٩/١١)

(٢) في نسخة (١١٦٩/١١)

قال الحنفية^(١) : «روى عن عيسى والنخعي والحميني نصري: إن شهد المعتكف حناره أو حاد مريضاً أو خرج تلبسة عطل اعتكافه، وبه قد الكوفيون، وابن الحنبل في الجملة، وقال الثوري والشافعي وإسحق: إنه شرط شيئاً من ذلك في إتمام اعتكافه ثم يصر اعتكافه معله، وهو رواية عن أحمد، انتهى»

وقال الثوري في «شرح نهج» في الاعتكاف، الواجب ألا يعود مريضاً ولا يخرج حناره سواء بعدت عليه أم لا هي الصحيح، وفي النسخ يجوز تعدد التبرؤ وميلاد الحنار، وقال صاحب «المسلم»: هذا بخلاف السنة، فيه يخلو كان لا يخرج من الاعتكاف لميلاد المريض، وإذا اعتكافه فعلاً لا نذر، وإن نذر عليه أداه الشهادة وخرج له يصر اعتكافه. هذا في «المعني».

قلت: وأخرج أبو داود عن المقدام عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يبر بالمريض وهو معتكف، فيمر كما هو ولا يخرج منه، وأخرج أيضاً برواية عروة عن عائشة قالت: لمسة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد حناره الحديث. قال أبو داود: غير هذا الحسن لا يقول فيه. «قالت: السنة» جعله قول عائشة، وقال سنن أبي في «مختصره» عهد البرحق بن إسحاق أخرج به مسلم، ورواه يحيى بن معين، وأثنى عليه غيره، وتكلم فيه بعضهم.

وقال الزيلعي^(٢) : «رواه البيهقي في الشعب الإجماع عن عائشة عن عبد الله بن شهاب به، وقال: أخرجه في الصحيح دون قوله: والسنة في

(١) «نسخ التزي» (١/٢٨٣)

(٢) «نسخ الشعب» (٢/٢٨٣)

(٣) «نسخ الشعب» (٢/٢٨٣)

قال يحيى: قال مالك لا يأتي المعتكف من حد ولا يخرج
 إليه ولا يصلي عليه إلا أن يخرج بعد صلاة الصلوة

 المعتكف، وذكر الاختلاف في أنه من فوق عروة أو عائشة، وعليه أمر
 أخرجه الأئمة في المسألة من إمامهم من مذهب مالك عبيدة بن حمزة
 قال: من من غير أن يخرج عن الزهري عن سعيد بن المسيب وعروة عن
 مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الأواخر من شهر رمضان،
 الحديث

وقد اتفقوا على أن لا يخرج إلا لحاجة الإنسان، ولا يمنع
 من ذلك ما عرّف من هذا، قال الشافعي: قال مالك: والمعتكف من
 من من غير أن يخرج عنه من خلاف الزهري، قلت: لكن في حديثنا
 رواه، وهو سنة فلا أقل من أنه مرسوم، وهو حجة عند الجمهور.

قال يحيى: قال مالك: لا يأتي المعتكف حاجة الشك في الخروج
 إليه، وبإضافة في التفسير: إذا كان في المصحة، والمؤيد راجع
 والأول، وبإضافة في التفسير: إذا كان في المصحة، والمؤيد راجع
 عن الخواص التي لا بد منها (ولا يخرج لها) في تلك الخروج التي لا بد منها
 ولا يخرج أحدًا، أي لا جزء في شيء من الأمور، لأن المعتكف مستقر عنها
 إذا لم يخرج لحاجة الإنسان، لا لحاجة غيره، ولا بد من
 الزهري، فغيره لا يخرج من البيت ولا يخرج من البيت، فخرجت الحاجة
 ولا يخرج أحدًا.

وفي شرح الكبير: وأحد إذا خرج من البيت أو جنة أو غيره
 نهاراً أو ليلاً أو غيره، أيضاً خرج المسجد، وكذا في حديثنا،
 لأن يفسر فيخرج رأسه عن المسجد والحلق في حد، قال الشافعي:

عن أبي ذرٍّ عن رجلٍ من أصحابه أنَّهُ قال: سألتُ رسولَ الله ﷺ عن رجلٍ اعتكفَ على النجاسةِ، فقال: لا يخرجُ إليه عيادةٌ منكم، ولا صلاةٌ على النجاسةِ، ولا شيءٌ.

فإنَّ معنى: فإنَّ مآلُك: لا تكونَ الاعتكافُ اعتكافاً، حتَّى يجزأكَ الاعتكافُ الاعتكافَ، بين عيادةِ المريضِ، والاعتكافِ على النجاسةِ.

قوله: إذا خرجَ مني لا يخرجُ لغيري، قصُّ الشريبِ والظلمُ وما معهما، لا خلقُ الرأسِ، كما بقوله أبو الحسن، خلافاً لما في غير من أنه إذا خرجَ لغسلِ الجمعةِ جازَ له خلقُ الرأسِ، ولا يخرجُ نه استقلالاً.

وفي المندوحة: قال مالك: لا يقصُّ المعتكفُ أظفاراً، ولا يأخذُ من شعره في المسجدِ، ولا يدخلُ إليه حجام، فلما نفا: إنه يجمعُ ذلك حتَّى يلقيه؟ قال لا يعجبني وإنَّ جمعه، انتهى. قال الشافعي: وذلك معرفةُ المسجدِ، انتهى.

(أمر كونُ المعتكفِ) (خارجاً) (لحاجةِ أحدٍ) أي: لو كان له جئتُ أن يخرجَ لمعونةِ أحدٍ (الكان أحق) بالنصب والرفع، أما يخرجُ إليه عيادةِ المريضِ بالنصب، والرفع، وذلك لأنَّ عبادةَ المسلمِ من حقوقِ المسلمِ، (والصلاة على الجسدِ) فإنَّها فوفى كعبه، (والبيعانِ) أي: باعُ البعيرِ، عطفه على عبادةِ المريضِ.

قال ترمذي: يعني لو كان خارجاً لمعونةِ أحدٍ أو شيءٍ من الأمور المحتاجةِ لها، أحقُّ ما يخرجُ إليه عيادةِ المريضِ وشهودِ الجنائزِ، لأجل عباداتِ مأمورٍ بها مع ما شرعَ من التشارفِ فيها، والاحتفالِ بها، فإذا كان المعتكفُ ممنوعاً عنها فإنَّ يمنعَ من غيرها أولى وأحرى، انتهى.

(فإنَّ يحدِّي) قال مالك: ولا يكونُ الاعتكافُ اعتكافاً، أي لا يقضى فيه اعتكافه (حتى يجزأ) أي الأشياءُ التي يجزأ عنها (المعتكف من عبادةِ المريضِ والصلاة على النجاسة).

وفخرجوا من الباب إلى الحاجة^(١) .

٦٣١ - ٣ - وحديثي عن ذلك أنه لو مات أحد الأقرين وتابها حتى يعقب
أكثر من رجل يعقبها، فإن يدخل أحدهما تحت سقف^(٢) فتارة يدعو لأ
أخرى بذلك.

ونقدم من الشرح الكثير^(٣) أنه لو مات أحد الأقرين وتابها حتى يعقب
عنده الخروج^(٤) ويظل به اعتكافه، وكذلك لغيره^(٥) أو أحدهما، أو دون
البارء بالخرج، عطفه على إعادة الإلحاح^(٦) المشقة من دخول البيت،
يعنى إذا فعل شيئاً من هذه الأمور لا يفسد اعتكافه بل يصل اعتكافه، ثم أوقات
الخروج لقضاء الحاجة لا يجب تداركها

وله ما حازم أحدهما أن لا اعتكاف مستمر، ولذلك لو جمع في أوقات
الخروج بعض اعتكافه على تصحيح، والثاني أن زمان الخروج لقضاء الحاجة
جعل كحسنتي^(٧) من ثلثة^(٨) المدونة، فاشترط التمتع في الاستقاء^(٩) بقعة
لتجميع ما جرى لك لأوقات، فكذا في شرح (أحباب).

٦٣١/٣ (ذلك) أنه سأل ابن شهاب عن الرجل يعتكف.. على يدخل
لحاجته^(١٠) بالكبر من الهدية، وبالإضافة إلى التضمين في المصرية، وهو الأوجه
فهم يحمل عامة الشروح الأثر على حاجة الإنسان، كما سيأتي في كلامهم.
(تحت سقف) قال الدجى^(١١) يريد بذلك قضاء حاجة الإنسان، فلا بأس أنه
يدخل تحت سقف، وقد قال البيهقي^(١٢) يدخل منه تحت سقف لقضاء حاجة
الإنسان، فقال الزهري^(١٣) نعم، لا بأس بذلك، يعني المدخول تحت سقف لا
ينافي الاعتكاف.

قال الزرقاني^(١٤)، وبه قول مالك والشافعي وأبو حنيفة، وإن جمعه^(١٥) إلى

(١) (المعنى) (١٧/٢٩)

(٢) (١٧/٢٩)

في الشافعي،
.....

ويقل الاعتكاف على المشهور، فإنه يؤرق فيه. وفي الصولي^(١٦) الاعتكاف حائز في كل مسجد، فإن لم يكن المسجد حائزاً، فالخروج للجمعة واجب إجماعاً، وإذا خرج يقل اعتكافه عند الشافعي، فيحتاج إلى ربة حادثة لها يستقيطه، كذا تطوعاً، ولا يطاق ما أني حديثاً. انتهى قدس سره. قال: ثالث برهان آخر أحمد كما مبني في بدعها أي يدع الجمعة، قال: مؤرقاني، وهو مذهب ربي بطلان اعتكافه دلالة. انتهى

قال الشافعي^(١٧) أما لمساعد النبي فاقول فيها الجمعة، فإما بقره الاعتكاف فيها أو خلاف الاعتكاف فتصور في وقت صلاة الجمعة، لأنه يقتضي أن، أمير مسوعين، أحدهما انتحلت عن الجمعة، والثاني الخروج عن الاعتكاف في الجمعة، وذلك يقل اعتكافه في المشهور من مذهب مالك، وقد روي عن أصحابهم عن مالك الخروج إلى الجمعة فلا ينقض اعتكافه، انتهى

وفي المخرج الكبير^(١٨) للدردق: صحت بمطير مسجد من لا مسجد منه إلا أنه لم فيه الجمعة، والعمل أنه يجب في زمن اعتكافه، والجماع هو المستحب، وإن اعتكف من يجب عليه الجمعة في غير الجامع خرج لها وجوباً، ويقل اعتكافه، وينقضه، فإن لم يخرج أنه ولا يثبت على الفقهاء. انتهى.

وقوله: من ذلك ما خالفه الشافعي، وفي المخرج الإذاع^(١٩) التركي الثالث: المسجد فلا يخرج في غيره، والجامع أولى الكثرة الجماعية، ولذا

(١٦) (١٣١٧/١٠)

(١٧) (١٣١٧/١٠)

(١٨) (١٣١٧/١٠)

(١٩) (١٣١٧/١٠)

يحتاج إلى خروج للجمعة، وخروجاً من خلاف من أوجبه، من أو ظهر منه متابعة فيها يوم جمعة، وكان من نذر جمعة ولم يشترط الخروج لها وجب له الخروج، لأن خروجه لها يصل نذره، انتهى.

وفي حاشيته: قوله: رغب الجامع، أي لأجل الجمعة، فتم اعتكاف في غيره صح الاعتكاف، ولا أتم ترك الجمعة، انتهى.

ولا يبطل الخروج للجمعة عند التحالة والتحنية. وفيه دليل التعريب، ولا يبطل إن عرج لجمعة نذرته، لأن الخروج إليها معناه لا بد منه، وأوقات الاعتكاف التي تختلف الجمعة لا تسلم منه، فصار الخروج إليها كالتمسك، انتهى.

قال المصنف^(١) لا يجوز الاعتكاف إلا في مسجد تقام الجمعة فيه، لأن الجماعة واجبة، والاعتكاف في غيره يقتضي إلى أحد أمرين إما ترك الجماعة الواجبة، وما خروجه إليها، فيترك الخروج كثيراً مع إمكان التحريم منه، وذلك منافي للاعتكاف، ولا يصح الاعتكاف في غير مسجد إذا كان المبتكف رجلاً، لا يعم في هذا بين أهل العلم خلافاً، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَمَلُكُمْ فِي الْكَلْبَةِ﴾^(٢) فخصوا بذلك، وفي حديث عائشة عند الدارقطني: «الجمعة لله وحده، أن لا يخرج إلا الحاجة إلا أن، ولا اعتكاف إلا في مسجد جماعة، وتكون الشامي في شرائطه موضعاً تقام فيه الجمعة لا يصح للأخبار، ولأن الجمعة لا تترك، فلا يضر وجوب الخروج إليها، ولو كان الجمع شام فيه الجمعة وحده، لا يقتضي فيه غيرها، ثم يصح الاعتكاف فيه»، صح عند مالك والشامي

(١) (المصنف) ٤/٤٦١

(٢) سورة البقرة الآية ١٨٧

قَالَ كَانَ مَسْجِدًا لَا يُخْلَعُ فِيهِ الْخُفَّاءُ وَلَا يُجِبُ غُيَّ مَحْجَه بِأَنَّهُ
 أَهْلُهُ فِي مَسْجِدٍ سَوَاءٍ. سَأَلِي لَا أَرَى بَأْسًا بِالْإِعْتِكَافِ فِيهِ. لِأَنَّ اللَّهَ
 يَبَارِكُ بِعَمَلِي قَالَ: وَرَأَيْتُ.....

ومنه: الاختلاف أن الجماعة واجبة عندنا، فيلزم الخروج إليها، فيفسد
 اعتكافه، وعدمه ليست واجبة، وإن كان اعتكافه منه غير وقت الصلاة؛ كليله
 أو بعض يوم، حار في كل مسجد لعدم المانع، انتهى مختصراً.

وهي «التهذبة»^(١). لا يخرج من المسجد إلا لحاجة لا بد، والجمعة،
 أما الحاجة فلحديث عائشة، وأما الجمعة فلأنها من أهم حوائجه، وهي معلوم
 وقوعه، وقال الشافعي: الخروج إليها مفسد، لأنه يمكنه الاعتكاف في
 المجتمع. ونحن نقول: الاعتكاف، في كل مسجد مشروع، وإذا صبح المشروع
 فالتفردة مغلظة في الخروج، انتهى.

قلت: رايضاً الاعتكاف في الجامع يكون سبباً لكثرة مشيه برغبته عن
 المسجد بعد منزله، فالخروج في الأسبوع مرة للجمعة أهون عن عبثه ساهات
 في كل يوم، وبيلة، على أن فيه إضلاء المسامحة عن الاعتكاف وحرصها، كما
 قاله الزيلعي.

فإن كان أي: المسجد الذي اعتكف فيه، والظاهر أن مفا من كلام
 مالك، رضي الله عنه - كما يدل عليه قوله - لا أرى به بأساً بصيغته فتعقلتم،
 وميز صاحب «الصارفة» هذا الكلام عن الكلام السابق، إذ قال: «قال» وهو قوية
 أخرى، (مسجداً لا يجتمع فيه الجمعة، ولا يحب على صاحبه إثبات الجمعة في
 مسجد آخر سواء) أي: سوى المسجد الذي اعتكف فيه، وذلك إما لانقضاء
 مدة اعتكافه قبل مجيء الجمعة أو بكون المعتكف ممن لا يحب فيه الجمعة،
 أعني لا أرى بأساً وخارجاً (بالاعتكاف فيه) أي: في مسجد لا يجتمع فيه، ثم
 ذكر دليلاً لذلك، فقال: (لأن الله تبارك وتعالى قال: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُعْبَدُوا﴾)

«... في المساجد...»

... في المساجد...
... في المساجد...
... في المساجد...

... في المساجد...
... في المساجد...
... في المساجد...
... في المساجد...
... في المساجد...
... في المساجد...
... في المساجد...
... في المساجد...
... في المساجد...
... في المساجد...

... في المساجد...
... في المساجد...
... في المساجد...
... في المساجد...
... في المساجد...
... في المساجد...
... في المساجد...
... في المساجد...
... في المساجد...
... في المساجد...

(١) سورة البقرة الآية ١٨٨.

(٢) سفر فتح سرية ١/ ١٩٩.

عن أبي مالك: إذا ثبت الاعتكاف لأمر لم يسجد التمتع الحائض فيه.

مسجد الجماعة في فروع المالكية من «سنة» والشرح الكبير وغيرهما، وفي «الدرر تسعة»^(١) الاعتكاف حر لميث ذكر في «سجد جماعة حر من له عام ومؤخر، أدت فيه الخمس أو لا، وبحر الإلهام: الشرائع أداء الخمس فيه، وصححه بعضهم، وقالوا: أي صاحبه من يصح في كل مسجد، وصححه الشروعي، وأما الجامع فيصح فيه مطلقاً اتفاقاً، قال ابن عثيمين: أي وإن لم يصلاه فيه المداومة، انتهى.

وحلف أهل النقل في بيان مدته، الإمام أحمد - رضي الله عنه - وفي «الترغيب والترهيب»^(٢) لا يصح إلا في مسجد، فقام به الجماعة، لأن الاعتكاف من غيره ينقص، إلا إلى ترك الجماعة، أو تكرار الخروج إليها كثيراً مع إكثارة التحرر، لا من لا تليزم الجماعة، كالمرأة والمعتذر والعبد، ويصح اعتكافه في كل مسجد، وقد من اعتكف من الشروق إلى الزوال مثلاً سوى مسجد بينهما، وهو لموضع المسجد للصلاة في ليلته، لأنه ليس بمسجد حقيقة ولا حكمه، والله أعلم بالجامع أفضل لرجل يتحلل اعتكافه حينئذ، انتهى.

وفي «الفتاوى»^(٣) قال في «الإنصاف»: لا يحلوا الاعتكاف إلا من يأتي عليه في مدة اعتكافه فعل صلاة وهو حسن قنونه الصلاة أو لا، فإذا ما أت عليه في مدة اعتكافه فعل صلاة فهذا يصح اعتكافه في كل مسجد، وإن أت عليه في مدة اعتكافه فعل صلاة لم يصح إلا في مسجد، انتهى فيه الجماعة على الصحيح من السلف، انتهى.

أما عانت: ولا يثبت لاعتكاف إلا في المسجد الذي اعتكف فيه: أي.

(١) (٣٩٢/٢١)

(٢) (١١٦/١١)

(٣) (٦٨٠/٤٤)

إِلَّا أَنْ يَكُونَ خِدْوَةً فِي رَحِيَةٍ مِنْ رِحَابِ الْمَسْجِدِ.

وَلَمْ أَسْمَعْ أَنَّ الْمُعْتَكِفَ يَضْرِبُ بِنَاءً لَيْسَ فِيهِ، إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ، أَوْ فِي رَحِيَةٍ مِنْ رِحَابِ الْمَسْجِدِ.

بَدَأَ لِعَتِكَافٍ فِيهِ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ خِدْوَةً) بِكسر الخاء الموحدة وسوحد، أَيْ خِيَمَةً: قَالَ الْقُتَيْبِيُّ^(١) هُوَ الْخِيَمَةُ مِنْ وَبَرٍ أَوْ صَرْفٍ، وَلَا يَكُونُ مِنْ شَعْرِ، (فِي رَحِيَةٍ) أَصْلُ الرَحِيَّةِ: السَّعَةُ، وَمِنْ مَرَجٍ، أَيْ لَقِبت رَحِيَةً رَسْعَةً، قَالَ فِي «الْمَجْمَعِ»: رَحِيَةُ الْمَسْجِدِ سَاحَتُهُ، (مِنْ رِحَابِ الْمَسْجِدِ) قَالَ الْبَاجِي: يَرِيدُ صَحْنُ الْمَسْجِدِ دَاخِلَهُ، وَأَمَّا خَارِجُ الْمَسْجِدِ فَلَا يَجُوزُ لِلْعَتِكَافِ فِيهِ.

وَقَالَ الْمُؤَوَّقِيُّ^(٢) ظَاهِرُ كَلَامِ الْخُرْقِيِّ أَنَّ رَحِيَةَ الْمَسْجِدِ لَيْسَتْ مِنْهُ. وَلَيْسَ لِلْمُعْتَكِفِ الْخُرُوجُ إِلَيْهَا. لَفْظُهُ - أَيْ الْخُرْقِيُّ - فِي الْحَاضِرِ: يَضْرِبُ نَها خِيَمَةً فِي الرَحِيَّةِ، وَالْحَاضِرُ مَسْتَوَةٌ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا، وَرَوَى عَنِ الْمُرُورِيِّ: أَنَّ الْمُعْتَكِفَ يَخْرُجُ إِلَى رَحِيَةِ الْمَسْجِدِ عَمَّا فِي الْمَسْجِدِ، قَالَ لِقَاضِي: إِنْ كَانَ عَلَيْهَا حَائِطٌ وَبَابٌ فَهِيَ كَالْمَسْجِدِ، لِأَنَّهَا مَعَهُ وَثَاقَةٌ لَهُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَحْصُوتَةً لَمْ يَنْبَغِ نَها حِكْمُ الْمَسْجِدِ، فَكَأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْمُرَايَتَيْنِ، وَجَعَلَهُمَا عَلَى اخْتِلَافِ الْعَالَمَيْنِ، انْتَهَى.

(قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ أَسْمَعْ) أَيْ مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْمُعْتَكِفَ يَضْرِبُ هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْهِنْدِيَّةِ مِنَ الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ. وَفِي جَمِيعِ الْمِصْرِيَّةِ: يَضْرِبُ، وَهُوَ وَاصِحٌ، وَالْأَوَّلُ اقْتِعَالٌ مِنَ الضَّرْبِ، قَالَ صَاحِبُ «الْمَجْمَعِ» فِي حَدِيثٍ: يَضْرِبُ بِنَاءً فِي الْمَسْجِدِ، أَيْ يَنْصِبُهُ، وَيَقِيْمُهُ عَلَى أَوْدَانِ مَضْرُوبَةٍ فِي الْأَرْضِ، انْتَهَى. (بِنَاءً لَيْسَ) بَزْنَةُ الْمُضَارَعِ، مِنَ الْيَتْرُونَةِ، (فِيهِ) أَيْ فِي ذَا السَّاءِ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ، (إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ أَوْ فِي رَحِيَةٍ مِنْ رِحَابِ الْمَسْجِدِ) ثُمَّ ذَكَرَ الْحُجَّةَ لِذَلِكَ، فَقَالَ:

(١) أَحْمَدُ الْقَارِي (١١١/١٤٧).

(٢) تَهْزُؤُ الْمُعْتَكِفِ (١٨٧/٣).

عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من اعتكف في المسجد فمات لم يمت حتى يبعث الله تعالى روحه في الجنة» (١).
 وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من اعتكف في المسجد فمات لم يمت حتى يبعث الله تعالى روحه في الجنة» (٢).

والمراد من هذا الحديث أن من اعتكف في المسجد فمات لم يمت حتى يبعث الله تعالى روحه في الجنة. وهذا الحديث يدل على أن الاعتكاف في المسجد له أجر كبير، وأنه من الأعمال الصالحة التي يثاب عليها المسلم. وهذا الحديث يدل أيضاً على أن الاعتكاف في المسجد له أثر في حياة المسلم بعد موته، وأنه من الأعمال الصالحة التي يثاب عليها المسلم.

والمعنى من هذا الكلام محتمل ومحمول.

الأول: أن الاعتكاف لا يجوز له أن يثبت في غير المسجد من مواضع أخرى. وهذا فسر شراح الشرح، وهذا ظاهر، وتسمية إجماعاً، كالقول: «فمن اعتكف في المسجد فمات لم يمت حتى يبعث الله تعالى روحه في الجنة». وهذا ظاهر، فلهذا الذي لا يدخل تحت الاعتكاف، إلا ما كان في المسجد. وهذا كذا إذا كانت رغبة المسجد من المسجد، وأما إن كانت خارج المسجد فالتامة أيضاً خلافه.

والثاني: أن يكون محال التمتع أو الاعتكاف لا يكون أن يعتكف في المسجد الذي له الاعتكاف فيه، كما من غيره يعبد في أول كلام المسجد بهذه الصفة، فيثبت تكوّن الصلاة خلاله، ويقدم لربها أن يخرج إلى الجامع مذهباً على التمام، والعلوية، والحقية والخاصة، ثم إن كانت في الجامع لا بعد هذا الحظ، لأنه محال حكاية، لكنه كثر، كما صرح في قوله عظيم، وهذا بعد الحديث، قال الموفق: وإذا سمع الجماعة من أوتى أن يعتكف في الجامع فله ذلك، لأنه محال للاعتكاف، والمكان لا يمنع للاعتكاف ما به فوج من ذلك أو غير، انتهى.

والمراد من هذا الحديث أن من اعتكف في المسجد فمات لم يمت حتى يبعث الله تعالى روحه في الجنة.

«أولاً في السجدة بغير التمام»

.....

والإمام^(١) لأن ظهر المسجد ليس من المسجد، ولذلك لا تؤدى فيه الجمعة، وإن كانت تؤدى خارج المسجد بحيث لا يجوز الاعتكاف فيه، إذا لم يكن جزءاً من المسجد، فوق ظهر المسجد مثله، عن حكم المسجد، وقال لا يجوز الاعتكاف به أولى وأحرر، انتهى

قلت: هذا عند الإمام باختلاف الأربعة الثلاثة، فإن سطح المسجد عليهم في حكم المسجد، كما صرح به في «بيل المأوى» من مروج العباد، وقد غيبت الحاجة المحتاج، إذ قال: سواء سطحه وروشته، وقد عدا جليله، كما عدا في من المسجد.

وحكي نصيحتي^(٢) أنما الأربعة على ذلك، إذ قال: يجوز ثمعتك معوض سطح المسجد، لأنه من جنته، ولذا يقع الجنب من الميث فيه، وهذا قول أبي حنيفة ومالك، والشافعي، ولا أعلم فيه مخالفاً، ويجوز أن يبيت فيه النبي

«أولاً في السجدة» هو القسم الذي يؤدى به، أطلقت على العبادة التي يؤدى بحسب شرائع الاعتكاف، وهذا قال (يعني القومعة)، قال في معنى: أنه لا يجوز الاعتكاف في السجدة، ووجه ذلك أن السجدة يختص به من المسجد، لأن موضعها من غير العبادة، إذا اتخذ للإعلام ما ذكره، فلهذا يجوز الاعتكاف فيه، قال: المسجد فيه لا يختص، انتهى، قلت: وقد ثبت عند الحنفية لا يصح الاعتكاف فيه، إذا كان خارج المسجد، لأنه ليس من المسجد، وإن كان داخله فلا بأس بذلك

ثم أحسنوا ههنا في مسألة أخرى، وهي ما قال في معنى: «على يوفى

(١) - الحنفية (٢٩، ٣٠)

(٢) - (١٧٢، ١٧٣)

المعتكف في النار أم لا؟ اعتكف في ذلك قول مالك^(١) فنع من مرة. وأما أخرى، وجه المنع أنه من غير المسجد، فلم يمكن الخروج إليه لحاجة يمكن الإتيان بها في المسجد، كما توخرج للأكل، ووجه ثرواية^(٢) أن هذا معنى براد لمصلحة، فلم ينفذ الاعتكاف بالخروج إليه كالتصاهرة، وقال الإمام السرخسي من الحنفية: وصعود المعتكف على المنطة لا يفسد اعتكافه، أما إذا كان باب المنطة في المسجد فهو والصعود على سطح المسجد سواء، وإن كان بابها خارج المسجد كذلك، ومن أصحابنا من يقول هذا قولهما.

وأما عند أبي حنيفة، فينبغي أن يفسد للخروج من المسجد من غير ضرورة، والأصح أنه قولهم جميعاً، واستحسن أبو حنيفة هذا، لأنه من حكمة حاجته، فإن مسجده إما كان محتكماً لإقامة الصلاة فيه بالجمعة، وذلك إما يتأتى بالأذان، وهو بهذا الخروج غير معرض عن تعظيم الجمعة أصلاً، بل مانع فيما يزيد في تعظيم الجمعة، فلهذا لا يفسد اعتكافه، انتهى.

وقال المؤلف^(٣): إن خرج إلى منارة خارج المسجد للأذان بطل اعتكافه، فإن أبو الخطاب. ويحتمل أن لا يفسد، لأن منارة المسجد كالمختصة له، انتهى.

وفي الشرح الإقناع^(٤): من فروع الشافعية: لا ينقطع التتابع بخروج مؤذن راتب إلى منارة مفصلة عن المسجد قريبة منه للأذان، لأنها مبنية له، معدودة

(١) قال ابن عبد البر: واعتكف بعد البتة لثبوت، كره ذلك مالك وثالث. وقال: لا يصح على ظهر المسجد، فإن أمر حيفه إن فعل لم يضر شيء ولا يفسد اعتكافه ولو كانت خارج المسجد، وهو قول الشافعي «الاستدكار» (١٠/٢٨٨).

(٢) هكذا في الأصل، والمظهر الإجماع.

(٣) «المعنى» (٤/٢٧٢).

(٤) (١/٤٠١).

وهو المصعب. وعلم هذا إذا دخل المعتكف قبل العصر أو معه، فلا يجوز ما لم يصم ثم ليلة في يوم تقبل، سواء كان الاعتكاف متوياً - أي متوياً - أو مذكوراً، وقبل أن آتاه يوم فقط، وحيثما إذا دخل قبل الفجر أو معه آخر ذلك اليوم انتهى.

وعلم بذلك أن ما ذكره الرواقى: استحباً، من أن أحد الثوبين - وهو خلاف المعتكف عند الحنفى - ولكن الزرقانى مالكي فهو أحكام به، فيمكن أن يكون ذلك هو المرحح عنده.

وبط الخلاف فيه ابن رشد في «المقدمة» والعسوي أيضاً فارجع إليهما أو شدة. ولا تغد على ذلك عند المتأخريين، بل يكفي ثبوت فوق الطمأنينة في الركوع، كما صرح به في فروعه. فلا يحتاج أن الدخول أول الليل أو آخره، وكذلك عند الحنابلة، ففي «الرد المحتار» (١) الاعتكاف لزوم مسح ولو ساعة، وكذلك عند الحنفية، ففي «المختار» (٢) أنه على ساعة من ليل أو نهار عند محمد، وهو ظاهر الرواية عن الإمام، بناءً على المسامحة، وبه انتهى انتهى.

قال ابن رشد (٣): أما زمان الاعتكاف فلا حد لأكثره عنده، وإن كان كلهم يختار العشر الأخير، من يجوز الدهر كله بقا مطلقاً عند من لا يرى الصوم من شروطه، وإما ١٥ أيام التي لا يجوز صومها عند من يرى الصوم من شروطه، وأما أنه فيهم اختصوا فيه، فذلك لأشانهن وفي حنيفة وأكثر الفقهاء لا حد له، واختلف عن مالك في ذلك، فقبل ثلاثة أيام،

(١) (١٤٥/١)

(٢) (١٩٨/٣)

(٣) بداية المجتهد (١/٣٩١).

الضجر من أوله، وهو قول الثبت وزعم، لأنه يفرض كان إذا أراد أن يعتكف صلى الصبح ثم دخل معتكفاً، متفق عليه.

ولما: أنه نذر الشهر، وأوله غروب الشمس، ولذا نحل النذور المختلفة به، روجب أن يدخل قبل الغروب يستوفي جميع الشهر، فإنه لا يمكن إلا بذلك، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وأما الحديث فقد أنشد عبد المير^(١) لا أعلم أحداً من الفقهاء قال به على أن العبر إنما هو في انقضاء معتق شاه دخل، وفي مسألتنا نذر شهراً فبشره اعتكاف شهر كامل، ولا يحصل إلا أن يدخل فيه قبل غروب الشمس من أوله، ويخرج بعد غروبها من آخره، فأشبه ما لو نذر اعتكاف يوم، فإنه يلزمه الدخول فيه قبل طلوع صبحه ويخرج بعد غروب شمسها، انتهى.

وفي المروعي المربع^(٢)، ومن نذر زمناً معيناً كعشر نفي الجمعة، دخل معتكفاً قبل ليلة الأولى، فدخل قبل الغروب من اليوم الذي قبله، وخرج من معتكفه بعد غروب الشمس آخر يوم به، وإن نذر يوماً دخل قبل صبحه ونأخر حتى تغرب شمسها، ولا تدخل ليلة يوم شره كيوم ليلة نذرهما، انتهى.

وعند المحققين كما في فروعه من الهداية^(٣) و«البحر» وغيرهما: لزمه اثباتي بدو اعتكاف أيام، وكفا باعتكاف يومين عندئذ، وقال أبو يوسف في التنبيه لا تدخل إلا الليلة الوسطى، وأما لو نذر اعتكاف يوم لزمه ولا يدخل فيه الليلة، وإن سوى الليلة معه لزمه، ولو نذر اعتكاف ليلة لم يصح ما ثم سويها اليوم، لأن الصوم شرط في الاعتكاف المفرد، والليل ليست بعمل الصوم فلا تدخل إلا تبعاً.

(١) انظر زاد المسكن (١٠: ٤٠٩، ٣١١)

(٢) ٤٢٨/١

ومنه "الاعتكاف"^(١) إنا قالنا قد علمنا أن اعتكف يومًا، يصبح نذره، وعليه أن يعتكف يومًا واحدًا فمؤممه، والاعتكاف يومًا، فإنه لم يأت به حتى يدخل المسجد قبل طلوع الفجر، فبطل اعتكافه، وهو فيه، فيه كفا، يومه ذلك ويخرج منه بعد طروق الشمس، انتهى.

والثالث: الاعتكاف المنصور، قال الشافعي^(٢)، "إن أحث شكوك العشر الأولى حر من يعتكف نظرًا ما ذكره من رواية أحمد بن حنبل، فنه روايتان، إحداهما: يدخل قبل طروق الشمس من ليلة إحدى وعشرين - لما روي عن ابن مسعود: "أن رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان، حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين، وهو الليلة التي يخرج في صبيحتها من اعتكافه، قال: من كان يعتكف يعني ما يعتكف العشر الأواخر، دخل عليه، ولأن العشر يعني عدة عدة النبائي، منها عدة الفجر، وأول الثاني العشر ليلة إحدى وعشرين

والرواية الثانية: يدخل بعد صلاة الصبح، فإن حنبل قال أحمد: "حدثني أن دخل قبل الفجر، ولكن حدث عاتكة، أم النبي ﷺ خات بصلي الشجر ثم دخل منتهه". وبهذا من الأوراضي وإسحاق، وإن ما اعتكف العشر حتى وفيت دخول الرايات جميعًا، انتهى.

قلت: اعتكاف العشر الأخير من رمضان الذي اعتكفه ﷺ وهو المنصور، وهو الذي اتفق عليه الأئمة الأربعة، قال الحافظ تحت حديث عاتكة المذكور في كلام العلامة ابن رزقي^(٣)، "نه في أول الثواب الذي يدخل فيه لم يعتكف بعد صلاة الصبح، وهو قول الأوزاعي والشافعي والنوري، وقال

(١) تنقيح الصالح (٢/٢٧٦)

(٢) نفس، ٢٨٥/٢٨٥

(٣) (٢/٧٦)

الأئمة الأربعة وطائفة: يدخل قبل غروب الشمس، وتأولوا الحديث على أنه دخل من أول الليل، ولكن إنما تغلى بنفسه في المكان الذي أحله لنفسه بعد صلاة الصبح، انتهى.

وفي شرح الإحياء: والمراد بالاعتراف الآخر هي الليالي، وكان يعتكف الأيام معها أيضاً، فلم يكن يقتصر على اعتكاف الليالي، وإنما اقتصر على ذكرها على عادة العرب في التاريخ بها، وهذا يدل على دخوله محل الاعتكاف قبل غروب الشمس ليلة العادي والعشرين ولا ثم يكن اعتكف العشر بكمالها، وهذا هو المعتبر عند الجمهور لمن أراد اعتكاف عشر أو شهر، وبه قالت الأئمة الأربعة، وحكاها الترمذي عن الثوري.

وقال آخرون: بل يبدأ من أول النهار، وهو قول الأوزاعي وغيره، وحكاها الترمذي عن أحمد، والنوري في «شرح مسلم» عن الثوري، وصححه ابن العربي، وقال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً من فقهاء الأمصار قال به إلا الأوزاعي والليث، وقال به طائفة من التابعين، انتهى.

وقال أبو العنبي في شرح الترمذي تحت قوله: صلى الفجر ثم دخل معتكفاً: احتج به من يقول: بدأ الاعتكاف من أول النهار، وبه قال الأوزاعي والثوري، وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد: يدخل قبل الغروب إذا أراد اعتكاف شهر أو اعتكاف عشر، وتأولوا الحديث على أنه دخل المعتكف، وانقطع فيه، وتغلى بنفسه بعد الصبح، لا أن ذلك الوقت ابتداء الاعتكاف، بل كان من قبل الغروب معتكفاً، وهكذا حكاه عن النوري المناوي في شرح الجامع الصغير وقال: وبه قال الأئمة الأربعة، ذكره المراتي، انتهى.

فلمن هذا كله أن ما وقع الاختلاف في بيان مذهب الإمام أحمد مبني على اختلاف الروايتين عنه، وإذا تحققت ذلك فاعلم أن كلام الإمام مالك - رضي الله عنه - لا يتعلق بالوجه الثالث، ولا ذكر فيه اعتكافه قَبْلَ، ويمكن

والسحابة فاسعمل مايمكنه، لا يدبر من لعبه سقما يشغل به من
الانصراف، أو غيره، رفق بأمر بارك الله في خلقه بعض ما جرم
فيهم، ومصلحة خلقه، وأن يأمر بجمع ماله، أو شيء، لا يشغل في
نفسه، فلا يأمر بذلك أو كذا حشوا، إلا بأمر ملك من مكلفه إذا

خطبه على الأوجس الأول من السبوت والمندور، وكلاهما خلافتان عند الأئمة، فلا يصح نقله لاشاق على ذلك، ولذا شرح الشافعي^(١) كلام الإمام مالك بغير ذلك، وذكر فيه العجاف فقال: رجع كما قال بغير إعتكاف أن يدخل من مكة قبل الغروب، فإن دخل بعد الغروب قبل الفجر لم يجزى عند الشافعي أبي محمد، ولا يجرى عند سحنون وابن الماجشون، أنه قال: لم يفتة، وجد ما قال أبو محمد، أن الليلة باحلة معاً، واليقين بالاعتكاف اقتدار، فإذا شئنا استصود من العبادة ثم يطلها لإختلال نومها، ووجه ما قال سحنون أنه زعم للاعتكاف ففي بعض كالصوم، انتهى مختصراً

وقال المؤلف: والمعتكف يستعمل باعتكافه، لا بعرض لغيره، مما يشغل به من التجارة؛ إلا أن تكون حقيقته كما سألني (أو غيرها)، من أعمال شتى. وأولا بأس بأن يأمر المعتكف؛ إذ في السج الهندية بعد ذلك ببعض حاجته، وليست هذه الزيادة في المصرية، وعلى النج الهندية. وما يأتي من قوله: بغيره، أمر آخر. بيان وتشيل لبعض حاجته، (بغيره)، قال في المجموع: جميعه التحمل ما يكون منه معاشه كالصناعة والتجارة والراعي وغيرها أو مصلحته (أو أهله). لا بأس أن يأمر أحدا (ببيع ماله أو) يأمر (بشيء) وعمل آخر (لا يسفله في نفسه، فلا بأس بذلك إذا كان حقيقا). سأل (أو يأمر بذلك من يكتبه إياه) أو يعمله بنفسه في المسجد، إذا كان حقيقا.

والحاصل: أنه ينبغي أن يكون مستعلاً في العبادة، ولا يصح وقته في الأمور الدنيوية إلا أن يكون قليلاً من ذلك فلا بأس به، قال ابن رشد: أجاز مالك له البيع والشراء وإن بقي عقد الشكاح، وعانقه غيره في ذلك، انتهى.

وقال انداظر^(١) الجمهور على أنه لا يكره فيه إلا ما يكره في المسجد، وعن مالك: نكره فيه الصنائع والمجرف حتى طُفب العلم، انتهى. وقال النعني^(٢) عن مالك: إنه إذا استغل بحرفته في المسجد بطل اعتكافه؛ وحكى عن القديم للشافعي، وخصصه بعضهم بالاعتكاف المستور، انتهى.

قلت: هذا خلاف المصنوع من مالك، ففي «المداونة»: قيل لأبن القاسم ما قول مالك بي للمعتكف، أبشترى ويبيع في حال اعتكافه؟ فقال: نعم إذا كان شيئاً حليفاً لا يشعله في عيش نفسه، انتهى. نعم لا يجوز عبد أحمد، وفي «الروض المربع»^(٣) ولا يجوز البيع ولا الشراء فيه للمعتكف وغيره ولا يصح، انتهى.

وسأني كذلك قريباً عن «المنهي»^(٤) وفيه التصريح الثالث عن الإمام أحمد في جواب أبي طاهر إذ سأله عن الخيطة، وفيه أيضاً لا يجوز له أن يبيع ويشترى إلا ما لا بد منه من طعام أو نحو ذلك، فأما التجارة والأخذ والعطاء فلا يجوز شيء من ذلك، وقال الشافعي: لا بأس أن يبيع ويشترى ويخبط ويتحدث ما لم يكن متعمداً.

ولنا: ما روي من انتهى عن البيع في المسجد، فإذا نهى في غير

(١) انظر: وضع النجاشي، (٢٧٣/٤)، «الاعتكاف»، (٢٨٩/١٠٠).

(٢) اعتكاف القاري، (٢٧٢/٨).

(٣) (٤٠٩/٩).

(٤) (٢٧٨/٤).

١٠. وذلك: ألم أسمع أحداً من أهل العلم يذكر في الاعتكاف تسديداً، وربما لا اعتكاف عمل بين الأعمال، مثل الصلاة والصيام والحج، وما أشبه ذلك بين الأعمال، ما كان من ذلك فريضة أو نافلة، فمن دخل في شيء من ذلك، فإنه يفعل بها ما في السنة.

الاعتكاف فيه أولى، وإب الصفة فظاهر كلام الخروفي أنه لا يجوز منها ما يكسب، كأنها منزلة التجارة بالبيع والشراء، ويجوز ما يضمنه نفسه كصياغة قميصه ونحوه، روى لسروزي قال: سألت أبا عبد الله عن المعتكف أن يخبز، قال: لا ينبغي أن يعتكف إذا كان يريد أن يفعل، وقال القاضي: لا يجوز الصياغة في المسجد، سواء كان محتاجاً إليها أو لم يكن، قل أو كثرة، لأن ذلك معينة، أو يشغل عن الاعتكاف، فأنه البيع والشراء فيه، والأولى أن يباح له ما يحتاج إليه من ذلك إذا كان يسيراً، مثل أن يشتري قميصه فيخبزه، انتهى.

وفي الدر المختار^(١) وخص المعتكف بأكل وشرب وعقد احتاج إليه نفسه أو عباده فلو لجارة ثوبه، قال ابن عابدين: أي وإن لم يحضر البعده، اختاره قاضيخان، ورجحه الترمذي، لأنه منقطع إلى الله، فلا ينبغي له أن يشتغل بأمر الدنيا، بكونه تحريماً إحضار مبيع فيه، كما كره مباحة غير المعتكف مطلقاً، انتهى.

(قال مالك: ولم أسمع أحداً من أهل العلم يذكر) ويصح (في الاعتكاف شرطاً) يخرج عن سنة الاعتكاف، ويصح له ما يباح في الاعتكاف من الأعمال، وإنما لا اعتكاف عمل من الأعمال، المنتهية (مثل الصلاة والصيام والحج، وما أشبه ذلك من الأعمال) كالعمرة والنوافل، ما كان من ذلك، أي المذكور من الأعمال (فريضة أو نافلة) سواء، لا فرق بين الفريضة والنافلة، فمن دخل في شيء من ذلك، أي المذكور من الأعمال، فإنه يعمل بها متى وعرف (من السنة) ولا يفعه شرط

عن أبي بصير عن محمد بن زياد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا كان في المسجد من كان عليه ثياب من غير ثياب الصلاة فليخرج من المسجد. قالوا: يا أبا عبد الله، فماذا يصنع إذا كان في المسجد من كان عليه ثياب من غير ثياب الصلاة؟ قال: فليخرج من المسجد. قالوا: يا أبا عبد الله، فماذا يصنع إذا كان في المسجد من كان عليه ثياب من غير ثياب الصلاة؟ قال: فليخرج من المسجد.

الخروج مثلاً بشرط أنه من شاء يخرج من الصلاة فلا ينفعه ذلك فكذلك الاعتكاف

وليس بجائز أن لا يجزئ في ذلك من كان عليه ثياب من غير ثياب الصلاة. لا يجزئ بشرط من الأعمال في النجس المصروفة، وبشرط من العجز عن النهي، والنهي لا يجزئ شرطاً قبل الدخول في الاعتكاف.

ولا يصح أن لا يجزئ بعد الدخول فيه، أو بعد اعتكاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أو غيره من الأنبياء، ولم يفل عن أحد منهم الشرط فلا شرط فيه شيء، والخاص أن لا لا شرط في الاعتكاف ليس شيء، والنسالة خلافية عند الأئمة، تقدم شيء منها في أول اعتكاف

قال ابن رشد^(١): اختلفوا أيضاً على صحة تكلف أن بشرط فعل شيء من مبدء الاعتكاف فينبغي شرطه في الإباحة أو ليس ينفعه ذلك مثل أن بشرط شهوة حارة أو غير ذلك، فكثر الفقهاء على أنه شرط لا ينفع، وأنه إن فعل بطل اعتكافه، وكان الشافعي: ينفعه شرطه.

والسبب في اختلافهم تشبيه الاعتكاف بالتحج في أن كليهما عبادة مائة لكثير من المساجد، والاشتراط في الحج إما صار إليه من زعم، لم يثبت صراحة، لكن هذا الأصل مختلف فيه في الحج، فالتقياس عليه ضعيف عند الخصم المختلف له انتهى.

وفى شرح الإحياء للزبيدي إذا شرط في بقاء الخروج منه، إذ عارض عارض مخرج شرطاً، أي عند الاستعداد، لأن الاعتكاف بقاء، فإتباعه التزم.

(١) انظر: مبادئ المختار (٢: ٣١٧).

فيجب بحسب الأثر، وعن صاحب «التفريب» والحافظي حكاية قول آخر: لا يصح، لأنه شرط بخالف مضمّن الاعتكاف المتتابع، فليعلم، كما لو شرط أن يخرج للمحتاج، وبالأثرين قال أبو حنيفة، وبالثاني قال مالك، وعن أحمد روايتان كالثنتين، انتهى.

وبى صحة المتتابع: وإذا ذكر المدة المتتابع، وشرط الخروج تعارض مصالح مقصود لا يتأتى الاعتكاف مع الشرط في الظاهر، فإن غير متبناً لم يجاوزه والا خرج لكل عرض ونحوه متبناً صاحباً كلفه الأمير، لا نحو غيره؛ لأنها لا تسمى مقصوداً في مثل ذلك، أما لو شرط الخروج للمحتاج كشرط يخرج أو لمّا يجمع كجمع فيمثل بآراءه انتهى.

فإن المبرور^(١) إذا اشترط فعل ذلك أي: العبادة وشهود العتازة، فله فعله واحداً كان الاعتكاف أو تعلاً، وكان ذلك ما كان خربة كزيارته أهله أو رجل مصالح، وكذلك ما كان ما حاد ما يحتاج إليه كالتعمد في منزله فله فعله، فإن الأمر: سمحت قبا عند الله يسأل عن المعتكف بشرط أن يأكل في أهله؟ فقال: إذا اشترط قطع، قيل له: وتجب الشرط في الاعتكاف؟ قال: نعم، قلت: نعم، فبييت في أهله؟ قال: إذا كان تطوعاً جاز. انتهى. وتقديم الإجماع فيمن أجاز اشترط المتعمد في أهله.

ثم قال المبرور: وإن شرط التوطئة في اعتكافه، أو التزهد، أو التبع لتجارت أو التمسك بالصناعة في المسجد لم يجر، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُنَادِيكَ دُاعِيَ عَيْكُوهُ﴾^(٢) فاستراط ذلك اشتراط تمضية الله بمعنى: التمسك بالمسجد، فهي عنها في غير الاعتكاف، ففي الاعتكاف أولى، وسائر ما ذكرناه

(١) «المبرور» (٢/١٧١).

(٢) سورة البقرة الآية ١٨٧.

... ..

بشبه ذلك ولا حاجة إليه، فإن احتج إليه فلا يعتكف، لأن تراءى الاعتكاف -
أولى من فعل المنهي عنه، قال أبو طالب: سألت أحمد عن الاعتكاف بعمل
عمله من الحيطة وعبره^١، قال: ما يحيني أن يعمل، قلت: إن كان يحتاج؟
قال: إن كان يحتاج لا يعتكف، انتهى.

وفي «فروض المربع»^٢ ولا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة حيث وجب
عليه متابعاً ما لم يعين عليه، إلا أن يشترط في أداء اعتكافه الخروج إليها،
وكذا كل قرية سم تعين عليه، وما له مند^٣ كمشاء، ومبيت يته، لا الخروج
للتجارة، ولا التكسب ماصعة في المسجد، ولا الخروج من شاء، انتهى.
ونقدم في المتن بكتار الإمام مالك - رضي الله عنه - على الاشتراط. وهكذا
في «الفروع»، ولم أحده في عامة فروع الحنفية، بل فيها ما يوصى (في خلافه
إلا ما حكى صاحبه «الدر المختار» وعبره عن الحاجة: لو شرط وقت التدر أن
يخرج لعبادة مريض، وصلاة جنازة، وحضور مجلس علم، حاز ذلك،
فليحفظ.

قال ابن عابدس، ويشير إليه قوله في «الهداية» وغيرها عند قوله: ولا
يخرج لحاجة إلا أن لا، معلوم وقوعها، فلا بد من الخروج، مصر منى،
والحاصل أن ما يمتنع وقوعه يصير مستثنى حكماً وإن لم يشترط، وما لا فلا
إلا إذا شرطه، انتهى.

(فصل مالك الاعتكاف والحوار) بكر الميم (سواء) قال الباجي^٤ يريد
الحوار الذي بمعنى الاعتكاف هي التتابع يلزم فيه ما يلزم في الاعتكاف، وأما
الحوار الذي يفعله أهل مكة، فلأنما هو لزوم المسجد المشهور، والانقلاب

(١) (١٩/٢٥٠).

(٢) (٢٢) المتن (١٩/٢٥٠).

والاعتكاف يُقَرَّبُ وَيُزِيدُ وَالْبِدْوِيُّ سَوَاءٌ.

بأنبل، فإن ذلك لا يمنع شيئاً، وإنه أن يخرج في حوائجه، ولعبادة من يرضى، وشهود سترة، ويصطأ أهله وساريت حتى شاء، فهذا الجوار غير الجوار الذي عند مالك، انتهى.

قلت: وبسط الدردير في «الشرح الكبير» على الجوار، وحقق أن مطلق الجوار بمعنى الاعتكاف، واستفاد بالشواهد مختلف عنه.

وقال الميني^(١): قد اختلفوا: هل المجاورة الاعتكاف أو غيره؟ فقال عمرو بن دينار: الجوار والاعتكاف واحد، ومُبل عطية بن أبي رباح: أُرِيت الجوار والاعتكاف، أمثلان هما أو شيء واحد؟ قال: بل مما يختلفان، كانت بيوت النبي ﷺ في المسجد، فلما اعتكف في شهر رمضان خرج من بيوته إلى بطن المسجد فاعتكف فيه، فنت له: فإن قال إنسان: عليّ اعتكاف أيام، ففي جوفه لا بد؟ قال: نعم، وإن قال: عليّ جوار أيام في بيته أو في جوفه، إن شاء، هكذا رواه عبد الرزاق في «المصنف»: سهماً، قال شيخنا: وقول عمرو بن دينار هو الموافق للأحاديث، ولما ذكر صاحب «الإكمال» حدّ الاعتكاف قال: ويسمى جواراً انتهى.

وقال أيضاً في حديث الرحي: ثم فرّق بين المجاورة والاعتكاف بأن المجاورة قد يكون خارج المسجد بخلاف الاعتكاف، وورد عند مسلم في التفسير في حديث جابر: «جاورت بحراء شهراً فإني أضيف جوارياً» الحديث، وفي «الروض المربع»^(٢): الاعتكاف لزوم المسجد لخدمة الله، ويسمى جواراً (والاعتكاف للقرى) أي الساكن في القرية وهي ذو الأبنية أعظم من المدن، (والبدوي) أي: الساكن في البادية في الصحراء والبرية بالخيام وغيرها، (سواء)، أي في الأحكام، أي حكمهما فيما يحرم عليهما، وبماح نه، في الاعتكاف سواء، فكيفما يترقان في أمر الجمعة.

(١) انظر: «مقدمة ابن تيمية» (٢/٨٧٧).

(٢) (١/٤٥٦).

قال المصنف^(١): الموطأ في الاعتكاف محرق الإجماع فهو تعالى: «وَلَا تَتَّبِعُوا فِي الْأَيْدِ» فإن وطئ في الترح معاً اعتكاف بإجماع أهل العلم، حكاه أبو السنبر عتيق، وإن كان مائياً فكذا ذلك عند إيمان وأبي حنيفة ومات، وقال الشعبي: لا يقبل، ولا كدرة الموطأ. في ظاهر العكاف: هو ظاهر كلام الشافعي، وقول حطاء والسجني، وأهل المدينة، ومالك، وأهل العراق، والنوري، وأهل الشام، والأوزاعي، ومثل حنبل عن أحمد: أنه عليه كفارة، وهو قول الحسن والزهري وأبي ثور النخعي.

وأما العكاف دون الفرج إن كانت بغير طهارة فلا بأس به، مثل أن يغسل رأسه ثم يطوي رأسه، لأن حجة يذني يته عاتلة رأسه، فترحلته وهو مكف، وإن كانت عن شربة فهي محرمة لموت تعار: «وَلَا تَتَّبِعُوا فِي الْأَيْدِ» ولموت عاتلة: «لَيْسَ لِمَنْ عَتَكَ أَنْ لَا يَبْعُدَ مَرِيضاً وَلَا يَحْمِلَ امْرَأَةً وَلَا يَنْسَرِفَ»، روى أبو داود^(٢)، ولأنه لا بأس بضيق إلى يصب الاعتكاف، وما ألقى في الحرام حرام، وإن عمل فأنزل عند عكافه، وإن لم يزل ثم يقبل، وهذا قال أبو حنيفة، والشافعي في أحد قوليه، وقال في الآخر: ينسد في الحائض، وهو قول مالك، انتهى.

قال ابن رشد^(٣): أحسن على أن الاعتكاف إذا جامع يوماً مضى اعتكاف، إلا ما روي عن ابن زياد في غير السجدة، واحتشراً فيما إذا جامع مائياً، واختاراً أيضاً في سد الاعتكاف، ما دون الجماع من القبلة والمسا، فأي مالت أن جميع ذلك يفسد الاعتكاف، وقال أبو حنيفة: ليس في لعباشرة

(١) - الشعبي (١٧٣١)

(٢) - سورة البقرة، الآية ١٨٢.

(٣) - ابن أبي عمير (١٧٣١) من كتاب الصلاة.

(٤) - نهاية السعيد (١٧٣١).

فساد إلا أن ينزل، ولئن دفع قولنا: أحدهما مثل ذلك، والثنائي مثل
ثمي حبيته.

وسب اختلافهم على الاسم المسترد بين الحقيقة والمجاز، له عموم أم
لا؟ ففي ذهب إلى العموم قال: المباشرة في قوله تعالى سئلوا عن جمع
وعلى ما دونه، من ثم يراد عمومًا - وهو الأشهر الأكثر -، قال: يدل إما على
فجمع وإما على ما دونه، فإذا قلنا: إنه يدل على الجمع بالإحصاء بطل أن
يدل على غير الجمع، ومن أجرى الإتيان بمنزلة الوقوع فلأنه في معناه، ومن
خالف قلنا لا ينطس عليه الاسم حقيقة، انتهى.

قال الثعلبي^(١): نقل ابن المنذر لجمع على أن المراد بالمباشرة في
الآية لجمع، انتهى. وكذا قال الحافظ^(٢)، وقال أبص، وفي المباشرة قوله:
تألفوا: إن أنزل بطل إلا لا، انتهى.

قال الدسوقي: والحاصل أنه إذا قيل وقصد للعدد أو لعدد أو لعدد، أو
بتصديده أو وجدها بطل اعتكافه وسئل من أوله، فهو قيل صغيرة لا انتهى،
أو دونه لوداع أو راحة، وإم بقصد لعدد ولا وجدها لم يبطل اعتكافه،
انتهى.

وفي شرح الإقناع^(٣): والمباشرة بعد دون الفرج كنفس ومكة فبطل إد
أبطل وإلا فلا، انتهى.

وفي قيل الثعالب: وبطل الاعتكاف بالوطء في الفرج ولو ناسيًا،
وبالإتيان بالمباشرة دون الفرج، فإن المشر دون الفرج بغير شهوة فلا بأس،
وبشهوة حرم، انتهى. وفي التهذيب: يحرم على المعتكف الوطء لقوله تعالى،

(١) اعتكاف الثعلبي: (١/١٧٨).

(٢) فتح الباري: (١/٢٧٦).

(٣) (١/١٧٠).

وَأَمَّا عَتَكُوفٌ فِي الْمَسْجِدِ فَإِنَّهُ ذِكْرُ اللَّهِ وَالْعَتَكُوفُ مَعَ تَعْبَادِهِ.

وقد التمس والنبلة لأنه حواشي، فإن جامع ليلاً أو نهاراً عامداً أو مامياً يطل اعتكافه، ولو جامع دون الفرج، فأنزل أو قبل أو نهر فأمرن يطل اعتكافه؛ لأنه في معنى الجماع، انتهى.

ثم اختلفوا فيما يجب على المجاميع، فقال الجمهور لا شيء عليه، وقال قوم: عليه كفارة، فيعظم قالوا: كفارة المجاميع هي رمضان، وبه قال الحسن، وقال قوم: يتصدق بدنانير، وبه قال مجاهد، وقال قوم: يغتزل رقبة، فإن لم يجد أهدي سنة، فإن لم يجد تصدق بمشرب من تمر، وأصل اختلاف هل يحرم التماس في الكفارة أم لا؟ والأظهر أنه لا يجوز: انتهى، كما في «المدية»^(١).

وقال الموفق^(٢): اختلف مرجع الكفارة فيها، فقال القاضي بحسب كفارة الظاهر، وهو قول الحسن والزهري، وظاهر كلام أحمد في رواية حنبل. قال أبو عبد الله: إذا كان نهاراً وجبت عليه الكفارة، فيجعل أن أبا عبد الله إنما أوجب عليه الكفارة إذا فعل ذلك في رمضان، لأنه اعتبر ذلك في النهار لأجل الصوم، ولو كان لمجرد الاعتكاف لما اعتصل بوجود النهار، وحكي عن أبي بكر: أن عليه كفارة سبعين، ولم أر هذا عن أبي بكر في كتاب الشافعي، ولعله إنما أوجب في موضع تضمن الإفساد الإحلال بالشر، انتهى.

(وَأَمَّا عَتَكُوفٌ) أي معتكفون (فِي الْمَسْجِدِ) لم يذكر وجه الاستدلال بالأية بقوله (فإنما ذكر الله الاعتكاف مع الصيام فيفيد أنه لا اعتكاف إلا به، وتعد هذا الاستدلال بأنه ليس في الآية ما يدل على التلازم، وإلا تكاد لا صوم إلا باعتكاف، ولا قال به، ورؤى بأن القاسم وشافعي لم يدعيا التلازم. بل مفاد

(١) بداية المجتهد ١١ (٢٦٦).

(٢) المعنى (٣) (٤٧٤).

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من اعتكف في بيتي لم يضره شيء»

فلا يضره ما يوجب الاعتكاف للصلاة، واللازم إذا كان أهم يتعبد عن الاعتكاف،
 ذلك الرافعي^(١)، وقال النجاشي^(٢): روى النزيل أن الحطاب في قوله تعالى:
 ﴿وَلَا تُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ تفسيرا من قوله تعالى في أول الآية: ﴿ثُمَّ أَتُوا آلَهُمْ﴾ إلى
 قوله: ﴿ثُمَّ﴾ انتهى.

إن ذلك وسبق ذلك الذي يلحقه عتبا الأمر في تحقيق العبادة وهو
 ١٠ - استخاف أو مضام: والعبادة خلافية عنه الأئمة، قال أبو البركات بن
 تيمية الحبشي: قالت الأئمة الأربعة وأصحابهم: القنوم من شرط الاعتكاف
 الواجب، مع مذهب علي وابن عمر وابن عباس وعائشة والشعبي والشافعي
 ومجاهد والقاسم بن سعيد ومع والشمس والأوزاعي والرهوني والمنذري
 والحسن بن حي، وقال ابن مسعود وطاوس وعبد بن عبد العزيز وأبو نجر
 وهاد وإسحاق وأحمد في رواية: إن القنوم ليس بشرط في الواجب واستقل،
 وبه قال الشافعي وأحمد، وما ذكره أبو البركات قول فديم للشافعي، فذا في
 الشعبي^(٣).

قال كشاف^(٤)، واشترط لصيام قال ابن عمر وابن عباس، أخرجه عبد
 الرزاق عنهما بسنده صحيح، عن عائشة بحره، وبه قال مالك والاوزاعي
 والشافعي، واختلف عن أحمد وإسحاق، وأخرج عياض بأنه يجهل لم يعكف إلا
 الصوم انتهى.

(١) شرح الرزائي (٢/١٠٨)

(٢) التلخيص (٨١/٢)

(٣) معجم الصحاح (١٠/١٥٨) (١٠/١٦٦)

(٤) معجم الزبير (١٠/١٦٦)

فب لا خلاف في أن الصوم شرط عند الإقام هناك، والتعل والواجب في ذلك سواء. وحاشا في الشرح الكبير وغيره لزوم مسجد، يصوم يوماً وبيلة أو أكثر، وفي الشرح الكبير أيضاً لا يصح من منصرف ولو بعد، فمن لا يستطيع الصوم لا يصح اعتكافه، انتهى.

وفي الموضع الذي ذكره وغيره من غزو العتابة عدم شرطه مطلقاً لا في المستحب ولا في المندوب، نعم لو بدر الاعتكاف هناك يجب، وبه عزمنا، أخرني قال يجوز بلا صوم، لا أن يقول من نذر صوم.

والنومون^(١) المشهور في المذهب أنه يصح بغير صوم، روي مالك عن علي وابن مسعود وابن العباس والحسن والشعبي وإسحاق. وعند أحمد ورواه أسرى أن الصوم شرط في الاعتكاف، روي ذلك عن ابن عمر وابن عباس وحاشا، وبه قال الزهري ومالك وأبو حنيفة والليث والثوري والحسن من حبي، انتهى.

قلت ولا يجب عند الشافعية طائفة على ما قرر شرح الإقناع وغيره إلا قال: سرُّ تمتكف الصوم ثلاثاً، وللزوج من خلاف من أوجبه، ولا يضر الفهر بل يصح اعتكاف الليل وحده، انتهى.

وعند الحنفية فيه تفصيل، وهو أن الاعتكاف على ثلاثة أنحاء: المندوب واجب، والصوم شرط له، رواية وحاشا، والمندوب واجب ونسب بشرط له على ظاهر الرواية، ورويه الحسن أنه شرط للشطوح أيضاً، ولعرجع الأذن، والثالث سنة مؤكدة، ولينون سادة عن اشتراط الصوم فيه، وبذلك فله ابن عديم، ورجح الاشتراط، حتى لو اعتكفه أحد، فلا صوم له غير أن سفر يبهي

(١) (١٠٠/١١٤٠).

(٢) (اللمعة ١٠٠/١٢٤)

أن يكون صلا ولا تحصل به إقامة سنة الكفاية، يرجع إلى جيب في الشعر،
عدم استراط الصوم في ذلك النوع لتبديلهم لعدم التواجب

قال أبيه^(١): فإن قلت: روى البخاري في عمر - رضي الله عنه - سائر
الشي^(٢) قال: «كنت بدوت في الجاهلية أن اعتكف ليلة في المسجد الحرام»،
قال: فأوف بدرك - فهذا يدل على حوز الاعتكاف بمصر صوم، لأن الليل لا
يصلح ظاهراً للصوم، قالت: عند مسلم يوماً من الدهن، وأيضاً روى النسائي
بنظر مأمراً رسول الله ﷺ أن يعتكف ويصوم، فهو معمول على أنه كان يدر
برما وبذلك دليل لفظ مسلم، قال ابن عقال: أصل الحديث قوله عمر -
رضي الله عنه - «إني بدت أن اعتكف يوماً وليلة في الجاهلية»، فاحتمل
الرواية، وهي القديمة: أن الصوم كان في أول الإسلام بالليل، وتعل ذلك
كان قبل السنة

وهذا النووي، قد نفى أن التار البخاري في التكفير لا يمنع، على
الصحيح، فلم يكن ذلك شيئاً واجباً عليه، وقال المصنف: كل ما كان في
الجاهلية يهتبه الإسلام، فيكون الأمر بذلك أمر المسحب كي لا يكون حلف
في التمسك، وذلك من نكاح، محمود عند الفقهاء على التمسك والحكم، لأن
الإسلام ينكح ما قبله، انتهى، فثبت: وإذا صدر سنة فلا حجة إلى الجاهلية
لكن لا يشترط الصوم في الاعتكاف المذكور.

قال المصنف^(٣): جمع ابن حبان وغيره من الرواة بين ما يدر اعتكاف يوم
وليلة، وهذا ورد الأمر بالصوم في رواية عمرو بن دينار عن ابن عمر صريحاً،
نكر بإسناد صحيح، أخرجه أبو داود والشافعي، من طريق عبد الله بن دينار

(١) نسخة البخاري (٢٢٦/٨)

(٢) أصله من البخاري (٢٢٦/٨)

وهو طهوف، وذكر الدارقطني وابن عدي أنه سرق حديث عن عمرو بن شعيب،
ورويته من روى يوماً ساذجاً انتهى

قال النعيمي^(١): هذا له بن حبل قد رُفِعَ، وعنه له البخاري، فلو قلت:
قال ابن حزم: لا يحرف عنه العجم من حديث عمرو بن دينار أحمد، ولا يعرف
لعمر بن دينار عن ابن عمر حديث مسلمة إذا قلت: ليس هذا منها، قلت:
أما عمرو بن دينار، في التصحيح: نحو عمارة، أحاديث عمر ابن عمر، فسا هذا
الكتاب^(٢) انتهى

وذكر الزرقاني^(٣): إن كان في رواية أبي داود والنسائي روى ضعيفاً، فقد
احسن بظاهر الآية، ودعوى أنه رواية يروونها، فقد لا تشبه مع إمكان الجمع.
انتهى

قال المسح في النسخ^(٤) في عمارة من مدني: قال ابن معين صحيح،
وذكره من حسن في الثقات، وصححه الحافظ المنذري، وذكر النعيمي عن
أبي نعيم أنه قال: يرويه ابن بطون، وهو ضعيف الحديث، قال الدارقطني:
سمعت أبا بكر الهيثمي^(٥) هذا حديث منكرو: لأن الثقات من أصحاب عمرو
لم يذكروه.

قال ابن الترمذي^(٦): هذا حديثه، عن أبي الرجال، وهذا متأخر، وفيه
الخرق، وعنه الدارقطني، وبنحو غيره، وقال ابن عدي: لا أعلم للمتقدمين
فيه تلاماً تذكره، وذكر ابن أبي حاتم عن ابن معين أنه قال: فيه من مكّي صحيح،
وذكره أبو حفص بن شاذان في كتاب الثقات، وقال: مكّي صالح، وذكره

(١) إسناده الحسن (٢٠٤/٢٨)

(٢) ٢٢١/٢٨٠

(٣) إسناده الصحيح (٢١١/٢٣٦)

ابن حبان في «الثقات» وزيادة الثقة مقبولة، ومن لم يدثر النفس، ليس بحجة على من اكفر، انتهى

وقال أبو علي: «أخرج أبو حنيفة والبيهقي عن يزيد بن عبد العزيز، أن عثمان بن حسن عن الزهري عن عمرو بن عاصم، قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: «لا اعتكاف إلا بصوم»، قال البيهقي: هذا وهم من عثمان بن حسن أن من صوم، وصوم صحيح لا يقبل من يؤخذ به، وقد روى عن عثمان بن عاصم مرفوع، بزيادة الحكيم في «السنن»^(١) وقال: «شيعة»، أو يحسنه عثمان بن عاصم، وسود صفة حجة

والمراد الحكيم: قال علي بن حجر: سألت هشيمًا قال: سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: «أخرج أبو داود في «سنن» عن عبد الله بن حسن عن إسحاق بن الزهري عن عمرو بن عثمان قال: «العتكاف على الأصناف من لا بعد ما مضى الحديث»، وهذا أولاً اعتكاف الأصناف، قال أبو داود: غير عبد الرحمن لا يقبل منه (عنه) (السنن)، قال المسعودي في «مختصر» عبد الرحمن بن إسحاق: أخرج أبو داود، ورواه يحيى بن معين، وأبو داود في «الكامل» فيه «مختصر» النسخ

قال أبو علي: ورواه البيهقي في «السنن» عن عثمان بن عاصم عن عثمان بن عاصم، ورواه قال: «السنن» في «مختصر» أبي بصير، انتهى

قلت: فيه أمور، الأولى: عبد الرحمن بن عثمان بن عاصم، والثاني: أنه «مختصر» من «السنن» والثالث: أن «السنن» من «مختصر» أبي بصير، وهذا لا يوافق ما رواه أبو داود في «السنن» وأخرج أبو داود في «الكامل» عن إبراهيم بن عبد الله عن حبيب بن حبيب قال: قال علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن عثمان بن عاصم عن عثمان بن عاصم، انتهى

(١) انظر «مختصر» (٢١٩) (٢٨٦)

(٢) (٢١٩) (٢٨٦)

(٣) باب خروج المعتكف للمعبد

لمسبب وعروء عن عائشة أنها أخبرتهما: بأن رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر
لأواخره، الحديث. وفيه: «أمر من اعتكف أن يصوم»، وفي لفظ «رسة من
اعتكف أن يصوم»، قال الدارقطني: يفتان: إن قوله: السنة للمعتكف ليس من
قول النبي ﷺ، وأنه من كلام الزهري، ومن أدركه في الحديث فقد وهم،
وأعله ابن الجوزي بإبراهيم بن معشر. انتهى

قلت: لو سلم كونه من كلام الزهري فلا أقل من كونه مرسلاً، فهو حجة
مع ما له من المصنفات، وروى عبد الرزاق في مصنفه سنة عن ابن عباس
قال: من اعتكف فعليه الصوم، وأخرج البيهقي عن ابن عباس وابن عمر أنهما
قالا: «معتكف يصوم»، وأخرج عبد المراق عن عروء والزهري: «لا اعتكاف
إلا بصوم»، كذا في الزيلعي^(١) مستصراً

قال ابن القيم: لم يفل عن النبي ﷺ أنه اعتكف معطراً قط، بل قالت
عائشة: لا اعتكف إلا بصوم. ولم يذكر الله تعالى الاعتكاف إلا مع الصوم.
ولا فعله رسول الله ﷺ إلا مع الصوم، فانقول الرايح في الدليل الذي عليه
جمهور المسلم أن الصوم شرط في الاعتكاف، وهو الذي كان يرححه شيخ
الإسلام أبو العباس بن تيمية

(٣) خروج المعتكف إلى المعبد

قال ابن عبد البر^(٢): من هنا إلى آخر كتاب الاعتكاف له بسمه يحيى
الأندلسي عن مالك، أو سنن في مسامد، مروء عن زياد بن عبد الرحمن،
انتهى. قلت: قد تقدم في المقدمة أن يحيى أحد الموطأ لأبي نشأة من زياد بن
عبد الرحمن ثم رحل إلى المدينة المنورة في السنة التي توفي فيها الإمام مالك

(١) انظر: نصب الراية (٢/ ٤٨٨).

(٢) انظر: «التبصرة» (١١/ ١٨٩)، و«الاعتكاف» (١٠/ ٢٩٤).

بني دار خنيد بن الوليد، ثم لا يرجع حتى يشهد النعي. مع
أهل البيت.

يدخل بيته ولا يرجع إليه نسيه ولا ينوصاً إلا في غيره. وليس نسيه
كثيراً، ويستحب أن يكون ذلك في أقرب المواضع يمكنه إلى موضع معتكفه،
قال عيسى بن إسحاق: إنما يقصد إلى أقرب المواضع إليه وإن كان مره
ثم يتجه إلى غيره مما هو أبعد منه انتهى.

وقال ابن عبد بن منقها: الحصة لا يلزم أن يأتي بيت صديقه
القريب، انتهى.

(في دار خنيد بن الوليد بن زعفران بن عبد الله المحرمي وأمه بانية
الغصنري، وقيل: الكبرى، والأكثر الأولى، بنت الحارث أخت عيمونة زوج
النبي ﷺ، شهيد مائة وسبعة رموا الله ﷺ يومئذ المونة، وكان أعمراً على قتال
الردة، عرّفها إلى أن مات سنة ٢١ هـ، وقيل سنة ٢٢ هـ، وروى أنه لما حصره
الوفاء مكي، وقال: قتلتك وكذا، فعفا وما هي جملتي نساء إلا وبه فيرة
سبقت أو طمن بربيع، وهذا ما أموت على فرائس كما يموت العير ثم لا
يرجع) أي أبو بكر من معتكفه إلى بيته معه، ختم ومضاه أيضاً (حتى يشهد)
صلاة (الميت مع المسلمين).

قال الباقى: "أريد أنه كان يقسم في معتكفه ليلة الفطر. حتى يغدو من
معتكفه إلى صلاة العيد، وروى ابن القاسم: يخرج من معتكفه ليلة الفطر،
فإذا قلنا بالقول الأول: ففعل ذلك حتى أوجوبه أو حتى لا يجزيه، قال
القاضي أبو محمد: على الاستحباب. وقال سحون: على الوجوب، فإن خرج
ليلة الفطر من معتكفه، رقله ابن الساجين: وجه القول الأول أن كل واحدة
من العذات يصح إفرادها، فلم تكن جدها من شرط صحة الأخرى كالنجوم

قال يحيى: قال زياد: قال مالك: ومطعمي ذلك من أهل
القبائل الذين ذهبوا بهذا أصله ما سمعوا أن من بني ذلك

أحد يحيى: قال زياد: قال مالك: ومطعمي ذلك من أهل النعم والنعيم
الذين ذهبوا إلى بني أمية: أي بعض أهل النعم من أهل زمانه فمطعمون ذلك،
فذلك منع إليه. أحد من أهل النعم والنعيم من السلف بمطعمون ذلك، ولفظ
المطعمين: قال: ومطعمي ذلك من بعض أهل الفصل الذين مضوا، أنهم لا
يرجعون حتى يسهروا العبد مع السر، وهو الذي أرى، فقبل أمالك، أي هب
إلى منة فمطعمي أمالك قال: لا، ولكن يؤتى بنبيه إلى المسجد، انتهى. قال:
وسألتني بعض أساتذة السلف في كلام الموقوف

أقول يحيى: قال زياد: قال مالك: وهذا: أي مكانه في المسجد لأنه
انقطع المحب ما سمع إلي من ذلك واحد من مني ما سمع اختلاف في ذلك
أبعد. وهذا أحب ما سمع، فهو من محضه: إنه من محضه عليه، ليس بوجه

قال ابن رشد^(١): أما وقت خروجهم فإن مالكاً رأى أن يخرج المعتكف
من المسجد إلى صلاة العيد على جهة الاستحباب، لأن خروج بعد العزوب
أشهر، وقاله سمعون وابن أبي عمير: إن رجع إلى بيته قبل صلاة العيد فسد
اعتكافه. وهذا الذي ينبغي وأمر حقيق: بل يخرج بعد عزوبه فمطعمي، ومب
الزكاة، هل الصلاة الشاقة هي من حكم أحد أم لا؟ انتهى

والذي ينبغي^(٢): بل يترك صلاة العيد في معتكفه حتى يخرج منه إلى صلاة
العيد أو يجوز له أن يخرج بعد العزوب من آخر يوم من شهر رمضان^(٣) فوكان
للمعتكف: الأول قول مالك وأحمد وعمره، ومطعمي أم فلاله وابن محبر،

(١) هكذا في نسخة (أبو جابر)

(٢) رواية أحمد (١٥٠٠) (١٥٠٠)

(٣) في نسخة (١٥٠٠) (١٥٠٠)

١٥: باب قضاء الاعتكاف

واختلف أصحاب مالك إذا لم يحصل هل يبطل اعتكافه أم لا؟ قولان، وذهب الشافعي والليث والزهري والأوزاعي في آخرين: إلى أنه يجوز عودته ليلة القدر، ولا لغيره شيء، انتهى.

قال الموفق^(١) من اعتكف، انقصر الأواخر من رمضان استحب أن يبيت ليلة العيد في معكفه نص عليه أحمد، وروى عن الشعبي وأبي مجلز وأبي بكر بن عبد الرحمن والمطلب بن حنبل وأبي قلابة أنهم كانوا يستحبون ذلك، وروى الأثرم بإساده عن ثوبان عن أبي قلابة أنه كان يبيت في المسجد ليلة النضر ثم يغدو كما هو إلى العيد، وقال إبراهيم: كانوا يحبون أن يعتكفوا بعشر الأواخر من رمضان أن يبيت ليلة المعطر في العجدة، ثم يغدو إلى المنصلي من المسجد، انتهى.

وهذه الآثار كلها صريحة في أن الخروج إلى العيد بعدد من مصلين، ومدة المحرم ما في البخاري بالنظر، وإذا كان حين يحسب من عشرين ليلة نضوي، وينظر إحدى وعشرين ليلة رجع إلى مكانه الحديث هو على أن اعتكاف العشر الأوسط ينتهي إلى استيفاء الليلة لإحدى وعشرين، بعد بيان البعض الآخر لا يصح عند استيفاء ليلة النضر.

١٦: باب قضاء الاعتكاف

قال الموفق^(٢) إن نوى اعتكاف مدة ثم نثره، فإن شق هذا فله أنماها وله الخروج منها متى شاء، وهكذا قال الشافعي، وقال مالك: نثره بثلثه مع التحول به، فإن قطعه لم يمه قضاؤه، وقال ابن عبد البر: لا يختلف في ذلك الفقهاء، ويلزمه الغلبة عند جميع العلماء، قال: وإن لم يدخل فيه فالحقضاء

(١) «الشمي» (١٩٠/١٤٩).

(٢) «الشمي» (١٩٠/١٥٧).

مستحب، وفي الاعتكاف من أوجبه وإن لم يحرم فيه، واحتج بسنة النبي عن عائشة أمكم حديث: الأعتكاف، وقوله: **إِذَا أَلْبَسَ الْوَدْعُ*** ما كنا نعتكف، ترجع بناءً، فأول ما كان عليه من شأنه، متمم على معناه، لا تعطف الشرط على أوله إن شاء الله، وأما حديث الأحنف بخلافه فيصلي، رحمه الله وعمره.

قال الترمذي: **“**اختلف أهل العلم في أعتكف إذا نزع اعتكافه قبل أن يلبس حتى لا يرد، فقال بعضهم: يجب عليه القضاء، واحتجوا بحديث أن النبي إذا خرج من اعتكافه لم يعتكف غيرها من شؤله، وهو قول مالك، وقال بعضهم: إن لم يكن عليه نذر اعتكافه أو شيء، أجزأه، قال مالك: ركعتان موطوءة تخرج، وليس عاؤه، لأن يومئذ لا يؤجل ذلك الحد، ولا يجب ذلك عليه يومئذ، قول الشافعي: إن لم يكن عليه نذر أو لا يجب فيه، رد وجوبه فيه فخرج منه، قال مالك: إن نطقت إلا بالصحة والعدم، انتهى، قلت: وعكف في قول الشافعي من الأجزاء، وهو الترحيل، وغيره.

وعكف: جعلت المصلاة على أصل الثياب، وحيث فعل الاعتكاف وجب استيفاء نذر الصلاة غير ثيابه، ومن ولا كفارة، وإن كان فقد برئ من معصية، متأنف، وعكف: كفارة بين نوبات الصلاة، انتهى، أنه ذكر تعصيلاً في ذلك، وحاصله: أن المستطيع ما أخر عن الإتيان بالثبوت.

ولي المخرج الكبير والاندلسي، ولم يرد شيء آخر، أما سواء من العبد، ففي خبر في الصحيح عشرة أيام، لا يؤمره حينئذ بعتكف ما يؤمر، قال: **“**مترجم قوله: حينئذ بعتكف، أي: لأن النفل ملزم بالعادة، فانه يروى: **“**وه، فإن - يفعل بعتكف - لا يؤمر ما يؤمر، انتهى.

(١) جامع له في ١٢٦٠، باب: جاء في الاعتكاف إذا خرج منه

ويجب الصبر المستحب^(١) في سماعه لا يلزمه صبره، لأنه لا يثبت له الصوم حين يظهر من التذمبه، وما في بعض المتأخرين أنه يلزم بالصبر مخرج على الضعيف، قال بن عدي، قوله: لأنه لا يثبت له الصوم الأولي المتعامل به غير متأثر بجملة التذمبه أو الاختلاف في سماعه لصوم مبني على الاختلاف في مقدار يوم وعنده، فإنه وما في بعض المتأخرين أن كراهة الجمع، رابعة من كسب وفول: مخرج على الضعيف، لا على زوجه، لحسن أنه ظهر يوم.

أما بعد ما صرح صاحب التلخيص^(٢) بطلان ما صرح به ذكر رواية الحسن وبشبهه، ومما أن الصبر في المخرج موجب للإتيان على أصل أصبحت حبة المؤمن من الإطالة، ثم ذكر رواية الأصيل أنه غير متأثر بيوم، وأجاب عن رواية الحسن بأن الصبر فيه موجب، فثبت أن ما ذكره من الأول، وما صرح به في رواية الأصيل، لا ينافي ما صرح به في رواية الحسن، فثبت أن معنى قول المؤلف أن ما صرح به في رواية الأصيل من أن الصوم من اتصال به، لا ينافي ما صرح به في رواية الحسن.

وقوله: أما العمل، أي شاطئ حسنة لمؤكده، ثم بحث في ذلك بأنه لا يكون مع الإمكان، فيستغني عن العمل بالفضيلة، إذا أريد، ثم عسى أن يأتى به من رغبة الله، يعني فخره، وأبني من العلم، كما لو كان يعتبر به في عمله، ومن الغنى بعض فضلي ما به، يعني حاله ما يخدمه في يوم الله، لا يستغني كل مرة عنه سيرة كل صانع من التائيد، وإذا كان الصوم غير عادي القدر، فثبت، انتهى.

(١) (١٤١) (١٤٢)

(٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥)

٦٣٥ - ٧ - حدثني زياد عن مالك عن ابن شهاب عن عمار بن عبد الله بن خالد عن عائشة - أن رسول الله ﷺ قال:
.....

٦٣٥ - ٧ - (حدثني يحيى عن زياد) وفي النسخ المصرية ينقطع الحديث بين يحيى وزياد (عن مالك عن ابن شهاب) قال ابن عبد البر^(١): هكذا الحديث، يحيى، وهو غلط وخطأ، ومرتط، لا أدري من هو من يحيى أم من زياد؟ ولم يذبحه أحد عليه من رواية الموطأ على قوله عن ابن شهاب، ولا يعرف هذا الحديث لأن شهاب لا من حديث مالك ولا غيره، وإنما الحديث لجميع رواة الموطأ. ماله عن يحيى من سعيد الأنصاري، إلا أن رواة الشيعة احتجوا في قطعه بإسناده انتهى، كذا في «التويرا»^(٢) ومجزة

فقت. ثم هو كذا في ابن شهاب في جميع نسخ الموطأ، إلا أن البغلي في نسخة من مضم، وهو غلط لا يوجد في نسخة غيره.

آخر عمرة بنت عبد الرحمن أن رسول الله ﷺ قال: هكذا في النسخ الهندية و«المصطفى» و«شرح التويرا»، وأما في نسخة والنسخ المصرية: عن عمرة عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: ابن عبد البر - إن رواية الموطأ احتجوا في قطعه بالأساء. فمضم من برويه عن مالك عن يحيى بن سعيد - أن رسول الله ﷺ لا يذكر عمرة، ومنهم من يذكر عمرة ولا يذكر عائشة، ومنهم من يرويه عن يحيى عن عمرة عن عائشة فهذا بزيادة انتهى.

قال البرقاني^(٣) وجدنا بعض قول الحافظ: إنه مرسى عن عمرة في الموطأ كلها، انتهى. فالتحقيق أخرجه نحوي عن مالك عن يحيى عن عمرة عن عائشة مرسلاً، قال الحافظ^(٤): وقع في أكثر الروايات عن

(١) ٧٧٠ (١٠٠) (١٠٠٠)

(٢) «التويرا» (١٠٠) (١٠٠)

(٣) شرح البرقاني (١٠٠) (١٠٠)

(٤) فتح الباري (١٠٠) (١٠٠)

... عن الصادق عليه السلام أنه قال: «من اعتكف في شهر من شهور السنة، لم يمت بغير خير».

خبره عن غلظة وصفه قوله: «عن عائشة» في رواية الترمذي والكنهية، وكذا هو في الموطأ كلها.

ثم ذكر الاختلاف على ذلك في إرساء يومه، وقال: «قال الترمذي: رواه مالك وغير واحد عن يحيى بن زكريا».

أراد أن يختلف أي: في الحسب والوجوه من رمضان إلى آخره، ثم قال: «قال يحيى بن زكريا: قلت لابي عبد الله عليه السلام: ما كان في الاعتكاف من مسجود، وليس لزومه له شرطا في صحة اعتكافه، لأن ذلك يسمعه من الإمامة والمشي به كان يوم فومه في مدة اعتكافه، انتهى».

أراد خيبة جميع علماء وهي رواية البخاري: «علما انصرف من الغداة بعد أربع قاعات، يعني فة له، وثلاثة للثلاثة أي الآية سماؤها رتبا، عا - رحمة الله عليها - خمس النجاء، المعجزة ثم موحدة معاودة أي: حيلة من دبر أو مبرك على عسود أو ثلاثة، «وحدة» حصة وفي رواية البخاري: «استأذنه عاتبة، فأذن لها، فسألت حصة عاتبة أن سألن لها ففعلت، وإن في أخرى: «سألت عاتبة أن تعكف فأذن لها ففعلت ففة، ففعلت، ففعلت حصة ففعلت ففة تعكف بها».

وهذا يظهر بأنها خبرت بذا، وليس عراد، أي: رواية الترمذي: «ثم سألته حصة، فأذن لها، وظهر من رواية البخاري أن استأذنها - رضي الله عنها - كان على نسأ عاتبة، ففعلت، وبهذا استدلال من قال بتعكف المرأة في المسجد».

قال المصنف: «... لسموه أن تعكف في كل مسجد، ولا يشرط إقامة

اجتماعه به، لأنها غير واجبة عليها، وبهذا دار الخلاف، وليس لها الاعتكاف في بيته، وذلك أمر حيفه، والفرق لها الاعتكاف في مسجد بيتها، واعتكافها فيها أفضل، لأن صلاتها فيه أفضل، بحكمي عن أبي حنيفة: أنها لا تصح اعتكافها في مسجد الجماعة، لأنه ﷺ ترك الاعتكاف في المسجد، لما رأى أدية أرواحه به، ولأن مسجد بيتها موضع بصلته صلاتها فكان موضع اعتكافها كاللص في حق الرجل، انتهى.

وقال الدردير^(١): صحت بمسجد مباح لا بمسجد بيت ولو لامرأة، انتهى.

قال ابن رشد^(٢): أما عيب اختلافهم في اعتكاف المرأة فمعارضة القياس الآخر، وذلك أنه ثبت أن حفصة وعاتكة وأرواح النبي ﷺ استأذن رسول الله ﷺ في الاعتكاف في المسجد، فأذن لهم حين ضمن أن يحبسن فيه، فكان هذا الآخر دليلاً على جواز اعتكاف المرأة في المسجد، وأما القياس المتعارض لهذا الآخر فهو قياس الاعتكاف على الصلوة، وذلك أنه لما ثبت صلاة المرأة في بيته أفضل منها في المسجد على ما جاء الخبر، وحسب أن يكون الاعتكاف في بيته أفضل، قالوا: إما يجوز للمرأة أن تعتكف في المسجد مع زوجها فقط على ما جاء في الآخر من اعتكاف أزواجه - عليه السلام - معه، انتهى.

قلت: وقد روي عن عائشة - رضي الله عنها - وهي روت حديث الاعتكاف لو رأى رسول الله ﷺ ما أحدث النساء فعنهم المسجد كما يُنشد نساء بني إسرائيل، على أنه روي عن النبي ﷺ لا تصنعوا النساء المساجد، ويوتن خير لهن^(٣)، من أن البيوت أفضل لهن من المساجد، وهذا بصومه يشمل الاعتكاف والصلوة وغيرهما.

(١) الشرح الكبير (١١/٥١٢).

(٢) إبداء المجتهد (١٦/١٣١).

وقال ابن عبد البر^(١) ثولا في حديث الباب أنه من أسأذن النبي ﷺ لفظعت بأن اعتكاف المرأة في مسجد الجماعة غير جائز، كذا في «الدرع»، وقال أيضاً: أطلق افتضائي كراهيته لهم في المسجد الذي نصلي فيه الجماعة، وحجج بحديث الباب، وأنه دالٌّ على كراهة الاعتكاف للمرأة إلا في مسجد بيتها، لأنها تفرغ من لغيره من براهمة انتهى.

وفي المنيعي^(٢) قال ابن سنان قال الشافعي: تعتكف المرأة والعبد والمسافر حيث شاقوا، وقال أصحابنا: المرأة تعتكف في مسجد بيتها، وبه دل النخعي والثوري وابن علية، ولا تعتكف في مسجد جماعة، ذكره في الأصل، وفي «المنيعي»: لو اعتكف في المسجد جاز.

وهي «الحفيظ»: روى الحسن عن أبي حنيفة جواز، وكراهته في المسجد، وفي «البدائع»^(٣): أنها أن تعتكف في مسجد الجماعة، في رواية الحسن عن أبي حنيفة، ومسجد بيتها أفضل لها من مسجد غيرها، ومسجد حرة أفضل من المسجد الأعظم، انتهى.

ولأحمد: أن أم حبيب امرأة أبي حبيب الساعدي قالت: يا رسول الله بي أحب صلاة معك، قال: فقد سمعت أنك تحبين الصلاة معي، وصلاتك في بيتك خير من صلاتك في حجرتك، وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك، وصلاتك في دارك خير من صلاتك في مسجد قومك، وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مجزئ.

قال ابن العربي: تعتكف المرأة مسجد بيتها، لأنه مسجدنا سرعاً في

(١) الآلات ١٠/٣٠٤

(٢) عمدة القاري ١/١١٢

(٣) بدائع الصنائع ٢/٣٨٩

وحياء اكتسب، ليمتد إليها، سائل عنها، فضيلتها. هذا جلاء عاقبتها،
وخصتها، ورجع إلى.....

العصاة، وما أقدمه من ذليل، لولا حديث الأخيه هذا، فنت: لكنه لا يدل على الحصر وإنما حروب، بل على الجواز، (وخباء زينب) بنت جحش، وفي رواية (نابغى): فلما رآته زينب صريرت لها جياء، ونه في أخرى: وسمعت بها زينب فضربت فية أخرى، وعند أبي عوثة هذا رآته زينب، صريرت معها، وكانت امرأة غيرة، قال الحفاظ: "ولم أقف في شيء من الطرق على أن زينب استأذنت، وكان هذا أحد ما عث على التكرار الأخرى.

(فتمسكوا بأهالي) أي: وأبى رسول الله ﷺ الأحبة إليه (وإنه) (سألك) عنها، فقيل له: هذا خبره عائشة وحفصة وزينب، وفيه نصريح بأن الأختية كانت ثلاثة غير خديجة ﷺ، ووقع في رواية مسلم وأبي داود: (فلم يزل زينب يخبرها). فظهر وأمر عمرها من أزواج النبي ﷺ بخبرها، فظهر من هذا مقتضى تعميم الأزواج، وليس مراد بظنهم في الروايات الأخرى بالثلاثة، وبين ذلك قوله: (أربع باب). ولكنني: إذ هم بأربعة أئمة. فدا في الزخاني بعد لحافظ في الفقه.

وليس في رواية مسلم وأبي داود، والروايات الضعيفة، بخلافه بل وقع الإجماع في روايتها مع تعدد سياقاتها، لنفط رواية مسلم، وأنه رحمه الله أمر بعده فصرّب، فأمرت زئب بحاشتها فصرّب، وأمر غيرها من أزواج النبي ﷺ بحبثها فصرّب، الحديث. ليس فيه ذكر عائشة ولا حفصة، ولم يطر رواية أبي داود، فأمر بيّنه فصرّب، فلما دأبت ذلك أمرت سناتى فصرّب، قالت: وأمر غيري من أزواج النبي ﷺ بيّنه فصرّب، الحديث، ليس فيه ذكر حفصة ولا ربيعة، فعلم أن المراد بالأزواج في التفسير معاً بقية الثلاثة لا غيره، فلا تعارض بين الروايات المتقدمة، سيما إذا هي رواية مسلم وأبي داود بلفظ: غيره من أزواج النبي ﷺ، بمن العنيفة، وهو لا يخصّ انتعاب.

ثم انصرف، فلم يعتكف.....

ثم قال ابن السكيت^(١) في الحديث أن المرأة لا تعتكف حتى تستأذن زوجها، وأنها إذا اعتكفت حبر إثمه كان له أن يحدجها، وإن كان يوافقه فله أن يرجع فيجمعها، ومن أهل الرأي: إذا أذن الزوج ثم منعها ثم يذ لك وامتنعت، ومن مالك: ليس به ذلك، وهذا الحديث حجة عليهم، كذا في «الفتح»^(٢)

والمثل بالحديث الصحيح في مسوطة بأن كل اعتكاف المرأة موهج مساتبه، فقال: فإذا كره نيس الاعتكاف في المسجد مع أبيس كُن يحدجر إلى المسجد في ذلك الوقت فلا تفتن في رماها أولى. انتهى

(ثم انصرف) يعني أفتم يعتكف)

قال، نجاحي^(٣) يريد أن انصرافه كان فعل انصرافه الاعتكاف والدخول فيه، ويحتمل أن يكون انصرف له مانع عزله أو بقراءة أخرى رها أولى من الاعتكاف. ويحتمل أن يكون انصرف عن ذلك لما أورد من صرف جميعهن، عواى انصرافه الحرب لاستعلاهن عظيم النعمهن، وكان بالمؤمنين رعيماً، انتهى.

قلت: وما قال نجاحي: إن انصرافه يعني كان قبل انصرافه الاعتكاف مشكلاً، في خلاف ما عليه الجمهور كما سيأتي.

قال الحافظ^(٤): وفي الحديث سوز الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه، وأنه لا يلزم بالنية ولا بالسرور، ويستنبط منه سائر التطوعات خلافاً لبعض أهل الحديث، وفي الحديث: أن أول الوقت ادي يدخل فيه المصلي بعد صلاة

(١) انظر: «عمدة القاري» (٢٧٨/٨).

(٢) فتح القاري: (٢٧٧/٤).

(٣) المسنى: (٨٣/٣).

(٤) فتح القاري: (٢٧٧/٤).

عن أبي بصير عن علي بن فضال

أنه سأل عن رجل قال: لا أعرف الله، قال: يا أبا بصير، لا أعرف الله.

وسئل في: ١٤ - كتاب الاستيفاد، ٢ - باب متى يدخل من أراد الاستيفاد في معتقه، عاين ٢.

.....

المتصفح. وقال الأئمة الأربعة: طاعة يدخل في غروب الشمس. ثم قال: لا يجب على من دخل أول الليل، ولكن بما دخل من المعتكف بعد صلاة الصبح. وهذا الجواب كقول علي بن ميمون الجرجاني من العدد بعد الدخول فيه. وأجاب عن هذا الحديث بأنه يجوز ثم يدخل المعتكف ولا شروع الاستيفاد فيه. ثم عرّف أن الاستيفاد المذكور اقترافه على هذا المأثور أحد الأقرب. وهذا يكون شرح في الاعتكاف، فيدخل على جوار الخروج منه، وإن لا يكون سريع، فدخل غير أن أول وقت بعد صلاة الصبح، انتهى.

قلت: وأورد المحقق دليل على استيفاد كذا بعد من أتى به، وإن كان من بعد الصلاة إذا قال: دخلت عند الخديعة في قضاء الاعتكاف؛ لأنه متى كان قد عزم على الاعتكاف، ولم يأتى نفاقه، وإرخائه التصرف، ثم وقى عما يوافقه، انتهى.

وأجاب خير بأن غروب الشمس، والعصا، على أحد. وإهداء الاعتكاف شرح في حديثه على الشروع وإيجاب القضاء، وقد دلت

وفي الحدود. قلت: أما القصة التي أتت بالمعتكف إذا حضر اعتكفه، أو لم يضره، في قوله: «ذلك» قال: نعم. انتهى. ولا شك في أن معنى ذلك نفس هذا الاعتكاف. والاختلاف بينهم في خروج القضاء قبل ذلك، فإذا أراد قضاءاً ولا حصة من ذلك لأحد، فليقبل على الآخر، ثم إذا بالسمع عن الخروج عند الدخول في ذلك اعتكف بعد يوم قوله: «ولا تقفوا» انتهى.

أخيراً اعتكف عن من ساءلني، رواية لم يوافقها عليه، انتهى.

.....

(١٤) - كتاب الاستيفاد، (١٣٥)

يضمن حتى اعتكف في آخر العشر من شوال، وفي رواية مسلم: «حتى اعتكف في العشر الأول من شوال»، وجمع لمحافظة بأن المرد يعونه. «آخر العشر» انتهاء اعتكافه انتهى.

قلت: لم أحفظ بعد، كيف جمع الحافظ بينهما، وما أراد بانهاء اعتكافه، من انتهاء الاعتكاف أبغاً لا يصل إلا إلى لعشر الأوسط، بل تجمع من الروايتين كما لا يخفى على ناظر الأحاديث أنه حتى يعتكف أي بعد الاعتكاف في آخر العشر الأول من شوال، وحينئذ فما قال الإسماعيلي: به دليل على جواز الاعتكاف بعير صوم لأن أول شوال هو يوم العيد، وصومه حرام، انتهى! - طر بلا شبهة. كيف؟ وفي بعض طرق الحديث كما حكاه في «نكتة» وأخره عنه الشوكاني في «الفتح»: حتى اعتكف في العشر الأواخر من شوال.

وفي أبي داود ورواه مالك عن يحيى بن سعيد قال: «عتكف عشرين من شوال»، وفي جمع الروايات الثلاثة بضمرة المصريح بأنه حتى يعتكف أي في آخر العشر الأول يعني قبل اندوار من اليوم العاشر، وتتم بعد الغروب من عشرين لتجتمع الروايات الثلاثة، فتدبره في «عشر الأول» إذا كان يوم العاشر واعتكف إلى عشرين؛ وتتم بعد الغروب من ليلة الحادي والعشرين، فكان انتهاءه في العشر الأواخر من شوال.

وقال العيني^(٦٣): ليس فيه دليل لما قاله الإسماعيلي، لأن المراد من قوله: «اعتكف في العشر الأول» أي: كان ابتداءه في العشر الأول، فإذا اعتكف من اليوم الثاني من شوال يصدق عليه أنه ابتداء في العشر الأول، وليوم

(٦٣) المطبوع: «في الأواخر» (٦/٢٥٦).

(٦٤) «عمدة القاري» ٨٦/٦٨٦ فيه: «يوم أكثر وضرب وبغداد» و«مردود» «قال» كما في «الأواخر».

قال الموقر^(١): كل موضع فسد اعتكافه فبطل كان بطوعاً فلا قضاء عليه، لأن التطوع لا يلزم بالشروع فيه في غير النحر، وإن كان نذراً نظراً، فإن كان نذر أياماً متتابعة فسد ما مضى من اعتكافه، واستأنف، لأن التتابع وصف بي الاعتكاف، وقد أمكنه الوفاء به فلزمه، وإن كان نذر أياماً معينة كالعصر الأواخر من رمضان

ففيه وجهان، أحدهما: يبطل ما مضى، ويستأنف، لأنه نذر اعتكافاً متتابعاً فبطل بالخروج منه، كما لو فسد بالتتابع بقطعه، والثاني: لا يبطل، لأن ما مضى منه قد أدى العبادة فيه أداة صحيحاً فلم يبطل بتروكها في غيره، ولأن وجوب التتابع من حيث الوقت لا من حيث المكان، والخروج في بعضه لا يبطل ما مضى منه، فعلى هذا يقتضي ما أفسد فيه فحسب. وعليه الكفارة على الزوجين جميعاً، لأنه فارق فبعض ما نذره.

وإذا وقعت فتنه خاف منها ترك اعتكافه، فإذا أمن لم يفسد ما مضى، إذا كان نذر أياماً معلومة، وفسد ما ترك، وكفر كفارة يمين، وكذلك إن تعذر جلب السفاح في المسجد لمرض لا يمكنه المقام معه فيه أو مئس البول أو الإغماء، وإن كان المريض خفيفاً كالصداع ووجع الضرس وسحرة، فليس له الخروج، فإن خرج بطل اعتكافه، انتهى.

وذكر أهل القواعد المالكية في ذلك فروعات كثيرة ليس هذا محلها، حتى عذ المدسوقي خماً وسبباً صوره في ذلك، فارجع إليها لو شئت.

ويوضح مرام المصنف ما في «المدونة»^(٢): قبل لابن القاسم: ما قول مالك في المعتكف إن أظفر متعبداً أهنقض عتكافه؟ فقال: نعم. قلت: فإن

(١) «المعنى» (٤/٤٧٦)

(٢) (١٥٦/١)

أصابه مرض لا يستطيع معه الصوم فخرج، قال: فإذا صح بنى على ما كان اعتكف، وإن هو صح فلم يبن على ما كان اعتكف وفطر فليست له ولا بين عليه.

قال ابن نافع: فإن مالک في المعتكف في العشر الأواخر من رمضان يمرض، ثم يصح قبل اعطاف. إنه يرجع إلى معتكفه فيبني على ما مضى، وإن غلب العيد قبل أن يمرض من أيام اعتكافه، فإنه يطر ذلك اليوم، ويخرج إلى المسجد مع الناس. ولا يرجع إلى بيته، ولكن يكوب في المسجد ذلك اليوم، ولا يعتقه بسا بقى عليه، انتهى.

والحاصل: أن الفساد إن كان لحماض ولو مائياً أو بتحمض أكل وشرب فيستأنف الاعتكاف ولا يبني، وإن كان لمرض أو حيض فيبني، ويقضي ما دلت مصلاً، فإن حوط ونم يرجع مصلاً بعد زوال العذر فيستأنف، كما في الشرح الكبير^(١) رخصه.

ومسئله الحنفية في ذلك ما هي «البحر» ونصه: قد علمت أن الفساد لا يتصور إلا في الواجب، وإذا تعد وجب عليه القضاء بالصوم عند القدرة جبراً لما فاته. إلا في الردة خاصة، غير أنه انحدور به إذا كان اعتكاف شهر بعينه بضمي فلو ما فسد لا غير، ولا يلزم الاستقبال كصوم المنذور بشهر بعينه إذا أقصر يوماً وجب قضاءه، ولا يلزمه الاستقبال كما في صوم رمضان.

وإن كان اعتكاف شهر بغير بعينه يلزمه الاستقبال، لأن لزمه مقتضياً فبراعي فيه صفة التتابع، وسواء قد يصعب بغير علم كالخروج، والجماع، والأكل، والشرب في النهار إلا الردة، أو قد يصعب لعذر كما إذا مرض فاحتاج إلى الخروج فخرج، أو بنى منعه رأساً كالحيض، والحنون، والإغماء الطويل، انتهى.

(١) تنقيح (٥١٤).

وفذ بلعسي أن رسول الله ﷺ أَرَادَ الْعَكُوفَ فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ رَجَعَ
فَلَمْ يَتَكْتَفِ، حَتَّى إِذَا ذَهَبَ رَمَضَانُ، اُعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ.

رَأَاهُ، طَلَعَ فِي الْأَعْتِكَافِ فِي رَمَضَانَ، وَالَّذِي عَلَيْهِ الْأَعْتِكَافُ،
أَمَرَهُمَا بِوَاحِدٍ، فِيمَا يَحِلُّ لِيَمَاءٍ، وَيَحْرَمُ عَلَيْهِمَا.....

وذكر ابن رشد^(١) في ذلك الخلاف فقال: ومنهم من قال: إذا قطع
الحرم الاعتكاف، بنى المعتكف، وهو قول مالك، وأبي حنيفة والثانجي،
ومنهم من قال: يتألف الاعتكاف، وهو قول الثوري، ولا خلاف فيما أحسب
عندهم أن انحصار نبي، انتهى.

قال يحيى: قال زياد: قال مالك: هكذا في النسخ الهندية كلها، وليست
هذه الزيادة في النسخ المصرية، والأولى حذف، لأن هذا بمنزلة الدليل لما
قاله أولاً من إيجاب انقضاء، وليس بكلام مستأنف حتى يحتاج إلى السند،
وقد طعني أن رسول الله ﷺ (أراد العكوف في رمضان، ثم رجع) عن معتكفه
(فلم يكتف) إذاً ذلك (حتى إذا ذهب رمضان، اعتكف عشرة من شوال) كما تقدم
قريباً في الحديث المسند، ويعنى من ذلك أنه - رضي الله عنه - بطلق البلاغ
على الذي وصل إليه مسنداً متصلاً، ولذا قالت المشايخ: إن بلاغه صحيح

قال يحيى: قال زياد: قال مالك: والمتطوع في الاعتكاف) هكذا في
جميع النسخ الهندية وبعض المصرية، وفي بعض المصرية: «والمتطوع في
رمضان»، وفي نسخة «الثوري»: «والمتطوع في الاعتكاف في رمضان»،
والأرجح ما في الهندية، فإن التطوع لا يختص برمضان (والذي) يجب عليه
الاعتكاف أي الذکر به (أمرهما واحد، فيما يحل لهما، ويحرم عليهما).

فإن البجي^(٢) وهذا كما قال: إن الذي تطوع بالاعتكاف ملزمه بالدخول

(١) «دایة السجده» (١/١٣٧)

(٢) «المتن» (٢/٨٤).

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يعتكف رجل حتى يرى شاة أو نعجة»

رواه الشيخان، وصححه الألباني، وهو حديث صحيح، لا يثبت فيه شيء من ذلك.

والاعتكاف هو أن يعتكف الرجل في بيته أو في مكان آخر من بيته، ويصلي فيه ويقرأ فيه.

فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا يعتكف رجل حتى يرى شاة أو نعجة»
وحرم عليه أن يعتكف في بيته أو في مكان آخر من بيته، إلا أن يقرأ فيه ويصلي فيه.
والاعتكاف هو أن يعتكف الرجل في بيته أو في مكان آخر من بيته، ويصلي فيه ويقرأ فيه.
والاعتكاف هو أن يعتكف الرجل في بيته أو في مكان آخر من بيته، ويصلي فيه ويقرأ فيه.
والاعتكاف هو أن يعتكف الرجل في بيته أو في مكان آخر من بيته، ويصلي فيه ويقرأ فيه.

وأما عند الجمهور فأحكام الطلوع والفواحش مختلفة، قال في «المنهاج»
ما يدل على حكمه إذا غاب، فإذا لم يبق إلا أن يكون واجباً وأعلى به
المستلزم، وإنما أن يكون مستحباً، فإن كان واجباً بقضي إذا غاب عن الغطاء،
وإنما انقطع إذا قطع في تمام اليوم فلا شيء عليه، في رواية الأصيل، وفي
رواية الحسن، يقضي، سواء على أن اعتكاف الطلوع غير معتد في رواية محمد
عن أبي حنيفة، وفي رواية الحسن عنه، معتد اليوم.

وفي «الذوق الصالح»^(١) حرم على المعتكف اعتكاف واجب الخروج منه
إلا لحاجة إلزامية أو ضرورة، أما الناس إذا خرجوا، لأنه ذلك لا
مطلوب انتهى، وأوله بقضي أن يترك الله، وإن اعتكافه إلا بطوعه، ومع ذلك
قد فسد في عتق من شوال كما تقدم، واختلفوا على كراهة اعتكافه بطوعه أو
وجوباً على ما تقدم من اختلافهم في وجوب الغطاء إذا غاب.

أما بحسب، قال واحد: قال مالك في الاعتكاف: «إنها إذا اعتكفت بم حاسب
في اعتكافها، إنها مرجع إلى بيتها، وحرباً شريفة مكنتها في المسجد، لأن

(١) «الذوق الصالح» (٢٣٨)

(٢) (٣٥٠)

(٣) قوله: «أنه من بيتها» أي من بيتها، أي من بيتها.

الخرقي: إذا حاضت المرأة خرجت من المسجد وضربت حباً في الرحبة.

قال تموفق^(١): أما خروجها من المسجد فلا خلاف فيه؛ لأن الحيض حدث يصح النيت في المسجد، فهو كالجنابة وأكد منه، وقد قال النبي ﷺ: «لا أجل للمسجد لحائض ولا جنب» رواه أبو داود^(٢)، وإذا ثبت هذا فإن المسجد إذا لم يكن له رجة رجعت إلى بيتها، فإذا ظهرت رجعت فأتمت اعتكافها، وقضت ما فاتتها، ولا كفارة عليها، نص عليه أحمد، لأنه خروج معناه واجب، أنه^(٣) الخروج للجمعة أو لما لا بد منه، وإن كان له رجة خارجة من المسجد يمكن أن يضرب فيها حياءها.

فقال الخرقي: تضرب حياءها فيها مدة حيضها، وهو قول أبي قلاية، وقال النحوي: تضرب مسطاطها في دارها، فإذا ظهرت قصت تلك الأيام، وإن دخلت بيتاً أو سقفاً استأثقت، وقال الزهري وعمر بن دينار ومالك والشافعي: ترجع إلى منزلها، فإذا ظهرت فترجع لأنه وجب عليها الخروج من المسجد، فام بإزماع الإمامة في رجعت كالأخارجة لعدة أر حوء، سنة.

ووجه قول الخرقي ما روى المتقدم من شريح عن عائشة قالت: كن ممنكفات إذا حضره أمر رسول الله ﷺ بإخراجهن من المسجد، وأن يضربن الأخبية في رجة المسجد حتى يظهن، رواه أبو حفص بإسناده، والظاهر أن الإقامة في الرصة مستحب، وليس بواجب، وإن لم تقم في الرحبة، ورجعت إلى منزلها أو غيره، فلا شيء عليها، لأنها خرجت بدون الشرح، ومنى ظهرت رجعت إلى المسجد، فقضت وبست، ولا كفارة عليها، لا نعلم فيه خلافاً، لأنه

(١) «المعني» (١/٤٨٧).

(٢) أخرجه أبو داود (١/٢٣٢).

(٣) في الأصل: ألبست، وهو تعريف.

فَإِذَا طَهَّرَتْ وَخَنَّتْ إِلَى الْمَسْجِدِ، آتَتْهُ سَاعَةٌ طَهَّرَتْ، ثُمَّ تَبَيَّنَ غُلُوُّ مَا
فَضَّلَى مِنْ احْتِكَافِهَا،

خروج لعطر معصاة، أشبه بالخروج لفضاء الحاجة، وقول إبراهيم تحكُّم لا دليل
عليه انتهى.

(فَإِذَا طَهَّرَتْ وَخَنَّتْ إِلَى الْمَسْجِدِ آتَتْهُ سَاعَةٌ طَهَّرَتْ) زيدت في النسخ
الهندية بعد ذلك: (وَلَا تُؤَخِّرْ ذَلِكَ) وليست هذه الزيادة في النسخ المصرية غير
الناجيه، والمعنى: لا تؤخر الرجوع إلى المسجد بعد الظهر، فإن أخرت تأخيراً
كثيراً. وهو ما يُعَدُّ به الرجل متوانياً. بطل اعتكافه، ووجب الاستئذان، كما
في «الشرح الكبير»^(١).

(ثم تبي) بفتح أوله (على ما قد مضى من اعتكافها).

قال الناجي^(٢): وهذا كما قال: إن الحائض المعتكفة إذا حاضت خرجت
من معتكفها. لأن الاعتكاف لا يكون إلا في المسجد. والحائض لا تدخل
المسجد، فإذا طهرت رجعت إلى معتكفها آتت ساعه طهرت، لا تؤخر رجوعها
عن وقت طهرها أي وقت كان من ليل أو نهار. لأن من شرط الاعتكاف
التتابع، فإذا أخرت ذلك بطل التتابع، وبطل بعده الاعتكاف، فإذا رجعت
نهاراً، فإنها لا تمسك عن الأكل بقية نهارها، ولا يحتسب لها به في أيام
اعتكافها، فإن رجعت ليلة قبل طلوع الفجر ونوت الصوم، ففي «المجموع»
من رواية ابن وهب عن مالك: سجنها، وقال سجنون: لا تحسب بذلك حتى
يكون دخولها في أول الليل كأنه الاعتكاف، انتهى.

وأما عند الحنفية فعالم السرخسي في «مسوطه»: إذا تذاوت المرأة
اعتكاف شهر، فصاحت فيه، فعنيت أن تقضي أيام حبسها، ونصليها بالشهر،

(١) انظر: «الشرح الكبير» (١/٥٥٢).

(٢) «المعتمد» (٢/٨٥).

ومما ثبت العادة يجب أنما يصيام صيرين متتابعين - فحفظ - ثم
عقرو - نسري على ما يحسن من مبادئه - ولا يرخو ذلك.

٦٣٦ - (وحدثني) بإذنه عن مالك، عن ابن شهاب: أن
رسول الله ﷺ قال: كان يذهب لبحر الإسماعيل في البيوت.

فإن أم نصيبه به عليها أن تستقبله - (أن هذا الخبر من الشائع في وسعها - وما
مقط عنه - معلوم بأنه ليس في وسعها - ولذا قلنا: هو سرب اعتداف عشرة
أيام - فحافظت به فعمياً لا تقبل - انتهى).

(قال يحيى: قال زياد قال مالك) اختلفت نسخ هذه أيضاً في ذكر هذا
السند - ليس ذلك في النسخ المصرية وهو الأوجه - ويوجد في النسخة (ومما
ذلك) أي المذكور قبل من حيفض المستكنة المرأة بعد عليها صوم شهرين
متتابعين! لكثرة قل أو فطر في رمضان (محيط) في أثناء الكدرة (ثم تظهر
عيني على ما يحسن من مبادئه - ولا نؤخر ذلك) فإن آخره استأنفت - بذلك
قال الحنفية - ففي الخبر لمحاصرة إن فطر بعد كسفر وبما من بخلاف
الجفر إلا إنه أنت أو غير عدد استأنفت الصوم.

قال ابن عباس: قوله: خلاف الحيفض - بأنه لا ينفع كثرة كفارة فطر
والإعتاق - لأنها لا بعد شهرين خالين عنه بخلاف كثرة كفارة النسيء - وعليها أن
أصل ما بعد الحيفض به - قلناه - فلو فطرت بعد يوم استأنفت تركها فشايع بلا
ضرورة - وأن القاسم يفتق الشيع في صوم كل كفارة - انتهى.

٦٣٦ - (وحدثني زياد عن مالك، عن ابن شهاب) مرسلاً - وقد
نقدم موصولاً في أول الكتاب - وكان هو العبارة أن لا يذكر ههنا حديث
زياد - لأنه دليل لكلام السابق مدحاً به - لكنه موجود في جميع نسخ - (أو
ويؤيد به أن كان يذهب لحاجة الإنسان في البيوت) زاد في النسخ الميمنية

1. The following table shows the number of people who visited the museum in each month from January to December.

والمتمنى^{1 2} إبعاده قلنا: وهو معتمد، البعث هذه التريادة في السفسرية غير
المتن.

وغيره من المصنفات عذبت المذكور هاهنا الاختلاف مع قوله ذكره في محاد ١٠٧
أن الصلاة يجوز فيها الخروج عن المسجد لصورة الحصى، فإنها من حوائج
الإنسان، فدخلت في الحاجة الإنسانية في البوت دليل على جواز الدخول له.
١٠ يجوز فعله في المسجد من استعوط الظهارة والعمل من الحائض، ويجز
التجسس والتفحص وغيرها من الحوائج الضرورية

والله وحده يعلم ما كنا في قلوبنا من الخلق واليه يرجع
الامر كله والاولى بانها كما لا يخفى على من كانت له
معرفة تامة في مروج العاكبة ان ما كانا معا قد اصابني
من ذلك ما لم يكن لي من قبله من غير ما كان لي
منه الا اني قد خرجت من مصر في اول ما خرجت من مصر
في اول ما خرجت من مصر في اول ما خرجت من مصر

فإن التدبير^١ مرض أحد أبيه شدة، فيخرج بهما الأخذ من الاعتراف بالتدبير، ويطلب اعتاقه ويغضبه. فإن لم يخرج، يظل يعقوب عن أخيه الخويلدي. لا أحارتهما معاً، فلا يجرى حريجه، وأما الجارة أدهم، فإن كان الآخر حياً خرج، لأنه عدم الخروج مظنة عقوق الحي، وإن لم يكن الآخر حياً، فلا يخرج الجارة ذلك لدى موت مهمل، انتهى برامد.

قال: «سوفي». قوله: «نبذة حرج الأعداء والخصامات». فلا يخفى الحرج

14373

$$| \psi \rangle = \frac{1}{\sqrt{2}} (| \uparrow \downarrow \rangle + | \downarrow \uparrow \rangle) \quad (1)$$

(٥) باب النكاح في الاعتكاف

قال مالك: لا بأس بنكاح المعتكف نكاح الحسنة، ما لم يكن

.....

من المعتكف لعادتهم، وقوله: رطل عذقه، لأن الخروج بهذا، ليس من حصر الاعتكاف، ولا من الحيوان لأصله، وقوله: على أحد ساويله، أي: من بطلانه بالكثرة وعنده بطلانه، والعقود من حصة الكثرة انتهى. وتقدم في أول الاعتكاف أن لا يحرم الخروج للضرورة عند الأربعة إلا عند الحاجة، حيث يتغير عليه نعمة من يقوم به.

(٥) النكاح في الاعتكاف

أي: هل يجوز عند النكاح في حالة الاعتكاف أم لا؟

أبوصبي عن زياد عن مالك: لا بأس بنكاح المعتكف نكاح المملوك (أي: المعتق، قال الأباخي^(١)). وهذا كما قلنا: إن المعتكف يجوز له أن يعقد نكاحه ونكاح غيره، جفت من الكلام، لأن عند النكاح لا ينهي الاعتكاف، كما لا يبيح فراجه. النكاح من تطيب الزمان. وإنما ساقية نفس المماسرة والجماع. قال الميرزا^(٢): وإنما كان كذا، لأن الاعتكاف صفة لا تحرم التطيب، فلم يحرم المباح كالصوم. ولأن النكاح طاعة وحضوره فارد، ومنده لا تنظم، فيستأخر به عن الاعتكاف، فمكرر كذا مرات، فغافل عنهم. (عالم لم يكن السبي) أي: الجماع فيحرم إجماعه لغيره نعمته. فإنك تشير بغيرك (أشتر فتكفون، أي: المستحب^(٣)) ونقدم لإجماع غيره أن المردود بالسائر في لامة الجماع

(١) - المستبصر: ٢٦/٨٦.

(٢) - المستبصر: ٢٣/١١٠.

(٣) - سورة البقرة: الآية ١٨٧.

ما لم يكن احتساباً فتكفاً، ولا يخرجه نقصانهم أن ينكح في صباه،
 ويؤثر من نكاح المعتكف، ونكاح المحرم، أن يتزوج بائناً،
 وبشرط، ويعقد المهر بغيره، وينهت الحائض، ولا يفتقب، والمعتكف
 بالمعتكف، بغيره، ونظائره.....

(ما لم يكن العس) إذا هي النسخ المتصورة بعد ذلك فيكون، وليس هذا من
 النسخ الهدية، ولعلنا إن صح حينها فهو بمعنى محرم للإفصال
 الاعتكاف.

قال البيهقي: "هذا كما قلنا، فإن المعتكف يجوز له أن يعتكف نكاحه
 ونكاح غيره بما حقت من النكاح، لأن عقد النكاح لا ينافي الاعتكاف، كما لا
 ينافيه ذواته من النكاح من نكحت وفترت، فإن الدخول إذا قبل وقصد اللذة
 أو ليس شهوة أو ما شئ بنفسه أو وحدها بطل اعتكافه، واستأنفه من الزمان
 فهو

ولا يخرجه للمصاهرة أن ينكح في صباه وإن لم يكن معتكفاً (وفترت) معصية
 مباحة، (الاستناء) وقوله: أن للمحرم، غيره، (بغير نكاح للمعتكف) حيث
 يجوز، (وبين نكاح المحرم) حجب أو غيره، حيث لا يجوز عند المصنف،
 ويعرب بناء أنه المعتكف والمحرم مختلفان في أحكام كثيرة، ومن ذلك نكاح
 المعتكف والمحرم فتدور أولهما دون الآخر، (أن المحرم يأكل، ويشرب،
 ويمسح بالماء، وينهت) أي يحبس (الحائض) أي تجوز له هذه الأفعال كلها،
 ولا تجوز هذه الأفعال للمعتكف، (ولا يفتقب) أي يحرم عبه التفتيح ويجوز
 للمعتكف.

(والمعتكف بالمعتكف بغيره ونظائره) وفي التأليف، وشرحه: ولا بأس
 للمعتكف في المصحة، لتصب بأي طيب كان، وعقد النكاح لنفسه وبغيره،

النكاح، ولأن المعتكف له مانع منعه من النساء، وهو المسجد، والمحرم غير متعزّل عن النساء، لأنه يتزوّج معهنّ ني المتعزّل، ويخافلهنّ، فله الزورقاني^(١).

قلت: وهذا كونه على ذلك من فرق بينهما كالمعتكف، وأما على من لم يفرق بينهما كالحنفية فكلاهما سواء، ولو شكّ أن المسجد مانع للمعتكف فلا مانع للصائم من الاعتكاف، ويجوز له النكاح على أن الخطبة أيضاً من منظمات النكاح، ويجوز عند الأربعة، وله نظائر كثيرة لا نحصى على التامّل.

«كامل كتاب الاعتكاف، ويتممه كامل الجزء الأول من الموطأ

من تجزئة أربعة أجزاء، فله الحمد والمنة

(١) الطر مشرّع الزرقاني (٢٠١٣: ٥٠).

بسم الله الرحمن الرحيم

(١٩) كتاب الزكاة

(١٩) كتاب الزكاة

بسم الله الرحمن الرحيم

قد علمت في أول انضمام أن النسخ مختلفة في ترتيب ذكر هذه الكتب، وبما اقتضت في ذلك النسخ المهمة، وكذا في أكثر المواضع من هذا الأثر، نقدم هذه أيضا الأبحاث السليمة التي يهيئ لطلاب الحديث استحضارها.

الأول: أن الزكاة لغة انماء، يقال: زكى الزرع إذا نما، وترد بمعنى التطهير أيضا، وتربعا بالاعتراض معناه أما الأول فلأن إخراجها سبب للنماء في المال، أو بمعنى أن الآخر يربو بكثير، أو بمعنى أن متعلقها الأموال ذات النماء، كالسجدة والزراعة، وأما الثاني فلأنها طهيرة للنفس من رذيلة التحل، وتطهير من المذنب، كذا في «المنهاج»^(١) وتثبت ابن القيم^(٢) بأنه ليس معنى انماء في الزكاة بالهدنة، لا في الزكاة.

وقال الرغب: أصل الزكاة النمو الحاصل عن بركة الله تعالى، وتغنى ذلك بالأمور الثنوية والأخلاقية، يقال: زكى الزرع، إذا حصل منه نمو وبركة، وغنىه تعالى. **«وَيُؤْتِيَا لَكَ طَعَامًا»**^(٣) إشارة إلى ما يكون حلالاً لا يسيء لحم أعضاء. ومنه الزكاة، لما يخرج الإنسان من حق الله تعالى إلى الفقر، وتسبب بذلك ما يكون عليه من رجاء البركة، أو لركبة النفس، أي: تسببها بالتحيرات والشركات، أو بهما معاً، فإن الخيرين موجودان فيها.

(١) فتح الباري (٣/ ٣١٣).

(٢) فتح القدير (٦/ ١١٩).

(٣) سورة النجم: الآية ١٩.

قال ابن هاجي^(١): ولما يُخرج من المال على هذا الوجه أسماء، الزكاة والصَدقة والحق والتفعة والعفو، قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾. وقال تعالى: ﴿حُذِرْ مِنْ شِرْكٍ مُدَّةً يُعْطِيهِمْ صَدَقَةٌ عَلَىٰ ذُلِّهِمْ﴾، وقال تعالى: ﴿وَمَا نُنَاقِشُ بِالْحَقِّ يَوْمَ حَكَمِهِ﴾، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالنِّسَاءَ لَا يُلْفِئُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وقال تعالى: ﴿حُذِرَ الْفَقْرَ وَأُتِيَ بِالْفَرْجِ﴾، فهذه الألفاظ كلها واقعة على الزكاة من جهة اللغة على الحقيقة، وعلى غيرها مما يشاركها في الحفرق والاتفاق والبدن، إلا أن حُرُوف الاستعمال في الشرع جرى فيها لفظ الصدقة والزكاة. وإن كانت الصدقة نعم النافلة والغريضة، والزكاة تُعَصَّرُ في عرف الاستعمال بالغرض خاصة، انتهى مختصراً.

الثاني: اختلفت نصوص الفروع ثلاثاً الأربعة في تعريفه شرعاً، ويكتفي فيه ذلك بما ذكر تعريفه من فروع المائكية والحنفية رعاية للمتن والشرح مُعْرِضاً عن غيرها للاختصار، ففي «الشرح الكبير»^(٢): الزكاة شرعاً بإخراج جزء مخصوص ببلغ نصيباً لمستحقه إن تم الملك وتحوَّل غير معدن وحوت، وتطلق على الجزء المذكور أيضاً، انتهى.

قال القسوفي: قوله: «إخراج إلى آخره» تعريف لها بالمعنى المصنوعي، وقوله: «تطلق على الجزء المذكور» أي: الجزء «المخصوص المخرج من المال المخصوص» إذا بلغ مصاباً، المدفوع لمستحقه، إن تم الملك وتحوَّل غير المعدن هذا تعريف لها بالمعنى الاسمي، انتهى.

وفي «المختار»^(٣): هي شرعاً تمليك جزء مالي عيَّنه الشارع، وهو

(١) انظر: المفتي (٩٠/٢).

(٢) (١١/٢٣٠).

(٣) (٣/٢٠٣).

ربع عشر حسب حولي، من مسلم فقير غير عاشر، ولا مولود، مع قطع
المتعة عن المالك من كل وجه لله تعالى، انتهى.

قال ابن عابد بن: يعني أنها اسم للمعنى المقصود في الرصعيا بالوجوب
الذي هو من صفات الأفعال، ونقل القيس، في أنها شرعا الغن الذي يخرجها
إلى الغن، به قال: وهي الزكاة، إنه، في القار وجار شرعا، فإنها زيادة
ذلك المثل، وعنه المحققون، انتهى.

الثالث ما في «المر المختار»: أنها لا يجب على الأنبياء جمعها
قال ابن عابد بن: لأنها مشهورة لمن عساه أن يدرس، والأنبياء موقوفون به، وأم
عنه معاني. «وَأَرْسَلْنِي بِالْبَلَدِ وَأَرْسَلْنِي بِالْبَلَدِ» فإسراء بها زكاة النفس مع
البراهل التي لا تليق بمقامات الأنبياء عليهم السلام، فلو أوصاني بتليق الزكاة،
وليس المراد زكاة الخطر، لأن مقتضى جعل هذه الزكاة من خصوصياتهم أنه لا
مق بين زكاة أهل الدار والماء، انتهى.

وهي حاشية اندلسي: لا زكاة على الأنبياء، لأنهم لا ملك لهم
مع الله، وفريقه من في المعنى أنهم لا يورثون، ثم هو ذو خاص به، ولا
لكل أحد لا ملك له مع الله، كل في «تحرير المشعشع»، انتهى.

وهي الأثر الساطعة من حاشية الصاوي المالكية لا زكاة على
الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لأن ما يليق وذائع الله تعالى، وهذا على
مبدأنا وهو خلاف ملحق التبعي، انتهى.

راد اندلسي: كما قال بعضهم من أنهم لا يملكون وهو خلاف مدع
الشافعي، فيما قاله بعض سراج «الرسالة»، وفي التفسير روح المعاني: «أن قوله

تعالى **عَزَّوَجَلَّ** **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زَكَاةً مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ**، الظاهر المراد بهما ما شَرَعَ في
الصدق والعدل على وجه مخصوص، وقيل: المراد بالصلاة الدعاء، وباليكاف
تطهير النفس من الرذائل، ويتميز هذا في الزكاة، على ما مر عن ابن عطاء الله،
وإن كان مظهرًا فيه من أنه لا زكاة على «الأنبياء»، لأن الله تعالى رزقهم من
الأنبياء، فما في أيديهم ماله تعالى، وهذا لا يؤبرون، أو لأن الزكاة تطهير
وتكليم ظاهر، وقيل: لا بعين، لأن ذلك أمر به بزيادة الزكاة على أتمه
وهو خلاف الظاهر، وإذا قيل بحسن الزكاة على الظاهر، فأنظروا أن المراد
أوصائي مداء زكاة المال إلى ملكته، انتهى

دعي الروح الباطن: لظاهر أن نقصاءهما لا يستلزم غناء، بل هي
بالنسبة إلى أغنياء أمته، وعموم الخطيئات الإلهية مسروب إلى الأساء، تهيجاً
لثابة على الاستمرار والانتها، انتهى

البحث الرابع: هي جزم الزكاة، وإن لم يمكن، نوع الإحكام الصورية
إلى غاية ما أورد الله عز اسمه من تحكيم الكثيرة في أحكام التزوية، إلا أن
حكماء الشريعة يفتون ضيقاً من ذلك على قدر عقولهم.

وأحد للشيخ ابن تيمية في ذلك في «التهدي»^(١) كلاماً دجيراً ذكر فيها
الحكم في الأموال التي يجب فيها الزكاة

وأما ما شيع مشايخنا الشافعية في ذلك، فيفتي في صحة الله الشافعية^(٢) ما
عنه إن عده ما روعي في الزكاة مصححاً، مصححة مخرج إلى يدها النفس
وهي التي أحضرت شح، والشح أقبض الأخلاق مبالغة في الجحاد، ومن كان
تحيماً فإنه إذا مات بقي قلبه منعقاً بالمال، وغدوت بذلك، ومن تعزى

(١) معشر إمامه د. ١٤٥/١١ - ١٤٦.

(٢) ١٤٦/١١ - ١٤٦.

بالتقاضي، وأما الزائل الشيء من نفسه فانه ذلك مانعاً عنه، وأدفع الأعداء من العدد بعد الاغصات لله تعالى هو محاولة لنفسه. فكما أن إرادات بعد الخس حيلة تطلع إلى خسوت. وكذلك المحاولة بعد الهدى الرادة عن الهبات العجيسة تعيق، وذلك لأن أصل السعادة فيه المخلقة السعيدة، وأما تكون السعادة هي عدالة، وتكون السعادة مفسدة تصدعها أجرة حكماء، ومن المنهات عليه بأن يسهل مع الحاجة إليه، والعفو عن ظلم، والتبصر عن الشدائد في الكريجات، بأن يهون عليه ألم الدنيا لا يقننه بالاحد.

فأمر النبي ﷺ بأن ذلك وفسد أعظمها، وهو بدن البد محدود، وقوت بالصفاء والإيمان في موضع كثيرة من القرآن، ومن تعالى عن أهل النار: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّهُ مِنْ كَثِيرٍ مِمَّنْ ظَنَّ أَنَّهُ مَالِكٌ فِي الدُّنْيَا وَكَذَّبَ بِآيَاتِنَا لَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّنْ قَبْلَ هَٰذَا عَذَابًا شَدِيدًا﴾. واقتضى تدبير الله تعالى أن يبد خله بأدبهم، لا ينفذ عليه في قلب وجل، فكان بعد ذلك وسط قلبه ثلاثهم، ويتحلو له ثالث الشرائع ووسايل، وهذا المرحمة الله تعالى دوماً جيد في تهذيب نفسه.

وأما في مخرج السليم من جوارح عن راحة السعيدة، وهذه حكمة عليها يؤلفه أكثر الأخلق المراجعة إلى حسن المعاملة مع الناس، فمن فتنها فيه أمة حبه عليه سألها، وأما في المصطفات فكذلك المحطيات، وتزود من الرذات.

ومصلحه ترجع في السديد، وهي أنها تجمع لا محالة الضعفاء وقوى الناجح، وتنت الحركات لغزو على قوم وتزود عن آخرين، فلو لم تكن المسحة مزمنة غفلة، وأهل الناجحات، لهلكوا، وماتوا جوعاً.

(٢١) أم. محال.

(٢٢) سورة الشعراء، آيات ٢٣ - ٢٥.

وأيضاً نظام المدينة يتوقف على مال يكون به قوام معيشة الحفظة^(١) الذائنين عنها والمُذْذَرِينَ السائسين فيها، ولما كانوا عاملين للمدينة عملاً ذاتياً مشعولين به عن اكتسابه كقاصدهم، وجب أن يكون قوام معيشتهم عليها، والإنفاقات المشتركة لا تسهل على البعض أو لا يفتر عليها البعض، فوجب أن تكون جباية الأموال من الربعية سنة، ولما لم يكن أسهل ولا أوفق بالمصلحة من أن تجعل إحدى المصلحتين مضومة بالأخرى، أدخل الشارع إحداهما في الأخرى، انتهى

وقال أيضاً في موضع آخر: إن الحكيم إذا عنت له حاجة، وتضرع إلى الله فيها بلسان المثال أو الحال قرعَ تصرُّعه باب الجود الإلهي، وربما تكون لمصلحة أو يُقَهَّم في قلب زكي أن يقوم بسدِّ خلته، فإذا نَشَأَ الإلهام، وانبعث فيه رضى الله عنه، وأفاض عليه التركات من فوقه ومن تحته، وعن يمينه وعن شماله، وصار مرحوماً

وسألتني مسكين ذات يوم من حاجة اضطرَّ فيها، فأوحشت في قلبي إلهاماً بأمرى بالإعطاء، ويُسْتَرْزَى بأجر حزيل في الدنيا والآخرة، فأعطيته، وشاهدت ما وعدني ربي حقاً، وكان قرعه لباب الجود وانبعث الإلهام واختياره لقلبي يومئذ وظهور الأجر كل ذلك بمرأى مني، وربما كان الإنفاق في مصرفٍ مظنةً لرحمة إلهية كما إذا انحطت داعية في دلتل الأعلى تنويه مله، فصار كل من يتعرض لنسبية أمرها مرحوماً، وتكون تشبه يومئذ في الإنفاق كغزوة العرة إلى آخر ما قاله.

الخامس: في هذه عرضيتها. قال الحافظ^(٢): اخفاف في أول رقت فرض

(١) كالتجارة.

(٢) تنقيح الباري (٣/٦٦٦).

الزكاة، فذهب الأكثر إلى أنه وقع بعد الهجرة، فقبل - كان في السنة الثالثة قبل فرض رمضان، أشار إليه النووي في «الروضة». وجرم ابن الأثير في «التأريج» بأذ ذلك كدر في السنة التاسعة. وفيه نظر، فقد ورد في حديث ضمام بن ثعلبة، وفي حديث وفد عبد النيس، وفي عدة أحاديث ذكر الزكاة، وكذا مخاطبة أبي سفيان مع هرقس، وكانت في أول السابعة، وقال فيها: «يا أمرونا بالزكاة»، لكن يمكن تأويل كل ذلك، وإدعى ابن خزيمة في «صحيحه» أن فرضها كان قبل الهجرة. ومما يدل على أن فرض الزكاة وقع بعد الهجرة، اتفاقهم على أن صيام رمضان إنما فرض بعد الهجرة، لأن الآية الدالة على فرضه مدنية بلا خلاف.

ونستحدث أحمد وأبو خزيمة والنسائي وابن ماجة والحاكم من حديث قيس بن سعد بن عباد قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بصناعة الفطر قبل أن تنزل الزكاة، ثم تولت ففرضت الزكاة، فقم بأمرنا ولم ينهنا ونحن نعلمه، إسناده صحيح، وهو دالٌّ على أن فرض صدقة الفطر كان قبل فرض الزكاة، فيقتضي وقوعها بعد فرض رمضان، وذلك بعد الهجرة وهو المطلوب. ووقع في التأريخ الإسلام: في السنة الأولى فرضت الزكاة، انتهى.

وقال الثقاري^(١): قبل: فرضت زكاة الفطر في السنة الثانية مع الصوم، وفرض غيرها بعد ذلك في تلك السنة. والمعتمد أن الزكاة فرضت بمكة إجمالاً، وتثبت بالمدنية تفصيلاً، جمعاً بين الآيات التي تدل على فرضيتها بمكة وغيرها من الآيات والأدلة.

وفي «شرح الأنواع»^(٢). وفرضت في السنة الثانية بعد زكاة الفطر، قال

(١) «مروءة التأريج» (١١٨/٤).

(٢) (٣١٣/٤).

(١) باب ما تجب فيه الزكاة

محسبه: واختلفوا في أي شهر منها، والذي قال البيهقي: المشهور عن المحدثين أنها فرضت في شوال من السنة المذكورة، وفي عاشر المختار^(١): فرضت في السنة الثانية قبل غرض رمضان.

وفي «الخميس»: في وفائع السنة الثانية، قال: وفي هذه السنة فرضت زكاة الفطر، وكان ذلك قبل العيد بيومين، كذا في «أسد الغاية»، فخطب الناس قبل الفطر بيومين يُسلّمهم زكاة الفطر، وكان ذلك قبل أن تُقرع زكاة الأموال. ثم قال يُتبدّل ذلك: وفيها فرضت زكاة الأموال. وقيل: في السنة الثالثة، وقيل: في الرابعة، وقيل: قبل الهجرة، وثبت بعدها، انتهى.

(١) ما تجب فيه الزكاة

قال البيهقي^(٢): لفظ الترجمة يحتمل معنيين؛ أحدهما: أن يبين مقدار ما تجب فيه الزكاة، والثاني: أن يبين جنس ما تجب فيه الزكاة، وقد قصد مالك - رحمه الله - الأسرين جميعاً، فأدخل حديث أبي سعيد، فبين فيه نصاب الزكاة، وأدخل قول عمر بن عبد العزيز، وفيه جنس ما تجب فيه الزكاة، انتهى.

قلت: والظاهر عندي أن المصنف أراد المعنى الثاني أي: بيان الأنواع التي تجب فيها الزكاة، وسيأتي في كلام المصنف أنها ثلاثة أنواع: العيين والحرث، والماشية، وسيأتي الكلام عليها في الحديث، ولأجل هذه الثلاثة ذكر حديث أبي سعيد، وأما نصاب المقدار في كل نوع، فيأتي في مواضعه مفصلاً.

(١) (٢٠٧/٢).

(٢) «المستق» (٩٠/٢).

٦٣٧/١ - حَقَّقَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ صَعْبٍ عَنْ أَبِي يَحْيَى
الْمَدَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُحْسَى فِيمَا دُونَ خُمْسٍ ذُوْدٌ.....»

٦٣٧/١ - (مالك، عن عمرو بن يحيى المازني) بكسر الميم، وفي «موطأ
ابن وهب»، مالك أن عمرو بن يحيى حَدَّثَهُ (عن أبيه) يحيى بن عمار بن
أبي حسن، وبنخاري من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري: عن عمرو بن يحيى
أنه سمع أباَه (أنه قال) أي يحيى. (سمعت أبا سعيد) سعد بن سنان (الخلري)
النخعي ابن الصخاني.

قد حكى ابن عبد البر^(١) عن بعض أهل العلم: أن حديث الباب ثم يأتي
إلا من حديث أبي سعيد الخدري، قال: وهو الأغلب، إلا أني وجدته من
سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، ومن طريق عمرو بن دينار عن جابر، وقد
أخرجه مسلم من وجه آخر عن جابر، وجاء من حديث عبد الله بن عمرو بن
الغاصر وعاتشة وأبي رافع ومحمد بن عبد الله بن جحش، أخرجه لأحاديث
الأربعة الدارقطني. ومن حديث ابن عمر أخرجه ابن أبي شيبة، كذا في
«الفتح»^(٢).

(يقول: قال رسول الله ﷺ: ليس فيما دون) أي أقل من (خمس ذود) يفتح
البعجمة، ومكون ثلثي بعدها مهمل، زاد التنسي من الإبل وهو بيان لذود،
وقال النووي^(٣): «رواية المشهورة بإضافة خمس إلى ذود، وروي بتسوية خمس،
ويكون بدلاً منه، قال الترمذي بن المنير: إضافة خمس إلى ذود، وهو مذکور لأنه
يقع على الواحد فقط، فلا يدفع ما نقله غيره أن يقع على الجمع، انتهى

(١) انظر «المستدرک» ١٨٧/٩٠ و«المعجم» ١١٦/١٣، ١١٧.

(٢) «فتح الباری» ٣/٣١٠.

(٣) «شرح صحيح مسلم للنووي» ١/٤٥٠.

والأكثر على أن الذود من الثلاثة إلى العشرة وأنه لا واحد له من لفظه، وقال أبو عبيد: من الثنتين إلى العشرة، قد: وهو يخص بالإثبات، وقال سيبويه: يقال: ثلث ذود، لأن الذود مؤنث، وليس باسم كسر عليه مذكور، وقال الفراء: أمثلة ذاء يذود إذا دفع شيئاً فهو مصدر، وكان من كان عنده دفع عن نفسه محرقة الفخر وشطة طاقة والحاجة.

وقوله: من الإبل^(١) يأنّ لحدود، وأكر ابن قتيبة أن يراد بالحدود الجمع، وقال: لا يصح أن يقال خمس ذود، كما لا يصح أن يقال خمس نوب، وعلمت العلماء في ذلك، لكن قال أبو حنيفة المسحسائي: تركوا القياس في الجمع، فقالوا: خمس ذود لخمس من الإبل، كما قال: ثلثهانة على غير قياس، انتهى. يعني القياس مذات ومثلى.

وفي المعنى^(٢): من من الإبل من الثلاثة إلى العشرة، وقيل: ما بين اثنتين والجمع من الإثبات دون ثلثهانة، وقيل: من ثلاث إلى خمس عشرة، وقيل: إلى عشرين. وقال ابن الأعرابي: بنى الثلاثين ولا يكون إلا من الإثبات. قلت: ترك المراد في الحديث ما من من الذكور والإثبات. (صحة أي. واجبة يعني لا يجب شيء في أقل من خمس إبل).

أما وجوب الزكاة في الإبل فمما أجمع عليه علماء الإسلام، ولا خلاف في ذلك بينهم وصححت فيها النسبة بروايات مختلفة وطرق عديدة، وأجمع المسلمون أيضاً على أن ما دون خمس من الإبل لا زكاة فيه، الحديث الذي استدلوا عليه، ونقله عنه في هذا الحديث. (ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس عليه فيها صدقة إلا أن شاء ربها). كذا في المعنى^(٣).

(١) خروج تبارك (١/٢٣٣).

(٢) أصول الفراء (١/٢٥٤).

(٣) الفخر (١/١١٤).

.....

رئيس فيما دون خمس نواقل بالسوي، كحور، أي من الوقت، ١٤٠ في
المرواة الآية، قال الحافظ: "أوقى بالتسوي وبيانات النخلة من نواقل، وبهذه
مدح أوقية بضم الهمزة وتشديد الحاء، وحكي الحماشي: رخصة بخلاف الألف
وفتح النون، ومفسر لأوقية هي هذا الحديث أروع درهما بالاعتاق، والتعباد
بالدرهم المخلص من الفضة سواء كان مضمومة أو غير مضمومة، قال غصان:
قال أبو عبد، إن الدرهم لم يكن معنوم التقدير حتى جاء عبد الملك بن مروان،
فجمع العلماء فعملوا كل عمر: درهم سبعة مثاقيل.

قال: وهذا يلزم أنه أن يكون يثلاً أحال حساب الزكاة على أمر محتوئ
وهو مستعمل، والحمد لله أن معنى ما نقل من ذلك أنه لم يكن شيء منها من
صير الإسلام، وكانت مختلفة في الزمان بالعدد إلى العدد، فمستمرة مثلاً ووزن
عشرة، وعشرة وزن لثامه، فاتفق الرأي على أنه يثقل بكتلة عريضة، ويصعب
وزنها وزناً واحداً، وقد غيره، ثم يشير المفسر إلى حاشية ولا يسد رم. راجع
الدرهم وأجمع، على أن كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم، انتهى.

وهي التبرقة عن ابن الجهم هي من الزكاة، لأنها بقي صاحبها عن
الاحتياج، انتهى.

صديقاً قال الحافظ: "وهو مخالف في أن مائة الزكاة مائة درهم يلح
مائة وأربعين مثلاً من الفضة المصنعة، إلا أن حب الأندلس، فإنه انفراد
بقوة، إذ كل أهل سد بعمالود مدراهمهم، وذلك أن عند الزحاحات في
الزمن بالنسبة إلى درهم الأندلس ومبرها من دراهم أسلاف، وهذا حرق
العربي الإجماع، فاعلم أنقص بالعدد لا الزيادة، وتعدد التبرقي من
لشعية بحكاية وجه في المذهب، أن الدرهم المعتنقة إذا بلغت قد لم

صم إليه قيمة الفضة من حاس مثلاً نلغ نصيباً، فإن الزكاة تحب فيه كما عن
عن أبي حنيفة، واحتدل بهذا الحديث عنى عدم الرجوب قيمة إذا نقص من
الذهب، ولو حبة واحدة، خلافاً لغيره مع ينقص بغيره كما نقل عن بعض
المالكية، انتهى. وسباني الكلام عنى النقص اليسير قريباً

وفى الموضح^(١): إن مضاف الفضة مائتا درهم، لا خلاف في ذلك بين
علماء الإسلام. وقد يتنه السنة، وهي ما في البخاري^(٢) وغيره في كتابه أنس:
وفي الرقة ربع العشر، فإن لم يكن إلا تسعين ومائة فليس فيها شيء إلا أن
يشاء ربها.

وأجمع أهل العلم على أن في مائتى درهم خمسة دراهم، والدرهم انى
يعبر بها النصاب من الدراهم التي كل عشرة منها وزنة سبعة مثاقيل مضاف
الذهب، وكل درهم نصف مثقال وخمس. وهي الدراهم الإسلامية التي تفتقر
به نكبات الزكاة، ومقدار الحزبة، والديات، وسبب تقطع في الرقة، وغير
ذلك، وكانت الدراهم من صدر الإسلام منقوشة سوداً وطبرقة، وكانت سوداً
سماوية دنانير، ولطبرقة أربعة دنانير، فحسبها في الإسلام، وسعلا درهمين
مساويين، في كل درهم منه دنانير، فعل ذلك سواميه، انتهى

قال ابن رشد في انداياه^(٣): المقدار الذي تحب فيه الزكاة من الفضة
فإنهم اتفقوا على أنه خمسة أواني لحديث الباب ما عدا المعدن من الفضة،
فإنهم اختلفوا في اشتراط النصاب منه، وفي المقدار الواجب فيه، والأوقية
أربعون درهماً كيلاً، وأما المقدار الواجب فإنهم اتفقوا على أن الواجب في ذلك
هو ربع الفضة ما لم يتجوزا حرجاً من العنت.

(١) المعنى (٢٠٩/٤).

(٢) صحيح البخاري (١٤٥١).

(٣) بداية المجتهد (١/٢٥٥).

«لَيْسَ بِشَيْءٍ دُونَ حَسْبِهِ أَفْضَلُ مِنْ حَسْبِهِ».

أخرجه البخاري رقم: ٢٤ - كتاب الزكاة، ٣٦ - باب زكاة الزواني.

ومسلم رقم: ١١ - كتاب الزكاة، حديث رقم: ٩.

واختلصنا من هذا الباب في مواضع عدة: أحدها: في باب الذهب، والثاني: عن بيها أودس أم ٩٧ والثالث: في بضم حصوها إلى خمس في الزكاة، والرابع: هل من شرط التمسك به يكون المالك واحداً أم لا الخامس: في اعتبار صاحب المقتضى وحوله ولذا تراجب فيه، انتهى.

(وليس بيها دون خمسة أوسق) جمع وسق، شح لولاه وسكون السين على ما في «النهاية» والقموس، «دله القاري»^(١) قال الحافظ: «وحيث كسر الهمزة كما حكاه صاحب «المعجم»، وجعله حينئذ أربعة، كجده وأحماه، وقد دفع ذلك في رواية إمامنا: «وهو سنون صاعاً» إلا عاق، ورفع في رواية ابن ماجه من طريق أبي الحسن عن أبي سعيد نحو هذا التحريك، وفيه: «الوسن سنون صاعاً» وأخرها أبو داود أيضاً لكن قال: «سنون محتوماً» انتهى.

وقال النعيمي^(٢): «الوسن حمل بهيره وقيل: هو سنون صاعاً، وقيل: هو الحمل بمائة، وسنن اللحم وأوسفه أوزقه، ذكره ابن سيده، وفي المدحج: «الوسن» حبل لمن وحما، وقيل: «الوسن» لعدلات، انتهى.

ثم قال الحافظ في موضع آخر: «يختلف في هذا المصنف، هل هو تحديد أو نسبة؟ وبالأول عدم أحمد، وهو أصح الموجودين الشافعية، إلا أن كان قدراً يسمو حراً معاً لا ينصفه فلا يصح، فلهذا ابن القيم، والعمدة، ومصحح البواري في شرح مسلم: أنه تقريب، انتهى.

(بصدقة احتلماً في المراء بالصدقة، فقال الجمهور: «البا» أي البعد،

(١) نظم «مرآة المراجع» (١/٣٦٦)

(٢) «مقدمة القاري» (١/٣٥٤)

وحكى الشراح عن الإمام أبي حنيفة ومن معه: أن النحراد بها أيضاً الزكاة كالأرايين، والسقي زكاة التجارة، ويوجب ذلك: أن تصاب الحبوب والتمر خمسة أرسل لحديث الباب عند الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف ومحمد وداود السهري وغيرهم، إلا أنهم اختلفوا في ذلك فيما لا يكال ولا يوسق، فقال داود: إن كل ما يدخل فيه الكيل يواضع فيه النصاب. وما لا يدخل فيه الكيل ففيه قليلة وكثيرة إن شاء الله. قال المحافظ: هو نوع من الجمع بين الحديثين، كما في: ^(١) «أصبح»

وقال أبو يوسف: فيما لا يوسق كالزعفران والقطر يحب فيه العشر إذا بلغت فيه خمسة أوسق من أدنى ما يوسق كالذرة في زماننا. وقال محمد: يجب العشر إذا بلغ الخارج خمسة أمداد من أدنى ما يقدر به موعده، فاعتبر في القطر خمسة أمداد، وفي الزعفران خمسة أمداد، كما في الهداية.

وختلفت أقوال الشافعية في ما لا يدخل تحت الكيل، كما في شعيرهم، وفي هرج لإحياء الزعفران واليوسق لا زكاة بهما على الجنب المستعمل، وقال في التقديم: يجب، فإن وجدتهما فالمذهب أنه لا عشر النصاب بل يجب في القليل، وغيره في قولنا، انتهى.

وقال الإمام أبو حنيفة ومن معه: إن حديث نصاب محصول على زكاة التجارة، قال الشعبي: وهو عمر بن عبد العزيز ومجاهد وإبراهيم النخعي. قال أبو عمر: وهذا أيضاً قول زفر ورواية عن بعض التابعين، وأخرج عبد الوريق عن مصنفه عن عمر بن عبد العزيز قال: فيما أثبت الأرض من ثلث أو كثير العشر، وأخرج نحوه عن مجاهد وإبراهيم النخعي، واستدلوا بما روي من حديث يعقوب بن العشر فيما سقت السماء، ومذهب العشر فيما سقي بالنضح، وذكرها لمسي.

ثم قال: وهذه الأحاديث كلها مطلقة، وليس فيها فصل، والعماد من لغة الصدقة في حديث الباب زكاة التجارة، لأنهم كانوا يبيعون بالأسواق، وسمعه أبو إسحق الأزرق رحمه الله، قال أبو جعفر في أحكام القرآن: قد روي ليس فيها دون خمسة أوسق زكاة فجاء أن يريد به زكاة التجارة. وأن يكون سؤال سائل عن أقل من خمسة أوسق عندهم فوثر به لتجارة فأعير أن لا زكاة فيه، فقل الرازي كلام أبي بصير وذكر السبب كما يوجد ذلك في كثير من الأخبار انتهى.

قال ابن رند: سبب الخلاف في ذلك معارضة العموم بالخصوص، والحدوث بالثبات، فمن رأى أن الخصوص يرد على العموم قال: لا بد من انصاف، ومن قال: لما استعرضنا إذا جعل الاستدلال، ومن رجع للعموم قال: لا انصاف، انتهى.

قلت: وسند الحديث رواية انحصاراً فحاشا لمخالفة الخاص، وهي ما رواه الطحاوي عن حبان بن عبد الله مرفوعاً. وفي كل عشرة أواق قدر يوضع في حياض أو مساكن، كما في «الترغيب»^(١).

قال ابن العربي^(٢): أقوى المذاهب منع أبي حنيفة دليلاً، وأحوطها للمساكين، وأولها قيام شكر النعمة، وعنده بدل عموم الآية، والحديث، وزم الجوزي على تحليفه أن يخرج عموم الحديث من يد أبي حنيفة بأن قال: هذا الحديث المسموم، وإنما جاء تفصيل الفرق بين ما تقل مزنة وتكثر، وليس بمنع أن يقتضي الحديث الوجهين العموم والتفصيل، وذلك الحمل^(٣) في الدليل وأصح في الأصول انتهى.

(١) مدينة الجنينة (١: ٢٦٥).

(٢) انظر معارج السالكين للشيخ (١: ١٢٠٩).

(٣) معارضة الأحاديث (٣: ١٣٥).

(٤) كما في الأصل، والنظام مبدئي، الأصل، انتهى.

قلت . ونرسلهم ما قالوا فذهب أحدهم أخرى .

الأول : أنه منسوخ ، ذل العيني^(١) : ومن الأصحاب من جعله منسوخاً ، وبهم في تقريره فذهبوا ، فقالوا : إذا ورد حديثان ، أحدهما عام والآخر خاص ، فإن علم تقديم العام على الخاص لحصل العام به ، وإن قيل تقديم الخاص ينسخ العام ، قال محمد بن شعاع الثلجي : هذا إذا علم التاريخ ، أما إذا لم يعلم فإن العام يجعل آخرهما لما فيه من الاحتياط ، وهذا لم يعلم مدحه فحصل العام آخر احتياطاً ، انتهى .

والثاني : أنها أخبار واحد لا يغفل في مقابلة الكتاب ، وهو عموم قوله تعالى : ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ . هناك العيني عن بعض الأصحاب ، فإن الرازي في تفسيره ذل أبو حنيفة : لعشر واحد في الغليل والكثير ، واحتج بهه الأبه فقال : قوله : وأتوا حقه يوم حصاده ، يقتضي أيوب حتى في الغليل والكثير ، فإذا كان ذلك الحق هو الركاة ، وجب القول بوجود الركاة في الغليل والكثير .

وإن أيضاً قبل ذلك قوله تعالى : ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ . مع ذكر الأنواع الخمسة ، وهو العنب والحل والزرع والزيتون والرمان ، يدل على وجوب الزكاة في الكل ، وهذا يقتضي وجوب الركاة في الشجر كما كان أبو حنيفة - رضي الله عنه - بقوله ، فإن كانوا نطق الحصاد محصور بالزرع ، فنقول : هي أصح التمه غير مخصوص بالزرع ، وتدل عليه أن الحصاد في اللغة عبارة عن القطع ، ودلالة تناول الكل ، وأيضاً الصير في قوله : حصاده يجب عوده إلى أقرب السدكورات ، وذلك هو الزيتون والرمان ، فوجب أن يكون الصير عندئذ إليه ، انتهى .

(١) مسند القدي (٣٥٨/٦)

استقصت شراح الحديث وأرباب الرجال في ذكر نسبه، قاله الزرقاني^(١) هكذا ينسبهم وجماعة من رواة المسوعة كالأشاهي، فنسب محمدًا لأبيه وجده لعمه لأنه عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي مرثددة، وفي رواية الثبيتي عن مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي مرثددة، فنسب محمدًا إلى جده، وسبب جده أبي جند، انتهى.

ومنه في «النبى» إذا خرج عن أبيخاري^(٢) عن مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة ثم قال: كذا هو في رواية مالك، والمعروف أنه محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة نسب إلى جده، وجاء نسب إلى جده.

وهكذا قال الحافظ في «الفتح»^(٣)، وقال في «تهذيبه»^(٤)، محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري النخاري، أبو عبد الرحمن النخعي، ومنهم من نسب إلى جده، ومنهم من نسب عبد الله إلى جده، والجميع واحد، أي عن أبيه وحسن بن عمار وعبد بن تميم وسعيد بن أسار، وزوي عنه محمد بن إسحاق ومالك ولوليد بن كثير وابن عيسى، قال محمد بن إسحاق: كان ثقة كثير الحديث، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال غيره: مات سنة ١٣٩ هـ.

وقال في «تقريبه»^(٥) محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري، أبو عبد الرحمن النخعي، ثقة من الأئمة، وكذا قال المعاصي في

(١) (١١/٢).

(٢) «صح ن ي» (٣٢٢/٢).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٢٦٧/٩).

(٤) «تقريب التهذيب» (١٧٨/٢).

وأليس يريد أن خمس أوامني من الأوراق من قبله.....

في غيره من الثمار، والحبوب، بذليل الأثمار والإحصاء. وليس فيما تون خمس أوراقا بدون الياء، في جميع النسخ الهندية، وبعض المصرية كالرواية الماضية، وفي أكثر النسخ المصرية: أوامني بالياء، قال: زودني: بتدليل الياء وتختفيها، ويقال: أوراق بحرف الياء، كما في الرواية الأولى جمع أوتمبة، وحكي وقبة كما تقدم.

أما الأوراق فشيخ الواو وكسرهما، بكسر الواو، ويسكونها، أي القضة مطلقاً، أو المسحوبة دراهم، وإن تطلق على غيرها محلاً، خلافاً في اللغة، وانمرد عنها القضة مضروبها وغيره.

قال الساجي^(١): روى أشهب عن مالك ليس لأبقية الذهب وزن معلوم وأولية القضة أربعون درهماً (صدقة) وقد تقدم في الحديث السابق: أن نصاب القضة مائة درهم إجمالاً.

والتفتوا هل فيها أوامس أم لا؟ قال المحقق^(٢): إذا تمت القضة مائتين والثنائين عشرين، قال: حسب فيهما ربع عشرهما، ولا نعلم خلافاً بين أهل العلم أن زكاة الذهب، والقضة ربع عشرهما.

وفي رواية أخرى: إن قلت، روي هذا عن عني وابن عمر - رضي الله عنهم -، أنه قال: عمر بن عبد العزيز والنخعي والمالك والثوري وابن أبي ليلى وإنشاعني وأبو يوسف ومحمد وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر، وقال سعيد بن المسيب وعطاء وطائوس والحسن والشعبي ومكحول والزهري وعمرو بن دينار وأبو حنيفة: لا شيء في زيادة الدراهم حتى تبلغ أربعين، ولا في زيادة الثنائين حتى تبلغ أربعة دنانير. لقوله^(٣): «من كان أربعين درهماً»، وعن معاذ

(١) «المطهر» (٢) / ٩١.

(٢) «المطهر» (١) / ١٢٤.

رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْشَى فُؤَادَ مِنَ الْإِبْلِ صَدَقَةً.

أخرجه البخاري في: ٢٤ - كتاب الزكاة، ٤٢ - باب ليس فيما دون خمس ذود صدقة.

٦٣٩/٣ - وَحَقَّقْتُ عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ بَدَعُ أَثَرُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ
الْأَعْلَى كُتِبَ إِلَى غَايِبِهِ

عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا بَلَغَ ابْنُ أَبِي مَرْثُومٍ مِائَتِينَ فَفِيهِ خَمْسَةٌ دَرَاهِمٍ، ثُمَّ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ حَتَّى يَبْلُغَ إِلَى أَرْبَعِينَ دَرَاهِمًا^(١)». وَهَذَا مَعْنَى، وَلَأنَّ نَهْ عَفْوًا فِي الْإِبْدَاءِ، فَكَانَ لَهُ هُوَ بَعْدَ الْإِبْدَاءِ كَأَمَّا شَيْءٌ.

ولنا: مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ - وَهِيَ أَنَّهُ عَنْهُ - مَرْفُوعًا: «هَاتُوا رُبْعَ الْعَشْرِ مِنْ كُنْ أَرْبَعِينَ دَرَاهِمًا دَرَاهِمًا، مَا زَادَ فَيَحْسِبُ ذَلِكَ»، رَوَاهُ الْأَثَرُ وَالذَّاقِقُ^(٢). وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣) بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ وَالْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: أَحْسِبْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنُ عُمَرَ مَوْقُوفًا عَلَيْهِمْ، وَلَمْ نَعْرِفْ لِيَهُدٍ مَخَالَفًا مِنَ الصَّحَابَةِ فَيَكُونُ إِجْمَاعًا، انْتَهَى.

أوليس فيما دون خمس ذود من الإبل (بيان للذود (صدقة)، وإليه ذكر الإمام هذا الحديث عقب السابق لما فيه من زيادة قوله: «من النحر والنوق والإبل»، إذ لم يكن في الأول بيان التمييز، وقيل الأول إذ هو الصحيح عند الكل كما تقدم عن ابن عبد البر.

٦٣٩/٤ - مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ (الْمَعْدُودَ مِنَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ) كُتِبَ إِلَيْهِ عَمَالُهُ هَكَذَا فِي الْهِنْدِيَّةِ، وَفِي جَمِيعِ النُّسخِ الْمِصْرِيَّةِ: إِلَى

(١) أخرجه الذَّاقِقُ (٢/٩٣).

(٢) (١/٩٢).

(٣) أمس أبي داود (١/٣٢٢).

صاحب الحديث في التداخلة إنما التداخلة هي التماسك والتعريف والتعريف والتعريف

عالمه، (على) (مشرق) (كثير) (القول) (فتح) (نعم) (والكثير) (لغة) (في) (مشرق) (معجمه) (وأخر) (فوق) (الهند) (نفسه) (نفسه) (الشم) (وهي) (جاء) (الأرض) (بلا) (حلاف) (لحسن) (عبارته) (وبسبب) (نفسه) (وكثير) (نفسه) (وتزاهة) (نفسه) (وكثير) (نفسه)

واعتدلت في وجهه بسببها بذلك على أقوال كثيرة، وكثير في المعجم الملائمة، ولذا ذكر فيه لا اعتدلت في أول من تاهوا، بل بل بُنيت على رأس ثلاثة آلاف ومائة وخمسة وأربعين سنة من جملة الدهر الذي يتوالت فيه سبعه آلاف سنة، وقد يراهم الخليل بعد ربانها خمس مئة، انتهى التمام السبعون في وجهه سنة ثلاث بعد حصار ومنازل، وبسط من الجاهلي في أسماء مصر في عهد العرب في مكنية (في العدة) في مكة.

(إنما الصدقة في العين) أي الذهب والفضة (وللحرث) وهو كل ما لا يزرع ولا يزرع إلا بالحرث، وفي النسخ المعصورة أي بالحراث، والعيون بتقديم الحاء، (والمعاشية) أي الإبل والبق والأهمل، قال النجاشي^(١)، (تجيز) جمع الصدقة فما ساء هذه الأصناف الثلاثة، لأن أسماء حرف مدحرج المعصورة، وإذا دل عنه الثلاثة، (إسما) ثلاثة، (لأن) أي، (والصدقة) هيها التركيب، وإن جاز أن يقع اسم لصدقة على النسخ

وقوله في الحديث والعين والمعاشية، محتمل وجهين: أحدهما، أن مراد به يعني لصدقة على هذا هذه الثلاثة الأصناف، وإن جاز أن يكون من هذا الثلاثة، الأصناف، (لا) زيادة فيه، لكنه لم يذهب إلى بقاء ههنا، وإنه يثبت إلى بيان ما لا زيادة فيه من غيره.

(١) أي الغنية لمراد من النسخ.

(٢) المعسر (٦٣٩).

قال مالك: ولا تكون الصدقة إلا في ثلاثة أشياء: في
نحرث، وأعين، وأماشية.

والشافعي: أن يرد بذلك أن الذي تجب فيه الزكاة إنما هو من المحرث،
وأماشية، وأعين، وأرفع على ما يجب فيه الزكاة هذه الأسماء، لأن معظم
كل جنس منها تجب فيه الزكاة، فأطلق الاسم العام، والعرد معظم ما يتأوله،
فقوله ﴿فَقَبْرٌ﴾ جعلت لي الأرض محضاً، وتربتها ظهوراً، فقبر عن الأرض
باسم التراب لما كان أعم أجزائها، انتهى.

(قال مالك) بئ هذا القول على أن قول عمر بن عبد العزيز هو المختار
عند المصنف، (ولا تكون الصدقة) أي لا تجب الزكاة (إلا في ثلاثة أشياء)
المذكورة (في المحرث، وأعين، وأماشية) دلل من ثلاثة أشياء، ذلك أبو عمر^(١)،
لا خلاف في جملة ذلك، ويختلف في تفصيله.

ونال شيخ مشايخنا الشافعي في «المسوى»^(٢)، وعليه أهل العلم أن
صدقة الأسوار على ثلاثة أقسام: زكاة التجارة إنما تؤخذ بحساب القيمة،
وأما صدقة النطر فهي صدقة الفروض، انتهى.

وقال الشيخ ابن القيم^(٣): حديه ﴿فَقَبْرٌ﴾ في الزكاة أكمل حدي في وقتها،
وقدرها، ومصابها، ومن نحب عليه، ومصرفها، مراعى فيها مصححة أركان
الأسوار، ومصلحة المساكين، ثم إنه جعلها في أربعة أصناف من المال، وهي
أكثر الأموال دوراً بين الخلق، وحاشنهم إليها ضرورية.

أحدها: الرزق والثمار.

الثاني: بهيمة الأنعام الثلاثة.

(١) انظر الاستذكار (٢٧/٩).

(٢) (١/٢٧٧).

(٣) مراد المعاد (٢/٥).

الثالث: الجوهران اللذان بهما قوام العالم الذهب والفضة.

الرابع: أموال التجارة على اختلاف أنواعها.

قال ابن رشد^(١): الكلام المحيط بهذه العبادة - أي الزكاة - بعد معرفة وجوبها ينحصر في خمسة جمل، الأولى: في معرفة من تجب عليه، والثانية: في معرفة ما تجب فيه من الأموال، والثالثة: في معرفة كم تجب، وبين كم يجب، الرابعة. في معرفة متى تجب ومتى لا تجب، والخامسة: معرفة لمن تجب وكم يجب له انتهى.

ثم فصل هذه الجمل كلها، وفاز في أثناء ذلك الجملة الثانية: وما تجب فيه الزكاة من الأموال، فيهم تفقوا منها على أشياء، واختلفوا في أشياء، أما ما اتفقوا عليه فصعدت من المعدن: الذهب والفضة المثلان ليستا بحلي، وثلاثة أصناف من الحيوان: الإبل والبقر والغنم، وصنفان من المحبوب: الحنطة والشعير، وصنفان من الثمر: النخلة والزبيب، وفي الزيت خلاف شاذ انتهى.

ثم فصل الأنواع الخمس في ذلك، وفي «الأنوار» طاعة من شرح الخريشي للملكة: أن سبلقات الزكاة شرعاً في المائبة، والحيث، والقنات، والتجارة، والمعادن، والمطر، انتهى. وهكذا قال الغزالي في «الإحياء»^(٢).

وفي «البدائع»^(٣): الزكاة في الأصل نوعان: فرض وواجب، فالفرض زكاة المال، والواجب زكاة الرأس وهي صدقة الفطر، وزكاة الثمار نوعان: زكاة الذهب والفضة، وأموال التجارة والسواهم، وزكاة الزروع والثمار، وهي الحنث أو نصف المعتبر انتهى.

(١) بداية المجتهد (١/١٢٤٤).

(٢) نظر: «إحياء علوم الدين» (١/٦٠٩).

(٣) بدائع الصنائع (٢/٧٥).

(٢) باب الزكاة في العين من الذهب والورق

(٢) الزكاة في العين من الذهب والورق

قال ابن نجيم: العين لفظ مشترك بين الشمس، والينسوع، والذهب، والدينار، والعال، والنقد، والجاسوس، وانطر، وولد الغر الوحشي، وحبار الشبي، ونفس الشبي، والناس الغنبل، وحرف من حروف المعجم، وما عن يمين قبة العراق، وعين في الجلد وغير ذلك، انتهى.

قلت: ولذا أورد المصنف ما لفظ الذهب والورق، ويقدم معنى الورق، وقال النجدي: الذهب: البثر، ويؤت واحدة بهاء، وجمعه أذهاب وذهب وبذهان بالضم، وأذهيه: طلاه به كعبه، انتهى.

وفي الأنوار الساطعة من المجيرمي سمي الذهب لأنه يذهب ولا يبقى، وسميت الفضة، لأنها تفصل ولا تبقى، وسمي المضروب منهما ديناراً ودرهماً لما اتشد بعضهم:

النار آخر دينار نطقست به والهم آخر هذا الدرهم الجباري
والمرء بينهما ما لم يكن درعاً معذب القلب بين الهم والنار
انتهى مختصراً تنوذاً به - سبحانه وتقدس - من عذابهما.

قال المؤلف^(١): زكاة الذهب والفضة واحدة بالكتاب والمسنة والإجماع، أما التكتاب فعوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكُونُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ الآية، وأما المسنة فما روى أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «فما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها» إلا إذا كاد يوم القيامة صفحت له صفائح من نار» الحديث، أخرجه مسلم، وروى البخاري وغيره في كتاب أنس: «وفي الزكاة ربع العشر» الحديث، انتهى.

(١) (المعاني) (٢٠٨/٤).

٤/٦٤٠ - حَدَّثَنِي بِحَيْثُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقَّةٍ
مَوْلَى الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَأَلَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ مَكْتَابٍ لَهُ قَاطَعَةٌ بِمِصْرَ
عَظِيمَةٍ.....

٤/٦٤١ - (مالك، عن محمد بن عقبة) بالذلة، ابن أبي عياش الأسدي
(مولى الزبير) هكذا في جميع النسخ المصرية والهندية إلا في بعض حواشي
الهندية على طريق النسخة: مولى آل الزبير، وفي التهذيب^(١) أيضاً: مولى آل
الزبير مدني، قال النيعوتي: محمد وإبراهيم وموسى بن عقبة إخوة ثقات من
رواة النسائي وابن ماجه، وله في صحيح مسلم حديث واحد في الحج
منابغة، قال ابن عبد البر في «القصص»^(٢) في ترجمة أخيه: موسى بن عقبة بن
أبي عيشة، مولى الزبير من العوام، أعقب الزبير جده، انتهى.

(أنه سأله) كذا في النسخ الهندية والياحي و«التتوير» وغيرها، وفي نسخة
الزركاني: أنه سمع: قال الزركاني: كذا لحد الله من يحيى، ولابن وضاح عنه:
أنه سأل، انتهى. قلت: لكن النسخ التي بأيدينا من رواية عبد الله فيها: أنه
سأل، وهكذا في رواية محمد.

(القاسم بن محمد) بن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - (عن مكاتب له
قاطعة) هكذا في جميع النسخ الهندية، وفي المصرية: عن مكاتب له، فأقطعته
بسال عظيم. قال أبو عمر^(٣): معنى مقاطعة المكاتب: أخذ مال معجل منه دون
«كُتَابٍ عَلَيْهِ يُعَجَّلُ عَنْقُهُ»، ومن «المجمع»: المقاطعة ضرب القطيعة، وهي
الحراج على العبد أو الأرض، والتمراد الكتابة التي تُقَرَّرُ عَلَى الْأَرْضِ،
انتهى.

وقال المجد: أقطعته قطيعة أي طائفة من أرض الخراج (بسال عظيم)

(١) تهذيب التهذيب، (٩/٤٤٠).

(٢) (ص ١٦٥).

(٣) الأمانة دار، (٩/٣٦١).

قال عليه فيه زكاة؟ فقال القاسم: إن أبا بكر المصدق لم يكن يأخذ
من مال - رقعة - حتى يحول عليه الحول.

وصف المال بالعظيم، ليدخل فيه ما تجب فيه الزكاة (هل عليه) أي على السيد
(فيه زكاة).

قال الباجي^(١): سؤاله عن مال عظيم قاطع به مكانه، يحتمل أن يكون
سؤالاً عن هذا النوع من هذا المال، هل تجب فيه الزكاة، إلا أن جواب
القاسم يقتضي أن سؤاله إما كان عن وجوب الزكاة فيه في وقت دون وقت.

ولذلك أجابه بقوله: (فقال القاسم بن محمد: إن أبا بكر الصديق) أقول
الغلاة المشاهدين - رضي الله عنهم - (لم يكن يأخذ من مال زكاة حتى يحول
عليه الحول) قال الباجي: احتجاج بفعل أبي بكر - رضي الله عنه - وأخذ
بالمراسيل، وإنما احتج بفعل أبي بكر - رضي الله عنه - في ذلك لأنه كان
الحنيفة، وهو الذي كان يتولى أخذ الصدقات من مال الصحابة، وأهل العلم
لم ينكر أخذهم فعنه في ذلك مع اجتهاده في طلب الصدقات وقبال الحائرين
للزكاة، فثبت أنه إجماع، ولا خلاف بين المسلمين في أنه لا تجب في مال
زكاة حتى يحول عليه الحول.

وقال الرذاقني^(٢): المقاضاة عائدة لا زكاة فيها حتى يمر عليها عد
مستفدها الحول، راجع العلماء على اشتراط الحول في النامية والتقد دون
المعشرات، انتهى.

ولا زكاة في مال المكتوبة عند الشاعية أيضاً، كما حكى في شرح
الإحياء عن «روضة النووي»، وفي «الدر المختار»: يجب الزكاة عند قبض
مالتين مع حولان الحول بعد القبض من دين صبيغ، وهو بدل غير مال كعهر
ودبة وبدل كناية. انتهى.

(١) «المعنى» (٩٢/٢).

(٢) «شرح الرذاقني» (٩٦/٢).

قال القاسم بن سفيان: ركد أبو نعيم إذا أعطى الناس أعطيتهم، بمأل: تَجَلَّ، من عَمَلِك مِنْ قَالَ وَحِثْ عَلَيْكَ بِهِ الزَّكَاةَ؟ فَإِذَا قَالَ: نَعَمْ، أَحَدٌ مِنْ عُمَّاتِهِ زَكَاةَ ذَلِكَ الْمَالِ، وَإِنْ قَالَ: لَا، ...

قلت: ولا يجب الزكاة في مال المكاتب عسما مطلقاً، قال ابن عابد بن لأنه دائر بينه وبين المولى، فإن أدى مال مكاتبه سلم له، وإن عجز سلم لمؤملي، فكما لا يجب في مولى شيء، كذا المكاتب، انتهى.

قال الباجي^(١): وإذا نت ذلك لما أحده من كتاة، قطعة فلا زكاة فيه، حتى يحول عليه الحول من يوم يقصده، وإنما ضرب المولى من يوم قبضه المال أو قبض وكيله، لأنه من حيث لا يشك يتمكن من تنميته، وإسا ضرب الحول لتسببه فيجب أن يكون الاعتبار بوقت التمكن من التمنية، وهو وقت القبض، انتهى.

وفي الهداية: قد روي أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول»^(٢)، ولأنه إنما يمكن به من الاستمتاع لاستتماله على الفصول المختلفة، والغالب ثبات الأسماء فيها فأدبر الحكم عليه، انتهى.

قال القاسم بن محمد: أيضاً، وهذه مسألة أخرى ذكرها استفرداً (وكان أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - (إذا أعطى الناس) بأعطيهم) جمع عطايا جمع عطية، قاله الزرقاني. وقال الباجي: من كُنْفَةِ مَالِهِ لِمَا يَعْصِيهِ الْإِنْسَانُ غَيْرَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَحُجَّتِهِ، لِأَنَّهُ فِي الشَّرْعِ وَاقِعٌ عَلَى مَا يَعْطِيهِ الْإِمَامُ الْأَمْسَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ عَلَى سَبِيلِ الْأَرْزَاقِ، نَهَى. ويكون في (من معين)، وذلك كما يشاهدون إلى العطاء.

(سأله الرجل) انظر له (هل عندك من مال آخر وجبت) ويكون أنت، (عليك) فيه الزكاة) بأن كان نصيباً ومرو عليه الحول (فإن قال) الرجل، وفي المصرية: فإذا قال: (نعم) أخذ من عُمَّاتِهِ زَكَاةَ ذَلِكَ الْمَالِ الَّذِي عِنْدَهُ (وإن قال: لا) أي ليس

(١) لمعنى (٢٦٢).

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٧٩٦).

عنه أبو حمزة، قوله بأحد من سننا.

٦٩١ - ٥ - وحديثي غير متفق عليهما عن حماد بن حنبل، قال

.....

عندي مال أو لم يحب عليه الزكاة اسم من التميم، وفي المصرية. أسام الله
عطاءه ولم يأخذ منه سننا. أعدهم ثواب.

قال ليحيى^(١): وفي هذا باب: أحدهما: أن للإنسان أن يعطى زكاة ماله
من غيره، ولا يلزمه أن يخرجه من عينه، والثاني: أنه يجوز أن يتوب عنه غيره
في ذلك مودعها في مواضعها. ثم سطر الكلام على اثنين مبسوطا

٦٩١/٥ - (المتفق) عن عمر بن حنبل بن عبد الله الجمحي، مولا

أبو قدامة المكي، قاضي المدينة، كان من أهل الفصل، والفقه، والمشورة في
الأمور، والتعبئة، وكان أئمة في ابتداء نفسه، بقرا لقرن كل يوم مرة، من
رواة مسلم، والترمذي (عن) مولاه (عائشة بنت قدامة) بن مظهر، القرطبي
الجبلي بنت أخي عثمان بن مظهر، أمها ربيعة بنت سفيان، تزوجت عائشة
إبراهيم بن محمد فولدت له، صحابة، روت عن النبي ﷺ تصريح، إسماعيل،
وهو يروى على ابن سعد في ذكره لها فيمن لم يرو عن النبي ﷺ، كذا في
«الإصابة»^(٢).

(عن أبيها) قدامة بن مظهر بالفتح، ابن حارث بن وهب بن حذافة بن
حبيش القرشي الحمصي المكي، أخو عثمان، من قديم الصحابة، هاجر
المجوسين، وشهد بدر، استعمله عمر - رضي الله عنه - على البحرين، وجرى
له معه قصة حيث تريب الخبر مثالا، حدثه عمر - رضي الله عنه - ثم أمر في
السنم أن يصالحه، مات سنة ٣٦ هـ، وهو ابن ٦٨ سنة، كذا في «التعجيل»^(٣).

(١) نظر: «المستدرج» (٩٢/٦).

(٢) نظر: (١٢٢/٨).

(٣) العمل المتفق (٣١٤).

أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ، إِذَا جِئْتُ عُثْمَانَ بْنِ عَمَانَ أَقْبِضُ عَطَائِي، سَأَلَنِي: هَلْ عِنْدَكَ مِنْ مَالٍ وَجِبَتْ سَائِلُكَ فِيهِ الزَّكَاةُ؟ قَالَ: فَإِنْ قُلْتُ: نَعَمْ، أَخَذَ مِنْ عَطَائِي زَكَاةَ ذَلِكَ الْمَالِ، وَإِنْ قُلْتُ: لَا، دَفَعَ إِلَيَّ عَطَائِي.

٦/٦٤٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لَا تُحِبُّ فِي مَالٍ

(أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ، إِذَا جِئْتُ) أمير المؤمنين (عثمان بن عفان) فَمِنْ عِخْلَانِهِ كَيْ (أَقْبِضُ عَطَائِي - سَأَلَنِي: هَلْ عِنْدَكَ مِنْ مَالٍ وَجِبَتْ عَلَيْكَ فِيهِ الزَّكَاةُ؟ قَالَ) قَدَامَةً: (فَإِنْ قُلْتُ: نَعَمْ، أَخَذَ مِنْ عَطَائِي زَكَاةَ ذَلِكَ الْمَالِ - وَإِنْ قُلْتُ: لَا)، أَيِ نِيسِ صَدِي مَالٍ يَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةَ، (دَفَعَ إِلَيَّ عَطَائِي) قُلْتُ، وَفِي سَوَالِهِ كَالصَّبِيقِ لَأَكْبَرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَقَوْلُهُمَا: إِنْ قُلْتُ: لَا، إِلَى آخِرِهِ، دَلِيلٌ عَلَى تَصَدِيقِ الْمَنَاسِ فِي أَمْوَالِهِمُ الَّتِي فِيهَا الزَّكَاةُ، وَجَوَازِ بَخْرَاجِ زَكَاةِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَا مُخَالَفَ لِهَذَا إِذَا كَانَ مِنْ حَسَنِهِ، فَإِنْ كَانَ ذَهَابًا عَنْ نِصَّةٍ أَوْ عَكْسَهُ فَعَبِيهِ خِلَافٌ. قَالَهُ الْبُزْجَانِيُّ^(١)

٦/٦٤٢ - (مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - (كَانَ يَقُولُ: لَا تُحِبُّ فِي مَالٍ) عَمُومٌ خَصَرٍ مِنْهُ أَتْبَعُهُمْ، وَهُمْ أَلْمَعْنَاتُ عِنْدَ الْكَلْبِ، وَالْمَعْنُونَ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِالزَّكَاةِ فِيهِ، قَالَ الْبُزْجَانِيُّ^(٢): لَا تُحِبُّ فِي مَالٍ زَكَاةَ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ ائْتِمَالٌ - بِرَيْدِ ذَلِكَ الْمَاشِيَةِ وَالْعَيْنِ، وَأَمَّا التَّوَرُّعُ وَالْإِثْمَارُ وَمَا يَحْرَجُ مِنَ الْمَعْنُونَ فَإِنَّ الزَّكَاةَ فِيهِ مُدَاخَعَةٌ بِحَقْلِ مِنْهُ التَّصَدُّقِ، وَلَا بَرَاءَتٍ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الْحَوْلِ.

وَالْعَرَفُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الْحَوْلَ إِنَّمَا ضَرَبَ فِي الْعَيْنِ وَالْمَاشِيَةِ تَتَكَامَلُ أَلْسَاءُ فِيهِمَا، إِذَا مَرَدَتْ، مِلَّةٌ تَتَكَامَلُ أَلْسَاءُ فِيهَا وَجِبَتْ الزَّكَاةُ، وَأَمَّا الزَّرِيحُ وَالْمَعْنُونَ

(١) (٩٧/٢).

(٢) (٩٤/٢).

عَنْ جَدِّهِ - عَدِيٍّ - الْحِمْيَرِيِّ -

رَوَى أَنَّهُمَا قَامَا بِكَامَلٍ مَعَهُ عِنْدَ حَصَادِ الْحَدِّ ، وَخَرَجَ الْغَيْسُ مِنَ الْمَعْدِنِ ،
وَلَا تَمْلَأُ لَهُ مَاءً ، وَكَانَ مِنْ حَسَنِ الْحِمَاءِ الْأَوَّلِ ، وَبَعْدَ ذَلِكَ مِنْ حَسَنِ
أَخْبَرَهُ وَهُوَ صَرِيحُ الْبُكَدَةِ لَيْسَ بِحَسْبِ قَبْلِ الْخُورِ ، فَلَمَّا نَزَلَتْ وَحَسِبَ الزَّكَاةَ فِي
الْحَبِّ يَوْمَ الْحَصَادِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿لَوْ أَنَّهُمْ خَفُّوا يَوْمَ يَحْكُمُ يَوْمَ﴾ ، سَمِعِي .

وَعَكْنَا سَطْرَ الْمَوْجِ ، وَقَالَ : إِنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «لَا زَكَاةَ فِي أَرْضٍ
حَسْرَ بِعَرَّتْ عَمَهُ الْخُورُ» ، وَمِنْهُ عَنِّي عَمُودِي . وَإِنَّ الْأَسْوَاقَ خَمْسَةً : نَدَامَةً ،
وَالْأَسْوَاقَ فِي الْحَبِّ وَالْقَطِيقَةِ ، وَفِي عَرُوسِ الْحَبِّ ، وَفِي الْفَلَاةِ الْخُورُ لَمْ يَرْطَ
فِي رَحْبِ زَكَاةِهَا ، لَا تَعْلَمُ لَهُ حِلَالًا سِوَى مَا تُذَكِّرُ فِي الْمُسْتَفِدِّ ، وَالْمَرَامِ :
مَا يَكُنُّ رِيَاءً مِنْ الزُّبُرِ وَالنَّصَارِ ، وَالْحَامِسُ : الْمَعْدِنُ ، وَهَذَا لَا يَحْسِبُ قَبْلَهُ
سِوَاهُ أَنْتَهَى .

الزَّكَاةُ عَنِّي الْحَوَالِ عَلَيْهِ الْحَوَالِ رَوَاهُ ذَلِكَ مَوْقُوفًا ، وَأَخْرَجَهُ فِي الْمَوْجِبِ
عَنِ ابْنِ صَبْرٍ مَرْصُوعًا ، وَمِنْهُ اسْتَدَّ عَبْدُ بَنِي الْوَلَدِ مَسْنُونًا ، وَكَانَ رَوَاهُ بِالْمَعْدِنِ عَنِ
إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ ، وَإِسْمَاعِيلُ مَعْدِنٌ فِي غَيْرِ الْمَسْنُونِ ، قَالَ الْمَدَارِفِيُّ :
الْمَصْحُوحُ وَفِيهِ : وَأَخْرَجَهُ الْمَدَارِفِيُّ فِي «الْحَوَالِ» مَرْفُوعًا وَخَفِيفًا ، وَأَخْرَجَهُ
أَخْبَارُ مِنْ حَذْبِ أَنَسٍ وَصَفِيٍّ ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنِ غَالِثَةٍ ، فَكَيْفَ الْإِجْمَاعُ
عَلَيْهِ لَعْنَةُ مَنْ إِسَاءَهُ ، فَاتَّهَمُوا بِإِسْمَاعِيلَ .

وَفِي شَرْحِ الْأَحْبَادِ : رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عُمِّي بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ ،
وَأَبْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ غَالِثَةٍ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ ، لَمْ يَطْعَمْهُ الْإِسْلَامُ عَلَى طَرَفِهِ ، وَقَدْ
عَلِمْتُ أَنَّ مَدِينَةَ أَنَسٍ لَا خِلَافَ فِي الْمَعْدِنِ أَنَّهُ لَا يَحْسِبُ فِي مَالٍ رَقْدَهُ عَنِّي
بِعَرَّتْ عَمَهُ الْخُورُ ، وَخُذْتُهَا مِنْ حَوَالِ أَخْبَرَهَا قَبْلَ الْحَوَالِ ، فَدَقَّ مَالُكَ إِلَى

(١) الخط المصحح (١٧٣/٢١)

(٢) التبرج نوراني (١٧٧/٢١)

أُرِيتُ خَيْرَ حَاتِرٍ، حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ عَنْهُ، وَقَالَ أَتَيْتُ فِي الْعُتْبِيَّةِ: عَنْ
خُرُوجِ زَكَاةِ قَبْلِ الْحَوْلِ إِذَا كَانَ، قَالَ الْبَاهِي

وَقَالَ ابْنُ رَشْدٍ فِي «الْمُقَدِّمَاتِ»^(١) أَهْلُ الْوَقْفِ وَبَعْضُ أَهْلِ زَكَاةِ هَذِهِ قَبْلَ
حُلُولِ الْحَوْلِ عَلَى قَوْلِهِ: «أَحَدُهُمَا لَا يَجُوزُ»، وَهَذِهِ رِوَايَةُ أَتَيْتُ عَنْ مَالِكٍ
وَالثَّانِي يَجُوزُ لِأَنَّ ذَلِكَ خَرَفٌ ذَلِكَ، «أَحَدُهُمَا فِي حَذِّ الْخَرَفِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَانٍ»^(٢)
نِجْمٌ، وَالْيَوْمَانِ قَوْلُ ابْنِ الْمَوَدِّ، «شَرَفٌ أَمَامَ وَجْهِهَا حَوْلُ ابْنِ حَبِيبٍ، وَنُسْخَرُ
«سُجُودُ ابْنِ عَيْنٍ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّ مَالِكًا فِيهِمَا رِوَايَةُ بَرَاءَةَ عَنْ
عَائِشَةَ، أَيْضًا».

قَالَ الْبَاهِي^(٣)، قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ وَالْمَشْهُورُ ذَلِكَ حَاتِرٌ، وَالْمَشْهُورُ عَلَى مَا
يُخْبِرُهُ مَالِكٌ: أَنَّ الْحَوْلَ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ وَجْهِ زَكَاةِ، ثُمَّ يَجُزُ تَقْدِيمُهَا قَبْلَ
وَجْهِهَا، قَالَ فِي «أَمْوَالِ أَحْمَدَ مَالِكٌ» وَتَلَبَّثَ فِي ذَلِكَ بِالسَّلَاةِ، أَيْضًا

قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ الشَّافِعِيُّ حِلَالَةً، فِي «الْإِسْلَامِ»، تَحْمِيلُ الزَّكَاةِ حَاتِرٌ
شَرْطٌ أَنْ يَبْقَى مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ التَّصَالُفِ، وَبَعْضُ الْحَوْلِ وَبَعْضُهَا مَحَلُّ فَضَائِلِ الْمُصْتَكَرِ
قَبْلَ الْحَوْلِ، أَوْ أَرْتَقَى، أَوْ مَدَّ، أَوْ جَرَّ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ، أَوْ تَلَبَّثَ سَائِلُ الْمَالِكِ،
أَوْ مَاتَ عَائِلُهُ فِي زَكَاةِ، أَيْضًا

وَفِي «تَرْجِمَةِ الْأَحْيَاءِ» عَنْ «الْمَوْحِيذِ»: فِي تَعْلِيلِ صَدَقَةِ عَامِلِينَ لِقَدِّمَةِ
وَجْهِهَا، أَيْضًا، «لَمْ يَلَمْسْ لَا» ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ ذَهَبٍ فِيهِمَا عَنِ الشَّافِعِيِّ لَمْ
يَلَمْسْ، وَالمَشْهُورُ الثَّانِي، وَهَذَا لَمْ يَلَمْسْ فِي تَكْسِيمِ^(٤)، قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ
الْقَدِّمُ إِلَّا لِقَدِّمَةِ وَاحِدَةٍ، لِأَنَّ حَوْلَهُ أَوْ بَعْضَهُ، أَيْضًا، «لَمْ يَلَمْسْ»

(١) (ص ٢٣٤، ٢٣٥).

(٢) حَتَّى، مَوْحِيذٍ (١٢٦/١٢٦).

(٣) «ظَهَرَ حَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي تَكْسِيمِهِ» (١٢٦/١٢٦) وَبَعْضُهُ (١٢٦/١٢٦) وَبَعْضُهُ لِقَدِّمَةِ
(١٢٦/١٢٦)

ومذهب الحنابلة كما في الترويض^(١١): يجوز تعجيل الزكاة تحولين فأقل، كما روي عن علي بن رضى الله عنه - أن النبي ﷺ يحل من العاسر صدقة سنتين، وبعضه روافه مسلم، فهو علي ومثلها معها^(١٢)، وإنما يجوز تعجيلها إذا كمل التصاب ولا يستحب التعجيل انتهى.

قال الشوكاني قال مالك وربيعة والثوري وداود وأبو عبيد من المخارئة: أنه لا يحل حتى يحول الحول، للروايات التي فيها تعجيل الوجوب بالحول، وتسلم ذلك لا يضر من قال بصدق التعجيل، لأن الوجوب متعلق بالحول بلا مزعج، ولما التزم في الإجراء قبله، انتهى.

قال السرق^(١٣) الحيلة أنه متى وجد سب وجوب زكاته، وهو التصاب، التحسن، حاز تقديم الزكاة. وهذا قال أصحابنا، وسعيد بن جبلة، والرمهرى والأوزاعي، وأبو حنيفة، وأبو ثعلبة، وإدحاق، وأبو عبيد، وحكي عن أصحابنا أنه لا يجوز، وبه قال ربيعة، ومالك، وداود، لأنه زمني من النبي ﷺ "لا تأتوا زكاة قبل حلول الحول"^(١٤)، وما عا دوزن علي: "إن العاسر ساقه ﷻ في تعجيل صدقته قبل أن تحل، فربخص له في ذلك"، رواه أبو داود^(١٥)، وقال يعقوب بن شيبة: هو أشبه بإسناد.

وروى الشافعي^(١٦) عن علي بن أبي النسيب أنه قال لعمر بن رضى الله عنه - إذا قد أخذنا زكاة ابعاس عام الأول للنعام، وفي العقد، فقال: إنا كنا نعتلنا

(١١) الترويض للشيخ (١٣٩٨/٢).

(١٢) أخرجه مسلم (٩٨٣).

(١٣) نظم النسي (٥٩/٥١) والشرح الكبير (٧٠٠/٦) وفتح القدير (٥٤/٦ - ٥٥/٦).

(١٤) أخرجه ابن ماجة (٥٧٠/٢١)، وشيخنا (٩٤/٦)، والخازني (٩١/٢).

(١٥) ابن أبي داود (٣٧٠/٦٦).

(١٦) مصنف الشافعي (٦٨٩).

صدقة العباس لعائنا هذا عام أول، ورواه سعيد عن عطاء وابن أبي مليكة والحسن بن مسلم عن النبي ﷺ مرسلاً.

ولا يجوز تعجيل الزكاة قبل ملك النصاب بغير خلاف علمناه. ولو ملك نصاباً ففعل زكاته، وزكاة ما يستفده، وما يتج منه، أو يربحه فيه، أجزأه عن النصاب دون الزيادة، وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: يحزته؛ لأنه تابع لما هو مالكة. وإذا عجل الزكاة لأكثر من حول ففيه روايتان؛ إحداهما: لا يجوز، لأن النقص لم يرد بتعجيلها لأكثر من حول، والثانية: يجوز.

وروي عن الحسن: أنه كان لا يرى بأساً أن يخرج الرجل زكاة ماله قبل حلها لثلاث سنين، لأنه تعجيل لها بعد وجود النصاب، أشبه بتقديمها على الحول الواحد، وما لم يرد به النص يقاس على المنصوص عليه إذا كان في معناه.

وهي «البيان»^(١): أما حريان الحول فليس من شرائط جواز أداء الزكاة عند عامة العلماء، وعند مالك من شرائط لجواز. فيجوز تعجيل الزكاة عند عامة العلماء خلافاً لمالك - رحمه الله -.

ولكلام في التعجيل في مواضع؛ في بيان أصل الجواز. وفي بيان شرائطه. وفي بيان حكم المعجل إذا لم يقع زكاة، أما الأول فهو على الاختلاف الذي ذكرناه. وجه قول مالك: أن أداء الزكاة أداه الواجب، ولا وجوب قبل الحول، ولنا: ما روي أن النبي ﷺ استسلف من العباس زكاة سنتين، وأدى درجات قبل النبي ﷺ الجواز.

وما قول: إن أداء الزكاة أداه الواجب، ولا وجوب قبل الحول، فالجواب عنه من وجهين، أحدهما: ممنوع أنه لا وجوب قبل الحول، بل

(١) «بدع الصانع» (٢/٥٠، ٥١).

لوجوب زكاة قبله لوجود سبب الوجوب، وهو ملك مضاف كماله بم أو فاضل
عن الحاجة الأصلية لحصول الغناء به، ولو جوب شكر نعمة سلطان على ما قلنا
في معناه.

ثم من الشوايخ من قال: بأنه جوب توسعاً وتاخيراً لأمر، إلى مدة التحول
توقيفياً، وبسبب إيجاب إيجاب لأمر له كالدين التوقيف، فإذا شغل فلم ينفقه
فيستحق الوجوب كما في الدين لم يزل، فمنهم من قال: بأنه جوب لكن لا على
سبيل التأكيد، وإنما يتأكد الوجوب بآخر الحمل، وسهم من قال: بالوجوب في
أول التحول لكن بطريق الاستدلال، وهو أن يجب أولاً في آخر التحول، ثم بعد
الوجوب إلى قوله لا استناد سيده، وهو كونه مضافاً حقيقياً، فيكون المعجل أداء
بعد الوجوب أكثر بأنظرين الذي قلنا.

ولثاني: أن سلطنا أنه لا وجوب قبل التحول لكن سبب الوجوب موجود
وهو ملك المضاف، ويحوز أداء لعدده قبل الوجوب بعد وجود سبب
الوجوب، كآداء الزكاة بعد الترخيص في الموت، انتهى.

وقال الثاني في شرح النفاة: جاء تقديم الزكاة لكونها أكثر، وبه قال
الشافعي، والحنفي، الذي مضاف غيراً فافترق، وقال مالك: لا يجوز إخراج الزكاة
قبل التحول، لما في قوله من ماله من الزكاة في مال حتى يحول
عليه التحول، وإنما ما روى أحمد وأبو داود والترمذي من حديث حجة عن
عبيد بن العباس سأل النبي ﷺ في تعجيل زكاته قبل أن يحول عليه التحول
مسارعة إلى الخير، فذكر له في ذلك.

وفي رواية: أن أبا هريرة سأل رسول الله ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن
يحول، فحصر له في ثلاث، رواه ابن ماجه، وفي رواية لم يمتدني أن أبي يعقوب
قال: نعم: إنما قد أحسن زكاة تعس عام الأولى للعام.

ون قيل: قال البيهقي: اختلف في هذا الحديث، والأصح أنه مرسل،
اجب أن المرسل حجة عندنا وعد للجمهور، انتهى.

١٩٤٣/٧ - وحدثني عن مالك، عن ابن شهاب، أنه قال:
 أقبل من أحمد بن الأعطية الزكاة، معاوية بن أبي سفيان^(١).

قال الشيخ: وثنا: حديث عباس المذكور، وأيضاً جلال الجول
 ناجل، ونجمل السن السجل صحيح، وأيضاً سبب الوجوب نقرر، وهو
 المال، والآلة بعد نقرر سبب الوجوب جدر، كالمأفر إذا صام في رمضان،
 انتهى بتعير.

وذكر الحافظ في الفتح هذه الروايات، وتكلم عليها، ثم قال: وببر
 ثبوت هذه القصة في جعل صدقة العاس بعمد في الشهر مجموع هذه الطرق،
 انتهى.

١٩٤٣/٧ - (مالك، عن ابن شهاب) المزعري (أه قال: أول من أخذ من
 الأعطية) قال لزرقاس^(٢): جمع جمع أعطية، وقاد في المجمع^(٣): الأعضاء
 ما يعطيه الأمراء لخاص من قراراتهم وديوانهم الذي يقررونه لهم في بيت
 المال. وكان يصل إليهم في أيام منسية من السنة. انتهى.

وفي مختار الصحاح: أعطية: الشيء المعطى، والجمع المعطيات، وقال
 السعد: أعضاء: نول السمح وما يعطى كنعطية: جميعه أعطية، وجمع الجمع
 أعطيات.

(الزكاة، معاوية بن أبي سفيان) أمير المؤمنين، قال البيهقي^(٤): يريد أنه
 كان يأخذ من نفس الأعطية الزكاة، ويعتقد أن الزكاة فيها واجبة على من
 خرجت إليه، لأنها كانت لهم فس دفعها إليهم، فخرجت عندهم من الأموال

(١) روى الشافعي في الآفة (١٧/٢) والبيهقي في داس الكبرى (٩/١).

(٢) (٩١/٢).

(٣) (مجمع بحار الأنوار، ١٣/١٢).

(٤) (المعتمد، ٩٥/١).

الدينارين الشرعية، وهو كل عشرة دراهم سبعة دنانير، ولا خلاف في ذلك بين فقهاء الأمصار، إلا ما رآه في نكح النضري أنه قال: لا زكاة في الذهب حتى يبلغ أربعين ديناراً فيكون فيه دينار، والدليل على صحة ما ذهب إليه الجمهور أن الإجماع انعقد بعد الحسن على خلافه، وهذا من أقوى الأدلة على أن الحق في خلافه.

ودليلنا من جهة السنة ما روى عاصم بن عسرة والحارث الأعور عن علي بن النسي رحمته أنه قال: وليس علينا شيء، يعني في الذهب، حتى يكون لك عشرون ديناراً، وحال عليها التحول ففيها نصف دينار.

وهذا الحديث ليس بإسناده هناك، غير أن نفاذ العمدة على الأخذ به دليل على صحة حكمه، ودليلاً من جهة المعنى: أن المائتي درهم تصاب الزرق، ولا خلاف في ذلك، والدينار كان مائة في وقت فرض لركعة عشرة درهم، فوزان المائتي درهم عشرون مثقالاً، فكان ذلك تصاب الذهب، انتهى.

وفي مخرج الإحياء: تصاب الذهب عشرون ديناراً خالصه بالإجماع، ووقع في المسحاج مثقالاً لكل ديناراً، ومائتهما واحد، لأن كل دينار زنة مثقال، انتهى.

وكذا سكنى لإجماع على ذلك الموقوف رحمته، وقال: إلا ما حكى عن الحسن أنه قال: لا زكاة فيها حتى تبلغ أربعين، وأجمعوا على أنه إذا كان أقل من عشرين مثقالاً ولا يبلغ مائتي درهم فلا زكاة فيه، وقال عامة الفقهاء: تصاب الذهب عشرون مثقالاً من غير اختيار قيمته، إلا ما حكى عن عطاء وطرووس والزهري وسفيان بن حرب وأيوب السخاوي: أنهم قالوا: هو معتبر بالقصة، فما كان قيمته مائتي درهم ففيه الزكاة ولا خلاف، لأنه لم ينبذ عن النبي رحمته تقدير في نكح، فثبت حكمه على القصة.

ولما ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب، ولا في أقل من مائتي درهم صدقة» روى أبو عبد^(١)، وروى ابن ماجه^(٢) عن [ابن] عمر، وعائشة: أن النبي ﷺ كان يأخذ من كل عشرين ديناراً فصاعداً نصف دينار، ومن لأربعين ديناراً [ديناراً]. وروى سعيد^(٣) الأثرم عن علي - رضي الله عنه -: على كل أربعين ديناراً ديناراً، وفي كل عشرين ديناراً نصف دينار، ورواه غيره مرفوعاً إلى النبي ﷺ، انتهى

وقال ابن رشد في «البيان»^(٤): أما اختلافهم في نصاب الذهب، فإن أكثر العلماء على أن الزكاة تحب في عشرين ديناراً وزناً، وهذا مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم: أحمد، وجماعة فقهاء الأمصار، وقالت طائفة منهم: الحسن البصري وأكثر أصحاب داود بن علي: ليس في الذهب شيء حتى يبلغ أربعين ديناراً فيها ربع عشرها دينار واحد

وقالت طائفة ثالثة: ليس في الذهب زكاة حتى يبلغ صرفها مائتي درهم أو قيمتها، فإذا بلغت فيها ربع عشرها كان وزناً فذلك من الذهب عشرين ديناراً أو أقل أو أكثر، هذا فيما كان منها ثوب لأربعين ديناراً، فإذا بلغت أربعين ديناراً كان الاعتبار بها نفسها لا بالزاهم لا صرة ولا قيمة.

وسبب اختلافهم أنه لم يثبت في ذلك شيء عن النبي ﷺ كما ثبت في نصاب الفضة، وما روى الحسن بن عمار عن علي بن عيسى عند الأكثر معاً يجب العمل به لأنفراد الحسن بن عمار به، فمن لم يصح عنه هذا الحديث اعتمد في ذلك على الإجماع، وهو اتفاقهم على حرمها في الأربعين.

(١) في الأموال (٩-٤) كما أخرجه دارقطني (٩٢/٢)

(٢) ابن أبي ماجه (٢٠/٤٧١)

(٣) إندية لمسجده (٢٥٥/١)

وأما ما كنت فاعتمد في ذلك على العمل كما كان في المحفوظة، فالتسعة التي لا اختلاف فيه عتدنا إلى آخره، وأما تسعة جعلوا الزكاة فيها دود الأربعين بعد الأربعين، فإنه لما كان من حسن واحد جعلوا النقطة هي الأصل، فإن انصرف قد ثبت فيها، وجعلوا الذهب تابعاً لها في النقطة لا في الدود، وذلك فيما دون موضع الإجماع، انتهى.

قال في عهد المؤلف: ثم ثبت عن أبي حنيفة في صلب المذهب شيء، إلا ما روى الحسن بن عمار عن علي، وابن عبادة أحسنوا على ترك حديث نسو، حفظه وكثرة حفظه، ورواه الحفاظ مرفوعاً عن علي - رضي الله عنه - ذكر عليه تحبير، وما زاد عن العشرين فيحمله قل أو كثرة، وما كانت قيمتها ستين درهم أو أقل أو أكثر، وإليه ذهب الأئمة الأربعة وغيرهم، إلا أن من حنفاً مع جماعة من أهل العراق جعلوا في أربع أوقاصاً كل صلاة، فإنه فريد في

ما يعي^(١)، قال صاحب السمين: هو قول أبي حنيفة (الحسن) وسكحول وعطاء ومناويوس وعسري بن عمار والزهري، وهم يقولون أربع حنيفة والأوزاعي، وذكر الخطابي الأوزاعي مهم^(٢)، ثم ساق الكلام على ذلك، وقال صاحب أبي حنيفة ومالك، والثوري، والشافعي، وابن أبي ليلى، ومما أهل الحديث إن عبد الله زاد من الذهب والنقطة ربع النعتر في قليله وكثيره، ولا يفصل، وروى ذلك عن علي وابن عسرو - رضي الله عنهما - انتهى.

(١) انظر الاستبصار (٢٤/١٩٦).

(٢) مقدمة البخاري (٢/٢٥٦).

(٣) هكذا في الأصل، وفي نسخة أخرى: قد يحضن المشعر مهم.

والعاصم. أو النقصان البتة في النصابين سبع وجوب الزكاة عند الإمام مالك، وتقدم ما قال الحافظ في قوله: ليس فيما دون خمسة أواق صدقة استدل به على عدم الوجوب فيما إذا نقص من النصاب ولو حبة واحدة خلافاً لمن سماع بعض بسير، كما نقل عن بعض المالكية، انتهى.

قال الموفق^(١): إن نصاب الفضة مائتا درهم، كل عشرة منها سبعة مثاقيل، ولا فرق في ذلك بين النير والمصروب، ومتى نقص النصاب عن ذلك فلا زكاة فيه، سواء كان كثيراً أو قليلاً، هنا ظاهر كلام الخرقي، ومذهب الشافعي. وإسحاق، وابن السنن، لظاهر قوله بعض، ليس فيما دون خمس أواق صدقة والأوقية أوبعده، درهماً غير خلافت، فيكون ذلك مائتي درهم.

وقال غير الخرقي من أصحابنا: إن كان النقص ربيعاً كالأوقية والحدتين وحت الزكاة، لأنه لا يبطئ غائلاً، فهو كقص التحول ساعة أو ساعتين، وإن كان نقصاً بين كذا بين وكذا، فلا زكاة فيه.

وعن أحمد، أن نصاب الذهب إذا نقص ثلث مثقال زكاه، وهو قول غير بن عبد العزيز وسفيان، وإن نقص نصفاً لا زكاة فيه، وقال أحمد في مرمع آخر: إن نقص ثلثاً لا زكاة فيه، اختاره أبو بكر، وقال مالك: إذا نقصت نصفاً يسيراً يجوز الزاونة، وجبت الزكاة، لأنها تجوز حواف الزاونة. أضيفت الزاونة، والأول ظاهر الخبر، فينبغي أن لا يعدل عنه، انتهى.

قال القمطاني: الاعتبار بوزن مكة تحديداً حتى لو نقص بعض حبة أو في بعض الموازين دون بعض ثم تحب، انتهى.

وفي «البيان»: ثلث عشرة وجهاً: أصحهما - وه قطع السحامي والماوردي وأجروا - لا تجب، وعنه: لا تمنع الحبة والحبثان، وعنه: لو

(١) انظر «المعني» (٢٠٩/١)

«... قال رسول الله ﷺ: «زكاة فيها الزكاة»... قال رسول الله ﷺ: «...»

نقصت دأق، أم دأش، تحب الزكاة، وبه قال أحمد، انتهى.

وفي شرح الإحياء، على الروضة الثانية: «إن نقص من النصاب حبة أو بعض حبة، فلا زكاة فيه». إن ربح ربح أو زاد على النصاب لحده سرعة، ولو نقص في بعض السواوين ونقص في بعض جهات، فمخرج أنه لا زكاة فيه، وبه قطع المحاملي وغيره، انتهى.

«...» وهكذا عند الحنفية، ففي «المحيط المرحاني»: «إذا نقص نقصاً يسيراً يدخل بين الوزنين لا تحب الزكاة» وإن كان كاملاً حتى حق نوره، هكذا ذكره القلوزي في كتابه، انتهى.

وفي «البدائع»^(١١): «لا زكاة فيها حتى تبلغ مائتي درهم وزن وزن سبعة، وإن اعتبرت الوزن في الدراهم دون العدد، لأن الدرهم اسم لعمودين، لأنه عبارة عن قدر من الميزان مشتمل به على خمسة موروه من الدراهم والحباب، حتى لو كان وزنها دون المائتين، وعددها مائتان، أو سميتها لحودنها، وصيغتها مائتي مائتين، ولا زكاة فيها، ولو نقص النصاب عن مائتين شعراً يسيراً يدخل بين الوزنين، قال أصحابنا: لا تحب الزكاة فيه؛ لأنه وقع اشتك في كمال النصاب، فلا يحكم بكماله مع النقص، انتهى. وفي «المنية» سر «البيع»: «إن كانت مائتان في العدد، ونقصت من الوزن، لا تحب وإن قل النقص» انتهى.

(ثاني كانت نحور بجوار الوزان) أي النخلة والواحية رأيت فيها الزكاة دأش كتمت أو دراهم، قال المحاملي^(١٢): يريد إن كانت النخلة نحور بجوار

(١١) بدائع ص ١٦٠ (٢٦)

(١٢) المنية (١٦١) (١٦)

الوازنة فبها الزكاة، وقال أبو حنيفة والشافعي: لا زكاة فيها، والدليل على صحة ما يقول مالك أنه يملك من الذهب مئزرًا يجوز لونه جواز عشرين دينارًا، وجوب فيه الزكاة كالعشرين دينارًا، انتهى.

وفي النجاشية، عن انسحلي: قال الشافعي: لنا يقول بهذا، قال النبي ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أواق صدقة»، وفي شرح الإحياء: إن نقص من النصاب حبة أو بعض حبة، فلا زكاة فيه، وإن راج رواج الثام، أو زاد على الثام بحدوده، ولو غلب في بعض الموازين وتم في بعضها فوجها، فالمصحيح لا زكاة فيه، وبه قطع المحاملي وغيره، كذا في «الروضات»، انتهى.

ثم قال الباجي^(١): اختلف أصحابنا في تفسير قوله: «يجزي مجزئ الزاونة» فحكى أبو الحسن الفقهاء وأبو بكر الأجهري: أن معنى ذلك أن تكون في ميزان وازنة، وفي ميزان ناقصة، فإذا نقصت في جميع الموازين فلا زكاة فيها، وقال القاضي أبو سعيد: إنه أراد بذلك النقص اليسير في جميع الموازين كالحبة والحبس، وما جرت عادة الناس أن ينسأمحوا به في المبيعات^(٢) وغيره، وعلى هذا جمهور أصحابنا، قال الباجي: وهو الأظهر عندنا، لأن اختلاف الموازين ليس بنقص، ولا بد من ميزان يقع الاعتماد عليه، فيعتبر به الرابطة والنقص.

قال الزرقاني^(٣): وعلى هذا جمهور أصحابنا وهو الأظهر، ويحتسب وجبًا مالك، وهو أن يكون العرض فيها غلبًا عرض الزاونة، وهو المشهور عن مالك، وما سواه تأويل، وهذا قول أصحابنا العراقيين، انتهى.

(١) «النفق» (٢/٩٦).

(٢) مكذ في الأصل، وظاهر الصائحات

(٣) «شرح الزرقاني» (٢/٩٨).

قال مالك: «في رجل، شئت مائة سنون ومائة درهم وإناؤه، وسنونه مائة درهم، شئت مائة درهم، وإناؤه مائة درهم، لا تجب فيها زكاة» وإن شئت مائة درهم، وسنونه مائة درهم، وإناؤه مائة درهم، لا تجب فيها زكاة» وإن شئت مائة درهم، وسنونه مائة درهم، وإناؤه مائة درهم، لا تجب فيها زكاة»

قلت: ذكر المزيدي من الفروع هو القول الثاني، ففي «الشرح الكبير»^(١): وإن قصت العين في الوزن نقصاً لا يحفظها عن الزواج، كعجة أو حبتين، أو قصت في نصف برادة معدنية، وراحت ككاملة، فتجب الزكاة، قال الدسوقي قوله: «كعجة أو حبتين» أي من كل دينار بشرط زواجها، وكاملة بأن تكون نسمة التي تشتري بدينار كامل تشتري بذلك الدينار الماقص لاتحاد صرفتهما، وليس انفراد أن كلا يشتري به النسمة وإن اختلف المصرف، وقوله: «كعجة أو حبتين» أو ثلاثة، فالمدار على الزواج ككاملة قل نقص الوزن أو كثر، انتهى

(قال يحيى) فإن مالك في رجل كانت عنده مائة سنون ومائة درهم وإناؤه أي واقية وكاملة (وصرف الدراهم) أي قيمتها اسنود ثمانية دراهم بدينار حتى صار مجموع صرف الدراهم عشرين ديناراً (إنها لا تجب فيها الزكاة) وإن بلغت قيمة الدراهم نصاب الذهب (وإنما تجب الزكاة في عشرين ديناراً عينا) أي بأنفسها لم ينتهي درهم أي بأنفسها، ولا يحسب قيمة أحدهما من الآخر

قال الشافعي^(٢): وهذا كذا قال: إن من كانت عنده فضة لا تبلغ النصاب، فإنه لا زكاة عليه فيها، وإن كانت قيمتها من الذهب ما تبلغ النصاب: لأن ما يجب فيه الزكاة من الأموال، وإنما مصابه في نفسه دون غيره، انتهى. يعني أن المال إما يعتبر بنصاب نفسه لا بقيمته، فلا تعتبر الفضة بقيمتها من الذهب ولا عكسه، كما لو كان له ثلاثون شاة قيمتها عشرين ديناراً، فلا زكاة فيها،

(١) (١٥٥/٩).

(٢) (المختصر ٢٤٧/٢٧).

قال مالك، في رجل كانت له خمسة دنانير من فائدة، أو

عشرها

وفي «المحلى» عن «المحق» أنه قال أبو حنيفة والناسعي، قال عياض، وعن بعض السلف وجوب الزكاة في الذهب، إذا كانت قيمته مائتي درهم، وإن كان دون عشرين مثقالاً.

قال الموهبي^(١): تصاب الذهب عشرون مثقالاً من غير اعتبار قيمتها. إلا ما حكى غير عطاء، وحماد ورسل، والزهري، وسليمان بن حرب، وآبوت السجستاني، أنهم قالوا: هو مائة ناقصة، وما كان قيمته مائتي درهم، فيه الزكاة، والأفلا، لأنه لم يستعن عن النبي بقية تقدير في نصه، قلت أنه جعله على النقص، ولما ما روي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي بثلث أنه قال: ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب، ولا في أقل من مائتي درهم صدقة، رواه أبو عبيد، انتهى.

(قال مالك، في رجل كانت له خمسة دنانير) مثلاً، كما رآه في «المعنى» وليست هذه الزيادة هي بقية النسخ لكنها مرادة، والمراد أقل من النصاب (من قائمة أو غيرها) ذكر في «الشرح الكبير»^(٢): أن هناك العين على ثلاثة أنواع: ربع، وعلة، وفائدة. والربع كما قال ابن عرفة: راند ثمر مبيع نجر على ثلثه الأول دماً أو فضة، قال الترمذي: وأما الفضة فإنها ما تحدد من سلع التجارة قبل بيع رقبها، كملحة العبد وسحرم الكنانة، وأما الفضائل فما تحدد لا عن مال أو عن مال غير مركب، كعقبة وميدان ولبن موصى الثنية، انتهى.

قلت: واختلفت الروايات عن المالكية في هذه الأنواع الثلاثة إلى الأصل كما سطها الشافعي وشارح «الكبير» ليس هذا منها.

(١) «المحق» (١١٢/١١)

(٢) (١١٢/١١)

الحول . فقلت : أنت الحول حتى تنفق ما يجب عليه الزكاة .

اجرا فعل من الحرفة في جميع الشئ الموجود من المصرفة والهدية
 إلا لم ينسخه المصنف . ورواه غيره فيهما : فالحول . قلت الرابع^(١) : التحريم
 التصديق في رأس المال طلبا للربح . بقاء . نحر بخلافه . وناجر . ونحر كصاحب
 وصاحب . رئيس في كلامهم فاء بعد ما حيه غير هذا اللفظ فيها . أي في تلك
 التدبير الخمسة اقله بأن الحول حتى بلغت تلك التدابير مقدار ما يجب فيه
 الزكاة . أي بلغ حد النصاب فحسب أنه يركبها عند تمام الحول .

يعني أنه اشترط في انتصاب عند الإمام ثالث . وحشي أنه حنة . نحر
 الحول . ويعتبر أثناء الحول عند الزكاة . التحريم وإن لم يكن إلا ذلك مصابا
 نحر لا يجب الزكاة عند تمام الحول بدون النصاب . هو ثم الحول وقد بيع
 انما . مصدا . ولو قل الحول يوم يجب الزكاة . ولم لم يبلغ نصابه عند تمام
 الحول لا يجب ذلك . بل يجب إذا بلغ نصابا ولو صار في العدة . والعمدة
 خلاصة عند الأئمة .

قال الحنفية^(٢) : من كانت له سلعة للتحريم . ولا يملك غيرها . وقسم
 دون مائة درهم . فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول . من يوم موت مائتي
 درهم . فإن انقضى . وجبته ذلك أنه يعتبر الحول في وجوه . ١٠٩٠ . حاشية
 ولا يتعد الحول حتى يبلغ مائة . فهو ملك سدعة لموتها دون الانتصاب . بعض
 نصيب الحول وهي كذلك . ثم زادت فيه الشدة . فما . أو تغيرت الأسعار . فله
 مصابا . أو بانها نصاب . أو ملك في أثناء الحول عرصة آخر لم انما لم .
 انتصاب . ابتدا الحول من حرفة فلا تحسب لها مفسى . هذا قول الشافعي .
 العراقي . وانت فعي . ولسحق . وأبي عبيد . وأبي نوح . وابن المنذر .

(١) المرداد الطاهر . ص ١٦٦ .

(٢) المعنى ١٠٩٠ .

بأن لم تنم إلا قبل أن يحول عليها الحول بيوم واحد، ثم بعد ما يحول غلب الحول يوم واحد، ثم لا زكاة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم الثالث.

وترى أنك شحاة جداً فقص عن النصاب في أثناء الحول، ثم راد حتى بلغ حصاناً استأنف الحول غلب لكونه انقطع عنه في أثناءه، وقال: ما انت ينتقد الحول على ما دون النصاب، فإذا كان في آخره حصاناً وقاد، وقال: أير حنفة؟ يعني في طرفي الحول يوم وسطه، انتهى.

وبأن لم تنم، وحلية (إلا قبل أن يحول عليها الحول يوم واحد) مثلاً (أو بعد ما يحول عليها) وفي نسخ التهذيب غلب، بصير المذكر مؤنث الموجود (لحول يوم واحد) مثلاً، فترجي (إن ذاك) والى اليوم الواحد قبل أن في كلام الموصفين.

وبوضح كلام الحنفية ما في «الشرح المختصر»^(١) قال: وصم المربع لأصله، أي لحول أسننه، وهو أقل من حصان، ولا سفل به من حين ظهوره، فس عنه دينار أول النجوم، فحاصر به فصار بربعه عشرين، فحولها المصروع، فإن تم النصاب المربع بعد الحول زكى حينئذ، قال المصنف: يعني كما مر ملك ديناراً وأقام عند أحد عشر شهراً، ثم اشترى به سلعة بأعيا بعد شهرين وعشرين، فإنه يزكى، لأن، وصاد حواء فيه يأتي من يوم النعام، انتهى.

والله أشد المصدق بقوة: ثم لا زكاة فيها) أيضاً مبرهن من الأيام (حتى يحول عليها الحول من يوم زكى) وهو آخر شهر من في الصورة التي حكاهما المصنف.

قال الناجي: يعني أن من كانت له ثياب أقل من المصروع، فزجر فيها، فحاصر لحول، فقد كسبت روحها النصاب، فإن الزكاة واحدة فيه. (أن حول

الرياح حول الأصل، سواء كان الأصل نصيباً أو دونه، وقال أبو حنيفة: إن كان الأصل أقل من النصاب، فإنه يستأنف حولاً من يوم كمل النصاب، وقال الشافعي: لا يُضمُّ الرياح إلى أصله، وإن كان الأصل نصيباً، انتهى.

قلت: ومذهب الحنابلة في الرياح موافق للحنفية، كما في «الترغيب والترهيب» وغيره: إن حول الرياح حول أصله إذا كان الأصل نصيباً، وإن لم يكن الأصل نصيباً فتحول الجميع من كماله نصيباً، انتهى.

وقال ابن رشد^(١): أما اعتبار حول ربح ثمال، فإنهم اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال، فرائى الشافعي أن حوله يعتبر من يوم استصد، سواء كان الأصل نصيباً أو لم يكن، وقال مالك: حول المربع هو حول الأصل، أي إذا كمل للأصول حول بُرْع المربع معه، سواء كان الأصل نصيباً أو أقل من نصاب إذا بلغ الأصل مع ربحه نصيباً، قال أبو عبيد: ولم يتابعه عليه أحد من الفقهاء إلا أصحابه، ووفق قوم بين أن يكون رأس المال المحتال عليه التحول نصيباً أو لا يكون، فقالوا: إن كان نصيباً زكاه الرياح مع رأس ماله، وإن لم يكن نصيباً لم يزك، ومن قال بهذا الأوزاعي وأبو ثور وأبو حنيفة.

وسبب اختلافهم برود الرياح بين أن يكون حكمه حكم المال المستفاد أو حكم الأصل، فمن شبهه بالمال المستفاد ابتداءً قال: يستقل به التحول، ومن شبهه بالأصل وهو رأس المال، قال: حكمه حكم رأس المال، إلا أن من شروط هذا التشبيه أن يكون رأس المال قد وجبت فيه الزكاة، وذلك لا يكون إلا إذا كان نصيباً، ولذلك يضعف قياس الرياح على الأصل في مذهب مالك، ويشبه أن يكون الذي اعتمده مالك في ذلك هو تشبيه ربح المال بنسب النعم، لكن نسب النعم مختلف فيه أيضاً، وقد روي عن مالك مثل قول الجمهور.

انتهى.

(١) «بداية المجتهد» (١/ ٢٧١)، وأما «مبداء التدرج» (٢/ ٥١) و«المجموع» (٦/ ٥١).

وقال مالك، في رجل كانت له عشرة ذنانير فنجز منها فحل
عليها الحول، وقد بلغت عشرين ديناراً؛ إنه يزكيها مكانها، ولا
يُنْتَظَرُ بها أن يحول عليها الحول، من يوم بلغت ما شجب فيه
الزكاة،

قال ابن رزقاني^(١): هذا مذهب مالك - رحمه الله - أن حول الربيع حول
أصله، إن لم يكن أصفه نصيباً قياساً على نسل الماشية، ولم يتابعه غير
أصحابه، وقاسه على ما لا يشبهه في أصله ولا في فرع، وهذا أصح،
والأصول لا يرد بعضها إلى بعض، وإنما يرد الفرع إلى أصله انتهى.

قلت: ولا يذهب عنك أن ما حكموا من مسك الشاذلية هذا هو المحذور
في شروح الحديث، لكن في كتب فروعه تفصيل في ذلك، ففي شرح
الإمام^(٢) يضم ربيع حاصل في أثناء الحول لأصل في الحول إن لم يقبل بما
يقوم به، فالو شئى عرصاً بمائتي درهم فصارت قيمته في الحول ثلاثمائة،
رغمها، أما إذا نقص غرامه أو زاد بما يقوم به، راسمته إلى آخر الحول، فلا
يضم إلى الأصل، بل يُزَكَّى الأصل بحوله ويُزَكَّى الربيع بحول، انتهى.

(وقال مالك، في رجل كانت له) أي عبده (عشرة ذنانير) مثلاً، (فنجز)
المجرد في نسخ الهدية؛ ولفظ: "فانجز" بالمد في المصرية، (فيها) حال
عليها الحول، أي تمت له السنة (وقد بلغت عشرين ديناراً) أي بلغت حد
انصباب عشرين ديناراً أو أكثر (إنه يزكيها مكانها) وهي السخ المصرية: مكانها،
أي يزكيها حين تمت لها السنة (ولا ينتظر لها) وهي المصرية: بها (أن يحول
عليها الحول من يوم بلغت) مقدار (ما شجب فيه الزكاة) أي لا ينتظر أن يتم لها
سنة من وقت بلوغها نصيباً، كما قال به الشافعي وأحمد مطلقاً. والحنفية إذا

(١) شرح ابن رزقاني (٢/٦٨)، وانظر الاستدكار (١/١٦٦).

(٢) (١/٢٢٥).

لأنَّ الحول قد حان عليها، وهي عبده، عسرون، ثم لا زكاة فيها حتى نحول عليها الحول، من يوم وكنت.

قال مالك: «لأمر المحدثين غلبت جند في إجازة العبيد وأخراجهم، وكراه المساكين، وكتابة المكاتب: أنه لا نجث في شيء من ذلك».

لم يكن في أول الحول مصاباً، لأنَّ الحول قد حان) وتم (عليها وهي عبده عسرون) هكذا في جميع النسخ المصرية من المتن والشرح، ووقع في جميع النسخ الهندية. وكذا في المصنف، بلفظ عشرة، وبه قسره الشيخ في «المصنف».

لكن الظاهر عند هذا العبد الحفيظ لفقير أنه هو وهم من التامس، لا وجه له ههنا، والصواب الأول، والمعنى قد تم له الحول، والحال أن الغنائير إذ ذاك عسرون أي مقدار النصاب، فقد وجد عند المصنف شرطاً لنصاب ميتته وهما النصاب والحول.

ثم لا زكاة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم ركب) يعني يعتبر ابتداء الحول الثاني من يوم كمل النصاب، ورجعت الزكاة، فإذا انقضى الحول من ذلك اليوم وجبت الزكاة مرة أخرى، قال الرزقاني^(١): وهذا بمعنى ما قبله، غايته أنه فرضها في الأولى في خمسة، وفي الثانية في عشرة، بحسب سؤاله عن ذلك، وأجاب فيها بحكم واحد، وهو ضم الربح لأصله وإن لم يكن نصاباً انتهى.

قلت: هكذا في عبارة «الموطأ» إذ مآل الصورتين واحد، لكن صاحب «المدونة» فرق بين الصورتين، فعسور خمسة دنائير في أفتادة عشرة دنائير في الربيع، تأمل

(قال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا) بالعبودية المذكورة (في إجازة العبيد وأخراجهم، وكراه المساكين، وكتابة المكاتب. أنه لا نجث في شيء من ذلك،

(١) «شرح الرزقاني» (٢/٩٩)

الزكاة، فإن ذلك أو أكثر، حتى يحول عليه نحول، من يوم يقضيه صاحبه.

الزكاة، فإن ذلك أو أكثر، حتى يحول عليه الحول من يوم يقضيه صاحبه) أي
رب، لأنه لا بد أن يكون نصاً أيضاً، لأنها لو لم تجددت، لا من حال
يقبل بها، فله الزكاة.

قال السجستاني^(٢٤) وهذا كما قال، من الأمر المجتبع عليه عند فقهاء
لأنه إذا لم تكن في شيء من الموائد، حتى يحول عليه الحول من يوم
يقضيه صاحبه، وإذا كان فيه خلاف، روي عن معاوية وابن مسعود وابن
عباس، وقد وقع الخلاف لعدم على ما ذكره مالك، ففان أريد وكذا الحاصل
وكتاب المكاتيب كلها، موائد، فلا زكاة في شيء منها، إلا بعد أن يحول عليه
الحول من يوم يقضيه، ربما أو من يقوم مقامه، انتهى.

فان السجستاني^(٢٥) من أجزأ داره، فقص كراهه، فلا زكاة عليه فيه حتى يحول
عليه الحول، وعن أحمد، أنه يزكيه إذا استغاده، والصحيح الأول، غوله بخلافه.
ولا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول، ولأنه مال مستعاد، وهذا هو الأصل،
فثبت لمن البيع، كلام أحمد في الرواية الأخرى محمول على من أخر داره
منه، وليس أجزأها في آخره، فأوجب عليه زكاتها، ولأنه قد ملكها من أول
الحول، فصارت كسائر الذبون إذا قبضها، هذا قول مالك، حيز بقضها، انتهى.

وقال أيضاً^(٢٦)، ثم أجزأ داره سنتين بأربعين ديناراً من الأجرة من حين
الحول، وعليه زكاة حبيبها إذا حال عليه الحول، لأن ملك المكوي عنه نائم
بالليل جواز الصدف فيها بأنواع التصرفات، قال أبو حنيفة ومالك لا يزكها

(٢٤) المنتقى (١/٢٠٣).

(٢٥) المنتقى (١/٢٠٧).

(٢٦) (١/٢٠٧).

حتى يتبعها، ويحول عليه الحول منه على أن الأجرة لا تمنح بالعقد، وإنما
تسحب بانقضاء مدة الإجارة، انتهى.

وقال ابن عابد بن: وصلت المكاتب ليس تمام لوجود العافي، ولأنه دائر
فيه وبين الحول، فإن أدى مال الكتابة سلم له، وإن عجز سلم للحول، فكما
يجب على الصولي فيه شيء، فكذلك المكاتب، انتهى، يعني حتى يفسد الحول
ويحول عليه الحول، وكذا انه لا يثبت وغيره من حوا. أن لا زكاة فيها، إلا أن
تكون للتجارة حتى يفيض من كرائها لتتساب ويحول عليه الحول

ووسمه الزكاة في مال العبد مختلف فيه، قال الشيخ^(١)، وفتنعت
الرواية عن أحمد - رحمه الله - في زكاة مال العبد الذي ملكه إياه، فروي عنه
زكاته على سيده، وهذا مذعوب سفيان وبسحاق، وأصحاب الرأي، وروي عنه
لا زكاة في ماله لا على العبد ولا على سيده، قال ابن المنذر، وهذا قول ابن
عمر وجابر - رضي الله عنهم - والزهري وقتادة وسالك وأبي عبد الله والشافعي
فولان كالمسلمين.

قال أبو بكر: المأنة مبيئة على الرمي يثبت في ملك العبد إذا ملكه سيده،
إحداهما، لا يملك، فإن أبو بكر هو احتجاري، وهو ظاهر كلام الخرقي.
وروجه أن العبد مال ولا يملك المال كاستهاتم، والثانية: يملك، لأنه آدمي
يملك النكاح، فيملك المال.

ومن بعض^(٢)، عليه زكاة ماله، لأنه يملك جزئه الحر، ويؤثر عنه،
ويملكه كامل فيه.

ولا زكاة على مكاتب، فإن عجز استغنى سيده مما في يده من المال

(١) المعنى (٢٤٣١)

(٢) خر. المعنى (٢٤٣١)

وَقَالَ مَالِكٌ، فِي الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ يَكُونُ بَيْنَ الشَّرَكَاءِ: إِنْ مَنْ بَلَغَتْ حِصَّتُهُ مِنْهُمْ عَشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا، أَوْ يَأْتِيهِمْ مِنْهُمْ، فَعَلَيْهِ فِيهَا الزَّكَاةُ، وَمَنْ نَقَصَتْ حِصَّتُهُ عَمَّا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، وَإِنْ بَلَغَتْ حِصَّتُهُمْ جَمِيعًا، مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَكَانَ بَعْضُهُمْ فِي ذَلِكَ أَفْضَلُ نَصِيبًا مِنْ بَعْضٍ، أَخَذَ مِنْ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ، إِذَا كَانَ فِي حِصَّةِ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمُسٍ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَلَاقَةٌ».

حولاً وزكاه، إِنْ كَانَ نَصَابًا، وَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَى الْمَكَائِنِ وَلَا عَلَى سَيِّدٍ فِي مَالِهِ إِلَّا قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ، وَحَكِي عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ أَوْجِبَ الْعَشْرَ فِي الْمَخْرُوجِ مِنْ أَرْضِهِ سَاءَ عَلَى أَصْلِهِ فِي أَنَّ الْعَشْرَ مَزُونَةٌ الْأَرْضِ وَلَيْسَ بِزَكَاةٍ، انتهى.

(قَالَ يَحْيَى: وَقَالَ مَالِكٌ فِي الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ يَكُونُ) كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَوْ الْمَجْمُوعُ مَشْرُكَاً (بَيْنَ الشَّرَكَاءِ: إِنْ مَنْ بَلَغَتْ حِصَّتُهُ مِنْهُمْ) أَيُّ مِنَ الشَّرَكَاءِ (عَشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا) أَيُّ بَلَغَتْ حِصَّتُهُ نَصَابَ الذَّهَبِ (أَوْ) بَلَغَتْ (مِائَتِي دِينَارًا) يَعْنِي نَصَابَ الْوَرِقِ (فَعَلَيْهِ فِيهَا الزَّكَاةُ، وَمَنْ نَقَصَتْ حِصَّتُهُ عَمَّا) كَذَا فِي النُّسخِ الْهِنْدِيَّةِ، وَفِي الْمِصْرِيَّةِ عَمَّا (تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ) أَيُّ عَنْ مَقْدَارِ النِّصَابِ (فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ) لِحَدِّهِ مَلَكَةً نَصَابًا.

(وَإِنْ بَلَغَتْ حِصَّتُهُمْ جَمِيعًا، مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ) أَيُّ بَلَغَتْ حِصَّةُ كُلِّ شَرِيكَ نَصَابًا (وَكَانَ بَعْضُهُمْ فِي ذَلِكَ أَفْضَلُ) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: أَقْلُ، وَالْمُؤَدَّى وَاحِدٌ، لِأَنَّهُمْ مُتَلَازمانَ، إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا أَفْضَلُ فَالْآخَرُ لَا يَدَّ أَنْ يَكُونَ أَقْلُ (نَصِيبًا مِنْ بَعْضٍ) بِأَنَّ كَانَ لِوَاحِدٍ عَشْرُونَ دِينَارًا مُتَلَا، وَالْآخَرُ أَرْبَعُونَ، وَلِثَلَاثِ مِائَتَيْنِ، (أَخَذَ مِنْ كُلِّ إِنْسَانٍ) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ الْمِصْرِيَّةِ: مِنْ مَالِ كُلِّ إِنْسَانٍ، (مِنْهُمْ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ، إِذَا كَانَ فِي حِصَّةِ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ) مَقْدَارٌ (مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَفِي ذَلِكَ) أَيُّ شَرْطُ كَوْنِ نَصِيبِهِ نَصَابًا لَا أَقْلَ عَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمُسٍ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَلَاقَةٌ) وَلَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ الشَّرَكَاءِ وَغَيْرِهِ،

قال سالت: وهذا أحب ما سمعت النبي في ذلك.

فاقتضى أنه إما يعتبر ملك كل واحدة على حدة، فاستدل بعموم قوله تلك في افتراكه، وبأن الزكاة لا تجب منهم على من عنده أقل من نصاب

قال ليأجي^(١): وهذا كما قال ابن الشركاء وغيرهم في اعتبار النصاب سواء، فمن كان عنده عتقون ديناراً وح عليه فيها الزكاة، سواء كانت متميزة من مال غيره أو مختلطة؛ لأن مخالطة غيره بماله لا يدخل في ملكه من الجملة أكثر من مقدار ماله، وإذا تكرر ماله من مال غيره، فلا زكاة عليه في أقل من النصاب، فكذلك إذا شاركه غيره، فإذا كان المال لجماعة وكان لكل واحد منهم نصاب، واختلقت سهامهم، فاد على كل واحد منهم من الزكاة بمقدار ما يكون عليه صد أو افراد، انتهى.

(قال سالت. وذلك أحب ما سمعت إلي في ذلك). بذلك على أنه سمع دلائله أيضاً^(٢) وذلك أن عمر، والحسن البصري، والشمسي قافوا: إن الزكاة في العبيد والعتاق والزروع إذا تم بعلوم أحدهم ماله بهت أنهم يركبون زكاة الواحد قياساً على الخلقة في العالقية، وبذلك التامع في الجنين، ووافق مالكاً أبو حنيفة وأبو ثور، قاله لؤي فاني.

قلت: ولا أثر لخلقة في غير العتاق عند الحنابلة، كما صرح به في الروص المبرج^(٣). وذكر الموفق^(٤) فيه رواية أخرى أنها تؤثر في غير العتاق أيضاً، لكن حمل المذهب الأول.

وحكمة ما قال: إن الخلقة في السائمة تجعل مال الرجلين كمال الرمح الواحد في الزكاة، سواء كانت خلقة أعوان. وهي أن تكون السائمة مشتركة

(١) المستقر، (٢/١٠٠).

(٢) نظراً لاستدراكه (٩/٥١).

(٣) المعني، (٤/٥١).

بينهما بنصيب شئاع، مثل أن يشتريا مصاباً أو يروثه فبقياء على حاله، أو حُبطة أوصاف بأن يكون مال كل واحد منهما محبوزاً، فخلطاء واشتركا في الأوصاف التي نذكرها. وهو قول عطاء والأوزاعي والثنايفي والليث وإسحاق، وقال مالك: إنما تؤثر الخلطة إذا كان لكل واحد من الشركاء مصاب، وحكي ذلك عن الثوري وأبي ثور، واختاره ابن المنذر. وقال أبو حنيفة: لا أثر لها بحال.

فإن اختلطوا في غير المسائمة^(١) كالذهب والفضة وعروض السحارة والنزدوق والتمندر لم تؤثر خلطتهم شيئاً، وكان حكمهم حكم المنفردين، وهذا قول أكثر أهل الأعمام، وعن أحمد رواية أخرى: أن شركة الأعبان تؤثر في غير الماشية، فإذا كان بينهم نصيب بشركون فيه. فعليهم الزكاة، وهذا قول إسحاق والأوزاعي من الخبث والتمندر والسندب الأول، وأما حنيفة الأوصاف فلا تدخل لها في غير الماشية بحال، لأن الخلطاء لا يحصل.

وخرج القاضي وجهاً آخر: أنها تُزتر. لأن الموزنة تخف إذا كان المملوق^(٢) واحداً، والضمادة والناطور^(٣)، والجبرين، وكذلك أموال التجارة، والدكان واحد، والمخز والميران والمنع، فأشبه الماشية، ومذهب الشافعي على نحو مما حكيناه من مذهبنا، والصحيح أن الخلطة لا تؤثر في غير الماشية لرواية الدارقطني^(٤) بإسناده إلى سعد بن أبي وقاص مرفوعاً: الحليطان ما اجتمعا في النعوص والفحل والراعي. فدل على أن ما لم يوجد فيه ذلك لا يكون حطلة مؤثرة. انتهى.

(١) هو تعريف الصدوب الماشية.

(٢) أي الفحل الذي يملكها

(٣) الناطور: حافظ الزرع.

(٤) نسى الدارقطني (٢) ١٩٠٤.

وقال قال ابن خاتمي من سرافقة الحبيبة للمالكية فهو في مسألة الزنا يعني
 النكاح المبرور مفسد، وإلا فهي الحقيقة بينهما اختلاف، وأصل نواظر المالكية
 الاحتمال، ففي الشرح المحمدي^١، فلهذا كسائية كسائك واحد، قال
 الحسوي: وأن الخلاف في غيرها لا يعرف، قلت كل واحد انتهى

بعد الاتفاقية تكون الخلطة في كل شيء، قال الأديبي في الشرح^٢
 مع اشتراك لسان فصاحداً في النعم بوث أو ابتاع أو غيره من رقيقا وكذا واحد
 مطروحة ذكرها، ثم قال: ولو خلع خلطة الحوار، فيها شرط مع ما ذكرت أن
 يقع المذبح إلى أحد، ثم قال: كنت في الزرع والنسأ والتدبير وعروض
 التجارة بشرط اتفاق الحائض إلى آخر ما قاله

فهم من ذلك أن الخلطة لا تأثير لها عند الحنفية مطلقاً، ولا تأثير لها
 في غير الماسة عند المالكية والحنابلة، وتكون في كل شيء عند المالكية، قال
 الشرحي: أما ما في الفصوص والماء وغير ذلك فلهي سواء في حكم الخلطة
 لأن وجوبها باعتبار حقيقة لملك وعلى الثالث به، ولا مالك يفسد في
 عصب شريك، مدارجها كان أثر غيره، انتهى

وقال العيني^٣، ذكر في الخلطة وعدة كذا، أما ما إذا كان المخطون
 عامر لثن واحد صائب كعمل كحل الآفات، ولا تأثير لخلطة فيها، سواء
 كانت شركة ملك للأزواج والبنية والمساواة، وبغيرها، أو شركة عقد، فالعقد
 والمساواة، وقال ابن المنذر: الأصح عدم وجوب الرضا، وإن لم يرد في
 ما ذكره، الخلطة لا يحل حكم الزكوة، هو الصحيح، انتهى، وإليه يفتي به
 البخاري.

— — —

(١) (١٤٢١)

(٢) (١٤٢٢)

قال مالك: وإذا كنت لرجل ذهباً أو ورقاً متصرفاً بأيدي الناس فليس عليه زكاة، وإذا بغيره لئن يخصصها جديداً، ثم يخرج ما وجب عليه من زكاتها كلها.

قال مالك: وإذا كنت لرجل ذهباً أو ورقاً متصرفاً بأيدي الناس فليس عليه زكاة في (الصراح) (الشيء) أي متصرفاً بغيره (الزكاة بغيره) لأن يخصصها جديداً ثم يخرج ما وجب عليه من زكاتها كلها.

قال ابن أبي شيبة^(١) هذا كذا قال: من كانت له ذهباً متصرفاً بأيدي الناس شئ على وجه التواضع أو التوديع أو غير ذلك من الوجوه التي يتسكن بها من تمتعها، ولا يدار عليه تصرفها، فإنه يحكمها حكم المتصاع من الذهب لأن الناس اجتماعها في مكانها، وتصرفه دون يده انتهى.

وقال الموفقاني: هذا إجماع إذا كان قد دار على ذلك ولم يتغير دياراً من ديار ولا فراضاً ينتظر أن يتغير، فإنه أو غير ذلك انتهى.

قلت: واختلفت يدور في أنواع الديون ويحصرها من المالكية كذا في الشرح الكبير والمفردات من رضاء والأوجه عندني أن مسألة الكسب مسألة المودائع لا الديون خلافاً لما نقله ناجي كذا يدل عليه ما في الكلام، وعليه يخرج ما حكى الموفقاني عن أبي عمر أنه إجماع، وأما الديون فهي ما روي في المالكية لا تجب في أكثرها الزكاة إلا بعد التقضي، ومع ذلك لا تجب في بعضها إلا بعد التحول من القبض.

وهي الشرح الكبير^(٢) وتعددت الزكاة على المالك بتعدد التحول في عين مودعة قبضها المالك بعد أسبوع، فإنه يزكيتها لكل عام مضى بعد قبضها.

(١) (الشيء) (١١٢/٢)

(٢) (شرح المفردات) (١١٢/٢).

(٣) (١١٢/٢)

قال مالك: ومن أفاد دهناً أو زبداً، فإنه لا زكاة عليه، فيها
حين يحول عليها الحول من يوم أفادها

قال القسوطي: قوله: بعد قبضها ظاهره أنه قبل القبض لا يركبها، وإنما إنما
لرشي بعد القبض. واستظهر من عدمه أن المال لا يركبها كن عام وقت الوجوب
من عدادها انتهى

وتجب الزكاة حين انحصرت أيضاً في الدائع ما لم تدخل في الضمائر.
كما صرح به في الفروع، ففي "الحرم"^(١) في شرط المال، هو في النخلة الزيادة،
وقيل: الخضر سواء: حقيقي وتعديري. فالمحظوظ الزيادة بالتزويد والتسليم
والشحارات. والتعديري تمكنه من الزيادة يكون المال في يده أو يد نائبه. ولا
زكاة على ما لم ينسك منها كمال انحصار، ثم ذكر صور انحصار، ومن جماعتها
إذا أودعه بنفسه المودع، قالوا: إذا كان المودع من الأجانب، فهو مضاف. وإن
كان من معارفه وجبت الزكاة بشرطه. والسيك في نثر محله، انتهى

(قال مالك: ومن أفاد دهناً أو زبداً) نحو ميراث أو هبة (إنه) يركب. الزكاة
سقوط القبول، (لا زكاة عليه فيها حين) يحول عليها الحول من يوم أفادها قال
الباهي: هذا كما حال إن من أفاد دهناً لا زكاة عليه فيها حتى يحول عليها
الحول، سواء كانت جميع ماله أو انصرفت إلى مصاب عنه، وإن لا زكاة على
فيها، من عدد عشرة دنانير في رجب ثم أفاد عشرة أخرى في المحرم، فإن
زكيتها جميعاً بحول الأحرار، ولو قامت الأولى عشرون ديناراً والثانية عشرة
ديناراً، فإنه يرعى الأولى لحولها ثم يرعى الثانية لحولها، وهكذا أبداً حتى
يرجع إلى أقل من المصائب انتهى

وفي "الشرح الحموي"^(٢): واستنبط حولاً متقدماً وهي التي تؤولد. لا عمل

(١) البحر الرائق (٢/١٦٠).

(٢) (٢/١٦٠).

مال، فقوله: تجددت كالجنس، وقوله: لا عى مال، أخرج به الترمذ وأبو داود، ومثلهما بقوله كعطية وميراث، أو تجددت عى مال غير مذكى كشمى عرض مفضى من عفار أو حيوان باعه بعين فبستقبل به حراً من يوم قبضه، ونقسم العائلة الأولى ناقصة لثانية، فإن حصص منهما نصاب حسب حولهما من يوم الثانية، وبصيران كالمشي الواحد أو بصيران لثلاثة إن لم يحصل من مجموع الأوليين نصابه انتهى.

قلت: وفي المسألة خلاف الحنفية^(١) كما يظهر من تفصيل مسالكهم، ففي التلخيص^(٢) ومن كان له نصاب، فاستعاد فى أثناء الحول من جنسه غسه بلبه وزده به، وقال الشافعى - رضي الله عنه -: لا يضم، لأنه أصل من حق المملك حتى مملكته مملك الأمل، ولنا أن المجانسة هي العلة في الأولاد والأزواج؛ لأن عندها يتغير النحر، فيتغير اعتبار الحول لكل مستعاد وما شوه الحول إلا للتيسير، انتهى.

ولا يذهب عليك أن المذكور في كلام المصنف فائدة العين من الذهب أو النورق، وفيها خلاف الحنفية عى المالكية، وهم موافقون للشافعية، بخلاف فائدة الناحية، فتحكمها عند المالكية مخالف لثاندة العين، كما مباني بيانها في محلها، وحكم الفاندث عى الحنفية واحد، وهو أنها تصاد إلى النصاب كسائر من جنسه بأي نوع استبدت.

وقال الحوافي^(٣) إن استعاد مالاً من غير له الحول، ولا مال له سواء، وكان نصاباً، أو كان له مال من جنسه لا يبلغ نصاباً، فبلغ، فاستعاد نصاباً

(١) انظر: «الكوكب الدرى» (١٤٢/٢٢).

(٢) (١٤١/٢٢) طبع باكستان.

(٣) «المعنى» (٦٤/٤٤).

اتعقد عنه حول الزكاة من حيثها، فإذا تم حول وجبت الزكاة فيه، وإن كان
عنده نصاب لم يحل المستفاد من ثلاثة أقسام: أحدها: أن يكون المستفاد من
نحوه كبيع ماله التجارة ونحوه الثاني، بهذا يجب صمه إلى ما عنده من أصله
فيغير حوله بحوله، ولا تعلم فيه خلافاً، لأنه نزع له من حسنه، فأشبهه الساء
المستعمل، وهو زيادة قيمة عروض التجارة.

والثاني أن يكون المستفاد من غير جنس ما عنده، فهذا قد حكم فيه لا
يضم إلى ما عنده من حول ولا نصاب، بل إن كان مضافاً لمستعمل به حراً وزكاه
وإذا فلا شيء عليه، وهذا قول جمهور أهل الإماماء، وروي عن ابن مسعود
وإن عباس ومعاوية: أن الزكاة تحب فيه حين استمده، قال أحمد بن حنبل
واحد زكاه حين استمده، وروي بإسناد عن ابن مسعود قال: كان عبد الله
بعضه ويؤكفه، وعن الأوزاعي ميس باع حصه أو داره أنه يزكي النسي حين
يقع في يده إلا أن يكون له شهر بعينه، فبؤخره حتى يزكي مع ماله، وجمهور
العلماء على خلاف ذلك القول، منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي.

قال ابن عبد البر: على هذا جمهور العلماء، والخلاف في ذلك شاذ.

والثالث أن يستفيد ماله من جنس أصاره عنده قد اتعقد عليه الحول
ببعضه، مثل أن يكون عاملاً من الفهم مضى عليها بعض الحول
مشتري أو يثبته سنة، فهذا لا تجب فيه الزكاة حتى يمسى ماله حولاً أيضاً،
وبهذا قال شافعي، وقال أبو حنيفة يضمنه إلى ما عنده من الحول ويؤكفه
جميعاً عند تمام حول المال الذي كان عنده، انتهى.

قال الثوري في شرح الزكاة: ويقسم المستفاد من الحول إلى نصاب
من حسنه، سواء كان المستفاد بسبب من ذلك النصاب بأن اشترى في أثناء
الحول شيئاً، فاستفاد فيه، أو لم يكن بأن كان ماله نصاباً فوهب له شيء أو
ورث في أثناء الحول شيئاً من حسنه، أو حصله من كسبه، وقال مالك

والشافعي: إن كان الاستعداد بسبب من النصاب ضُم، وإن لم يكن بسبب، لم لا يُضم؛ لأن الاستعداد أصل في حق المال، ويكون أصلاً في حق الواحد فيه. ونأى أن المحاسبة هي المدة في الاستعداد بسبب النصاب كالأولاد والأرباح الناجمة عنه في أثناء الحول، وهي موجودة في الاستعداد الذي ليس بسبب النصاب، وشروط ذلك والشافعي للاستعداد فيه مضي حول دم لقبوله بطلان؛ أي استعداد من الحول فلا زكاة فيه حتى يحول عليه لحول رواء الترمذي. ونأى في الاستعداد من الحول قوله بطلان، إلا في السنة شهراً تزداد فيه زكاة أموالكم، مما حدث بعد ذلك فلا زكاة فيه حتى يجيء رأس الشهر، رواء الترمذي، فهذا يقتضي أنه يجب الرضاء في النطاق عند مجيء رأس السنة، وما رواء ليس بثبت، وليس ثبت فليس فيه ما ينافي مله، لأن يقول لا يجب الزكاة في ماله حتى يحول عليها الحول، بما أصالة أو تبعاً كما في الأولاد والأرباح، انتهى.

قلت. حديث من استند حلاً، صحيح الترمذي ^(١) وألفه يعني ابن عمر. وتكلم عن الحديث الترمذي، فقال. عبد الرحمن بن رمد بن أسلم ضعيف في الحديث، صدقه أحمد بن حنبل وعلى بن الميمون وغيرهم من أهل الحديث. وهو كثير الخطأ.

وقال سرحي في السبوط: ثم انضم في حلال الحول بطله النبي بصم بها في ابتداء الحول، فصم بعض المال إلى البعض في ابتداء الحول باعتبار المحاسبة دون التوحد، وكذلك في سائر الحول. ثم ما بعد النصاب الأول بناء على النصاب الأول وينبع له، حتى يسقط الشرايط النصاب فيه، فكذلك يسقط اعتبار الحول فيه، ويجعل حول الحول على الأصل مؤولاً على السمع، انتهى.

(١) سطر: جامع الترمذي (١٠: ٣١٠)

(٣) باب الزكاة في المعادن

٨/٦٤٤ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ فَاذِلَةَ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ
الزُّرَّانِيِّ، عَنْ عُبَيْدٍ وَاحِدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَعَ

يعنى لا يشترط في الاستفادة وسعد الحول أن يكون نصيباً لحائمه، بل يصيب
إلى أنصاف السابق، وقد قال النبي ﷺ: «ليس فيما دون خمس دود صدقة»
الحديث، فأحرى أن يعتبر في الحول أيضاً الحول السابق.

(٣) الزكاة في المعادن

جميع معدن يكسر للذال، من غَدَنَ إذا أقام لإقامة الذهب والفضة به، أو
لإقامة الناس فيها شتاءً وصيفاً، قال ابن عابد بن معدن يفتح المعدن ويكسر
الذال، وفتحها إسماعيل عن النووي، وأصل المعدن المعدن بقصد الاستخراج فيه
ثم اشتهر في نفس الأجزاء المستخرجة لثمنها الله تعالى في الأرض يوم خلق
الأرض حتى صدر الانشقاق من اللفظ إليه ابتداءً بلا فُرقة، انتهى.

٨/٦٤٤ - (مالك، عن ربعة بن أبي عبد الرحمن) فروخ الحدي المعروف
بربيعة ايراني، وهى «موطأ محمد»^(١) يفظ الحديث (عن غير واحد) قال ابن
عبد البر: هذا الحديث فى «الموطأ» عند جميع الرواة مرسى، وقد وصله البزار
من طريق عبد العزيز الدراوردي عن ربعة عن الحارث بن بلال بن الحارث
الغمرى بن أبيه، قال البيهقي^(٢): وأخرجه أبو داود من طريق ثور بن زيد عن
عكرمة عن ابن عباس، قلت: وسبق «موطأ محمد» يُعابِر هذا السياق، وفيه:
أخبرنا مالك حدثنا ربعة وغيره. أن رسول الله ﷺ ... الحديث

(أن رسول الله ﷺ قطع) هكذا فى جميع النسخ الموجودة من الحديث

(١) انظر: «موطأ محمد مع التمييز للمصنف» (١/٢٤٦).

(٢) «توضيح المسائل» (ص ٢٤٤)، انظر: «شرح الزرقاني» (٢/١٠٠).

والمصرية بدون الحمزة إلا هي نسخة المصنف، ففيها بالهمزة، وفي هامش النسخ الهامية قوله: «نقطع» صوابه: «أقطع» بالهمزة والرواية ما في الكتاب انتهى.

قلت: والمعروف عند أهل اللغة أيضاً «أقطع» من «الإعطاء» وفي «المعرفة» عن الطبري: «الإقطع» ما يجمعه الإمام لبعض الأجناد والمرزقة من قطعة أرض يترزق من ريعها، وفي «النهاية»: «الإقطع» يكون تملكاً وغيره، قال ابن المثلث: أعطاه ليعمل فيها، ويخرج الذهب والفضة لنفسه، وهنا يدل على جواز «أقطع» المعاد، ونعمها كانت ماعته، فإن الظاهرة لا يجوز إقطاعها انتهى.

قال الحافظ في «الفتح»^(١) تحول: «أقطعت أرضاً جعلتها له قطيعة» والفراد به ما يخص به الإمام بعض الرعية من الأرض الموات، فيختص به ويصير أولئها مباحات مع من يسل إلى مباحاته، واختصاص «الإقطع» بالموات متفق عليه في كلام النجاشي، انتهى.

وفي «تهذيب اللغة» للمؤيد: قال النجاشي: «أقطع» يكون تملكاً وغير تملك، انتهى. وفي «تهذيب اللغة»^(٢) سنوسي: قال الرازي: «المعادن» هي لفتح التي أودعها الله عز وجل شيئاً من الجواهر المطوية، وهي فساد: ظاهرة وباطنة، فالظاهرة هي التي يبدو جواهرها بلا عمل، وإن سعي وتعمل نتجها، وذلك كالخضرة والكبريت، والفاز، والمومياء، والفطرات، وأحجار الرحاء، وشبهها، وهذه لا يملكها أحد إلا به، وانعدوة، وإن أراد به الثقل ولا يختص به المحتجر، وليس تسلطون إقطاعها بل هي مشتركة بين الناس

(١) مطر: «أقطع» (٦٤٤).

(٢) (٩٩/٩).

كالماء والحطب، وأما الماعنة وهي التي لا تظهر جوهرها إلا بالعمل، كالنخل،
وانتصه والرصاص والنجاس والحديد وسائر الجواهر المستقرة في الأرض. من
يملك هذه بالإحياء؟ فيه وجهان. أحدهما أنها كالظاهر، انتهى

قال المصنف^(١) الإقطاع يكون تملكاً وعبر تملكاً، وإقطاع الإمام تصويفه
من ملك الله تعالى لمن يراه أهلاً بملكه، وأكثر ما يستحسن في إقطاع الأرض
وهو أن يخرج منها شيئاً يحوز به، إما أن يملكه إياه فعده، أو يجعل له غلة،
ففي صورة التملك يملكه الشيء أقطع له، وهو الذي يسمى المنقطع له رتبة
الأرض، فيصير ملكاً له يحوز به تصريف الملاك في أملاكهم، وفي صورة
جعل الغلة له لا يملك إلا منفعة الأرض دون رقبته، فعلى هذا يجوز للمعتني
الشيء يقطع له أن يوجد ما أقطع له، لأنه يملك منافعتها، وإن لم يملك رقبته،
وله ظاهر في الفقه، ثم ذكر الظاهر.

وفي التمر المختار^(٢): ليس للإمام أن يقطع ما لا يغني للمسلمين عنه
من المعادن الطاهرة، كالنخل والكحل والآبار التي يستقى منها الناس، فلو
أقطعها لم يكن لإقطاعها حكم، بل المنقطع وغيره سواء انتهى.

وسقط من تعيين الكلام على الإقطاعات، وقال إن للإمام أن يعطي
الأرض من بيت المال على وجه التملك نفعها كما يعطي المالك حيث رأى
المصلحة، إذ لا فرق بين الأرض والمال في التدفع للمستحق، واغتنم هذه
الفظة، فإنني لم أر من صرح بها، وإنما المشهور في الكتب أن الإقطاع تملك
الخارج مع مقام رتبة الأرض، أي المال، انتهى.

وفي الشرح الكبير^(٣) تلذذوا: أن الإقطاع تملك مجرد غلة بيعه وهبته

(١) معجمه لغوي (١٠١٢/٢٠٠) باب ما قطع من الأرض ٦٤٤ من الحرس

(٢) انظر: المختار (٥٤/٧) - (٦٤)

(٣) (١٠٨/١).

إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ الْمَنْعِيِّ

ووقفه، وبورث عنه إلى حارث، وهو أقطعته عسى أن عليه كذا أو كل عام كذا، غسل به، ومحل المأخوذ بيت المال، لا الإمام لعدم ملكه، فما أقطعته، ولا يقطع الإمام معصور أرض العوة الصالحة للزراعة ملكاً بل ابتاعاً وابتاعاً، وما لا يصح تزاعه الحبر، وليس عقاراً أنكره، فإنه من الموات يقطعه ملكاً أو ابتاعاً، وإنما لم يفتح المعصور ملكاً، لأنه يصير وفقاً بمجرد الاستيلاء عليه، وأما أرض الصنح فليس للإمام إقطاعها مطلقاً.

قال القسوقي قوله: الميثاق مجردة أي لا يحتاج منه إلى عبارة أي بخلاف الإحصاء، وقوله: بل ابتاعاً أي تشريعاً منه حينه متلاً أو مدة أربعين سنة، وقوله: فليس للإمام إقطاعها أي أرض الصنح؛ لأنها على ملك أهلها لا عمقة للإمام بها، وقوله: مطلقاً أي سواء كان معصورة أو مواتاً انتهى بزيادة.

وبسطها في أموال الغرور في ذلك تبكشف الغطاء عن ملك الإمامين الهمامين - رجبهما الله تعالى - ثم اظاهر أن دفعه عليه السلام هذا لم يكن تشريعاً له، بل رواية الحاكم عليه السلام عن الحارث بن زياد بن الحارث عن أبيه: أن رسول الله ﷺ قطع أبلان بن الحارث، ثم أقره جمع، فلما كان عمره رضي الله عنه قال لبلال: إن رسول الله ﷺ لم يقصره عن الناس، ثم يقطعك إذا تعمى، قال فأقطع عمر بن الخطاب الناس العترة وقال: هذا حديث صحيح، وأقره عنه الذهبي.

ذيلال بن الحارث) من عاصم بن عصب من سبيد (المزني) أبو عبد الرحمن، كان صاحب ثروة مزينة يوم الفتح، كان سكن وراء المدينة، ثم تحول إلى مصر، أحداثه في السن وغيرها، قال السدائني وغيره: مات سنة ٦١ هـ وأنه

.....

نموده است. قدم على النبي ﷺ في المدينة سنة خمس (معادن الثقلية، ذ. ...
انقضى: فتح العال بالبيان، وحرره، الإمداد، ... مسبوته إلى نفس سبب
موضح، وقال: السوي: المحفوظ عند أصحاب الحديث فتح لكاف والباء قبل
القارئ: ولعل غير المحفوظ كسر القاف وسكون المرحمة. انتهى

قال: ابن الأثير: سبه إلى قبل فتح نكاح والده، هذا هو المحفوظ في
الحديث، وفي كتاب «المكتبة» الفقهية تكسر القاف بعدها لام مفتوحة ثم زاء،
وفي نسخة «البلداني» انتباة التحريك. كأنه نسخة إلى قبل بالتحريك، قال،
العسائي: أخبرني حار الله عن علي الشيرازي، قال: انتباة براءة قوله: «...»
المدنية وبسم، ما سأل عنها إلى سبع أسكن بالعمود، وما سأل عنها إلى زائدة
المدنية سكر بالقلبة، وحذفها من الشام ما من الحديث، وهو حل من جبال بني
عركا من حبيشة وما بين شرف نجاها، أرض بظأها الحجاج، وبها حاد
وأودية.

وقال الطبري في «تكملة الكبير»^(١) بسند إلى بلال بن الحارث
ثم قال: أن رسول الله ﷺ أظلم هذه الفيلة، وكتب له فيه: «بسم الله الرحمن
 الرحيم» هذا ما أمضى محمد رسول الله ﷺ بلال بن الحارث، أعطاه معادن الفقيه
غديرها وحلها لها شابة وذاك العشاء، وحديث صدأع فزوح من فليس إن كان
مرادف، وكتب معاذة، وروى: «...» وروى: «...» وروى: «...» وهي رواية:
خسة ما من بالنس محمد، وفي رواية: «...» والسبب جهلهم، منهم.

وفي «المجمع» في الحاية من ساحل البحر بينها وبين المدينة خمسة
أيام، ثم قال الشيخ في «المنهاج» ما فهمه من التقادير أن هذه المائدة لا
تكن من الذهب والفضة، لأن أهل التاريخ عادة لم يذكروها، وبعد إيمانهم

وهي من ناحية الفرج.....

ذلك، أو إحصائتها عندهم مع كونها قرب المدينة، والتظاهر أنها من سائر المنطقتين كالتحديد، وعبره أن من عبر القطع كالعمرة والبركة، وهذا الأخير أقرب، والتظاهر قول أحمد: إن الزكاة تجب في كل معدن متصفا كان أو غيره، انتهى.

(وهي من ناحية الفرج) قال لغاري: صمد الغاء، ويكون الزكاة والتعير السبعة حلالاتهم وهم فيه، وصيغة التسمية موصح واسع جنة وبس الحنة خمسة أيام أو أقل، وما جرى كثيرا، انتهى.

وقال الزرقاني^(١)، يضم لغاء، والزكاة، كما جزمه به الشهابي وعبدالله في التمام، وقال في كتابه "التبصير": هكذا قبله الناس، وقد روي عنه، وحكي عنه الحول إسكان الزكاة، ولم يذكره غيره، انتهى.

فيقصر الشهادة والقبول في تهذيبه، على الإسكان مرصوح، قال في الفروع^(٢)، مصنف من ناحية بالمدينة حسب عبد الله، يقال لهذا القربى والتخلف، يقابل عشرين ألفه نخلة، انتهى.

وفي تهذيب السوي^(٣)، ضم الغاء، إسكان الزكاة، قوية ذات صول وزرع ومياه جامعة بين مكة والمدينة على نحو أربع مراحل من المدينة، انتهى.

ثم قال الشافعي^(٤)، قال ابن نافع: إن القنينة لم تكن خطفة لأحد، وإنما كانت ثلاثا، والحدود على ثلاثة أقرب: ضرب منها كجباة المسلمين كالأري والحدود وأرض الحرة، وقرب منها في أرض صلح، وقرب منها ظهر في سلك رجول من المسلمين، فأما ما كان جباة من المسلمين من للإمام أن ينقطعها من شاء، ومعنى الإقطاع أيها أن يجعل له الاستماع بها مدة

(١) انظر شرح الزرقاني، (١/١٠٠)، وفتح المعجم، (٦/١٤١).

(٢) الفروع، (١/١٠٠).

محدودة أو غير محدودة، ولا حنكته ذهب - لأنها بصرية الأرض التي يجاورها المسلمون، فإلزام حصنها لمالكهم، ولا سلبها عليهم، ولا تملكها بعضهم وما ظهر منها في أرض الفصح فقال من حيث يخصها الإمام من ذكره وحكمه تحت عصره من أصحاب مالك، وقال ابن أبي عمير القاسم لا حق للإمام فيها، وفي أرض الفصح، قال ابن القاسم إن من أسلم من أهل الفصح، سدد معناه أخرج من يده، وأبصره الإمام من شدة، وإنما قد ظهر منه في أرضه وحج من أهل الإسلام، فإن لا يملكه في قول ابن القاسم، وقال مالك ذلك له، وله منها، فإذا ثبت ذلك، فمن أقطع من هذه المعادن شيئاً لم يكون له بعدها لأنه لا سلبها، انتهى مختصم

فإنه بذلك أن أقطع المعادن من المالكين بغير نصيب الفصح

وهي الخراج الكبير^(١)، وحكم السعد أو للإمام، وأنه إن تقطعت من شيء من حصن المسلمين ركة من أرضه بغيره أو كغيره إلا أرضاً معلومة تصانح، فهي للمصانح، لا للإمام إلا ما يحكم المصانح بمرجع حكمه للإمام، انتهى بتفصيل.

وحكى ابن رشد من مفرداته^(٢) أن اختلاف في المصانح هو من نعم الأرض التي فيها لم لا تملك الخندق وقد عني مؤلفي: أصحابها أنها ليست تبعاً للأرض التي هي بها المملوكة قامت أو غير مملوكة، وأن الأمر فيجب على الإمام، بتقطيعها لمن يعمل فيها حياة المصطفى، أو يدهها من الخزانة من غير أن يملك أصناف، إلا أن تكون في أرض من مصالحها عابها، وهذا مدح ابن القاسم، وأما من مالك في المملوكة، وهذا من العلة، والثاني أنها مع الإمام، هذا مذهب محقق، وبه إجماع في الكتاب من المصنف انتهى

(١) (١٩٤١١)

(٢) (١٩٤١١)

وحكى العيني^(١) عن الخطابي: المعدن الذي لا يتوسل إلى بلها
وضعه، إلا بدكوح واعتقال واستخراج لها في بطونها، فإن ذلك لا يوجب
الحثك الباطن. ومن أقطع شيئاً منها كان له ما دام يعمل فيه، فإذا قطع العمل
عاد إلى أصله، فكان للإمام إقطاعه غيره، انتهى.

وأما عند الحنفية فما في المنافع^(٢): أما المعدن فلما إن وحده في دار
الإملاء أو في دار الحرب في أرض مملوكة أو غير مملوكة، فإن وجد في دار
الإسلام في أرض غير مملوكة فالموجود من ينوب بالإدانة، وينقطع بالعلية
يحب فيه الخمس، وأربعة أخماسه للواحد كائناً من كان إلا الحرى المستأمن،
فإنه يشترط منه الكل إلا إذا قاضه الإمام، لأن به أن يني بشرطه، وأما ما لا
يدور بالإدانة أو الساع كالفير، فلا شيء فيهما بل كله للواحد.

وأما إذا وجد في أرض مملوكة فأربعة أخماسه للمالك، وحده هو أو
غيره، لأن المعدن من نواع الأرض، لأنه من أجزائها خلق فيها ومنها، وإذا
ملكها المستخط له شملك الإسم ملكه جميع أجزائها، إلا ترى أنه يدخل في
البيع، واختلف في الخمس في الدرة، وإن حده في دار الحرب، فإن وجد
في أرض غير مملوكة فهو له ولا خمس فيه، وإن وجد في أرض مملوكة فإن
دخل بأمره رد إلى صاحب الملك، وإن دخله غير أمره فهو له ولا خمس فيه،
انتهى مذهبهم^(٣).

وفي المنافع^(٤): ليس للإمام أن يقطع ما لا غنى للمسلمين عنه
من المعدن الظاهرة، وهي: كان جودها الذي أودعه الله لآزنا كمعادن

(١) مسند الخطابي (٩٥/٩).

(٢) منافع الصالح (١٩٣/٦).

(٣) (٢/٢) : ٦٥.

قال مالك، أرى، والله أعلم، أن لا يؤخذ من المعادل مما يخرج منها شيء، حتى يبلغ ما يخرج منها قدر عشرين ديناراً عينا، أو مائتي درهم، فإذا بلغ ذلك، ففيه الزكاة مكانه،

مطلقاً لا بخصوص طريق مالك، وقال: إنما الثابت لا قطع فقط، وإليه أشار أبو داود إذا روى حديث تصدقة بطريق مالك المرسى فقط، وروى حديث الإنفاق بطريق عديدة، ونسب النبي في الآية على راحة

قال مالك أرى، مضمون قوله بيت المسجول أي أقل، أو عتق أوله بناء التفاعل أي أعلم وثبت، (والله أعلم) بالحقيقة، جملة معترضة، (أن لا يؤخذ) بناء المسجول من المعادل مما يخرج منها شيء، حتى يبلغ ما يخرج منها قدر) بالتصديق، سبعون مائة (عشرين ديناراً عينا) أي هذا (أو مائتي درهم) فعنه (إذا بلغ ذلك) المتداول أي انقضاء، (ففيه الزكاة) أي ربع العشر (مكانه) أي في ذلك الوقت.

قال الشافعي^(١): يريد وقت وجوبها، فيحتمل أن يريد بذلك عد أخذ من المعدل واجتماعه عند انقضاء، ويحتمل أن يريد بذلك عد نصفته واقتسامه، قال أبو الوليد اللججى: والأظهر عندي أن الزكاة إنما تجب قبل عند انقضاء من عدده كالعبارة والزور تجب فيه الزكاة بغير صلاحه انتهى.

وفي نسخة المحتاج للنافعية: وقت وجوب حصول الثبل بيده، وقت الإخراج بعد كشبه وانتخبط، ثم تلف بعضه قبل التمكن من الإخراج سقط نسقه، انتهى.

وقال الشافعي^(٢): لا يجوز إخراج مكانه إلا بعد سنه وتصنيفه كعشر الحب، فلا يخرج ربع عشر ثوبه في نصفه وحب رده إن كان مائياً، أو قيمته إن كان ثامناً، والثوب في قدر الملبوس قول الأئمة لأنه عام، وإن مضى

(١) الشافعي (١٠٣/١)

(٢) الشافعي (١٠٣/١)

عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إذا كان في المال من الزكاة، ولا يصح عرقه، ثم جرد، بعد ذلك بجزء، فهو مثل الأول، ينضم إليه...
... من الزكاة من الأول.

الأحد وكان ثلث الزكاة أجراً، وإن زاد به الزيادة إلا أن يسدح له المخرج، وإن نقص بعض المخرج.

وما أتته الأحكام على نصيب فهو من ماله لا يرجع به على المالك، ولا يحسب، تعذر ما أتته على المعدن في استخراجها من المعدن ولا في تصفيتها، وقد أمر حنيفة لا يفرقه المزارع من حقله، وشبهه بالقيمة، وبه على أبيه أن هذا ركاز فيه للحجر، ونسباً انما وجد فيه زكاة فلا يحسب بمؤنة استخراجها، فتصفيتها كالحقل، انتهى.

أولاً: إذا على ذلك أحد، بناءً على قوله (منه حساب ذلك) أي ربع مخرجه ما يخرج منه، دام في المعدن قبل أن يخرج منه، إلا إذا كان في المعدن من الأول الذي له الحساب، ويرمي لأنه بقية حرقه، فإذا انقطع حرقه، فكأنه لم يجره بعد ذلك نيل، آخر (فيكون مثل) نيل الأول، بدأ فيه الزكاة، كما استدل في الأول، فلا كان نصيباً، ولا لا، قال البيهقي: يريد أن النيل الأول لا يضاف إلى الثاني في الزكاة سواء نيل الأول، نصيباً وقصر عنه أو زاد عليه، لأن حكمه حكم الزرع، فكما لا يضاف زرع عام إلى زرع عام آخر، هي الزكاة كذلك لا يضاف نيل إلى نيل، فانقطع النيل بمؤنة المزارع العام، واستناب النيل بمؤنة استناب حصاه عام آخر، انتهى.

وفي شرح الأقضية^(١)، يضم بعض المخرج إلى بعض إن أخذ المعدن وتناع العمل كذا يضم المتلاحق من الزمان، ولا يشترط لقاء الأول في ملكه ولا اتصال نيل، لأنه لا يحصل غالباً إلا متفرقاً، فلو قطع العمل بمؤنة ضم،

قَالَ مَالِكٌ. وَالْمُعْدِنُ بِمَنْزِلَةِ الزَّرْعِ، يُؤْخَذُ مِنْهُ بِنَلٍّ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الزَّرْعِ، يُؤْخَذُ مِنْهُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْمُعْدِنِ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ، وَلَا يُنْتَظَرُ بِهِ الْحَوْلُ، كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الزَّرْعِ، إِذَا حَصَدَ الْعَشْرُ، وَلَا يُنْتَظَرُ أَذْ يُحَوَّلَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

إِنَّ ذَلِكَ الزَّمَنَ، وَإِنْ قُطِعَ بِلَا عَمَلٍ لَمْ يُضَيَّرْ، طَالَمَا الرَّمَنُ أَمْ لَا لِإِعْرَاضِهِ، انتهى.

وقال المرفق^(١): يعتبر بإخراج النصاب دفعة واحدة أو دفعات، لا يترك العمل يسهن ترك [عماله]، فمن خرج دون النصاب، ثم ترك العمل مهملًا له، ثم أخرج دون النصاب، فلا زكاة بهما وإن بلغا بمجموعهما نصابًا، وإن بلغ أحدهما نصفًا دون الآخر زكى النصاب، ولا زكاة في الآخر، وما زاد على النصاب فيحاسبه، وأما ترك العمل نيلًا، أو للاستراحة، أو بعدد من مرض، أو لإصلاح الأداة، أو بإقاي عيده ونحوه، فلا يقطع حكم العمل، وبضم ما خرج في العملين بعضه إلى بعض في إكمال النصاب، وكذلك إن كان مشتعلًا بالعمل، فخرج بين المعدنين ثواب لا شيء به، انتهى.

(قال مالك: والمعدن بمنزلة الزرع) فإن الله ينبيه في الأثرين كما ينبت زرع (يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الزرع) ليس المراد بالمشية التثابة في المقام، ثمخرج، بل في تركيته وقت الخروج من المعدن بنون انتطار الحول، كما أفاده بقوله: (يؤخذ منه إذا خرج من المعدن من يومه ذلك، ولا ينتظر به لحول، كما يؤخذ من الزرع، إذا حصد العشر) أو نصف العشر، (ولا ينتظر به أن يحول عليه الحول)، كلام المصنف هنا يتضمن أربع مسائل فقهية خلافا بين الأئمة.

الأولى: أن المعدن يحجب به الزكاة، وهي المنصورة بهذا الباب،

(١) السنن، (١/ ٢٤٢).

واستدل عليها بحديث بلال المذكور أول الباب، وقال آخرون: فيه الخمس، وبإثني الكلام عليها مبوطاً في آخر الباب.

والثانية: أن المعادن مختلفة الأنواع، واختلفت الأثمة في الأنواع التي يجب فيها ما يجب من الزكاة والخمس.

قال العيني^(١): المعدن ثلاثة أنواع: ما يذوب بالماء ولا ينطبع كالجص وغيره، وما يوجد في الجبال كاليانثوت وغيره، وما يكون مائعاً كالقار وغيره، فالوجوب يختص بالنوع الأول عتلاً دون النوعين الآخرين، وأوجب أحمد في الجميع، ومالك والشافعي في الذهب والفضة خاصة، انتهى مختصراً.

وهي كلام الشريفي المختصر مغل في بيان النوع الأول، تكن المذهب هي كما قال، ففي الشرح الكبير^(٢) للرددري: إنه يزكى معدن صين ذهب أو فضة لا غيرهما من المعادن كالحامس وحديد، انتهى.

ولم يلاحظ المحتاج: من استخرج ذهباً أو فضة من معدن نزمه ربع عشرة، وخرج بذهب وفضة غيرهما فلا زكاة فيه، انتهى.

وفي شرح الإحياء: أن هذا هو المعروف في المذهب. وقول آخر شاذ: إنه يجب زكاة كل مستخرج، انتهى.

قال الموفق^(٣): المعدن الذي يتعلق به وجوب الزكاة، هو كل ما خرج من الأرض، مما يُخلَق فيها من غيرها مما له قيمة، كالذي ذكره الخراقي ونحوه من الذهب، والورقي، والزرني، والرمصاص، والصفير، والحديد، واليانثوت، والزيترجند، والسيور، والحقيني، والكحلي، والنفرة. وكذلك المعادن المتعارفة،

(١) انظر: «معدة الفاري» (١/٦٦) (٥٦٧).

(٢) (١/٤٨٦).

(٣) انظر: «المعني» (٤/٢٢٨).

كالثياب والخف، والكبريت وتجر ذلك، وقال مالك والشافعي: لا تتعلق الزكاة إلا بالذهب والفضة؛ لقول النبي ﷺ: «لا زكاة في حجر» وقال أبو حنيفة في إحدى الروايتين: تتعلق الزكاة بكل ما ينطبع، كالرصاص والحديد، ولما عزم قوله تعالى: ﴿وَرَبِّمَا أَتَوْكُم بِذِكْرٍ بَيِّنٍ ۖ وَلَآ أَنفَعُ بَلَدٌ ۖ فَنَعَلْتَ الزَّكَاءَ بِالْخَارِجِ مِنْهُ كَالْأَثْمَانِ، وَلَآ أَنفَعُ مَا لَوْ غَنِمَ وَجِبَ عَلَيْهِ جَعْدًا، انتهى.

وفي «الروضة البورقة»^(١): المعدن إن كان ذهباً أو فضة، فتم ربع عشره إن بلغ مصداً، وإن كان غيرهما، ففيه ربع عشر قيمته إن بلغت ذهباً بعد سبك وتصفية، انتهى.

وفي فروع الحمية: إن المعدن ثلاثة أقسام: مطيع، كالذهب والفضة والحديد والرصاص والشمس، ومنع كالعلماء والعلج والقبير. وما ليس شيئاً منهما، كالسلول والقبيرة. فيجب الحميم في الأول، منها دون النوعين الآخرين.

قال ملك العلماء^(٢): أما ما لا ينوب بالإذابة فلا خمس فيه، ويكون كله لمواحد؛ لأن الحمى والسورة ومخروعة من أجزاء الأرض، فكان كالأرض، والشايف والقص من جنس الأحجار، إلا أنها أحجار مصيفة، ولا خمس في الحجر، انتهى.

ولثالثة: اشترط النصاب في ذلك، قال، يعني^(٣): إنه يجب في قبله ركنته ولا يطرط فيه النصاب عندما، واشترط مالك والشافعي وأحمد أن يكون

(١) سورة الفرة: الآية ٢٦٧.

(٢) (٣٧٨، ١).

(٣) انظر: «منازل النصاب» (١/١٩٩).

(٤) «مجموع الفتاوى» (١/٢١٧).

الموجود نصاباً، ولما أن الصرم من نخالة عن اشتراط النصاب، فلا يجوز اشتراطه بغير دليل سمي، انتهى.

وفي شرح الإحياء: ذكر توبين للمشافعة في اشتراط النصاب وعنده، وقال: المذهب هو الأول أي اشتراطه، وقال الموفق^(١) في نصاب المعدن: هو ما يبلغ من الذهب عشرون مثقالاً، وهو نفقة مائتي درهم، أو قيمة ذلك من غيرها، وهذا مذهب الشافعي، وأوجب أبو حنيفة الخمس في قليله وكثيره، من غير اعتبار نصاب، بناءً على أنه زكاة لعموم الأحاديث التي احتجوا بها، ولأنه لا يعتبر له حول، فلم يعتبر له نصاب كالزكاة، انتهى.

والرابعة: اشتراط الحول، وعنه المصنف في «الموطأ»، قال الزرقاني: وفقه الشافعي في تقديمه، وقال في التلخيص: لا زكاة حتى يحول عليه الحول، انتهى.

قلت: لم يقل أبو حنيفة باشتراط الحول كما سيأتي وهو المرحح عند الشافعية. ففي النخلة المحتاج: لا يشترط له الحول على التعبد؛ لأنه إنما اعتبر لأجل تكامل النماء، وانما يخرج من المعدن نماء كله فأئتمه الشعر والزرع، انتهى.

وفي الدائع^(٢) بعدما ذكر اشتراط النصاب والحول عند الشافعية فقال: وأما معدن غنواجب خمس التينة في النخل لا يشترط في شيء منه شرائط الزكاة. ثم استدل لذلك عموم ما ورد بلا تفصيل.

وقال الموفق^(٣): يجب الزكاة فيه حين يتناول ويكتمل نصابه، ولا يعتبر له

(١) «المقي» (١/٤١١).

(٢) (١/١٣٣).

(٣) «المقي» (٤/٢١٣).

حول. وهذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي، وقال إسحاق وابن المنذر: لا شيء في المعدن حتى يحول عليه الحول؛ لعدم قوله يحول: إلا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول، ولك أنه ما يستند من الأرض، فلا يعتبر في وجوب حقه حول، كالبرق والشمس والبركاز، ولأن الحول إنما يعتبر في عمر هذا لتكميل المعدن، وهو يتكامل بدونه دفعة واحدة، فلا يعتبر له حول كالنوع، انتهى.

وأما المسألة الأولى، فقد اختلفت فيها الأئمة على ثلاثة أقوال: قال لناجي^(١) المعدن على ضربين: ضرب يتكلف به مؤنة عمل، فهذا لا خلاف - أي عليه - أنه لا نجب فيه غير الزكاة، وضرب لا يتكلف به مؤنة عمل، وإليه يوجه قدره، فهذا اختلف فيه قول مالك، فقال مرة: فيه الزكاة، وقال مرة أخرى: فيه الخمس، وقال أحمد وإسحاق: لا يؤخذ من كل معدن إلا الزكاة، قال أبو حنيفة: يؤخذ من كل معدن الخمس، والشافعي مثل الثلاثة الأقوال، انتهى.

قال الموفق^(٢): قدر الواجب فيه ربع العشر، وصفته أنه زكاة، وهذا قول عمر بن عبد العزيز ومالك، وقال أبو حنيفة: الواجب فيه الخمس وهو في، واحترره أبو عبيد، وقال الشافعي هو زكاة، واختلف قوله في قدره كالسحب، انتهى.

وفي نسخة المحتاج: من استخرج ذهباً أو فضة من معدن لزمه ربع عشره، وفي قول: الخمس، قياساً على البركاز بجامع الإحاطة في الأرض، وفي قول: إن حصل شئ قطحن ومعالجة بنار مربع لعشره، وإلا فخمسه،

(١) التلخيص (٢/ ١٠٢)

(٢) التلخيص (١٤/ ١٣٩)

انتهى. وذكرت هذه الأقوال الثلاثة في «الإحياء» وشرحه، ورجع الثالث، قال المعيني: كقول أبي حنيفة قال الثوري من أهل الكوفة والأوزاعي من أهل الشام، انتهى.

قلت: وسببتي أنه منعت الزهري أيضاً، وقال المعزاني في «الإحياء»^(١): الاحتياط أن يخرج الخمس من القليل والكثير، ومن غير النقيدين أيضاً خروجاً من شبهة خلاف، انتهى.

قال الساجي^(٢): فالتدرة التي لا يتكلف فيها عمل، روى ابن القاسم عن مالك: فيها الخمس، وروى ابن نافع عن مالك: فيها الزكاة، وجه رواية ابن القاسم قوله فيها موافق تركاز الخمس، وتركاز الموصوع في الأرض، وهو دفن اتجاهية، والقطع الموجودة في الأرض من الذهب والفضة، وجه قول ابن نافع أن هذا مستفاد من الأرض، فوجبت فيه الزكاة دون الخمس، انتهى.

قلت: والعمدة في فروغ المالكية رواية ابن القاسم، ففي «الشرح الكبير»^(٣): وفي تدركه أي معان الممين، بفتح الميم وسكون المهملة، وهي النقطة من الذهب أو الفضة الخالصة التي لا تحتاج لتصفية الخمس مطلقاً، سواء بلغت مصاباً أم لا كتركاز، انتهى.

فعلم بذلك أن حديث تركاز يشمل المعدن أيضاً في رواية ثعالبه وقول للساجي، ثم حجة من أوجب في المعدن الخمس، الحديث المشهور المخرج في السنة وغيرها بلفظ: «وفي تركاز الخمس»، وتركاز لغة بعم المعدن والكثرة كما سبقت في الباب الآتي.

(١) (١٦) (٢٦)

(٢) «المعنى» (٢/١٠٠).

(٣) (١٦) (١٨٨)

واحبوا أيضاً بما تشافعي وأبي عبيد والحاكم من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه، في كنز وجده وحل: «إن كنت وجدته في قرية مسكونة، أو سئل مثاء فخره، وإن كنت وجدته في قرية حاهلية، أو في قرية غير مسكونة، فعبه وفي الركاز الخمس»، قال المحقق: رواه ثقات. كذا في «فدرابة».

وفي شرح الإحياء: «إن هذه الرواية تدفع الجواب الذي ذكر الشافعي أن الشافعي - رضي الله عنه - أشار إليه، وهو أنه ورد فيما يوجد ظاهراً فوق الأرض، لأن الكنز على ما ذكره الموهبي وغيره هو المال المدفون، وقال الطحاوي في الأحكام القرآن: «وهو كذا الزهري وهو يروي حديث الركاز يذهب إلى وجوب الخمس في المعدن، انتهى».

وقال الموفق^(١): احتج من أوجب في المتعدد الخمس بقول النبي ﷺ «ما له بك في طريق ثأني ولا في قرية عامرة فعبه وفي الركاز الخمس»، رواه النسائي والجزائري وغيرهما. وفي رواية: «ما كان في الخراب فعبه وفي الركاز الخمس». وروي سميد والجزائري بإسنادهما عن أبي حمزة: قال: قال رسول الله ﷺ: «الركاز هو الذهب الذي يبيت من الأرض» وفي حديث عن النبي ﷺ أنه قال: «في الركاز الخمس» قبل: يا رسول الله ما الركاز؟ قال: «هو الذهب والفضة لمخلوقان في الأرض يوم خلق الله السموات والأرض»، وهذا نص، وفي حديث: أنه ﷺ قال: «وفي السوب الخمس» قال: والسوب. عروق الذهب والفضة التي تحت الأرض، ولأنه مال مظهر عليه في الإسلام، أشبه الركاز، انتهى.

قال ملت العنماء^(٢): «إن رسول الله ﷺ سئل عما يوجد من الكنز

(١) «تبعي» (١/٢٣٩).

(٢) «تبع الصنيع» (٢/١٩١).

الحديث، فقال: «فيه وفي الركاز الخمس»، ضعف الترغاب على الكبر، وانتهى.
لا يصف على نفسه، هو الأصح، بل أن المراد به المعدن، انتهى.
وقال محمد بن موسى: «الحديث المعروف أن النبي ﷺ قال: «في
الركاز الخمس»، قيل: ما رسول الله وما الركاز؟ قال: «الملك الذي خلقه الله
معالى في الأرض يوم خلق السموات والأرض في هذه الساعة، فنسب
الخمس، انتهى». وقول الحديث مشهوراً عند الإمام محمد بكفي حجة في
أسمه.

قال الثعلبي: «يزيد البيهقي في المعرفة بسند عن أبي هريرة مرعوا:
الركاز الذهب الذي يستلزمه، ثم قال: وزيد عن أبي هريرة قال: قال
رسول الله ﷺ: «في الركاز الخمس»، قيل: وما الركاز؟ قال: «الملك
الذي خلقه الله تعالى في الأرض يوم خلقه».

وهذا ينافي ما على صفة أن الركاز هو المعدن، وذكر حبيب بن رزادة
نسبني في كتاب الأموال عن علي: أنه جعل المعدن ركازاً، وأوجب فيه
الخمس، ورواه عن الزهري، وزيد البيهقي من حديث مكحول: أن عمر بن
خطاب - رضي الله عنه - جعل المعدن سفرة الركاز فيه الخمس، انتهى.

وفي إمامش رد المحتار: (١) قال أبو حنيفة في كتابه «المحارج»
حديثي عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد الخدري قال: «كان أهل الجاهلية إذا
غلب الرحل، احتاجت بوجهه إلى الركاز الخمس» قيل: وما الرحل؟
قال رسول الله ﷺ: «الذهب والفضة الذي خلقه الله تعالى في الأرض يوم
خلقته»، انتهى.

(١) مؤيداً بسند مع الصحيح المصحح (١٥٧/٢).

(٢) نسخة (١٥٧/٢) (١٥٧/٢).

(٣) (١٥٧/٢)، طبع عند الحديث.

واسند من ثلث بوجوب الزكاة في المعادن بحديث بلال المذكور قبل.
وأجاب عنه الآخرون بوجوه: الأول: ما تقدم عن كلام الحافظ أن ريادة
وجوب الزكاة لا توجد في الروايات الموصولة.

والثاني: ما تقدم عن كلام الإمام الشافعي: أن ليس هذا مما يشته أهل
الحديث، ولم يكن فيه رواية عن النبي ﷺ إلا إقطاعه، وأما الزكاة في المعادن
دون الخمس فليست مروية عن النبي ﷺ.

الثالث: ما أورد إليه الإمام محمد في موطئه: إذ قال بعد ذكر حديث
الباب: قال محمد - الحديث المعروف أن النبي ﷺ قال: «في التركار...»
الحديث تقدم قريباً، وهو إشارة إلى أن حديث الباب يحالف الحديث
المعروف، فهو ضاد.

والرابع والخامس: ما في التبرلي: قال أبو محمد في كتاب الأيمان:
حديث منقطع، ومع انقطاعه ليس فيه أن النبي ﷺ أمر بثبت، وإنما كان:
يأخذ منها الزكاة إلى اليوم. قال ابن الهمام: يعني فيجوز كون ذلك من أهل
الولايات احتجاً منهم.

والسادس: ما أجاب به صاحب «تذات» بأنه يحتمل أنه بعد لم يأخذ منه
ما رد على ربع المسمى ثم علم من حاجته. وذلك جائز عندنا.

والسابع والثامن: ما في «النسوى»^(١)، إذ قال بعد ما حكى كلام الشافعي
- رضي الله عنه - المتقدم: ليس هذا مما يشته أهل الحديث، ولو أثبتوا ب
فيه رواية عن النبي ﷺ إلا إقطاعه، وأما الزكاة فليست مروية عنه ﷺ. أقول:
ولو كانت الزكاة مروية وليس ذلك نصاً في ربع اعشر، بل يحتمل معنيين
آخرين، أحدهما: يأخذ منه الخمس وهو زكاته، وهو قول الشافعي، والآخر

(٤) باب زكاة الركاز

بأنسبة إلى الكل، والثاني: إذا ملكه وحال عليه الحول تؤخذ منه الزكاة وهو قول جمع من المحدثين - انتهى -

قلت: ويزيد المعنى الأول منهما أن في رواية أئمتنا أخذ المصلحة بدر الركدة، وأيضاً المصنف يوجب على المحدث الأتي «زكاة الركاز» فيطلق الزكاة على الخمس شائع عند المصنف أيضاً، وكذلك في «مروغ الشافعية» وعندهم أطلق عليه الزكاة.

(٤) ركاة الركاز

هكذا في جميع النسخ الهسية وبعض المصنفين، وهي أكثر المصرية: زكاة الشركاء، وليس بوجبه، والركاز بكسر الراء، وتخفيف الكاف، وأخره رأي، مأخوذ من الركز، قال الأمازيغي^(١): «ركزة» النظم في معنى الركاز، واحتجبت قول مالك في ذلك، فعمى ما روي عنه ابن القاسم: أن الركاز ما وجد في الأرض من قطع الذهب والفضة مخلصاً، لا يحتاج في تصليته إلى عمل، سواء كان مما دون في الأرض أو مما أسفله الأرض، ومعنى ما روي ابن تافع: أن الركاز ما وضع في الأرض - انتهى -

وهي «العيني»^(٢)، قال ابن بطال: ذهب أبو حنيفة والثوري إلى أن المعدن كالكركاز، واحتج لهم بقول العرب: ركز الرجل إذا أصاب ركازاً، وهي قطع من الذهب تخرج من المعدن، وهو قول صاحب «تيسير» وأبي عبيد، وهي «مجمع العوالم»: الركاز المعدن. وفي «النهاية» لابن الأثير: المعدن والركاز واحد - انتهى -

(١) «المعنى» (٢/١٠٤).

(٢) «مجمع العوالم» (١/٥٦٣).

ومع المجموع^(١) المركب عند أهل المتعدد كنز التعاضدية المدعومة في الأرض، وعند أهل التعاضدية المعدن، وأن دلاً منها يجوز في الأرض أي قامت انتهى.

وقال السوي^(٢) المركب المتعدد في الأرض، واشتقاقه من ذكر مركز مثل غير يفرق إذا صح، يقال: مركب الجمع، إذا جرد أسفه في الأرض، وهو المترك، وهو الضميمة الحكي، قال تعالى: *عَالَمٌ ذَلِكُمْ إِلَهُكُمْ وَكَرَامٌ*^(٣)، قال المحمد المركب من ركبه أنه تعالى في المعدن، أي أحده، ودرس أعني اجتماعه ويجمع القدر والفضة من المعدن، وأكرم وجد المركب، والمعدن: ساء فيه ركز، وأرتكز، ثبت، انتهى.

قال أبو عابدين: وفي المنع عن المعرب: هو المعدن أو المتعد، لأن كلا منهما، وذكر في الأرض ما اختلف المراجع انتهى.

قال ملك العمدة^(٤) هو اسم المعدن حقيقة، وإسما أطلق على الكثير مجازاً للدلالة.

أخبرنا أنه مأخوذ من المركز، وهو الآلات، وما في المعدن هو الميث في الأرض لا الكثير، لأنه وضع مجازاً للأرض.

والثاني: أنه رسول الله ﷺ سئل عما يوجد من الكثير لعمري، فقال: فيه وفي الركز الحمير، عطف الركز على الكثير، والشيء لا يعطف على نفسه، هو لأصل، فدل أن المراد منه المعدن.

(١) مجموع جاز لأبواب (٢٧١/٩)

(٢) مجمع (٢٣١/٩)

(٣) سورة براء الآية ٩٨

(٤) جامع الصالح (١٤١/٢١)

والثالث. ما روي أن النبي ﷺ لما قال: «المعدن جدار والغنيم جدار» وفي مركز الحسن، قيل: وما المركز ما رسول الله ﷺ؟ فقال: «هو المال الذي خلفه الله تعالى في الأرض يوم خلق السموات والأرض»، فقال على أنه اسمه للمعدن حقيقة. انتهى.

وفي الشرح الكبير^(١) للذهبي: هو مدفون جاعلي أي غير مسبه ونهي، والمترد ماله ونحوه يكن مدفون، وورد عليه الذم في أولاً بأن ما في الأرض لا يسمى ركازاً، وإن كان يخسر قياساً على المركز. وثانياً بأنه لا يشتمل ما وجد في الأرض من ذهب وفضة مخلعاً من غير دس بل من أصل حقيقته، وهو المسمى بالثروة، فإن من جملة أفراد الركاز عند ابن القسوم، واستعريف لا شمله. انتهى.

وفي المذممة المحار^(٢) هو لغة من الركز في الإثبات، بمعنى المركز، وشرعاً مال مركوز تحت أرض أعم من معدن ختلي، ومن كثير مدفون ومنه التكمار، قال ابن عابد بن: قوله «شرعاً» ظاهره أنه ليس بمعنى لغوي، وفي «السنح» عن «المغرب»: هو المعدن أو الكثر، لأن كلاً منهما مركوز في الأرض، وإن اختلف الركز، انتهى. يعني أن الركز في المعدن العائز، وفي الكثر المخلوق.

قال في «المهر» ولا يجوز أن يكون حقيقة في المعدن، محاذاً عن الكثر، لأن السح الجمع، وإنما يلفظ واحد، قال ابن عابد بن: وقوله: كثر، من كثر المال كثر، من باب ضرب، حسمه تسمية بالمصدر، والكثرة في الأصل اسم للمثبت في الأرض بفعل إنسان، وهو بعم المؤن أيضاً، لكن غرضه

(١) (٢٨٩، ١)

(٢) (٣٠٠، ٣)

٩/٦٤٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ
سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَغُنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فِي الزَّكَاةِ الْخُمْسُ».

أخرجه تيمارئي في ٢٤ - كتاب الزكاة ٦٦ - باب من الزكاة الخمس

الشارح بالكافر، لأن كثرة من الذي يخشى، أما كثر انفسهم فلهذه انتهى
فت: وتقدم في الباب السابق الآثار الدالة على أن الزكاة هي المعدن

٩/٦٤٥ - (مالك، عن ابن شهاب، الزهري (عن سعيد بن المسيب، وعن
أبي سلمة بن عبد الرحمن) كلاهما (عن أبي هريرة) - هذا الحديث^(١) في
الاحتمالات هي سنة هذا الحديث، وحكى عن الدارقطني في «العلل»:
الصحيح عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة، فارجع إليه إن شئت التفضل

(أن رسول الله ﷺ قال: في الزكاة الخمس) أورده المصنف ههنا
مختصراً، وأما سنده في «كتاب الديارات» في «جامع العقل»، بهذا السند إلى
أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «خرج الصالحاء جبار،
والشجر جبار، والمعدن جبار، وفي الزكاة الخمس». وسط علامة الناجي في
فروع الزكاة باعتبار دافعه، وموضعه، وصفة التواجد له، وغير ذلك. لا يتيقن
بهذا «الأوجز»

معهم ههنا عدة مسائل لا بد لناظر الحديث المبور عنها

الأولى: ما قال النعوف^(٢) الأصل في صدقة الزكاة ما روي عن أبي
هريرة مرفوعاً: «الصالحاء جبار وفي الزكاة الخمس» متفق عليه، وهو أيضاً
سجع عنه، قال ابن المنذر: لا تعلم أحداً يخالف هذا الحديث إلا الحسن،
فإنه فرق بين ما يوجد في أرض الحروب وأرض الحرب، فقال: فيم يوجد في

(١) في غير «عمدة القاري» ١٦١/١٥٦١.

(٢) «المعاني» ١١/١٤٣١.

أرضي الحرب الخمس، وفيما يوجد في أرضي الحرب التوكاف، انتهى.

قال البيهقي^(١) وجوب الخمس فيه إجماع، (المسلماء)، لا ما روي عن
 الخمس، قلت وأخرج البخاري أثر الحسن بن علي، قال التوقيفي سواء كان
 في دار الإسلام أو الحرب عند الجمهور، ومنهم الأئمة والأئمة حلال للخصم
 المصري في قوله: «فهو الخمس في أرضي الحرب»، وفي أرض الإسلام في
 التوكاف، قال ابن السكيت: لا أعلم أحداً فرق بين هذه التوكاف غيره، انتهى.

والثانية: أن ذلك بهذا المعنى من قال: إن التوكاف غير المعد، إذ قال بطلان
 «السعدون حمار وفي التوكاف الخمس»، فقادر بينهما بالخطف، ولو كنا واحد
 نقول: «فهو الخمس»، ولا يرد ذلك إلا على من قال: إن التوكاف هو المعد،
 ولم أحد الثقلين به، من قال: «الحاقية»، التوكاف يعني المعد والكسر، والاعتماد
 هو العام والخاص بما لا يخفى، فهو قال: «فهو الخمس»، بطل حكم المعد،
 دون الكسر، ونحو سبب: بوضع المظهر محل المضمرة، مما لا ينكر على أن
 الروايات مختلفة.

وفي شرح الإجماع: أن لفظ الصحيح: «نحو جاء»، وفي التوكاف الخمس،
 فهو قال: وفيه نقصان، نحصل: «الاستعانة باحتمال عود المضمرة إلى التوكاف»،
 انتهى.

والثالثة: ما قاله التوقيفي^(٢): لا فرق عند مالك والجمهور بين التوكاف
 وكسر، خلافاً لقول الشافعي في تحديد: لا يجب الخمس على ديار أديان.

قال «الحافظ»^(٣) في قبضه وكسره الخمس، بقوله: «إن المذهب مالك

(١) عمدة القاري (٦/٦٦٠)

(٢) (١٠٩/٢)

(٣) فتح الباري (٣/٣٦٠)

كذلك، وفيه عند أصحابه عند اختلاف، وهو قول الشافعي في القديم، كما نقله ابن المنذر واحتج به، وأما في الحديث فقال: لا يجب الخمس حتى يبلغ مائة الزكاة، والأول قول الجمهور انتهى. وفي نسخة المحتاج: وشرطه النصاب على القديم انتهى.

قلت: ولا يشترط النصاب عند الحاشية ولا الحديث، كما صرح في فروعه، قال الحرشي: ما كان من الزكاة، وهو ذكر العاقلة، قل أو أكثر، ففيه الخمس انتهى.

قال النووي^(١٦): الخمس يجب في قلبيته وكثرته في قول إمامنا، ومالك، وإسحاق، وأصحاب الرأي، والشافعي في القديم، وقال في الجديد: يعتبر نصاب فيه لأنه حق مال، وبعموم قوله ﴿ففي الزكاة﴾، وفي الزكاة الخمس، ولأنه مال محروس، فلا يعتبر له النصاب كالغنيمة انتهى.

والرابعة: ما قال الحافظ^(١٧): اتصفوا على أنه لا يشترط فيه تحول، بل يجب إخراج الخمس في الحال، وأغرب ابن العربي في شرح الشافعي، فحكم على الشافعي بالاشتراط، ولا يقرأ، قلت في شيء من كونه، ولا من كتب أصحابه، انتهى. وفي نسخة المحتاج: لا يشترط التحول، إجماعاً، انتهى.

والخامسة: في صفة الزكاة، قال الحافظ: حقه الشافعي بالذهب والمص، وأما الجمهور: لا يختص

قال النووي: زكاة الذي فيه خمس هو كل ما كان مالا على اختلاف أنواعه من الذهب والفضة والحبيبة والرخايس والنصفر والنحاس والأكية وغير ذلك، وهو قول إسحاق، وأبي عبيد، وابن المنذر، وأصحاب الرأي، وإحدى

(١٦) المعجم، ١/٢٢٥.

(١٧) فتح الباري، ٣/٦٥.

الروابنين عن مالك، ومحمد قولني الشافعي، والقول الآخر: لا تحب إلا في الأثمان، ولنا عموم الحديث، ولأنه من مظهر عليه من مال الكفاة، فوجب فيه الخمس مع اختلاف أنواعه كالنسيئة، انتهى.

وفاء المزرقاتي^(١): لا فرق بين القدين وغيرهما، كنحاس، وحديد، وجواهر، وبه قال أحمد وغيره، وعن مالك أيضاً رواية باسئراط كونه أحد الثابين، وظاهر الحديث العموم وهو المشهور، انتهى.

قال المناجي^(٢): وأما غير القدين من النحاس والثلج والظيب، فاختلف فيه قول، فذكر مرة: لا خمس فيه، وبه قال ابن القاسم وابن المواز، وقال مرة: فيه الخمس، واختاره أيضاً ابن القاسم، وبه قال مطرف وابن الماجشون وابن نافع، انتهى.

قال النسوفي: يخمس الزكاز وإذ كان عرضاً كنحاس وحديد وحرور ورصاص، وهذا هو المشهور خلافاً لما روي عن مالك من أنه لا خمس في العرض، انتهى.

وفي الرد من التعريب^(٣): والزكاز ما وجد من دفن الجاهلية، فيه الخمس في قليله وكثيره ونحو عرضاً، وفي تحفة المحتاج: شرطه النصاب والتقد أي الذهب والفضة على المذهب، انتهى.

وفي الدر المختار^(٤): الحاصل أن أكثر يخمس كيف كان، والمصنف إن كان مطيعاً، قال ابن عبدبن: قوله: كيف كان، أي سواء كان من حتم

(١) مشرح المزرقاتي، (١/٢٠٠).

(٢) المستقى، (١/٢٠٠).

(٣) (١/٣٧٩).

(٤) (٣/٦٠٣).

الأرض أو لا، بعد أن كان مالاً مقبوضاً، ويستثنى به كز الحر، انتهى
والسادسة: ما قال الحافظ^(١): اختلفوا في مصرفه، فقال مالك وأبو حنيفة
والجمهور مصرفه خمس المني، وهو اختيار المزني، وقال الشافعي
في أصح قوليه مصرفه مصرف الزكاة، وعن أحمد روايتان، روى عن ذلك
ما إذا وحده ذمي، فعند الجمهور يخرج به الخمس، وعند الشافعي لا يؤخذ
منه شيء، انتهى.

وقال الشيخ في «المؤلف»^(٢): مصرفه مصرف الزكاة عند الشافعي -
رضي الله عنه - ومصرفه خمس انقي، عند أبي حنيفة.

قال المرقئي^(٣): أما مصرفه؛ فاحتلفت الرواية عن أحمد مع ما فيه من
احتمال العسار، فقال الحارثي: هو لأهل الصدقات، روى عليه أحمد في
رواية حل، وهذا قول الشافعي لرواية عن علي بن مالك، على ذلك، ولرواية
الثانية: مصرفه مصرف انقي، نقله محمد بن الحكم عن أحمد، وهذه الرواية
أصح وانسب على مذهبه، به قال أبو حنيفة والمزني؛ نعم روى أبو عبد الله
إلى الشافعي: أن رجلاً وحده ألف دينار مدفونة خارجاً من المدينة، فأتى بها
عمر بن الخطاب، فأخذ منها الخمس مائتي دينار، ودفع إلى الرجل مئتيها،
وحمل عمر - رضي الله عنه - بقسم المائتين بين من حضره من المسلمين إلى
أن فذل سواها فغلبه، فقال: ليس صاحب الدنانير؟ فقام إليه، فقال عمر: أخذ
هذه الدنانير، فهي ثمت، ولو كانت زكاة خسر بها أهلها، ولم يرد على
واحد، ولأنه يجب على الذمي، والزكاة لا تجب عليه، ولأنه مال مخموس
زالت عنه يد الكافر، أنه خمس نعمتها، انتهى.

(١) فتح الباري، (٣/٣٦٥)

(٢) (١/٢٧٥)

(٣) المصنف، (١/٢٢٦)

قال مالك: إنما ينبغي لأحدكم أن يترك ما يملكه من أمواله
أكثر العلم بشركه، وإن أقره أحدكم على تركه، فليس له أن يتركه
وأن يتركه.

والصنفان المذكوران في أربعة جماعات: جماعة من أهل
الفرقة، جماعة من أهل السنة، جماعة من أهل الشيعة، وجماعة من
أهل النجدة، سبط الموقوف في المال، وملك المملوك في الموقوف.

لقطيفة^(١) دفع في من الشيع غير الذين من عند الإسلام أن يجعلوا في
الشيء من غير الموقوف، أعاد إلى من دفعه، فاعترضوا، قال: فيه خلاف
فعله، ولا حرج عليك فيه، فمدوا أمريح، صد إلى تلك الموضع، فحضر
موجود لم يزل، فاستسعى عندك حضوره، فأنشده بأنه لا حرج عليه في تركه، فزاد
وأقضى الشيخ المذكور أن حله، قال: وقد أكثرنا أن نذكر ما فيه من
دوي من عند صاحب، وقد عارضه، هو أمريح، وهو العجيب المخرج من
المصنفين، غير أن أكثر الحس، ففهمه، انتهى.

قال مالك: إنما الذي لا خلاف فيه عندنا - بملكية الموقوف - والذي
سمعت أهل العلم، وهو من مذهبنا، من يترك ما يملكه الموقوف، ما
من بعض أهل العلم، فيقولون: في الموقوف، هو الموقوف، (إن لم يتركه إلا هو) فتركه
بأنه المذكور، وقد أتى من مذهبنا، فتركه، وأما بالنسبة
والصنفين، ولا يتركه، فإليه الموقوف، وقد أتى من مذهبنا، فتركه، وأما بالنسبة
صحيح المخرج عن أنه موقوف، بملكية الموقوف، من هذا الموقوف الموقوف.

(يوجد من دين المصنفين) في الموقوف، (إن لم يتركه إلا هو) فتركه، وأما بالنسبة
الموقوف، من دين من أهل المصنفين، هذا قول الجمهور، ونسبوا، وملكه
والصنفين، وأبى لهم، ويعتبر ذلك من سري عليه، فلهذا، كاست، والموقف.

(١) نقل عن كرامه (١٤٤/١٤٤)

(١٤٤) المصنف، (١٤٤/١٤٤)

مَا لَمْ يَطْلُبْ بِمَالٍ، وَلَمْ يَتَكَلَّفْ فِيهِ نَفَقَةً، وَلَا كَبِيرَ عَمَلٍ، وَلَا مَزُونَةً. فَأَمَّا مَا طَلَبَ بِمَالٍ، وَتَكَلَّفَ فِيهِ كَبِيرَ عَمَلٍ، فَأَصِيبَ مَرَّةً، وَأُخْطِئَ مَرَّةً، فَلَيْسَ بِزَكَاةٍ.

وصورهم وضلهم، وصور أصامهم، وتحو ذلك. فإن كان عليه علامة الإسلام، أو اسم الفيني. أو وإن بهم فهو نفقة؛ لأنه ملك مسلم لم يعلم زوانه عنه. وإن كان على بعضه علامة الإسلام، وعلى بعضه علامة الكفر، فكذلك. نقل عليه أحمد في رواية ابن منصور: لأن الطاهر أنه صار إلى مسلم، ولم يعلم زوان ملكه، فأنسه ما عني جميعه علامة المسلمين. انتهى.

وفي البدائع^(١): فإن وجد في دار لإلام في أرض غير مملوكة، كالعبال والمعاوزة وغيرها، فإن كان به علامة الإسلام فهو بعزلة النقطة، وإن كان به علامة الجاهلية فيه الحسرة. وأربعة أحماس للتواجد بلا خلاف، وإن لم يكن به علامة الإسلام ولا علامة الجاهلية، ففيه اختلاف. سطر.

(ما لم يطلب) قال الزرقاني: أي مدة كونه لم يطلب. انتهى. قلت: والأوجه عدي موصولة. (مما) أي ينفق على إخراجها، قاله الزرقاني، والأوجه عندي يعوض مال أي لم يشتر. (ولم يتكلف) وفي النسخ الهندية: ولم يكلف (فيه نفقة) عطفت تفسير عند الزرقاني، والمراد عدي لم ينفق على إخراجها بنفقة.

(ولا كبير عمل ولا موزونة) بالرفع أي لم يتكلف له كبير عمل ولم يتكلف له موزونة أيضاً، (فأما ما) أي المال الذي (طلب) بناء المجهول (بمالٍ وتكلف) بناء المجهول (فيه كبير عمل، فأصيب مرة وأخطئ مرة) أخرى (فليس يركاز) حكماً أي يزحد منه الزكاة، ولا يخص، وإلا فالس الركاز باقي عليه. قاله الزرقاني^(٢).

(١) (٢) (١٩٠).

(٢) (٢) (١٠٢).

(٥) باب ما لا زكاة فيه من الحلبي والشر والعنبر

وحاشا للنباحي في شرح هذا القول، فقال: ومعنى ذلك أن دين النجاشية هو الذي لا يطالب، فقال ولا تنكف فيه كثير غيره؛ لأنه لا سبحة عليه، فطلب في النجاشية، وأما ما طلب، فقال وتنكف فيه عمل، كالنمعة الذي له سبحة وعلامة، يطلب لها، وينفق في منفعه الأموال، ويتكف فيه كثير العمل من الشخصية وطلب التبل وغيرهما، وربما أصعب، وربما أخطأ، فليس تركا، وهو، رأيت لمحمد بن سبحة في تفسير هذا القول لما ذكر، انتهى^(١).

قلت: وحاصل قولهما أن قول: لا تنكف: ما لم يطلب، إلى آخره، احتراز عن أحد نوعي الزكاة عند التوقفي، واحتراز عن النعمون عند النجاشية والأوجه ما قاله الزقاني: لأنه مؤيد بقوله النجاشية

في «الشرح الكبير»^(٢): في مدة النعمون الخمس كالتركاز، إلا تكبير نفقة حيث لم يعمل بنفسه، أو كثير عمل حيث عمل بغيره أو غيره في تخليصه أو إخراجه من الأرض، ذي سبحة: تحصيله وهو أظهر من الزكاة

قال المصنف: أي التركاز فيه الخمس، إلا في مدين النجاشية، وهما ما إذا توقف إخراجه من الأرض على كبير نفقة أو عمل، وأما فيهما، فالواجب إخراج ربع العشر، وقوله: «وهو أظهر» أي من قوله: «تخليصه»، لأن التخليص تخلصه بالتحصيل، ولا معنى لها في التركاز لعدم احتياجه بها، وقوله: «أكثر زكاة» أي فالواجب ربع العشر من غير اشتراط موع النجاشية ولا غيره من شروط الزكاة، انتهى.

(٥) ما لا زكاة فيه من الحلبي والشر والعنبر

ذكر المصنف، فيها ثلاث مسائل

الأولى: زكاة التحني، ففتح حاء مهملة وسكون لام غير الأفراد، ونصم

(١) انظر: «المعجم» (١: ٦٧٨).

(٢) (١: ٢٨٥).

نحوه ونفس اللام وشده ياء على الجمع، قال أبو عبيد^{١٢١}: «تخلف صمغ حلي شندلي وشديء هذا، تعني: «لَبَنٌ حَلِيٌّ بِمَعْلَا^{١٢٢}» الآية. هذا، المحدث الحلي بالفتح: ما يُؤْتَى به من مصوغ المعصيات أو الحجازة، جمعه حلي، تذكيره، أثر هو صمغ وأثر حد حلية كطيلة، انتهى.

قال العيني أو: «سأله الحادي^{١٢٣} في من الممنوع، فقيل: خلاف من العلماء، فدل أمر حقيق وأصحه وأخواري: «حب فيها الزكاة». وروى ذلك عن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس - رضي الله عنهم - أنه قال: «سعد بن الصمغ، وسعيد بن حبيب، وعطاء، ومحمد بن حريز، ومحمد بن زيد، ومجاهد، والزهري، وطائفة من رميوا بالهجران، والصحابة، وعائشة، وأسود، وحمر بن عبد العزيز، وابن الهيثم، والأوزاعي، وابن شريك، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، وابن جرير، الزكري، وأبو عبيد الله، وأبو عبيد بن جراح».

وقال مالك، وأحمد، وإسحاق، الشافعي في أشهر قوله: «لا تحب فيها الزكاة»، وروى ذلك عن من عمر، وجابر بن عبد الله، وعائشة، وأنس بن مالك، ومحمد، والشافعي، وكان الشافعي يقول: «بها في العراق وثلاث مضر: دابة، ودرهم، وأصابع الله فيه». وقال الليث: «كان من حلي بلقيس ونعير، فلا زكاة فيه». وابن أبي عمير، والبخاري عن الزكاة، ففيه الزكاة، وقال أنس: يزكي عاماً، حذاً لا غير، انتهى.

وفي «تجوهر النفي»^{١٢٤} من «المعالي» للخطابي: «الظاهر من الكتاب يسجد

١٢١: «تجوهر النفي» (الكتاب ١٢٤).

١٢٢: سورة الأعراف: الآية ٩٨.

١٢٣: «العمر» (الكتاب ١٢٤)، (١٢٤).

لقول من أوجبها، والأثر يؤيده والاحتياط أدوها، انتهى. وزاد المنذري في «الترغيب» بمن أوجب زكاة الحلبي عبد الله بن عمرو وعبد الله بن شداد، وزاد الترمذي عبد الله بن المبارك، وسيأتي عن الرزقي أنه قال: المصحح عندنا وحبوب الزكاة.

وقال الحارثي: ليس في الحلبي الزكاة إذا كان مما تلبسه أو تُعْبِره. قال الحوفي^(١): هذا ظاهر المذهب، وذكر ابن أبي موسى رواية أخرى. إن فيه الزكاة لعدم قوله تَعْبِرُهُ: «وفي الرقة ربع عشرة».

وقال سالك: يزكي عاماً واحداً، وقال الحسن، وعبد الله بن عتبة، وقتادة: زكاته عاريت، فإن أحمد: خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: ليس في الحلبي زكاة، ويقولون: زكاته عاريت.

وقول الحارثي: إذا كان مما تلبسه يعني إما تسقط عنه الزكاة إذا كان كذلك أو مبدأ له، أما المعد فمكراه والتفقة إذا احتجج إليه فيه الزكاة: لأنها إما تسقط عما أعد للاستعمال لصرفه عن جهة النماء، ففيما عداه يبقى على الأصل، وكذلك ما اتخذ حلية فراداً من الزكاة لا يسقط عنه، ولا فرق بين كون الحلبي المباح مملوكاً لأمراً تلبسه أو نعله، أو لرجل يُخْلِي به أهله أو بعيره أو بعده لذلك، وقليل الخُلْي وكثير، سواء في الإنابة والزكاة، وقال ابن حامد: يباح ما لم يبلغ ألف مثقال، فإن بلغها حرم، وفيه الزكاة.

الثانية: زكاة النبر، ذكر في «شرح الإحياء»، هو ما كان من الذهب والفضة غير مضروب، فإن ضرب ذئاب قهر عين، وقال ابن فارس: هو ما كان منه غير مصوغ، وقال الزجاج: هو كل يجره قل استعماله كالنحاس والحديد، كل ذلك في «المصباح»، تكن المتعارف في الإطلاق، هو من الذهب ما أخرج من الأرض، ولم يخلص من التراب، انتهى.

(١) انظر «المعنى» (١/٣٦١)

ثم ظاهر ما في الحديث: أن الزكاة المعسر إذا أورد فيه إصلاحه وإسلامه، فلا إزاء فيه، وإلا لزمه الزكاة. ومكنت تشريعاً من الزكاة، وإن جازي عن ماله الكثير. وظاهر من خروج المعسر من باب الزكاة في الشرع مصداقاً.

وفي الشرح الكبير^(١) لا إزكاة في جني حاتم الحاد، ولا جني إن لم يستم. وإن نكح من حيث لا يمكن إصلاحه إلا يسكنه ربيته فيه لحول عند منعه؛ لأنه حاتم كالتبر، سواء بوى إصلاحه أم لا، لأن إزكاة في حاتم معسر في منيعهم مطلقاً، وفي منيعهم إن بوى عدم الإصلاح أو لا به له. أما إذا بوى إصلاحه، فلا زكاة فيه، سوى بغير

وقال الحرفي: لا فرق في ذلك بين التبر والمصروب، انتهى.

وأما عند الحنفية فيم الإنذاية. وهي ثم الإنذار والغلبة وحالهما بأوامرهم الزكاة، انتهى.

والثالث: الزكاة في العسر، وهو بفتح الميم، وسكون التاء، بفتح الهمزة، شرب من العلب، فاء المعنى^(٢)، وفي شاه مط الأسطى، يقال: بالافارسية الشاه مط.

واختصوا في حقيقته. وفي الفتح^(٣) للمصنف: قال الصافعي في «لأم» أخبرني عدد من أهل بخيرون أنه نبات يحدث له في جهات البحر، ويقل إليه يأكل حوت، يهرب، فإليه الزكاة، فيوجد، ويشتق، فخرج منه

وحكى عن محمد بن الحسن، أنه ينبت في البحر، يعرف بالخشيش في

(١) (٢) (٣)

(٤) خط - عدد الفاري (٥) ٤٢٧/١

(٦) صحيح الترمذي (٧) ٣٦٢

السرا، وقيل: هو شجر ينبت في البحر، فيتكسر فيلقبه الموج إلى الساحل، وقيل: يخرج من عين، قاله ابن سبنا، قال: وما يُحْكِي أنه روث ذابة، أو قذرها، أو من زيد البحر بحاء. وقال ابن أبيبازر في «حاشيته»: هو روث ذابة حمرية، وقيل: هو شيء ينبت في بحر البحر، انتهى.

زاد العيني^(١)، وقيل: إنه من كور السخل يخرج في السسل بعض الجزائر، وأخرج البخاري عن ابن عباس تعقبا: هو شيء دسره البحر، وفي «الشمسي»: قال الشيخ داود الأنططاكي في «تذكرته»: الصحيح أنه عيون بقر البحر تطفه دعيته، فإذا فازت على وجه السماء حسنت قبلتها البحر على الساحل، انتهى.

ثم قال العيني^(٢)، عن ابن قدامة: لا زكاة في المستخرج من البحر، كالفلول، والمرجان، والنفير، ونحوه في ظاهر قول البخاري، وروى نحو ذلك عن ابن عباس، وبه قال عمر بن عبد العزيز، وعطاء، ومالك، والثوري، وابن أبي ليلى، والحسن بن صالح، والشافعي، وأبو حنيفة، ومحمد، وأبو ثور، وأبو عبيد.

وعن أحمد رواية أخرى: فيه الزكاة؛ لأنه يخرج من معدن البحر، وبه قال أبو يوسف، وإسحاق. وقال الأوزاعي: إن وجد عذيرة في ضفة البحر حششت. وإن غاص عليها في مثل بحر الهند، فلا شيء فيها لا خمس ولا نفل ولا غيره. وروى ابن أبي شيبة عن جابر: ليس في البحر زكاة، إما هو غنمة لمن أحله، انتهى.

هكذا في «المتن»^(٣) بزيادة، وزاد هو، ويحكي عن عمر بن عبد العزيز،

(١) عمدة القاري، (٦/٢٥٧)

(٢) عمدة القاري، (٦/٢٥٨)

(٣) (٤/٢٤٤).

٦٤٦/١٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِاشِمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تَلِي بَنَاتِهَا

إِنَّهُ أَخَذَ مِنْ لَعْنَةِ الْخَمْسِ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ وَالزَّهْرِيِّ، وَزَادَ الزَّهْرِيُّ فِي الْمَوْلُودِ يُخْرِجُ مِنَ الْبَحْرِ، وَلَهُ أَنْ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: لَيْسَ فِي الْعَصْرِ شَيْءٌ، إِنَّمَا هُوَ شَيْءُ الْفَقَاءِ الْبَحْرِ، وَعَنْ جَابِرِ نَحْوِهِ، وَدَاهِمَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَلَئِنْ كَانَ يَحْرَجُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخَلْفَائِهِ، فَلَمْ يَأْتِ بِهِ مِنْهُ عَنْهُ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ خَلْفَائِهِ مِنْ وَجْهِ يَصِحُّ، انْتَهَى.

وَفِي «مُخْتَصَرِ الْحَلِيلِ»: مَا لَعَنَهُ الْبَحْرُ كَعَصْرِ وَلَوْ جَدَّ مَلَا تَخْمِيسًا، قَالَ التَّنَوُّسِيُّ: قَوْلُهُ: كَعَصْرِ أَيٍّ وَلَوْلَا وَمَرْجَانٌ وَسِمْرَةٌ، انْتَهَى.

وَقَالَ الْقَازِي فِي اشْرَاحِ التَّنَاقُطِ: وَلَا شَيْءَ فِي لَوْلَا وَمَرْجَانٍ، وَسِمْرَةٍ، وَكُلٌّ مَخْرُجٌ مِنَ الْبَحْرِ، وَلَوْ كَانَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: أَخْرَأَ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ أَوَّلًا... فِيهِ اخْتِلَافٌ، لَمَّا رَوَى عَنْ التِّرْمِذِيِّ وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفَيْهِمَا»: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخَذَ مِنْ لَعْنَةِ الْخَمْسِ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ النَّصْرِيِّ وَالزَّهْرِيِّ، وَلَهُمَا مَا رَوَى النُّجْدِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ الْعَصِيرُ بِرِشَازٍ، إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ - سِمْرَةُ الْبَحْرِ أَيُّ دَمِهِ.

وَلَعَنَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْهُ لَيْسَ فِي الْعَصِيرِ زَنَاءٌ، إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ - سِمْرَةُ الْبَحْرِ، وَلَفْظُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ فِي الْعَصْرِ خَمْسٌ، وَعَنْ جَابِرِ نَحْوِهِ، هَهُنَا أَوْلَى بِالِاعْتِبَارِ مِنْ قَوْلِهِ مِنْ دَرْنَجَةٍ، مِمَّنْ ذَكَرْنَا مِنَ التَّائِمِينَ، وَلَئِنْ فَهِمَ الْمَعْرُوفُ لَا يَدَّ عَلَيْهِ، فَلَا يَكُونُ الْمَأْخُوضُ مِنْهُ غَنِيمَةً، فَلَا يَكُونُ فِيهِ خَمْسٌ، انْتَهَى.

٦٤٦/١٠ - (مَعَانِيكَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ) الْقَاسِمُ، بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الصَّدِيقِ الْأَكْبَرِ - وَضَعِي اللَّهُ عَنْهُ - (أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تَلِي) أَيُّ وَلَايَةِ النَّظَرِ (بَنَاتِ أَخِيهَا) قَالَ الْبَاهِي^(١): وَأَخَوَهَا الَّذِي كَانَتْ تَلِي بَنَاتَهُ هُوَ

والثالث - باحتتمانه أنه لا يطلع النصاب في ملك كثر واحد - مبرر - ولا
دليل في الأمر بدفعه

والرابع: بما قاله ابن بهرام^(١٠): إن عمل المأوي بخلاف سبويه منزلة
رواتب نلسج عشاء. إذا لم يدر من يقتضى النسخ مدار من يقتضى عمله، وهو
ثبت ههنا. فإن كتابه عمر إلى الأشعري (الأنبي ذكرها) يدل على أنه حكم
مقرر. وكذا من ذكر معه من الصحابة، فإنما وقع التردد في المسخ، والتثبت
منحقق لا يحكم المسخ. هذا كله على رأينا، وأما عن رأي الخصم، فلا يرد
ذلك أصلاً. إذ قصدي فعل عائشة - وصي الله عنها - قول محمد بن، وهو ع...
بمسححة، وعني المأوي بخلاف روايته لا يدل على المسخ، بل العبرة بما
روى لا بما رأي عدد، انتهى.

والخامس: ما سيج في خاطري للقاصير، أنها واقعة حال لا عموم لها.
وقد ثبت منسوب عائشة - رضي الله عنها - بخلافها، فإنها رويت عنها مرفوعاً
وسوقود الزكاة في الحديث، فقد أخرج أبو داود من حديث عائشة - رضي الله
عنها - قالت: دخل علي رسول الله ﷺ فأتى في يدي فتحت من ورق، فقال:
«أما هذه عائشة؟»، فقلت: «صفتين أتزين لك يا رسول الله». قال: «تزينين
ركنتين؟»، قلت: لا، «أو ما شاء الله». قال: «هو حديث من الشراء». وأخرجه
لحاكم في «المستدرک» وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

قال الربيعي في «نصب الراية»^(١١): وأخرجه الدارقطني في «مسنده» عن
محمد بن عطاء، نسب إلى حماد بن أبيه، ثم قال: «ومحمد بن عطاء مجهول،
قال أبيه في «التحفة»^(١٢): هو محمد بن عمرو بن عطاء، لكنه نسب إلى

(١٠) دفع المسح (١٨٥/٢١)

(١١) (١٧٠/٢١)

جده، ظن الدارقطني أنه مجهول، وليس كذلك، ثم بسط الكلام على تصحيحه.

قال ابن الهمام: أخرجه الحاكم وصححه، وأعله الدارقطني بأنه محمد بن عطاء مجهول، وتعبه البيهقي وابن القطان بأنه محمد بن عمرو بن عطاء أحد الثقات، لكن لما نسب في سند الدارقطني إلى جده ظن أنه مجهول، وتبعه عبد الحق، وقد جاء مبيناً في حديث أبي داود، أنه أبو حاتم النزازي إمام المرح والمعتل.

وقال الحافظ في «التلخيص»^(١): روى الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن عروة عن عائشة أنها قالت: لا بأس بليس الحلي إذا أعطى زكاته، ويقويه ما رواه أبو داود^(٢) والدارقطني^(٣) والحاكم^(٤) والبيهقي^(٥) من حديث عائشة، فذكر حديث الثقات المذكور، وقال: إسناده على شرط الصحيح، ثم ذكر أثر «الموطأ»، وقال: يمكن الجمع بينهما بأنها كانت ترضى الزكاة فيها، ولا ترى إخراج الزكاة مطلقاً عن مال الأيتام انتهى.

قلت: وأثر الدارقطني عن عائشة - رضي الله عنها - أخرجه البيهقي أيضاً في «سننه» وهو أولى من أثر «الموطأ» عنها، كيف؟ وهو موافق لروايته المعروفة الصحيحة الثابتة، ويبعد كل البعد أنها - رضي الله عنها - لا ترى الزكاة في الحلي بعدما سمعت الوعيد عن النبي ﷺ، على أن أثر الدارقطني قوئي يقدم على الفعل.

(١) (٢/٧٦٤).

(٢) رواه أبو داود (١٥٦٥).

(٣) رواه الدارقطني (١٠٥/١٠٦).

(٤) رواه الحاكم (١/٢٨٩، ٢٩٠).

(٥) رواه البيهقي (١/١٣٩).

١١/٦٤٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ فَاثِكٍ - عَنِ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو قَالَ: إِذَا كَانَ مِنْ زَكَاةِ رَجُلٍ زَكَاةٌ أَوْ زَكَاةَانِ، ثُمَّ لَا يُخْرِجُ مِنْ خَلْقِهِنَّ الزَّكَاةَ.

١١/٦٤٧ - (مالک، عن نافع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (كان يحلي بناته أي لمسهن الحلي (وجوارية) جمع حارية (الذهب))^(١). قال الناجي: دليل على أنه كان يجبر أن يحلي النساء الذهب، ولا خلاف في جواز ذلك، انتهى. قلت: وما ورد في أبي داود وغيره من أحاديث منع الذهب للنساء مسوخ أو مؤول.

(ثم لا يخرج) أي ابن عمر (من حشهن الزكاة) حجة لمن أنكر وجوب الزكاة في الحلي، إلا أن الظاهر أن الروايات عن ابن عمر - رضي الله عنهما - مختلفة لما تقدم في كلام المصنف، إذ حكى جمع زوي عنه إيجاب الزكاة على الله بن عمر - رضي الله عنهما - وبنيده ما في الدائع إذ حكى عنه أولاً أن زكاة الحلي إقراره، ثم قال: والتمريي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - معارض بالمروئي عنه أيضاً أنه زكى حلي شاة ونساء. انتهى.

ولو سلم فالأثار المروية عن الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - مع معارضتهم بالأثار الآخر لا تغزيم الثابت بالكتاب والسنة، وتقدم ما قال ابن المنذر وابن حزم. الزكاة واجبة بظاهر الكتاب والسنة، وما قال الخطابي: الظاهر من الكتاب، يشهد بقول من أوجبها.

قال ابن القيم^(٢): وأما الآثار عن ابن عمر وعائشة وأسماء - رضي الله عنهم - فعوقوفات ومعارضات بعينها عن عمر - رضي الله عنه - أنه كتب إلى

(١) قال أبو عمر: طاهر حديث عائشة وابن عمر. هذا سفوف الزكاة من الحلي، وبذلك ترجم مالك هذا الباب للاستذكار، (١٦٧/٩).

(٢) مخج الطبر (١/٦٥).

أبي موسى الأشعري: "رُفِئَ من بطلت من سنة العسكيري أن يزكِّي حليهم
رواه ابن أبي شيبة، وعن ابن مسعود قال: "في الحلي الزكاة، روى عبد الرزاق.
وعن عبد الله بن عمرو: أنه كان يكاتب إلى خاتمه ساءم أن يخرج زكاة حلي
سنة كل سنة. روى النضر بن علقم، وروى أبي أبي شيبة عنه أنه كان يأمر ساءم
أن يزكِّي حليهم، وأخرج ابن أبي شيبة عن عطاء، وإبراهيم الحنفي، وسعيد بن
حيبر، وطائفة من أصحابنا أنهم قالوا: "في الحلي الزكاة، وأخرج
عن عطاء، وإبراهيم أنهم قالوا: "عصت السنة أن في الحلي الذهب والفضة
الزكاة".

وهي المطلوب أضافت كثيرة مرفوعة غير أنها انتصرت منها على ما لا
شبهة في صحته، والتاويلات لبقوله من النسخات مما يعني صدور نفسه عن
أخبارها ولا خلاف أنها، وفي بعض النسخ ما يصحح بعضها، انتهى
قلت: والروايات في باب نهية أصحابنا أصحاب المظلمات.

سها ما روي عن عائشة - رضي الله عنها - مرفوعة، "موقوفاً"، ونقدم
قريباً.

ومنها ما أخرجه أبو داود حديث عمرو بن شعيب عن أنه عن جده أن
امرأة أتت رسول الله ﷺ ومعهما ابنة لها وفي يدها مسكتان غلطان من
ذهب، فقال لها: "أعطيت زكاة هذا؟" قالت: لا، قالت: "أيسرك أن يسوزن لك
بهما يوم القيامة سوزن من نازك الحليين؟" قال: "نعم، فقال: إنهما صحيح.

وقال الترمذي: "لا يصح في هذا أصابه عن النبي ﷺ شيء"، قال
المعزري: "لعل الترمذي قصد لطريقين السبي ذكرهما، ولا طريق أبي داود لا
عقال فيه، ثم ذكر المعزري نوابغ روايته، وقال في آخره: وهذا إساءة لغيره به

الحجة إن شاء الله، قال ابن الهيثم: تصغير الترحتي مؤول (ولا فحطاً).

ومنها ما في أبي داود^(١) عن أبي مسلمة قال: كسب الناس أفضاحاً من الذهب، فقلت: يا رسول الله أكثر هؤلاء فقال: «ما منع أن تؤمن ركنه فركي فليس بكفر»، وأخرجه الحاكم، وقال: صحيح على شرط البخاري، ولم يسمه، والنقطة: «إك أدب ركنه فليس بكفر».

وقال الحافظ في «تدريج» قراء ابن دقيق العيد، وقال في «المنيع»: صححه ابن الصبان أيضاً، وذكر شيخنا في «شرح الترمذي» أن مثله حديث، وقال المعين: إسناده جيد، ورجاله رجال البخاري.

قال ابن الهيثم^(٢): أخرجه الحاكم في «المستدرک» وصححه على شرط البخاري، قال البيهقي: نفرد به ثابت بن عجلان، قال صاحب «المنيع» تنحيزاً، وهذا لا يصح، فإن ثابت بن عجلان روى له البخاري، ووثقه ابن ميمون، وهو عبد الحق، لا يحتج به مطلقاً لأنه يشبه غيره، ومن أنكر عليه من دقيق العيد، ومنه في ذلك إلى التمام، وهو ابن الجوزي، محمد بن عثمان قال: ابن حبان: وضع الحديث، قال صاحب «المنيع»: هذا وهم، فيجوز الكتاب ليس هو هذا، فهذا الذي يروي عن ثابت ثقة شامي، أخرجه مسامو، وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة وحماد وغيرهم.

ومنها حديث أسماء بنت يزيد عبد الله، قالت: دحيت أنا وخالتي عن النبي ﷺ «عني أسورة من ذهب، جمال لبي»، «أعطيان، زكاتهما» فقالا: لا، فقال: «أنا نحاوان، أدب أسورة من نارا أدبا زكاتها»، قال مصدري في «الترغيب» (إسناده حسن، وبسط تكذيب عليه لبعضهم)، وقال في

(١) رواه أبو داود (١٥٦١)

(٢) الخط: صحيح الترمذي (١٥٦١)

أخبره: يظهر من هذا ظاهرياً كلام ابن أبي عمير في وصحة الحديث، انتهى

قلت: ولو سلم الخطأ فلا سقط من الاستنباط، وأخرج محمد بن الأثير: أبو حمزة لما حياهم عن إبراهيم بن عبد الله بن مسعود أنه امرأه قالت له: إن لي حبيب فهل عني فيه ركة؟ قال: نعم، فكانت إحدى نسبي أم تمام أبو حمزة عن أبي أن أحداً منكم ميمناً فوق محبي علي أن يحرم قوله تعالى: **وَالَّذِينَ يَكْفُرُونَ أَكْذَبُ وَالْقَائِلَةُ لَا يَنْفَعُونَ فِي شَيْءٍ أُولَئِكَ فِي عَذَابٍ** قوله عليه السلام: **لبي الرقة ربع العشر** إزاء الجحاري وغير ذلك من العمومات لا يعمدون بالروايات الضعيفة والأخبار المتعارضة

قال الرادي في التفسير: أصبح عدونا وحوت الركة في الحسي. والدليل عنه قوله تعالى: **وَالَّذِينَ يَكْفُرُونَ أَكْذَبُ وَالْقَائِلَةُ لَا يَنْفَعُونَ**

وبطناً العمومات الواردة في إحداث الركة موجودة في الحلي السباح، قال عليه السلام: **هي الرقة ربع العشر**، وقال: **هو علي ليس عليه ركة** فإنه سمكت عشر من مثقالاً فأخرج بعضه مثقالاً، وغير ذلك، وهذه الآية مع جمع هذه الأخبار يوجب الركة في الحلي السباح.

له غفول، وهم يوجبون لهذا الدليل معارض من الكتاب، وهو ظاهر، لأنه ليس في القرآن ما يدل على أنه لا ركة في الحسي السباح، ولم يوجد في الأخبار أيضاً معارض إلا أن أصحابنا نقول: هو حرام، وهو قوله عليه السلام: **الركة في الحدي سباح** إلا أن قوله: **قال** لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله في الحلي حبر صحيح.

والجواب بتقدير أن يصح هذا الخبر فتعطف على الثاني، لأن الحدي في

(١) سورة بقره: الآية ٢٥

(٢) الطول: مسر الشرياني (٣٠٢)

فَإِنْ مَالُكَ. مَنْ كَانَ يَنْدُهُ نِيرًا، أَوْ خَلِيٍّ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، لَا يَنْتَفِعُ بِهِ لِبَسٍ، فَإِنَّ عَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةَ فِي كُلِّ عَامٍ، يُوزَنُ فَيُؤْخَذُ رُبْعُ عَشْرِهِ، إِلَّا أَنْ يَنْقُصَ مِنْ وَزْنِ عَشْرِينَ دِينَارًا غَيْثًا، أَوْ مِائَتِي دِرْهَمٍ، فَإِنْ نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ، فَلَيْسَ فِيهِ زَكَاةٌ،

الحديث مفرد مطلق بالأنف واللام. وقد دللت على أنه لو كان هناك مجهود مائل رجب انصرافه إليه، والمجهود في القرآن في لفظ التحلي اللائي؛ قال تعالى: ﴿وَتَشْتَرُوا بِهِ خَبْلًا مُبَوَّنًا﴾^(١)، وإذا كان كذلك انصرف لفظ التحلي إلى اللائي، فسقطت دلالة، وأيضاً الاحتياط في القول بوجوب الزكاة.

وأيضاً لا يمكن معارضة هذا النقص بالقياس، لأن النقص خبر من القياس، ثبت أن الحق ما ذكرناه، انتهى.

قال المرنيسي: والمعنى فيه: أن الزكاة حكم تعلق بعين الذهب والفضة، فلا يسقط بانصرافه كحكم التفاضل في المجلس عند بيع أحدهما بالآخر، وجريان الربا. ويان الوصف أن صاحب الشرح ما اعتبر في الذهب والفضة مع اسم العين وصفاً آخر لإيجاب الزكاة، فعلى أي وجه أمسكها بذلك فلتفتن أو لغير الفتنة تجب عليه الزكاة، انتهى.

(قال يحيى: قال مالك: من كان عنده نير) يكسر الناء (أو حلي من ذهب أو فضة) مع كونها نصيباً (لا ينتفع به لبس، فإن عليه فيه الزكاة في كل عام) لأن الذهب والفضة من الأموال المعدة للتنمية، فإذا لم يوجد ثبة اللبس فهي خارجة من الحوائج (يوزن) في كل عام (فيؤخذ ربع عشره، إلا أن ينقص من عشرين ديناراً غيثاً) نصاب الذهب إن كان ذهباً (أو مائتي درهم) أي ينقص من نصاب الفضة إن كان الحلي من فضة (فإن نقص من ذلك المقدار) أي النصاب (فليس فيه زكاة) لعدم شرط الزكاة.

(١) سورة النحل: الآية ٦٤.

عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «التركاء هم الذين يبيعون دينهم بدينهم»
 قالوا: يا رسول الله، من أين جاءهم هذا؟ قال: «من أين جاءهم هذا؟»
 قالوا: يا رسول الله، من أين جاءهم هذا؟ قال: «من أين جاءهم هذا؟»
 قالوا: يا رسول الله، من أين جاءهم هذا؟ قال: «من أين جاءهم هذا؟»

أولها بكونه في أي في الحظوظ والبركة في تركه ١٠٠٠ إلى ألفا يستلزم أن يكون
 تسمى يعني إذا كان هناك بركة لغيره من غير الناس إنما لغيره وللحظوظ المتكسرة
 التي يريد الله إصلاحها هي الشح البهيمه - صلاحه يكون دأبه في أوله
 (وتسمى) بعد الإصباح (فأما) ثم سيرته الساجدة التي حوائج الناس (أما) بكون
 من بعده، تليق حرم الله له وبكفا وتقدم الخصال على سببها فيه (والحظوظ)

أما سائل الإجماع رضي الله عنه: «الترك في الفلوات» يعني أو واحد
 في أوله أو آخره، ربما هو، فإني المصنف، قال أبو بكر: «أربع بحال»
 قال العيني: «لا يقال شحنته البهيمه» - من المصنف الفلوات الفلوات، واحد
 به، قال الرافعي: «هو مظهر لربع يقع في عصبه، وقال القسطلاني: هو
 جوهر أصم» - يعني من ظهر الذبيح الواقع في الفلوات الذي قبل به
 حياك من حسن السلوك كذا في رد المحتار

أولها الذبيحة التي تسمى الفلوات، قال أبو بكر: «أربع بحال»
 يعني: «كانت العرب تسمي الفلوات» - وهو مذكور، وأما الفلوات في الفلوات
 بعد غلظتها بالفلوات وبها - جندك من إرفاقها بالفلوات
 قول القاري: «من ذبح الفلوات» - ولا سوء في هذا، ولا فيما يروى من
 الحيوان، كذا في الفلوات، انتهى - ولا في هذا، تقدم حديثه في تركه

١٦٩٧: حديث الفلوات ١٠٠٠: ١٠٠٠

١٦٩٧: حديث الفلوات ١٠٠٠: ١٠٠٠

(٦) باب زكاة أموال البنات والتجارة لهم فيها

اسم ليس، وتقدم الكلام في زكاة العنبر، وأمّ اللؤلؤ فتقدم أيضاً في كلام «المعني» وغيره. وفي «الدر المختار»: لا زكاة في اللؤلؤ والتجواهر، وإن ساءت أئوفاً اتفاقاً إلا أن تكون للتجارة، انتهى.

واستدل الفقهاء لذلك بحديث: «لا خمس في الحجر»، لكنه ضعيف عند المحققين، كما في «الترغيم»^(١) وغيره، ووردى ابن أبي شيبة عن عكرمة: ليس في حجر اللؤلؤ ولا حجر الزمرد إلا أن يكون للتجارة، فإن كانت للتجارة ففيه الزكاة موقوف، كذا في «المروية».

(٦) زكاة أموال البنات والتجارة لهم فيها

أي في أموال البنات، وذكر المصنف في هذا الباب مسألتين: أما الأولى فقال الترمذي^(٢): قد اختلف أهل العلم في هذا الباب، فرأى غير واحد من أصحاب النبي ﷺ في مال البنات زكاة، منهم عمر وعلي وعائشة وابن عمر، وبه يقول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق. وكانت طائفة من أهل العلم: ليس في مال البنات زكاة، وبه قال سفيان الثوري وعبد الله بن المبارك.

قال «المعني»^(٣): وبه قال أبو حنيفة وأصحابه، وهو قول أبي رافع وسعيد بن جبير والشافعي والشافعي والحسن البصري، وحكى عنه إجماع الصحابة، وقال سعيد بن المسيب: لا نجب الزكاة إلا على من نجب عليه الصلاة والصيام، وذكر حميد بن زنجويه التستائي: أنه مذهب أبي عباس، وفي «المبسوط»: وهو قول علي أيضاً، وعن جعفر بن محمد عن أبيه مثله، وبه قال شريح، انتهى.

(١) انظر انساب الأشراف (٢/٣٨٢).

(٢) سنن الترمذي (٣/٣٣).

(٣) إجماع الفقهاء (٦/٣٢٦).

وفي «الجوهرة» و«شرح الإحياء» قال ابن المعتز في «الأشواق»: لا يركب الصبي حتى يصلي ويصوم. وهو قول النخعي وأبي واثل والنخس وسعيد بن المسيب. وهذا لأن الزكاة عبادة، فلا تجب على الصبي، لا بتناع اتقنم عنه كالصالح والعلاء، انتهى.

قلت: وحكى النخعي في المسألة مجازاً ثالثاً، فقال: وكان ابن مسعود يقول: يحصى الولي أعوام التيمم، فإذا بلغ آخره، وهو يشاؤ إلى أنه تجب عليه الزكاة، وليس للولي ولاية الأداء، وهو قول أبي ليلى حتى قال: إذا أداه الولي من ماله ضمن، انتهى.

وذكر هذا المذهب الموفى^(١) أيضاً إذ قال: «والجمله أن الزكاة تجب في حال الصبي والمجنون لو حرمه الشرائط الثلاث فيهما، روي ذلك عن عمر وعلي وابن عمر وعائشة والنخس بن عني وجابر، وبه قال حابر بن زيد وابن سيرين وربيعة ومالك والشافعي وإسحاق وأبو حنيفة وأبو ثور».

وحكى عن ابن مسعود والنوري والأوزاعي أنهم قالوا: تجب الزكاة ولا تخرج حتى يبلغ الصبي ويتيق المحتوى، قال ابن مسعود: أحصى ما يجب في مال التيمم من الزكاة، فإذا بلغ أعلمه، قال شاء ركي، وإن شاء لم يزك، وروي نحو هذا عن إبراهيم، وقال الحسن، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبيرة، وأبو واثل، والمحمي، وأبو حنيفة: لا تجب الزكاة في أموالهما، وقال أبو حنيفة: يجب العشر في دروعتهما وثمرتهما، ونحو صدقة العطر عليهما، انتهى.

قال ابن رشد^(٢): «وسبب اختلافهم هو اختلافهم في مفهوم الزكاة

(١) «الصبي» (٢٩/٢)، «إسقاط» (الامتداد) (٩/٨٣).

(٢) «بداية المجتهد» (١/٢٤٥).

١٢/٦٤٨ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ

الْحَطَّابِ قَالَ:

الشرعية، هل هي عادة، كالصلاة، والصيام، أم هي حق واجب للمفقر، على الأغنياء؟ فمن قال: هي عادة اشترط فيها اللغو، ومن قال: هي حق للمفقر، على الأغنياء، لم يعتبر في ذلك بطلاً، انتهى.

قال ابن القيم^(١): وأما انقياس فإلّا، كون ما غيّرته تمام الميثاق، فإنه متفوض بالذم لا يؤخذ من ماله الزكاة، فلو كان وجوبها بمجرد كونها حقاً مالياً ثبت للغير لصح أدائها منه بدون الإسلام، بل وأجير عليه كما يجير على دفع نفقة زوجته ونحو ذلك، وحير لم يكن كذلك، علم أنه اعتبر فيها وصفت آخر لا يصح مع عدمه، وهو وصف العادة الزائلة مع الكفر، فإن عليه السلام، هبني الإسلام على حسن^(٢)، وعُدّ منها الزكاة كالصلاة والحج والصوم، فتكون موضوعاً عن القسي، وقال عليه الصلاة والسلام: «رمع التلم عن ثلاثة» الحديث. سيأتي ذكره.

١٢/٦٤٨ - (مالك، أنه بلغه أن عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (قال)

قال العيني^(٣): روى الدارقطني والبيهقي من رواية حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب قال: ابتغوا بأموال اليتامى لا تأكلها الصدقة، وقد اختلف في سمع ابن المسيب عن عمر بن الخطاب، والصحيح أنه لم يسمع منه، انتهى.

وقال شارح الإجماع^(٤): ذكر البيهقي في «المحطل» بسند إمام مالك: أنه سئل هل أترك ابن المسيب عمر - رضي الله عنه - قال: لا، قال: ولذا لم يخرج الشيخان عنه عن عمر - رضي الله عنه - شيئاً.

(١) انظر فتح القدير (١/١٥٧).

(٢) عمدة القاري (٣/٣٦٦).

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«مَنْ بَلَغَ مِنْكُمْ عَشْرَ أَكْشَافٍ مِنْ زَكَاةٍ فَهُوَ كَمَنْ بَلَغَ مِائَةَ أَكْشَافٍ»

قلت: أخر ذكر الحافظ في التلخيص^(١) لهذا الأثر عدة طرق من غير -
 رسمي له عنه، لكن ما راجع الإجماع إذا حكم من الزكاة فغني في نفسه
 لا اختلاف في هذا الأثر، ثم قال: إن من أدبنا عنه هذا الأثر، وحكي
 عن مذهبه أن لا يزجر نفسي حتى يصلي ويصوم

أعجوبوا بما رواه جماعة الواقفة، أمر من الفداء إلى الزكاة، أهم أقوال
 المسلمين لا تكلف الزكاة حجة لمن لم يجب الزكاة في ذلك نفسي، ومن
 تكلف حمله على اللغة نوحين.

أحدهما أن الزكاة لا يقدر جمع حال، فعلم أنه المراد بالصفة التي
 تستوفى جميع المال، قال سريسي: أن نرى أنه أصناف الأهل إلى جميع
 المال، ورفع في التي تأتي على جميع المال دون الزكاة.

والثاني: أن اسم الصدقة ينطلق على الصفة، كما رواه عن النبي ﷺ أنه
 قال: «إِنْ أَسْلِمَ إِذَا أُنْفِقَ عَلَى أَهْلِهِ كَانَتْ - صَدَقَةً، وَتَعْنِي بِأَنْ تَسْمِيَ الزَّكَاةَ
 لَا يَنْتَلِزِ عَلَى الصَّغِيرَةِ وَلَا شَرَعًا وَلَا يَنْتَلِزِ عَلَى لَبِطٍ صَدَقَةً، لِأَنَّ الصَّغِيرَةَ لَا
 تَوَاحُشُ بِالْفَقِيرِ»

قلت: ذكر الروايات مختلفة يعقب الصدقة، ويصرف الزكاة، ولو سلم
 والصدقة مختلفة في ذلك كما تقدم، وحكي عن الحسن إجماع الصحابة، ولا
 قال من ذلك أنه لم يجمع في حاربه قول مذهب أبي هريرة

وفي «التركيب»^(٢) تأويله عند الإنفاق على نفس البهيم، فإنه قد يسمى
 صدقة، ثم قال لبي بطلا في غير هذا الحديث: الصدقات على نفسه، ومن
 روى هذا بلفظ «الزكاة»، فروايتنا معنى عنه مع أن ظاهر الزكاة الصدقة،

(١) التلخيص، ص ١٢١، ١٢٢.

(٢) التلخيص، ص ١٢١، ١٢٢.

(٣) التلخيص، ص ١٢١، ١٢٢.

١٣/٦٤٩ - **وحدثني علي مالث**، عن عبد الرزاق بن القاسم، عن أبيه، أنه قال: كانت عائشة تلبني، وأخا لي، يمشي من حجرها، فكانت تخرج من أموالنا الزكاة.

إحاطة الصدقة كل مال، وذلك لا يكون في زكاة، فربما لا يجب يعود المال إلى أقل من الصدقة، وإن لم يكن صدقة من أول الأمر لم تأكله صدقة رأساً، وإما إذا أريد بها النفقة سواء كانت نفقة نفسه، أو أحد من يجب عليه نفقة، كان طاهراً في معناه، انتهى.

١٣/٦٤٩ - (مالث)، عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه (القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، جد البخاري) عن أبيه رضي الله عنه في حجر عائشة، كما في «التهذيب»^(١) أنه قال: كانت عائشة تلبني (أي تلبسني) (أما وأخا لي) (وأيست في نسخ التصحيح زيادة لفظ «أخا» والمعاد بالآخ على الظاهر عبد الله بن محمد بن أبي بكر، قال ابن سعد في «الطبقات»: قتل يوم الحرة، وتسر له عقب، وفي «التهذيب»: قتل بالحرة، وكانت «حرة» سنة ٦٣هـ (يقسم في حجرها) تقدم معنى «الحجر في الباب السابق، أي بعد قتل أبيه، مصر، وفي «التهذيب»^(٢) قتل سنة ٦٨هـ.

(فكانت تخرج من أموالنا الزكاة) صريح في إيجاز الزكاة مع ما لعائشة - رضي الله عنها - من علم الشأن، لكن تقدم في الباب السابق أنها تلبسني سات أحبا، فلا تخرج من حليها الزكاة.

قال الحافظ في «التلخيص»^(٣): ويمكن الجمع بينهما بأنها ترى زكاة في حليها، فلا تخرج من حليها الزكاة مطلقاً عن مالك الأيتم.

(١) - تهذيب التهذيب (٨/ ٢٢٢).

(٢) - (٤١٩، ٦).

(٣) - (٦٤٨، ٢).

قال ابن الهيثم^(١): ربما روي عن عمر بن الخطاب وعائشة - رضي الله عنهما - من أنقول بوجوبها في ما نطقا - أي النفسي والمعمول - لا بما نطق بكونه غير صحيح - إلا أنه قد ثبت إمكان إراي، فيجوز كونه ماء عذبة. انتهى

على أنه يحصل أن يكونا من جنس، وإطلاق الجنس محذور، وبذلك الامتناع من قولنا يجب الركة في ماء نفسي، ومن الكره، مثل ما فعله القسري من إخراج النفسية، ولنا، ما روي أنه قالود ونسبناش وابن مسعود بنيناكم، وقال: على شرط مسلم، أن النبي صلى الله عليه وآله أرفع الخدم عن ثلاثة: من الماء حتى يسيبها، غير النفسي حتى يغسلوا، وعن المعمود حتى يغسل^(٢).

وهي آثار^(٣) محمد بن الحسن، غير ما أخرجه أبو حنيفة، إذ ثبت في أبي مسلم عن معاوية بن أرو عن سعد قال: ليس في ماء الزبيب ركة، وأبى ابن أحمد العلماء العباد، كره خلط في آخر عمره، ويصوم أن أنا يجبه ثم وكز لذهب فأخذ عنه كان حملاته، ويرويه مع ثلثه أمره في البركة ما لم يسمعه غيره على ما سرف، وروي أبيه في أمر لست في أبي مسلم عن معاوية عن ابن مسعود قال: من ولي ماء الزبيب، فليخص عليه السيل، وإذا دفع الله ما له أحب، مما فيه من الركة، فإن شاء ركي وإن شاء ترك.

وروي عن ابن عباس أيضا، إلا أنه نفى ما سنده ابن الهيثم، ولأن من شربه ماء، وهو لا يتحقق من النفسي، فلا يعتبر فيه الوطئ، لأن العبادات المأجبة لا تأخذ بغيره، انتهى.

قد رويوا في أبيه من أبي مسلم الاحتياط في أخوه، لكنه من رواية الشافعي، أخرجه ابن أبي عمير، انتهى.

(١) فتح القدير (١/١٤٧)

(٢) كتاب الصلاة (١/١٤٧)

١٥٠/١٤٠ - **وحدثني عن مالك، أنه بلغه أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت تعطي أموال النبي ﷺ في حجرة، ما يشجر فيه فيها.**

١٥١/١٤١ - **وحدثني عن مالك، عن يحيى بن سعيد، أنه اشترى أخيه، دمس في حجرة، مالا، فبيع ذلك ثماناً، بعد، من كان.**

وقال الأرمي في نصب الرتبة^(١): أعلم أن ابن حبان رحمه الله له أبو سليم بن زينة الليلي، ونعته المندري في حاشيته بخطه، فقال: نيت بن أبي سليم ليس هو ابن ربه النبي، فرفقهما إمام أهل الحديث البخاري في ترجمتين، وكذلك ابن أبي حاتم وأبي داود في كتبهم. وابن أبي سليم قرشي مولاهم، والنسب اسم هو بن ربه النبي.

قلت: وأقوال من مرجه أو عدله مسبوطة في محله، لا يصح هذا الاحتصاص، ويكفي للتحفة حجة رواية الإمام بهذا الحديث.

١٤١/١٤٠ - (مالك، أنه بلغه أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت تعطي أموال النبي ﷺ في المسح المصرية^(٢) الذين في حجرة) وبست هذه الزيادة في المسح المصرية (من يشجر لهم فيها) لا تأكلها الصدقة، أو تنمو فيضاً لهم ما يقوم بهم. وبقي لهم ما بينهم بعد البيع، والجنة مقول لقوله: تعطي ولا ذكر في الأثر للزكاة، واستدل المصنف بذلك ومالاً الأنبي على نسابة أخيه، أي حارة التجارة في ما بينهم.

١٤١/١٤١ - (مالك، عن يحيى بن سعيد) لأنصاري (أنه اشترى لبي أخيه) عن ربه بن سعيد (بشاه في حجرة مالا، فبيع) سواء المجهول من الماضي (ذلك الثمن بعد) بأنهم على الثمن أي بعد ذلك (بمال كثير) مائة، وقيل: بمروحة.

(١) ٣٣٤/٢١.

(٢) ٣١ في نسخة: الامساك: ٨١/٩١.

(٧) باب زكاة الميراث

١٦/٦٥٣ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ تَوَجَّهَ إِذَا هَلَكَ، وَثُمَ تَوَدَّ زَكَاةَ مَالِهِ، إِنِّي أَنْزِلُهَا لَكَ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ، وَلَا يُجَاوِزُهَا الثُّلُثُ، وَيُؤْتَى عَلَى الْوَصِيَّةِ.....

(٧) زكاة الميراث

ذكر المصنف في هذا الباب ما كتبه إمامنا من ما رواه عنه زكاة على تَوَجُّه من تركته ثم لا^(١) والتسعة من موت مالا عن أحد مني يجب عليه الزكاة^(٢)، وسيأتي النصف فيها.

١٦/٦٥٤ - (مالك، أنه قال: إن أرحل إذا هلك) أي مات (ولم يؤد) من حياته (زكاة ماله، إني أنزل أن يؤخذ ذلك) أي الزكاة (من ثلث ماله) بشرط الوصية كما سيأتي (ولا يجاوز بها) أي بالزكاة (الثلث) أي لا يؤخذ من الزكاة أكثر من ثلث تركته، لأنه لا حق للثلاث في أكثر من الثلث

فقد ذكرنا استثنى في مروج المالكية بعض الصور من قيد الثلث. بل يخرج فيه من رأس المال، كما في صناعة أماسية، إذ مات، وبها يعد مبيع، فاستثنى قبل الأولاد، صرح بذلك في زكاة الشرح الكبير^(٣)

وكذلك في زكاة العين إذا اعترف بمالها وبها في أمته، وأوصى بإخراجها، كما صرح به الدرهمي، ولا وصية في الوفاة على الثلث مطلقاً عند الحنفية كما في مروجهم، إلا أن يجزيها الورثة، يؤتلفي، أي الزكاة. وفي نسخ الهدية^(٤) يبدأ أي أدائها

(على أوصايا) المدفوعة أكثر في الفروع ذكر تقديم بعض الأوصايا على الزكاة. ففي الشرح الكبير^(٥) ولو أوصى بوصايا، أو لزمه أمور تخرج من

(١) انظر (٢٢٤٤).

(٢) (٢٤٤/٤)

فيها ما يستلزم الغنى عليه. فقلت: إن ما في معنى الزكاة.

قال: وقلت يا أبا عبد الله: ما الذي قاله ابن عمر أنه لو لم يزلوا يفتون
البيت بمثل ذلك لكانت حكمة. وقد لم يفعل ذلك. أفلا لم
يحدث ذلك

البيت، وصاف عن حبيبه، لأنه قال: نعم، ثم حدث، ثم حدث في موضع،
ثم زكاة غير أو غير أو حتى بأشواشيها. إلى آخر ما قاله.

وعند الحنفية لما في الزكاة الصلوات: إذا احتجوا الوصايا، ثم أخرج
من آخره: هو مني، وإن تساوت هذه ما قاله. أي: هو مني. إذا صافى
عنها (أو زكاة) أو الزكاة (المعزلة) الذين فيها أي في التأكد والتعظيم على
الوصايا لا في الإخراج من البيت، فلا يرد عليه ما قاله ليردني. من على
صاحبه. قاله الذين من رأس المال إجماعاً، انتهى. وقد قال: (فقلت) أي
تكونه بركة النفس في التأكد (أو) أو ندى الماء المستعمل أي يقدم إخراجها
(على الوصايا) المتفرقة.

أقول: وذلك) أي إخراج الزكاة (إذا أوصى بها الميت، قال: فإن
لم يرع بذلك، أي بإخراجها الميت (فقل): ذلك عنه! أي إخراجها (فإنه) عنه
ذلك حسن) أي جاز منزهة. أو: نعم يفعل ذلك أهله ثم يلزمهم
ذلك.

قلت: هكذا قال الحنفية، كما صرح به ابن عابد إذا قال: نعم.
كلامه أنه لو كان عليه شيء لا يسقط عنه يدون وصية لتعلمهم لعدم
وجوبها. قال: ومجبه بأشواشيها (أو) لأها عدة فلا بد منه من الفعل
حقيقته أو حكمه بأن يحصى بمرجعها. فإن غفوه الموت مقامه في ذلك.
ثم رأيت في صدم السراج: التصريح بحواجز تسع الحورث بإخراجها،
أنهى.

قال: «الثلثة عندنا أئمة لا اختلاف فيها، أنه لا يجزئ على وارث زكاة، هي مال ورثته في دين، ولا عرض، ولا دار، ولا عبد، ولا وليدة، حتى يحول، على ثمن ما باع من ذلك، أو اقتضى الخول، من يوم باعه وقبضه».

وأما اختلاف الأئمة في ذلك، فقد ابن رشد في «البيان»: إذا مات بعد وجوب الزكاة عليه، فإن قوماً قالوا: يخرج من رأس ماله، وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وقوم قالوا: إن أوصى بها أخرجت عنه من الثلث ولا فلا شيء عليه، ومن هؤلاء من قال: يبدأ بها إن ضاق الثلث، ومنهم من قال: لا يبدأ بها. وعن مالك القولان جميعاً، ولكن المشهور أنها بمرأته الوصية، انتهى.

(قال يحيى: قال مالك: «الثلثة عندنا التي لا اختلاف فيها» بالمدينة المنورة) (له لا تجزئ على وارث زكاة في مال ورثته) بمدينة «الأنبار» وبه بر المنعول الراجع إلى المال على ما في النسخ المصرية، وأما على النسخ الهندية فتلط: «ورثة» على «مصدريه»، ففي «مختار الصحاح»: «ورثته يرثه ورثاً وورثة وورثته، بكسر الواو في الثلاثة، انتهى».

ثم ذكر بعض أنواع المال شيئاً فقال: «في دين، ولا عرض، ولا دار، ولا عبد، ولا وليدة» أي أمة (حتى يحول على ثمن ما باع من ذلك) المذكور (أو اقتضى) أي قس، وهذا يتعلق بالدين، فإن ديون السرايا يستقل بها الأصول عند الإمام مالك، صرح به ابن رشد وغيره من أصحابه، (الحول) فاعل يحول، (من يوم باعه) أي ابتداء الحول من يوم بيع المال المذكور (أو قبضه) أي قبض الدين.

والمعنى: أن المال الذي وصل إلى أحد في العبرات لا يجب فيه

الزكاة. حتى يصير ملك تجارة، وما لا تجارة لا يكون حتى يتصل به العمل من البيع والشراء، ومما إذا كان الحال مما لا يجب الزكاة في عبته كالمعرض، وإن كان مما يجب في عبته، كالذهب والفضة، وجبت الزكاة بعد الحول من يوم انقضى.

قال في الشرح الكبير^(١): لعين المتبرقة فائدة مستقبلية حولاً بعد قبضها، وحاصل ما في التسمية بعد ذكر الاختلاف: أنه لمعتمد ما هي المتبرقة: أنه لا زكاة في تلك العين إلا إذا قبضت. فإذا قبضت استقبل بها حولاً، وإذا زكاته أحد مضي من الأعوام، ولا عبوة. انقسم من عبوة انقضى بخلاف الربع والمسيقة وهي الحوت، تفصيله، وفي الحديثية زكاة أي كل عام من يوم موت السموت ولو لم يقبضها، انتهى.

وذكر الشيخ في المسوى^(٢) عند ذلك: وهي المتناهية، إنما يصير المعرض للتجارة إذا التزمت فيها بخسب معارضة كسراء، وكذا المهر ونحله في الأصح لا مانبية ولا احتطاب.

وهي العائدية: وما مفكته بعدد ليس بمادئة كالحببة، أو بعدد هو مادية مال بغير مال، فإنه لا يصح فيه به لتجارة على الأسح، انتهى يعني لا ينحقق نية التجارة في التذكور إلا بالعمل، وكذلك لو بونت عرماً وهي مسألة المعسر.

ففي الدر المختار^(٣): ما شتره لتجارة كان لها، اعقاراً البية اهـ. التجارة، لا مـ رولته ونولته، مدام العفا، إلا إذا تصرف فيه قابلاً - لتجارة - فتجب زكاة لأقران آية بالعمل، انتهى.

(١) (١٥٩/١)

(٢) (١٦٥/١)

(٣) (٢٩/٢)

وقال مالك: السنة عندنا أن لا تجزى على وارث، هي مال
ورثه. ^(١) الزكاة، حتى يحول عليه الحول.

قلت: بهذا في العراق، وأما في وراثتنا فهو في حكم الدين
المتوسط عند أبي حنيفة - رضي الله عنه - وسأسي حكم الديون في الباب
الآتي. وفي التوراة المتفق ^(٢) ومثله في مثل الدين المتوسط ما لو ورث ذنباً
على رجل، انتهى.

قال مالك: والسنة عندنا أنه لا تجزى على وارث في مال ورثه أي حصل
له في الميراث (الزكاة) ما يرفع ما على "لا تجزى" (حتى يحول عليه الحول) أي
بعد القصر كما تقدم، ولما ظهر أن التوراة ما كان فيه ما يجب من الزكاة،
تألفهين بحدود ما تقدم، فكان الميراث في المال الذي يجب الزكاة في ميراثه
ولا تكرار، فمالا قلنا لا تجزى في ميراث الزكاة ما تجزى به غير الوارث حتى
يحول عليه الحول.

قال الزهري ^(٣) لأنه فائدة يستعمل به الحول في ميراثه بغير مال
أبو عبد الله ^(٤) هذا إجماع لا خلاف فيه إلا في ما عدا عن أبي حنيفة ومعه
شافعي، قال الزهري: ذكرنا أن حواء عندها إحداهن في إعطاء ثوباً له ميراثه
سأل أحدكم: لا لأنه حلف في يده ثوباً يخلع الوارث فيه شركة، انتهى.

قلت: وما حكى ابن عبد البر من الإجماع بشكل، فإن فيه خلاف
احتمله في بعض حدود، يعني ما إذا كان عند الوارث ثياب في ذلك، فيجب
تخصيصه في الزكاة إذا لم يحول الإصلي، وهي مسألة فاضحة جداً، كما تقدم
في ذلك مفضلاً، فلا أن يقال: إن زيادة من الإجماع إذا لم يكن عند الوارث
مال فيه.

(١) (٦٥٣: ٢)

(٢) شرح الزهري (٢: ١١٥)

(٣) زاد المعاد (٩: ١٤)

(٨) باب الزكاة في الدين

١٧/٦٥٢ - حَدَّثَنِي نَحْيَى عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي تَيْفٍ، عَنْ
السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ: أَنَّ عُمَارَ بْنَ عَفَّانَ كَانَ يَقُولُ: هَذَا شَهْرُ زَكَاةِكُمْ.

فالسؤال حينئذٍ إجماعية لا تنجب فيه الزكاة حتى يعول الحول. لكن قال
أبو الفرج في «الشرح الكبير»: لا يبي الوارث حوله على حول الموروث، وهو
أحد القولين للشافعي، لأنه تجديد ملك، والقول الثاني: أنه يبي عن حول
موروثه، لأن ملكه سني على ملك الموروث، بدليل أنه لو اشترى شيئاً معيماً،
ثم مات، قام الوارث مقامه في الرد بالعيب والأول أولى، انتهى.

(٨) الزكاة في الدين

اختلفت الأئمة في أنواع الديون وتفاوتها، ووجوب الزكاة فيها، ووقت
رحوبها على أقوال كثيرة لا يسع تعامها هذا المختصر، نعم سيأتي شيء منه.

١٧/٦٥٢ - (هناك، عن ابن شهاب) الزهري (عن السائب بن يزيد)
الكندي صحابي صغير (أن عثمان بن عفان) - رضي الله عنه - (كان يقول) وفي
رواية للبيهقي من طريق شعيب عن الزهري: أخبرني السائب بن يزيد أنه سمع
عثمان بن عفان - رضي الله عنه - خطيباً على منبر رسول الله ﷺ يقول: «هذا
شهر زكاةكم»، الحديث.

وقال البيهقي في آخره: رواه البخاري في «المصحيح» عن أبي البختري،
وتعقبه النووي في «شرح المذهب» بأن البخاري لم يذكره في «صحيحه» هكذا،
وإما ذكر عن السائب أنه سمع عثمان على منبر النبي ﷺ، لم يزد على هذا،
قال: وكان البيهقي أراد: روى البخاري أصله لا كله، قاله الحافظ^(١).

(هذا شهر زكاةكم) زاد البيهقي في الرواية المذكورة: ولم يُسم لي

(١) انظر: «تلخيص السير» (٢/٧٤٢).

السائب الشهر ولم أسأله. قال الباجي^(١): يحتمل أن يقول هذا لمن عرف حاله في الحول، ويحتمل أن يريد أنه الشهر الذي جرت عادة أكثرهم بإخراج الزكاة فيه، قال الزرقاني^(٢): قيل: الإشارة إلى رجب، وأنه محمول على أنه كان تمام حول المال، لكن يحتاج إلى نقل، انتهى.

وقال الحافظان^(٣) ابن حجر والعيني: أخرجه أبو عبيد في «كتاب الأموال»، ونقل فيه عن إبراهيم بن محمد أنه أراد شهر رمضان، وقال أبو عبيد: وجاء من وجه آخر أنه شهر اش المحرم، انتهى. وقال الحافظ في «التلخيص»^(٤): حديث عثمان أنه قال في المحرم: هذا شهر زكائكم، الحديث. مالك في «الموطأ» والشافعي عنه إلى آخره.

قلت: لكن لم أجد لفظ المحرم في «الموطأ» ولا في «مسند الشافعي»، وأخرج محمد في «كتاب الآثار»^(٥). أبو حنيفة حدثنا أبو بكر عن عثمان أنه كان يقول إننا حضر شهر رمضان. أيها الناس إن هذا شهر زكائكم قد حضر، فمن كان عليه دين فليقصه، ثم ليؤك ما بقي.

وقال أبو عيسى في «العيسوط»: ولنا حديث عثمان - رضي الله عنه - حيث قال في خطبته في رمضان: ألا إن شهر زكائكم قد حضر، فمن كان له مال وعليه دين، فليحسب ماله بما عليه، ثم ليؤك بقية ماله، انتهى.

وأشار شيخنا الدهلوي في «المصنف» إلى أن المراد بالمشهر: الشهر الذي يعطون فيه العطاء.

(١) «السقي» (١١٢/٢).

(٢) (١-٥/٢).

(٣) فتح الباري (٣١٠/١٣)، وصعدة القاري (١٦/٥٤٦).

(٤) (٧٤١/٢).

(٥) (ص ٦٠).

على الأثماء، فلتحرر، ولتؤتة زكاة، إلا صدقة لا عن ظهر عن

وأما الأموال الظاهرة وهي النسيئة، والحبوب، والشمار، فزوي عن أحمد: إن الذين يبيع الركاز فيها أنفأ، قال أحمد في روجه إسحاق بن إبراهيم: ينبغي أن يكون فيه ضيق، ثم ينظر ما بقي عنه بعد إخراج النسيئة، فزوي ما بقي، وهو قول عطاء، ومحمد، وسليمان، ومحمد بن مهزيار، والنخعي، والشافعي، والليث، وإسحاق، وهو مذهب مالك، وزوي، أنه لا يبيع [الركاز] فيها، وهو قول مالك، والأوزاعي، والشافعي.

وزوي عن أحمد أنه قال: من أختلف ابن عمر وابن عباس، فقال ابن عمر: يخرج ما استعان أو اتفق على تملكه، وزوي ما بقي، وقال الأوزاعي: يخرج ما استعان على تملكه، وزوي ما بقي، وإليه ذهب، فعلى هذا الرواية لا يبيع الذين أؤتمنوا بظواهره، إلا في النزع والشمار، وما استعانوا للإتقان عليه حاجة، وهذا ظاهر قول الشافعي انتهى.

قلت: ولو أصبح ممالك لأتمة في ذلك، كما في فروعهم ما في الشرح الكبير^(١): ولا زكاة في مال مدبر، إن كان المال عبثاً، كذا الذين عبثوا أو عرضاً، خلا أنه سرجلاً، وليس عنده من العرض ما يجعله له، قال الشافعي: هؤلاء إذا كان المال عبثاً أي خلاصاً من إذا كان حراً أو مائيه أو معدناً فإن زكاة في أعيانها، فلا يستقطبها الدين، وفروعه: أما يجعله فيه أي ما جمع في مضائق الدين الذي عليه، أما لو كان عنده من العرض ما يجمعه في مقابلة الدين الذي عليه، ولو كانت كتباً، فإنه يزكي تلك الكتب انتهى، هذا عند المالكية.

وأما عند الشافعية، فقال الشافعي في المسوي^(٢): إن الشافعي في الحائز

(١) (٤٥٩، ١)

(٢) (٢٧٧، ١)

ثلاثة أقوال؛ أظهرها، لا يبيع مطلقاً، والثاني: يبيع، والثالث: يبيع في البعد والمعروص، ولا يبيع في العاشية والشمس، انتهى. وهكذا في الحاجة للمحتاج، ويسمى في شرح الإحياء اختلاف أقوال الشافعية في زكاة الدين.

وفي باب المأزب: يبيع وجوب، لزكاة دين بانقضاء المصائب، سواء كان النصاب من الأموال الباطنة، كالائتمان وقيم عروض تجارة، أو من الأموال الظاهرة، كالملواري والحيوب، انتهى.

وفي «الدر المختار»^(١): «ولا على مدبون ثياب، غدر دينه، قبضي الزائد إن بلغ نصاباً، قال ابن عابدين: قوله: مدبون ثياب، الأولى ومدبون بطين يطلقه عليه العلماء، يشمل دين الزكاة والإخراج، لأنه لله تعالى، مع أنه يبيع، لأن له مضافاً من جهة ثيابه، انتهى».

وفي «الدر»^(٢) أيضاً في باب العشرة: «ويجب مع الدين، انتهى». «هذا حرب ذلك لتحقيق لك أن الدين يبيع الزكاة مطلقاً عند الحنابلة، ولا يبيع مطلقاً في أظهر أقوال الشافعي على قول «السميوني». ويبيع غير زكاة الحرث فقط عند الحنفية، ويبيع غير زكاة الحرث والسعدن والعاشية عند المالكية، وقد تحقق ذلك، فقد علم أن قول: «سعدن» - رضي الله عنه - يوافق الجمهور بالحمل، بخلاف أظهر أقوال الإمام الشافعي، رضي الله عنه».

قال صاحب «التبهي»: «على ما حكاه ابن الترمذي: قول عثمان - رضي الله عنه - بدر على أن الدين يبيع زكاة العين، وأنه لا يجب الزكاة على من عليه دين، وبه قال سلمة بن يسار، وعطاء، والحسن، وميمون بن مهران، والثوري، والليث، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، انتهى».

(١) (٦٥٣).

(٢) «الدر المختار» (٣/١٥٤).

١٨/٦٥٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي ثَمِينَةَ
السَّخْتَانِي: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، كَتَبَ

وَلَمَّا كَانَ أَمْرُ الْبَابِ مُخَالَفَةً لِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ قَوْلُهُ، كَمَا حَكَاهُ الْبَيْهَقِيُّ إِذْ قَالَ
بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَمْرَ حِمَادٍ: يَزْكِي مَالَهُ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ مِثْلُهُ، وَهُوَ قَوْلُ
الشَّافِعِيِّ فِي الْجَدِيدِ، وَكَانَ يَقُولُ: يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ حِمَامَانِ إِنَّمَا أَمْرُ بَقِضَاءِ الدِّينِ
فَبِلِ حُلُولِ الْمُصَدَقَةِ، وَقَوْلُهُ: هَذَا شَهْرُ زَكَاتِكُمْ، أَيِ الَّذِي إِذَا مَضَى حِلَّتْ، قَالَ
ابْنُ التَّرِيمَانِيِّ^(١): هَذَا تَأْوِيلٌ مُخَالَفٌ لِلظَّاهِرِ، وَفَدَّ أَخْرَجَ الطَّلَعَاوِيُّ فِي «أَحْكَامِ
الْقُرْآنِ» كَلَامَ حِمَامَانَ، وَلَفْظُهُ: فَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلْيَقْضِهِ وَأَدْرَا زَكَاةَ بَقِيَّةِ
أَمْوَالِكُمْ، إِلَى آخِرِ مَا قَانَهُ.

فَلْت: وَهَذَا مُوَافِقٌ لِمَا تَقَدَّمَ عَنِ السَّرْحَسِيِّ، زَادَ السَّرْحَسِيُّ: وَلَمْ يَشْكُرْ
عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَكَانَ إِجْمَاعاً مِنْهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي الْقَدْرِ الْمَشْغُولِ
بِالدَّيْنِ، انْتَهَى.

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِرَوَايَةِ الزُّهْرِيِّ عَنِ السَّامِطِ بَلْفَظٍ: فَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ
دَيْنٌ فَلْيَقْضِهِ وَزَكُوا بَقِيَّةَ أَمْوَالِكُمْ، وَأَخْرَجَ أَيْضاً عَنْ طَلَعَاوِسَ: إِذَا كَانَ عَلَيْكَ
دَيْنٌ فَلَا تُزَكِّهِ، وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: إِذَا كَانَ حِينَ يَزْكِي الرَّجُلُ مَالَهُ نَظَرَ مَا لِلنَّاسِ
عَلَيْهِ فَبِعَزَلَهُ، وَعَنْ غُضَيْلٍ قَالَ: لَا تُزَكِّ مَالاً لِلنَّاسِ عَلَيْكَ، وَعَنِ الْحَسَنِ قَالَ:
لِلزَّكَاةِ حَدٌّ مَعْلُومٌ، فَإِذَا جَاءَ ذَلِكَ حَسَبَ مَالِهِ الشَّاهِدِ وَالْكَفَائَةِ، فَيُؤَدِّي عَنْهُ إِلَّا
مَا كَانَ مِنْ دَيْنٍ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَثَارِ^(٢).

١٨/٦٥٤ - (مَالِكٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي ثَمِينَةَ) وَاسْمُهُ كِبْسَانُ (السَّخْتَانِي)
نَسَبَهُ إِلَى السَّخْتَانِ، بِفَتْحِ الْبَاءِ، الْجُلْدُ لِبَيْعٍ أَوْ عَمَلٍ، وَفِي «نَسَبِ الرَّايَةِ»^(٣):
أَنَّ فِيهِ انْقِطَاعاً بَيْنَ أَيُّوبَ وَعُمَرَ، انْتَهَى. (أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ) أَيِ

(١) انظر المجموع الثماني على ما مشى السنن الكبرى للبيهقي (١/١٢٩).

(٢) انظر مصنف ابن أبي شيبة (٨١/٣٢) كتاب الزكاة (٩٧).

(٣) (١/٢٢٤).

في مال قبضة بعض الثروة ظلماً. بأمر يردّه إلى أهله. ويؤخذ زكاته
نما مضى من السنين. ثم غصب بعد ذلك بكتاب. أن لا يؤخذ منه
إلا زكاة واحدة. فإنه كان صمراً.

مكتوباً إلى بعض أهله على الطاهر، ومبني على كلام صاحب «الجمع» أن
المكتوب كان إلى عيمون بن مهران، وكان على خراج الجزيرة وقضاها لعمر بن
عبد العزيز، كما في «تهذيب الحفاظ».

(في مال قبضة بعض الثروة) أي أحده من المالك (ظلماً بأمره) أي بأمر
عمر بن عبد العزيز عمنه (بوره) أي المال المقبوض ظلماً (إلى أهله) وما ذلك
(ويؤخذ) ببناء المجهول أي كـ أيضاً أن يؤخذ (زكاته لما مضى من السنين)
نظراً إلى أنه في ملك صاحبه في هذه الأعوام. وبه قال الشوري وروى
والشافعي، قاله الزرقاني^(١).

(ثم غصب بعد ذلك) أي أرسل بعد الكتاب الأول (بكتاب) آخر. ورجع
عما كتبه أولاً. فكتب في هذا المكتوب الثاني (ألا تؤخذ منه) أي من ذلك
المال (إلا زكاة واحدة) نظراً على أن الزكاة يجب في العين بأن يتمكن من
تميمته. وهذا المال مع من تميمته. فلم يجب فيه إلا زكاة واحدة. وبه قال
مالك والأوزاعي، وقال الليث والكويتون: يستأنف به حولاً، ونقله ابن حبيب
عن مالك، وهو أحد قولي الشافعي، قاله الزرقاني.

ولا بدع عيبك أن قوله: «إلا زكاة واحدة» بلفظ الاستثناء في جميع
النسخ المصرية وأكثر الهدية والسنون والشرح، فما في بعض النسخ الهندية
من سقوط «إلا» سقط من النسخ، قال السمرقند من مذهب عمر بن عبد العزيز
واجاب الزكاة الواحدة (فإنه) أي هذا المال (كان صمراً) بكسر الضاد
المعجمة. أي غائباً عن ربه لا يقدر على أحده.

(١) (١٠٦/٢).

قال ابن عمر ^(١) عن النبي: وقيل: الضبط الذي لا ينزي صاحبه أبخرج أم لا. وهو أصح، وفي «المسند» ^(٢): حدثنا ابن عبد البر: كنت إلى ميمون بن مهران في مقامك كنت في بيت المال أن يردنا على أربابها، وبأخذ منها زكاة حنمها، فنها كنت مالا ضامراً هو الغائب الذي لا يرجو، من «أصبرته» إذا غيبت، فقال بمعنى فاعل - أو فاعل - انتهى.

وأخرج ابن أبي شيبة ^(٣) عن عمر بن ميمون قال: أخذ الوليد بن عبد الملك ما من رجل من أهل الرقة، يقال له: أبو عائشة، عشرين ألفاً، فألقاه في بيت المال، فلما ولي عمر بن عبد العزيز أقاله ولده، فرفعوا إليه المظالم، فكتب إلى ميمون: أن ادفع إليهم ماله، وحد زكاة عامهم هذا، فإنه لو لا أنه كان مالا ضامراً أخذنا عنه زكاة ما مضى. كذا في «الدرية».

وكتب ليحنا الدهلوي في «المسوق» ^(٤): أظهر قولنا الشافعي في الدين الحال على مني. وفي أن فيه الزكاة بالبيع، وفي الضمارة والدين المؤجل. والسمندر ^(٥) أنه يحب فيه إذا وجد بلاسوال كلفه، وقال مالك: عليه زكاة حول واحد، كقول عمر بن عبد العزيز، وعند أبي حنيفة لا تجب في الضمارة. انتهى.

وفي «المصنف» ^(٦) ما حاصه محراباً: الضمارة ما يتخذ ومول. كالمفصول، والصال، والمحمود، وفي ثلاثة أمثال مشهورة: الأولى: نجب الزكاة لجميع الشئب السامية إذا رجع إلى صاحبه. والثاني: لا نجب مطلقاً.

(١) الاستدراك (١٩: ٩٥)

(٢) مجمع خير الآثار (٣: ٢١٦)

(٣) المصنف (٣: ٥٣١)

(٤) (٢٦٨/١١)

والثالث. نجب ثمة واحدة، قال. ومنظور الأول ظهور الملك، ومنظور الثاني تعقل الله، ومنظور الثالث حرف (ل) جذف إذا وجب لجميع الميراث، انتهى. قال الميراثي: "الذين على ضربين. أحدهما: دين على معزوب به باذنه له، فعلى صاحبه زكاته، إلا أنه لا يلزمه إخراجها حتى يقضيه، فيؤدي لها متى روي ذلك من سلفي - رضي الله عنه - وهذا قول الثوري، وأبو ثور، وأصحاب الرأي."

وقال عثمان، وابن عمر، وجماعة، وطائفة، والشافعي، وسائر من بعدهم، والحسن، وميمون بن مهران، والثوري، وقنادة، وحمام بن أبي سليمان، والشافعي، وإسحاق، وأبو عبد الله عليه إخراج الزكاة في الحال وإن لم يقضه - لأنه قدر على أخذه والتصرف فيه، فلزمه إخراج زكاته، كمن يدينه.

وقال عكرمة: ليس في الدين كفاة، وروي ذلك عن عائشة وابن عمر، وروي عن سعيد بن المسيب، وعطاء بن أبي رباح، وعطاء الجرماني، وأبي الزناد: يزكيه إذا قضيه ثمة واحدة، وثنا، أنه دين ثابت في الذمة، فلم يلزمه الإخراج قبل قبضه، كما لو كان على نفسه.

والضرب الثاني: أن يكون على معسر، أو جاحد، أو مساكين به، فقد تجب فيه الزكاة على روايتين، إحداهما: لا يجب، وهو قول قنادة وإسحاق، وأبي ثور، وأهل العراق؛ لأنه غير مندور على الاستدراج به، أشبه بمن المكاتيب، والرواية الثانية: يزكيه إذا قبضه لما مضى، وهو قول الثوري وأبي عبد الله لما روي عن علي - رضي الله عنه - في الدين المقطوع، قال: إن كان صدقاً فليزكها إذا قبضه لما مضى، وروي حماد بن عمار، ورواه أبو عبد الله، والشافعي، فوإن كان الرواية، وفي عمرو بن عبد العزيز، والحداد، والميمون، والأوزاعي، ومالك: يزكيه إذا قبضه لعام واحد، انتهى.

١٦٥٤ - ١٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ حَبِيبَةَ، ...

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: "الْحَكْمُ فِي السَّرِقِ وَتَعْصُوبِ وَتَمْجُودِ وَالْفَصَالِ
وَاحِدٌ، وَفِي الْحَبِيبِ وَرَبَابٍ، إِحْدَاهُمَا لَا وَكَلَهُ يَكْلُهَا الْأَبْرَمُ وَالْمُسْمَرُ،
بِمَنْ عَادَ مَعَهُ ظَالِمًا مُتَعَدًّا، يَمْتَنِعُ بِهِ حَرُوفًا. وَهَذَا قَالَ أَبُو حَبِيبَةَ، وَالْمُسْمَرُ
فِي غَدِيرِ فَوَيْهٍ، وَالثَّانِيَةُ سَبِيحَةُ كَلَامٍ، وَعَلَى ثَلَاثَةِ الرِّبَابِ لَا يَلْزِمُ سَوَاحٍ وَكَانَتْ
مِنْ وَهْدٍ، وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا قُتِبَ زَكَاةُ الْحَرَامِ فَاجِدْ، أَنْتَهَى

وَلَمْ يَرِ فِيهِ بَابُهُ، لَنَا قَوْلُ غَدِيرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ
مُضَاعَفٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: "عَرَبِيٌّ، وَفِي الْبَابَةِ: أَرَادَ أَنَّهُ مَعَ يَتَبَنٍ مُطْلَقًا، وَقَالَ
سَبِيحَةُ، وَفِي هَذَا مَوْفُوعًا وَمَرْجُوعًا إِلَى السَّوِيِّ يَنْفَخُ بَقْلَ الْأَصْحَابِ، كَمَا رَأَيْتُ
الْمُسَوَّدَةَ، وَالْمُحَمَّدِيَّةَ، وَالْمَدَائِحِ، وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ حَبِيبَةَ: وَكَانَ أَبُو حَبِيبَةَ يَتَّبِعُ
سَبِيحَةَ، يَزِيدُ بْنُ حَارِثٍ كَانَ هَاهُنَا يَحْتَمِلُ عَنْ نَحْوِ ثَلَاثِينَ أَعْرَابِيًّا، فَإِذَا
مَضَى الْوَقْتُ الْقَدِيمُ يَزِيدُ فِيهِ رَجُلٌ أَكْبَرُ أَشْيَ عَنْ كُلِّ مَذْهَبٍ، وَغَيْرُ كَثِيرٍ،
وَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ مَسَارَةٍ لَا يَرْتَدُّ، أَنْتَهَى

وَقَالَ الْغَدِيرِيُّ فِي الشَّرْحِ الْمَقْدَرَةِ: وَثَلَاثًا مَا ذَكَرَهُ سَبِيحَةُ ابْنِ الْحَوْذِيِّ فِي الْإِثَارِ
وَالْمُضَاعَفَةِ مِنْ عَمَلِهِ وَابْنِ حَبِيبٍ - لَا زَكَاةَ فِي مَالِ الْمُسَارَةِ، أَنْتَهَى

١٦٥٤/١٤ - (مَالِكٌ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ زَيْدٍ الْقَنْجَرِيِّ، فَإِذَا مَضَى، الْمُسَرِّ
حَبِيبَةُ أَحَدًا - وَهَذَا، ثُمَّ هَذَا، مَهْمَلَةٌ، وَفِيهِ وَفِيهِ الْفَتْحُ، وَفِي "سَبِيحَةِ"
فَاتَرَ، بِمَنْ عَادَ مَعَهُ يَدًا، وَهُوَ عِلْقٌ مِنَ الْمَسَارِ، وَالْمُسَوَّدَةُ تَعْدُ قِيَامَ مَعَهُ
أَشْعَرًا، مَسْبُوبٌ إِلَى حِدَّةٍ، ثُمَّ يَزِيدُ مِنْ عَمَلِهِ فِي حَبِيبَةِ يَزِيدَ الْكَنْدَلِيِّ
سَبِيحَةٍ، قَالَهُ مِنْ رِجَالِ الْمُسْنَدِ، وَغَيْرُ ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، أَنَّهُ ابْنُ أَبِي الْيَسَافَةِ يَرِ
يَزِيدَ.

أَنَّ سَأَلَ السَّلَامُونَ عَنْ بَسَاءٍ عَنْ رَجُلٍ لَهُ مَالٌ وَغَنَاءٌ ذَهَبٌ مِثْلُهُ أَعْلِيَهُ زَكَاةً؟ فَقَالَ لَا.

قَالَ عَائِشَةُ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا فِي النَّبِيِّ، أَنَّ صَاحِبَهُ لَا يَزْكِيهِ حَتَّى يَرْفُخَ. وَإِنْ أَتَاهُ عَمَّا الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ سَبِي ذَوَاتِ عَدَدٍ، ثُمَّ تَصَدَّقَ صَاحِبُهُ، ثُمَّ نَجِبَ عَلَيْهِ إِلَّا زَكَاةً وَاحِدَةً، فَإِنْ قَبِضَ مِنْ شَيْءٍ، لَا نَجِبَ فِيهِ الزَّكَاةَ، فَإِنَّهُ مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، سَوَى الَّذِي هُوَ، نَجِبَ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنَّهُ يَزْكِي
...

(أَنَّ سَأَلَ سَلَامُونَ بِنِ سَارٍ) أَحَدِ أَتَمَّهَا (عَنْ رَجُلٍ لَهُ مَالٌ وَعَلَيْهِ ذَهَبٌ مِثْلُهُ) يَحْتَمِلُ كَانَ لَهُ مَالٌ سَعْدَارُ الدَّيْنِ وَلَا مَالٌ لَهُ زَائِلًا عَنْ مَقْدَارِ الدَّيْنِ (أَعْلِيَهُ زَكَاةً؟) أَيِ زَكَاةٍ هَذَا الصَّالِ الْمُسْتَوْدَعُ بِالْأَمْرِ، وَفِي تَسْجِيعِ الْمَصْرُوفَةِ بِذَوَاتِ تَضْمِينِ بِلَاغًا: زَكَاةً، وَالْمَوْجُودِ أَحَدًا. (فَقَالَ لَا) زَكَاةً عَلَيْهِ، وَبِهِ فَإِنَّ التَّجْمِيدَ، كَمَا تَقَدَّسَتْ أَقْوَامُهُمْ، خِلَافًا لِأَطْفَرِ أَقْوَامِ الشَّامِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(قَالَ عَائِشَةُ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا فِي) مَسْأَلَةِ (الدَّيْنِ) إِنْ كَانَ لِأَحَدٍ (أَنْ صَاحِبُهُ) أَيِ مَالِكِهِ (لَا يَزْكِيهِ حَتَّى يَرْفُخَ) وَإِنْ أَقَامَ أَيِ الصَّالِ الَّذِي هُوَ دَيْنُ (عَمَّا الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ) أَيِ عِنْدَ الْمَدْيُونِ (سَبِي ذَوَاتِ عَدَدٍ) أَيِ إِنْ أَقَامَ عِنْدَهُ عَدَدٌ سَبِي (ثُمَّ قَبِضَ صَاحِبُهُ، ثُمَّ نَجِبَ عَلَيْهِ إِلَّا زَكَاةً وَاحِدَةً) بَلَاغًا عَلَى أَنَّهُ لَوْ رَجِبَ لِكُلِّ سَنَةٍ، فَرَحِمًا أَجْعَلَتْ الزَّكَاةَ، ذَكَرَ حَدَمَ الزَّكَاةِ فِي الدَّيْنِ عِنْدَ الْمَالِكَةِ مُتَبَدِّدًا بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ، ذَكَرْتُ فِي الْفَرْوَحِ كَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ وَغَيْرِهِ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ سَكَمَ الدَّيْنِ إِذَا امْتَدَّ مِنْهُ مَتَرَفًا، فَقَالَ: (إِنْ قَبِضَ) صَاحِبُهُ (أَمَنَهُ) أَيِ الْمَدْيُونِ أَوْ الدَّيْنِ (فَيَسِيلاً لَا نَجِبَ فِيهِ الزَّكَاةُ) أَيِ قَبِضَ مِنْهُ شَيْئًا لَا يَبْلُغُ حُدُودَ التَّصَابِ، وَفُتُوهُ أَشْبَهًا مَوْصُوفٍ، وَجَمَلُهُ إِلَّا نَجِبَ صَفَةً لَهُ، (فَيَلَهُ) إِنْ كَانَ لَهُ) أَيِ الْمَالِكِ (مَالًا) أَوْ (سَوَى الَّذِي قَبِضَ) مِنَ الدَّيْنِ، وَبِكَوْنِ عَدَا الصَّالِ مَا (نَجِبَ فِيهِ الزَّكَاةُ) وَالْحَمْلَةُ صَفَةً لِلْمَالِ (فَيَنْبَغِي يَزْكِي) هَكَذَا، فِي جَمِيعِ النُّسَخِ

قال: فإن كان قد استهلك ما اقتضى أولاً، أو لم يستهلكه، فإن الزكاة واجبة عليك مع ما اقتضى من ذلك، فإذا بلغ ما اقتضى من دينار غداً، أو دنانير درهم، فعليه فيه
لأنه مع انحصار حصه ما كان مستوفى من ذلك.

قال: فإن كان قد استهلك ما اقتضى أولاً ففعله (أو لم يكن يستهلكه) بل هلك نفسه، أم لم يهلك أصلاً بل كان موجوداً، أما على الثاني فلا ريب أنه خصم، وأما على الأول بمعنى إذا هلك بنفسه، فالتسألة خلافية عند المؤلف.

قال الباقى^(١) لو اقتضى عشرة من دينه، فلفظ بأمر من المصدق، ثم خص أخرى، فقال محمد بن الموارز ليس عليه زكاة ما تلف، وقال سحنون: هي «الجموع» سواء تلفت بيده أو بعير منه يركبه، وهو قول من القاسم وأشهب، سحر. قلت: ذكر الخلاف نفسه في أصح.

والصواب المردود في الشرح فكذلك^(٢) على القول الذي فسط. إذ قال: من قص عشرة، ثم عشرة مركبهما منه فقص ثمانية إذ عيت الأولى بعض الثانية، بل ولو تلف المسم. قال الدوقى: سم بمفعول أي حيث قص صاحب، فيه بركبه ولو تلف بعضه في كسائه، خلافاً لابن الموارز، حيث قال: إذا تلف المسم من غير سببه سقطت ركته وسقطت زكاة باقي الذهب إن لم يكن فيه نصاب، وأما إذا تلف سببه فالزكاة لا تسقط، وزاد المصنف بالبره واستظهره ابن رشد، انتهى.

فالزكاة واجبة عليه إذا تم انحصار مع ما اقتضى من دينه أولاً ولو أتلفه (فيما بلغ ما اقتضى) أي بلغ حسنة ما استوفى من الدين، ولو منصرفاً (عشرين ديناراً غداً، أو مائتي درهم) أي مع حدب الذهب أو الفضة (فعليه فيه

(١) زاد في (٢/٦٥٥)

(٢) (٦٥٦/٦)

الزكاة، ثم ما اقتضى بعد ذلك من قليل أو كثير، فعليه الزكاة بحسب ذلك.

الزكاة: إتمام النصاب ثم ما اقتضى، وفي النسخ المصرية: ثم ما اقتضاء (بعد ذلك) أي بعد استيفاء النصاب (من قليل أو كثير، فعليه الزكاة) عند القيس ولا ينظر النصاب بعد ذلك إذا كمل النصاب مرة (بحسب ذلك) أي بحسب ما قصر ولو ديناراً أو درهماً.

وحاصل ذلك كله أن الدين إذا استوفى منفرداً، فلا تجب عليه زكاة حتى يتم النصاب، فإن استوفى في المخرم مثلاً عشرة ديار، ثم في رجب عشرة أخرى، فلا تجب الزكاة إلا في رجب، ولو تلف لعشرة التي استوفى في المحرم إلا أن يكون عند الاستيلاء الأول عده من النصاب مقدماً يجب فيه الزكاة، فتضم هذه عشرة إلى ذلك النصاب ويذكر معه، ثم إذا تم النصاب في رجب، فكما يستوفى بعد ذلك من قليل وكثير، فتجب زكاته عند القبض، ولا ينتظر النصاب بعد ذلك.

وهي «المسوية»^(١) أظهر قولني الشافعي في الدين الحال على ملي، وفي أن فيه الزكاة بالفعل، وفي الخصم والدين المؤجل والمتعد أخذه أن يجب فيه إذا وحّد لأحوال كلها، انتهى.

وعند أبي حنيفة - رضي الله عنه - الدين ثلاثة أنواع: دين فوري كقرض ومال تجارة، فكما قبض أربعمائة درهم يترده درهم، وقيد بأربعين؛ لأن الزكاة لا تجب في الكسور من النصاب الثاني عده ما لم يبلغ أربعين للخرج، فكذلك لا يجب الأداء ما لم يبلغ أربعين للخرج، والثاني دين متوسط وهو بدل مال تغير التجارة، كالسائمة وعبيد الخدمة، فيجب عند قبض مائتين منه، والثالث دين ضعيف وهو بدل غير مال، كهمز ودية وبدل كنانة وجمع، فلا تجب إلا عند قبض مائتين منه مع حلولان التحول عند القبض.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَالْمَنْعَلُ عَنْهُ الَّذِينَ يَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكُونُوا فِيهِمْ مَنْعَلٌ وَلَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ. أَنَّ الْعَرُوسَ لَكُونُ عَنْهُ الرَّجُلُ

ولا خلاف في أن حول النبي القوي هو حول الأهل، واختلعت الروايات عما هي حول الذين اختلصت من بلحق بالدين القوي أو الضعيف، وهذا كله عند الإمام، وعند صاحبه: المدينون شرط سواء تحب زكاتها، ويلزم متى فرض شيء قليلاً أو كثيراً، إلا وهي الزكاة والسعاية في رواية. كنا في السير المختارة^١ وهاتنه

وفي الروايات المجموع^٢، ومن كان له دين أو حق - من مقصود أو مسروق - من صدقات وغيره كنس بيع على علي، أو غيره أدى زكاته إذا قصر لما مضى، انتهى

وأنت خبير بأن الأهل بالأصول قول من فترى من أنديون بالقوة والضعف، فإن ما روت كلها أثبتت سيواسية. فليس القوي نسب بالوديعة، وتقدم أن الزكاة في الودائع لكل سنة إجماعاً، وقد أخرج ابن أبي مبيدة عن من عمر - رضي الله عنهما - قال: زكوا زكاة أموالكم حولاً إلى عرس، وما كان من دين ثقة فزكوه، وإك شاة من من مصونة فلا زكاة فيه حتى يفسده صاحبه

(قال مالك) نزع النصف من عهد من تدل لما قاله أولاً من أن الحال إذا بقي عند المديون عدة سنين، فلا يجب فيه الزكاة إلا لسنة واحدة، فقال: (والدليل) يستأد وغيره من العروس إلى آخره (أهل أن الدين) إذا ما (يجب أموالاً) أي سبي (ثم ينفق) أي يستوفي (فلا يكون فيه إلا زكاة واحدة) أي لسنة واحدة لا لكل السنين، (أن العروس) أي الأمانة (يكون عند الرجل)

(١) ط (١٨٠٣)

(٢) (١٩٦١)

لِلتَّجَارَةِ أَرْبَعًا: أَلَمْ يَبِعْهَا، فَتَبَيَّنَ عَنْهُ لَمْ يَأْتِهَا إِلَّا زَكَاةً وَاحِدَةً،

وَذَكَرَ الْمَرْجِيءَ لِلْأَكْثَرِ، وَالْمَرْءُ الْفَاحِشُ الْمَحْشُورُ وَلَمْ يَأْتِ، لِلتَّجَارَةِ أَرْبَعًا أَيْ
تَحْتَكَرُ عِنْدَ سِتْنِ، أَشْمَ يَبِيعُهَا فَلَيْسَ عَنْهُ عِي فَمَانِهَا إِلَّا زَكَاةً وَاحِدَةً عَنْهُ.

فَمَثَلُ مَنْ يَسْأَلُ لِعِي عَرَضَ الْمَحْشُورِ، وَالْجَمَاعِ بَيْنَهُمَا عَدَمُ الْقُدْرَةِ
عَنِ انْتِمَاءِ، لَكِنِ السُّبُطِ عَلَيْهِ وَهُوَ زَكَاةُ الْمَحْشُورِ أَيْضًا يَخْتَصُّ بِمِلْكِ الْإِمَامِ
مَالُكَ، فَلَا يَرَى بَيْنَ الْمَحْشُورِ وَالْمُدِيرِ، خِلَافًا لِلْجَمْعِ.

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي الْمَقْدَمَاتِ^(١): التَّاجِرُ يَنْقَسِبُ عَلَى قِسْمِ: مُدِيرٍ، وَغَيْرِ
مُدِيرٍ، فَالْمُدِيرُ: الَّذِي يَكْثُرُ بَيْعُهُ وَمُرُورُهُ وَلَا يَنْقَدِرُ أَوْ يَضْطَرُّ أَحْوَالُهُ. هَذَا يَحْمِلُ
نَحْوَهُ شَيْئًا مِنَ السُّبُطِ يَقُومُ فِيهِ مَا عَنْهُ مِنَ الْعَرُوضِ وَيَحْتَسِبُ مَالَهُ مِنَ الدُّيُونِ
الَّتِي يَرْجِي قَبْضَهَا، فَبِرْكَي ذَلِكَ مَا عَنْهُ مِنَ النَّاقِصِ، وَأَمَّا غَيْرُ الْمُدِيرِ: وَهُوَ
الْمَحْشُورُ الَّذِي يَشْتَرِي السُّبُطَ وَيَتَرَبَّصُ بِهَا اتِّفَاقًا، فَهَذَا لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيهِ. شَرَى
مَنْ أَسْلَمَ حَتَّى سَمِعَهَا وَبِئِذَا خَلَّتْ عَنْهُ أَحْوَالُهَا، انْتَبَهَى.

وَقَالَ أَيْضًا فِي الْبَيِّنَاتِ^(٢): إِنْ مَالُكَ - وَضِي إِلَيْهِ عَمَلٌ - قَالُوا: بِنَا بَدَعَ
مُعَرَّضٌ زَكَاةً نَسَبَتْ وَاحِدَةً كَالْحَدَثِ مِنَ الدُّيُونِ، وَذَلِكَ عَنْهُ فِي التَّجَارَةِ الَّتِي
تَنْصَبُّ لَهُ أَوْقَاتٌ شَرَاءَ عَرُوضِهِ، وَأَمَّا الَّذِي لَا يَنْصَبُّ لَهُمْ وَفَتْ مَا يَبِيعُونَهُ وَلَا
يَشْتَرُونَهُ، وَهُمْ الَّذِينَ يَخْصُونَ بِاسْمِ الْمُدِيرِ، فَحُكْمُهُ هَذَا، عِنْدَ مَالِكٍ إِذَا كَانَ
عَمَلُهُمُ الْحَوْلُ مِنْ أَشْءٍ تَجَارَتُهُمْ أَنْ يَقُومَ مَا جَاءَهُ مِنَ الْعَرُوضِ، ثُمَّ يَنْقَسِبُ إِلَى
ذَلِكَ مَا جَاءَهُ مِنَ الْعَيْنِ، وَمَالُهُ مِنَ الدُّيُونِ الَّتِي يَرْجِي فِيهِ أَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ
مِثْلُهُ، وَذَلِكَ بِخِلَافِ قَوْلِهِ فِي دَيْنِ غَيْرِ الْمُدِيرِ، فَإِذَا بَلَغَ مَا اجْتَمَعَ عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ
نَحَابًا أَدَّى زَكَاتَهُ، وَسَرَّاهُ نَصَّ لَهُ فِي عَمَلِهِ شَيْءٌ مِنَ الْعَيْنِ أَوْ نَحْبٍ يَقْرَأُ، فَلَمْ
نَسْبَاهَا أَوْ لَمْ يَنْقَسِبْ، وَهَذِهِ رَوَايَةُ ابْنِ الْحَاجَّيْنِ عَنْ مَالِكٍ.

(٨) ١٢٢٥/١١

(٩) أَخْرَجَ مُدَايَةَ لِمَجْتَمِعِهِ (٢٩٩/١)

وروى ابن القاسم عنه: إذا لم يكن له ناض، وكان يتجر بالعروض لم يكن عليه في العروض شيء، فبهم من لم يشترط وجود الناض عنده، ومنهم من شرطه، والذي شرطه منهم من اعتبر فيه النصاب، ومنهم من لم يعتبر، وقال المرني: زكاة العروض تكون من أعيانها لا من أثمانها، وقال نجمهود، الشافعي وأبو حنيفة وأحمد والثوري والأوزاعي وغيرهم: المعدر وغير المعدر حكمه واحد، وأنه من اشترى عرضاً لشجارته، فعال عليه الحول قومه وزكاه.

وأما مالك فشيء الموع ههنا بالعين، مثلاً تسقط الزكاة رأساً عن المعدر، وهذا هو بأن يكون شرعاً زائداً أشبه منه بأن يكون شرعاً مستتباً من شريح ثابت، ومثل هذا هو الذي يعرضه بانقاسر المرسول، وهو الذي لا يستند إلى أصل منه موصى عليه في الشرح، إلا ما يعقل من المصلحة الشرعية فيه، ومالك يعبر المصالح وإن لم يستند إلى أصول منصوص عليها، انتهى.

قال الموفق^(١): العروض جمع عرض، وهو غير الأثمان من المال، على اختلاف أنواعه من الثبات والحيوان والعقار وسائر الثمانيات، فمن ممت عرضاً للشجرة، فعال عليه حول، وهو نصاب، قومه في أشر الحول، فما بلغ أخرج زكاته، وهو ربع عشر قيمته، ولا نعلم بين أهل العلم خلافاً في اعتبار الحول، والزكاة تجب فيه في كل حوله، وبهذا قال الثوري، والشافعي، وإسحاق، وأبو عبيد، وأصحاب الرأي. وقال مالك: لا يركبه إلا لحول واحد، إلا أن يكون مدبراً، انتهى.

وطاهر الأحامد التي فيها الأسر بالزكاة لما ينفذ فيبيع يشمل المعدر وغيره.

ثم ذكر المصنف التذييل على مسألة الزكاة هي الدين المذكورة قبل، وعلى

(١) «المنها» (٢١٩/٢).

ذلك انه ليس على صاحب الثمن أو المبرور شيء ان يخرج زكاة
ذلك لانه لو تعرض، من ماله مائة، وإنما يخرج زكاة كل شيء
دفع، ولا يخرج الزكاة من شيء غير من، غيره.

مسألة عرض الممكتك المفكوة ثانياً بوجه آخر، فقال (وهذا) أي عدم
وجوب زكاة عليها إلا بعد البيع والبيع، فإنه ليس على صاحب الدين
أو العرض الممكتك، والعرض بالافراد في النسخ الهدية، وبالجمع أي
العروض في المصنوعة، وهكذا في الأتي.

أن يخرج زكاة ذلك الدين أو العرض بالافراد والجمع، لئلا يكون
سواء، كعين عند (وإنما يخرج) بصفة التآييد على إنشاء للمجهول، وفي
المصرية بالذات، فاحتمل بينه للمجهول والمعلوم زكاة كل شيء منه،
ولا يخرج الزكاة، وفي أكثر النسخ المصرون، ولا يخرج زكاة بالتدوير والتكبير
(من شيء عن شيء غيره) فإذا قلنا بوجوب زكاة الدين فكل منه، أو بوجوب
زكاة العرض الممكتك بعد تجارة حال احتكازه، لزم إخراج زكاة شيء من
شيء آخر.

وأوضح منه ما في المدونة^(١) قال: والمذبح على ذلك، أنه ليس
على الرجل في الدين يجب عنه سن، ثم يقضيه، أنه ليس عليه إلا زكاة
بمعه، وفي العروض يتاعده لتجارتها فيمكها سن، ثم يقضيه، أنه ليس
عليه، ولا زكاة واحدة، أنه لو وجب على رب الدين أن يخرج زكاته فليس أن
يقضيه، ثم يجب عليه أن يخرج في صدقة ذلك الدين، إلا ما يقطع به نحن
بأن ذلك على الغرماء، بينهم به إن فطر كان له وإن تلف كان منه، من آخر
أن السنة أن يخرج صدقة كل ماله معه، ولا على رب العرض أن يخرج في
صدقة، إذا غرماء، لأن السنة أن يخرج صدقة كل ماله معه، وإنما قد

رسول الله ﷺ: «الزكاة في الحرث والعمرى ولعاشية»، فليس في العمرى شيء حتى تصبح عيناء انتهى.

وأما خير: أن الأجل الذي سمي عليه، وهو عدم إخراج زكاة شيء آخر مخزنه عما الأئمة، قال العيني^(١): الأصل أن دفع القبول للزكاة حائز عدل، وهو قول محمد، وإليه عند الله، وابن مسعود، وابن عباس، ومعاذ، وطاويوس. وقال النووي: يجوز إخراج العروض في الزكاة إذا كانت بقيمتها، وهو ما ذهب البخاري وإسحاق المرواني عن أحمد، ولو أنشئ عرضاً من ذهب ونقطة، بار أشتبه: بحرته، وقال الفراهوسي: هذا قول يبي في جواز إخراج القيمة في الزكاة.

فإن: وأجمع أصحابنا على أنه لو أعطى فعلة عن ذهب تحراف، وكذا لو أعطى درهماً عن نقعة عند مالك. وقال سحنون: لا يحزنه، وهو وجه للشافعية، وأما ابن حبيب فمع القيمة إذا رآه أحسن للمساكين. وقد ماتك والشافعية لا يحزن. وهو قول داود، انتهى.

وأيضاً المصنف أباح زكاة شيء عن شيء آخر في كالحق المدبر إذا قال: «يؤزّم ما عاء ثم يركيه، كما يقدم قريباً» وبه قال الجمهور في العذب والمحتر مطلقاً.

فتب: شعري كلف به التفریب، وهذا من نظري الفاسر، وإذا فكلام الإمام أرفع من أن تتعد عليه أحد، وسبأني شيء من الكلام على حوار دفع القيمة في زكاة قبل صدقة الخلفاء، وسبأني قريباً أن زكاة العروض عند الجمهور باعتبار مستها، وقال الحرقي في صدقة الفقراء من أعطى بقيمة ثم تحزن.

(١) «مقدمة المجلد» (٦٣٩)

قال الشريفي^(١) قال أبو داود: قيل لأحمد وأنا نسمع: أنطبي دراهم
 معنى في صدقة الفطر، قال: أخاف أن لا يحسنه خلاف ما رسول الله ﷺ،
 وقال أبو طيب: قال أبو أحمد: لا بعضي فيه، قال له: قوم يقولون: عمر بن
 عبد العزيز كان يأخذ بالقيمة، قال: يدعو قول رسول الله ﷺ، ويقولون: كان
 دليلاً قال ابن عمر: تعرض رسول الله ﷺ، الحديث، وقاضيه مذهبه أنه لا
 يحرق بإخراج ثلثة في شيء من تركاته، وقد قال مالك والشافعي، وقال
 الثوري وأبو حنيفة: يجوز، وقد روي ذلك عن عمر بن عبد العزيز والحسن،
 وقد روي عن أحمد عن قوته عن عبد القدر.

قال أبو داود: وسئل أحمد، عن رجل باع مائة مائة، قال: فحرقه، عن
 النافع، قيل له: فحرقه بعد أن يؤمنه؟ قال: إن شاء أخرج ثمنه، وإن شاء أخرج من
 الثمن، وهذا دليل على جواز إخراج القيمة، ووجب قول معاذ لأهل اليمن: أنتم
 بخمسين^(٢) أو ثلثين^(٣)، فلو أنكم علمتم، وأجمع للمباحين بالقيمة^(٤)، وعن
 شيوخ قال: «الناظم معاذ أئمن قال: التوفي عرض ناس، الحديث».

وعمر عطاء، قال: كان عمر بن الخطاب يأخذ العور عن أبي القعدة من
 الدراهم، ولأن المقصود دفع الحاجة، ولا يخاف ذلك بعد إحداء أمر القعانية
 باختلاف عبور الأموال، وأما قول ابن عمر: تعرض رسول الله ﷺ، فذلك
 لعظمه، الحديث، فإذا عدل عن ذلك تركت العلم، وقال أبي كندة: أبي
 كندة: شاء شافه، ومع ورد بيان استحلال ثمنه تعلم: «وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّهُمْ
 مَا شَفَافُهُ».

(١) الشريفي (٢٨٠: ٢٨١)

(٢) قوله: خمسين مائة خمسة أوقية.

(٣) قوله: ثلثين مائة ثلثة أوقية.

(٤) قوله: أجمع للمباحين بالقيمة، من قوله: فطري (٢٨٠: ٢٨١) وأما قوله: أبي كندة: أبي كندة (٢٨٠: ٢٨١)

عن مالك: إذا قرع عتده في الرجل يكون عليه دين، وعنده من العروض ما فيه رقاء لما عليه من الدين، ويكون عتده من الناس سوى ذلك ما نجب فيه الزكاة، فإنه يركي ما بيده من ناهض نجب فيه الزكاة، وإن لم يكن عتده من العروض والنقد إلا رقاء، فلا رقاء عليه، حتى يكون عتده من الناس مضى عن دينه، ما نجب فيه الزكاة، فعتة في زكاته.

(قال يحيى: قال مالك: الأمر) راد في نسخ الهندية بعد ذلك الذي لا اختلاف فيه اعتداه في الرجل يكون عليه دين، وعنده من العروض أي الأمتعة (ما) أي مقدار يكون فيه رقاء لما عليه من الدين، ويكون عتده من الناس أي النقد من الذهب والنقصة (سوى ذلك ما) أي مقدار (نجب فيه الزكاة) ليلوذه انتصاب (فإنه يركي ما بيده من ناهض نجب فيه الزكاة) الجدة حدة الماص.

راد في النسخ الهندية بعد ذلك قال يحيى: قال مالك: (وإذا لم يكن عتده من العروض والنقد إلا رقاء، فلا زكاة عليه) لأنه قال الدين، وما قبل الدين، فلا زكاة فيه عند الجمهور كما تقدم. (حتى يكون عتده من الناس) أي النقد (فصل) أي زيادة من دينه) أي بفضل عتده عن مقابلة الدين (ما نجب فيه الزكاة) أي يكون عتده مضى من الدين بمقدار تجب فيه الزكاة (فعليه أن يركه) أي يركي هذا الفصل.

وحاصله: أن الرجل إذا لم يفضل عتده عن مقابلة الدين بمقدار نجب فيه الزكاة، فلا زكاة عليه، لما تقدم أن الدين يجمع وجوب الزكاة، أما إذا فضل عتده عن مقابلة الدين، فلا يكون عتده مصاب العيب أصلاً، ونسب العروض أيضاً، فأندين يصرف إلى العروض عند الإمام مالك، ويوجب زكاة على العن.

وفي المسألة خلاف الحنيفة، ففي الدر المختار^(١): ولو له ثياب

(٩٩) باب زكاة العروض

صريح الدين لأبهرها قضاء، ولو أجنباً صرف لأقلها زكاة، ولو سادياً حطب، قال: من عابدين، قوله: لو لم يصب إلى آخره، كأن يكون عنده ذراهم ودينار وعروض التجارة وسواهم، يصرف الدين إلى الدراهم والدينارين، ثم إلى العروض ثم إلى السواهم، انتهى.

(٩٩) زكاة العروض

قال الشيخ محمد: (العروض) بفتح العين ويسكن الراء اسم لكل ما تبيل استغن من صنوف الأموال، ويطلق أيضاً على ما قابل الموهبة ويسمى العير، ما قابل النسل في سهام، وبكسرهما محل الموهبة والبيع من الإبل، ونحوه: ما قاله الجوهري، انتهى.

وهذا السعد: جمع عرض، وهو استباح، وكل شيء سرق النسيب، وقال في «المصباح المنير»: ولوا: لبراهم والدينارين عير، وما سواهما عرض، والجمع عروض، كغلس وفلوس، وقال أبو عبيد: العروض الأمتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن، ولا تكون حيواناً ولا مقداراً، انتهى.

قال أبو النعمان^(١): العروض جمع عرض، يستحبون: حطاء الدنيا، وبالسكون: النسخ، وهو هنا أربى، لأن الباب في بيان حكم الأموال التي هي غير النقدين والحيوانات، انتهى.

قال الموفق^(٢): تجب الزكاة في قيمة عروض التجارة في قول أكثر أهل العلم، قال أبو النعمان: أجمع أهل العلم على أن في العروض التي يراد بها التجارة الزكاة إذا حال عليها الحول، وفي ذلك عن عمر وابنه وابن عباس،

(١) «فتح الباري» (٢/١٠٦).

(٢) «المعنى» (٢/٢٨٨).

وهـ فإن المتقياء السبعة، والخدمون، والجارير، والبربر، والميمون من المشركين، وطووس، والسحبي، والكثوي، والأرعي، والشامي، وأبو عبد، وسحاق، وأصحاب الرقي، وحكي عن مالك ودأود: أنه لا زكاة فيها انتهى

قلت: من حكي عن مالك أنه صحيح يكون زكاه له، وإلا فعنه نقله أحد من لم يحكموا خلافة، والموطأ يرد مدونه، وأهل الخروج "الحاكمية" اقتضوا، ونظائر أن المدونة تسبب على الموقوف بالمحكمة. فإن مالكا لم يوجب فيه الزكاة في كل سنة، وحسب علم نعمه إذا حصل مرة واحدة فقط.

قال ابن رشد في البداية، انفقوا على لا زكاة في العروض التي لم يمسها بعد الفخامة، واحتلوا في إيجاب الزكاة بعد أخذ منها للفخامة، فذهب فقهاء الإجماع إلى وجوب ذلك، رجع ذلك أهل الفقهاء انتهى. وفي الجدل عن الشيعة في زكاة التجارة ثابتة بالإجماع، كما نقله ابن السمر وغيره، وأنه بخلاف فيها إلا الفقهاء، فقلنا لا نحب الزكاة في الحبل والبرقيز لا للتجارة ولا لغرضها انتهى

فمنعنا نكتبه أكثره زكاة العروض مطلقاً تماماً عليهما، وقال ابن العربي^(١) الزكاة واحدة في العروض من أرض، وأده

الأول: قوله تعالى: **وَمِمَّا يَنْفَكُ مِنْهُمَا** وهذا عام في كل من عرض اختلاف أعيانه ونوع أسبابه، اختلاف أحواله، فمن أزاله أنه حصه في شيء بحسب المنسل

الثاني: أن عمر من عند العزيز كتب إلى أحد الزكاه من العروض، وألا لا تضل، والوقت الوقت، بعد أن امتناره واستحار. وحكم بذلك، وقضى به على الأمة، فارتفع الخلاف بحكمه.

(١) نيل الأوطار، (٤٢: ٤٢)

(٢) رسالة الجوهري، ٣١، ١١٠٢

الثالث. أن عبد رضى الله عنه - الأعشى قد أخذها منه، وهو صحيح من رواية أسد.

الرابع. أن أبا داود ذكر عن سمرة بن جندب: أن أبا عبد الله قال سألتنا أن نحرج تركاة مما نعدده، ثم قال: وضع فيه خلاف عن أبي بصير، انتهى. قلت: يحدث سمرة هذا الخبر في صحيحه ونسجه، وهي «البدن»^(١) عن «الريفي»^(٢) الحديث سكت عنه أبو داود والمنذرون، قال عبد البحر في «الحكام»^(٣): حيث لم يمسس مشهور، ولا سمع روى عنه إلا جعفر بن سعد، ونسب جعفر من أحمد عليه.

وقال ابن الجمام: معنى المشهورة لا يستلزم التحالة، قال ابن الخطاط في كتابه: «تتعدى عن عبد البحر» فذكر في كتاب الجهاد حديث أمي كنهه علاناً، وسكت عنه من رواية جعفر هذا، فهو صحيح منه، وقال ابن عبد البر وقد ذكر هذه الحديث: رواه أبو داود وغيره بإسناد حسن، انتهى.

قد، البرزالي^(٤) قال: داود لا تركاة في العروص بوجه كان تركاة أو غيرها، تخبر «ليس حتى يسلب في عهد، ولا مرة صدقة» ولم يقل: إلا أنه يعني بوجه النجاسة، وأكذب بأن هذا ينشأ لأصله في الاحتجاج بالظاهر. لأن ما تعالى قال: «فإن من أولهم خذقة» فعلى أنفسهم بغيره من كل مال إلا ما غفر الله أو إصباح، فيؤخذ من كل مال ما عدا العروص والخيل لأنه لا ينسب عليهما ما في غيرها من العروص.

وقد أحسن المحققون على تركه عروص المتعارفة، وإن اختلفوا في الإزالة

(١) انظر: «مبدل»، «خير» (٩: ٢٢)

(٢) «مبدل» (٢١: ١٣٧)

(٣) (٢١: ١٣٧)

والاحتكار، والسحجة لهم ما فقه مالك من عمل لمدينة، وما تقدم من عمل المصريين وحديث سمر، قال الطحاوي: ثبت عن عمر وابنه زكاة عروض التجارة، ولا يخالف لهما من الصحابة، وهذا يشهد أن قول ابن عباس وعائشة: لا زكاة في العروض، إنما هو في عروض الفتية، انتهى.

وفي شرح الإحياء: الأصل في وجوبها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ مَا كَانَ كَيْفِي مَا كُنْتُمْ لَآئِمَّاتٍ﴾^(١) الآية، قال مجاهد: نزلت في التجارة، وروى الحاكم في المستدرک بسنادين صحيحين على شرط الشيخين عن أبي ذر رفعه: في الإبل صدقتها، الحديث. وفيه: وفي البئر صدقتها، وفسره بالثياب المعدة لنبيع عند البازين وعلى السلاح، انتهى.

قال ابن التمام: وتردد ابن دقيق العيد أنه بالياء أو بالزاي، لكن صرح النووي في تهذيب اللغات أنه بالزاي، وأن بعضهم صحفه بالراء وضم الياء، انتهى.

قال الموفق^(٢): روى الدارقطني عن أبي ذر مرفوعاً: في الإبل صدقتها، وفي الثمن صدقتها، وفي البز صدقتها، قاله بالزاي، ولا خلاف في أنها لا تجب في عينه، فثبت أنها في قيمته، وعن أبي عمرو بن حماس عن أبيه قال: أمرني عمر - رضي الله عنه - فقال: أذ زكاة مالك، قلت: ما لي ما إلا جعاب وأدم، قال: قَوْمُهَا ثُمَّ أذ زكاتها، رواه أحمد وأبو عبيد، وهذه قصة يشهر مثلها وثم تذكر فيكون إجمالاً، انتهى.

وسط الكلام على طرق أحاديث الباب والآثار، الزيلعي^(٣) والمحقق في

(١) سورة البقرة: الآية ٢٦٧.

(٢) المعنى (١/٢٤٨).

(٣) انظر: معيار الراية (٢/٢٧٦)، والتلخيص الحبير (٢/٢٧٩).

ثُمَّ قَالَ زَيْدٌ عَلَى جَمَاعَةِ مَعْرٍ، فِي رِمَاكِ الْوَلِيدِ، وَشَيْبَانِكَ، وَنَحْنُ بَيْنَ
عِنْدَ الْحَرِيرَةِ، فَذَكَرَ أَنَّ عَمْرًا كَانَ عِنْدَ الْحَرِيرَةِ كَتَبَ إِلَيْهِ، أَنَّ الظُّفَرَ مِنْ
مَرِّكَ سَيُحْتَسِنُ، فَخَدَّ مَعَهُ ظُهُرَ سِنِّ أُمِّ الْيَعْمُ،
.....

ثُمَّ فِي مَسْمُومٍ حَدِيثٌ وَاحِدٌ، يُؤْفَى فِي إِسْرَارِهِ بَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ، وَفِي
الْمُتَوَسِّطِ: صَنُوفٌ مِنَ الْمَدَنَةِ، بَاتَتْ سَنَةَ ١٠٥ هـ، رَنَّهُ ٨٠ سَنَةً.

(وَكُنَّ زَيْدٌ عَلَى حِوَارِ مَعْرٍ) أَيِ طَائِفَةٍ مِنْ مَعْرٍ بِمَوْضِعٍ مَزْحَضٍ مِنْهُمْ هُوَ
الْوَكَاةُ، قَالَ السَّجْدُ: الْحِوَارُ كَسَحَابٍ، صُلِّقَ التَّمَاثِيلُ، وَفِي زَيْنِ الْوَلِيدِ: بَنَ عِنْدَ
الْمَلِكِ بَنَ مَرْوَدٍ بَنَ الْحَقِيقِ بَنَ الْعَاصِ الْفَرَسِي الْأُمَوِيَّ، وَلِيَّ الْحِلَافَةِ بَعْدَ مَنْ
أَبَى بَعْدَ نَوْبِهِ فِي ثَوْبِ سَنَةِ ٨٦ هـ، كَانَ مِنْ أُنْمَةِ الْحَوَرِ، رَمَعَ ذَلِكَ بِخَدَمِ
الْخَلِيفَةِ وَالْخَفَرَةِ وَحَمَرِ السَّجْدِ الدَّبَوِيِّ، وَنَقَّاهُ الْإِبْهَادَ حَتَّى حَتَبَتْ فِي رِمْنِهِ
فِي مَحَلَّتِ كِبَاغٍ، تَوَلَّى فِي حَقِّ جَمَاعَتِ الْأَحْبَةِ سَنَةَ ٩٦ هـ، رَنَّهُ ٢١ سَنَةً
مِنْ مَارِجِ الْخَلِيفَةِ^(١).

(وَسُلَيْمَانُ) بَنَ عَبْدِ الْمَلِكِ بَنَ مَرْوَانَ أَبُو أَيُّوبَ، كَانَ مِنْ حِوَارِ مَرْوَانَ بَنِي
أُمَيَّةَ، وَبَنَى بَعْدَ مَنْ أَبِيهِ بَعْدَ أَحْبِهِ فِي جَمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةَ ٩٦ هـ، وَوَلَدَ سَنَةَ
١٠٦ هـ، أَتَاهُ الْأَحْبَاءُ الْأَوَّلُ وَفِيهَا وَفُتِحَ فِي رِمْنِهِ عِلَّةُ أَمْصَارِهِ، يَوْمَئِذٍ يَوْمَ
الْجُمُعَةِ عَاشُورَ صَفَرِ سَنَةِ ٩٩ هـ، تَوَعَّمُ بَنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَامِسُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ،
وَبَكَّتْ فِي الْحِلَافَةِ سَبْعِينَ وَخَمْسَةَ أَشْهُرٍ فَمَضَى، لَكِنَّهُ مَلَأَ الْأَرْضَ عَدْلًا وَرَدَّ
الْمُطَاطَبَ.

(فَذَكَرَ) زَيْدٌ أَنَّ عَمْرًا كَانَ عِنْدَ الْحَرِيرَةِ كَتَبَ إِلَيْهِ، أَنَّ الظُّفَرَ مِنْ مَرِّكَ مِنْ
الْمُتَوَسِّطِ لِأَنَّهُ كَانَ عَاشُورَهِمْ، وَهُوَ بِأَحَدِ سِنِّ بَنِي عَمِيهِ، (فَخَدَّ مَعَهُ ظُهُرَ
أُمِّ الْيَعْمُ) أَيِ سِنِّ الْأَمْوَالِ الْقَضَائِرِ، وَمَا خَدَّ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ مِنَ الْأَمْوَالِ الْقَضَائِرِ
وَالْيَابَةِ.

.....

في «الفرق المستشارة»^(١). العاشر من نصيب الإمام على الطريق للمساكين
ليأخذ الصدقات من التجار الممارسين عنده أموالهم «لظاهرة والباطنة» انتهى
مختصراً. قال ابن عديم: قوله «لظاهرة والباطنة» فإن مال الزكاة نوعان:
ظاهر وهو المواتي. وما يدر به التجار على العاشر، وباطن وهو الذهب
والفضة وأموال التجار في مواضعها. ومراعاة هيما بالباطنة ما عدا المواتي.
وأما الباطنة التي في يده لو أمر بها العاشر فلا يأخذ منها، انتهى

قال السرخسي: ثم المثل حين أخرج مال التجارة إلى المداور فقد
احتاج إلى حماية الإمام. فينت له حق الأخذ لأجل الحماية، كما في السواك
بأخذ الإمام لحاجته إلى حمايته. انتهى.

قال ابن القيم^(٢): في العاشر فيده راحة في «المعركة» وهو أن ناس
من التجار من المخصوصين. ولا بد منه. ولأن أخذ من المستأمن والدمي ليس إلا
للمحمية. انتهى. ولأن دليل ظاهر للتحقيق في أن للإمام أخذ ركاه الأموال
الظاهرة كلها، ومباني يار المذهب، في ذلك، في يده أخذ الصدقة ومداورة
القطر (مما يدبرون به) من الإدارة بتقديم المال على الرأه في جميع السلع
المصنوعة، وبعض السلع الهندية والسيمة. وفي أكثر الهبات من الإرادة بتقديم
الرأه وهو تصحيف (من التجارات).

قال ابن أبي شيبة^(٣): قوله: «مما يدبرون به التجارات» يستغنى عن العرضين
وغيرهما. وهو في العروض أظهر. لأن التجارة إنما تدور بها. ووجه آخر أنه
سائر الأموال لا يرعى فيها الإشارة من غيرها. ولا بد من أخذ الزكاة من معين

(١) (٢٨٨/٣٢)

(٢) تاريخ الخلفاء (١/٥٢٦)

(٣) المستدرج (٢/١٢٠)

من كل أربعين ديناراً ديناراً ، فما نقص ، فحساب ذلك ، حتى يبلغ
عشرين ديناراً ، فإن نقص ثلث ديناراً

على كل حال . وقد تعرض في التي تعرف من النقص فيها ، ولا توجد منه
الزكاة ، ولا ما يدر منها من النقص . فبذلك من الزكاة ، وكان لأظهر أنه أراد
بذلك زكاة العروس ، وهذا كتاب أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بذلك إلى
عماله وأصحاب جوازها ، وأخذ زريقه به الناس في زمانه ، وهذا مما يحدث به
في الأمصار . ولم يكر ذلك عليه أحد ، ولا يعم أحد تطلم منه سيئه . والناس
متأخرون في ذلك المؤمن من ثانياً الصحابة وجمهور التابعين من لا يحرص
كثرة ، ثبت أنه جمع ، وخالف داود في ذلك ، انتهى .

(من كل أربعين ديناراً) منصوب على التعبير (ديناراً) منعون لخدمه ، والمعنى
يقوم الأمر لم حده . فبذلك من ثمة كل ما يبلغ أربعين ديناراً ديناراً ، ونقدم
السطح في مسائل الإمام أبي ذكاة تعرض من التفرقة بين التدوير والاحتكام
ولا فرق بينهما عند الجمهور ، من يقوم الكل يزيد في الزكاة

قال الموفق^(١) . يخرج الزكاة من قيمة العروس دون غيرها ، وهذا أحد
قولهم . انتهى . وقال في آخره : هو مخير بين الإخراج من قيمتها ، وبين
الإخراج من غيرها . وهذا قول أبي حنيفة ؛ لأنها مال تجب فيه الزكاة ، فحاز
إخراجها من عينه . كسائر الأموال . ولما أن انصاف معتد بالقيمة . فكانت
الزكاة منها ثلثين في سائر الأموال ، انتهى .

(وما نقص) من ذلك (فحساب ذلك) أي ربع عشر ما يكون . وهو معنى
ما تقدم في موضعه أن ما زاد على عشرين ديناراً ، فحساب ذلك ، (حتى يبلغ)
أي لتعصر أو النصف (عشرين ديناراً) أي أقل نصف (فإن نقصت) (أموال عن
العشرين ديناراً) (ثلث ديناراً) بغيره الثلث في جميع النسخ الهيدية والمصرية ،

فَدَقَّعَهَا وَلَا تَأْخُذْ مِنْهَا شَيْئًا.

وَمَنْ مَرَّ بِكَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ

ولا اختلاف في النسخ هنا، بخلاف ما سيأتي من حكم أهل الذمة (فدقعها ولا تأخذ منها شيئاً) لنقصه عن النصاب، لكن إن نقص عن العشرين أقل من ثلث دينار، فخذ منها وهذا هو الظاهر.

وقال الباجي^(١): ليس فيه دليل على أنه إذا نقصت أقل من ثلث دينار نجب فيها الزكاة؛ لأنه لم يتعرض لثبوتك ولا ذكره، وقد نعلق قوم بهذا، وقالوا: إن مذهب عمر بن عبد العزيز أنها إذا نقصت أقل من ثلث دينار أن الزكاة فيها. وما قالوه غير صحيح. ولا يجب أن يظن هذا به، انتهى.

وقال الزرقاني^(٢): قال ابن القاسم: لم يأخذ مالك بهذا، وقال: لا زكاة في الناقصة ولو قل، إلا مثل الحبة والحبنتين، وقال أبو عمر: اشترطه نقص ثلث دينار رأي واستحسان، فهو يضارع قول مالك فيما مضى: ناقصة بينة النقصان، والأولى ظاهر حديث. «ليس فيما دون خمس أواق صدقة» فما صح أنه دون ذلك قل أو كثر، لا زكاة فيه، انتهى. قلت: وبه قال الجمهور.

قال الشيخ في «المسوى»^(٣): انفقروا على أن العاشر يأخذ ممن مرَّ عليه من المسلمين، من مال التجارة إذا كان قيمته عشرين ديناراً رباع عشرة، انتهى. وقال ابن رشد^(٤): النصاب في العروض على مذهب القائلين به هو النصاب في العين إذ كانت هذه هي قبضة المتلفات ورؤوس الأموال، انتهى. وقد تقدم الكلام على النقص اليسير مفصلاً.

(ومن مر بك من أهل الذمة والذمام العهد، وهما بمعنى العهد

(١) المتن: (١٢١/٢).

(٢) (١٠٨/٢).

(٣) (٢٦٩/١).

(٤) إبداء المجتهد (٢٦٩/١).

فَخُذْ مِمَّا يَدِيرُونَ مِنَ التَّجَارَاتِ، مِنْ كُلِّ عَشْرِينَ دِينَارًا، دِينَارًا...

والأمان والضمان والحرمة والحق، وسمي أهل الذمة لدنولهم في عهد المسلمين، وأمانهم، كذا في «المجمع».

(فخذ مما يدبرون من التجارات من كل عشرين ديناراً ديناراً) ذكر في «المعاشة» عن «المعالي»: بهذا قال أبو حنيفة وأحمد: إنه يؤخذ منه نصف العشر، ومذهب مالك كما في «الرسالة»: أنه يؤخذ من أجرة عشر ثمن ما يبيعونه، وإن اختلفوا في السنة مراراً، وإن حملوا الطعام إلى مكة أو المدينة خاصة، يؤخذ منهم نصف العشر من ثمنه. انتهى.

وقال محمد في «موطئه»^(١): يؤخذ من أهل الذمة مما اختلفوا فيه للتجارة نصف العشر لكل سنة، ومن أهل الحرب إذا دخلوا بأمان العشر، كذلك أمر عمر بن الخطاب زياد بن حنبل وأبي مالك حين بعثهما على عشور الكوفة والبصرة، وهو قول أبي حنيفة، انتهى.

وفي «التعليق المسجدي»^(٢) عن «البيان»: ذهب إلى هذا التفصيل ابن أبي ليلى والشافعي والثوري وأبو عبيد، وقال مالك: يؤخذ من تجار أهل الذمة العشر إذا أخرجوا إلى غير بلادهم مما قل أو كثر. انتهى.

قال القاري في شرح النفاية: الأصل فيه ما في «معجم الطبراني»^(٣) عن ابن سيرين عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: فرض رسول الله ﷺ في أموال المسلمين في كل أربعين درهماً درهم، وفي أموال أهل الذمة في عشرين درهماً درهم^(٤)، وفي أموال من لا ذمة له في كل عشرة دراهم درهم، وقال:

(١) موطأ محمد مع تعليق المسجدي (١٤٤/٦).

(٢) (١٤٤/٢).

(٣) انظر: مجمع الروايات (١٢٨٣).

(٤) كذا في الأصل، انتهى (ش).

لم يسد هذا الحديث إلا محمد بن العلاء، ثم رده دزنج^(١)، وقد رواه أبو يوسف، وسنمه بن علفمة، ويزيد بن إبراهيم، وجريز بن حازم، وعبيد بن الأشعث، والنهشمي، وجماعة، عن ابن سيرين، عن أنس بن مالك: أن عمر بن الخطاب فرض، فذكر الحديث.

وروى محمد بن الحسن في كتاب الآثار^(٢)، أخبرنا أبو حنيفة عن أبي صخرة الدماري عن زبارة بن حدير، قال: بعثي عمر بن الخطاب إلى عين النمر مصدقاً فأمرني أن أخذ من المسلمين في أموالهم إذا اختلفوا بها لتجارة ربع العشر، ومن أموال أهل الذمة نصف العشر، ومن أموال أهل الحرب العشر، وبهذا السند رواه أبو عبيد في كتاب الأموال.

وروى محمد في الآثار^(٣) عن أبي حنيفة عن أنس بن سيرين قال: بعثي أنس بن مالك على الأبله، فأخرج إلي كتاباً من عمر بن الخطاب أخذ من المسلمين من كل أربعين درهماً درهماً، ومن أهل الذمة من كل عشرين درهماً درهماً، ومن لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهماً، ورواه عبد الرزاق في مصنفه^(٤) عن هشام بن حسان^(٥) عن أنس بن سيرين، انتهى. وروى أبو الحسن القندوري في شوح مخفص الكرخي: أن عمر - رضي الله عنه - نصب^(٦) العشار، وقال لهم: أخذوا من المسلم ربع العشر، ومن الذمة نصف العشر، ومن الحرابي العشر، وكذا هذا مسند من الصحابة، فكان إجماعاً سكونياً، انتهى.

(١) كذا في الأصل، والصواب: أخرج، يراى ونود دجيم مصحراً، أمه: محمد بن عمرو، انظر: إيجاب التهذيب (٣٦٩/٩)

(٢) (٦٣) من

(٣) (٤/١٨٨) - (٧٠٧٢)

(٤) في الأصل: حسان، وهو تحريف

(٥) أي ولأهم.

عما نقص، فبحساب ذلك، حتى يبلغ عشرة فنانير.....

قال السرخسي: اتعاضر بأخذ مما يمر به المسلم عليه الزكاة، إذا استجمعت شرائط الوجوب؛ لأن عمر - رضي الله عنه - لما نصب العشر قال لهم: خذوا مما يمر به المسلم مع عشرة، ومما يمر به النذمي نصف العشر، فقبلوا: فكم يأخذ مما يمر به الحرابي؟ قال: كم يأخذون منا؟ فقالوا: العشر، فقال: خذوا منهم العشر.

وفي رواية: خذوا منهم ما يأخذون منا، فقبلوا: فإن لم يعلم كم يأخذون منا؟ فقال: خذوا منهم العشر، وأن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عماله بذلك، وقال: أخبرني به من سمعه من رسول الله ﷺ، ثم الملم حين أخرج مال التجارة يحتاج إلى حماية الإمام، فكذلك نذمي بن أكثر، لأن طمع اللصوص في أموال أهل النذمة أكثر وأبهر، وأما أهل الحرب، فالأخذ منهم بطريق المجازاة، كما أشار إليه عمر - رضي الله عنه -، وإذا لم يعلم كم يأخذون منا؟ فأخذ منهم العشر، لأن حال الحرابي مع نذمي كحال النذمي مع المسلم، انتهى.

(فما نقص فبحساب ذلك، حتى يبلغ عشرة فنانير) قال الشيخ في «المسئول»^(١) قال أحمد بن حنبل بن عبد العزيز: إن تصابه عشرة فنانير، وقال أبو حنيفة: تصابه كنصاب المسلم، كذا في الإيضاح، انتهى.

وتقدم من «ثبائنه» قول مالك: إنه يؤخذ منهم ما قل أو أكثر.

قال الساجي^(٢) يحصل أن يكون هذا احتجافاً منه، وأنه رأى ما دون العشرة لا يؤخذ منه شيء، فإن ذلك من جملة البير الذي يجري مجرى النفع، والذي عليه جمهور الفقهاء أنه يؤخذ مما يحملونه لتجارة قابلاً كان أم كثيراً، انتهى.

(١) (٢٦٩/١).

(٢) «نسخة» (١٢/٢٧).

فإن نقصت ثلث دماء، فدمي أولاً - أخذ منها شيئاً - وأكتب لهم، ماذا أخذ منهم، كذلك إلى مثله من الحقير.

قلت: لكن الجمهور مختلف كما عرفت، وبني النهادة^(١) أن الصاعود من الإمام والذمي زكاة أو ضريبة، فلا بد من النصاب، وحكى البيهقي اختلاف الروايات عندهم في ذلك، يرجع إثبات النصاب، يقال بعدما حكى لاختلاف عن الإمام أحمد: وقد ابن حاتم - يؤخذ عشر الخريفي - ونصف عشر الذمي مما نزل أو شتر، لأن عمر - رضي الله عنه - قال: أخذ من كل عشرين درهماً درهماً، وما، أنه عشره، نصف عشر، وجب ما شرع، واعتبر له نصاب، ولأنه جز ينفذ بالحول، واعتبر له النصاب كالزكاة، وأما قول عمر - رضي الله عنه - فالمراد به - والله أعلم - بيان قدر الصاعود، انتهى

(فإن نقصت ثلث دينار) هكذا يتراد الثلث في جميع النسخ العصرية من المتن والشروح، ويوقع في أكثر النسخ الهدية بهذا ثلثاً ديناراً وثنية الثلث، وهو تحريف، على الظاهر الخدعها ولا تأخذ منها شيئاً، وتقدم الكلام على ذلك أن كتب لهم بما تأخذ منهم كتاباً، راءة (إلى مائة من الحول) هذا نص في أن يكون هذا راءة لهم مما أخذ، وبنياً من أن يؤخذ منهم شيء آخر، إلى انقضاء الحول، وبه قال أبو حنيفة والشافعي: لا يؤخذ عليهم في العام الواحد إلا مرة، قاله الزرغاني، كما سأتى فيبل عشور أهل الدمنة، وسيأتى به: أن في مذهب الحنفية في ذلك تعصلاً.

قال الساجي^(٢): والذي عليه مالك وأصحابه أنه يؤخذ منهم في كل مرة يأتون نحرأ إلى غير أنفسهم، وإن كان ذلك مرة في عام واحد، فلا تكن لهم مرات إلى الحول، انتهى.

وقال أبو عمر^(٣): سمعت عمر بن عبد العزيز طريق عمر بن الخطاب، مرة

(١) (المعنى: ١٢٢/٢)

(٢) انظر: (١١٠٢/٩١، ١٠٢/١٠٢).

قال مالك: الأمر عندنا بدار من العروض للشجارات، أن
الرجل إذا صدق ماله، ثم اشترى به

كتب إلى عامل قلعة: غنم من المسلمين من كل أربعين درهماً درهماً، ثم اكتب
له براءة إلى السنة. وغنم من التاجر المعاهد من كل عشرين درهماً درهماً.
وليس في كتاب ابن الخطاب أن يكتب لدمي ما يؤخذ منه كتاب إلى المحول.
وهو دليل مالك، أنه يؤخذ منه كلما نحر من ملته إلى غير ملته، قاله الزرقاني.

قلت: أثر عمر بن عبد العزيز نص في الثياب، وخاية ما في أثر عمر بن
الخطاب - رضي الله عنه - أنه ساكت عنه لا أنه مبيع فلتكرار، بل الظاهر أنه
اكتفى بأول الكلام لاجرم، على أنه قد روي عن عمر - رضي الله عنه - عدة
طرق؛ أنه قال بالعشر مرة في السنة.

فقد أخرج ابن أبي شيبة^(١) عن زياد بن حذير، قال: استعملني عمر -
رضي الله عنه - على الحارث، فكنت أحضر من أقبيل وأدم، فخرج إليهم رجل -
فأعطيه، فكتب إلي: لا تعشر إلا مرة واحدة، يعني في السنة بهذا العموم
يتناول ثوبي والملم.

وأصرح منه ما أخرجه عن إبراهيم، قال: جاء بصرائي إلى عمرو، فقال:
إن عاتك عشر في السنة برئيت، فقال: من أنت؟ فقال: أما الشيخ النصراني،
فقال له عمرو: وأنا الشيخ الحنيف، فكتب إلي عاتك أن لا تعشر في السنة إلا
مرة.

أقال مالك: الأمر عندنا فيما يدار من العروض للشجارات، أن الرجل إذا
صدق ماله تشديد الدال، أي أعطى صدقة وزاد، قال أبو عبد: يقال: صدق
وتصدق، قال تعالى: ﴿لَا تَكُن مِّنَ الْكَافِرِينَ﴾^(٢) الآية (ثم اشترى به) أي بماله

(١) رواه ابن أبي شيبة (١٨٩/٢).

(٢) سورة الشورى الآية (٢٤).

حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، ثُمَّ يَبِيعُهَا: أَنْ عَلَيْهِ فِيهَا الزَّكَاةُ حِينَ يَبِيعُهَا. إِذَا بَاعَ ثَمَنُهَا مَا يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَنَظَرْنَا ذَلِكَ مِثْلَ الْخَصَادِ بِخَصْدَةِ الرَّجُلِ مِنْ أَرْضِهِ، وَلَا مِثْلَ الْخَصَادِ

قَالَ مَالِكٌ: وَمَا كَانَ مِنْ مَالٍ عِنْدَ رَجُلٍ يُدِيرُهُ لِلتَّجَارَةِ، وَلَا يَنْصُ لِمُصَاحِبِهِ مِنْ شَيْءٍ تَجِبُ عَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنَّهُ.....

وَلَا يَبِيعُهَا (حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ ثُمَّ يَبِيعُهَا) بَعْدَ حَوْلَانِ الْحَوْلَ مَعْدَةَ بَسِيرَةٍ أَوْ كَثِيرَةٍ.

(لَنْ عَلَيْهِ فِيهَا الزَّكَاةُ حِينَ يَبِيعُهَا) لِأَنَّهُ مُحْتَكِرٌ، وَزَكَاتُهُ عَلَى السَّحْبِ عِنْدَ مَالِكٍ، خِلَافًا لِلْمَشْهُورِ إِذْ قَالُوا يُفْرَقُ فِي كُلِّ سَنَةٍ وَيُؤَذَى زَكَاتُهُ، (إِذَا بَاعَ ثَمَنُهَا) مَقْدَارُ (مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ) لِأَنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَى أَقْلٍ مِنَ النِّصَابِ، (وَلَيْسَ ذَلِكَ) أَيُّ شُرَاءِ الْحَبِيبِ وَالنَّمَارِ (مِثْلَ الْخَصَادِ) بِكُسْرِ الْحَاءِ وَتَنْحِيهِ (بِخَصْدَةِ) بِكُسْرِ الْخَصَادِ وَضَمِّهَا (الرَّجُلِ مِنْ أَرْضِهِ) وَأَصْلُ الْخَصْدِ قَطْعُ الرَّعْرِ، وَزَمِنَ الْخَصَادُ وَالْخَصَادُ، كَقَوْلِكَ: زَمِنَ الْجِدَادُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا نُلَوِّا حَقَّهُ يَوْمَ حَسَكَاوَةٍ﴾^(١) (وَلَا مِثْلَ الْجِدَادِ) بِجَيْمٍ وَدَالَيْنِ مُهْمَلَتَيْنِ، قَطْعُ النَّمَارِ مِنْ أَصُولِهَا كَالْفَخْلِ.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الَّذِي اشْتَرَى مِنَ الْحَبِيبِ وَالنَّمَارِ لِلتَّجَارَةِ، لَا يَجِبُ فِيهِمَا الزَّكَاةُ عِنْدَ الْأَخْذِ مَعًا بَلْ بَعْدَ الْحَوْلِ، كَأَمْوَالِ التَّجَارَةِ، بِخِلَافِ الْمُشْرِ بِنِهَا يَحْرَجُهُ الْأَرْضُ، لِذَلِكَ يَجِبُ بِمَعْرِدِ الْخَصَادِ وَالنَّطْعِ، وَلَا يَنْتَظَرُ فِيهِ الْحَوْلُ.

(قَالَ مَالِكٌ: وَمَا كَانَ مِنْ مَالٍ عِنْدَ رَجُلٍ يُدِيرُهُ لِلتَّجَارَةِ وَلَا يَنْصُ) بِكُسْرِ النُّونِ أَيُّ يَحْمِلُ (لِلْمُصَاحِبِ) أَيُّ مَالِكِهِ (مِنْ شَيْءٍ تَجِبُ عَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ) مِثْلَ يَكْتَرُ بَيْعِهِ، فَكُلُّ مَا يَبِيعُ مُشْتَرِي بَيْعِهِ، وَيَشْتَرِي بِالثَّمَنِ مَالًا آخَرَ تَوَلَّيْتُهُ، وَلَا يَنْتَظَرُ سَرَقَ نِفَاقَ بَيْعٍ فِيهِ، وَلَا سَرَقَ كَسَادَ بِشْتَرِي فِيهِ، وَهَذَا هُوَ الْمَنْشِيُّ يَقَالُ لَهُ:

(١) سُوْرَةُ الْأَنْعَامِ: آيَاتُهُ ٢٢٦.

وأما عمن قبلة العروص إلى النفلين، الذي أقاده الإمام مالك في هذا القول. فقال الموفق^(١): إن عروص الشحارة نظم إلى كل واحد من الذهب والفضة، ويكمل به نصابه. لا نعلم فيه اختلافاً، قال الخطابي: لا أعلم عامتهم احتلوا به، ذلك لأن الزكاة إنما تجب في قيمتها، فتقوم بكل واحد منهما، فنظم إلى كل واحد منهما، ولو كان له ذهب وفضة وعروص، رجب ضم الجميع بعضه إلى بعض في تكميل النصاب، لأن العروص مضموم إلى كل واحد منهما، فيجب ضمهما إليه وجمع الثلاثة.

فأما إن كان له من كل واحد من الذهب والفضة ما لا يبلغ نصاباً بمفرده، أو كان به صاكت من أحدهما وأقل من نصاب من الآخر، فقد توقف أحمد عن ضم أحدهما إلى الآخر في رواية الأثرم وجماعة، وقطع في رواية حنبل، أنه لا زكاة عليه حتى يبلغ كل واحد منهما نصاباً.

وذكر الخرمي في روايتهما: أحدهما: لا يضم، وهو قول ابن أبي أبله، والحسن بن صالح، وشريك، والشافعي، وأبي عبيد، وأبي ثور، لقوله يضم ليس فيما دون خمس أواق صفة، ولأنهما مالاان يختلف نصابهما فلا يضم كاختصاص الثانية.

والثانية: يضم أحدهما إلى الآخر في تكميل النصاب، وهو قول الحسن، ونفاذ، ومالك، والأوزاعي، وشوري، وأصحاب الرأي؛ لأن أحدهما يضم إلى ما يضم إليه الآخر، فيضم إلى الآخر، كأشواغ الحسن، ولأن نصابهما واحد، والأصول فيهما متحدة، فإنها قيم لثمنات، وأوروش الثياب، وثمن الباعثات، والحديث مخصوص بعروض التجارة، فإذا قلنا بالضم، فإن أحدهما يضم إلى الآخر بالأجزاء، وهو قول مالك وأبي يوسف ومحمد والأوزاعي.

(١) انظر المعجم (٦١٠ - ٦١٦).

طهرها، وذلك أمر قريب، هو شيء غصته إيلاء أو رجاء في يوم أو أرضه، وقال الراغب: هو جعل المال بعينه على بعض وجهه، وأصله من كثره المثل في الوعاء، انتهى.

وقال النجاشي^(١): وفي «الصحاح» نكز اسم للمال المستفود، وقال الفرطبي: أصله نكس والجس، ولا يخفى ما ذهب والنفس، ألا يرى إلى قوله **يَتَجَرَّ**، ألا أخبركم بخبر ما يكثره العرب، امرأة الصالحة، أي بنفسه لنفسه وبجمعه، انتهى.

وعرض المصنف بيان مصدر النكز الذي ورد في الشرع بجمعه والنوع، انتهى في آيات والأحاديث، قال ابن حجر رحمه الله: **هُوَ الَّذِي يَنْكَرُكَ اللَّهُكَ وَالْعَصَا وَلَا يُمْرُغُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُتَّبِعُكُمْ بِمَا يَأْتِي إِلَيْكُمْ، إِلَى قَوْلِهِ: هُوَ قَوْلُهُ: نَكْرُوكُ**^(٢)، واختلفوا في تفسير الآية، فقل: كان هذا في بيده الإسلام، ثم جعل الله الزكاة طهارة.

قال النووي^(٣): جعل هذا النكز المذكور من أهل اللغة، نكس الآية مسوخة، وقيل: نزلت في أهل الكتاب، روى البخاري عن أبي ذر: كنت بالشام فاحتفت لنا ومعاوية في الآية، قال معاوية: نزلت في أهل الكتاب، الحديث، يعني: أن ما رآه من آية آلاف، فهو كبير، وإن أدب، زكاته، وقيل: هو ما فضل عن الحاجة، حكاهما النووي، وقيل: نزلت في اليهود كما صنف **يَتَجَرَّ**، وقيل: ليس له قرابة لا يصلهم، قاله الزرقاني^(٤).

(١) عمدة القاري: ١/٢٤١

(٢) سورة التوبة: الآية ٣٤، ٣٥

(٣) شرح مسلم للنسائي: ١/١٦٤

(٤) شرح فروع الزكاة: ١/١١٠

٢١/٦٥٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَالِكٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ:
أَنَّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَنَحْوَهُ يَقُولُونَ:

وقال الحافظ في «الفتح»^(١): قال ابن عبد البر: وردت عن أبي ذر آثار كثيرة تدل على أنه كان يذهب إلى أن كل ما من محمود يفضل عن الفوت وسداد العيش، فهو كمن يذم ذاعلته، وأن أية التوعد تركت في ذلك، وخالفه جمهور الصحابة ومن بعدهم، وحملوا التوعد على منعي الزكاة. وأصح ما تمسكوا حديث طلحة وغيره في فضا الأعرابي: هل علمت عمره؟ قال: لا إلا أن نفعي^(٢) انتهى.

قال السوي: انفتح أهل المنوى على هذا القول، وهو الصحيح، لقوله يتفق: أما من صاحب كنز لا يؤتي زكاته، تحديث، وفي الحديث الأسر: «من كان عنده مال لم يؤد زكاته مثي له شعاعاً أفرغ»، وفي آخره: «أنا كركم»، انتهى.

قال التميمي في «المسوى»^(٣): هو الصحيح، فمعنى «لا ينفق» لا ينفقون به الفخر الذي أوجبه الله تعالى، ومعنى «لا ينفق» لا ينفقون به منع الزكاة المقروضة، انتهى.

قال ابن رشد: ما لا تجب به الزكاة لا يسمى كنزاً؛ لأنه مغير عن، فما أخرجت زكاته كذلك، لأنه عفي بإخراج الواجب به فلا يسمى كنزاً، قال أبو عمر^(٤): لا أعلم خلاف في نفسه الكثير فذلك، إلا ما روي عن علي وأبي ذر والضحاك وقوم من أهل الزهد، قاله الزرقاني.

٢١/٦٥٧ - (مالك، عن عبد الله بن دينار) التميمي مولى ابن عمر (أنه قال: سمعت عبد الله بن عمر وهو سأل) من المتجهول من المصارف في جميع

(١) «فتح الباري» (٣: ٢٧٣).

(٢) (١: ٢٥٦).

(٣) «الاستبصار» (٩: ٢٢٦).

عن أكثر مما هو^١ فقال: هو المال الذي لا تؤدى منه الزكاة.

٢٢/٦٥٩ وحققني عن عابدين، عن عبد الله بن دينار، عن
أبي صالح السمان، عن أبي هريرة؛ أنه كان يقول:

الشيء المصبر، ويلفظ: وهو مثل: بيا، لم يجهل من انحصار في جميع
الشيء الهندية (عن لكنا) أي معصية في الآية المذكورة (ما هو) فقال: هو
المال الذي لا يؤدى منه (الزكاة) هذا أي مكانه وليس بكثرة.

وقد أخرج الطبراني والبيهقي وابن مردويه بطريقين عن ابن عمر مرفوعاً،
قال: أتبعني ليس به خوف، والمشهور وضعه، قال ابن عبد البر: ويشهد له
حديث أبي هريرة مرفوعاً، إذا أتيت زكاة مالك، فقد غلبت ما علمت،
أخرجها الثرمذي، وقال: حسن غريب، وصححه الحاكم.

والذي دونه^٢ عن أبي سمينة: كتبت المسألة أوصافاً من ذهب فكتب بها
رسول الله، أكثره فقال: هذا مع أن تؤدى زكاة وهي ليس بكثرة، صححه
الحاكم وابن القطان، وقال ابن عبد البر^٣: من سده مقال، وقال الحارثي:
سده حيث، وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس: مما أدى مكانه وليس بكثرة،
وغير ذلك من الآثار.

٢٢/٦٥٩ - (المالك)، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح السمان (ذكرنا
(عن أبي هريرة؛ أنه كان يقول) موقوف، ورواه عبد الرحمن بن عبد الله بن
دينار عن أبيه، أخرجه البيهقي، ونايحه زبد بن أسلم عن أبي صالح عنه
البحاري، وسهيل بن أبي صالح عن أبيه عند مسلم، والقعقاع بن حكيم عن
أبي صالح عبد السامي، وحديثهم عبد العزيز بن أبي - سلمة، ورواه عن
عبد الله بن دينار عن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن فسي ^٤ أخرجه
السنني ورواه.

(١) رواه أبو داود (٤١/٦٩).

(٢) انظر: المخرج الزكاة (١٠٠/١١).

من ثمان عنده مائاً فلم يؤد زكاته، مثل له، يوم القيامة، شجاعاً أقرع، له زبيبتان،
.....

لكن قال ابن عبد البر^(١): رواية عبد العزيز خطأ، يَرَى في الإسناد، لأنه لو كان عند ابن دينار عن ابن عمر ما رواه عن أبي صالح أصلاً.

قال الحافظ^(٢): وفي هذا التعليل نظر، وما المانع أن له فيه شخصين؟ نعم، الذي على طريقة أهل الحديث أن رواية عبد العزيز شاذة، لأنه سلك طريق الجادة، ومن عدل عنها دل على مزيد حفظه. انتهى

قال المعيني^(٣): وفي الباب عند الترمذي من حديث ابن مسعود عنه. وقال: سمى صحيح، وعند مسلم وغيره من حديث أبي الزبير عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: لما من صاحب إبل؛ الحديث. فمن كان عنده مال لم يؤد زكاته، ونحط البخاري: «أمر الله مالاً فلم يؤد زكاته».

(مثلاً يضم النسيم وتشديد المثلثة، مبنياً للمفعول أي صَوَّرُ وجعل (له يوم القيامة شجاعاً) بضم الشين ويكسر، منصوب على أنه مفعول ثانٍ لمثل. والتضمير فيه يرجع إلى مائاً. وقد غاب عن المفعول الأول.

وقال الطيبي: نصب تجديده مجرى المفعول الثاني، وضمن أمثلة معنى التصيير، أي صير حاله على صورة شجاع. وقال اللميعي: نصب على الحال، وقال ابن قرقول: وما نرفع ضبطناه، وهي رواية الصراشمي في المعطاة، قاله المعيني^(٤): وهو الحق المذكور. وقيل: الذي بعدم على ذبه وبواب الفارس والراجل، ورشد بنغت وجه الفارس، تكون في البخاري.

(أقرع) وهو ما برأته بياض، وكلما كثر شمه أبيض وأشد (له زبيبتان)

(١) انظر: الاستدكار ٩/ ٤١٣.

(٢) فتح الباري ٣/ ٢٦٩.

(٣) مسند البخاري ٦/ ٣٤٦.

(٤) مسند البخاري ٦/ ٣٤٦.

يُغْتَبَى حَتَّى يَمُوتَ، يَقُولُ: أَمَا كُنْتُ لَكَ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ: هَذَا الْحَدِيثُ وَرَوَاهُ ابْنُ الْمَوَظَّافِ.

رَوَاهُ مَرْجُوهُ، مَوْصُولًا، أَخْبَارِي فِي: ٢٤ - كِتَابُ التَّوْبَةِ، ٣ - بَابُ بَيْتِ مَارِجِ التُّوبَةِ.

(١١٦) بَابُ صَدَقَةِ الْعَاشِيَةِ

يُفْتَحُ الرِّايَةُ وَمُوحَّدَتِيْزُ هَدَى مَرْسُورُ الْفُلَانِ فِي الْخَدَقَيْنِ، يَقَالُ: تَكَلَّمَ فُلَانٌ حَتَّى رَأَتْ شِدَّةً أَوْ حَرَجَ تَزِيدَ مِنْهَا، وَقِيلَ: هُمَا التَّلَكُّنَاتُ السَّرْعَانِ وَأَنْ عَرَفَ عَشِيَّةً، وَهِيَ عَلَامَةُ الْمَذَكْرِ الْحَدِيثِي، وَقِيلَ: يَفْطَنُ الْكَاشِفَانِ دَهْ، وَقِيلَ: هُمَا فِي حَنْفَةٍ، وَقِيلَ: لِحْصَانٌ عَنِ رَأْسِهِ مِثْلُ الْخُرْنِ، وَقِيلَ: تَامَنَ خُرْمَانٌ، مِنْ فَيْدٍ

(يُغْتَلَبُ حَتَّى يَمُوتَ) وَهِيَ «الْمُسْتَكَاة» مِنْ «السَّحَابِيَّةِ» يُفْتَرِقُهُ يَوْمَ الْفَصَالِ ثُمَّ يَأْخُذُ بِهَيْبَتِهِ أَوْ شِدْقِهِ (يُفْطَنُ) أَمَا كُنْتُ لَكَ وَفِيهِ هَذَا التَّوَلُّوْلُ وَبَادَةُ الْحَصْرِ أَوْ «الْعَاشِيَةِ» وَدُعَايُ رَوَايَةِ السَّحَابِيَّةِ ثُمَّ تَلَا: ﴿وَلَا يَخْشَى الْيَوْمَ مَبْجُودٌ﴾ الْآيَةَ. وَتَلَاوَهُ يَلْزَمُ كُنْتُ عَلَى أَنَّهَا بَزَلَتْ فِي سَنَعِي الْفَرَاغَةِ، لَا تَدْعِي بَيْنَ مَدَا وَبَيْنَ رَوَايَةِ مُسْلِمٍ مَرْصُوعًا، أَمَّا مَنْ صَاحَبَ ذَنْبًا وَلَا عَصَا لَا يَزِيدُ مِنْهَا حَنْفًا، إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَبَعَتْهُ نَارُ صَدُوحٍ مِنْ نَارِهِ، وَأَحْمِي عَلَيْهَا فِي نَارِ حَيْسَمٍ، مَنكُورٌ بِهَا حَبِيبَتُهُ وَصَبِيهِ وَمُطَهَّرُهُ، ذَلِكَ بِعَشَائِهِ، يَجْمَعُ لَهُ الْأَسْرَارَ

فَحَدَّثَ الْبَابُ بِوَأَفْزُ قَوْمِهِ تَعَالَى ﴿سَيَقُولُونَ مَا نَعْلَمُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، وَرَوَايَةِ مُسْلِمٍ تَوَافَقِي: أَيْ: ﴿فَنُنَكِّرُكَ بِهَا سَاهِقَةً وَجُودَةً وَمُطَهَّرَةً﴾ الْآيَةَ

(١١٦) صَدَقَةُ الْعَاشِيَةِ

نَفَعَ عَلَى الْإِسْ وَالْعَشَةِ، وَالْأَحْبَرُ أَكْثَرُ، كَمَا فِي «السَّحَابِيَّةِ» أَوْ يُطْلَقُ

٦٥٩/٢٣ - حَقَّقْنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَرَأَ كِتَابَ عُمَرَ بْنِ
الْحَطَّابِ فِي الزَّكَاةِ.

عَنِ الْعَنْمِ أَكْثَرُ، وَفِي لِسَانِ الْعَرَبِ: الْمُسْتَعْمَرُ: النَّمَاءُ، وَمِنْهُ قِيلَ: الْمَسَامِيَةُ،
رَكْلٌ مَا يَكُونُ سَاعِمَةً لِلشَّلِّ وَالنَّفْثَةِ مِنْ إِبِلٍ وَشَاءٍ وَيَقَرُّ فِيهَا مَائِيَّةٌ، وَأَصْلُ
الْمَاءِ الْمَاءُ وَالْكَثْرَةُ وَالْتِمَاسُ، وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: الْعَامِيَّةُ لَكُونُ مِنَ الْإِبِلِ
وَالْعَنْمِ، أَنْتَهَى.

قَالَ ابْنُ رَشْدٍ^(١): أَمَّا مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنَ الْأَحْوَالِ، فَأَمَّا تَمَتُّوا
مِنْهَا عَلَى أَشْيَاءَ، وَاحْتَفَلُوا فِي أَشْيَاءَ، أَمَّا مَا انْفَقُوا عَلَيْهِ، فَثَلَاثَةُ أَصْنَافٍ:
مِنَ الْحَيَوَانَاتِ: الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْعَنْمُ، وَأَمَّا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ، فَصَفَةٌ
مَا اخْتَلَفُوا فِي بَوْعِهِ، وَمِنْهَا مَا اخْتَلَفُوا فِي حَبْثِهِ، أَمَّا الْأَوَّلُ: فَالْخَيْلُ، قَالُوا
الْجَمْعُ رُحْلٌ لَا زَكَاةَ فِيهِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا كَانَتْ سَاعِمَةً، وَقَصَدَ بِهَا
الزَّلُّ لَنْ يَكُنْ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَأَمَّا الثَّانِي: فَهِيَ الثَّانِيَّةُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْعَنْمِ مِنْ
غَيْرِ الثَّانِيَّةِ مِنْهَا، فَإِنْ قَوْمًا أَوْجَبُوا الزَّكَاةَ فِيهَا مطلقاً، وَهِيَ قَالُوا لَيْسَ
بِمَالِكٍ، وَقَالَ سَائِرُ مَنْهَا: الْأَصْنَافُ: لَا زَكَاةَ فِي غَيْرِ الثَّانِيَّةِ مِنْهَا، أَنْتَهَى
مُلْحَقاً.

٦٥٩/٢٣ - (مَالِكٌ، أَنَّهُ قَرَأَ كِتَابَ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ فِي الزَّكَاةِ) التِّرْمِذِيُّ
عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ وَطَرِيقُ سَلِيمَانَ بْنِ
حُسَيْنٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ إِبْنِ عُمَرَ قَالَ: كَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كِتَابَ
الزَّكَاةِ، فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَى عَمَلِهِ، وَفَرَّغَ بِسَيِّئِهِ حَتَّى قَبَضَ، فَعَمِلَ بِهِ أَبُو ذَرٍّ
حَتَّى قَبَضَ، ثُمَّ عَمِلَ بِهِ عُمَرُ حَتَّى قَبَضَ، فَلَذَكَرَهُ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ

(١) مُبْدِئَةُ الْمُجْتَهِدِ (٢٤١/٦).

(٢) الْمُسْتَدْرَكُ (٣٩١/١) بِإِخْرَاجِ التِّرْمِذِيِّ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ (٢٩١)، وَأَبُو دَاوُدَ
(١٥٦٨).

والدخيرة، ثم آتت وثلاث في فيه فوائد، والأصح عندها، وثالثها بالتصانيف دون التوقيف، وقال الترمذي في كتبه المتقدمة: يتعلق بالتجميع.

وقال في «مغني الحافظ»^(١): يتعلق بالتصانيف دون التوقيف عند أصحابنا، ومعهذا إذا كان عند أكثر من الفريضة، متى أن يكون عند ثلاثين من الأهل، فالزكاة تسد خمس عشرة وعشرين، دون الخمسة المائة غلباء على هذا لو دعت الزكاة عنها، وثبتت الحسب المائة قبل الشكر من أدتها، وقلنا: إن ثلث التصانيف قبل الثمن يسقط الزكاة، لم يسقط منها شيء، لأن الثمن لم يتعلق بالزكاة به، وإن ثلث منها عند سقط من الزكاة خمسها، لأن الاعتبار خلف جزء من التصانيف، وأما من قال: لا تأثير لثالث التصانيف في إسقاط الزكاة، فلا فائدة في الخلاف منه في هذه المسألة انتهى.

ونعم بما سبب أنه اختص فيه الخمسة أيضاً، فقال سعيد وروى أن الزكاة في التصانيف والعموم معاً، وروى الشيخان أبو حنيفة وأبو يوسف: الزكاة في التصانيف والعموم معاً، وأثر الخلاف يظهر فيسبب تلك تسعة من الأهل بعد الحد منها أربعة، لم يسقط شيء على الثاني، وعلى الأول، يسقط أربع أضعاف شاة، فإنه ابن عديس.

واسد الشيوخ يرويه في حديث عمرو بن حزم، وليس في الزيادة شيء حتى تكون عشرة، وكذلك العيني في «البناءة» على هذه الزيادة، قال الحافظ في «الترغيب»: لم اجد، وقد ذكره أبو إسحاق الشيرازي في «المهذب» وأبو يعلى أخيراً في كتبه.

وقد يأنس له بحديث محمد بن عبد الرحمن الأحمري، أنه في كتاب

التي يجزئ في الصدقات أن الإبل إذا زادت على عشرين ومائة، فليس فيها
زكاة أحسن شيء. أخرجه أبو عبيد، انتهى

رواه القاري في الشرح المتعاقب، ولها قولته في الآية: وفي خمس
شاة، وهي عشر ضأن، وفي النعم إذا زادت على ثلاثمائة، ففي كل مائة
زكاة، وهذا ظاهر في أن الزكاة في النصاب فقط، انتهى.

والبحث الثالث، ما قال المؤلف^(١) به فيه تحريش اخرج الحسم، فلم
أخرج بعدا عن الأوسع، محرم بعدا لم يحرمه، وهو قول مالك وأحمد،
وقال الشافعي والجمهور، يحرمه أن يلبس ثيابه ثوبا من ثيابه، لأنه يجزئ
عن خمس وعشرين فأدنى ما دونها، ولأن الأصل أن تحجب الزكاة عن خمس
أشياء، وإذا عدت عنه ريثما بالمائة، فإذا مائة فليس في معرض النقص
انتهى

قلت: ما حكى عن مالك هو الصحيح في فروعه، قال المذنبون بعد ذكر
الاختلاف في أجزاء النعم عن سواء واحد، أو عن سبعة فأكثر فلا يجزئ
ثوب واحد، ولو زادت قيمته على ثمن ثياب اثنين، حكى عن الشافعي
مذهب الشافعي - رضي الله عنه - بأنه كتب تروعة، ففي الشرح الإفتاح^(٢)
ويجزي بغير أدراكه عن ثوب خمس وعشرين حوسا من الثمينة الواحدة أو الفضة
المعدودة، وإن لم يساو قيمة الشاة، لأنه يجزئ عن خمس وعشرين بعدا، انتهى.

ويجوز بعد الخصية أو مساوي قيمة الثور، قيمة الجارية، كما سطر في
فروع ما قبله، انتهى إذا زادت.

(١) (٢) (٣) (٤) (٥)

(٦) (٧) (٨) (٩) (١٠)

في ثلث خمس سنة.

ويمكن الاستدلال عليه بما في أبي داود من حديث أبي بن كعب قال:
«بني رسول الله ﷺ مسدقاً، فصررت برجل، فلما جئ إلى ماله لم أجد عليه
بلاسة مخاصر، فقلت له: أوابية مخاصر؟ فأبى بعد ذلك، فأنذرت له ثلاثاً، فأتاني
أبى فيه وثلاثاً فصر، ولكن ما كان عليه ثمة عظمية مبيحة، فأنذرت له ثلاثاً، فأتاني
ثلاثاً، فأتاني أبو بكر، وجاء رسول الله ﷺ بعد ذلك فأنذرت له، فصر، فأنذرت له
المادى بها من خمس الواجب، وفي مالك من غير جنسه.

(في كل خمس سنة) مبدأ ونحوه، يبان نتيجة التتبع، أي الواجب في
أربع وعشرين يوماً من كل خمس إلى سنة، وهذا يقتضي أن فيها أربع شاة،
لأن ما يوزن لثنتين هذه ليس فيها خمس، فإن الباحي: وهذا يقتضي أن
لعم في السنة فيها، فإن أخرج عن خمس من الإبل واحداً لم يجر،
وبما يجوز أن يخرج ما وجب عليه وهي شاة.

قلت لك خلاف مخرج عبد الله، في الترخ الكبر^(١)
لأصح إجماع الصبر عن الشاة إذ رُفِّق فشدت قبضتها، قال سديني خلافاً
لماجي من العربي الحديثين بعدم الإجماع، ونحوه بالإجماع بعد أنه غير جائز
مذلة، انتهى.

وتقدم من شرح الإقناع من فروع الشافعية أنه يجوز عدهم، نعم لا
جزئ عند الحنابلة، في الترويض السوي^(٢)، في كل خمس شاة، ولا يجوز
نعم ولا يفر ولا يفتا شاة، انتهى.

وقال السوي^(٣)، إن أخرج عن الشاة عبيراً لم يجر، سواء كانت لبيدة.

(١) (١٠٣٣)

(٢) (١٠٣٧)

(٣) الترمذي (١٠٣٧).

أكثر من قيمة الضاة أو لم يكن، وحكي ذلك عن مالك وإمامه، وقال الشافعي وأبو حنيفة إن رأي البحر من العلبين فما دونه انتهى قلت ويجوز بعد الحصة باعتبار القيمة.

ثم قال الشافعي^(١) والضاة التي توجد في هذفة الفل، قال فان ذلك يؤخذ من غالب غنم ذلك البلد، فإن عاد الغنم على غنم الضاة، أخذ منها، وإن كان الغنم السحر، أخذ منها، ودون ابن زياد عن مالك، من أبهى أدنى بحر عنه انتهى.

وفي الشرح الكبير^(٢) للذوق: في كل حرس منه ضاة، إن لم يكن بحر عن بلد البحر كان كانت عليها ضاة أو تساويها من غنم البلد وجب منه إلا أن يتطوع المالك ببيع الضاة انتهى.

وفي شرح الإتحاف^(٣): لا يتغير غنم بلد، بل يجوز الأسرج من بلد الغنم، لكن لا يجوز الانتقال إلى غير بلد آخر إلا بطلب في الشبه أو غيرهما انتهى.

وقال السمعاني^(٤): لا يجوز من الغنم السحر في الزكاة إلا النحل من الدواب، والثني من السحر، وفذلك ضاة الخراف، وأبهما يخرج أحزاد، ولا يعتبر كونها من جنس نفسه، ولا جنس غنم البلد لأن الضاة معلقة في البحر لدى نفسه وجوبها، وليس غنمه وإذا غنم البلد سببا لوجوبها بمم ببقها بذلك، ويكون أخى، فإن أخرج ذلك لم يجزعه لأن الغنم الواحد من أنفسها

(١) المستدرج (٢٤٠، ٢٤١).

(٢) (٢٤٠، ٢٤١).

(٣) (٢٤٠، ٢٤١).

(٤) السمعاني (٢٤٠، ٢٤١).

وفيما فوق ذلك، إلى خمس وثلاثين

إثباته ويحتمل أن يحجزه لأن النبي ﷺ أطلق تعطلاً، فدخل فيه الذكر والأنثى، ولأن ثناء إذا عدت بالذمة دون العين أحزاً فيه، لذكر كالأصحية، انتهى.

(وفيما فوق ذلك) أي من خمس وعشرين ولا خلاف في ذلك بين جمهور الأصحاب أن آية مناهج من خمس وعشرين، إلا ما روي عن مرفوعاً وموقوفاً، أن من خمس وعشرين خمس شيعة، ومن ست وعشرين ست شعاب، قال العميني في شرح النهاية: وروي ذلك عن الشعبي وشريك، عن عبد الله، وبه قال من أبي المظنح السلمي.

وقال الحافظ في التلخيص: تسمرع سميف، وقال السرخسي في التلخيص: أحسب العلماء إلا ما روي قتادة عن علي - رضي الله عنه -، وقال الثوري: وهذا عطف وقع من رجل علي - رضي الله عنه - أنه على رضي الله عنه - فإنه قد اتفق من أن يقول ذلكنا، لأن في هذا موالاتهم الواجبين فلا يفصل بينهما، وهو خلاف أصول الزكاة، فإن معنى الزكاة على أن الوقف ينتمى الواحد، وعلى أن الواجب يؤول الوقف، انتهى.

وحجة المحققين كتاب أبي بكر لأنهم لم يذهبوا إلى أن يحجز فيه عريضة الصدقة كتي قوس رسول الله ﷺ على المسلمين والنبي أم الله بها رسوله، الحديث، أخرجه البخاري وغيره، وفيه مؤلفاً، حسناً وعشرين إلى خمس وثلاثين، ففيها ست محائرم (إلى خمس وثلاثين) استدلل به على أنه لا يجب فيها بين العديدين شيء غير ست مناهج، خلافاً لمن قال، كالمصحية تستألف العريضة، فيجب في كل خمس من الأول ثناء مضافة إلى ست المحاصر، كما في التلخيص^(١).

أخبرني

عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نافع عن علي بن سليمان عن

قلت: السنة إلى التمتع ليست صحيحة فإن قيل فردعهم متعة على أنه
لا شيء من حسن ونسرين إلى حدس وثلاثين غير بنت شخص، وتعلم برحم
عن طريق العنبرين وثلاثة

(است) وحكي زوجه، سنة، قاله أبو قاضي، واحدهات سبع مائة وأه
عاش الزواجر، فأنشع الجدية بسقط لأم في سائر الموضع، واحشرة
ببائنها في سبعة، (مخصص) ففتح ميم والميمحة الحفنة، هي التي أنى
عنيها حول، وروحت في الثانية، سميت بذلك لأن أمها تكون حاملا، ومخصص
صعب أي تحركت أو دخلت في الحراسر وإن لم تحمل هي، فالمخصص
شوازل من الشوق، لا واحد لها من نفعها بل واحد، حلفة، وإن فبفت
بالحر المخصص، وإراحة لا تكون من شوق، لأن أمها تكون في شوق شوازل
شوازل، تنزع حادها صغير، فلها بئر الحسنة، غبار فحاريتها أمها،
وبكر أن مثل أمه المخصص وجع الولادة فيكون الثاير، إن مخصص، كانا
في المرفاة^(١) والجمع

وقال المؤلف^(٢)، سميت بذلك لأن أمها قد حملت عرها، والدنف
الحامل، وليس كون أمها ما حمل عرها فيها، وإنما ذكر تعريفها بعد
حائها، انتهى (فإن لم تكن) هذه ذمت مخصص، إن فحدا حسا أو شرا
فإن لم تكن، ومعمل مائة ثلاثة أوجه، إن لا يكون هذه أصلا، أو يكون
معدة، فهي كالمعدومة، إن لا يكون موسط، قاله القاري

قال القاضي^(٣)، ولا يجوز إخراج ابن لهن مع وجود بنت مخصص عند

(١) المرفاة: المرفاة (١/١٢٢)

(٢) التمهيد (١/١٢٢)

(٣) التمهيد (١/١٢٢)

عن أنس بن مالك

سنت، وفان أبو حنيفة يجوز، رواية علي بن فضال في إخراج النعم عن الرقاة،
 منهم، فحال ذلك فإن الإمام أحمد والشافعي، كما سألني في كلام المؤلف

فان يقولوا ما لم يسم به الصلوة ودخل في الصلوة، سألني بذلك لأن
 أنه تكون ذات، ليس بالجميع بل المذنب، فقلت، أذكر، وسيف، وإن كان أنس يقول لا
 يكون إلا ذكراً يردد قول، تنبأ، أو لا بعض الحيوان بطور غش ذكراً، أثناء
 الخط الأول، كاس يمس من أذنه، فوقع عند الاحتفال، أو يمس على بعض
 بالذكورة حتى يعدل بين الصلوة، فانه من ررقون، فإن الصلوة، أو لينة
 تحت السال لمصب منه، فلو كان، فخلل احتار بذلك من الحشر، وفيه لغو.

ثم كفنا ابن أنس وجعلت من أشخاص عند عندها اسماعيل بن عبد الله
 صرح بذلك جمع من الشرائع، إلا أنهم اختلفوا فيها في أن ذلك قد مر شرعي،
 فنعير ذلك، أو باعتبار القصد، فإلا الإثبات من أنزل أفضل فيه من المذكور،
 ويصافى السط في ذلك فيها، ويأتي أيضاً أنهم اختلفوا في أن تحكم بطلان في
 نزل من تعب، ولا توجد، كس، بون، وحقق، ويوجد ذكر أكد فيها ساء،
 أو بغيرها هذا الحكم، من قول ويب، محاسن نقد.

بعد، بقي فيه شيء، نعم، وهو ما قال المؤلف، تحت قول الحرفي، فإن
 لم يكن أية مفسر، فهو لواء، أراد أن لم يكن في إله الله مفسر، أحراه
 من لواء، ولا أحد، مع وجود أية مفسر، فانه لا يكون أي لم يكن أية
 مفسراً، لم أحراه، فمر في إله الله حاشيت من الحديث الذي رواه، فإن
 فنداه، وأحراه حاشيت، وإن أراد إخراج ابن أنس بعد ثبوتها لم يحل، فانه
 حاشيت في أية بنت محاسن، فإن لم يكن في إله الله لواء، وأراد فسره، لزمه

١١١ - مجمع الزوائد ١٤/١٤١

١١١ - المعجم ١١/١١١

... أن يقول ذلك، ثم يخلص إلى محاسن...
 ... أن يقول ذلك، ثم يخلص إلى محاسن...
 ... أن يقول ذلك، ثم يخلص إلى محاسن...

نورا، بنت محاسن. وهذا قول مالك، وقال الشافعي: يحركه شراء ابن نورا
 بظاهر الخبر وعمومه.

و: أنهما أنوبا في عدم، فاذمت ابنة محاسن، كما لو استوبا في
 الترحيل، والمحابت محمول على وجوده؛ لأن ذلك لا يقل به إحصاءه عن
 الترحيل، ومع عدمه لا يفتي عن الشراء، فكان شراء الأصيل أولى. على أن
 في محضر القضاة المحابت أفين، ويكره شراء ابنة محاسن على وجهها، وعنده
 ابن زياد أنه نقل منه عسر في نونه وجوده وعدمه، وهكذا في حديث أبي
 بكر

ب: لم يجد إلا أنه محاسن ميبه، فأنكس إلى ابن نورا، لقوله في
 الخبر: أفلا لم يكن عبده بنت محاسن على وجهها، بل لأن وجودها كعدمها
 لقولها لا يجوز إخراجها، فأشبه الذي لا يجد إلا ما لا يجوز به الترحيل، في
 انتقاله إلى النعم، وإن وجد ابنة محاسن على من صفته الواجب مع تجزئه ابن
 نورا؛ لأن وجود بنت محاسن على وجهها، وإخراجها يبين شراء بنت
 محاسن على منة الواجب، انتهى.

الربيع يوق ذلك، أي من بنت وثلاثين الف رجل وأربعين بنت نورا
 والثمانية داخل في الستين، بدليل قوله: وهذه يوق ذلك التي ستين حقة، مكسر
 الميم المجهلة، وتثنية ألفه، ما لها ثلاث ستين، سبت بذلك لأنها استجبت
 أن تترك ويحذف بغيرها التحمل، والجمع، حقا، بالكسر والتخفيف، مرفوعة
 التحمل، مرفوعة لحدوثها، وبمرفوعة بفتح الفاء الموحدة، كما صطه القاري والملاحظ
 في «الفتح» رحمه الله، فما هي المرفوعة، من ضم الفاء، ثم أحده في ذلك،
 المرفوعة، فحالة معن مفعولة أي بدعت أن بغيرها التحمل، قال النجاشي
 القليل المذكر من ذكر حوا

فوق فوق ذلك، وهو إحدى ركيزتي (المرجعية) ومبنيي (البناء).

بعض الفرق، التي هي من قبيل (المرجعية)...

بعض الفرق، التي هي من قبيل (المرجعية)...

فوقها فوق ذلك، وهو إحدى ركيزتي (المرجعية) ومبنيي (البناء).
 النجم والذرة المعلقة ما بها أروع منسوجات هي (المرجعية) والذرة
 ما بها أروع منسوجات، والذرة المعلقة، وهي (المرجعية) المعلقة، وهي
 المعلقة، وهي (المرجعية) المعلقة، وهي (المرجعية) المعلقة، وهي
 من قبيل (المرجعية) المعلقة، وهي (المرجعية) المعلقة، وهي

فوقها فوق ذلك، وهو إحدى ركيزتي (المرجعية) ومبنيي (البناء).
 النجم والذرة المعلقة ما بها أروع منسوجات هي (المرجعية) والذرة
 ما بها أروع منسوجات، والذرة المعلقة، وهي (المرجعية) المعلقة، وهي
 المعلقة، وهي (المرجعية) المعلقة، وهي (المرجعية) المعلقة، وهي
 من قبيل (المرجعية) المعلقة، وهي (المرجعية) المعلقة، وهي

فوقها فوق ذلك، وهو إحدى ركيزتي (المرجعية) ومبنيي (البناء).
 النجم والذرة المعلقة ما بها أروع منسوجات هي (المرجعية) والذرة
 ما بها أروع منسوجات، والذرة المعلقة، وهي (المرجعية) المعلقة، وهي
 المعلقة، وهي (المرجعية) المعلقة، وهي (المرجعية) المعلقة، وهي
 من قبيل (المرجعية) المعلقة، وهي (المرجعية) المعلقة، وهي

فوقها فوق ذلك، وهو إحدى ركيزتي (المرجعية) ومبنيي (البناء).
 النجم والذرة المعلقة ما بها أروع منسوجات هي (المرجعية) والذرة
 ما بها أروع منسوجات، والذرة المعلقة، وهي (المرجعية) المعلقة، وهي
 المعلقة، وهي (المرجعية) المعلقة، وهي (المرجعية) المعلقة، وهي
 من قبيل (المرجعية) المعلقة، وهي (المرجعية) المعلقة، وهي
 لا خلاف بين الأئمة، وعلماء الأئمة، من كتب الصدقات، التي كتبها
 بحدوثها، وهي (المرجعية) المعلقة، وهي (المرجعية) المعلقة، وهي
 بحدوثها، وهي (المرجعية) المعلقة، وهي (المرجعية) المعلقة، وهي

عن رَدِّ عَلِيٍّ ذَلِكَ مِنَ الْإِبِلِ ، ثُمَّ كَرِ أَوْسَعِي ، بَابُ لِيُوَدَّ
بِهِ نَبِيٌّ نَبِيٌّ كَامِلٌ عَقْدٌ .

أَفْضَلُ رَدِّ عَلَى ذَلِكَ أَيُّ عَلَى مِائَةِ وَعَشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَفِي كُلِّ أَوْسَعِي سِتَّةٌ
لِيُوَدَّ وَهِيَ كُلُّ خَمْسِينَ حَقَّةً وَاسْتَبْرَأَ فِي الْمَرَادِ الْمَادَّةَ عَلَى أَقْوَالِ كَثِيرَةٍ ،
مِمَّنْ هَذَا التَّنَافُيُ أَنَّهُ إِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَةِ وَعَشْرِينَ وَاحِدَةً فَفِيهَا ثَلَاثُ سِتِّينَ
وَلَا عِبْرَةَ بِزِيَادَةِ بَعْضِ الْوَاحِدَةِ غَيْرِهَا حَقَّتْ فَتَقَطَّ صَرَّحَ بِهِ فِي تَرْجُومَةِ الْمَهَاجِ .

قَالَ الْمَوْفَّقُ : إِنْ زَادَتْ عَلَى مِائَةِ وَعَشْرِينَ حَقَّةً مِنْ بَعْضٍ لَمْ يَنْفَرِ
الْمَوْفَّقُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ ، لِأَنَّهُ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ : «إِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً»
وَهَذَا يَفْضُلُ مَطْلَقُ الْزِّيَادَةِ فِي الرُّوَايَةِ الْآخَرَى ، وَلِأَنَّهُ سَائِرُ الرُّوَايَةِ لَا تَتَعَيَّرُ
بِزِيَادَةِ حَقَّةٍ ، فَتَنْتَهَى .

إِذَا مِائَتَيْنِ وَمِائَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ ، فَفِيهَا حَقَّةٌ وَمِائَتَانِ لِيُوَدَّ ، ثُمَّ يَزِيدُ الْحِسَابَ عَلَى
الْأَرْبَعِينَ ، وَالْخَمْسِينَ ، لِحَدِيثِ الْبَابِ . وَهَذَا إِسْحَاقُ بْنُ رَافِعٍ وَأَحْمَدُ
فِي رَوَايَةٍ ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَأَبُو عِيْنٍ وَأَحْمَدُ فِي رَوَايَةٍ : لَا يَتَعَيَّرُ الْقَرَضُ
إِلَّا ثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ ، فَيَكُونُ فِيهَا حَقَّةٌ وَمِائَتَانِ

قَالَ الْمَوْفَّقُ^(١) : إِنْ زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ وَاحِدَةً فَفِيهَا ثَلَاثُ سِتِّينَ
لِيُوَدَّ ، وَهُوَ إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ ، وَمِنْهُدِ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَالنَّسَائِيِّ ،
وِإِسْحَاقَ ، وَالرُّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ : لَا يَتَعَيَّرُ الْقَرَضُ إِلَّا ثَلَاثِينَ ، فَيَكُونُ فِيهَا حَقَّةٌ وَمِائَتَانِ
لِيُوَدَّ ، وَهُوَ مِنْهُدِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارَ وَأَبُو عِيْنٍ ، وَلِجَاهِ رَوَايَةِ

وَلَنَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : «إِنْ زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ ،
أَحْدَيْتَيْنِ» ، وَالْوَاحِدَةُ زَائِدَةٌ ، وَفِيهَا حَقَّةٌ وَاحِدَةٌ ، وَفِي حَدِيثِ الْعَبْدِ الْقَاتِلِ أَنَّهُ قَالَ :
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، رَوَاهُ أَبُو تَالُودَ وَالتِّرْمِذِيُّ^(٢)

(١) «المعجم» (٢٠٤) .

(٢) «أحمد» (١٠٧٠) ، «أبو داود» (١٠٧٠) ، «أبو داود» (١٠٧٠) .

وحسنه، وقال ابن عبد البر: هو أحسن شيء روي في الصدقات، يقال ابن مسعود والنخعي والثوري وأبو حنيفة: إذا زادت الإبل على عشرين ومائة استأنفت الفريضة؛ لما روي أن النبي ﷺ كتب لعمر بن حزم كتاباً، ذكر فيه الصدقات والديارات، وذكر فيه مثل هذا، إلى آخر ما بسطه.

وعن مالك وإيمان، روى عنه ابن القاسم وغيره: أن الساعي يأنحيار بين أن يأخذ ثلاث بنت لبون أو حقتين، أي في إحدى وعشرين ومائة، كما في البداية^(١) وهو قول مطرف، وابن أبي حازم، وابن دينار، وأصعب، وقال ابن القاسم: فيها ثلاث بنت لبون، ولا يأنحيار الساعي إلى أن يأخذ ثلاثين ومائة، فتكون فيها حقة وبنت لبون، وهو قول الزهري وأبو داود، وأبي نود.

وروي عن مالك، وأشهب: وابن داود، عن مالك: أن الفريضة لا تتغير بزيادة واحدة حتى تزيد عشرة، فيكون فيها بنت لبون وحقة، وهو ما ذهب أحمد، وبعد أهل الظاهر، إذا زادت على عشرين ومائة ربع بعير أو ثعنه أو عشرين من بني كرم حامين حقة، أي كل أربعين بنت لبون، وهو قول الإصمعي من الشافعية.

وقال ابن جرير: يتخير بين الاستئناف وعدمه، لورود الأخبار بهذا، رافع في بعض كتب الشافعية أنه قول ابن جبر، بدل ابن حزم، وهو ضعيف، وحكي الشافعي عن حسان بن أبي سليمان والحكم بن عتيبة: أن في مائة وخمسين وعشرين بنت مخاض وحقتين، وعند أبي حنيفة وأصحابه: تسنأنت الفريضة، فيكون في كل خمس شاة مع لحقتين في خمس وأربعين ومائة، ففيها بنت مخاض مع الحقتين إلى خمسين ومائة، ففيها ثلاث حقات، وليس في هذا الصواب بنت لبون لعدم بصله.

(١) لفظ بداية المجهول (١/٦٦٠).

ثم أتت أمة العريضة، وهي ثلث خمس شاة إلى خمس وعشرين أنة خمس
وسبعين ومائة، وفيها ستة محاضر مع ثلاث حشاق، وهي ست وثلاثين أنة ست
وتحسين ومائة ستة أنة مع ثلاثة حشاق، وهي ست وأربعين أنة ست وتسعين
ومائة أربع حشاق إلى مائتين، وفيها إن شاء الله أربع حشاق، عر كن تحسبن،
أو خمس مائة أنة عر كن أو خمس، أو ست مائة العريضة أنة، كذا نسألك
هي الخمسين أنة من هذه المائة والتسعين، وهذه قوله من مسجود وأبرهيم
لنعمني وسليمان الثوري وأهل العراف، وحكى السيوطي أنه قوله عمر -
رضي الله عنه - قد عر مسجود فيه، كذا في «معني»^(١) برواية واحتصار.

وخلصه لأمة في سائيل، قال السوفي^(٢) احتج بهه بوجهين:
لأن بهما خمسين أربع مائة، وأربع خمس مائة أنة العريضة شاة أخرج،
لأن كان الأجر أفضل منه، ولما روى عن أحمد أن عليه أربع حشاق، وهذا
حصول على التحميم، فقال الشافعي: «الغيرة إلى الله هي» بخصي قوله أن
رب المال إذا أخرج بريد إخراج اعني المضمن، وخرج بريد عن ماله مولا
فيكون الخيبت منه فيقول^(٣)، ولما وجد بيت نصيب، كذا في «الخيرة» أو
سليمان، أو مائة، كمثل بعد سورحب للقصاص.

ولما قول النبي ﷺ في كتاب الصدقات الذي كذا في مسند له -
رضي الله عنه - «إذا كانت مدين، ففيها أربع حشاق أو خمس مائة ستة
أنة ألبشير»^(٤) فحدثت أحداث، وهذا نص لا يبرح معه على شيء حاله،
وقوله عليه السلام أن بعد - نيك وشر - سوايهم - ولأنها زكاة بيت فيها

(١) على نسخة الخازني (٦٨٩)

(٢) المعنى (٤٣)

(٣) سورة المدة الآية ١١٦

(٤) هكذا في الأصل، وأما هناك فمجموع، وأن النبي

تخيار، فكان ذلك قرب المال، كالتخيرة في الجبران بين شائين أو عشرين درهمًا، وبين الفزول والصعود.

ثم ما حكى عن مذهب الحنفية هو العمدة في فروعهم وكفا ما حكى عن الشافعية، كما في شرح الإقناع، و«تحفة المحتاج» وغيرهما.

وأما عند المالكية فحكى عنه زواياؤه، التخيير، وعدم التخيير، والثالث قول ابن القاسم: ثلاث بنت لبون، ولا يخبر بالساعي، وقال الباغي: قول ابن القاسم رواية له أيضًا، فيكون له - رضي الله عنه - ثلاث زوايات.

وحكى القاري في «شرح النقا» رواية لمالك مثل الحنفية، وكذا الفريفي في «التخريج»، فقال: لذلك زواياؤه، إحداهما كملعينا: أنه يستأنف، والأخرى كانشافي - رضي الله عنه -.

وعلى هذا فالمالك - رضي الله عنه - أربع زوايات، ومختار فروعهم الأول، ففي «الشرح الكبير»^(١) وفي مائة وإحدى وعشرين إلى تسع وعشرين حقة أو ثلاث بنات لبون، فالتخيار للساعي إن وجد أو فقد، وتعين أحدهما إن وجد منفردًا، ثم في كل عشر - أي بعد المائة والعشرين^(٢) - بتعير الواجب، فيجب في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة، ففي مائة وثلاثين حقة وبنت لبون، انتهى.

وأما في «فروع الحنابلة» من «الذيل» و«الروحة»^(٣): إذا زادت على مائة وعشرين، واحدة، فثلاث بنات لبون إلى ثلاثين، ففيها حقة وبنت لبون، لمختار مالك مثل مذهب الشافعي وأحمد إلا في موضع واحد، وهو من إحدى

(١) (١/١٢٤).

(٢) كذا في الأصل - وفي «الشرح الكبير»: بعد المائة والتسعة والعشرين.

(٣) «الروضة الربيع» (١/٣٦٧).

وقال ابن العمري في الصحيحين: قال أحمد بن حنبل: كتاب عمرو بن حزم في الصدقات صحيح، وقال بعض الحفاظ الثمناحيين: نسخة كتاب عمرو بن حزم عندها الأئمة بالقبول، وهي منواترة، وقال يعقوب بن سفيان الثوري: لا أعلم في جميع الكتب لقوله صرح به، كان أحمد بن حنبل يثق بالعمريين ويحذرون إليه ويدعون لأحدهم، انتهى.

قلت: وأخرجه الطحاوي بسند، وفي شرح الإحياء: قوله في حديث عمرو بن حزم مضع، من فساد أخذه من كتاب، قلت: صرح أحمد بن أبي داود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الباب، منفع، انتهى.

وأخرج أبو داود^(١) عن عمرو بن حكيم عن أبيه عن حماد بن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (في كل صلاة إلى النبي أربعين بنت لبون، لا يعرفن مني حساماً)، الحديث، وأخرج محمد بن الأبار^(٢) عن ابن مسعود عن ثوبان بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم: (أنه استأثف النبي صلى الله عليه وسلم، وأيضاً الاستأثاف بمائة مائة وعشرين معروفة عن علي رضي الله عنه)، ومروي عنه بعدة طرق، ومعلوم أنه كان عمده صحيفة رسول الله صلى الله عليه وسلم الصدقات، فلهذا أخرجه الطحاوي في هذا حديثه عن ابن أبي عمير: لو كان علي رضي الله عنه - فأكبر أعتاد - رضي الله عنه - ذكره يوم جاءه الناس - فشكلوا أعتاد عندنا، فقال لي علي رضي الله عنه: أذهب إلى عثمان، فاعبره أنها صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاعبره بها ما رواه أبو داود.

وكان علي رضي الله عنه - عامل الصدقات حفظة، فالاخذ بقوله أوسر، لأنه أعلم بالصدقات، ولذلك عمرو بن حزم أسسه عليه ابن أبي عمير.

(١) رواه أبو داود (١٥٥٥)

(٢) سنن ٤٦٤

لأحد الصدقات، فلا بد أن يكون أعرف بحال الصدقات، وهي شرح الإحياء: مذهب مقرر عن ابن مسعود وعلي بن أبي طالب - رضي الله عنهما - وكفى بهما قدوة، وبما أتته الصحابة، وعلي - رضي الله عنه - كان عاملاً، فكان أعلم بحال الزكاة، وقال ابن القيم: قد وردت أحاديث كلها تنقل على وجوب انشاء صدقاته والعشرين، ذكرها في الغاية، انتهى

وهكذا في شرح الإحياء، وقال: ذكرها في شرح السراج في شرحه على التلخيص، انتهى.

وقال العيني في شرح البحار^(١): وأما الذي سنذكره من الشافعي، فإننا قد عملنا له ثلثاً أوجبت في الأربعين سنة نبوءة، فإن الواجب في الأربعين ما هو الواجب في ست وثلاثين، وكذلك أوجبت في خمسين حقاً، وهذا الحديث لا يعرض لنفي الواجب مما دونه، وإنما هو عمل بمقتضى النص، فحين عملنا بالتصريح، رجعنا عن العمل بما رويناه، انتهى.

وقال السرخسي في «تيسر»^(٢) والقول باستقبال القرينة بعد مائة وعشرين مذكور عن علي بن رافع مسعود - رضي الله عنهما - ثم نقول: وجوب الخمس في مائة وعشرين ثابت بأدق الآثار وإجماع الأمة، فلا يجوز إسقاطه إلا بمصلحة، بعد مائة وعشرين اختلعت الآثار - فلا يجوز إسقاط ذلك الواجب عند اختلاف الآثار، بل يلزم بحديث عمرو بن حريم، ويحمل حديث ابن عمر على الزيادة الكبيرة حتى يبلغ مائتين، ثم نقول: إن في قول أربعين سنة نبوءة وفي كل خمسين حقاً

وحديث ابن عمر الذي أخرجه أبو داود مسنون على ما إذا كانت مائة وعشرين من الإنل، بين ثلاثة أقوال: أحدهم خمس مائة، ولآخر أربعون،

(١) السراج: المطبعة الكائنجة (١٣٦٠ هـ).

ولأخو خمس وأربعون، فإذا رأت نصاب الخمس والتسعين وأخمس مئيتها ثلاث نصاب لثوبه، هذا التأويل، وإن كان فيه بعض النقص، فنقول به أولى ما ذهب إليه الشافعي، فإنه أوجب ثلاث نصاب لثوبه، وهو ضعف الأثارة المصروفة، وإن كان لم يجعل لهذه النوازل حلقاً من الزكاة كما هو مذهب نهار مخالفت لأصول الشريعة، فإن لا أحد ممن أوجب لا يفتقر به النواصب، ثم في المصروفة والمعدومة

وحقيقة الكلام في المسألة هو أن الإجماع يدار الحكم على الخمسينات والأربعينات، لكن اختلفنا في أي الإذعان أولى، ففي حديث عمرو بن حزم أن علي بن النعمان، وفيه الحنفية، لكن بشرط عود ما دونها، وفي حديث بن عمر رضي الله عنهما - عن الأربعينات والخمسينات - فنقول إلا أنها لما كان في حديث عمرو بن حزم أولى، فلو سلمنا أصول الزكاة على أن في كل شيء المال يستقر النصاب على شيء واحد معلوم، كما في نصاب البدن، فإنه يستقر على شيء واحد وهو المئتان، لكن بشرط عود ما دونها وهو التبيع، ولذا لم تعد المصروفة، لأن الإثارة على الخمسينات، ولا يجوز فيها نصاب الخمسينات، وأما دون المصروفة فيوجد نصابها في الخمسينات فعود لها انتهى.

وحاصل ما فاتوا إذ قرئوا بفتح وفي كل أربعين بنت ثوبه وفي كل حين مائة، كما يصدق على ما احتارته الأئمة الثلاثة من نصاب النصاب الأول، يصدق على ما احتارته الحنفية من أيضاً، النصاب، وبعد الأربعينات والخمسينات مشتقاً من أول النصاب، وبذلك دلت أنه يوجد هذه المصلحة في حديث عمر بن حزم أيضاً، لما أخرجه الطحاوي وعبد بن عوف، مع أنه ذكر فيه عود المصروفة إلى ما دون بنت الثوب والحنفية وأيضاً أخرج محمد في الأثارة^(١) من ابن مسعود مائة وعشرين من أحاديث الصدقات، ثم قال:

ثم يستنشق العريضة، فإن كثرت الإطام، ففي كل حبس حقة، فعلم أن هذه
كثيرة لا ينال عودها سق.

فإن قيل: إن أوله **يُطام**، ففي كل أربعين حبس نبوة، وفي كل خمسين
حبس، يدل على أن المدار هو الأربعين والخمسين، وبعد قلتم لا يكون مدار
الحكم، بل المدار في حبس النبوة ست وثلاثون، وفي الحقة ست وأربعون،
فلما إن كونه مدار الحكم بين بعضه من أكثرية، ألا ترى أنه ما ورد من
مداه **يُطام** في عريضة الشاة، فهذا زادت على ما تنبئ إلى ثلاثمائة فصيا ثلاث،
إذ زاد على ثلاثمائة، ففي كل مائة شاة الحبس، أخرجه البخاري،
والحد أن ثلاثمائة قدمت مدار، بل زاد على مائتين فثلاث شياء إلى
تسع ومائتين، ثلاثمائة.

وأما لا يخفى على من نظر رواياته أنه أنكر الأحاديث، مقتضوة
من قوله **يُطام**، أي كل حبس حقة لا تعرض فيه، لأن النبوة في الأربعين،
والصالح أن تعرض فيه فحصر بمائة فوق الحقة، أي الحقة، لا تعرض
فيها ست مائة، فإن طحاها، بل على ما روي عن رسول الله **يُطام** في حبس
الصدقات، قطع، وإن كنتم لا تعرفون لمحالكم إلا من حج ماكنتم في حبس
هذا السبب، فلم يحجبوا عبده به في هذا الباب، تنبي.

قلت: وحديث كتاب أبي بكر، رضي الله عنه، الذي أخرجه البخاري
في صحيحه، أنه سق، وهذا ضد عليه الدارقطني، وقال ابن البرقي (١٢١)
من أوجب في إحدى وعشرين ومائة ثلاث مائة نبوة، فقد خالف قوله **يُطام**،
وفي كل أربعين حبس نبوة، وهذا إن أوجبوا الأربعين، لأن من المجمع،
فقد لا خير من لبون في كل أربعين وثلاث، وإن أوجبوا في مائة وأربعين،

(١) من المجمع المرفوع عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي شامة (١٢١)

.....

ويعطوا الزكاة على ما قالوا، فالعمر لا يعتبر في حجب الزكاة، ولهذا قال ابن إسحاق وجماعة إذا زادت على سنين ومائة ففيها حقة لا غير، وإن تلاثين ومائة، فأنهم مخلصون، غير

قلت: وأيضاً فيه مخالفة بين الأصحاب لا وفقت بينهما، وهو خلاف أصول الفقهاء، وهذا رد الشري على قول علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - في الحجب والخمسين بنت مائة، كما تقدم

وهي سائمة لعنم) أي راعيها، قال ابن عسك^(١)، لعنم صحركه أشاء، لا واحد لها، من أفعالها، الزكاة صدقة، وهو اسم مذكر للمجنس، يقع على المذكور والذات، وهي البئر لمختار، مشتق من الحنيفة، لأنه ليس لها آلة الدفاع، وكانت بحفرة كثر صوب، انتهى. قال ابن القيم: أحاطت الشيء نزعاً ولا تعنت في الإيل.

قال ابن رشد^(٢)، أحصوا في سائمة من الإبل والقر وتعم من عمر السائمة منها، فإن أومع أومع، في هذه الأصناف الثلاثة سائمة كانت أم غير، به قال القتب ومالك، وقال سائر فقهاء الأصحاب، لا زكاة في سائمة منها.

قال الشافعي^(٣)، لا خلاف في وجوب زكاة السائمة، واحتلت في السائمة، فقال مالك والشافعي فيها الزكاة زكاة أم لا، لأنها سائمة هي صلتها وإنسابه كسامة، ومنعها من الرعي لا يمنع سائمة سائمة، والحق عموم أقوال الفقهاء في الزكاة ثم يخفى سائمة من غيرها، وقال سائر فقهاء الأصحاب

(١) مرد المحتار (٣/٢٤٢)

(٢) الهدى المحمدية (١/٢٥٢)

(٣) شرح الرافعي (١/١١٣)

وفيما فوق ذلك، إلى مائتين، شتان
وفيما فوق ذلك، إلى ثلاثمائة، ثلاث شياء.

وفي «الشرح الكبير»^(١): في أربعين شاة شاة ولو كان معزاً، خلافاً لمن قال: بتعين الضأن حتى ير المبرء انتهى. قال الدسوقي: قوله: شاة أي ذكر أو أنثى، انتهى. ومثل قول الشافعي: رحمه الله - قال أحمد.

قال الموفق^(٢): لا يختلف العذهب أنه ليس له أخذ الفخر في شيء من الزكاة، إذا كان في النصاب ذات، من غير ثبوت الفخر وابن القيم، بدلاً عن بنت مخاص إذا عديمها، وإن كان النصاب كله ذكوراً حاز إخراج الذكر في الغنم وجهاً واحداً، وفي البقر في أصح الوجهين، وفي الإبل وجهان انتهى.

(وفيما فوق ذلك) أي إذا زادت واحدة وهو إحدى وعشرون ومائة، (إلى مائتين شتان، وفيما فوق ذلك) أي من إحدى ومائتين (إلى ثلاثمائة ثلاث شياء) بالكسر جمع شاة، قال العيني في «اللبقة»: الشاة من الغنم تُذكر وتؤنث، وأصل الشاة شاة، لأن تصغيرها شوعة، والجمع شياء بالهاء إجماعاً، يقال: ثلاث شياء فإذا تجاوزت العشرين فيئات، انتهى.

ومن أول نصاب الغنم إلى ثلاثمائة شياء إجماعاً، حكى الإجماع عليه ابن رشد وغيره، وقيل: إذا زادت على مائتين ففيها شاتان، حتى تبلغ أربعين ومائتين، حكاه ابن التين، وفيها الأضراس على خلافه، قاله العيني^(٣).

وقال الموفق^(٤): إذا ملك أربعين من غنم فسامها أكثر السنة، ففيها شاة إلى عشرين ومائة، فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين، فإذا زادت

(١) (١٣٥/١).

(٢) «المعنى» (٤١/٤).

(٣) «عمدة القاري» (٢٥٦/٦).

(٤) «المنهاج» (٣٨/٤).

عن زاذ عن علي بن الحسن عن أبي بصير عن الصادق

واحدة فتيه ثلاث شياه، وهذا كله مجمع عليه إلا المعلومه، وحكي عن معاذ أن القرض لا يتغير ١٠٠ سنة وإنما واحداني وعشاريون، حتى تبلغ مائتين وأربعين، ليكون مائة واحدة واحداني وعشاريون، ولا يشاء عنه. وروى عن الشعبي عن معاذ قال كان إذا لعب الشياه مائتين لم يغيرها، حتى تبلغ أربعين وسنتين فيأخذ منها ثلاث شياه، وقد بلغت ثلاثمائة ثم يغيرها، حتى تبلغ الأربعين وثلاثمائة، فأخذ منها أربعين، ولم يبق الحديث ذلك عنه، والإجماع على خلاف هذا القول. ولعل على هذا. والشعبي ثم يلق معاذ. انتهى.

وأنشئوا فيما بعد ذلك، روى قوله. 'فما زاد على ذلك أي على ثلاثمائة (ففي نيل مائة سنة) فقال 'شمسي والشمسي والنحس من حي' إذ زادت على ثلاثمائة واحدة، ففيها أربع شياه إلى أربعمائة، فإذا زادت واحدة ففيها خمس شياه إلى خمسمائة، وهكذا، وهو رواية عن أحمد، لما أتى ظاهر حديث الباب بدل عن أن ثلاثمائة مائة للتحكم، قال الجمهور، 'إذ زادت واحدة عن ثلاثمائة فلا شيء فيها إلى أربعمائة، ففيها أربع شياه، ثم في كل مائة شياه. وهذا قول أبي حنيفة ومالك، وإسافعي، وأحمد في الصحيح عنه، والثوري. وإسحاق، والأوزاعي، ومعاوية أهل الأثر، وهو قول علي وابن مسعود، كما في الشعبي^(١).

وبحكي من رواية الإمام أحمد خالف ما في 'الشعبي'^(٢)، وفسر المفتح من رواية له، إذ قال: ظاهر المذهب أن القرض لا يتغير بعد المائتين وواحدة، حتى يبلغ أربعمائة، ويجب في كل مائة شياه، ويكون القرض ما بين المائتين وواحدة إلى أربعمائة، ودار مائة واحدة وأربعين، وهذا إحدى الروايتين عن أحمد، وقول أكثر الفقهاء. وعن أحمد رواية أخرى: أنها إذا

(١) أحمد في فضائله (٢/٦٦).

(٢) 'مسند' (٢/٤٤).

يزاد الثمان قطعاً لأن قيمة المثلث لا يجوز إعطاء ثمن عوار، وأن على زيادة الساعي، وذلك أخذ النيس ليس على قيمة ساعي، بل على الزامات

ولا يقال: إن العوار الساعي والاستثناء من الأخير فقط لأنه يخرج عن هذا التهمة مع أنه يجوز أخذها بقيمة الساعي، ولا وجه في معنى الاستثناء الأخير من معنى الأولى لأن الاستثناء إما أن يعمل بالآخر فقط أو يعمم التخلاه، اللهم إلا أن يقال: إن العوار الساعي والاستثناء بالآخر فقط، لكن الأصل جموده بقول النبي أيضاً

وقال السهمي^(١) هذه الثمان لا يأخذ ثمنها، فإن الله يحبسها أولاً بنبوة الخليفة^(٢)، وإن النبي يخرجه إلا سراج في الصدقة جزمة ولا ثمن عوار ولا ثمن الزمان، ثم يخرجه، ولقد قيل: لا يجوز نسيان النسيب وهو تحليله لخصته، وقيل: أمر عبيد يردون الحديث فتح الدعاء، يعني صاحبه أمثال، يعني هذا يكون الاستثناء واحداً إلى النيس وحده.

وذكر السهمي... جميع الزكاة خالصة في هذا، فيردون يكسر الدعاء، أي الثمان، وقال النيس لا يؤخذ لخصه، وهذا لخصه بكونه عوار، وعلى أنه لا يأخذ الزكاة، وهو الساعي أحد هذه الثلاثة، إذا لم يرد ثمنه لم يكن جميع النسيب من كل حال، فيكون أحد من حصر الثمان، فأخذ جزمة من الثمنيات وقاب عوار من أماله ويمنع من ثمنه، وأوله الساعي مخرج آخر فحاشا للنيس أن يأخذ من الثمن، وهو الثمن الأربع من الثمن، إلا أنه في دعاءه ولا أثر ولا سيل، وأما مؤخره في الزكاة ما فيه شبهة بسيل، انتهى.

(١) السهمي ١٠٠٠١

(٢) سورة الزكاة الآية ٦٧

ولا يجمع بين مشريين - ولا يفرق بين مجتمعين - خليفه

وروي نحوه عن الإمام مالك - رحمه الله عنه - في «المعدة»^(١) . قال مالك : لا يأخذ نسماً ، وهو ذون الفضل ، (سما يأخذ من ذوات الحواريه ، وفلان مالك . إن رأى المصدق أنه يأخذ من ذوات عوار أو النيس أو الهرمة إذا كان ذلك سبباً ، لم يأخذها ، انتهى . وهذا كله إذا كان الاستثناء متجسلاً ، وفلان الطيب : يحتمل أن يكون مطلقاً ، والمعنى لا يخرج العربي الناقص ونسبته ، لكن يخرج ما شاء المصدق من اسليم والكامن ، انتهى

ولا يذهب عارك أن يراد أنه لا يصح في حديث السابق ، نعم ، يمكن إرادته في أحاديث الصحاح التي سياقها فلا يخرج في الصدقة حرمة ولا ذات عوار ولا نيس إلا ما شاء المصدق ، ففي هذا السياق يصح أن يراد به المالك وتكون الاستثناء من ثالث فقط .

مسألة : قال المياجي^(٢) : وإن كانت لعنم كلها ذات عوار فإن علي رس القسم أن يأتي بها بجوزي ، ولم يلزم المصدق أن يأخذ منها إلا أن يرى ذلك ، وقال أبو حنيفة والشافعي : يأخذ منها ، انتهى .

وهي «الشرح الكبير»^(٣) : نرم الوسط لو انعموا اختيار أو الشرا كذا من عيب . إلا أن يرى الماعني أنه المعية لكثرة فهمه ، انتهى

أولا مجتمع : يضم أوله وفتح ثالثة (بين مفتوح) بعاء شديدة فوقية فراء خفيفة ، وهي رواية : «مترق» بتقديم التاء وتشديد الراء . قاله الزرقاني : قلت : والنسخ المصرية على الأول ، وفي النسخ الهندية بدو التاء بلفظ مفتوح .

أولا يفرق : يضم أوله وفتح ثالثة ، مشددة ، ويضعف ، بين مجتمع خفيفة

(١) (٢٨٧/١)

(٢) «المستمر» (٢٨٩/٢)

(٣) (٢٣٥/١)

المسألة:

وقد كان من حلفائهم ثلثهم من صرغ بينهم فاشترى

من الزكاة ثلثهم خمس الزكاة. راجع القدر

المخرج أبو داود في ٩ - كتاب الزكاة ٨ - باب أداء الزكاة.

المسألة: في ٨ - كتاب الزكاة ٩ - باب ما جاء في زكاة لسان والعنف.

وحسنه.

وفي رواية: ما جاء في ٨ - كتاب الزكاة (المسألة) في مسألة قوله (أولئك من

كفرنا) ساني معه في كلامه تصديقاً (ما كان من حلفائهم) ثلث حلف

معي مخالصة أبو شريك. ميانتي. (فإنهما يتواجهان بهما بالقوة) أي يردان

التصديق بهما بالقوة على قدر عدد أمتهما. كما ساني في تفسير القصة.

أوفي الرقة) بكره راء وحذف ذوق. غرضه بيان كانت مصرية أو غيرها.

قيل: أصله أبو بكر فحدثت التوراة ونحوها أثناء في آخرها كالتوراة والعدة. (أو

بلغت خمس أواني الشكرين كجوز. أربع العشر أصغر العين وسكر الشين.

وقيل: فلهما أثناء القرش. ولقدم الكلام على زكاة الضفة

بحمد الله وتوفيقه تم الجزء الخامس من كتاب

«أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك»

وبالله إن شاء الله الجزء السادس وأوله

«ما جاء في صدقة البقر»

وصل الله على سيدنا ومولانا محمد النبي الأُمي

وعلى آله وصحبه وبارك وسلم تسليماً كثيراً كثيراً

فهرس الموضوعات

سج

سج

(١٧١) كتاب الصوم

- ٧ - ٥ - وجه غلبة الحرات، وب اختلاف السج . معناه لغة . اصطلاحاً . وسلكه ٧ - ٥
- ٨ - تأليف هذه الصوم من شهر الحج عليه السلام ٨
- ٩ - وهل شاع رمضان من قبله أيضاً ٩
- ١٠ - وحرية رمضان عن قرآن ١٠
- ١١ - وهل يرضى عنه قال رمضان علي ١١
- ١٢ - وملائيمه ان (١) وفي الصوم ١٢
- ١٣ - ما جاء في رؤية الهلال للصيام والنفط ١٣
- ١٤ - يجوز ان يذوق معناه عدم قطع الشهر ١٤
- ١٥ - انما هو رمضان ومعناه رأسه الشهر الجزائي ١٥
- ١٦ - حيث لا يحد ولا الهلال وجب أبحاث طينة ١٦
- ١٧ - النبي محمد الحبيب محمد صلى الله عليه وسلم ١٧
- ١٨ - ولا يظن حتى لا أبحاث اصفا ١٨
- ١٩ - لا حد في أحد والحد ذكره عن فروع الآية ١٩
- ٢٠ - سألهم في خلاف السطوح وحجت فيه ٢٠
- ٢١ - فإن لم يبينكم له اختلاف من معناه ٢١
- ٢٢ - معناه أنه عليه السلام فتح رمضان ٢٢
- ٢٣ - الهلال في رمضان يعني ضم يظن ٢٣
- ٢٤ - الهلال في الشهر على بطله وقود ٢٤
- ٢٥ - من رأى الهلال وحده ٢٥
- ٢٦ - إن كانت بالريضة صوم رمضان ٢٦
- ٢٧ - ٢ - من أجمع الصيام قبل الفجر ٢٧
- ٢٨ - اختلافهم في وقت الفجر ٢٨
- ٢٩ - ٣ - ما جاء في تحجيل الفطر ٢٩
- ٣٠ - وأثبت في الصيام ٣٠
- ٣١ - ٤ - ما جاء في صيام الذي يسبح عباً رمضان ٣١
- ٣٢ - سأل أعل الصيام عن ذلك ٣٢

الترتيب	الصفحة
الأحرار من حديث أبي هريرة: «رضي الله عنه» هي ملكة	١٩
أعلامه (١٢)	٢٢
إذا انطلق مع الجعفر والعباس إلى الحج	٢٢
٥ - ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم والمعتاب فيه	٢٤
فلو امتد أو امتس في القيمة	٢٤
٦ - ما جاء في التلايد في القبلة	٢٥
٧ - قصة الخديج بالخلافة للشاب	٢٥
٧ - ما جاء في الصيام في السفر: لم يدف عنه	٢٦
ما ج عنه الصائم عدم النتج إلى مكة حتى ينق الكبد فيصير	٢٦
مستدل به بصري على أنه الصوم في السنة منسوخ	٢٨
١٠ - ما ذهب من قال: إن النبي من أول البشر لا ينطق	٢٩
من بين الصيام في رمضان لا يجوز له انقطاع	٢٩
١١ - ما ذهب عنه أبناء من العتق	٣٣
ثم بحث العرباء على المعظم ونج	٣٥
١٢ - رجل أسره العموم، فقال: «أشتت جسم وإن شئت أقطر	٣٦
صوم أسير ويردد ليس حكره	٣٦
١٣ - ما يفعله من قدم من سفر أوله في رمضان	٣٦
من كان في سفر فعلم أنه دخل من أول يومه	٣٦
المعتمد قدم فوجد أمراته متصدرة على طرقاته	٣٦
٩ - كفارة من أظفر في رمضان	٣٦
١٤ - الأسماء في عرج: الكفاية	٣٦
١٥ - أن رجلاً أظفر في رمضان إلى الحج	٣٦
١٦ - ما ذهب من قال: لا كفارة على تسليط	٣٦
١٧ - ما ذهب من قال: كفارة شهر من رمضان	٣٦
١٨ - ما ذهب من قال: كفارة شهر من رمضان	٣٦
١٩ - ما ذهب من قال: كفارة شهر من رمضان	٣٦
٢٠ - ما ذهب من قال: كفارة شهر من رمضان	٣٦
٢١ - ما ذهب من قال: كفارة شهر من رمضان	٣٦
٢٢ - ما ذهب من قال: كفارة شهر من رمضان	٣٦
٢٣ - ما ذهب من قال: كفارة شهر من رمضان	٣٦
٢٤ - ما ذهب من قال: كفارة شهر من رمضان	٣٦
٢٥ - ما ذهب من قال: كفارة شهر من رمضان	٣٦
٢٦ - ما ذهب من قال: كفارة شهر من رمضان	٣٦
٢٧ - ما ذهب من قال: كفارة شهر من رمضان	٣٦
٢٨ - ما ذهب من قال: كفارة شهر من رمضان	٣٦
٢٩ - ما ذهب من قال: كفارة شهر من رمضان	٣٦
٣٠ - ما ذهب من قال: كفارة شهر من رمضان	٣٦

المادة	للدسوع
١٦٤	الاختلاف في العرن والعرفين
١٦٥	هل يجب الفصام مع الكفارة أم لا؟
١٦٦	مقدار ما كان في العرن، وما يجب فيه؟
١٦٧	الكتاب لا يكون في إختلاف غير مصداق
١٦٨	١٠ - ما جاء في صحابة الصائم والمجاهدين فيها
١٦٩	حجة المجهول والجناب بما ورد فيه
١٧٠	١١ - صيام عاشوراء وما كان لأبحاث
١٧١	سما جاء به وبصداق
١٧٢	روحه السنية وأعتاد ذلك اليوم غير المصوم
١٧٣	هل يجب الصوم ذلك اليوم في أول الإسلام والمبتدئ فيه؟
١٧٤	حكم من صامه إلا
١٧٥	وجه تعطف الدين ذلك اليوم
١٧٦	وموت الصوم على الصبر
١٧٧	١٢ - صيام الفطر والأضحية والذبح وتبصر صومهما
١٧٨	بأنما اختبره وحكم الصوم فيها
١٧٩	١٣ - لشيء عن الوصال في الصيام
١٨٠	في صوم كذا يوم أي شيء أعلم، أعلم
١٨١	١٤ - صيام الذي يفتل حلقاً أو يطاهر
١٨٢	بأن شيء يمنع اتباع
١٨٣	١٥ - ما يفعل المريض في صيامه
١٨٤	١٦ - الفطر في الصيام والعيام عن الميت
١٨٥	من يعمر، انطوى قبل الوقت
١٨٦	من صام وعليه مدر من حرم أو حرام إنع
١٨٧	لا يصوم أحد عن أحد ولا يهلي أحد عن أحد
١٨٨	١٧ - ما جاء في قضاء رمضان وصيام الكفارات
١٨٩	من أفقر في الشهر ما؟ أو تستمر ما؟
١٩٠	ما يجب التتابع في قضاء رمضان
١٩١	من استأنف ومن نوحه القى
١٩٢	من أكل أو شرب ساهب في الصوم الجواب بقضي
١٩٣	التتابع في كتابه الجهرين
١٩٤	التباعد بين الدم سره أو مرتين وأقل مدة تعهر

الموضوع	صفحة
الحائض نفصي الصوم لا الصلاة	٢٦٧
من أسلم في رمضان من يجب عليه قضاء الماضي؟	٢٦٩
١٨ - قضاء الطلوع والاحلاف فيه	٢٧٢
من أكل وشرب أو جامع ناسياً في الصوم	٢٨٢
الأعذار المسقطه للقضاء	٢٨٣
هل يترك نطق الصلاة والصوم والجمع	٢٨٤
١٩ - غدية من أفطر في رمضان من علة	٢٨٦
كان منى لا يقدّر على الصيام بقطعه	٢٨٦
الشيخ الكبير والمعجز إذا لا يقسم الخ	٢٨٧
مقدار الإطعام في الغدية	٢٩٢
الحائض والمرضع إذا خافتا على ولدهما	٢٩٤
من كان عليه قضاء رمضان حتى جاء رمضان آخر	٣٠١
٢٠ - جامع قضاء الصيام	٣٠٦
حديث عائشة إن كان ليكون علي الصيام مما استعجز أن أصومه حتى تأتي الخ	٣٠٦
هل لا تطرح شيء؟	٣٠٩
هل يجب القضاء على المور	٣١٠
٢١ - صيام اليوم الذي يشك فيه	٣١١
من صامه ثم جاء ثبت فهو يحسب في رمضان؟	٣١٦
صوم التلوع في يوم انكث	٣١٧
٢٢ - جامع الصيام	٣١٨
كان عليه السلام يصوم حتى يقول لا يفطر، ويفطر حتى يقول لا يصوم	٣١٩
ستن الأيام في الصيام	٣١٩
الصح بينه وبين مؤنثا: إذا عمل عبلاً ديم عليه	٣٢١
معنى يصوم عليه السلام شعبان كله	٣٢٤
٣٢١ - ويه إكدر صومه	٣٢٤
الجمع بينه وبين النهي عن تقديم صوم رمضان	٣٢٥
اتجمع به وبين أفضل الصوم شهر انه المحرم	٣٢٦
الصوم جنة فلا يرت و حكم الرمث	٣٢٧
إن شانه أحد فليقل إني عائم	٣٣٠
تحنوف دم الصائم أطيب عند الله	٣٣٢
الصيام في وأنا أحزي به	٣٣٥
كل حسنة عشر أمثالها	٣٣٦

الصفحة	الموضوع
٣٥٢	في رجل يمان فتح أبواب الكرم وبعثت إليه طير
٣٥٦	المسالك في السفر
٣٥٣	صريح النفاذ من أنوال
٣٥٩	مسند ياد الحبيبة حين
٣٦٢	الحناء في السبي من صدم روحها
٣٦٧	٢٣ - ما جاء في ليلة القدر، وفيه أحداث
	منها اختلاف السج ووجه التفسير، وأثر، ومختصة بها، ونبأ إعطى، وحقائقهم
٣٦٧	في تعيين النبوة، ومختار الأخت، وهو في ذلك
٣٦٩	احتفلوا في حكمة أحداثها، وفي كل يحصل النبوة، في عطفه له علامة
	ما بين أبي سعيد كان حبيب السلام، محقق في الحضر المصعد، وفي فلكه انشرو
٣٨١	بفتح مصححتها، حديث
٣٨٩	الحناء في السبي ما ورد فيه، أنه أجمع ما بعد ما سأله علي
٣٩١	نحوه، أنه الحشر في السج الأمان
٣٩٣	إبي رجل فاسع الفار، في أنزل ليلة ثلاث وعشرين
٣٩٥	عزمت لأحمر، حين لا يرى غلام، ولا في السج، إيج
٤٠٢	إبي حبيب السلام، رأى أعمار شامي، فيه نقاصر فاعطى السج
٤٠٤	من سجد أمان، فقد وجد حفظ وأمر

١٩٨ كتاب الاعتكاف

٤٠٦	كتاب الاعتكاف ومطلبه
٤٠٨	١ - ذكر الاعتكاف
٤١٠	كان عليه السلام، في راحة فارجح
٤١١	لا يدخل الإكاف إلا الحاجة الإكاف
٤١٢	وعنده سر، في صلاة العجرا
٤١٦	حين أنزل في كتاب في التمسك بالاعتكاف
٤١٨	على يد من الاعتكاف حيث اعتقه
٤١٩	خرج من الاعتكاف بمعه، وفيه حب مسجد الجماعة
٤٢٦	لا اعتكاف في التمسك به من المسجد
٤١٨	لا اعتكاف في السج، وتخرج للأمان
٤٣٠	إدعى من الاعتكاف قبل عروب، وأهل الاعتكاف
٤٣٦	الاعتكاف لا يشمل ما عروب، ولا حقا
٤٣٨	السج في الاعتكاف

المهرس	المهرس
١٤١	الاعتكاف والجوارز مود
١٤٢	٢ - ما لا يجوز الاعتكاف إلا به
١٤٣	الاعتكاف ومحتاج من الاعتكاف
١٤٦	الاعتكاف من غير الاعتكاف أم لا؟
١٤٩	٣ - خروج المعتكف إلى العيد وتيسير في التيسير
١٥٠	١ - قضاء الاعتكاف
١٦١	جدد واحد أو عدة خلاف المهرس
١٦٢	اعتكاف من رأى في التيسير
١٦٤	اعتكاف طلب السلام من غير من سئل
١٦٩	من اعتكف فمهرس أفقر إذا مدح
١٧٢	لاعتكاف الطرح وإباحة عدمه كما يحل
١٧٣	من يعتكف في الاعتكاف عليه الصلاة والحل كما إذا عطف
١٧٥	اعتكاف من الزكاة
١٧٧	لا يخرج الاعتكاف مع جنازة أو
١٧٨	٥ - الكحل في الاعتكاف
١٨٠	خارج من الاعتكاف والإجماع

(١٩) كتاب الزكاة

١٨٣	كتاب الزكاة رجب عدة أبحاث مقبولة
١٨٥ - ١٨٣	مهرس الزكاة ومطالعة وأنها لا تجب على الأبياء إجماعاً
١٨٥ - ١٨٣	حكمها في الزكاة مقبولة
١٩٠	١ - ما تجب فيه الزكاة من الجش والذوق
١٩١	أما إذا كان من غير ذلك
١٩٢	مهرس الزكاة في الزكاة
١٩٥ - ١٩٠	الزكاة في الزكاة
١٩٣	الزكاة في الزكاة
١٩٤	الزكاة في الزكاة
١٩٥	الزكاة في الزكاة
١٩٦	الزكاة في الزكاة
١٩٧	الزكاة في الزكاة
١٩٨	الزكاة في الزكاة
١٩٩	الزكاة في الزكاة
٢٠٠	الزكاة في الزكاة

العمود	صفحة
الركعة من البيت	٦٠١
٨ - الركعة في الدين	٦٠٥
حديث "هذا شهر ذى الحجة"	٦٠٥
الفن اصابع عن الركعة	٦٠٧
الركعة من بيت المعاصرة	٦١٤
الركعة من بيت الصحاح	٦١٥
انما السجدة في الدين وغيرها	٦١٦
أشواق الدين والركعة فيها	٦١٧
حذير والمحتكر	٦٢٠
شع الله في الركعة	٦٢٤
الخير يعرف إلى الخير	٦٢٦
٩ - ركعة العروص	٦٢٧
اعتذر بأحد من لأمون الظاهرة	٦٣٢
العلم بأحد من قديمي والعربي	٦٣٦
يكرها على الدم في السنة مراراً	٦٤٠
إذا دكن المرح في التبرق به عوضاً	٦٤٠
صم العروص في الغندين وصم أحدهما إلى الآخر، وكيفية التبرق	٦٤٣
١٠ - ما جاء في القنن	٦٤٥
من لم يؤرخه منى له شعاعاً أقرب	٦٤٩
١١ - حذقة الشائبة	٦٥٠
نوت فيها ثلاث كتب أخذ بها الإمام	٦٥٢
الرماء في العمود	٦٥٣
إخراج المهر عن العلم	٦٥٥
الجدل في العلم	٦٥٧
إن لم يكن بنت مخاض من لحمة	٦٥٩
في كل أديب من أديب وفي كل حبيب حقة	٦٦٣
ركعة التهنئة ولاختلاف في السائفة والخرقة	٦٧٢
لا يفرح نبي ولا ذات هوار إلا ما تشاء الخصم	٦٧٦
فهرس الكتاب	٦٨١